جامعة العلوم الإسلامية العالمية
كلية الدراسات العليا
قسم أصول الدين

رواية المبتدع عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الـلـه
دراسة تأصيلية تطبيقية على المسند

The Narrative of the Heretics According to Imam Ahmad Bin Hanbal
An Origination and Applied Study of Al-Musnad

إعداد
رائد مصطفى أحمد الفريحات

إشراف
الأستاذ الدكتور زهير عثمان علي نور

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الدكتوراه في تخصص الحديث وعلومه في جامعة العلوم الإسلامية العالمية
تاريخ المناقشة: عمان 2015/4/28م

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم أصول الدين

رواية المبتدع عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الـلـه

دراسة تأصيلية تطبيقية على المسند

إعداد

رائد مصطفى أحمد الفريحات

إشراف

الأستاذ الدكتور زهير عثمان علي نور

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الدكتوراه في تخصص الحديث وعلومه في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

تاريخ المناقشة: عمان 28/ 4 /2015م

قرار لجنة المناقشة

رواية المبتدع عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله

دراسة تأصيلية تطبيقية على المسند

The Narrative of the Heretics According to Imam Ahmad Bin Hanbal

An Origination and Applied Study of Al-Musnad

إعداد

رائد مصطفى أحمد الفريحات

إشراف

الأستاذ الدكتور زهير عثمان علي نور

نوقشت هذه الأطروحة وأجيزت بتاريخ (٢٨ / ٤ / ٢٠١٥)

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور	الجامعة	التوقيع
الأستاذ الدكتور: زهير عثمان علي نور(رئيساً)	جامعة العلوم الإسلامية	.....
الأستاذ الدكتور: زياد عواد أبو حماد(عضواً)	جامعة العلوم الإسلامية	.....
الدكتور: سعيد عبد الرحمن القزقي(عضواً)	جامعة العلوم الإسلامية	.....
الدكتور: مشهور علي القطيشات(عضواً خارجياً)	جامعة مؤتة	.....

The World Islamic Sciences and Education University (wise)

Faculty Graduate Studies

Dept of Usuluddin

The Narrative of the Heretics According to Imam Ahmad Bin Hanbal

An Origination and Applied Study of Al-Musnad

Prepared by

Raed Mustafa Ahmad Al-frehat

Supervisor

Supervisor: Prof. Dr.: Zohair Othman Ali Noor

"A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the

Requirements for the Degree of Doctor of philosophy in (Hadith) at

The World Islamic Sciences and Education University"

Amman

Date of Discussion (28/4/2015)

التفويض

أنا الباحث رائد مصطفى أحمد الفريحات أفوض جامعة العلوم الإسلامية العالمية بتزويد نسخ من رسالتي للجامعات أو للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها وعليه أوقع.

التوقيع

الإهداء

- **أهدي باكورة بحثي إلى أبوَّي الكريمين براً وإحساناً.**
- **وإلى إخوتي الأعزاء.**
- **وكل من وقف معي وأنار لي طريق العلم بالإحسان.**
- **وإلى كل من نشر السنة المطهرة وعلومها بين الناس.**

شكر وثناء

عملاً بقوله -صلى الـلـه عليه وسلم -: " لَا يَشْكُرُ الـلـهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ[1]":

فإني أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى صاحب السمو الملكي الأمير غازي بن محمد الهاشمي القرشي - حفظه الـلـه تعـالى - على عنايته بجامعة العلوم الإسلامية العالمية وصرحها الباسق، ورئيس الجامعة المحترم، وعميد كلية الدراسات العليـا، كـما أزجـي شكري إلى نائب رئيس الجامعة للشؤون الدينية عميد كلية أصول الدين، الأستاذ الدكتور زياد عواد أبو حماد الـذي لم يـألُ جهـداً في نصحي وإرشادي وتوجيهي، ورئيس قسم أصول الدين، ومشرفي الأستاذ الدكتور زهير عثمان علي نور، الذي عاملني مثـل أبنائـه فسهر الليالي الطوال من أجل هذا العمل فقومه وأقامه على أحسن حال، وإلى الدكتور هارون نوح القضاة، والـذي تفضـل بقبـول متابعتي بسبب غياب مشرفي، كما أتقدم بوافر شكري إلى أعضاء لجنة المناقشة، أساتذتي، والتي ازدانت هذه الرسالة بتوجيهـاتهم، وتصويباتهم لها، والشكر الجزيل إلى العلامه المؤرخ الكبير الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف العبيدي، والأستاذ الـدكتور سـلطان سند العكايله والدكتور عبد الكريم أحمد الوريكات، والدكتور أحمد عبد الـلـه أحمـد، والـدكتور محمـود نـادي عبيـدات -أسـأل الـلـه تعالى أن يتغمده برحمته -، وأشكر كل من علمني ولو حرفا في هذه الجامعـة، كـما أشـكر مكتبـة هـذه الجامعـة، ومكتبـة الجامعة الأردنية، والقائمين عليها، كما أشكر مديرية الأمن العام والذي أفتخر وأعتز بأني أحد منتسبيها لسماحها لي بالدراسة، كـما أشكر زملائي وأصدقائي، وكل من قدم لي عوناً في سبيل إنجاز بحثي هذا.

الباحث

(1) الشيباني، الإمام أبو عبد الـلـه أحمد بن محمد بن حنبل بن أسد الشيباني، (ت241هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ت شعيب الأرنـاؤوط وآخـرون، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان ط الأولى، 1421هـ-2001م،322/13، رقم (7939) وسنده صحيح.

فهرس المحتويات

قرار لجنة المناقشة

الإهداء

الشكر والثناء

فهرس المحتويات

الملخص (باللغة العربية)

الملخص (باللغة الإنجليزية)

المقدمة

التمهيد: الإمام أحمد ومكانته العلمية والتعريف بالبدعة وأقسامها عند العلماء:

أولاً: التعريف بالإمام أحمد بن حنبل.

ثانياً: دور الإمام أحمد في الحديث وعلومه والتعريف بالمسند وأهميته.

ثالثاً: مظان أقوال وأحكام الإمام أحمد في الرواة المبتدعة ومروياتهم.

رابعاً: مفهوم البدعة لغة واصطلاحاً.

خامساً: أقسام البدعة وما يترتب عليها من أحكام.

الفصل الأول: موقف الإمام أحمد في الحكم على الشيعة والرافضة في الميزان النقدي التطبيقي:

المبحث الأول: التعريف ببدعة التشيع والرفض.

المبحث الثاني: ما جاء عن الإمام أحمد في بدعة التشيع والرفض.

المبحث الثالث: سبر أقوال الإمام أحمد على من وصف ببدعة التشيع والرفض.

المبحث الرابع: منهج الإمام أحمد وحكمه في الرواية عن الشيعة والرافضة.

الفصل الثاني: موقف الإمام أحمد في الحكم على المعتزلة والجهمية في الميزان النقدي التطبيقي:

المبحث الأول: التعريف ببدعة المعتزلة والجهمية.

المبحث الثاني: ما جاء عن الإمام أحمد في بدعة المعتزلة والجهمية.

المبحث الثالث: سبر أقوال الإمام أحمد على من وصف ببدعة المعتزلة والجهمية.

المبحث الرابع: منهج الإمام أحمد وحكمه في الرواية عن المعتزلة والجهمية.

الفصل الثالث: موقف الإمام أحمد في الحكم على القدرية في الميزان النقدي التطبيقي:

المبحث الأول: التعريف ببدعة القدر.

المبحث الثاني: ما جاء عن الإمام أحمد في بدعة القدر.

المبحث الثالث: سبر أقوال الإمام أحمد على من وصف ببدعة القدر.

المبحث الرابع: منهج الإمام أحمد وحكمه في الرواية عن القدرية.

الفصل الرابع: موقف الإمام أحمد في الحكم على المرجئة في الميزان النقدي التطبيقي:

المبحث الأول: التعريف ببدعة الإرجاء.

المبحث الثاني: ما جاء عن الإمام أحمد في بدعة الإرجاء.

المبحث الثالث: سبر أقوال الإمام أحمد على من وصف ببدعة الإرجاء.

المبحث الرابع: منهج الإمام أحمد وحكمه في الرواية عن المرجئة.

الفصل الخامس: موقف الإمام أحمد في الحكم على الخوارج والنواصب في الميزان النقدي التطبيقي:

المبحث الأول: التعريف ببدعة الخوارج والنصب.

المبحث الثاني: ما جاء عن الإمام أحمد في بدعة الخوارج والنصب.

المبحث الثالث: سبر أقوال الإمام أحمد على من وصف ببدعة الخوارج والنصب.

المبحث الرابع: منهج الإمام أحمد وحكمه في الرواية عن الخوارج والنواصب.

الفصل السادس: موقف الإمام أحمد في الحكم على القائلين بخلق القرآن في الميزان النقدي التطبيقي:

المبحث الأول: التعريف ببدعة القول بخلق القرآن.

المبحث الثاني: ما جاء عن الإمام أحمد في بدعة القول بخلق القرآن.

المبحث الثالث: سبر أقوال الإمام أحمد على من وصف ببدعة القول بخلق القرآن.

المبحث الرابع: منهج الإمام أحمد وحكمه في الرواية عن القائلين ببدعة القول بخلق القرآن.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج الدراسة.

المصادر والمراجع.

الملخص

رواية المبتدع عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الـلـه
دراسة تأصيلية تطبيقية على المسند

إعداد: رائد مصطفى أحمد الفريحات

إشراف: الأستاذ الدكتور زهير عثمان

تاريخ المناقشة: عمان (28 / 4 / 2015م)

يعد الإمام أحمد بن حنبل مرجعا لأهل زمانه ومحل اقتداء لمن بعده، إذ يعد -رحمه الـلـه- مدرسة في كثير من العلوم، الفقـه والحديث والعلل والجرح والتعديل والعقيدة، ولما يمثله الإمام أحمد من مرجع لكثير من العلماء وخاصة أهل الحديث في التعامـل مع الرجال والمبتدعة، جاءت هذه الدراسة، لتتناول الرواة المبتدعة الذين وصفهم الإمام أحمد بالابتداع وكيفية تعاملـه معهـم مـن خلال الحكم عليهم جرحا وتعديلا، بجمع أقواله في هؤلاء الرواة بما يخص الجرح والتعديل والبدعة، من الناحية النظرية والعمليـة، مقارنة بأقوال علماء الجرح والتعديل، ومن ثم الموازنة بين أقوال الإمام أحمد النظرية والتطبيقية في البدعة والـرواة المبتدعـة، مـن خلال تتبع هؤلاء الرواة المبتدعة في المسند، ومما تعرضت له هذه الدراسة الموازنة بين أقوال الإمام أحمد في مفهوم البدعة والحكم والرواية على من وصف منهم بالابتداع، وأن الحَكم على هذه الموازنة هـو مسـنده، ومـن أجـل تحقيـق ذلـك، فقـد قسـمت هـذه الدراسة إلى مقدمة وتمهيد، وستة فصول، وخاتمة، تضمن التمهيد التعريـف بالإمـام أحمـد ومكانتـه العلميـة، وبيـان دوره في علـم الحديث والعلل والتعريف بمسنده وأهميته، ومظان أقوال وأحكام الإمام أحمد في الجرح والتعديل، وحكمه في المبتدعـة، ومفهـوم البدعة لغة واصطلاحا، وأقسام البدعة، البدعة مكفرة والبدعة المفسقة، وما يترتب عليها من أحكام، أمـا الفصـل الأول فقـد تنـاول بدعة التشيع والرفض والفصل الثاني فقد تناول بدعة الاعتزال والجهمية، والفصل الثالث تناول بدعة القـدر، والفصـل الرابـع تنـاول بدعة الإرجاء، والفصل الخامس تناول بدعة الخوارج والنصب، والفصل السادس تناول بدعة القـول بخلـق القـرآن، وحتـوت جميـع هذه الفصول على التعريف بهذه البدع بشكل عام، ومن ثم التعريف بها عند الإمام أحمد بشكل خـاص، ومـن ثـم دراسـة الـرواة الموصوفين بهذه البدع عند الإمام أحمد، ومقارنتها مع أقوال النقاد، وبتطبيقها على المسند، ومن ثـم الخـروج بخلاصـة تمثـل مـنهج وحكم الإمام أحمد في الرواية عن هؤلاء المبتدعة كل بدعة على حدة، (الحديث، الجرح، التعديل، المبتدعة، الرواية).

Abstract

The Narrative of the Heretics According to Imam Ahmad Bin Hanbal
An Origination and Applied Study of Al-Musnad

Prepared by: Raed Mustafa Ahmad Al Frehat

Supervisor: Prof. Dr.: Zohair Othman Ali Noor

Date of Discussion: Amman (28/4/2015)

Imam Ahmad Bin Hanbal considers the reference for his time to be follow by others after him; he was a school in many of the sciences like the Fiqh (science of jurisprudence), hadith, reasons, doctrine and discrediting and endorsement. He was represented the reference for many scientist especially the hadith people in dealing with the men especially who hearted. This study comes to address the narratives that imam Ahmad has described them the heretics and how to deal with them through judging on them discrediting and endorsement on them by collecting his saying in them regarding the Discrediting, Endorsement and the heretic from the theoretical and practical side and comparing the with the saying of the Discrediting and Endorsement scientists. The balancing between the imam saying, the theoretical and applied side in the heretic. Through following those narratives in the Musnad, also, the study has dealt with the balance between imam Ahmad sayings about the heretic's concept, the judging and the narrative on those he described them by hereting and the judgment on his balance Musnad. In order to achieve that, this study is divided into introduction, preliminary chapter and six chapters and conclusions. In the preliminary chapter, I talked about the brief definition by Imam Ahmad and its scientific position, showing his role in the hadith and reasons science and identifying his Musnad and its importance and the saying and judgments of Imam Ahmad in Discrediting and Endorsement especially his saying and judgment in the heretics and heretic's narratives. Also has addressed the heretic's language and terms concepts, the division of the heretic to licentious and expiatory and the heretic's narratives according to the narrative. The first chapter has addressed the shilsm and objection, and the second chapter has addressed the al Mutazilah, al etizal and jalimi. The third chapter has addressed the heretic's destiny, the fourth chapter dealt with the postponing heretic, and the fifth chapter about nasib and al khawarig. The sixth chapter has addressed the saying heretic in the Quran creation, all these chapters contained the identification of their heretics generally, the identifying it according to Imam Ahmad specifically. Then studying he described narrates by these heretics according to imam Ahmad and comparing them with the critics saying. By applying this on the Musnad then reaching a conclusion the represents imam Ahmad methods and judgment in the narrative about those heretics each heretic alone.)Hadith, doctrine, discrediting, Heretics, Narration).

المقدمة

الحمد لله نستعينه، ونستغفره، ونستهديه، ونعوذ باللـه من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده اللـه فلا مضل لـه، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا اللـه، وأشهد أن محمدًا عبد اللـه ورسوله.

أما بعد:

فإنَ أصدق الحديث كتاب اللـه تعالى، وأحسن الهدي هدي محمد صلى اللـه عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

إن علم الحديث النبوي من أشرف العلوم فهو بيان لسنة رسوله صلى اللـه عليه وسلم كما أنه وسيلة إلى كل علم شرعي ومن أهم علوم الحديث علم الجرح والتعديل الذي يبحث ويفتش عن أحوال الرواة من حيث عدالة الرواة وضبطهم وغفلتهم ونسيانهم وطالما قرأت في الكتب وسمعت من أساتذتي العلماء الفضلاء الأجلاء في هذه الجامعة المباركة وفي غيرها دور الإمام أحمد بن حنبل في علم الحديث وعلم العلل وخاصة في الحكم على الرواة ومروياتهم ولما وجدت ثناء العلماء على هذا الإمام واهتمامهم بآرائه وكتبه وذكرهم اعتداله وإنصافه في أحكامه آثرت أن أدرس الرواة الذين وصفهم الإمام أحمد بأنهم مبتدعة أو نقل ذلك عن غيره والموازنة بين أقواله النظرية في البدع والمبتدعة وتطبيق ذلك على مسنده للوصول إلى منهج هذا الإمام في التعامل من حيث الحكم والرواية على من وصف من هؤلاء الرواة بالابتداع .

وقد أرشدني أستاذي الفاضلين الأستاذ الدكتور زياد عواد أبو حماد، والأستاذ الدكتور سلطان سند العكايلة -حفظهم اللـه تعالى- إلى اختيار هذا الموضوع ودراسته، نظراً لأهميته البالغة، ولما كان الإمام أحمد من العلماء الأوائل والذي سطرت أحكامه النقدية في الرواة ومروياتهم، ولما كان لها ناقداً ممحصاً، آثرت أن أدرس هذه المسألة وأحقق فيها، وهي رواية المبتدع عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه اللـه دراسة تأصيلية تطبيقية المسند.

مشكلة الدراسة

أن الذي دعاني لهذه الدراسة للإجابة عن الكثير من الأسئلة التي تدور في العقول وعلى السنة الكثير من طلاب العلوم الشرعية وتطرح في الكثير من المجالس العلمية الشرعية حول كيفية التعامل والحكم على المبتدع ومروياته ولعدم وجود منهج واضح وقول فصل في هذه المسألة جاءت هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

ما هو منهج الإمام أحمد في التعامل مع المبتدعة والرواية عنهم؟

ما هي الموارد التي يعتمد عليها الإمام أحمد في أقواله وأحكامه في تقويم الرواة المبتدعة؟

ما هي المصادر التي تؤخذ منها أحكام وأقوال الإمام أحمد في تقويم الرواة المبتدعة؟

ما مدى موافقه ومخالفه العلماء للإمام أحمد في حكمه على المبتدعة؟

من هم الرواة الذين وصفهم الإمام أحمد بالابتداع؟ وهل روى عنهم في المسند؟

أهمية الدراسة

يعد هذا الموضوع غاية في الأهمية إذ تنبع أهميته بالدرجة الأولى أنه يخدم اختصاصات متعددة في العلوم الشرعية وخاصة علم الحديث النبوي الشريف والذي يندرج تحته علم الجرح والتعديل والذي يهم أهل الحديث في هذا الموضوع هو المبتدع بالحكم عليه جرحا أم تعديلا، روايته ردها أم قبولها أم التوقف فيها مما يحدد لنا موقفا واضحا في الحكم على المبتدعة ومروياتهم وكيفية التعامل معهم، لكن هذه المسألة جد خطيرة فدراستنا لها تثري الجميع أهل الحديث والفقه والعقيدة وعلوم القرآن وغيرها من العلوم الشرعية، ولا شك أن ظهور الحديث عن رواية المبتدع وحكمها في الصحاح وغيرها في هذا الزمان والاختلاف في كيفية تناول هذا الموضوع فمنهم من رفض رواية المبتدع جملة درئا للطعن في سنة الحبيب صلى اللـه عليه وسلم ومنهم من قبلها مطلقا نظرا لضبط الراوي وصدقه، ومنهم من فصل في ذلك والغاية الأهم هي تبرئة ساحة الحديث النبوي الشريف من كل طعن

وتهمة وذلك من خلال إبراز المنهج الدقيق الذي سار عليه أحد أكبر أئمة علماء الجرح والتعديل الحافظ الكبير الإمام أحمد بن حنبل في كتابه المسند ولما يمثله هذا الكتاب من حقبة مهمة في علم الحديث النبوي الشريف، ومكانة عند المسلمين .

أهداف الدراسة

تعززت لدي الرغبة الأكيدة في دراسة هذا الموضوع -على حد علمي واطلاعي-أنه لم أجد أحداً تناول هذا الموضوع، ولذلك أتت هذه الدراسة للأسباب الآتية:

1- إعطاء مضمونا شاملا لمسألة رواية المبتدع عند الإمام أحمد.

2- معرفة عدد الذين اتهموا بالبدعة إضافة لأحكام الإمام أحمد في البدع.

3- معرفة البدعة وأنواعها وأقسام المبتدعة وحكم الرواية عن أهل البدع عند علماء الحديث.

4- معرفة أهم الفرق المبتدعة التي تروي الحديث وأبرز معتقداتها ومعتنقيها والتعريف بهم.

5- الوقوف على منهج عالم كبير من علماء الجرح والتعديل ومرجع مهم لأهل هذا العلم لما يبنى على هذا الموضوع من نتائج جد مهمة.

6- هذه الدراسة خادمة لسنة الرسول صلى الله عليه وسلم ولأهل هذا العلم فقد كان الإمام أحمد رحمه الله ومسنده مرجعا مهما عند المسلمين والى هذا الزمان، فهذه الدراسة تبرز مدى عناية الجهابذة الكبار من هذه الأمة في الذود عن سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم وخدمتها والحفاظ عليها، فهي تسهم في الرد على الحملات المغرضة من المستشرقين وتلامذتهم ومن أراد بهذا الدين شر بما يتعلق بصدق أئمتنا وأمانتهم وعدالتهم الذين نصبهم الله في خدمة هذا الدين.

7- وأخيرا إن مجد المسلمين التليد لن يعود إليهم إلا بالرجوع إلى كتاب الله وسنة نبيهم صلى الله عليه وسلم ولن يصلح أخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها والإمام أحمد ميز صحيح السنة من سقيمها وذلك بنقده لرواتها وخاصة المبتدعة منهم والذي مدار دراستنا عليهم.

الدراسات السابقة

لم أجد بحسب علمي وبحدود اطلاعي دراسة حديثيه تطبيقية شاملة مختصة تناولت منهج الإمام أحمد في مسألة رواية المبتدع والحكم عليها دراسة حديثية تطبيقية على مسنده، ولقد وقفت على بعض الدراسات والبحوث التي تعرف البدعة وحكم الرواية عن المبتدعة عند المحدثين وبعض المباحث والإشارات التي تناولت هذا الموضوع ممن درس الإمام أحمد ومسنده ولم تختص بالحديث عن الرواة المبتدعة والرواية عنهم عند الإمام أحمد بشكل مفصل، ومن هذه الدراسات السابقة التي تشير إلى هذا الموضوع عند الإمام أحمد رحمه الله:

أ-كتاب: منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث تأليف الأستاذ بشير علي عمر فقد قسم كتابه على مقدمة، وأربعة أبواب، وخاتمة: إذ جاء في المقدمة: بيان لأهمية الموضوع، وجاء في الباب الأول: التعريف بالإمام أحمد، وجاء في الباب الثاني: إعلال الأحاديث بالطعن في رواتها، وفيه ثلاثة فصول، وجاء في الباب الثالث: إعلال الأحاديث بما يخل باتصال أسانيدها، وفيه فصلين، وجاء في الباب الرابع: إعلال الأحاديث بالشذوذ وبالعلل الخفية، وفيه فصلين، وجاء في الخاتمة: وفيها ذكر أبرز سمات منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث والأصول التي بنا عليها كلامه في الإعلال، وهي خلاصة البحث.

حيث اشتمل الباب الثاني أعلاه على فصلين جاء الفصل الثاني تحت عنوان الإعلال بالطعن في الراوي بما يخل بعدالته الذي اشتمل على مبحثين حيث اشتمل المبحث الثاني على ثلاث مطالب بما لا يتجاوز الصفحات تحت عنوان الإعلال بالطعن في الراوي ببدعة فيه فقد تحدث في المطلب الأول: التعريف بالبدعة وأهلها من حيث اللغة والاصطلاح، وتكلم في المطلب الثاني: التمييز بين البدعة التي ترد بها رواية الراوي المتصف بها من غيرها، ثم تكلم في المطلب الثالث: موقف الإمام أحمد عمن أجاب في محنة خلق القرآن حيث حاول المؤلف الجمع بين آراء الإمام أحمد في البدع وأصحابها والتوفيق بينها وبين الواقع العملي بروايته عنهم أو عدمها وخاصة في المسند مقارنا ذلك بأقوال العلماء بشكل موجز ومختصر ودون التوسع في الدراسة.

ب-رسالة ماجستير بعنوان: منهج الإمام أحمد بن حنبل رحمه اللـه في التعامل مع الفرق وأهل الأهواء والبدع للباحث عبد الرحمن بن عبد اللـه التركي وهدف الباحث من هذه الرسالة إيضاح منهج الإمام أحمد في التعامل مع المبتدعة بشكل عام وخاصة من الناحية العقدية وتتكون الرسالة من مقدمة وتمهيد وستة أبواب وخاتمة: فالمقدمة: اشتملت على أهمية الموضوع، التمهيد: حيث ذكر فيه ترجمة موجزة للإمام أحمد، وجاء الباب الأول الباب الثاني والثالث والرابع والخامس من هذه الرسالة: لتتحدث عن موقف الإمام أحمد في الرد على الفرق من خلال منهجه وحكمه على كل فرقة على حده وخاصه من الناحية العقدية، وجاء الباب السادس: ليتحدث عن موقف الإمام أحمد العملي من الفرق وأهل الأهواء والبدع ويشمل هذا الباب على تمهيد وثلاث فصول: فالتمهيد فيه بيان لأهمية الموقف العملي والفصول يتحدث فيا في التحذير منهم والتأليف فيهم وحكم الرواية عنهم وحكم التعامل معهم وهجرهم والسلام عليهم ومناكحتهم واكل ذبائحهم وعيادة مريضهم وتوريثهم وإرثهم وحكم الصلاة خلفهم وعليهم ولعن المبتدعة والدعاء عليهم وإظهار العداوة والبغض لهم.

أما علاقة ما جاء في الرسالة بدراستنا أنه تحدث في الباب السادس في الفصل الثاني عن حكم الرواية عن المبتدعة وقبول شهاداتهم فقد تحدث في هذا الفصل عن حكم قبول رواية المبتدع بشكل عام إذ تعد هذه الرسالة عقدية غير مختصة بعلم الحديث حيث قال الباحث: (والبحث فيهم وتفصيل ذلك يخرج عن موضوع البحث) [1] في معرض حديثه عن حكم الرواية عن المبتدعة، وتختلف هذه الرسالة عما سبق أنها جاءت مختصة فاحصة لأقوال الإمام أحمد في المبتدع وروايته من الناحية الحديثية والتوفيق بين آرائه وأحكامه دراسة شاملة لهذا الموضوع بالشكل الصحيح بتطبيق هذه الآراء ولأحكام على مسنده رحمه اللـه للوصول إلى الهدف المرجو إن شاء اللـه تعالى.

وهناك بعض الدراسات والبحوث حول الإمام أحمد وأحكامه ومؤلفاته كالمسند أكان في منهجه أم في سبره للرواة ومروياتهم أم في تحقيقه وترتيبه أم في عقيدته وعصره وهناك الكتب والبحوث التي تكلمت عن المبتدعة ومروياتهم بعيدا عن الإمام أحمد رحمه اللـه وكل هذه الدراسات لم تتعرض للمبتدعة ومروياتهم عند الإمام أحمد بشكل مفصل ومختص ولذلك جاءت هذه الدراسة إن شاء اللـه، إذ تتميز هذه الدراسة باختصاصها بالبدعة والمبتدعة في علم الرواية عند الإمام أحمد رحمه اللـه بإبراز أقوال الإمام أحمد في احتمال الحديث عن المبتدعة ومن اتهم منهم بالابتداع ومروياتهم في المسند والحكم عليهم سواء في تتبع أقواله المأثورة عنه في كتبه أم ما نقل عنه وتطبيقها على مسنده بجمع هذه الآراء والأقوال وهؤلاء الرواة الموصوفين بالبدعة عنده وتقسيمهم بحسب بدعهم والتعرف على هذه البدع وأبرز معتقداتها ومعرفة معتنقيها ومروياتهم للوصول إلى حكمه ومنهجه فيهم مسنده، واللـه الموفق.

منهج البحث

اتبعت في هذا البحث المنهج الآتي:

1- اعتمدت الجانب النظري وهو ما كتب في الموضوع من الناحية النظرية من كتب الحديث وكتب الفرق والملل والنحل وكتب الجرح والتعديل وغيرها مما له علاقة بهذه الدراسة.

2-الجانب الحديثي التطبيقي الاستقرائي وهو عبارة عن جمع آراء وأقوال الإمام أحمد في التعريف بالمبتدعة وكيفية التعامل معهم من حيث الرواية وحكمه على الرواة الذين اتهموا بالابتداع والتعريف بهم وتحقيق القول فيهم والألفاظ التي دلت على بدعهم وكيفية تقويمهم بهذه البدعة.

3-اتبعت المنهج الاستنباطي باستنباط الأحكام حول هؤلاء الرواة والتحقيق في هذه الأحكام التي اعتمدها في الحكم على الرواة المبتدعة ومروياتهم.

4-أخذت بالمنهج المقارن وهو ذكر ما جاء عن الإمام أحمد في الرواة الذين وصفهم بالابتداع وبدعهم وأحكامه فيهم، وذكر ما جاء عن غير الإمام أحمد من المحدثين وعلماء الجرح والتعديل في هؤلاء الرواة.

---

(1) التركي، عبد الرحمن بن عبد اللـه بن عبد المحسن التركي، منهج الإمام أحمد بن حنبل رحمه اللـه في التعامل مع الفرق وأهل الأهواء والبدع، بحث أعد لنيل درجه الماجستير، جامعه الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض قسم العقيدة 1417ه، ص 297.

خطة البحث

اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن اشتملت على مقدمة وتمهيد وستة فصول وخاتمة وعلى النحو الاتي:

المقدمة: وفيها مشكلة الدراسة وأهميتها ومنهج البحث.

التمهيد: الإمام أحمد ومكانته العلمية والتعريف بالبدعة وأقسامها عند العلماء وفيه خمسة مباحث.

الفصل الأول: موقف الإمام أحمد في الحكم على الشيعة والرافضة في الميزان النقدي التطبيقي وفيه أربعة مباحث.

الفصل الثاني: موقف الإمام أحمد في الحكم على المعتزلة والجهمية في الميزان النقدي التطبيقي وفيه أربعة مباحث.

الفصل الثالث: موقف الإمام أحمد في الحكم على القدرية في الميزان النقدي التطبيقي وفيه أربعة مباحث.

الفصل الرابع: موقف الإمام أحمد في الحكم على المرجئة في الميزان النقدي التطبيقي وفيه أربعة مباحث.

الفصل الخامس: موقف الإمام أحمد في الحكم على الخوارج والنواصب في الميزان النقدي التطبيقي وفيه أربعة مباحث.

الفصل السادس: موقف الإمام أحمد في الحكم على بدعة القول بخلق القرآن في الميزان النقدي التطبيقي وفيه أربعة مباحث.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج الدراسة.

المصادر والمراجع.

التمهيد:

الإمام أحمد ومكانته العلمية والتعريف بالبدعة وأقسامها عند العلماء

أولاً: التعريف بالإمام أحمد بن حنبل.

ثانياً: دور الإمام أحمد في الحديث وعلومه والتعريف بالمسند وأهميته.

ثالثاً: مظان أقوال وأحكام الإمام أحمد في الرواة المبتدعة ومروياتهم.

رابعاً: مفهوم البدعة لغة واصطلاحاً.

خامساً: أقسام البدعة وما يترتب عليها من أحكام.

أولاً: التعريف بالإمام أحمد بن حنبل

اسمه ونسبه وكنيته: -

يعتبر الإمام أحمد رحمه الله من العلماء الكبار، الذين يشهد لهم بالفضل في خدمة سنة الرسول - صلى الله عليه وسلم- وقد ترجم له الكثير، وشهدوا له بالفضل والعلم ،وأشهر من ترجم له ابن الجوزي (ت598هـ) في كتابه: مناقب الإمام أحمد بن حنبل[1]، وتستفاد ترجمته فيما بعد من كتب التراجم والسير والتواريخ والطبقات، وتستفاد ترجمته أيضا من أبنائه وأصدقائه، ومن تلاميذه وأقرانه وشيوخه، وحتى من أعدائه، وقد استفدنا من الكثير منها في ترجمته، وأمّا خير من يُحدِّثنا عن نسَبَه فهو ولده صالح أبو الفضل، يقول وجدت في بعض كتب أبي نسَبَه فقال: أحمد بن مُحَمَّد بن حَنْبَل بن هِلَال بن أَسد بن إِدْرِيس بن عبد الله بن حَيَّان بن عبد الله بن أنس بن عَوْف بن قاسط بن مَازِن بن شَيبَان بن ذهل بن ثَعْلَبَة بن عكابة بن صَعب بن عَليّ بن بكر وَائِل بن قاسط بن وهب بن أفصي بن دعمي بن جديلة بن أَسد بن ربيعَة بن نزار بن معد بن عدنان بن أد بن أدد بن الهميسع بن النبت بن قيذار بن إِسْمَاعِيل بن إِبْرَاهِيم -صلى الله عَلَيْهِ وَسلم-[2].

وساق نسبه ولده عبد الله، وحلاه بقوله فقال هو الإمام حقاً، وشيخ الإسلام صدقاً، أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل ... وساق نسبه[3]، وترجم له الخطيب البغدادي في التاريخ، وحلاه بعد ترجمته بأنه إمام المحدثين الناصر للدين، والمناضل عن السنة، والصابر في المحنة، مروزي الأصل[4]، وذكره أبو نعيم في الحلية فقال في ترجمته: هو الإمام المبجل والهمام المفضل أبو عبد الله، أحمد بن حنبل، لزم الاقتداء وظفر بالاهتداء، علم الزهاد وقلم النقاد، امتحن فكان في المحنة صبوراً واحتبى فكان للنعمة شكوراً، كان للعلم والحلم واعياً، وللهم والفكر راعياً[5]، والمتأمّل في شجرة نسب الإمام أحمد، يدرك شرف هذا النَّسب وحسَبَه، يقول أبو يعلى: هذا النسب فِيهِ منقبة عميمة ورتبة عظيمة من وجهين: أحدهما: حيث تلاقى فِي نسب رَسُول اللهِ -صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -لأن نزاراً كان له ابنان أحدهما مُضَر ونبينا -صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -من ولده والآخر ربيعة وإمامنا أحمد من ولده، والثاني: أنه عربيٌّ صحيح النسب[6].

تنبيه: قد يتساءل البعض عن سبب كنية الإمام أحمد بأبي عبد الله، بالرغم من أن ولده صالح هو الأكبر، فهو يكبر عبد الله بسنوات، والذي قد ترجَّح لديَّ بحُدود ما اطلعت عليه من الكتب ترجمت له أن سبب ذلك هو أن الإمام أحمد رحمه الله كان يُكنى بأبي عبد الله قبل ولادة ابنه صالح، فاستمرت له الكنية بعد ولادة ابنه صالح، وثمة أمر آخر إنه –رحمه الله-أشتُهر عند الناس قديماً وحديثاً بالنسبة إلى جده، فيقال: الإمام أحمد بن حنبل، أو ابن حنبل، فيتبين من ذلك أنه كان لجدّه حنبل شهرةٌ

---

(1) ينظر ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت 597هـ) مناقب الإمام أحمد، ت د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر ط الثانية، 1409 هـ

(2) ينظر: أبو الفضل، صالح بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ البغدادي، (ت 265هـ) سيرة الإمام أحمد بن حنبل، ط دار الدعوة الإسكندرية، تحقيق فؤاد عبد المنعم، سنة 1404هـ ص30 ، وينظر الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت 748هـ)، سير أعلام النبلاء، ت مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة ، 1405 هـ / 1985 م، 178/11، وينظر ابن أبي يعلى، أبو الحسين محمد بن محمد (ت526هـ) طبقات الحنابلة، ت محمد حامد الفقي، دار المعرفة – بيروت ص 51.

(3) ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد في ذكر نسبه ص 16-21، وينظر الذهبي، سير أعلام النبلاء ر 78 ج 11 ص 177 – 179، والذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت 748هـ) تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى، 2003م 61/18، وينظر الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي (ت 463هـ) تاريخ بغداد، ت الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ -2002م، 2317/414-413/4.

(4) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 2317/412/4.

(5) ينظر أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى ابن مهران الأصبهاني (ت430هـ) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، السعادة - بجوار محافظة مصر، 1394هـ -1974م، -دار الكتاب العربي – بيروت 161/9.

(6) ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة المقدمة مصدر سابق: 5/1، وأصح ما قيل في نسب الإمام أحمد ما أثبته صالح بن الإمام أحمد، وينظر: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، (ت 884هـ)، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد - الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، 1410هـ - 1990م ، ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي (ت 681هـ) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان تحقيق المحقق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت،ط 1994م، وقال :(ورأيت في نسبه اختلافا، وهذا-يعني المنقول عن ابنه-أصحُّ الطرق التي وجدتها) 13/1.

ومنزلة جعلت أسمه يطغى على اسم والده، وإذا ما عُرف أن جدّه كان والياً على سرخس، ومن حاملي لواء الدعوة العبّاسيّة [1]، انكشف لنا سبب هذا الأمر.

ولادته ونشأته:

إن القلائل من الناس هم الذين يحفى الخلق بمولدهم، وتدوَّن سيرتهم وتذكر أدقّ تفاصيل حياتهم، لا سيما من بدت عليه مخايل النُّبوغ وعلامات التميُّز، والإمام أحمد كان من أولئك القلائل، فلقد أبهر كل من شاهده وسمعه، فهو صنيعة الله لخلقة، فكان بمولد الإمام أحمد مرحلة جديدة في الفقه والحديث والعقيدة والثبات على الحق أمام الفتن، فقد ولد ببغداد ونشأ بها، وطلب العلم والحديث، وسمع من شيوخها، فولد في ربيع الأول سنة (164هـ)، وكان محمد والد أبي عبد الله من أجناد مرْو، مات شاباً وله نحو من ثلاثين سنة، فوليته أمُّه، وذكر ذلك فقال: ثَقبت أمي أُذنَيَّ، فكانت تُصَيِّرُ فيهما لؤلؤتين، فلما ترعرعتُ، نزعتهما، فكانت عندها، ثم دفعتُهما إليّ، فبعتهما بنحو ثلاثين دِرهماً [2]، وكانت النجابة والرشد بادية عليه منذ صغره، حريصا على طلب العلم، ومجالسة العلماء، ينزع إلى الصلاح والتقوى والورع رغم نعومة أظفاره [3].

وذكر الإمام أحمد أنه كان حين أنهى الكُتّاب وبلغ عشرة من عمره، راح يختلف إلى الدِّيوان، حيث كان عمُّه مسؤولاً عن أخبار بغداد، يُوصلها إلى داود بن بسطام، عامل البريد للرشيد واتَّفق يوماً أن أرسلها مع ابن أخيه أحمد، فرمى بها في الماء تورُّعاً، روى ابن الجوزي بإسناد عن أبي عفيف قال: كان أحمد في الكُتّاب معنا وهو غُلَيّم نعرف فضله، وكان الخليفة بالرقّة فيكتب الناس إلى منازلهم الكتب، فيبعث نساؤهم إلى المعلم ابعث إلينا بأحمد بن حنبل، ليكتب لهم جواب كتبهم، فيبعثه فكان يجيء إليهن مطأطئ الرأس، فيكتب جواب كتبهم، فربما أَملين عليه الشيءَ من المنكر، فلا يكتبه لهن [4]، قال أبو سراج بن خُزيمة: فكان إذا دخل إليهم، لا يرفع رأسه ينظر إليهم، فقال أبي وذكره، فجعل يعجب من أدبه وحسن طريقته، وقال: أنا أنفق على ولدي، أجيئهم بالمؤدِّبين على أن يتأدَّبوا فما أراهم يفلحون، وهذا أحمد بن حنبل غلام يتيم أنظر كيف يخرج وجعل يعجب [5].

فكانت نشأة الإمام أحمد زاخرة وحافلة منذ النشأة والبداية الأولى بالعلم، ومجالس العلماء، والرحلة، وكانت لبغداد الشرارة الأولى لانطلاق الإمام أحمد، فقد ولد ببغداد ونشا بها، وطلب العلم، وسمع الحديث من شيوخها، ثم رحل إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والجزيرة والكثير من الأمصار فكتب عن علماء ذلك العصر، وتعلم وتفقه وتلقى عقيدته [6]، وكان فقير الحال يكفيه قوت يومه، وكان عفيف النفس زاهداً في الدنيا، وكان واهباً نفسه لله سبحانه وتعالى متوكلاً عليه، ولعلَّ مثل هذه الحوادث، وفي مثل هذا السِّن من عمر الإمام أحمد تُشير إشارة واضحة وبيِّنة على ما تمتَّع به من تقوى وفهم عن الله تعالى، ورفض للباطل أو مُسايرته، وهذا كان له الأثر البارز في تشكيل ملامح شخصيته التي بدأت تُطِل برأسها في عصره فيما بعد من خلال الصُّدوع بالحقِّ والإنكار على أهل الفسق والبدع والمعاصي والانحرافات.

أسرته:

إن مما أثرى شخصيّة الإمام أحمد بالإضافة إلى ما ذكرنا آنفاً هو وجوده في أسرة ذات شرف وقيادة وعلم، فتميزت أسره الإمام أحمد أنها من الأسر التي لها تاريخ في الدعوة والقيادة والفقه والعلم والتعلم ولها تاريخ وأصول معروفة.

فأبوه: محمد بن حنبل كان أحد قادة الجيش في مرْو، ولقد توفيّ بعد مَقْدمه إلى بغداد بنحو من ثلاث سنين من ولادة أحمد.

وجدُّه: هو حنبل بن هلال، كان من أبناء الدعوة، وكان والياً على مرْو (سَرخَس) [7] من قِبل الخليفة العباسيّ المهدي بن منصور، فكان أبو أحمد يقيم هناك.

---

(1) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 1010/5.

(2) الشسباني، سيرة الإمام أحمد، مصدر سابق: 29-30 والذهبي، سير أعلام النبلاء 179/11، وينظر ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد ص 13.

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 179/11.

(4) ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد، مصدر سابق: ص 21-22.

(5) ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد، مصدر سابق: 23.

(6) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 4 / 412 وابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد، مصدر سابق: 13.

(7) مدينة قديمة من نواحي خرسان كبيرة واسعة وهي بين نيسابور ومرْو في وسط الطريق. ينظر الحموي، ابن عبد الله، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الرومي (ت 626هـ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، 1995م 208/3.

وأمُّه: صفية بنت ميمونة بنت عبد الملك الشيباني من بني عامر، كان أبوه نزل بهم فتزوَّج بها، وكان جدُّه من قِبَل أُمِّه من وجوه بني شيبان واسمُه عبد الملك بن سواده بن هند الشيباني [1].

زواجه وزوجاته وأبناؤه:

لقد تأخر زواج الإمام أحمد، والظاهر أن سبب ذلك هو انكبابه على العلم وتحصيله ورحلاته المستمرة، قال حنبل: سمعت أبا عبد الله يقول: تزوّجت وأنا ابن أربعين سنة، فَرَزَقني الله خيراً كثيراً[2]، وكان للإمام أحمد أكثر من زوجة، حيث ذكر زهير بن صالح بن أحمد أن جده تزوج عباسة بنت الفضل، من العرب فلم يولد له منها غير أبي، وتوفيت، فتزوج بعدها ريحانة، فولدت عبد الله عمي، ثم توفيّت، فاشترى حُسّن، فولدت أمّ عليّ زينب، وولدت الحسن والحسين توأماً وماتا بقرب ولادتهما، ثم ولدت الحسن ومحمّداً، فعاشا حتى صارا من السِّنَّ إلى نحوٍ من أربعين سنة، ثم ولدت سعيداً [3].

طلبه العلم ورحلته فيه:

لله دَرُّ العلم كم يرفع صاحبه، فالعلماء هم ورثة الأنبياء، وأهل الله وخاصّته، وأهل الحديث هم أحبار رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، والإمام أحمد جمع العلم من أطرافه، وحاز قَصْب السَّبق فيه، وأضاف إلى ذلك التقوى والورع والصبر على الدعوة، فغدا السَّيد بلا منازع، والعَلَم البارز، فما وددت أن ترى منقبة عند أهل العلم، إلا ووجدت لأحمد فيها سهماً، فقد طلب العلم في وقت مبكّر، حتى أدهش من رآه لنبوغه ورجاحة عقلة على حدثان سنّه، يقول ابنه صالح: قال أبي طلبت الحديث وأنا ابن ستّ عشرةَ سنةً، فاتجهت همَّتُه إلى ذلك، وكان أكثر سماعه في هذه الفترة على محدث بغداد هشيم بن بشير [4]، في إحدى مجالسته سمع بوفاة حمّاد بن زيد، والإمام مالك بن أنس [5]، فظّل ملازماً لمجالس هشيم حتى وفاته (ت 183هـ)، وفي هذا يقول ابنه صالح، فيما حدثه أبوه: ومات هُشيم وأنا ابن عشرين سنة، وأنا أحفظ ما سمعت منه [6]، قال أبو بكر المروذيّ: قال لي أبو عبد الله: كنت وأنا غُلَيّم أختلف إلى الكُتّاب [7]، وحدّث صالح عن أبيه أنه قال: وقدم ابن المبارك في سنة تسع وسبعين، وفيها أول سماعي من هشيم، فذهبت إلى مجلس ابن المبارك، فقالوا: قد خرج إلى طَرَسُوس [8]، وكتبت عن هُشيم أكثر من ثلاثة آلاف [9]، وفي هذه الفترة بدأت تتّضح وتظهر ملامح وشخصية الإمام أحمد، ويتبيّن قدْرُه، بالرغم من كل ما لاقاه من صعوبات وعقبات.

كان للإمام أحمد أكثر من رحلة في طلب العلم، فكانت أولى رحلاته إلى الكوفة والبصرة ثم إلى مكة والمدينة، بعد أن حصَّل العلم في بغداد، وكتب عن جمٍّ غفير من العلماء، لا سيّما محدِّث بغداد هشيم بن بشير، الذي ظل ملازماً له حتى وفاته [10]، وبعد وفاة شيخه هشيم بدأت رحلاته العلمية، غير آبهٍ لما يلقى في سبيل ذلك من العَنَت والمشقَّة، كلُّ ذلك إلى جانب قلَّة ذات اليد، وفي هذا يقول عبدالله بن أحمد: خرج أبي إلى طرسوس ماشياً، وخرج إلى اليمن ماشياً، وقال أبي: ما كتبنا عن عبدالرزاق من حفظه شيئاً إلا المجلس الأول، وذلك أنّا دخلنا بالليل فوجدناه في موضع جالساً فأملى علينا سبعين حديثاً، ثم التفت إلى القوم فقال: لولا

---

(1) الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت 241هـ)، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله بن أحمد، ت وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ط الثانية، 1422 هـ -2011م 46/1، والخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 90/6.

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 185/11.

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 185/11.

(4) هو هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار، السلمي الواسطي، ينظر المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي (ت 742هـ) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق د. بشار عواد معروف مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1413ه – 1992م .6595/272/30.

(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 179/11.

(6) الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال ابن أسد الشيباني (241هـ) العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي، تحقيق صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة: الأولى، 1409ه، ص48.وسيرة الإمام أحمد لأبنه صالح، مصدر سابق: ص31، وسير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 184/11، والخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 90/6.

(7) ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد، مصدر سابق: ص23.

(8) بفتح أوله وثانية وسينين مهملتين بينهما واو ساكنة، كلمة عجمية رومية، وهي مدينة أحدثها سليمان كان خادماً للرشيد، وهي مدينة بثغور الشام بين أنطاكية وحلب وبلاد الروم، ينظر الحموي، معجم البلدان، مصدر سابق: 28/4.

(9) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 183/11.

(10) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 231/11.

هذا ما حدّثتكم يعني أبي[1]، فهذا يدلُّ دلالة واضحةً على أنّ ذات اليد وضيق المعيشة، والفقر الشديد، كل ذلك كان يمنعه ويصدُّه من متابعة رحلاته العلميّة التي كان الهدف منها لقاء كبّار الحفاظ المعروفين في تلك الفترة، وفي هذا يقول -رحمه اللـه-: لو كان عندي خمسون درهماً، كنت خرجت إلى جرير بن عبد الحميد، وخرج بعض أصحابنا، ولم يمكنني الخروج لأنه لم يكن عندي، ويقول: لو كانت عندي نفقة لرحلت إلى يحيى بن يحيى، يعني الأندلسيَّ، بالأندلس[2]، فلم يكن الأمر يسيراً، ولا السُّبل مُتاحة، ولكن هيهات أن تحُول مثل هذه الظروف والمشاق من كانت له روح قويّة ونفس أبيّة، ورغبة جامحة وهدفٌ سام، من أن يواصل سيرته، فلم يستسلم لكل ذلك، بل واصل السَّير والمسير، ويسَّر اللـه له سُبُل ذلك وإن كانت لا تخلو من المشاقّ، فقد وصل الإمام أحمد إلى اليمن ماشياً وسمع فيها أبا معاوية الضرير[3] ووكيعاً[4]، ووصل إلى البصرة وسمع فيها من مُعتمر بن سليمان[5]، وبشر بن المفضل[6]، ووصل إلى الحجاز حيث وصل مكة وقد مات الفضل بن عياض[7] إمام الزهد، وسمع فيها من سفيان بن عيينة [8]، وكان قد التقى في مكة بالشافعي[9].

وفي سنة (199هـ) خرج إلى اليمن ماشياً مع رفيق رحلته يحيى بن معين للسّماع من عبد الرزاق بن همّام الصنعاني، صاحب (المصنف) وكانت شهرة الإمام أحمد قد سبقته أينما حل -رحمه اللـه -أبيّ النفس لا يقبل الأُعطيات ولا الهبات، متوكِّلاً على ربٍّ البريّات، قانعاً بالقليل، أوْثق ما يكون بما في يد اللـه حين يقال له: ليس في البيت ملح، مستغنياً عن الناس بربِّ الناس، رُوي عن عليّ ين الجهم بن بدر قال: كان لنا جار فأخرج إلينا كتاباً، فقال: أتعرفون هذا الخطَّ؟ قلنا: نعم، هذا خطُّ أحمد بن حنبل، فقلنا له: كيف كتب ذلك؟ قال كنّا بمكّة مقيمين عند سفيان بن عُيينة، فقصدنا أحمد بن حنبل أياماً فلم نره، ثم جئنا إليه لنسأل عنه فقال لنا أهل الدار التي هو فيها، هو في ذلك البيت، فجئنا إليه والباب مردودٌ عليه، فقلنا له: يا أبا عبد اللـه ما خبرك؟ لم نرك منذ أيام، فقال سُرقت ثيابي، فقلت له: معي دنانير، فإن شئت خذ قرضاً، وإن شئت صلة، فأبى أن يفعل فقلت: تكتب لي بأخذه؟ قال: نعم، فأخرجت ديناراً فأبى أن يأخذه، وقال: أشتر لي ثوباً واقطعه بنصفين، فأومأ أنه يأتزر بنصفٍ، ويرتدي بالنصف الآخر، وقال: جئن ببقيّته، ففعلت وجئت بورق وكاغدٍ[10] فكتب لي، فهذا خطه [11].

فلا عُرْو حينئذٍ أن يكون هو مَنْ هو، الإمام الهُمام المحدِّث الفقيه فهو الذي صلُحت نيّتُه وحسُنت طوبّته، صدق اللـه في طلبه العلم، فغدا العالم الذي علا قدْرُه وتعدَّدت معارفُه، وعلا كعبُه، فجمع الإمامة من جميع جوانبها، قال عبد الوهاب الورّاق: ما رأيت مثل أحمد بن حنبل؟ قالوا له: وإيش الذي بان لك من علمه وفضله على سائر من رأيت؟ قال: رَجُل سُئل عَنْ ستين ألف مسألة، فأجاب فيها بأن قال: أخبرنا وحدّثنا[12]، وقال إبراهيم الحربيُّ وقد ذكر أحمد: كأنّ اللـه جمع له علم الأوّلين من كل صنف،

---

(1) ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة اللـه (ت571هـ) تاريخ دمشق، ت عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415 هـ -1995 م، 173/36، والذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 215/11.

(2) ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي (ت327هـ) آداب الشافعي ومناقبه، ت عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط الأولى، 1424هـ -2003م، 60/1.

(3) هو محمد بن خازم التميمي السعدي، يقال: عمي وهو ابن ثمان سنين، (ت195هـ)، المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 5173/123/25.

(4) هو وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي، (ت 197هـ)، المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 462/30 /6695.

(5) هو معتمر بن سليمان بن طرخان التميمي البصري، كان يلقب بالطفيل، (ت178هـ)، المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 6080/250/28.

(6) هو بشر بن المفضل بن لاحق أبو إسماعيل البصري، (ت 87 هـ). البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، أبو عبد اللـه (ت 256هـ)، التاريخ الكبير طبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، اعتنى به محمد عبد المعيد خان، 84/2 /1769. والمزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 707/147/4.

(7) والفضيل بن عياض بن مسعود بن بشر التميمي اليربوعي، أبو علي الزاهد، أحمد صلحاء الدنيا وعبادها ينظر المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 4763/282/23، وابن خليكان، وفيات الأعيان، مصدر سابق: 531/47/4.

(8) هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران، الإمام الكبير، حافظ العصر، شيخ الإسلام (ت198هـ)، الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 414/7، وابن خليكان فيات الأعيان، مصدر سابق: 267/391/2.

(9) هو محمد بن إدريس بن العباس، الإمام الشافعي، الإمام عالم العصر، الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق:5/10، والبخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق: 73/42/1.

(10) الكاغد: بِفَتْح الْغَيْن، أَهمله الجوهريّ، وَقَالَ الصاغانيّ: هُوَ (: القِرْطَاسُ) قال الزّبيدي: فارسيٌّ (مُعَرَّب) مادة (كغد)، ينظر الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى (ت 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية، مادة كغد 110/9.

(11) أبي نعيم، حلية الأولياء، مصدر سابق:177/9، ابن عساكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق: 302/5.

(12) أبي يعلى، طبقات الحنابلة، مصدر سابق: 6/1، وابن مفلح، المقصد الأرشد، مصدر سابق: 66/1.

يقول ما يرى، ويمسك ما شاء[1]، وقد تبدّى ذلك في استحضار واستظهار أحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم-عند كلِّ مسألة سُئلها، وبالرغم من كل ذلك فإنه من خلال قوّة حافظته وحفظه لأقوال الرسول -صلى الله عليه وسلم-فانه رحمه الله لم يتصدر للفتوى إلا بعد الأربعين، حيث كان قبل ذلك منكبّاً على جمع الحديث وتحصيل العلم، وكثرة الأسفار ولقاء الشيوخ، وبهذه النفس الأبية، وبكد العيش، وضنك المعيشة، متوكلا على الله خرج في سبيله يجوب البراري، والقفار، يفترش الأرض الجرداء، ويرتدي برداء السماء، يتوسد باللبن والأحجار، يلتقي المشايخ ويتلقى منهم الحديث، حتى صار إماما يقتدى به، وحجة يشار إليه بالبنان، ويرحل إليه للأخذ والسماع [2].

ثناء العلماء على الإمام أحمد:

لقد أبهر الإمام أحمد أهل العلم في علوِّ كعبه في حفظ الأحاديث وأسانيدها، إلى جانب متانة حفظه، وتنوُّع علومه حتى ما تذكر علماً إلا كان فيه إماماً، فقد كان -رحمه الله-بحراً زاخراً بارعاً ومرجعاً في الكثير من العلوم، ويرجع إليه فيها ويشهد له بالفضل والبنان، وفي هذا السياق جاء قول الشافعي: أحمد إمام في ثمان خصال: إمام في الحديث، إمام في الفقه، إمام في اللغة، إمام في القرآن، إمام في الفقه، إمام في الزهد، إمام في الورع، إمام في السّنة، وصدق الشافعي في هذا الحصر [3]، وأما في الفقه والورع، فيقول عنه شيخه عبد الرزاق الصنعاني: ما رأيت أحدا أفقه ولا أورع من أحمد بن حنبل [4]، فيا لله يقول هذا الكلام عبد الرزاق، وقد رأى كبار التابعين، أمثال سفيان الثوري، ومالك بن أنس وغيرهم.

قال قتيبة [5]: خير أهل زماننا ابن المبارك، ثم هذا الشّاب-يعني أحمد بن حنبل، وإذا رأيت رجلاً يحب أحمد، فأعلم أنه صاحب سُنّة، ولو أدرك عصر الثوري والأوزاعي والليث، لكان المقَدِّم عليهم، فقيل لقتيبة، يُضَمُّ أحمد إلى التابعين؟ قال: إلى كبار التابعين، وقال: لولا الثوريُّ لمات الورع، ولولا أحمد لأحْدثوا في الدِّين، أحمد إمام الدُّنيا [6]، فالمتأمل في هذا الثناء الذي قلَّ نظيره، لأدرك أن محبّة أحمد غدت للمتمسك بالسنة شعاراً، فإن السّنة، تعرف به ومن خلاله لا سيما جمعه لها، واعتناؤه بها، وقد بذل في سبيل ذلك العمر والجهد، بل إن شيخه يضمّه لكبار التابعين، وإن لم يدركهم بالجسد، فقد أدركهم بالورع والتقوى والإتّباع، قال حرملة: سمعت الشافعيُّ يقول: "خرجت من بغداد، فما خلَّفت بها رجلاً أفضل ولا أعلم ولا أفقه ولا أتقى من أحمد بن حنبل [7]"، وحسبك بها من شهادة، بل إن شهادة أهل العلم والفضل قد تواترت في الثناء على هذا الإمام الكبير، فهذا يحيى بن معين إمام الجرح والتعديل يجد نفسه صغيراً أمام من علم الدُّنيا كيف يكون من العلماء العاملين، يقول: أراد الناس منّا أن نكون مثل أحمد، والله لن أكون مثله أبداً [8]، وقال علي بن خشرم: سمعت بشر بن الحارث يقول: أنا أسأل عن أحمد بن حنبل؟! إنَّ أحمد أُدخل الكير فخرج ذهباً أحْمَراً [9]، ومن يكون مثل أحمد، وهو ذهب أحمر، فإنه صدَع بالحقِّ يوم عزَّ فيه قوله، وصبر على الأذى حتى كادت تُزهق روحه، كل ذلك في ذات الإله تعالى، لسان حاله يقول: قطِّعوا جسدي لن يُنالَ من دين الله وأنا حيّ، فرحم الله من علّم الأنام الثبات على الحقِّ، فإنه دحر الباطل بثباته، وعلا الحق بإيمانه، فكان -رحمه الله-أية في العلم والدعوة والثبات على

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 181/11.

(2) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، مصدر سابق: ج 45/1.

(3) أبي يعلى، طبقات الحنابلة 5/1، ونظر: أبو زكريا، يحيى بن إبراهيم بن أحمد بن محمد أبو بكر بن أبي طاهر الأزدي السلماني (ت 550هـ)، منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، تحقيق: محمود بن عبد الرحمن قدح الناشر: مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة: الأولى، 1422هـ/2002م، 243/1.

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء 195/11، ونظر ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت597هـ) صفة الصفوة، ت أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة: 1421هـ/2000م، 479/1.

(5) هو المحدث قتيبة بن سعيد بن جميل البلخي، من شيوخ الإمام أحمد، المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 4852/523/23.

(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 195/11.

(7) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 195/11.

(8) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 197/11، وينظر أبو زرعة، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ بن أبي ربيعة القرشي الرازي، المخزومي (ت264هـ) الضعفاء لابي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي، من خلال كتاب أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، تأليف وتحقيق: سعدي الهاشمي الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية-المدينة المنورة، سنة 1982م. 993/3

(9) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 197/11، وأبو زكريا، منازل الأئمة الأربعة، مصدر سابق: ص244.

الحق، فقد كان محطّ إجماع في الثناء عليه وعلى علمه، من خلال موافقة القاصي والداني والقريب والبعيد والخصم والصديق في مكانته.

شيوخ الإمام أحمد:

للإمام أحمد الكثير من الشيوخ الذين تتلمذ على يديهم، وروى عنهم، وسمع منهم، وشد الرحل إليهم، وتخرج على أيدي كبار المحدثين وأئمة أعلام، وكان شيخاً لكثير رحلوا إليه وسمعوا منه، ورووا عنه وجالسوه، اعتنى غير واحد ممن ترجم له بذكرهم، كابن الجوزي، والخطيب البغدادي وغيرهم، وقال الخطيب البغدادي بعد ذكر جملة كبيرة من شيوخه وتلاميذه: "وخلق سواهم يطول ذكرهم ويشق إحصاء أسمائهم"[1]، كما عدّ له المزي في "تهذيب الكمال" سبعة وعشرين ومائة شيخٍ[2]، وقال الحافظ الذهبي: "فعدة شيوخه الذين روى عنهم في "المسند" مائتان وثمانون ونيف"[3]، فقد طلب العلم مبكراً فكثر شيوخه، وكانت الرحلة هي هاجسه فرحل من بغداد ثم استقر فيها، نتج عنها شيوخ كثر زادوا عن أربع مائه وعشرون عالماً من بينهم امرأة من علماء عصره، وقد سماهم ابن الجوزي فيمن لقي الإمام أحمد وروى عنهم، ورتبهم على حروف المعجم [4]، وذكرهم جميعا يطول البحث نذكر أبرزهم:

فمن شيوخه في الحفظ والإتقان: هشيم بن بشير الواسطي (ت183هـ)، وإسماعيل بن إبراهيم بن علية البصريّ (ت193هـ)، وأبو داوود الطيالسي سليمان بن داوود البصري (ت204هـ)، وأبو عامر العقدي (ت204هـ)، وأبو عاصم النبيل البصري (ت212هـ)، وعفان بن مسلم الباهلي البصري (ت219هـ)، ومحمد بن جعفر غندر البصري (ت193هـ).

ومن شيوخه في العلل والرجال: يحيى بن سعيد القطان البصري (ت198هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي البصري (ت189هـ)، وأبي الوليد الطيالسي هشام بن عبد الملك البصري (ت227هـ)، ويحيى بن معين البغدادي (ت 223هـ)، وابن المديني علي بن عبد الله البصري (ت234هـ).

ومن شيوخه في الأخبار والمغازي: زياد بن عبد الله بن الطفيل العامري البكائي الكوفي ت183 هـ وعامر بن صالح بن عبد الله الزبيدي المدني (ت190هـ)، وأبو عمرو الضرير الأكبر حفص بن عمر البصري (ت220هـ)، وكان عالماً بالعربية.

ومن شيوخه من فقهاء المحدثين: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي (ت182هـ)، وجرير بن عبد الحميد بن قرط الكوفي (ت188هـ)، والإمام الشافعي محمد بن إدريس (ت204هـ).

ومن شيوخه في علم القراءات والتفسير: أبو بكر بن عياش الكوفي (ت194هـ)، وعبد الله بن يزيد البصري (ت213ه)، وسفيان بن عيينة الكوفي (ت198هـ)، وروح بن عباده البصري (ت205هـ)، ويزيد بن هارون الواسطي (ت206هـ)، وعبد الرزاق الصنعاني صاحب المغازي (ت211هـ).

ومن شيوخه في علم الكلام والثبات في المحنة: ابن مسهر الفقيه الدمشقي (ت218هـ)، وأبو نعيم الفضل ابن دكين الكوفي (ت218هـ)، وقتيبة بن سعيد الثقفي البغلاني البلخي (ت240هـ).

ومن شيوخه من عرف بالزهد والعبادة: بشر بن الفضل الرقاش البصري (ت186هـ)، ومحمد بن يزيد الكلاعي الخولاني الشامي (ت190هـ)، ووكيع بن الجراح الرؤاسي الكوفي (ت197هـ).

وغيرهم كثر من شتى الأعراق والمنابت والعلوم، وهذا فيض من غيض فلم يقتصر على شيوخه فقط بل روى عن بعض أقرانه، فهذا يدل على سعة علمه وتواضعه، أمثال ابن معين، وابن المديني، وابن نمير (ت234هـ)، وأبي بكر بن أبي شيبه (ت235هـ)، وابن راهويه (ت238هـ)، وقتيبة بن سعيد(ت240هـ).

(1) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: ج 4 ص 413 .
(2) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: ج 1 ص 437-470 .
(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: ج 11 ص 181 .
(4) ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد، مصدر سابق: ص 40 .

وروى الإمام أحمد عمن هو دونه، من تلاميذه أمثال أبي داود سليمان ابن الأشعث السجستاني صاحب السنن (ت275هـ)، ومحمد بن جعفر ابن زياد الوركاني (ت228هـ)، ومحمد ابن عوف بن سفيان الطائي الحمصي (ت272هـ)، وذكر الذهبي في السير شيوخا للإمام أحمد كثراً[1].

تلاميذ الإمام أحمد

عالم مثل الإمام أحمد الذي عُرف عنه العلم والفضل من الطبيعي أن تشد إليه الرحال، وتتزاحم في مجلسه الركب والأقدام، وأن يسعى للسماع منه الكثير، فقد كتب وسمع عنه عدد لا يكاد يحصى، بل ذُكر أنه يجتمع في مجلس من مجالسه العلمية زهاء خمسة آلاف أو يزيدون، خمسمائة يكتبون، والباقون يتعلمون منه حسن الأدب والسمت[2]، وذكر ابن الجوزي في المناقب مجموعة كبيرة منهم[3]، كما ذكر الإمام المزي مجموعة ممن رووا عنه[4]، فهم ليسوا بدرجة واحدة فمنهم المقل ومنهم المكثر، وبطابع الحال هم أيضا متفاوتون في الرتبة والحفظ والضبط[5]، وقد جمع الخلال جزءاً في تسمية الرواة عنه، قال الحافظ الذهبي: "سمعناه من الحسن بن علي، عن جعفر، عن السلفي، عن السراج، عنه[6].

ومن أصحاب المصنفات: حدّث عنه البخاريّ بحديث واحدٍ، وعن أحمد بن الحسن، عنه حديثاً آخر في المغازي، وحدث عنه مسلم، وأبو داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه بواسطة[7]- أي عن رجل عنه، وحدث عنه ولداه صالح وعبد الله، وابن عمه حنبل بن إسحاق، وأحمد بن محمد بن هانئ الطائي الأثرم الإسكافي، وأبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المرُّوذي، وأبو طالب أحمد بن حميد، وإسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري، وعبد الملك بن عبد المجيد أبو بكر الميموني، والفضل بن زياد البغدادي، ومهنّا بن يحيى السلمي الشامي، وحدث عنه شيوخه أمثال عبد الرزاق الصنعاني، والحسن بن موسى الأشيب، وأبو عبد الله الشافعي وابن مهدي[8]، وأمم سواهم، وقد جمع أبو محمد الخلال جزءاً في تسمية الرواة عن أحمد، وقال: وخلق سوى هؤلاء يطول ذكرهم ويشق إحصاء أسمائهم[9].

مؤلفاته

للإمام أحمد الكثير من المؤلفات والتصانيف، سمعها منه أبناؤه وتلاميذه، واعتنوا بها بالجمع والتصنيف والتدوين والرواية في الكثير من العلوم، فكم إنسان لم يؤلف أو ألف القليل لكنه نجح في تأليف من يؤلف فكان ينهى عن التأليف وينهى عن كتابة كلامه[10]، سوى متون الحديث وعللها في بعض الأحيان، فكان مدرسة بحد ذاته، وكان هدفه الارتقاء بالأمة والدفاع عن السنة، ووضع الأمور في موازينها، علماً وعملاً، قد يسر الله تعالى طبع بعضها، وبعضها ما زال مخطوطاً أو مفقوداً، قال أبو زرعة: " حزرت كتب الإمام أحمد يوم موته فبلغت اثني عشر حملاً وعدلاً، ما كان على ظهر كتاب منها -حديث فلان- ولا في بطنه -حدثنا فلان- وكل ذلك كان يحفظه عن ظهر قلبه"[11]، وقد توارث عنه تلاميذه إرثه من مؤلفات وتناقلوها حتى وصلت إلينا، وكان أكثرها

---

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 181/11- 183 .

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 316/11.

(3) ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد، مصدر سابق: ص 121-142

(4) هو يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف الحافظ الكبير أبو الحاج المزي، ينظر أبو الفلاح، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، (ت 1089هـ)شذرات الذهب في أخبار من ذهب، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986م، 135/6.

(5) العليمي، مجير الدين أبي اليمن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن (ت928ه) المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، ت محي الدين عبد الحميد، دار صادر بيروت سنة 1997م، 351/1-354.

(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 318/11.

(7) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 181/11-182 وينظر بشير علي عمر، منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، وقف السلام الخيري، ط الأولى 1425هـ -2005 مـ 37/1-38.

(8) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 316/11.

(9) الخطيب، تاريخ بغداد ، مصدر سابق:ج 4 ص 413.

(10) ابن الجوزي، مناقب الأمام أحمد، مصدر سابق: ص 249-251، والذهبي في سير أعلام النبلاء ج 11 ص 327 .

(11) ابن الجوزي، مناقب الأمام أحمد، مصدر سابق: ص 86 وينظر السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، مصدر سابق: ج 2 ص 27 .

تدوين من تلاميذه ما يسمعوه منه، أو ما يسألوه إياه في كثير من العلوم[1]، قال ابن المنادى: لم يكن في الدنيا أحد أروى عن أبيه منه أي عبد الله فسمع منه: المسند وهو ثلاثون ألفاً مطبوع، وسياتي الحديث عنه، والتفسير وهو مائة ألف وعشرون ألفاً سمع منها ثمانين ألفاً والباقي وجادة، وسمع الناسخ والمنسوخ، والتاريخ، وحديث شعبة، والمقدم والمؤخر في كتاب الله تعالى، وجوابات القرآن، والمناسك الكبير والصغير، وحديث الشيوخ [2]، وغير ذلك من التصانيف، ومن المصنفات للإمام أحمد ما ذكره ابن الجوزي فقال: وله -يعني: أبا عبد الله -من المصنفات: كتاب نفي التشبيه، وكتاب الإمامة، وكتاب الرد على الزنادقة ثلاثة أجزاء، وكتاب الزهد، وكتاب الرسالة في الصلاة، قال الذهبي: هو موضوع على الإمام، وكتاب فضائل الصحابة مطبوع، وفيه زيادات لعبد الله ابنه، ولأبي بكر القطيعي صاحبه وقد دون عنه كبار تلامذته مسائل وافرة في عدة مجلدات[3]، وله كتاب الأشربة (الكبير والصغير)[4]، وكتاب الإيمان، ذكره أبو صالح السوسي أنه كان ببخارى ويرويه عنه[5]، وكتاب الفرائض[6]، وكتاب طاعة الرسول مطبوع[7]، ورسالة الإمام أحمد إلى مسدد بن مسرهد بن مسربل-مطبوع[8]، وهناك آثار علمية مطبوعة متعلقة بالجرح والتعديل والحديث ونقد الرجال وغيرها ففي الحديث (المسند إذ يعد من أكبر كتب السنة مطبوع ، وفضائل الصحابة مطبوع، ومسند أهل البيت غير مطبوع، وفضائل أهل البيت غير مطبوع، وفضائل علي غير مطبوع وحديث الشيوخ وحديث شعبة والأحاديث الثلاثة في المنام ومجموعة من الأجزاء الحديثية التي انتقاها الإمام أحمد غير المطبوعة).

ومنها في العلل مطبوعة مثل (الأسامي والكنى رواية ابنه صالح، والعلل ومعرفة الرجال ـ رواية المروذي، العلل ومعرفة الرجال ـ رواية صالح بن الإمام أحمد، العلل ومعرفة الرجال ـ رواية عبد الله بن أحمد، والمنتخب من العلل للخلال ـ انتخاب موفق الدين بن قدامة، وسؤالا أبي داود السجستاني للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، ومسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله، ومسائل الإمام أحمد رواية ابنه صالح، ومسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، مسائل الإمام أحمد رواية ابن هانئ [9]، ومنها كتب في أصول الدين مطبوعة مثل (كتاب السنة الكبير للخلال، وكتاب السنة الصغير للخلال، والرد على الزنادقة والجهمية، وكتاب جوابات القرآن، وكتاب جواب الإمام أحمد عن سؤال في خلق القرآن، وكتاب فضائل أهل البيت [10]، ومسائل الإمام أحمد -الجامع لعلوم الإمام أحمد الكبير-واعتنى بجمعة أبو بكر الخلال)، وله كتاب الفتن غير مطبوع، وكتاب الفوائد غير مطبوع، وهناك كتاب الورع، وكتاب الصلاة، وغيرها الكثير من الآثار والمسائل والكتب لا سبيل لذكرها حتى لا يطول البحث [11].

زهده وورعه:

إن الإمام أحمد كان من العلماء العاملين بما يَعلَم، فشتّان بين من عَلِمَ وعَمِلَ وبين من عَلِم فقط، لذلك تراه في الدنيا وقد أقبلت عليه وهو يدفع بها بكلتا يديه، قال سليمان بن الأشعث السجستاني:"ما رأيت أحمد بن حنبل ذكر الدنيا قط [12]"، وقال أبن أبي حاتم: حدّثنا صالح بن أحمد قال: "دخلت على أبي يوماً من أيام الواثق-والله يعلم على أي حال نحن-وقد خرج لصلاة العصر،

---

(1) الشيباني، سؤلات أبي داود السجستاني المقدمه، ت 275 هـ للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم ت د زياد محمد منصور ط 2 د العلوم والحكم .

(2) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: ترجمة عبد الله بن أحمد ج 9 ص 375، وينظر الذهبي، سير أعلام النبلاء ج 11 ص -243 .

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: ج 11 ص 329.

(4) ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، مصدر سابق: ج1 ص 74.

(5) ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، مصدر سابق: 1 /69

(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 9 / 11/ 328 .

(7) ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم (المتوفى: 438هـ)، الفهرست، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية 1417 هـ -1997م، 1/ 285.

(8) ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، مصدر سابق: ج 1 ص 136 .

(9) بشير، منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، مصدر سابق: ج1 ص 45 .

(10) التركي، عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد المحسن، منهج الإمام أحمد في التعامل مع الفرق وأهل الأهواء والبدع، اعد لنيل درجة الماجستير،1417ه، المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 9 – 11.

(11) الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد (ت 241هـ) سؤالات أبي داود (ت 275) للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1414ه ، وينظر أبو بكر بن الطيب كافي أستاذ الحديث وعلومه ورئيس قسم الكتاب والسنة بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة الجزائر، منهج الإمام أحمد في التعليل واثره في الجرح والتعديل دار ابن حزم الطبعة الأولى 1426ه- 2005، 81-106 .

(12) ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد، مصدر سابق: ص329.

وكان له لِبْدٌ يجلس عليه، قد أتى عليه سنون كثيرة حتى بَلِيَ، وإذا تحته كاغد فيه: بلغني يا أبا عبد الـلـه ما أنت فيـه مـن الضـيق، وما عليك من الدَّين، وقد وجهت إليه بأربعة آلاف درهم على يديّ فلان، وما هي من صدقة ولا زكاة، إنما هو شيء ورِثتـه مـن أبي، فقرأت الكتاب، ووضعته، فلما دخل، قلت: يا أبة ما هذا الكتاب؟ فاحمّر وجهه وقال: رفعته منك، ثم قال: تذهب لجوابـه؟ فكتـب إلى الرجل وصل كتابك إليّ ونحن في عافية، فأمّا الدَّين، فإنه لرجل لا يرهقنا، وأمّا العيـال ففـي نعمـة الـلـه، فـذهبت بالكتـاب إلى الرجل الذي كان أوصل كتاب الرجل، فلما كان بعد حين، ورد كتابُ الرجل مثل ذلك، فـردّ عليـه بمثـل مـا ردَّ، فلـما مضـت سـنة أو نحوها ذكرناها، فقال: لو كنّا قبلناها كانت قد ذهبت [1]"، هو العفيف المُتعفِّف، رغم العَوَز والحاجـة إلا أنـه لا ينزلهـا إلا بمولاهـا، شاكراً لأنعمه مستغنياً بالـلـه، وقال محمد بن إبراهيم، وهو البوشنجي: بلغني أن أحمد بن حنبل حضره قـوم مـن أهـل الحـديث من إخوانه، فاشترى لهم بما عنده وأطعمهم، وإنه صبر على مَقدار رُبع سَـويق، وهـو الكيْلَجـة[2] خمسـة عشر يومـاً وهـو بمعسـكر المتوكّل، يعتصم بذلك حتى أتته النفقة من بغداد، ولا يذوق من مائدة المتوكّل[3]، هذا دأب الصالحين يتركون ما لا بـأس بـه، خوفـاً من الوقع فيما فيه بأس، خشية على نقاوة ضمائرهم، يجودون بما عندهم وهم في أمسِّ الحاجـة، مصـداقاً لقولـه تعـالى:(ويـؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة) [4].

عبادته:

كان الإمام أحمد على الرغم من انكبابه على العلم، وقضاء وقته في تحصيله، لا سيما مع كثرة أسفاره مـن أجـل السـماع، إلا أن ذلك لم يشغله عن الإيغال في العبادة، فكان إذا غارت النجوم وهدأت العيون يقوم بعد رقدةٍ خفيفـة، فيقـف في محرابـه مصـلّياً لا يَفْتُرُ من الصّلاة حتّى يُصْبح، قال عبدالـلـه بن أحمد: كان أبي، يقرأ في كل يوم سَبْعاً من القرآن، ويختم كُلَّ سـبعة أيـام، فكانـت لـه ختمة في كل سبع ليالٍ، وكان يصلي عشاءَ الآخر، وينام نومةً خفيفة، ثم يقوم إلى الصّباح يصلي ويدعو، كان يصلي في كل يـوم ثـلاث مئة ركعة، فلما ضُرِب الأسواط أضعفته، فكان يصلي في يوم مئة وخمسين ركعة[5].

فلا غرر أن يكون الإمام أحمد إمام في الصلاة، كما هو إمام في العلم والزهد والورع، فإن من كان في عملـه وخشـيته ومعرفتـه بربه مثل أحمد، حقّ له أن يوغل هذا الإيغال في العبادة، لا سيما قـراءة القـرآن الكـريم وختمـه في سـبع، لأن المـرء لا يسـتطيع أن يتقرب من ربه كما يُتقرب إليه بما خرج منه، ولا يستطيع أن يكون قريباً منه كما يكون بين يديه، فإن (أقرب مـا يكـون العبـدُ مـن رِبّه وهو ساجد) [6].

وفاته

وكان قبل موته قد مرض أياماً، وقد اجتمعت عليه أوجاعه، فأبى إلا أن يعلِّم الخلق حتى في مرض موته، فكان الأسوة والقدوة، وناصراً للسنة مميتاً للبدعة، قال عبد الـلـه قال أبي: اقرأ عليّ الوصيَّة، فقرأتها، فأقرها، وكنت أنام إلى جانبه، فإذا أراد حاجة حرّكني فأناوله، وجعل يحرك لسانه، ولم يئن إلا في الليلة التي توفي فيها، ولم يـزل يصـلي قائمـاً، أمسـكه فيركـع ويسـجد، وأرفعـه في ركوعـه، واجتمعت عليه أوجاع العصر، وغير ذلك، ولم يزل عقله ثابتاً، فلما كان يوم الجمعة، لاثني عشرة خلت من ربيع الأول لساعتين مـن النهار توفي[7]، قال المروذي: مرض أحمد تسعة أيام، وكان رُبّما أذن للناس، فيـدخلون عليـه أفواجـاً يُسـلمون، ويـردُّ بيـده، وتسـامع الناس وكثروا، وسمع السلطان بكثرة الناس، فوكَّل السلطان ببابه وباب الزِّقاق الرَّابطة وأصحاب الأخبار، ثم أغلق باب الزُّقاق، فكـان

---

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 205/11-206، أبو الفضل، سيرة الإمام أحمد بـن حنبـل 44/1، وينظـر: الأصـبهاني إسـماعيل بـن محمـد بـن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (ت 535هـ)، وينظر إسماعيل بن محمد، سير السلف الصالحين، تحقيق: د. كرم بن حلمي بن فرحات بن أحمد، د الراية للنشر والتوزيع، الرياض ص1056.

(2) الكيْلَجَةُ: كْيالٌ، وَالْجَمْعُ كَيالِجُ وكيالِجةٌ أَيضاً، وَالْهَاءُ للعجمة، ينظر ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعى الإفريقي (ت711هـ)، لسان العرب، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة -1414 هـ 352/2.

(3) أبي يعلى، طبقات الحنابلة، مصدر سابق: 265/1والاصبهاني، سير السلف الصالحين ص1058، وينظر المزي، تهذيب الكمال 458/1 (96).

(4) سورة الحشر آية ر 9.

(5) الأصبهاني، سير السلف الصالحين، مصدر سابق: ص1061.

(6) مسلم، الإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، (ت261هـ)، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، أخرجه مسلم في صحيحه باب (ما يقال في الركوع والسجود) حديث رقم (482) (215) من حديث أبي هريرة 350/1.

(7) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 335/11.

الناس في الشوارع والمساجد، حتى تعطل بعض الباعة[1]، وقال "توفي أبي -رحمه اللـه-يوم الجمعة ضحوة، ودفناه بعد العصر، وصلى عليه محمد بن عبد اللـه بن طاهر، غلبنا على الصلاة عليه، وقد كنا صلينا عليه نحن والهاشميون داخل الدار لاثنتي عشرة ليلة من شهر ربيع الآخر، سنة إحدى وأربعين ومائتين، وكانت له ثمان وسبعون سنة"[2].

وحقَّ لأحمد هذا فهو مَنْ وِعى السَّنة حفظاً، وتمثَّلها تطبيقاً وعملاً، فغدى سيِّد العالِم بما عَمل، المسْتَنُّ بخير الخلق، الورع التقي النقي مُهاب الجانب، لا يملك من رآه إلا الثناء عليه فرحمه اللـه، وأجزل له العطاء، تلكم هي بعض جوانب شخصية الإمام أحمد التي تجسدت فيها معاني عظيمة، وهمّة عالية، وأخلاق سامية، الورع دينه، والتمسك بالسُّنة سمته، شفوق على المؤمنين رحيم، جلد على أهل البدع، مُعظِّمٌ لمن استنَّ، كارهٌ لمن ابتدع، لا يعرف المداهنة، منكرٌ للمنكر ولو على خليله أو حبيبه، منصفٌ لأهل الحق ولو عادوه أو منعوه، أما في الصبر إمام هُمام لا يشق له غبار، شهد بذلك القاصي والداني، ولعلّ ذلك بدأ جلياً واضحاً للعيان، يوم ابتلي بفتنة خلق القرآن، الفترة التي زلّت فيها أقدام، وتراجع فيها فضلاء، فكان فيها وحده، حتى أعطي لقب إمام، فنافح عن الدين، وذبّ عن جناب ربِّ العالمين، والحمد اللـه رب العالمين.

ثانياً: دور الإمام أحمد في الحديث وعلومه، والتعريف بالمسند وأهميته

إن الناظر في سيرة هذا الإمام تتجلى له ميِّزة واضحة، وفضيلة ساطعة امتاز بها على أقرانه ومعاصريه، وهي أنه استطاع أن يجمع بين التلقي والتحديث والرواية والدّراية، إلى جانب اهتمامه وتمكنه في علل الحديث ومعرفة أحوال الرجال والكلام في الفقه والمسائل، ولا يتأتىّ هذا لأحدٍ، ويضاف ميِّزة أخرى لا تكاد توجد إلا عند من يستحق أن يوصف بالعالم الربّانيّ، وهي العمل بما عَلِم، ولا يخفى أن لهذه الميِّزة، تبعاتٍ عديدة، تتمثل في المِحَن والابتلاءات، وسيرته مليئة بذلك، ولعلّ أوضحها محنة القول بخلْق القرآن، تلك المحنة التي زلَّت بها أقدام الكثير، ممّن سبقوه بالعلم والرواية وجمْع السُّنن، إلا أنه سَبَقهم بصِدْقه وثباته على الحقِّ، وصيانةً للدِّين، وحفاظاً على السُّنة المطهرّة، ولسْتُ هنا بصدد تناول سيرته إلا بالقدْر الذي يُسْعَف ويُساعد على إبراز دوره في علوم الحديث بكافّة جوانبه.

الإمام أحمد ومكانته في علم العلل

لعلم العلل شرفٌ ومنزلة عند النُّقاد من أهل العلم خاصّةً، وعند الأئمّة عامة، وفي هذا جاء قول عبد الرحمن بن مهدي-أحد شيوخ الإمام أحمد-فيما رواه عنه ابن أبي حاتم: "لأَن أعرف عِلّة حديثٍ، هو عندي أحبُّ إليَّ من أن أكتُبَ حديثاً ليس عندي"[3]، ومما يزيد هذا العلم أهميّة وصُعوبةً وغموضاً؛ أنه- لا يتعاطاه ويُدركه إلا من رُزِق من اللـه تعالى سعة الرواية-، وكان إلى جانب ذلك حادَّ الذّهن، دقيق النظر، ثابت الفهم، وواسع المِران، ولهذا فإن وجود العارفين في هذا الفنِّ بين العلماء عزيزٌ، ويستشهد بذلك بكلام الحافظ ابن رجب الحنبلي فقال: "وقد ذكرنا فيما تقدم، في كتاب العلم، شرف علم العلل وعزته، وأن أهله المتحققين به أفراد يسيرة من بين الحفاظ وأهل الحديث، وقد قال أبو عبد اللـه بن مندة الحافظ إنما خص اللـه بمعرفة هذه الأخبار نفراً يسيراً من كثير ممن يدعي علم الحديث فأما سائر الناس من يدعي كثرة كتابة الحديث، أو متفقه في علم الشافعي وأبي حنيفة، أو متبع لكلام الحارث المحاسبي، والجنيد وذي النون، وأهل الخواطر، فليس لهم أن يتكلموا في شيء من علم الحديث، إلا من أخذه عن أهله وأهل المعرفة به، فحينئذ يتكلم بمعرفته [4]".

---

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 336/11، وينظر: السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (ت771هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، ت د. محمود محمد الطناحي ود. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر ، ط الثانية، 1413هـ 34/2.

(2) أبو نعيم، حلية الأولياء، مصدر سابق: 162/9 وينظر ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي (327هـ)، الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية -بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1271 هـ 1952 م، 312/1، وينظر الذهبي، سير أعلام النبلاء ج 11 ص 339.

(3) ابن أبي حاتم، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي (ت327هـ) العلل لابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد اللـه الحميد، و د خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، 1427 هـ -2006م، 388/1.

(4) ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت 795هـ) شرح علل الترمذي، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار -الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، 1407هـ -1987م.399/1.

وقد عدّ الحافظ ابن حجر الحديث المعلّل من أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً، وأنه لا يقوم به إلا أوليّ المعرفة التامّة والمَلَكة القويّة بالأسانيد والمتُون، وحفظاً واسعاً، ومعرفة تامّة بمراتب الرُّواة، ثم قال: "ولهذا لم يتكلَّم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن، كعليّ بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب ابن شيبه، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني [1]"، وكان الإمام أحمد فارساً في هذا الميدان، شهد له السابقون واللاحقون، فلا يكاد يخلو كتاب في هذا الشأن إلا ولأقوال الإمام أحمد نصيبٌ منه، وما كتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم وهو عمدة في هذا الباب إلا شاهد على درجة الإمام أحمد في هذا الشأن، ففيه نقولٌ كثيرةٌ جداً فيما كتب إليه ابن الإمام أحمد عبد الله عن أبيه إليه، ومثل هذا يقال في كتاب "العلل" له، وشواهد ذلك كثيرة جداً فيهما، فهذا الإمام البخاريّ على جلالة قدْره ينقل في "تاريخه الكبير" كثيراً من كلام الإمام أحمد، وخاصّةً فيما أشكل في أسماء الرجال، وكُناهم وتاريخ وفياتهم، فنراه يُقدم بل يُرجِّح قوله على قول مَنْ سواه في ذلك، وهذا الإمام ابن رجب الحنبلي قد اعتمد في شرحه "علل الترمذي"[2] اعتمادا كبيراً على أقوال الإمام أحمد من طريق ابنه عبد الله وغيره، بل إنه لمّا ألّف البخاريُّ (الصحيح) عرضه على الإمام أحمد، ويحيى بن رويق وعليّ بن المديني [3]، فيما ذكر أبو جعفر محمود بن عمرو العقيلي كما في مقدمة (فتح الباري) [4]، ثم إنّ كتاب (العلل ومعرفة الرجال) برواية ابنه عبد الله والمروُّذي معروف ومشهور متداول بين أهل العلم وطلبته حتى عصرنا الحاضر، وقد استفاد منه الجهابذة والعلماء القدماء قبل المتأخرين والمعاصرين، ومن أشهرهم أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي في (الضعفاء الكبير) حيث قال:(وقرأت على عبد الله بن أحمد كتاب العلل عن أبيه، فرأيت فيه حكايات كثيرة، عن أبية) [5]، وممّن استفاد منه أيضاً عبد الرحمن بن أبي حاتم، ويدلُّ على ذلك قوله في ترجمة عبد الله بن أحمد من كتاب الجرح والتعديل: (وكتب إليّ بمسائل أبيه وبعلل الحديث، وكان صدوقاً ثقةً) [6].

يتلخص مما سبق مدى الدور البارز والمهم للإمام أحمد بل في عصره وما بعده حتى عصرنا الحاضر في هذا الجانب المهمّ من علوم الحديث، وهذا ما جعله إماماً بارزاً، قال ابن الصَّلاح في سياق وصفه لأحسن المصنّفات الموجودة في هذا الباب:(ومن كتب علل الحديث، ومن أجودها كتاب العلل عن أحمد بن حنبل وكتاب العلل عن الدار قطني[7] [8]، وقد اشتمل هذا الكتاب على جملةٍ واسعةٍ من أقوال الإمام أحمد في تعديل الرواة وجرحهم، وعلى كشف العديد من علل الأحاديث، وقد اعتمد عليه الكثير من العلماء ممّن عُني بتصنيف كتب العلل والجرح والتعديل، ممّا يدل على المنزلة الرفيعة، والمكانة العالية التي وصل إليها الإمام أحمد في هذا المجال.

التعريف بمسند الإمام أحمد وأهميته

المسند لغةً: هو مَا ارتَفَعَ مِنَ الأَرض فِي قُبُل الْجَبَلِ أَو الْوَادِي، وَالْجَمْعُ أَسْنادٌ، وكُلُّ شيءٍ أَسندتَ إليه شَيْئًا، فَهُوَ مُسْنَد، وَمَا يُسْنَدُ إليه يُسَمَّى مِسْنَداً ومُسْنَداً، وَجَمْعُهُ المَسانِدُ، وأَسنَد الحديثَ: رَفَعَهُ، والمُسْنَد مِنَ الْحَدِيثِ مَا اتَّصَلَ إِسنادُه حَتَّى يُسْنَد إِلى النَّبِيِّ، صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والمُرْسَل والمُنْقَطِع مَا لَمْ يَتَّصِلْ، والإِسنادِ فِي الْحَدِيثِ: رَفْعُه إِلى قَائِلِهِ [9].

---

(1) العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ص113، 14، ط مطبعة سفير الرياض سنة 1422هـ

(2) ابن رجب، شرح علل الترمذي، مصدر سابق: 399/1.

(3) ينظر على سبيل المثال المواضيع التالية: البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق: 446/1، 321/3، 380/3، 423، 77/7، 288/8.

(4) ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني (ت852ه)، هدي السّاري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379ه رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي 7/1.

(5) العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد المكي (ت322هـ) الضعفاء الكبير، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، ط أولى 1404هـ/1994م، دار الكتب العلمية، ط أولى 1404هـ/1994م، 235/3.

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 12/1.

(7) الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت 385هـ)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى 1405 هـ -1985 م.

(8) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقي الدين، (ت643هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث (المشهورة بمقدمة ابن الصلاح)، تحقيق عبد اللطيف الهميم -ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى سنة النشر: 1423 هـ / 2002 م 359/1، وطبعة دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، سنة النشر 1406هـ/1986م، تحقيق نور الدين عتر.251/1.

(9) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق: مادة (سند)220/3.

المسند اصطلاحاً : هو الكتابُ الذي موضوعُه جَعْلُ حديثِ كُلِّ صحابي على حِدَة، صحيحاً كان أو حسناً أو ضعيفاً، ومِنْ غيرِ التفاتٍ إلى الموضوعات والأبواب، ويُتَّبع في ترتيب مسانيد الصحابة طرائقُ عِدَّة، فقد ترتب على حروف الهجاء، أو على القبائل، أو السابقة في الإسلام، أو الشرافة النسبية، وغير ذلك، وقد يُقتَصرُ في بعضها على أحاديث صحابيٍّ واحدٍ، كمسند أبي بكر، أو أحاديث جماعة منهم، كمسند الأربعة أو العشرة، أو طائفة مخصوصة يجمعها وصفٌ واحد، كمسند المُقِلِّين، ومسند الصحابة الذين نزلوا مصر، إلى غير ذلك[1]، يقَولَ الْخَطِيب الْبَغْدَادِيّ في وصفه للطريقتين اللتين عليهما تصنيف الأحاديث: "مِن العلماء من يخْتَار تصنيف السنن وتخريجها على الأحكام وطريقه الفقه ومنهم من يختار تخريجها على الْمسند، وَضم أَحَادِيث كل وَاحِد من الصَّحَابَة بَعْضهَا إِلَى بعض "[2].

وَقد بدأت عناية أهل الْعلم بتأليف المسانيد فِي أَوَائِل عصر تدوين السّنة فِي أَوَاخِر الْقرن الثَّانِي الهجري، ولم يكن الإمام أحمد أول من ألف على طريق المسانيد فقد سبقه إلى ذلك مجموعة من الأئمة يعتبرون من أوائل من صنف المسانيد ومن هؤلاء: أبو داود الطيالسي(ت204هـ) فكان أول من صنف المسند على ترتيب الصحابة بالبصرة وبالكوفة عبيد الله بن موسى (ت213هـ) [3]، ومنهم أسد بن موسى بن إبراهيم ابن الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك بن مروان، المعروف بأسند السُّنة، (ت212ه) [4]، والحميدي: وهو الإمام أبو بكر عبد الله بن الزّبير بن عيسى القرشيّ الأسديّ الحميدي المكيّ [5]، ومسنده مطبوع متداول، وغيرهم كمسند بن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه، ويبقى مسند الإمام أحمد أكبر هذه المسانيد وأهمَّها.

لقد شرع الإمام أحمد بتصنيف المسند بعد عودته من رحلته إلى الإمام عبد الرزاق الصنعاني في اليمن[6]، وهو في السادسة والثلاثين من عمره، وقد اشتمل المسند على ثمانية عشر مسنداً، اختارها من جملة سبعمائة ألف حديث [7]، وضمّ نحو ثلاثين ألف حديث [8]، يرويها عن مئتين وثمانين شيخاً من شيوخه [9]، وقد توفيّ رحمه الله قبل إعادة النظر في ترتيبه وتنقيحه، وعلى هذا يُحمل وجود التكرار والتقديم والتأخير في بعض مسانيده، قال الحافظ ابن عساكر: "خُلِط فيه بين أحاديث الشاميِّين والمدنيين، بل قد امتزج في بعض أحاديثه الرِّجال بأحاديث النِّسوان، وكثُر فيه تكرار الحديث المعاد المرويّ بعينه بالمتن والإسناد، ولست أظنُّ ذلك إن شاء الله وقع من جهة أبي عبد الله -رحمه الله-، فإن محلّه في هذا العلم أوْفى، ومثل هذا على مثله لا يخفى، وقد نراه توفي قبل تهذيبه... وترتيبه [10]"، ولم يرتب مسنده على الأبواب الفقهية، وإنما رتبه على أسماء الصحابة ولم تكن غايته جمع ما عُرف من الحديث، إنما غايته جمع حديث كل صحابي على حدة، قال أبو موسى المديني فيما نقله عن الإمام أحمد في قوله لابنه عبد الله:(قصْدتُ في المسند الحديث المشهور، وتركت الناس تحت ستر الله تعالى، ولو أردت أن أقصد ما صحّ عندي لم أرْوِ من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء، ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث لست أخالف ما ضعُف إذا لم يكن في الباب ما يدفعُه) [11].

فالهدف من هذه الغاية أو الطريقة هو الاستيعاب، وهذا ما عبَّر عنه بقوله لابنه:(احتفظ بهذا المسند، فإنه سيكون للناس إماماً) [12]، وقال أبو موسى المديني: "وهذا الكتاب أصلٌ كبيرٌ، ومرجعٌ وثيقٌ لأصحاب الحديث، أنتقي من حديثٍ كثيرٍ، ومسموعاتٍ

(1) الكتاني، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي (ت1345هـ)، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، تحقيق محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، ط السادسة 1421هـ-2000م، ص 60، 61.

(2) الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب (ت 463هـ) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ت د محمد عجاج الخطيب الرسالة ط الثالثة ج2 ص 430 باب البيان والتعريف لفضل الجمع والتصنيف.

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: في ترجمه عبيد الله بن موسى 554/9.

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 162/10-164.

(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 616/10-621.

(6) الأصبهاني، خصائص مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: ص18.

(7) الأصبهاني، خصائص مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: ص15.

(8) ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد، مصدر سابق: ص191.

(9) ابن الجزري، شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، (ت833)، المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد مكتبة التوبة الرياض 1410ه-1990م، ص34.

(10) ابن الجوزي، المصعد الأحم، مصدر سابق: ص30.

(11) الأصبهاني، خصائص مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: ص21.

(12) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 327/11.

وافرةٍ، فجعله إماماً ومعتمداً، وعند التنازُع ملجأ ومستنداً[1]"، وقال تاج الدين السُّبكي: "وهو أصلٌ من أصول هذه الأمّة [2]"، ولعلّ سبب وضعه لهذا المسند هو أن يكون بمثابة المرجع والمَفْزَع الذي يمكن للناس الاعتماد عليه في سبيل الوقوف على صحيح السُّنة الشريفة، والعقيدة السليمة، ولهذا عُدَّ أصلاً من أصول الأُمّة، ويُعدَّ مسند الإمام أحمد من أكثر المصنفات التي تمتاز بعلوٍّ أسانيدها، ولهذا قال ابن الجَزَري في سياق وَصْفه لمسنده: هو كتابٌ لم يُرْوَ على وجه الأرض كتابٌ في الحديث أعلى منه [3]، وقد اشتمل المسند على أغلب ما وقع في كتب السّنة [4].

ثالثاً: مظان أقوال وأحكام الإمام أحمد في الرواة المبتدعة ومروياتهم.

قبل الحديث عن المظان التي يؤخذ منها أحكام وأقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل، وخاصة المبتدعة منهم، لا بد من معرفة المصادر التي كان يعتمد عليها الإمام أحمد في حكمه على الرجال ومروياته. وللإجابة على هذا السؤال إذ لا يتحصل ذلك إلا من خلال دراسة أقوال وأحكام الإمام أحمد، فنرى أن من مصادر الإمام أحمد في ذلك هو ما كان حصيلة من قبله من النقاد، أو سماعه ممن عاصرهم، ولقائه بهم وسماعه أحكامهم، ويضاف لذلك جهده الشخصي في دراسة الرواة ومروياتهم وسعة اطلاعه وكثرة أسفاره؛ فنرى الكثير من النقول التي نقلها الإمام أحمد عن غيره؛ إما سماعا وإما سؤالا، وكان أيضا يتفرد في كثير من الأحكام بجهده ومعرفته واطلاعه، وأخذها ونقلها عنه غيره واحتج بها فصارت قواعد يسير عليها الكثير من النقاد والمحدثين فيمن جاء بعده.

أما المصادر التي يمكن أن يؤخذ منها أحكام الإمام أحمد وآرائه في الجرح والتعديل ومواقفة، وخاصة الرواة المبتدعة وبدعهم من أبرزها: كتاب العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل، رواية عبد الله بن أحمد وغيره، وسؤالات ابن هانئ للإمام أحمد، رواية المروذي وغيره عن الإمام أحمد، وسؤالات أبي داود للإمام أحمد، والتاريخ الكبير للإمام البخاري، وأحوال الرجال للجوزجاني، وتاريخ أبي زرعة الدمشقي، والضعفاء للعقيلي، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، والمجروحين، لابن حبان، والكامل، لابن عدي، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي، وميزان الاعتدال، للذهبي، وتهذيب الكمال، للمزي، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، وبحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، لابن عبد الهادي، والسنة للإمام أحمد، الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد، وكتاب السنة لعبد الله بن أحمد، ورسالة الإمام أحمد إلى مسدد بن مسرهد، ورسالة بن مالك العطار وهي ضمن كتاب طبقات الحنابلة، ومناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي، وكتاب السنة للخلال، ومسائل الإمام أحمد برواية أبنائه عبد الله وصالح، واعتقاد الإمام أحمد لابي الفضل عبد الواحد التميمي، ومحنة الإمام أحمد لإسحاق بن حنبل، والمسائل التي حلف عليها الإمام أحمد لابن أبي يعلى، والمنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، وغيرها الكثير من الكتب والمخطوطات والمؤلفات المعاصرة التي عنيت بذلك.

رابعاً: مفهوم البدعة لغة واصطلاحاً

البدعة لغةً:

إذا رجعنا إلى المعاجم والقواميس اللغوية وجدنا أن مادة (بدع) تدور على معاني عده مثل الإحداث والاختراع مجموعها في اللسان، بدع مثلث العين وتبدع وأبدع وتبدع وبدعه واستبدعه وبدع و بدعه، و وبَدَع الشيءَ يَبْدَعُه بَدْعاً، وابتدَعَه: أنشأَه وبدأَه، وبدَع الرَّكيَّة: استنبطها وأحدثها، وركيٌّ بَديعٌ: حَديثةُ الحَفْر، والبَدِيعُ والبِدْعُ: الشيء الذي يكون أوَّلاً[5]، ومنها: أبدعْتُ الشيءَ، اختَرَعْته لا على مثال، والله تعالى بديع السّماوات والأرض[6]، وجاءت بمعنى الحدث: قال ابن منظور والبدعة الحديث وما ابتدع من الدين بعد الإكمال[7]، وجاء في القاموس البدعة بالكسر الحدث في الدين بعد الإكمال، أو ما استحدث بعد النبي - صلى الله

(1) الأصبهاني، خصائص مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: ص13.
(2) السُّبكي، طبقات الشافعية الكبرى، مصدر سابق: 31/2.
(3) ابن الجوزي، المصعد الأحم، مصدر سابق: ص29، 30.
(4) ابن الجوزي، المصعد الأحم، مصدر سابق: ص32، (مقدمة الجزء الأوّل).
(5) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق: 6/8.
(6) الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 393هـ) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة 1407 هـ -1987 م، مادة (بدع) 1183/3.
(7) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق: مادة بدع 6/8.

عليه وسلم- من الأهواء والأعمال[1]، والتبديع والمبتدع والمبدع بفتح الدال يقال: جئت بأمر بديع أي: محدث عجيب لم يعرف من قبل، ويقال بدع الأمر بدعاً، وصل إلى غايته وقد بدع بداعه وبدوعاً وأبدع وابتدع وتبدع أتى ببدعه قال تعالى: ورهبانية ابتدعوها[2][3]، وكل من أنشأ ما لم يسبق إليه قيل له أبدعت، ولهذا قيل لمن خالف السنة مبتدع لأنه أحدث في الإسلام مالم يسبق إليه من السلف[4].

البدعة اصطلاحاً:

يعتبر كل شيء جاء بعد الرسول -صلى الله عليه وسلم-يسمى بدعة لغة لأنه حادث، ولكن يختلف في تسميته شرعاً أو اصطلاحاً عند العلماء، وذلك بالنظر إلى الأحكام والوصول إليها بعد الرسول-صلى الله عليه وسلم-من حوادث أو أشياء جديدة؛ يعرف حكمُه بالرجوع إلى قواعد الشرع التي تدل عليها النصوص، وإذا نظرنا تعريفات البدعة شرعا، وجدنا بعض العلماء توسع في مدلولها على كل مستحدث من الأشياء، ومنهم من قيد مدلولها على ما يندرج تحته من نتيجة، ولو تتبعنا منهج العلماء في تعريف البدعة لوجدناها تتجه إلى مسارين، مسار يحدد معنى البدعة والآخر يقسمها ببدعة حسنة أو سيئة أو إلى الأحكام الخمسة، ومن هذه التعريفات لمعنى البدعة: قال الشاطبي: البدعة هي الطريقة في الدِّين مخترعة، تضاهي الشَّرعيَّة يُقصدُ بالسُّلوك عليها المبالغة في التَّعبُّد لله سبحانه [5]، وقال ابن تيميّة: والبَدْعةُ ما خالفت الكتاب والسُّـنةَ أو إجماع سلف الأُمَّـة، من الاعتقادات والعبادات، كأقوال الخوارج والرَّوافض والقدريَّة والجهميّة، وكالذين يتعبَّدون بالرقص والغناء في المساجد والذين يتعبّدون بحلق اللَّحى وأكل الحشيش وأنواع ذلك من البدع التي يتعبَّد بها طوائف من المخالفين للكتاب والسُّنة [6].

قال الشافعي -رحمه الله-: المحدثات من الأمور ضربان: ما أحدث يخالف كتاباً، أو سنة، أو أثراً، أو إجماعاً، فهذه بدعة ضلالة، وما أحدث من الخير لا خلاف لواحد فيه من هذه، فهذه محدثة غير مذمومة، وقد علق ابن رجب، على الشافعي فقال: ومراد الشافعي رحمه الله أن أصل البدعة المذمومة ما ليس لها أصل منَ الشريعة يُرجع إليه، وهي البدعةُ في اصطلاح الشرع، وأما البدعة المحمودة فما وافق السنة، يعني: ما كان لها أصلٌ مِنَ السنة يُرجع إليه، وإنَّما هي بدعةٌ لغةً لا شرعاً لموافقتها السنة[7].

وقال ابن حجر: ما أحدث وليس له أصل في الشرع، ويسمى في عرف الشرع بدعة، وما كان له أصل يدل عليه الشرع فليس ببدعة [8]، وفي موضع أخر قال: ويختص في عرف أهل الشرع بما يذم وإن وردت فعلى معناها اللغوي [9]، وقال الشاطبي: "البدعة طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه" [10]، وقال الراغب الأصفهاني: والبِدْعةُ في المذهب: إيراد قول لم يستنّ قائلها وفاعلها فيه بصاحب الشريعة وأماثلها المتقدمة وأصولها المتقنة [11]، وقال ابن تيمية: ما أمر الله به أمر إيجاب أو أمر استحباب وعلم الأمر بالأدلة الشرعية فهو من الدين الذي شرعه الله وإن تنازع أولو الأمر في بعض ذلك [12]، وقال الإمام أحمد في وصفه لأهل البدع: "مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب متفقون على مفارقة الكتاب يتكلمون

---

(1) الفيروزآبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت 817هـ) القاموس المحيط، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، 1426 هـ -2005 م مادة (البديع)، 702/1.

(2) سورة الحديد الآية 27.

(3) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق: مادة(بدع) 6/8.

(4) الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، (ت370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 2001م، باب العين والدال مع الياء 143/2.

(5) الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، (ت790هـ) الاعْتِصَام للشاطبي، مجموعة من المحققين: الشقير والحميد والصيني، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1429 هـ -2008 م، ص 47/1.

(6) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني (ت 728هـ) مجموع الفتاوى، ت عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، 1416هـ/1995م، 346/18.

(7) الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، (ت795هـ) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، ت د محمد الأحمدي أبو النور، دار السلام: الثانية، 1424 هـ -2004 م، 787/2.

(8) ابن حجر، فتح الباري، مصدر سابق: 253/13.

(9) ابن حجر، فتح الباري، مصدر سابق: 278/3

(10) الشاطبي، الاعتصام، مصدر سابق:47/1.

(11) الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت 502هـ) المفردات في غريب القرآن تحقيق صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة: الأولى – 1412ه، 111/1.

(12) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مصدر سابق: 250/18.

بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يلبسون عليهم"[1]، والبدعة من وجهه نظري: كل عمل أو حدث لم يرد في الكتاب والسنه يعمل به يرتجى التقرب به إلى الله والرسول ثم يعتقد أنه من الدين، فهذه البدعة المذمومة، أما إن علم الناس أنها ليست من الدين، بل هي وسيلة للتقرب فقط فهذه هي البدعة الحسنة، وكل عمل لم يرد في القرآن والسنة ولم تجر عليه قواعد الشريعة فهو من باب البدعة ويرجع إلى العلماء لبيان أنها مذمومة أم محمودة، ولذلك أرجح ما ذهب إليه ابن حجر؛ إذ يعتبر تعريفه قاسماً مشتركاً بين هذه التعريفات، وبالنتيجة يتَّضح معنا أن العمل بالبدعة لا يدلُّ عليها دليلٌ شرعيٌّ، لا من كتاب ولا من سُنةٍ ولا إجماع.

خامساً: أقسام البدعة وما يترتب عليها من أحكام

قسم العلماء البدعة إلى أقسام كثيرة بحسب المنظار الذي ينظرون من خلاله إلى هذه المسألة، فالمحدثون قسموا البدعة من حيث أثرها وما يترتب عليها من أحكام إلى قسمين: بدعة مكفرة، وبدعة مفسقة، ويستند في ذلك إلى قول ابن حجر: وأما البدعة فالموصوف بها إما أن تكون ممن يكفر بها أو يفسق بها؛ فالمكفر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة كما في غلاة الروافض، والمفسق؛ كبدع الخوارج وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً[2].

ولو نظرنا لهذه المسالة لوجدنا فرقا بين الحكم على المبتدع بالتكفير والتفسيق، بالإطلاق والعموم، أو التعيين والتخصيص، ولا يلزم ثبوت ذلك عيناً، إلا بعد التحقق وانتفاء الموانع، ومن أجل الوصول إلى هذه الحقائق يجب علينا بيان مذهب العلماء في النظر إلى البدع من حيث الحكم عليها مكفرة أم مفسقة.

وللوُلوج إلى هذا الموضوع لا بدَّ بدايةً من الإشارة إلى أن العلماء مُتفاوِتونَ في تعريف مدلول البدع، وهذا ينعكس على الحكم على المبتدع من حيث نوع بدعته، فمنهم المتوسُّع في مدلولها ومنهم المضّيق فيتحصل من ذلك مسارين للعلماء:

المسار الأول: وهو التوسع في مدلول البدعة ليشمل كلَّ أمرٍ لم يكن في عصر النبيِّ -صلى الله عليه وسلم-وليس فيه دليلٌ من كتاب أو سُنّة، سواء أكان دينياً أم دنيوياً، وممَّن يُمثّل هذا المسار من العلماء (الشافعيُّ والعز بن عبدالسَّلام).

والمسار الثاني: هو المُضيَّق حيث حصر البدعة في المُحدَث، أي المخالف للسُّنة، ومنهم ابن حجر العسقلانيّ وابن رجب الحنبليّ، ولذلك قسّم العلماء البدعة إلى قسمين: بدعةٌ مُكفِّرة، وبدعة مُفَسِّقة.

البدعة المكفِّرة: وتقسم إلى قسمين:

1-إما أن تكون صريحة بالكفر، وفيه اتفاق على تكفير أصحابها؛ كمنكري العلم بالمعدوم، والقائلين ما يَعلم الله الشيء حتى يخلقه، أو منكري العلم بالجزئيات، أو حلول الإلهية في عليٍّ أو غير ذلك.

2-أو مستلزمة للكفر وفيه اختلاف بتكفير أصحابها ومثال ذلك؛ القائلون بخلق القرآن، والنافون رؤية الله -عز وجل-يوم القيامة[3].

والمبتدع إما أن يستحل الكذب أو لا يستحله ومنهم من هو داعية ومنهم خلاف ذلك، والعلماء مجمعون على رد من كان يستحل الكذب في حديث الرسول -صلى الله عليه وسلم-، بغض النظر عن نوع بدعته أكانت مكفرة أم مفسقة، والعلماء مختلفون في حكمهم على من كفر ببدعته على مذاهب كما اجمل ذلك ابن حجر فقال: إما أن تكون بمكفر: كأن يعتقد ما يستلزم الكفر، أو بمفسق؛ فالأول لا يقبل صاحبها الجمهور، وقيل: يقبل مطلقا، وقيل: إن كان لا يعتقد حل الكذب لنصرة مقالته قبل، والتحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعة؛ لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف، فالمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمرا متواترا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه، مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله[4].

---

(1) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مصدر سابق: 307/3

(2) ابن حجر، نزهة النظر، مصدر سابق:127/1.

(3) السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد (ت902هـ) فتح المغيث بشرح ألفيه الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، 1424هـ / 2003م، 72/2.

(4) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ) ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى، 1422هـ 127/1-128.

البدعة المفسِّقة:

وهي التي لا تُخرج صاحبها عن دائرة الإيمان، مثل الخوارج والروافض غير الغالين في رفضهم، وغيرهم من الطوائف المخالفين لأصول السُّنة خلافاً ظاهراً، والعلماء في ذلك إلى عدة مذاهب، وقد أجمل ذلك ابن حجر في تقسيمه للبدعة فقال: من لا تقتضي بدعته التكفير أصلا – أي المفسقة-، وقد اختلف، أيضا، في قبوله ورده: فقيل: يرد مطلقا، وهو بعيد، وأكثر ما علل به أن في الرواية عنه ترويجا لأمره وتنويها بذكره، وعلى هذا فينبغي ألا يروى عن مبتدع شيء يشاركه فيه غير مبتدع، وقيل: يقبل مطلقاً، إلا إن اعتقد حل الكذب، كما تقدم. وقيل: يقبل من لم يكن داعية إلى بدعته؛ لأن تزيين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه، وهذا في الأصح، وأغرب ابن حبان؛ فادعى الاتفاق على قبول غير الداعية، من غير تفصيل؛ نعم، الأكثر على قبول غير الداعية، إلا أن يروي ما يقوي بدعته فيرد، على المذهب المختار وبه صرح الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، شيخ أبي داود والنسائي، في كتابه معرفة الرجال، فقال في وصف الرواة: ومنهم زائغ عن الحق -أي عن السنة- صادق اللهجة؛ فليس فيه حيلة إلا أن يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكراً، إذا لم يقو به بدعته، وما قاله متجه؛ لأن العلة التي لها رد حديث الداعية واردة فيما إذا كان ظاهر المروي يوافق مذهب المبتدع، ولو لم يكن داعية، والله أعلم[1].

يقول الدكتور الرحلي محقق كتاب نزهة النظر، مستدركا على ابن حجر: الصواب أن ينظر في هذا المبتدع إذا كان ليس ممن يكفر ببدعته إجماعا، وكان من أهل الصدق والضبط، فإن روايته مقبولة مطلقا، سواء كان غاليا أو غير غال، داعية إلى بدعته أم غير داعية، أيدت روايته بدعته أم لم تؤيدها لأن الراوي إما أن يكون ثقة أو غير ثقة، فإن كان غير ثقة ردت روايته مطلقا، وإن كان ثقة قبلت روايته مطلقا، إلا أن يتبين خطؤه فيها، أما أن يكون الراوي ثقة في مجال، أو رواية، غير ثقة في مجال، أو في رواية، فهذا لا يستقيم على أصول منهج المحدثين، ولا يستقيم في حكم العقل[2].

مما سبق نلحظ قبول العلماء رواية من كان من أهل القبلة يصلي بصلاتنا ويؤمن بكل ما جاء به رسولنا مطلقاً، وكان ببدعته متأولاً، غير داع إليها ولا رأساً فيها، لم ينكر شيئاً معلوماً من الدين بالضرورة وأمّا خلاف ذلك فللعلماء تفصيل في ذلك، يمكن إجماله على النحو التالي:

أولاً: ردُّ رواية المكفِّر ببدعته مطلقاً، لأنهم كفرة عند مَنْ كفَّرهم، وفَسَقة عند من فسَّقهم، قال النَّووي: من كُفِّر ببدعته لم يحتجَّ به بالاتفاق ومن لم يُكفِّر قيل: لا يُحتجُّ به مطلقاً، وممّن ذهب إلى ذلك أبو بكر الباقلاني، ومالك بن أنس، والآمدي من النافعية [3].

ثانياً: قبول خبرهم إن كانوا يعتقدون حرمة الكذب، ولا يقبل منهم إذا كان مذهبهم تجويز الكذب، قال الشافعي:(أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة، لأنهم يَرَوْنَ الشهادة بالزُّور لموافقيهم)، فلم يفرق الشافعي في هذا النصّ بين الداعية وغيره [4].

ثالثاً: قبول أخبار أهل الأهواء وإن كانوا فُساقاً بالتأويل، قاله جماعة فسق أهل النَّقل والمتكلِّمين [5]"، قال فخر الدين الرّازي:(المخالف من أهل القبلة إذا كفّرناه كالمجسِّم وغيره، هل تقبل روايته أم لا؟ الحق أنه إذا كان مذهبه جواز الكذب لم تقبل روايته، وإلا قبلناه، وهو قول أبي الحسن البصري) [6].

وزاد الأمر توضيحاً الحافظ ابن حجر، حيث تعرَّض لهذه المسألة، ففصّل ما كان مجملاً عند الخطيب، وكشف عن وجوه بعض القُصور في هذا ، وحقَّق المسألة تحقيقاً وافياً، فذكر كلاماً نفيساً في ذلك، قال -رحمه الله-:(والتحقيق أنه لا يُرَدُّ كلُّ مكفِّرٍ ببدعته،

---

(1) ابن حجر، نزهة النظر، مصدر سابق: 128/1.

(2) ابن حجر، نزهة النظر، مصدر سابق: التحقيق الحاشية 128/1.

(3) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت676هـ) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، ت محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط الأولى، 1405 هـ -1985م، 50/1-51.

(4) الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب (ت463هـ) الكفاية في علم الرواية، ت أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية -المدينة المنورة، 120/1.

(5) الخطيب، الكفاية في علم الرواية، مصدر سابق: 121/1.

(6) الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت 606هـ) المحصول، تحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، 1418 هـ -1997 م، 396/4.

لأن كلَّ طائفة تدَّعي أن مخالفها مُبتدعة، وقد تبالغ فتكفِّر مخالفيها، فلو أخِذَ على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف، فالمعتمد أنَّ الذي تُرَدُّ روايته: مَنْ أنكر أمراً متواتراً من الشّرع معلوماً من الدِّين بالضَّرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فأمّا من لم يكن بهذه الصفة وأنضمَّ إلى ذلك ضَبْطُه لِما يرويه مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله)[1]، وكلام الحافظ ابن حجر هنا يبيِّن القول الفَصْل فيما اختلف في تكفيرهم، لا سيّما إن كانوا من أهل القبلة، ولم ينكروا متواتراً من الشريعة، وهناك رأي آخر للعلماء في رواية أهل الأهواء من كانت بدعتهم غير مكفرة، -أي مفسقة- وهو قبول روايته إذا لم يكن فيها غالياً داعياً، وأما إذا كان غالياً متعصباً داعياً فترد، والمقصود بغير الغالي كما هو التشيع في عرف المتقدمين وهو اعتقاد تفضيل علي على عثمان، وأن علياً مصيب في حروبه مع تقديم الشيخين، وأما الغالي، فهو التشيع في عرف المتأخرين وهو الرفض، فلا يقبل روايتهم[2].

(1) ابن حجر، نزهة النظر، مصدر سابق: 127/1.

(2) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ) تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، 1326هـ 166/94/1 ينظر ترجمة أبان بن تغلب.

الفصل الأول

موقف الإمام أحمد في الحكم على الشيعة والرافضة في الميزان النقدي التطبيقي وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعريف ببدعة التشيع والرفض.

المبحث الثاني: ما جاء عن الإمام أحمد في بدعة التشيع والرفض.

المبحث الثالث: سبر أقوال الإمام أحمد على من وصف ببدعة التشيع والرفض.

المبحث الرابع: منهج الإمام أحمد وحكمه في الرواية عن الشيعة والرافضة.

المبحث الأول

التعريف ببدعة التشيع والرفض

تعريف التشيع

لغة: "شِيْعةُ الرَّجل: أتباعه وأنصاره كما يقال: شايَعَهُ، والاه من الوليِّ، والمشايعُ أيضاً اللاحق... وكل قوم أمْرهم واحدٌ يتْبع بعضهم رأي بعض منهم شيع"[1]، وقال الفيومي:" والشِّيعة الأتباع والأنصار، وكل قوم اجتمعوا على أمرٍ فهم شيعةٌ، ثمَّ صارت الشيِّعة نَبْزاً لجماعة مخصوصة، والجمع شِيَع مثل سِدْرة وسِدَرٍ والأشياع جمع الجمع"[2].

والشيعة كما يعرفهم الشهرستاني:"هم الذين شايعوا علياً رضي الله عنه على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصيةً، إمَّا جلياً، وإمّا خفياً، واعتقدوا أنّ الإمامة لا تخرج من أولاده، وإنْ خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده، وقالوا : ليس الإمامة قضية مصلحية تُناط باختيار العامَّة، وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضية أصولية، وهي رُكْنُ الدِّين، لا يجوز للرسل عليهم السلام إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله... وهم خمس فرقٍ: كيسانية وإمامية وغلاة وإسماعيلية، وبعضهم يميل في الأصول إلى الاعتزال "[3] وهم ينقسموا عدة أقسام:

أولها: الكيسانية: وهم أصحاب كَيْسان، مولى أمير المؤمنين -علي بن أبي طالب-، يعتقدون فيه اعتقاداً فوق حدّه ودَرَجته من إحاطته بالعلوم كلِّها، ويجمعهم القول بأنَّ الدِّين طاعة رجل حتى حملهم ذلك على تأويل الأركان الشَّرعية من الصَّلاة والصيام والزكاة... يقولون بالتناسخ والحلول، والرجعة بعد الموت[4].

ثانيها: الزيدية: أتباع زيد بن عليّ بن الحسين بن أبي طالب -رضي الله عنهم-، جعلوا الإمامة في أولاد فاطمة رضي الله عنها، ولم يجوزوا ثبوت الإمامة في غيرهم، إلا أنهم جوَّزوا أن يكون كل فاطمي عالما شجاعا، خرج بالإمامة أن يكون إماماً واجب الطاعة، سواء كان من أولاد الحسن أو الحسين رضي الله عنهما، ويجوزون إمامة المَفْضُول مع وجود الأفضل.[5]

ثالثها: الإماميَّة: وهم القائلون بإمامة على بعد النَّبي -صلى الله عليه وسلم-نصّاً ظاهراً وتعييناً صادقاً، من غير تعريض بالوصف بل إشارة بالعين[6].

رابعها: الغالية: وهم الذين غلوا في حق أئمتهم حتى أخرجوهم من حدود الخليقة، وحكموا فيها بأحكام الإلهية، فربما شبَّهوا واحدا من الأئمة بالإله، وربما شبَّهوا الإله بالخلق، ومنشأ شُبَهِهم من مذاهب الحلولية والتناسخية[7].

خامسها: الإسماعيلية: امتازت عن الموسوية وعن الاثني عشرية بإثبات الإمامة لإسماعيل بن جعفر، وهو ابنه الأكبر المنصوص عليه في بدء الأمر، قالوا لن تخلو الأرض قطُّ من إمام حَيٍّ قائم، إما ظاهر مكشوف أو باطن مستور، وقالوا: إن الأئمة تدور أحكامهم على سبعة، سبعة كأيام الأسبوع[8].

تلك هي أبرز فِرق الشِّيعة، وغيرُها يكون مُتفرِّعاً عنها، وأما نشأتها فالمرجَّح أنَّ بداية التَّشَيُّع ترجع إلى أواخر خلافة عثمان رضي الله عنه، حيث ظهرت الحركة السبئية بقيادة عبدالله بن سبأ اليهودي[9]، وبالطَّبع فإن هناك آراء أخرى تشير إلى نشأة التَّشيّع كتلك المدة التي أعقبت التحكيم في الحرب التي دارت بين علي ومعاوية، أو ذاك الذي يَرْبط التشيُّع بما حدث في كَرْبلاء

---

(1) الجوهري، الصحاح، مصدر سابق: مادة (شيع) 1240/3-1243.

(2) أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، (ت770هـ) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية بيروت المصباح المنير، 329/1، مادة (ش ي ع).

(3) الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد (ت548هـ) الملل والنحل، الناشر: مؤسسة الحلبي 146/1.

(4) الشهرستاني، الملل والنحل، مصدر سابق: 147/1.

(5) الشهرستاني، الملل والنحل، مصدر سابق: 154/1.

(6) الشهرستاني، الملل والنحل، مصدر سابق: 162/1.

(7) الشهرستاني، الملل والنحل، مصدر سابق: 173/1.

(8) الشهرستاني، الملل والنحل، مصدر سابق: 191/1.

(9) هو رأس الطائفة السبئية من غلاة الزنادقة ضال مضل قال بألوهية علي من غلاة الزنادقة قيل إن عَلِيًّا حرقه بالنار، زعم أن القرآن جزء من تسعة أجزاء وعلمه عند علي، فنفاه علي بعد ما هم به كان أصله من اليمن، وكان يهودياً فأظهر الإسلام وطاف بلاد الإسلام ليلفتهم عن طاعة الأئمة ويدخل بينهم الشر. ينظر ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (852هـ)، لسان الميزان، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، 2002 م، 483/4.

حيث آل الأمر بمقتل الحسين بن علي، ثم أجمع الصَّحابة وغيرهم من الذين قاتلوا، لا سيّما في عَصْر بني أمية بعد مقتل الحسين رضي الله عنه، ليأخذَ التّشيّع شكل العقيدة حتى غدا مذهباً فكرياً، ونخلص إلى أن التعريف اللغوي الذي سبق أن ذكرناه يطلق على كلّ من أيَّد علياً وقاتل معه بما فيهم الصحابة رضي الله عنهم، لكن لا يمكن بحال أن يَصِلَ التَّشيّع إلى الصحابة رضي الله عنهم إلى تفضيل عليّ على الشيخين، بل هم مع وقوفهم مع علي يُجلُّون ويحترمون ويقدِّمون أبا بكر وعمر على عليّ رضي الله عنهم أجمعين، أما الذين يفضِّلون عليا على الشَّيخين فهم الروافض .

والحاصل أن المذهب الشّيعي لم يكن مذهباً واحداً ولا على نسق واحد، بل اتخذ أطواراً مختلفة، ومرَّ بمراحل عديدة؛ فالمعاصرون لعلي رضي الله عنه أبرزوا فضائله، وقد ظهر في عَهْدِه من يفَّضلَهُ على عثمان فقط، ولعلّ هذا يوضِّحه قول ابن تيمية:" ولهذا كانت الشِّيعةُ المتقدِّمون الذين صَحبوا علياً، أو كانوا في ذلك الزمان لم يتنازعوا في تفضيل أبي بكر وعمر، وإنما كان نِزاعهم في تَفْضيل عليّ وعثمان، وهذا مما يَعْتَرف به علماء الشِّيعة الأكابر من الأوائل والأواخر، حتى ذكر مثل ذلك أبو القاسم البلخي، قال: سأل سائل شريك بن عبدالله بن أبي نمر، فقال له: أيهما أفضل أبو بكر أم عليّ؟ فقال له أبو بكر رضي الله عنه، فقال له السائل، أتقول هذا وأنت من الشيعة؟ فقال: نعم إنما الشِّيعي من قال مثل هذا، والله لقد رَمى عليّ -رضي الله عنه- هذه الأعواد فقال: ألا إنَّ خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر رضي الله عنهما، أفكنا نردّ قوله أكنا نكذِّبه، والله ما كان كذاباً"[1].

أما الرَّافضة: فهم الذين رفضوا ولايتيّ أبي بكر وعمر[2]، ثم الغُلاة منهم الذين دفعهم غُلوهم وتَعصُّبهم إلى تكفير الصحابة رضوان الله عليهم، إذ تعد الرافضة جزءاً من الشِّيعة، ويُسمَّون بالإماميّة أو الاثني عشريِّة، سُمُّوا رافضة لرفضهم إمامة زيد بن عليّ حين قالوا له:" قَالَت الرافضة لزيد بن عَليّ ابرأ من أَبِي بكر، وَعمر يضْرب مَعَك مائَة ألف سيف، فَقَالَ: لَا وَالله، وَلَكِن أتولاهما، وَأَبْرَأ مِمَّن يَبْرأُ مِنْهُمَا"[3] فسموا بالإمامية لرفضهم خلافة أبي بكر وعمر، وإمامة زيد رضي الله عنهم جميعاً، ومن أسباب تسميتهم بالإمامية أنهم جعلوا الإمامة هي قضية القضايا، شغلهم الشُّاغل، حتى صارت عقائدهم تقعَّد من خلالها، لاسيّما عصمة الأئمة والرجعة.

ومن أبرز آرائهم وأفكارهم أن مُعْظم الصحابة قد ضلُّوا وأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قد نَصَ على استخلاف عليّ رضي الله عنه، وأن الإمامة لا تكون إلا بنصٍّ وتوقيف، ألغوا جميع الاجتهادات في الأحكام وغير ذلك من الآراء[4].

المبحث الثاني

ما جاء عن الإمام أحمد في بدعة التشيع والرفض

قال الإمام أحمد: "والرافضة: هم الذين يتبرؤون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويَسبُّونهم ويَنْتقصوهم ويكفرون الأئمة ما عدا أربعة علي وعمار والمقداد وسلمان وليست الرافضة من الإسلام في شيء وهم الذين يقولون: من قتل أربعين نفساً ممن خالف هواهم دخل الجنَّة، وهم الذين يخيفون الناس، ويستحلون أموالهم، وهم الذين يقولون أخطأ جبريل عليه السَّلام بالرسالة... والسبئية: وهم رافضة وهم قريبٌ ممن ذكرت مخالفون للأئمة كذابون، وصنف منهم يقولون علي في السَّحاب، وعليٌّ يُبْعث يوم القيامة.... والخشبيَّة: وهم يقولون بقول الزيديَّة، وهم فيما يزعمون ينتحلون حب آل محمد صلى الله عليه وسلّم، وكذبوا بل هم المُبغضون لآل محمد صلى الله عليه وسلّم..."[5]، وقال في رسالة مسدد: "وأمّا الرّافضة، فقد أجْمَع من أدركنا

---

(1) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت728هـ)، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ت محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط الأولى، 1406 هـ - 1986 م،1/113-114.

(2) الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (ت324هـ)، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ت نعيم زرزور، ن المكتبة العصرية، ط الأولى، 1426هـ -2005م، 1/33.

(3) الأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة، (ت535هـ)، الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، ت محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، ن دار الراية -السعودية / الرياض، ط الثانية، 1419هـ -1999م، 2/272.

(4) الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، مصدر سابق: 1/33.

(5) ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، مصدر سابق:1/33.

من أهل العلم أنهم قالوا: إن علي بن أبي طالب أفضل من أبي بكر الصِّديق، وأنَّ إسلام علي كان أقدم من إسلام أبي بكر"[1]، وقال -رحمه الله-: "والزيديَّة: وهم رافضة، وهم الذين يتبرؤون من عثمان وطلحة والزبير وعائشة، ويرون القتال مع كل من خرج من أولاد علي براً كان أو فاجراً حتى يَغْلِب أو يُغْلب..."[2]، إذ يميز الروافض عن الشيعة، بشتمهم لأبي بكر وعمر حتَّى غدا علماً عليهم، قال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي مَن الرَّفضة؟ قال: "الذي يَشْتُم ويَسُبُّ أبا بكر وعمر رحمها الله"[3]، ومع كلِّ هذا الحرص والضبط عند الإمام أحمد، إلا أنه كان يقبل بعض مرويات أهل البدع، وهذا من إنصافه وتَجرُّده إذا لم يكونوا من الدَّاعين لبدعتهم أو الغالين بها، أضف إلى ذلك توفر الضَّبط، والحفظ والصلاح، فمن منهجه -رحمه الله-أن من كانت بدعته في التَّشيع دون الرفض بالإضافة إلى ما ذكرنا آنفاً أن يَقْبل روايته، جاء عن يعقوب المطوعي قال:" كان عبد الرحمن بن صالح الأزدي رافضياً، وكان يخشى أحمد بن حنبل، فيقرِّبه ويدنيه، فقيل له: يا أبا عبد الله عبد الرحمن بن صالح رافضي؟ فقال: سبحان الله! رجل أحبَّ قوماً من أهل البيت نقول له: لا تحبهم، هو ثقة"[4]، فقول أحمد يدل على أنه ليس رافضياً بمعنى أنَّه ممن يشتم الشيخين، لأن من يشتم فإن الإمام أحمد خاف عليه الكفر، قال عبد الملك بن عبد الحميد: "سمعت أبا عبد الله قال: من شتم أخاف عليه الكفر مثل الروافض، ثم قال: من شتم أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم-لا نأمن أن يكون مرق عن الدين"[5].

المبحث الثالث

سبر أقوال الإمام أحمد على من وصف ببدعة التشيع والرفض

وفيه أسماء الرواة الذين وصفهم الإمام أحمد ببدعة التشيع والرفض:

1- أجْلح بن عبد الله بن حُجَيَّة الكِنْديّ، ويُكنَى أبا حُجيّة الكوفيّ، (ت 245هـ)[6].

قال أحمد بن حنبل: أجلح ومجاهد متقاربان في الحديث، فقد روى أجلح غير حديث منكر" [7]، وقيل لأحمد: "أجلح أحبُّ إليك أم حُريث، قال: أجلح، قلت: تحدَّث عنه؟ قال: نعم"[8]، وسئل الإمام أحمد عن الأجلح فقال: الأجلح يتشيع [9]، وقال أبو حاتم الرازيُّ:" الأجلح لين ليس بالقوي يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن معين: صالح، وقال مرة " ثقة ليس به بأس" [10]، وقال ابن حبّان:" روى عنه أهل الكوفة، كان لا يُدْرِك ما يقول، يجعل سفيان أبا الزُّبير ويقلب الأسامي"[11]، وقال القطان: "في نفسي منه شيء"[12]، وقال أبو داود: "ضعيف"[13]، وقال العجلي: "كوفي ثقة" [14]، وقال ابن عدي: "له أحاديث صالحة، يروي عنه الكوفيون وغيرهم، ولم أجد له شيئاً منكراً مجاوزا للحَدِّ لا إسناداً ولا متْناً، وهو أرجو أنَّه لا بأس به، إلا أنه يُعدُّ في شيعة الكوفة وهو عندي

---

(1) ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، مصدر سابق: 33/1.

(2) ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، مصدر سابق: 33/1.

(3) الخلال، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال البغدادي الحنبلي (ت311هـ) السنة ت د. عطية الزهراني: دار الراية -الرياض، ط الأولى، 1410هـ -1989م 492/3.

(4) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 543/11.

(5) الخلال، السّنة، مصدر سابق: 777/492/3.

(6) ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد (ت230هـ) الطبقات الكبرى، ت محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط الأولى، 1410 هـ - 1990 م، 3553/336/6. وابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم، البُستي (ت354هـ)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ت محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، ط الأولى، 1396هـ ،108/175/1. والبخاري، محمد بن إسماعيل (ت 256هـ) التاريخ الكبير، ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، 1711/68/2.

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 347/2.

(8) السجستاني، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، مصدر سابق: 317/1 (427).

(9) ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت620هـ)، المنتخب من علل الخلال، ت أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار الراية للنشر والتوزيع 1998م، 140/232/1.

(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1317/347/2.

(11) ابن حبان، المجروحين، مصدر سابق: 175/1.

(12) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ت علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط الأولى، 1382 هـ -1963 م 274/79/1.

(13) أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت275هـ)، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، ت محمد علي قاسم العمري، ن عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط الأولى، 1403هـ/1983م،180/179/1.

(14) العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح (ت261هـ) تاريخ الثقات، دار الباز، ط الطبعة الأولى 1405هـ-1984م، 57/1 /48.

مُستقيم الحديث صدوق"[1]، وقال النسائي: "ضعيف ليس بذاك وكان له رأي سوء"، وقال الجوزجاني: "مفتري"[2]، وقال الذهبي: شيعي مشهور صدوق[3]، وقال ابن حجر: صدوق شيعي[4].

الدراسة:

بالعودة إلى ما ورد في هذا الراوي من أقوال يتبيَّن أنَّ الرَّجل صدوق كما قال ابن حجر والذهبي ولا تصل مرتبته إلى التوثيق والضبط عند عامّة العلماء المعتبرين، وإن اختلف فيه قول بعضهم، ولعل هذا يصلح لأن يكون مدخلاً لاستظهار منهج الإمام أحمد فيه، فالتشيُّع من المعتقدات التي تدخل في باب البدع عنده وعند غيره، وهذا مما لا يُتهاون بشأنه، وخاصّة فيما يتعلق بأمر الرواية عنهم.

وهذا يقّود إلى القول بأنه من كان صادقاً ضابطاً، ليس فيه جرحٌ يطعن في عدالته، معروفَ الرواية من جهة أنه روى عنه ثقات كحال الأجلح، وهُم أعَرَفُ عمّن يرْوُون، ولكن تشيُّعَه حط من رُتبته فقيل فيه مَنْ قيل بسبب ذلك، والحاصل أنه مختلف فيه، والظاهر أنه حسن الحديث صدوق، ولا يحتج به فيما يؤيد بدعته، والله أعلم، إلاّ أنّ هذا لم يمنع الإمام أحمد وغيره من رواية حديثه، فهو مُتشيِّع دون مغالاة، وقد توَفّرت فيه شروط قبول الرواية عنه، وخلاصة القول فيه أنه لا بأس به صدوق، فمثله ممّن يُكتب حديثه ولا يُحتجُّ به إذا انفرد، وقد روى له البخاري في "الأدب المفرد" والأربعة، ولم يحتَجَّ به الشيخان في صحيحهما، ولذلك روى عنه الإمام أحمد في المسند [5].

2- إسماعيل بن خليفة العبسي، أبو إسرائيل الكوفي مولى سعد بن حذيفة، (ت169هـ)[6].

قال الإمام أحمد: "خالف الناس في أحاديث" [7]، وقال أبو عبد الله: أبا إسرائيل الملائي، كان شيعيا وقد روى عنه الثوري حديثاً فيمن أراد الحج فليتقدم[8]، وقال أبو عبد الله: أبو إسرائيل يكتب حديثه وقد روى حديثًا منكرًا في القتيل[9]، وقال أبو داود: سمعت أحمد يحدث عن أبي إسرائيل الملائي[10]، وقال أبو داود: كان أبو إسرائيل يقع في عثمان، ثم قال: وحدثونا عن عفان قال: سمعت أبا إسرائيل يقول: أشهد أن عثمان كان كافرًا بالله العظيم[11]، وقال أبو زرعة: "صدوق كوفي إلا أنه كان في رأيه غلُوٌّ"[12]، وقال أبو حاتم: "أبو إسرائيل المُلائيّ حسن الحديث جيِّد اللقاء، له أغاليط، لا يُحتجُّ بحديثه"[13]، وقال ابن معين: "صالح الحديث" وقال في رواية: (ضعيف) وقال في موضع آخر: "أصحاب الحديث لا يكتبون حديثه" [14]، وقال العقيلي: " في حديثه وهمٌ واضطراب وله مع ذاك مذهب سوء" [15]، وقال البخاري: "تركه ابن مهدي"، وقال أيضاً: "ضعفه أبو الوليد"، وقال ابن المبارك: "لقد منَّ الله

---

(1) ابن عدي، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت365هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، ت عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وعبد الفتاح أبو سنة، ن الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط الأولى، 1418هـ1997م 238/140/2.

(2) الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي، أبو إسحاق (ت 259هـ)، أحوال الرجال، ت عبد العليم عبد العظيم البَستوي، حديث أكاديمي - فيصل آباد، باكستان، 59/1/ 32.

(3) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)، من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث، ت عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط الأولي 1426هـ -2005 م، 13/73/1.

(4) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تقريب التهذيب، ت محمد عوامة، دار اليسر والمنهاج، ط الثامنة 1430ه-2009، 285/135.

(5) ينظر الشيباني، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (1839، 1964، 2561، 3247، 9206، 14274، 14333، 15209، 18456، 18547، 18549، 18700، 19329، 19342، 19344، 19598، 21136، 21190، 21191، 21192، 21486، 23012)، والأحاديث رقم:(21337، 21362، 21386، 21489، 23462، 23463) هي من زيادات عبد الله ابن الإمام أحمد.

(6) أبو زرعة، الضعفاء، مصدر سابق: 845/3، والمزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 440/77/3.

(7) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي، مصدر سابق: 112/65/1.

(8) الشيباني، علل ومعرفة الرجال رواية المروذي، مصدر سابق:110/65/1.

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 559/166/2.

(10) السجستاني، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، مصدر سابق: 408/312/1.

(11) السجستاني، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، مصدر سابق: 414/314/1.

(12) أبو زرعة، الضعفاء، مصدر سابق: 846/3.

(13) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 166/2.

(14) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 166/2.

(15) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 545/293/1.

على المسلمين بسوء حفظ أبي إسرائيل"، وقال الجوزجاني: "مفتر زائغ"، وقال النسائي: "ليس بثقة"، وقال مرَّة: "ضعيف"[1]، وقال ابن حجر: صدوق سيئ الحفظ نسب إلى الغلو في التشيع[2].

الدراسة: -

إن الناظر في جملة الأقّوال السابقة التي وردت في هذا الرجل يلاحظ أنها جاءت في مسارين: الأول: تناول درجة روايته من حيث الضبط وعدمه، أو حفظه وصدقه وعدم تعمُّد الكذب، فلم يتعرّضوا لمذهبه ومعتقد، أما المسار الثاني: ذكر فيه أصحابه أنه شيعي ووصفوه بالغلو وذكر بعضهم أنه كان يشتم عثمان -رضي الله عنه، وبناء على ما تقدم بالعودة إلى ما عُرف عن الإمام أحمد من أنه لا يروي أحاديث مَنْ كانت هذه حالهُ، قد يقول قائلٌ: كيف يكون ذلك وقد روى مجموعة من أحاديثه من طريق جماعة من شيوخه وغيرهم عنه؟ الجواب: يُحمل هذا على آمرين:

الأوّل: أن الإمام أحمد لم يكن يعلم ما رُمي به إسماعيل هذا من الغُلوِّ والرَّفض، وهذا مُستبعدٌ.

الثاني: أنه يعلم تشيُّعَه دون أن يتبيَّن له غَلُوُّه ورفْضه في هذا، ويُرجِّح هذا أن يحيى بن معين، وهو من أقربهم للإمام أحمد، لم يَرْمه بما رماه به الآخرون، حيث خَلَت عباراته فيه من وصفه بالتشيُّع والغلوّ فيه، بل إنه قال في إحدى الروايات عنه: "ثقة"[3]، وينضمُّ إليهما أبو حاتم الرازيّ، فلم ينقل عنه ابنه أنه قال فيه ما قاله الآخرون من غُلوٍّ والتشيُّع أو الرفض، وأبو حاتم الرازي قريبٌ منهما كما هو معروف، وليس هذا تبرئةً للرجل مما رُمي به، بقدر ما هو محاولة للسعي من أجل استجلاء السبب الذي حدا بالإمام أحمد رواية حديثه بالرغم ممّا وُصِفَ به من التشيع، والأقربُ والأظهر في إسماعيل بن خليفة أنه متشيَّع يُكتب حيثه، وليس ممّن تُترك روايتهم، لعدم ثبوت الأسباب الموجبة لذلك، فالمتشيِّع غير الرافضيّ عند الإمام أحمد بلا شك، وما سوى ذلك من التعليل فإنه يمكن أن يقال: إن الإمام أحمد كان يتناقض في هذا الأمر، يقول بالشيء ويسلك عكسه، وهذا ممّا لا يقوله أحدٌ، فلذلك هو صدوق فيه تشيع لم يثبت غلوه أو ترفضه والله تعالى أعلم، ولذلك روى عنه الإمام أحمد في المسند[4].

3- إسماعيل بن سالم الأسدي الكوفي، نزيل بغداد قبل أن تبنى من السادسة [5].

قال المروذي: قلت للإمام أحمد: كيف كان إسماعيل بن سالم؟ قال: ليس به بأس، قلت: إنه حكى عن أبي عوانة، عن إسماعيل بن سالم أنه سمع زُبيد يقول: "كان في قصة معاوية، قال: ومن سمع هذا من أبي عوانة؟ ثم قال: قد كانت عنده أحاديث الشِّيعة، وقد نظر شُعبةُ في كُتبة"[6]، وقال الإمام أحمد: "ثقة"[7]، وقال أبو داود: "قلت لأحمد إسماعيل بن سالم، قال: بخ، قال: وسمعت أحمد يقول: إسماعيل بن سالم صالح الحديث"[8]، وقال أبو زرعة: "ثقة"[9]، وقال ابن معين: "إسماعيل بن سالم الأسدي ثقة أوثق من أساطين مسجد الجامع"[10]، وقال أبو حاتم: هو مستقيم الحديث"[11]، وقال ابن المديني: "له نحو عشرة أحاديث"[12]، وقال ابن سعد: "كان ثقة ثبت"[13]، قال بن حجر: ثقة ثبت[14].

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 166/2.

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 440/146.

(3) ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت233هـ)، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ت د. أحمد محمد نور سيف، ن مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي -مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1399 – 1979م، 1278/270/3، وفي رواية إسحاق بن منصور الكوسج عنه: صالح الحديث أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل 166/2 عن إسحاق بن منصور، به.

(4) المسند الأحاديث رقم: (974، 1833، 1834، 2867، 2973، 3340، 4826، 5692، 5735، 6955، 11104، 11330، 11331، 11845، 22943، 23143، 23912، 11845، 22943، 23143، 23912،) المجموع (17) حديث.

(5) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 3450/223/7، والمزي، تهذيب الكمال 447/98/3، وابن حجر، تهذيب التهذيب 554/301/1.

(6) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي، مصدر سابق: 181/85/1.

(7) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق:888/415/1.

(8) السجستاني، سؤلات أبي داود للإمام أحمد، مصدر سابق: 361/299/1.

(9) أبو زرعة، الضعفاء، مصدر سابق: 846/3.

(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 172/2، وابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد (ت385هـ)، تاريخ أسماء الثقات، ت صبحي السامرائي، ن الدار السلفية – الكويت، ط الأولى 1404-1،20/29/1984.

(11) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 172/2.

(12) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 98/4.

(13) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 98/4.

(14) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 146/ 447

الدراسة: -

بالنظر إلى مجموع ما قيل في هذا الراوي من قِبل أهل الجرح والتعديل يتبيَّن أنه قد أجمع الجميع على توثيقه، بما في ذلك الإمام أحمد وشذ من بينهم ابن عدي[1]، فأنزل فيه قوله عن رُتبة الآخرين فقال في آخر ترجمته له: "ولإسماعيل بن سالم أحاديثُ، يُحدِّث عنه قومٌ ثقات، وأرجو أنه لا بأس به" ولعلّ سبب ذلك ما ورد عن الإمام أحمد السالف تخريجها لذلك قال الذهبي: "وثقه جماعة ولم أسق ذِكرُه إلا تبعا لابن عدي فانه أورد ذكره وما زاد على أن قال: أرجو أنه لا بأس به"[2]، وأنه يشير بذلك إلى قُصور قول ابن عديّ فيه، وأن رتبته تقتضي وَصْفُه بما هو أجلُّ وأرفع من ذلك، سيمّا وأنه أطْبَقَ الأئمّة على توثيقه، فرحم الله الإمام الذهبي على ما اشتمل عليه ميزانه من اعتدال وإنصاف، ويؤكِّد على ما قررته في هذا أن الحافظ ابن حجر لم يُهمِلْ ما قاله ابن عديّ وتعقُّب الذهبيِّ عليه، فقال في "تهذيب التهذيب"، كالمفسِّر لما قاله ابن عديٍّ: "ولعلّه أراد أن ينقُل ما تقدَّم لأحمد عنه ما يُشير به إلى التشيُّع، لكنه لم يُفصح به"[3].

يتلخَص من ذلك كلِّه أن الإمام أحمد لم يتبيَّن له صحَّة ما قيل في إسماعيل بن سالم الأسدي من شُبهة التشيُّع، ولهذا لم يثبُت عنه أو عن غيره القول بتلبُّسه بهذه البدعة ولو بشيءٍ بسيطٍ، إلا ما وقع في العلل[4]، وما نُقل إلى الإمام أحمد حكاية عن أبي عوانه- وهو الوضّاح بن عبد الله اليشكُري، عن زبيد، وزبيد هذا هو ابن الحارث اليامّي[5]، قال الذهبي [6]: "حُجّة فيه تشيُّع يسير" فقد يكون تشيُّعه اليسير غَلَب عليه فقال ما قاله، ومهما يكن فإن في قول الإمام أحمد ما يدفع ذلك كلَّه، حيث قال : "قد كانت عنده أحاديث الشيعة، وقد نظر له شعبة- يعني ابن الحجّاج – في كتبه " وفي هذا شهاده له ،كيف لا وقد تفحص شعبة بن الحجاج مرويّاته ولم يُنقل عنه ما هو من شأنه أن يقدح في رواياته، ولأجل ذلك روى عنه الإمام أحمد في المسند [7]، فالراوي ثقة صحيح الحديث.

4- بشر بن نمير القشيري البصري (ت140هـ)[8].

قال أبو عبد الله: لا أعلم أني كتبت من حديث بشر بن نمير شيئاً، أو قال: كبير شيء"[9]، وقال أحمد: ترك الناس حديثه"[10]، وقال أحمد: "بشر بن نمير أسوأ حالاً من يحيى بن العلاء: كذّاب، رافضيّ، يَضَعُ الحديث"[11]، وقد سأل رجل الإمام أحمد عن حديث من حديث بشر بن نمير-فقال: "لا تذكر الكاذبين"[12]، وقال أبو عبد الله: بشر بن نمير ليس بشيء[13]، وقال أبو داود: سمعت أحمد قال: القاسم أبو عبد الرحمن، هو مولى لعبد الرحمن بن يزيد بن معاوية، قال: يروى له أحاديث مناكير، كان جعفر بن الزبير أولاً رواها بالبصرة، فترك الناس حديثه، ثم جاء بشر بن نمير، فروى بعض تلك الأحاديث، فترك أهل البصرة حديثه[14]، وقيل ليحيى القطان: لقيت بشر بن نمير؟ قال: نعم وتركته قال: وسمعت أبي يقول: بشر بن نمر متروك" [15]، وقال ابن حبان: "منكر الحديث جداً" [16]، وقال ابن عدي: "وعامّة ما يرويه عن القاسم وغيره لا يتابع عليه، وهو ضعيف كما ذكروه"[17]، وقال أبو حاتم: متروك

(1) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 286/1.
(2) ابن حجر، ميزان الاعتدال، مصدر سابق:887/232/1.
(3) ابن حجر، ميزان الاعتدال، مصدر سابق:454/302/1.
(4) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي، مصدر سابق: 181/85/1، والعلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله 888/415/1.
(5) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 289/9.
(6) الذهبي، المغني، مصدر سابق:2162/236/1.
(7) ينظر الشيباني، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (941، 18378، 27342) المجموع (3) أحاديث.
(8) ابن حبان، المجروحين، مصدر سابق: 129/187/1، والبخاري، التاريخ الكبير، 1773/84/2، والمزي، تهذيب الكمال 710/150/4.
(9) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 139/1.
(10) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق:3088/471/2.
(11) العقيلي، الضعفاء، مصدر سابق: 169
(12) ابن عبد الهادي، بحر الدم، مصدر سابق: 119/29/1.
(13) الشيباني، سؤالات الإمام أحمد، مصدر سابق: 275.
(14) الشيباني، سؤالات الإمام أحمد، مصدر سابق: 271/255/1.
(15) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1420/368/2.
(16) ابن حبان، المجروحين، مصدر سابق: 129/187/1.
(17) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، مصدر سابق: 245/158/2.

الحديث[1]، وقال البخاري: "منكر الحديث"[2]، وقال الدارقطني: "بصري متروك" [3]، قال الجوزجاني: غير ثقة[4]، وقال النسائي: متروك الحديث[5]، وقال ابن حجر: متروك متهم[6].

الدراسة: -

من خلال الأقوال السالف ذكرها في هذا الراوي يتبيَّن أنه لم يؤثر توثيقه أو تعديله عن أحدٍ من أهل العلم بما في ذلك مَنْ عرف بتساهله في هذا الشأن فهم متفقون في تجريحه مختلفون في مرتبته ولكن الجمهور على ترك حديثه لشدة وكثرة مناكيره يضاف لذلك اتهامه بالكذب والوضع وسوء المذهب.

إلاّ أنه ترك حديث بشرٍ والسبب واضح، وهو أنه رُميَ بالرفضّ، وهذا مُوجبٌ لدى الإمام أحمد لترك حديثه، ولهذا فليس له في مسنده أيُّ حديث وهو متروك رافضي لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار.

5- تليد بن سليمان المحاربي، أبو سليمان الكوفي الأعرج، ويقال: أبو إدريس (ت190هـ)[7].

وثقه أحمد، وقال في رواية المروذي: "كان مذهبه التشيع، قال: لم ير به بأساً"[8]، وقال أحمد: كتبت عنه حديثاً كثيراً عن أبي الجحاف"[9]، وقال الجوزجاني: سمعت أحمد بن حنبل يقول في كتابي: حدثنا تليد بن سليمان الخشني، قال الجوزجاني: وهو عندي كان يكذب، كان محمد بن عبيد يسيء القول فيه[10]، وقال يحيى بن معين: "ليس حديثه بشيء"[11]، وقال ابن معين: "تليد بن سليمان ليس بشيء، قعد فوق سطح مع مولى عثمان بن عفان وذكروا عثمان، فتناوله تليد وكان يشتم عثمان، فقام إليه مولى عثمان فأخذه فرمى به من فوق السطح فكسر رجله فرأيته يمشي على عصا"[12]، وقال العجلي: "كوفي روى عنه أحمد، لا بأس به، وكان يتشيع ويدلس" [13]، وقال ابن حبان: "كان رافضياً يشتم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، وروى في فضائل أهل البيت عجائب، وقد حمل عليه يحيى بن معين حملاً شديداً وأمر بتركه" [14]، وقال النسائي: "ضعيف"[15]، قال ابن حجر: رافضي ضعيف[16].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال تبين أنه ممن اختلف في توثيقه وتجريحه والجمهور على القول بتجريحه، فأخذ عليه التدليس وسوء المذهب والضعف في الحديث والكذب فقد أتهم بالرفض وشتم عثمان رضي الله عنه، كما نُقل عن بعضهم، ولعلَّ اللافت في هذا أن أقلَّ ما قيل فيه هو قول الإمام أحمد، فقد اكتفى بالقول: "كان مذهبه التشيُّع" ومدلولُ لفظِ "التشيُّع" يختلف عن لفظ "الرفض".

وأن من أطلق تكذيبه كيحيى بن معين، إنما كان ذلك بسبب مذهبه في التشيُّع، وشتمه لعثمان رضي الله عنه، لا أنه ممّن يستحلُّ الكذب، وإلا لما خفيَ ذلك على الإمام أحمد، ويؤكّد ذلك عبارة ابن معين: "تليدٌ كذاب، كان يشتم عثمان، وكلُّ مَنْ يشتم

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 368/2.

(2) البخاري، محمد بن إسماعيل (ت256هـ)، الضعفاء الصغير، ت: أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس، ط الأولى 1426هـ/2005مـ 39/33/1.

(3) الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد (ت385هـ)، الضعفاء والمتروكون، ت د. عبد الرحيم محمد القشقري، أستاذ مساعد بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الضعفاء والمتروكون الدارقطني 1404ه، 123/259/1.

(4) الجوزجاني، أحوال الرجال، مصدر سابق: 283/1.

(5) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 156/2.

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 706/163.

(7) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 3535/5/8، والمزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 798/320/4.

(8) ابن عبد الهادي، بحر الدم، مصدر سابق: 31/1.

(9) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 5/8.

(10) الجوزجاني، أحوال الرجال، مصدر سابق: 93.

(11) ابن معين، تاريخ يحيى بن معين رواية الدُّوري، مصدر سابق: 2670/546/3، وابن معين، الجرح والتعديل 447/2.

(12) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 284/2.

(13) العجلي، تاريخ الثقات، مصدر سابق: 88/1.

(14) بن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت 354هـ) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ت: محمود إبراهيم زايد، ن دار الوعي – حلب، ط الأولى، 1396هـ 204/1 /162.

(15) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 358/1.

(16) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 797/169.

عثمان أو طلحة، أو أحداً من أصحاب النبيّ صلى اللـه عليه وسلم دجّال، لا يُكتب عنه وعليه لعنة اللـه والملائكة والناس أجمعين" [1]، وتبعه على ذلك آخرون، وهذا يُظهر بوضوح سبب إطلاق تكذيبه لكن لم يثبت عليه الرفض بشتم أبو بكر وعمر، وعليه، فلم يثبت عن الإمام أحمد تكذيبه، بل كل ما نُقل عنه هو وصفه بالتشيُّع والضعف، إلى جانب تحسين حاله دون تجريح، ولذلك روى عنه الإمام أحمد في المسند حديثا واحدا في فضل علي والحسن والحسين وهو شيخه [2]، ولعله ذكر هذا الحديث ليبين أنه معلول، قال ابن الجوزي: وهذا حديث لا يصح تليد كان رافضياً يشتم عثمان[3].

6- جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يغوث بن كعب بن الحارث الجعفي، أبو عبد اللـه (ت 127ه)[4].

قال الميموني: قلت لأحمد: جابر الجعفي؟ قال لي: كان يرى التشيع، قلت: يتهم حديثه بالكذب؟ فقال لي: من طعن فيه، فإنما يطعن بما يخاف من الكذب، فقال: إي واللـه، وذاك في حديثه بين، إذا نظرت إليها[5]وقال أحمد: ترك ابن مهدي بأخرة جابرًا الجعفي[6]، وقال المروذي: سألت أبا عبد اللـه عن جابر الجعفي فقال: قد كنت لا أكتب حديثه، ثم كتبت أعتبر به[7]، وقال ابن هانئ: قال قيل لأبي عبد اللـه: حديث جابر كيف هو عندك، نفس حديثه؟ قال ليس له حكم يضطر إليه [8]، وقال أحمد بن حنبل: تركه عبد الرحمن ويحيى [9]وقال محمد بن رافع: رأيت أحمد بن حنبل في مجلس يزيد بن هارون، ومعه كتاب زهير، عن جابر، وهو يكتبه، فقال: يا أبا عبد اللـه، تنهونا عن حديث جابر وتكتبونه؟ قال: نعرفه[10]، وقال الجوزجاني: سألت عنه ابن حنبل؟ فقال: تركه ابن مهدي فاستراح [11]، وقال الميموني: سألت خلفًا قلت قعد أحد عن جابر الجعفي؟ فقال لا أعلمه، كان سفيان بن عيينة من أشدهم قولاً فيه وقد حدث عنه، وإنما كانت عنده ثلاثة أحاديث، قلت: صح عنه شيء أنه يؤمن بالرجعة؟ قال: لا، ولكنه من شيعة علي، وشعبة، والثوري، والناس، يحدثون عنه، إلا أن هؤلاء ليس يحدثون عنه بتلك الأشياء، التي يجمع فيها قاسمًا وسالمًا وجماعة، هكذا سبعة، ثمانية، بلى أيش يحدث عنه بهذه الأشياء؟ [12]، وقال البخاري: "تركَهُ عبد الرحمن بن مهدي" [13]، وقال العجلي: "كان ضعيفاً يغلو في التَّشيُّع، وكان يدلس" [14]، وقال النسائي: "متروك كوفي" [15]، وقال سفيان الثوري: كان جابر وَرِعاً في الحديث، ما رأيت أورع في الحديث من جابر"[16]، وقال شعبة: "صدوق الحديث"[17]، وقال يحيى بن معين: "ضعيف"[18]، قال أبو حاتم: "حديثه على الاعتبار ولا يحتج به"[19]، وقال أبو زرعة: "لين"[20]، وقال ابن عدي: "قد احتمله الناس ورووا عنه، وعامّة ما قذفوه أنَّه كان يؤمن بالرَّجعة، وقد حدَّث عنه الثوريُّ مقدار خمسين حديثا، ولم يتخَلّف أحدٌ في الرِّواية عنه، ولم أرَ له أحاديث جاوزت المقدار في الإنكار،

(1) ابن معين، تاريخ يحيى بن معين رواية الدُّوري، مصدر سابق: 2670/546/3.
(2) ينظر الشيباني، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: الحديث رقم: 9698ص436/15.
(3) ينظر ابن الجوزي، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت597هـ)، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ت إرشاد الحق الأثري، د إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان ط الثانية، 1401هـ/1981ج 2 ص267/1.
(4) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق: 2223/210/2.
(5) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي، مصدر سابق:466/236/1.
(6) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد اللـه، مصدر سابق:3309/502/2.
(7) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي، مصدر سابق:75/70/1.
(8) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 240/195/1.
(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 498/2 /2043.
(10) ابن حبان، المجروحون، مصدر سابق: 1/ 203.
(11) الجوزجاني، أحوال الرجال، مصدر سابق: 155/1/ 28.
(12) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي، مصدر سابق:401/212/1.
(13) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 75/46/2، والبخاري، التاريخ الكبير 2223/210/2، والمزي، تهذيب الكمال 879/465/4.
(14) النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت303هـ)، الضعفاء والمتروكون ت محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، ط الأولى، 1396هـ 98/28/1. والثقات لأبي الحسن أحمد بن عبد اللـه العجلي 264/1
(15) النسائي، الضعفاء والمتروكين، مصدر سابق: ص98./28
(16) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 2043/497/2.
(17) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 2043/497/2.
(18) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق:2043/497/2.
(19) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 498/2.
(20) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 498/2.

وهو مع هذا كله أقرب إلى الضعف منه إلى الصّدق"[1]، وسأل رجلاً شريكًا، عن جابر الجعفي، فقال: ماله العدل الرضا، ماله العدل الرضا، ومد بها صوته[2]، وقال شعبة: أما جابر الجعفي ومحمد بن إسحاق، فصدوقان في الحديث[3]، وقال ابن حجر: ضعيف رافضي[4].

الدراسة: -

عند التأمُّل والتدقيق في أقوال أهل العلم فيما جاء عن هذا الراوي، فقد اختلف النقاد في جابر بين معدل ومجرح فأكثر ما أتُّهم فيه جابرٌ إنما جاء من جهة غُلوِّه في عقيدته، يعني بدعته وهو مع ذلك لا يُنكر أنه كان عالماً كبيراً، ولذلك قال الإمام الذهبي: "من أكبر علماء الشيعة"[5] ولكن تكلم فيه من ناحية سوء المذهب والغلو فيه والكذب والضعف في الحديث، ووثّقه شعبة فشَذّ، وتركه الحُفّاظ، وذلك قال الإمام أحمد فيه: "تركه ابن مهدي فاستراح"[6]، فما باله يروي حديثه، ولم يتركه ليستريح كما استراح عبد الرحمن بن مهدي وغيره؟! سؤال يطرح نفسه، وهذا التساؤل سأله قديماً محمد بن رافع-وهم ابن أبي زيد النيسابوري-قال: "رأيت أحمد بن حنبل في مجلس يزيد بن هارون، ومعه كتاب زهير-يعني ابن معاوية الجُعفي-عن جابر-يعني بن يزيد الجعفي-وهو يكتبه، فقال: يا أبا عبد الله، تنهونا عن حديث جابر وتكتبونه؟ قال: نعرفه"[7]، فمن هذه الرواية يمكن أن تستبين علّة ذلك وقد يزول الاستغراب، فهو إذاً ساغ عنده رواية حديثة بالرغم ممّا يعلمه فيه، أنه على علم بصحيح حديثه من سقيمه، وثمّة علّة أخرى تظهر لنا سبب روايته لحديثه، ويظهر ذلك من قوله في سؤال أحمد بن محمد المروذي له، قال: "وسألت عن جابرٍ الجُعفيِّ، فقال: قد كنت لا أكتبُ حديثه، ثم كتبتُ أعتَبرُ به"[8]، فيتحصَّل من ذلك سببان لرواية الإمام أحمد عن أصحاب مثل هذه البدع:

الأول: أنه يعرف صحيح حديثهم من سقيمه، ويشاركه في هذا آخرون كشعبة من الحجّاج وسفيان الثوري، وفي هذا السياق يُفهم قول ابن حبّان: "وأما شُعبة وغيرُه من شيوخنا فإنهم رأوْا عنده أشياء لم يصبروا عنها وكتبوها ليعرفوها- فربّما ذكر أحدُهم عنه الشيءَ بعد الشيء على جهة التعجُّب فتداوله الناسُ، والدليل على صحَّة ما قلنا أنّ محمد ابن المنذر، قال: حدثنا أحمد بن منصور، حدثنا نعيم بن حمّاد، قال: سمعتُ وكيعاً يقول: قلتُ لشعبة: مالك تركت فلاناً وفلاناً، ورويت عن جابر الجعفيِّ؟ قال: روى أشياء لم نصبرْ عنها"[9]، فهذه الرواية التي ساقها ابن حبّان تكتشف جملة من الأسباب التي يمكن معها تسويغ رواية أحاديث جابرٍ الجعفي ومن شابَهَهُ، ومن بين هذه الأسباب ما ذكرته.

الثاني: رواية حديثه على سبيل الاعتبار، لا الاحتجاج به وهذا ما صرَّح به أبو حاتم الرازي فيما نقل عنه ابنه، ويظهر ذلك من سؤال المروذي له، قال: "وسألته عن جابرٍ الجُعفيِّ، فقال: قد كنت لا أكتبُ حديثه، ثم كتبتُ أعتَبرُ به"[10]، وبهذا يُفسر سبب روايته عنه، نعم كان يتلبس بشيء من الكذب ولكن لم يثبت عليه وضعه الحديث، لكنه كان مشهورا بالتدليس فظن أنه يكذب رغم أنه ضعيف من الروافض وأظن أن الإمام أحمد روى عنه قبل أن يظهر ما أظهر من الغلو والإيمان بالرجعة ولعل الإمام أحمد نظر إلى جودة حديثه المتصل دون النظر إلى معتقده وباعتبار ذلك جوَّز كتابة حديثه للاعتبار، ولذلك روى عنه الإمام أحمد في المسند[11].

---

(1) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق:336/2.

(2) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، مصدر سابق:2910/433/2.

(3) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، مصدر سابق:4924/214/3 و5621.

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 878/175.

(5) الذهبي، الكاشف، مصدر سابق: 739/288/1.

(6) الجوزجاني، أحوال الرجال، مصدر سابق: 55/1.

(7) ابن حبّان، المجروحين، مصدر سابق: 209/1.

(8) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي، مصدر سابق:ص 7 /72.

(9) ابن حبان، المجروحين، مصدر سابق: 209/1.

(10) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي، مصدر سابق: ص 69/54.

(11) ينظر الشيباني، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (41، 688، 765، 844، 845، 864، 1069، 1288، 1289، 1290، 1291، 1809، 1810، 1814، 2058، 2065، 2080، 2081، 2091، 2153، 2155، 2156، 2157، 2525، 2706، 2755، 2865، 2904، 2916، 2917، 2979، 3078، 3217، 3690، 3702، 3883، 3887، 4072، 4172، 4319، 4418، 5054، 5098، 5590، 5957، 9300، 11274، 11348، 11743، 11820، 12286، 12328، 12586، 12636، 12637، 13737، 13432، 14486، 14645، 15479، 15864، 16900، 17504، 17601، 17661، 18144، 18222، 18223، 18231، 18335، 18395، 18424، 18497، 18551، 19040، 19154، 19214، 19220، 21545، 21990، 22117، 23573، 24390، 24881، 24910، 24978، 25055، 25136، 25197، 25222، 25230، 25235، 25561، 25762، 27423) المجموع (96) حديثاً.

7- جعفر بن زياد الأحمر أبو عبد اللـه، وقيل: أبو عبد الرحمن الأحمر الكوفي(ت167هـ).

كان قد خرج إلى خراسان، فبلغ المنصور عنه أمر يتعلق بالإمامة وأنه ممـن يـرى رأي الرّافضـة فوجـه إليـه بمـن يقـبض عليـه، فأودعه السِّجن دهراً طويلاً ثم أطلقه [1]، قال الإمام أحمد: حدثنا عنه عبد الرحمن، ووكيـع، وكـان يتشـيع" [2]، وقـال أيضـاً: صـالح الحديث " [3]، وقال العجلي: "كوفي ثقة" [4]، قال أبو زرعة: "صدوق" [5]، قال يحيى بن معين: " ثقة"[6]، وقال ابن عدي: "هو في جملة متشيّعة الكوفة، وهو صالح في رواية الكوفيين"[7]، وسئل يحيى عنه: فقال بيده، لم يثبتـه ولم يضـعفه"، وقـال: "كـان مـن الشِّـيعة"، وقال ابن عمار: "ليس عندهم بحجة كان رجلاً صالحاً كوفياً يتشيَّع"، وقال النسـائي: "لـيس بـه بـأس"[8]، وقـال ابـن حجـر: صـدوق يتشيع [9].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال يمكن القول أن هناك ما يُشبه الإجماع على استحسان حديثه مع ثبوت توثيقـه مـن قبل البعض، والظاهر واللـه أعلم أنَّ الرجل صدوق في حديثه، ولهذا لم يرمه أحدٌ بعلَّة تقدح في حفظه وعدالته إلاّ ما ورد عن ابـن حبّان بأنه يروي عن الضعفاء، وأنه إذا روى عن الثقات تفرَّد عنهم بأشياءَ وهذا قول أنفرد به أبن حبّان، ولم أجد مَنْ تابعَهُ عليه.

وعلى ما سبق يمكن القول أنّ حديثه في جملة الأحاديث الحِسان، وهذا إنما بسبب ما رُمي به من التشـيُّع، وإلاّ فهـو يُمكـن أن يُوصف بأعلى ممّا وُصِفَ به، ومن أجل ذلك أدْرَجَ الذّهبيُّ اسمه في تراجم كتابه "من تُكلِّم فيه وهو موثَّق" على اعتبـار أن الباعـث توثيق يحيى بن معين له وغيره.

وأما ما رُمي به من التشيُّع، فقد أجمع الأئمّة على ذلك، لكن لم يذكروا عنه أنه كان مّمن يشتم الصحابة، ولم يصفوه بالغُلوِّ، إلاّ ما نُقل عن الجوزجاني في قوله: "مائلٌ عن القصْد، فيه تحامُلُ وشيّعَه غالية، وحديثه مستقيم"، وعقَّب الخطيبُ البغداديُّ على قوله مفسِّراً إيّاه: " وما نُسِبَ إليه من التشيُّع" [10]، وما ذكره الجوزجاني عن غُلوِّه لم يُتابع عليه أيضاً وليس له سلفٌ في هذا، إنما هو مـمّا تفرّد به، مع اتفاق الجميع على أن عنده تشيُّعاً، بما فيهم الإمام أحمد، وقوله: "حدّثنا عنه عبدالرحمن ووكيع" لا يُمكن أن يُحمل إلا على أنهما ارتضيا التحديث عنه، وهما من كبار رجال الحديث في ذاك العصر، ولهما أقوال مأثوره في توثيق الرجال وعدمه، ثم أتبـع ذلك بقوله: وكان يتشيّع، ولا بدَّ أنه رحمه اللـه سَبَرَ أحاديثه فلم يجد فيها ما يمنع الرواية عنـه بـالرغم مـن تشـيُّعه عـلى مـا هـو معروف من مذهبه في الترخُّص في الرواية عمَّن هذا حاله، ولو على سبيل الاعتبار فهو صـدوق حسـن الحـديث، فلـم يُتـوهَّم عليـه الكذب وان أبتُلي بسوء مذهبه، ولهذا فقد روى له الإمام أحمد جملةً من الأحاديث في المسند [11].

8- جعفر بن سليمان الضبعي، أبو سليمان البصريّ مولى بني الحريش، (ت178ه) [12].

قال الإمام أحمد: "لا بأس به، قدم صنعاء فحملوا عنه" [13]، وقال أحمد بن حنبل: جعفر بن سليمان، لا بأس به، فقيـل لـه: إن سليمان بن حرب يقول: لا يكتب حديثه، قال: حماد بن زيد لم يكن ينهى عنه، كان ينهى عن عبد الوارث ولا ينهى عن جعفـر إنمـا كان يتشيع، وكان يحدث بأحاديث في علي، وأهل البصرة يغلون في علي، فقلت: عامة حديثه رقاق؟ قال: نعم، كان قد جمعها، وقـد

(1) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 27/8 /3558، والبخاري، التاريخ الكبير 2159/1982/2، وابن حجر، تهذيب التهذيب 14/92/2.
(2) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد اللـه، مصدر سابق: 103/3.
(3) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد اللـه، مصدر سابق:161/3.
(4) العجلي، تاريخ الثقات، مصدر سابق: ص97.
(5) أبي زرعة، الضعفاء، مصدر سابق: 854/3.
(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 48/2.
(7) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 377/2.
(8) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 93/2.
(9) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 940/179.
(10) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 27/8.
(11) ينظر الشيباني، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (98، 2576، 2699، 12572، 19312) المجموع (5) أحاديث.
(12) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 3310/212/7، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 1957/481/2، المزي، تهذيب الكمال 943/43/5.
(13) ابن عبد الهادي، بحر الدم، مصدر سابق: ص34 /150.

روى عنه عبد الرحمن وغيره، إلا أني لم أسمع من يحيى عنه شيئًا، فلا أدري سمع منه أم لا[1]، قال عبد اللـه بـن أحمـد: "حـدّثني محمد بن أبي بكر، قال سمعت عمي عمر بن عليّ يقول: (رأيت ابن المبارك في مسجدنا هذا عند المنارة يقول لجعفـر بـن سـليمان، رأيت أيوب؟ قال نعم، قال: ورأيت ابن عون؟ قال: نعم، قال: ورأيت يونس؟ قال: نعم، قال: فكيـف لم تجالسـهم، وجالسـت عوفـاً، واللـه ما رضي عوف ببدعته حتى كانت فيه بدعتان كان قدرياً وكان شيعياً" [2]، قال يحيى بن معين: "ثقة" [3]، وقال العجلي: "ثقـة، وكان يتشيَّع" [4]، وقَال البُخارِيُّ: يخالف فِي بعـض حديثـه[5]، وَقَـال الجوزجـاني: "روى أحاديـث منكـرة، وهـو ثقـة متماسـك كـان لا يكتب"[6]، وَقَال ابْن سعد: كَانَ ثقة، وبه ضعف، وكَانَ يتشيع [7]، وقال جرير بن يزيد بن هارون: "بعثني أبي إلى جعفر بـن سـلميان الضبعي فقلت له: بلغنا أنك تسبُّ أبا بكر وعمر، قال: أما السَّبُّ فلا، ولكن البغض ما شئت، قال: وإذا هو رافضي مثـل الحـمار"[8]، وَقَال ابْن عدي، عن زكريا بْن يَحْيَى الساجي: "وأما الحكاية التي حكيت عنه، فإنما عنى بِهِ جارين كانا له، وقـد تـأذى بهـما، يكنـى أحدهما أبو بكر ويسمى الآخر عُمَر فسئل عنهما، فَقَالَ: أما السب فلا، ولكن بغضا يا لك، ولم يعن بِهِ الشيخين "[9].

وقال ابن عدي: ولجعفر حديث صالح، وروايات كثيرة، وهو حسن الحديث، وهو معروف بالتشـيع، وجمـع الرقـائق، وجـالس زهاد البصرة فحفظ عنهم الكلام الرَّقِّيق في الزهد يروي ذلك عنه سيار بْن حاتم وأرجو أنه لا بأس به، والذي ذكر فيـه مـن التشـيع والروايات التي رواها التي يستدل بها على أنه شيعي، فقد روى أيضا في فضل الشيخين، وأحاديثـه ليسـت بـالمنكرة، ومـا كَـانَ فيـه منكر، فلعل البلاء فيه من الراوي عنه، وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه[10]، وَقَال ابن شاهين: إنما تكلم فيه – يقصد جعفر - لعلة المذهب، وما رأيت من طعن في حديثه إلا ابن عمار بقوله: جعفر بن سُلَيْمان ضعيف[11]، وَقَال البزار: لم نسـمع أحـدًا يطعـن عليه في الحديث ولا في خطأ فيه إنما ذكرت عنه شيعيته، وأما حديثه فمسـتقيم[12]، وَقَـال أبـن حبـان في الثقـات "كـان جعفـر مـن الثقات المتقنين في الروايات غير أنه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت ولم يكن بداعية إلى مذهبه، وليس بين أهل الحديث مـن أئمتنـا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كانت فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بخبره جـائز، فـإذا دعـا إلى بدعتـه سـقط الاحتجـاج بأخباره، ولهذه العلة تركوا حديث جماعة ممن كانوا ينتحلون البدع ويدعون إليها وإن كانوا ثقات واحتجوا بأقوام ثقات انتحـالهم كانتحالهم سواء، غير أنهم لم يكونوا يدعون إلى ما ينتحلون، وانتحال العبد بينه وبين ربه إن شاء عذبـه وإن شـاء عفـا عنـه، وعلينـا بقبول الروايات عنهم إذا كانوا ثقات على حسب ما ذكرناه في غير موضع من كتبنا " [13]، وقال ابن حجر: صـدوق زاهـد لكنـه كـان يتشيع[14].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال يتبين لنا إجماع من العلماء على تبديع جعفر ببدعة التشيع وتحاملـه عـلى السـلف مع خلافهم في درجة غلوه في بدعته ومن خلال ما سبق يترجح لي أنه من غير الدعاة إلى مذهبه مـع وجـود غلـو يسـير في مذهبـه، يضاف لذلك توثيق مجموعة كبيرة من العلماء لهذا الراوي، وبمجمل الأقوال السابقة يتبين لنا أنه صدوق يتشيع، قيل: كـان يـبغض، ومع ذلك فقد روى أحاديث في فضائل الشيخين رضي اللـه عنهما، وقد وثقه أئمة، وضعفه آخرون بسبب مذهبه وبسـبب أحاديـث

(1) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، مصدر سابق: 343.
(2) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد اللـه، مصدر سابق: 2913/434/2.
(3) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدوري، مصدر سابق: 3533/130/4.
(4) العجلي، تاريخ الثقات، مصدر سابق: ص212/97.
(5) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق: 2161/192/2.
(6) الجوزجاني، أحوال الرجال، مصدر سابق: 184/1.
(7) مغلطاي، ابن قليج بن عبد اللـه البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد اللـه، علاء الدين (ت762هـ)، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ت أبو عبد الرحمن عادل بن محمد -أبو محمد أسامة بن إبراهيم، ن الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، 1422 هـ -2001 م، 219/3.
(8) ابن حبّان، الثقات، مصدر سابق: 140/6/ 7074.
(9) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 43/6-50
(10) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 343/389/2.
(11) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق:145/97/2.
(12) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 145/98/2.
(13) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 219/3، ومغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 213/2.
(14) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 942/179.

انفرد بها مختلف في الاحتجاج بها، والظاهر أنه صدوق يحتج به، تُكُلِّمَ فيه بسبب المذهب، وأنه كان لا يكذب في الحديث[1]، ولم يكن داعية إلى مذهبه، ولذلك روى عنه الإمام أحمد في المسند [2].

9- الحسن بن صالح بن صالح بن حي، الهمداني، أبو عبد الله الكوفي (ت167هـ)[3].

قال أبو عبد الله: ثقة، إلا أن مذهبه ذاك [4]، وقال أبو عبد الله: ما يعجبنا مذهب الحسن بن صالح، قد كان قعد عن الجمعة[5]، وقال أحمد ابن حنبل: صحيح الرواية متفقه، صائن لنفسه في الحديث والورع[6]، قال أبو زرعة: "اجتمع فيه إتقان وفقه وعباده وزهد"[7]، وقال يحيى بن معين: " ثقة"، وقال أبو حاتم: ثقة متقن حافظ [8]، وقال ابن معين: "كان فقيهاً ورعاً من المتقشّفة الخشن، وممن تجرد للعبادة ورفض الرِّئاسة على تشيع فيه [9]، وقال ابن عدي: "ولم أجد له حديثاً منكراً مجاوز المقدار، وهو عندي من أهل الصدق"[10]، وقال ابن حجر: ثقة فقيه عابد رمي بالتشيع.

الدراسة: -

إن المتأمل في سيرة هذا الرجل وما ورد من أقوال العلماء فيه ليُدْرِكُ أنه أمام قامة كبيرة من قامات العلم والمعرفة والصَّلاح لولا ما رُمي به من بدعةٍ أنزلت من عُلوِّ هذه القامة بالقدْر الذي أدخل منها على فكره، فيلاحظ ما يُشبه الإجماع على جلالة قدْره ورفعة مكانته، حتى قال أبو زرعة الرازيّ فيه: "اجتمع فيه إتقانٌ وفقهٌ، وعبادة، وزُهد"[11]، وماذا يمكن أن يبقى بعد هذا؟!، وغالب ما ورد فيه من أقوال في هذا الجانب يدور في فلك هذه الأوصاف، ولعلّ ترْكه لصلاة الجمعة، سبب إحجام بعض العلماء عنه، ولذلك أجاب الذهبي حول هذه الشبهة فقال: "كان يترك الجمعة، ولا يراها خلْف أئمَّةِ الجوْر بزعْمِه"، وقد فسَّره أبن حجر بقوله: "وأمّا تَرْك الجمعة ففي جُملة رأيه ذلك ألا يُصلّي خلْفَ فاسق، ولا يصحّ ولاية الإمام الفاسق، فهذا ما يُعتذر به عن الحسن، وإن كان الصواب خلافَه، فهو إمامٌ مجتهدٌ"[12].

وأما القول فيما رُمي به من التشيُّع، فإن الرواية التي ساقها الذهبيّ أيضاً تعطي صورة واضحة عن مقدار هذا التشيُّع ومفهومه، فقال: "قال وكيع-يعني ابن الجراح: حسنُ بن صالح عندي إمامٌ، فقيل له: إنه لا يترحَّمُ على عثمان، فقال: أفَتَتَرَحَّمُ أنت على الحجّاج؟ قلت: لا بارك الله في هذا المثال"، وهنا تظهر عبقرية مؤرِّخ الإسلام الإمام الذهبي في توضيحه للروايات، وكشف غُبار الإبهام عنها، فيقول رحمه الله كالموضِّح والمفسِّر: "ومرادُه: أنّ ترْك الترحُّم سُكوتٌ، والساكتُ لا يُنسَبُ إليه قولٌ، ولكن مَنْ سكَتَ عن تَرحُّم مثل الشهيد أمير المؤمنين عثمان، فإنَّ فيه شيئاً من تشيُّع، فمن نطق فيه بغَضٍ وتَنَقُّص فهو شيءٌ جلْد يؤدَّب، وإن ترقّى إلى الشيخين بذَمٍّ فهو رافضيٌّ خبيث، وكذا من تعرَّض للإمام عليٍّ بذمٍّ، فهو ناصبيٌّ يُعزَّر- فإن كفَّره فهو خارجيٌّ مارقٌ، بل سبيلنا أن نستغفر للكُلِّ، ونُحبُّهم، ونكُفَّ عمّا شَجَر بينهم" [13].

رحم الله الإمام الذهبيَّ على هذا الوصف الذي أجلى لنا فيه عن الدرجة التي كان عليها الحسن بن صالح، فمكانه من هذه المراتب البدعيّة التي سردها الذهبيُّ وتدرَّج في ترتيبها هو كما قال: "فيه شيءٌ من تشيُّع" ، وعلى هذا يُحمل أقوال الإمام أحمد في

---

(1) ابن حجر، التهذيب، مصدر سابق:2/95-97.

(2) ينظر الشيباني، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (788، 1156، 2519، 5545، 8095، 11326، 11474، 11604، 11657، 12365، 12547، 12587، 12676، 13311، 13312، 13820، 13830، 14697، 15460، 15461، 19538، 19928، 19948، 22158، 22231) المجموع (29) حديثا. والأحاديث رقم من زيادات عبد الله: (21278،21274،1165،1155).

(3) البخاري التاريخ الكبير، 2521/295/2، والصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله (ت764هـ)، الوافي بالوفيات، ت أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ن دار إحياء التراث – بيروت،1420هـ-2000م، 3/39/12، الثقات لابن حبان 164/6 /7177.

(4) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي، مصدر سابق: 187/114/1.

(5) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي، مصدر سابق: 219/126/1.

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 3/ 68.

(7) أبي زرعة، الضعفاء، مصدر سابق: 857/3 /124.

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 18/3.

(9) ابن حبّان، الثقات، مصدر سابق: 165/6.

(10) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق:157/3.

(11) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 68/18/3.

(12) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 288/2.

(13) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 369/7، 370.

الحسن بن صالح، وقد جمع في القول الأول فيه بين توثيقه وبين عدم إعجابه بمذهبه، وهذا من التوازن الذي كان عليه رحمه الله في نظرته وتعامله مع مِنْ كان هذا حاله، فخلاصة القول فيه أنه إمام ثقة، متشيع، والعمل عند عامّة الأئمّة على أنه كذلك، وقد جمع ذلك الذهبي بقوله: "هو من أئمّة الإسلام، لولا تلبُّسه ببدعةٍ"[1]، وقد أوضحت مقدار تشيُّعه فيما سلف قريباً.

وقول الحافظ ابن حجر في آخر قوله: "فهو إمامٌ مجتهد" يريد أنه قد يُخطئ ويصيب، وهذا هو شأن الاجتهاد والمجتهدين، ولا شكَّ أنه أخطأ فيما ذهب إليه من الخروج على الأئمّة، ومن ترك الصلوات خلفهم على قرّارة عامّة علماء السُّنة والجماعة، إلاّ أن هذا الاجتهاد الخاطئ لم يمنع الإمام أحمد من رواية حديثه، لأن كلَّ ذلك لم يقدح في رجلٍ قد تواتر ثبوت عدالته، واشتُهر أمره بالحفظ والإتّقان والورع، ولهذا فقد اشتمل مسنده على جملة من أحاديثه[2].

10- الحسين بن الحسن الأشقر الفزاري، أبو عبد الله الكوفي، (ت208هـ)[3].

قال أبو عبد الله: منكر الحديث، وكان صدوقًا[4]، وقال أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم: قلت لأبي عبد الله: حسين الأشقر، تحدث عنه؟ قال: لم يكن عندي ممن يكذب في الحديث، وذكر عنه التشيع، فقال له العباس ابن عبد العظيم: حدث في أبي بكر وعمر، فقلت له: يا أبا عبد الله، صنف بابًا فيه معايب أبي بكر وعمر، فقال: ما هذا بأهل أن يحدث عنه، فقال له العباس: حدث بحديث فيه ذكر الجوالقين، يعنى أبا بكر وعمر، فقال: ما هو بأهل أن يحدث عنه، فقال له العباس: وحدث عن ابن عيينة، عن ابن طاووس، عن أبيه، عن حجر المدري قال: قال لي على بن أبي طالب: إنك ستعرض على سبي، فسبني، وتعرض على البراءة مني، فلا تتبرأ مني، فاستعظمه أبو عبد الله وأنكره، وقال العباس: وروى عن ابن عيينة، عن ابن طاووس، عن أبيه، قال: أخبرني أربعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، إن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، فأنكره أبو عبد الله جدًا، وكأنه لم يشك أن هذين كذب وحكى العباس عن علي أنه قال: هذان كذب، ليس هذان من حديث ابن عيينة[5].

قال أبو زرعة: "شيخ منكر الحديث"[6]، وقال أبن عدي: "وليس كل ما رُوي عنه من الحديث فيه الإنكار يكون من قبله، وربما كان من قِبل من يروي عنه، لأن جماعة من ضعفاء الكوفيّين يُحيلون بالرِّوايات على حسين الأشقر على أن حُسيناً هذا في حديثه بعض ما فيه"[7]، وقال أبو حاتم: "عنه مناكير"[8]، وقال الجوزجاني: "غال من الشتامين للخيرة، أخرج له النسائي حديثاً واحداً في الصوم"[9]، وقال ابن حجر: صدوق يهم ويغلو في التشيع [10].

الدراسة: -

بالرجوع إلى الأقوال السابقة في هذا الراوي يتبيَّن أنه قد أتُّهم بأمرين: الأول: الضعف والنكارة، والثاني: التشيُّع والرفض، وهاتان تُهْمتان كفيلتان لعدم الرواية عنه وتَرْك حديثه، ولهذا تركه الشيخان البخاريّ ومسلمٌ وسائر أصحاب كتب السُّنة عدا النسائي فإنه قد روى له حديثاً واحداً في النهي عن صوم أيام التشريق [11]، وأما الإمام أحمد فإنه قد روى عنه مباشرة-وهو من شيوخه -أربعة أحاديث، ومنها حديث مكرّر [12]، وقد يُطرح هنا سؤال في سبب رواية الإمام أحمد عنه، وهو عنده وعند غيره ممّن يُوصف بالغُلّو

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 361/7.

(2) ينظر الشيباني، مسند الإمام أحمد الأحاديث رقم: (387، 1598، 2403، 2453، 2738، 2756، 2992، 3879، 4110، 5634، 9078، 12575، 13277، 14212، 14643، 14659، 15220، 18557، 22198، 22252، 22317، 24381، 24792، 26157، 27329) المجموع (25) حديث.

(3) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 366/6 /1307، ابن حجر، تهذيب التهذيب 596.

(4) أبو المعاطي، السيد أبو المعاطي النوري وأحمد عبد الرزاق عيد محمود محمد خليل، موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، جمع وترتيب مجموعة، دار النشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، 1417 هـ / 1997 م 552/265/1، 2358.

(5) العقيلي، ضعفاء الكبير، مصدر سابق: 297/249/1.

(6) أبو زرعة، الضعفاء، مصدر سابق: 802/3.

(7) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 236/3.

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 49/3.

(9) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 336/2.

(10) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 1318/203.

(11) النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني (ت303هـ)، السنن الكبرى، ت حسن عبد المنعم شلبي، ن مؤسسة الرسالة – بيروت، ط الأولى، 1421 هـ -2001م، 2914/252/3.

(12) والحديث في "المسند" 2268/126/4، وتكرر عنده بمتنه وإسناده في 2989/129/5.

في تشيُّعه؟ فإنه من الملاحظ أنه قال عنه كما في رواية ابن هانئ-يعني أبا بكر الأثرم-فإنه قال فيه "منكر الحديث وكان صدوقاً"[1]، فيلاحظ خُلُوّ عباراته من ذكر التشيُّع أو الرفض أو ما من شأنه أن يُوصف بالبدع، والأمر نفسه يلاحظ في بداية إجابته لأحمد بن محمد بن هانئ الأثرم أيضاً حينما سأله عنه، فهذه الرواية توضح أنه إنما روى عنه أولاً كونه لم يكن ممّن يكذب في الحديث، ثم أعقب ذلك راوي الخبر عنه بقوله: "وذكر عنه التشيُّع" وليس مدلول هذه الكلمة (التشيُّع) كمدلول كلمة "الرفض" أو ما يُشبهها من الألفاظ التي تحمل معنى الغُلوِّ، لكن حينما ذكر له أنه حدَّث في أبي بكرٍ وعُمرَ رضي الله عنهما، وأنه صنَّف باباً في ذكر معايبهما، بزعْمِه إن كان جوابه رحمه الله واضحاً وصريحاً ولا يحتاج إلى تفسير أو تأويل، فقال: "ما هذا بأهلٍ أن يُحدَّث عنه"، وهذا من أشدِّ عبارات التجريح، وعليه يمكن أن يقال إن الإمام أحمد- رحمه الله- إنما حدَّث عنه أوّلاً كونه لم يكن يعلم من حاله ما علمه لاحقا وإنما كل ما كان يعرفه أن فيه تشيُّعاً وهذا واضح من خلال ما سبق من الرواية الأنفة، لكن حينما نُقل إليه بأنه ممَّن يقدحون في صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلى رأسهم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، كان موقفه قاطعاً بأنه ليس بأهل لأن يروى عنه، ويدلُّ على هذا نُدْرة ما له في المسند من أحاديث، فهي لا تعدو كونها أربعة أحاديث مع الحديث المكرَّر[2]، وهذا يعني أنه لم يستمر في الرواية عنه لمَّا علم حاله، لكنه لم يصل إلى مرتبة الضعف بل هو صدوق.

11- حُمْران بن أعين الكوفي، مولى بني شيبان (ت75هـ)[3].

قال الإمام أحمد عن عبد الملك بن أعين: كان يتشيَّع وقد روى عنه سفيان وأخوه حمران بن أعين كان يتشيّع"[4]، وقال يحيى: من الشيعة الكبار[5]، وقال يحيى بن معين: "ضعيف"[6]، وقال النسائي: "ليس بثقة"[7]، وقال أبو حاتم: "شيخ"[8]، وَوثقه ابن حبّان[9]، وقال ابن عدي: "وحُمْران هذا له غير ما ذكرنا أحاديث وليس بالكثير، ولم أرَ له حديثاً منكراً جداً فيسقطُ من أجله، وهو غريب الحديث ممن يكتب حديثه"[10]، وقال أبو داود: "كان رافضيّاً"[11]. وقال ابن حجر: ضعيف رمي بالرفض[12].

الدراسة: -

على مقتضى ما ورد في هذا الراوي من أقوال أهل العلم في الجرح والتعديل، يمكن أن يُقال: إن حمران ابن أعين من الرجال الذين اجتمعت فيهم عِلّتا الضعف من جهة الرواية، وعِلّة الرمْي ببدعة التشيُّع والرَّفض، وأما من رماه ببدعه التشيع فهو الإمام أحمد، ويلاحظ بأن بعضهم اكتفى بوصفه بأنه كان شيعيّاً، في حين وصفه أبو داود بأنه كان رافضيّاً، وقد وازن الذهبيُّ بين الوصفين فقال[13]: "تابعيُّ يترفّض"، فمصطلح "تابعي" وارتباطه بقوله: "يترفّض" يدلُّ على أنه لم يكن على تلك الحالة المعروفة من الرَّفض الكامل الذي يعني بُغْضَ أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، وتكفير الغلاة منهم لهم.

ويدخُل في هذا المصطلح، يعني: الرافضة مَنْ كان يُقدِّم علياً على أبي بكر وعمر دون البُغض، وهؤلاء تُقبل رواياتهم إذا ما عرف عنهم عدم استحلال الكذب، ولم يكونوا من الدُّعاة، وممّن ذهب إلى هذا الإمام أحمد، والظاهر أن حُمْران بن أعين كان من هذه الطائفة، ولهذا لم يجزم الحافظ ابن حجر في ترجمته له في تقريب التهذيب، بكونه رافضياً كعادته في بعض الرواة ممّن ثبت تلبُّسه

---

(1) أبو المعاطي، موسوعة أقوال أحمد، مصدر سابق: 256/1 /552.

(2) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (888، 2267، 2268، 2988، 2989، 4438) المجموع (6) حديث.

(3) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق: 80/3 /289، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 1185/265/3، المزي، تهذيب الكمال 1497/306/7.

(4) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد رواية عبد الله، مصدر سابق: 551/1 /1312.

(5) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، مصدر سابق: 6/3/ 3890.

(6) ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت 233هـ)، تاريخ ابن معين، رواية عثمان الدارمي، ت د. أحمد محمد نور سيف، ن دار المأمون للتراث – دمشق، 94/1 /256.

(7) النسائي، الضعفاء والمتروكون، مصدر سابق: ص140/32.

(8) ابن أبي حاتم الجرح والتعديل، مصدر سابق: 265/3 /1185.

(9) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (354هـ)، الثقات، ط وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط الأولى، 1393 هـ -1973م، 179/4 2372.

(10) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 369/3 /548.

(11) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 307/7.

(12) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 1514/215.

(13) الذهبي، المغني في الضعفاء، مصدر سابق: 191/1 /1744.

به[1]، بل قال: رُميَ بالرّفض" [2]، وواضح الفرق بين مدلول الكلمتين أو المصطلحين، ولأن حمران بن أعين لم يؤثر عن أحد رمْيُه بالكذب أو استحلاله له، فيكون قد توفّرت فيه شروط قبول روايته مع عدم الاحتجاج بها إذا انفرد صاحبُها بروايةٍ معيّنة، ومن منهج الإمام أحمد كما نقل الكثيرون عنه، ومنهم أبن تيمية أنه يقبل رواية أمثال هؤلاء إذا توفَّرت فيهم الشروط السالف ذكرها، بخلاف من لم تتوفّر فيه تلك الشروط، فقد نقل ابن تيمية عنه من منهجه في أمثال هؤلاء قال: "أمّا مَنْ مذهبُه جواز الكذب كبعض الرافضة، فإنه لا يُقبل خبره بلا خلاف" [3]، يعني: بلا خلافٍ في الرواية عنه بذلك، وواضحٌ قوله: "كبعض الرافضة" فهُم على درجات، ولعلّ حُمران بن أعين كان ممن توفّرت فيه تلك الشروط، لكنه ضعيف الحديث رافضي، لذلك روى عنه حديثاً واحداً في المسند [4].

12- سالم بن أبي حفصة العجلي الكوفي، أبو يونس، (ت140هـ)[5].

قال الإمام أحمد: "ليس به بأس إلا أنه كان شيعياً"[6]، وقال أحمد: "وكان شيعياً له رأي ما أظنّ به بأساً يعني في الحديث، روى عنه أهل الحديث، وهو وكيل الحديث"[7]، وقال العجلي "كوفي ثقة"[8]، وقال ابن عدي: " له أحاديث وقد روى عنه الثوري وابن فضيل وغيرهما، وعامة ما يرويه في فضائل أهل البيت، وهو عندي من الغالين في مُتَشَيِّعي أهل الكوفة، وإنما عيب عليه الغلو فيه، فأما أحاديثه فأرجو أنه لا بأس به"[9]، وقال النسائي: "ليس بالقوي"[10]، وقال ابن معين: ثقة"، وقال أبو حاتم: هو من عنق الشِّيعة، صدوق، يكتب حديثه ولا يحتج به"[11]، وقال ابن عيينة: "قال عمر بن ذر لسالم بن أبي حفصة: أنت قتلت عثمان، فحرج لذلك، وقال: أنا؟ قال: نعم أنت ترضى بقتله، وقال حسين بن علي الجعفي: رأيت سالم بن أبي حفصة طويل اللحية أحمق، وهو يقول: لبيك قاتل نعثل، لبيك وهلك بني أُميّة لبيك"[12]، وقال ابن حجر: صدوق في الحديث إلا أنه شيعي غالي [13].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال يعتبر من الذين يُمكن أن يقال فيهم أنهم من الذين تُكتب أحاديثهم على سبيل الاعتبار لا الاحتجاج بالرغم مما رُموا به من التشيُّع والغُلوّ فيه، ويؤخذ هذا الرأي من جملة أقوال الأئمّة السالفة فيه، ومن بينهم الإمام أحمد نفسه، فلم يرد عنه وصْفُه بما هو فوق ذلك، يعني: من شتم الصحابة والطعن فيهم، بل إنه نُقل عنه فيما ذكر المزِّيُّ عن عليّ بن المديني عن أبي أحمد الزُّبيدي: حدّثني شيخٌ بالكوفة يقال له: يحيى بن عليّ- وكان جليساً لسفيان الثوري، قال : كنا نجالس سفيان، وكان سالمٌ بن أبي حفصة يجالس سفيان ، فكان سالم أوّل شيءٍ يذكر فضائل أبي بكر وعُمر، ثم يأخذ في مناقب عليٍّ، فكان إذا أخذ في مناقب أبي بكر وعمر يقول سفيانُ: "أحذرُوهُ فإنه يُريد ما يُريد"[14]، ويترتب على هذه الرواية أمرين:

الأول: أنه من الذين ليس عندهم غضاضة من ذِكْر مناقب الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ولو على سبيل التُّقية كما يُفهم من ظاهر كلام سفيان الثوري: "احذروه، فإنه يريد ما يُريد" إلاّ أنّ المهمّ في ذلك كلّه أنه لم يؤثر عنه سبَّهما أو التنقُّص من شأنهما كما هو حال الرافضة.

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: ترجمة 1514، وتنظر التراجم 797 و818 و878 و966 و2101و3153، فكلها قال في أصحابها: رافضيّ، وقال في ترجمه رقم 2241: (كان رافضياً).

(2) ابن تيمية، آل تيمية بدأ بتصنيفها الجدّ: مجد الدين عبد السلام بن تيمية (ت652هـ)، وأضاف إليها الأب، عبد الحليم بن تيمية (ت682هـ)، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية (728هـ)، المسودة في أصول الفقه، ت محمد محيي الدين عبد الحميد، ن دار الكتاب العربي، 263-264.

(3) الشيباني، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: 248/38/ 23195.

(4) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الحديث رقم: (23195) المجموع (1) حديث والحديث رقم (16606) من زيادات عبد الله.

(5) ابن حبان، المجروحين، مصدر سابق: 437/437/1، البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق: 111/4/ 2140.

(6) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد، رواية المروذي، مصدر سابق: ص127/69.

(7) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد رواية عبد الله بن أحمد، مصدر سابق: 546/1 /1295.

(8) العجلي، تاريخ الثقات، مصدر سابق: ص497/174.

(9) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 374/4.

(10) النسائي، الضعفاء والمتروكون، مصدر سابق: ص231/46.

(11) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 180/4.

(12) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 3046/110/2.

(13) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 2171/261.

(14) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 636/135/10.

والثاني: أنه كان ممّن يجالسهم سفيان الثوريّ، ومعروف عن سفيان الثوري تشدُّده إزاء أصحاب البدع وخاصة الرافضة كما سلف بيان ذلك عند الحديث عن الحسن بن صالح بن حيّ، بحيث لم يكن ليجلس في مسجد أو يجلس مجلس كان يتواجد فيه الحسن بن صالح على ما عُرف عنه من تركِه للجمعة ومن عدم ترحُّمِه على عثمان رضي الله عنه وغير ذلك ما تمَّ توضيحه في موضعه.

وهذا لا ينفي ما وصفه به بعضهم بأن فيه غُلوّاً، ولكنّ هذا الغُلوّ لم يظهر منه ما ذكرته من أنه لم يؤثر عنه بسببه الرفض والشتم للصحابة، وإذا ما أضيفت أنه كان ممّن يُترخّص في الرواية عنه على سبيل الاعتبار، كان في ذلك مسوَّغ للإمام أحمد بأن يروي حديثه، وكان من جملة ما رُوي من أحاديثه حديثاً، في منقبة لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما وكذلك أخرج من حديثه في فضلهما[1]، وهذا يؤكد ما ذكرته لكن دون نفي تُهمة التشيع وغلوِّه فيه، وعليه فإنه يمكن أن يقال: إن الراوي صدوق الحديث من الشيعة الغلاة إلا أن الإمام أحمد إنما روى حديثه لما ذكرته دون أن يُكثر عنه، وهذا يعني أنه من الذين كان ينتقي بعض أحاديثهم لا عامَّة ما رواه والله تعالى أعلم، ولذلك روى عنه في المسند [2].

13- سليمان بن قرم بن معاذ التَّميمي الضبي، أبو داود النحوي، البصري، من السابعة.

قال أحمد بن حنبل: لا أرى به بأساً، ولكنه كان يفرط في التشيع [3]، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: كان أبي يتبع حديث قطبة بن عبد العزيز وسليمان بن قرم، ويزيد بن عبد العزيز بن سياه، وقال: هؤلاء قوم ثقات، وهم أتم حديثاً من سفيان وشعبة هم أصحاب كتب، وإن كان سفيان وشعبة أحفظ منهم[4]، وقال أبو زرعة الرازي: ليس بذاك"[5]، وقال النسائي: "ليس بالقوي"[6]، وقال أبو حاتم: "ليس بالمتين"[7]، وقال يحيى بن معين: "ليس بشيء"[8]، قال بن حجر: سيء الحفظ يتشيع [9]، وقال الذهبي: رافضي غال يقلب الأخبار [10].

الدراسة: -

كما هو مبيَّنٌ من أقوال الأئمّة في هذا الراوي، فإن غالب هذه الأقوال لم تَخلُ من جرح، بل ليس فيها تعديل إلا ما ورد عن الإمام أحمد، ولا يُدرى من أين جاء الذهبيُّ توثيق الإمام أحمد له، إذ هو الوحيد الذي نقل توثيقه له، وقد خَلَتْ جميعُ المصادر التي ترجمت لسليمان بن قرم من هذا التوثيق، بما في ذلك كتاب شيخة المزِّي في "تهذب الكمال"، فإن أحسن ما نقلوه عنه، قول الذهبي فيه: "لا أرى به بأساً، ولا يُظنُّ بأن هذا القول هو السَّبب في إدراج ترجمته في كتابه "مَنْ تُكلِّم فيه وهو موثَّق" [11]، إلاّ ما وقع عند المزِّي في "تهذيب الكمال" في الرواية السالف ذكرها عن عبد الله بن أحمد [12]، فتوثيقه له وقع في سياق توثيق جُملة من ذكر معهم، ولهذا ادخل الذهبي ترجمته في الكتاب المذكور وإنما ذكرت هذا لأنّ بعض مَن حقّق كتاب الذهبي المذكور، أشكل عليه الأمر، فقال في الحاشية: "وأيضاً فإنّ توثيق الإمام أحمد لم أقف عليه"[13]، ومثل هذا يُفهم من ظاهر كلام مصنف كتاب "بحر الدم" [14]، فإنه ساق كلام الإمام أحمد فيه: "ما أرى به بأساً، لكنه يفرط في التشيُّع" ثم أتبعه بقوله: "وقال في المغني- يعني الذهبي- وثقه أحمد".

---

(1) ينظر الشيباني، مسند أحمد، مصدر سابق: 382،383/18 /11882.

(2) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (1206، 1274، 10872، 11882، 21329) المجموع (5) أحاديث.

(3) ابن عبد الهادي، بحر الدم، مصدر سابق: ص68/ 398، العقيلي، الضعفاء، مصدر سابق: 625/136/2.

(4) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 51/12/ 2555.

(5) أبو زرعة، الضعفاء، مصدر سابق: 809/3.

(6) النسائي، الضعفاء والمتروكون، مصدر سابق: ص49 /251.

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 137/4.

(8) ابن معين، تاريخ ابن معين، رواية الدارمي، مصدر سابق: ص128 /405

(9) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 2600/287.

(10) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت 748هـ)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ت محمد عوامة أحمد، دار القبلة للثقافة الإسلامية -مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط الأولى، 1413 هـ -1992 م، 2122/463/1.

(11) تُنظر ترجمته فيه، مصدر سابق: ص147/243.

(12) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 51/12.

(13) الذهبي، من تُكلِّم فيه وهو موثّق، مصدر سابق: 243 /147.

(14) ابن عبد الهادي، مصدر سابق: ص68/ 398.

ومهما يكن فالرجل من جهة الرواية ضعيفٌ، وهذا الذي يدلُّ عليه سائر أقوال أهل العلم فيه، إلاّ أنه صالح في نفسه، وهذا يعني أنه ممّن تُكتب روايتهم على سبيل الاستشهاد والاعتبار، وقد استشهد به البخاري في موضع واحد من "صحيحه"[1]، وروى له مسلمٌ متابعاً حديثاً واحداً[2]، قال النوويّ في سياق شرحه هذا الحديث: "وهو ضعيفٌ، ولكن لم يحتجَّ به مسلمٌ، بل ذكره متابعةً وقد سبق أنه يذكرُ في المتابعة بعض الضعفاء، والله أعلم"[3]، وروى له الباقون سوى ابن ماجه[4]، ولم يشذ عنهم الإمام أحمد، فقد روى حديثه، وفي "المسند" جملةً منها، فالرجل لا يَعْدو عنده كونه من الضعفاء الذين يترخص في الرواية عنهم وهو صالح في نفسه، فلم يُتَّهم بالكذب، إلا أن تشيُّعَه معروفٌ عنده وعند الباقين، بل هو من المُغالين في ذلك بشهادة الإمام أحمد وغيره، ومع كل هذا لم يُسقط حديثه، بل رواه، والسبب ما ذكرته مراراً في عدّة تراجم حالها كحال سليمان بن قرم: هو أنه رغم كل ذلك أنه لم يكن داعيةً لبدعته، ولم يؤثر عنه شتمٌ وسبٌّ للصحابة رضي الله عنهم، يضاف إلى ذلك صلاح أمره في نفسه، وفوق كل هذا ثمّة سبب آخر وهو مهمٌّ عُرف عن الإمام أحمد وغيره من الأئمة الكبار هو أنهم أعرف من غيرهم في انتقاء أحاديث أمثال هذا، وفي هذا يُحمل قول: "كان أبي يتَّبَّع حديث قُطبة بن عبدالعزيز، وسليمان بن قَرْم وعبدالعزيز بن سياه"، فلا يمكن إغفال مثل هذا الأمر عند الحديث عن سبب رواية الإمام أحمد حديث أهل البدع ممّن يُترخّص في الرواية عنهم ، ولذلك روى له الإمام أحمد في المسند [5].

14- عبد الجبار بن العباس الشبامي الْهَمْدَانِيّ، الكوفي (ت 151-159هـ).

قال الإمام أحمد: هو رجل من أهل الكوفة أرجو ألا يكون به بأس أخبرنا عنه وكيع وأبو نعيم وكان يتشيع [6]، وقال يحيى بن معين: ليس به بأس [7]، وقال العجلي: لا بأس به، وكان يتشيع [8]، وقال أبو حاتم: ثقة [9]، وقال ابن حبان في المجروحين: كَانَ مِمَّن ينْفَرد بالمقلوبات عَن الثِّقَات وَكَانَ غاليا فِي التَّشَيُّع[10]، وقال السعدي: كان غاليا في سوء مذهبه، قال ابن عدي: وهذا الذي قاله السعدي أي كان غاليا في التشيع كوفي[11]، وقال: ولعبد الجبار هذا غير ما ذكرت وعامة ما يرويه مما، لا يتابع عليه[12]، وقال ابن شاهين: لَيْسَ بِهِ بَأْس[13]، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء [14]، وَقَال أبو دَاوُد: ليس بِهِ بأس[15]، وَقَال الجوزجاني: كان غاليا في سوء مذهبه[16]، وَقَال ابن سعد: وكان فيه ضعف، وقد روي عنه[17]، وَقَال يعقوب بْن سفيان: ثقة [18]، وقَال البُخارِيُّ: حَدَّثَنَا أبو نعيم

---

(1) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي(ت256ه)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه المعروف بصحيح البخاري، ت محمد زهير بن ناصر الناصر، ن دار طوق النجاة، ط الأولى، 1422هـ كتاب التفسير، (باب سورة المرسلات)، بأثر الحديث (4930).

(2) النيسابوري، صحيح مسلم، مصدر سابق: كتاب (باب المرء مع من أحبَّ) الحديث (165).

(3) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت676هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط الثانية، 1392ه، 188/16.

(4) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 54/12.

(5) ينظر الشيباني، مسند الإمام أحمد الأحاديث رقم: (5753، 11106، 14662، 15310، 18120، 19244، 20827، 21005، 22514، 23087، 24814، 27644) المجموع (12) حديثاً.

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 162/31/6.

(7) ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت 233هـ)، تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، ت محمد كامل القصار، ن مجمع اللغة العربية – دمشق، ط الأولى، 1405هـ 1985م 88/1.

(8) العجلي، تاريخ الثقات، مصدر سابق: 917/285/1

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 162/31/6.

(10) ابن حبان، المجروحين، مصدر سابق: 159/2.

(11) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 1478/17/7

(12) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 1478/17/7

(13) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، مصدر سابق: 990/168/1.

(14) ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت597هـ)، الضعفاء والمتروكون، ت عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية – بيروت، 1812/82/2.

(15) ينظر ابن معين، تاريخ ابن معين، مصدر سابق: 340/2.

(16) ابن عدي، الكامل، مصدر سابق: 2 / 314.

(17) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 2621/346/6

(18) الفسوي، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (ت277هـ) المعرفة والتاريخ، ت أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية، 1401 هـ-1981 م، 3 / 121.

عنه وبلغني بعد أنه كان يرميه[1]، وقال البزار: أحاديثه مستقيمة إن شاء الله تعالى، وقال العجلي صويلح لا بأس به[2]، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه، وكان يتشيع[3]، وقال برهان الدين: مختلف فيه والأكثر على تجريحه ذكر ابن الجوزي في موضوعاته حديثا في الإشارة إلى يوم الجمل فيه التعريض بعائشة قال ابن الجوزي موضوع والمتهم بوضعه عبد الجبار فإنه كان من كبار الشيعة وفي التذهيب ذكر توثيقا وتجريحا[4]، وقال الذهبي: شيعي صدوق[5]،وقال بن حجر: نزل الكوفة صدوق يتشيع[6] .

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال فقد اختلف فيه فقد وثقه بعضهم، وقد أنزله البعض عن هذه المرتبة قليلا فقالوا ليس به بأس، وقد أخذ عليه الكذب، والتفرد بالمقلوبات عن الثقات والغلو في التشيع، فمن خلال ما سبق نرى الراوي صحيح الحديث إذا روى عن ثقات بما لا يوافق بدعته فالظاهر على حاله أنه من شدة غلوه في التشيع لربما وضع الأحاديث نصرة لتشيعه فالراجح فيه أنه صدوق لنا حديثه وعليه بدعته وكما قال البزاز: أحاديثه مستقيمة إن شاء الله تعالى، وروى له البخاري في الأدب، وأبو داود في القَدَر، والتِّرْمِذِيّ وروى له الإمام أحمد في المسند حديثين[7].

15- عبد الرحمن بن صالح الأزدي العتكي أبو صالح، ويقال أبو محمد، (ت235هـ)[8].

قال يعقوب بن يوسف المطوعي: "كان رافضياً، وكان يغشى أحمد بن حنبل فيقربه ويدنيه، فقيل له: "يا أبا عبد الله، عبد الرحمن بن صالح رافضي، فقال: سبحان الله؟ رجل أحب قوماً من أهل بيت النبي -صلى الله عليه وسلّم -نقول له: لا تحبهم، هو ثقة"[9]، وقال أبو حاتم: صدوق[10]، وقال موسى بن هارون: شيعي محترق حرقت عامة ما سمعت منه، يروي أحاديث سوء في مثالب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم"[11]، وقال ابن معين: "ثقة"[12]، وقال ابن عدي: "مشهور في الكوفيين لم يذكر بالضعف في الحديث، ولا أتهم فيه إلا أنه كان محترقاً فيما كان فيه من التشيع"[13]، وقال ابن حجر: صدوق يتشيع [14].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال، فهو من الرواة المعروفين المشهورين عند عامّة أهل الجرح والتعديل من حيث كونه شيعيّاً، وقد وثّقه الجمُّ الغفير من العلماء المعتبرين ، ولم يذكره أحدٌ بالضعف في الحديث ولا اتُّهم فيه، وفي مثل هذا وغيره لا يمكن أن يقال إلاّ أنّ الإمام أحمد عرفه بصدق حديثه، وصلاحه في نفسه، وأنه حمل ما نُقل إليه من تشيُّعه، على أنه محبَّةٌ منه لآل بيت النبيِّ صلى الله عليه وسلم، فأطلق توثيقه على مقتضى ذلك، ولم يظهر للإمام أحمد وغيره كيحيى بن معين وأبي حاتم الرازي إلاّ هذا الوجه من التشيّع، وبعد كل ذلك فلا يُمكن الجمع بين كونه على هذه الحال التي رآه فيها الأئمّة الثلاثة أحمد ويحيى بن معين وأبو حاتم وإطلاقهم توثيقه وبين ما نقله الآخرون من أنه كان ينتقص من عثمان رضي الله عنه، وأنه كان يُحدِّث بمثالب أزواج النبيِّ صلى الله عليه وسلم وأصحابه، إلا أن يكون أحد القولين غير صحيح، أو أنه كان يُظهر حُبَّ أبي بكر وعمر ويُقدِّمهم على سائر أصحاب النبيّ صلى الله عليه وسلم على سبيل التقية، وأن ذلك لم يكن ظاهراً للأئمّة، وليس لعبد الرحمن حديث في "الصحيحين" ولا في سنن الأئمّة الأربعة، ولا في "مسند أحمد" فهو بمثابة المتروك وإنما روى له النسائيُّ حديثاً واحداً في كتابه

(1) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 209/103/6.
(2) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 209/103/6.
(3) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 1058/88/3.
(4) ابن العجمي، لبرهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي (ت 841هـ)، الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، ت صبحي السامرائي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، ط الأولى، 1407 – 1987، 422/162/1.
(5) الذهبي، الكشف، مصدر سابق: 422/162/1.
(6) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 3741/365.
(7) ينظر الشيباني، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: الحديث رقم (18741، 23435). والحديث(21122) هو من زيادات ابنه عبد الله.
(8) ابن سعد، الطبقات، مصدر سابق: 256/7 /3596، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 1174/246/5.
(9) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 543/11.
(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 246/5.
(11) ابن عدي، الكامل في ضعفاء، مصدر سابق: 515/5.
(12) ابن عدي، الكامل في ضعفاء، مصدر سابق: 515/5.
(13) ابن عدي، الكامل في ضعفاء، مصدر سابق: 516/5.
(14) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 3898/375.

"خصائص عليّ-رضي الـلـه عنه-[1]، وكل ذلك إنما يُحْمَل على أنه لم يكن يظهر للإمام أحمد ما كان يخفيه من الرَّفض، بـل قـد عـرف منه صدق حديثه، وشدّه محبَّته لآل بيت النبيِّ صلى الـلـه عليه وسلم، فقد كان كل ذلك هو المعتبر عنـده وعنـد غـيره، فـأطلقوا توثيقه، في حين عرف حقيقة حاله غيرُهم كأبي داوود السجستاني [2]، كل ذلك يُرجَّح أن الإمام أحمد كان في أوّل أمـره يُحسـنُ الظـنَّ به لما ذكرته، فوثقه ولكن بعدما ظهر له ما كان خافياً عنه من غلوٍّ ورفض ترك حديثه، وإلا فماذا يعني عدم وجود رواية واحدة له في "مسنده" بل ولا في أيٍّ من كتب السُّنن فضلاً عن "الصحيحين" فكيف يكون ثقة عندهم، ثم يتركون حديثه؟!.

16- عبد الرّزاق بن همّام بن نافع الحميري، مولاهم اليماني، أبو بكر الصّنعاني (ت211هـ) [3].

قال أحمد بن صالح: "قلت لأحمد بن حنبل: رأيت أحداً أحسن حديثاً من عبدالرَّزاق؟ قال: لا، وقال أبو زرعة: عبد الرزاق أحد من ثبت حديثه"[4]، وقال أحمد: "حديث عبد الرزاق عن معمر أحبُّ إليّ من حديث هؤلاء البصريين"[5]، وقـال عبـد الـلـه: سـألت أبي قلت له: عبد الرزاق كان يتشيع ويفرط في التشيع؟ فقال: أما أنا فلم أسمع منه في هـذا شـيئاً، ولكـن كـان رجـلاً تعجبـه أخبـار الناس، أو الأخبار[6]، وقال عبد الـلـه: حدثني سلمة بن شبيب، قال: سمعت عبد الـرزاق يقـول: والـلـه مـا انشرح صـدري قـط أن أفضل عليّاً على أبي بكر، وعمر، ورحم الـلـه أبا بكر، ورحم الـلـه عمر، ورحم الـلـه عثمان، ورحم الـلـه علياً، ومن لم يحبهم فما هو بمؤمن، وإن أوثق عملي حبي إياهم[7]، وقال أبو صالح محمد بن إسـماعيل الضراري: بلغنـا، ونحـن بصـنعاء، عنـد عبـد الـرزاق، أن أصحابنا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهما تركوا حديث عبد الرزاق وكرهـوه، فـدخلنا مـن ذلـك غـم شـديد، وقلنـا أنفقنـا ورحلنا وتعبنا، فلم أزل في غم من ذلك إلى وقت الحج، فخرجت إلى مكة، فلقيت بها يحيى بن معين، فقلت: له: يا أبا زكريا، ما نزل بنا من شيء بلغنا عنكم في عبد الرزاق؟ قال: ما هو؟ قلت: بلغنا أنكم تركتم حديثه ورغبتم عنه، قال لي: يا أبا صـالح لـو ارتـد عبـد الرزاق عن الإسلام ما تركنا حديثه [8]، وقال أبو زرعة الدمشقي: أخبرني أحمد بن حنبل، قـال: أتينـا عبـد الـرزاق قبـل المئتـين، وهـو صحيح البصر، ومن سمع منه بعد ما ذهب بصره، فهو ضعيف السماع[9]، وقال أبو بكر المستملي: سألت أحمـد، عـن عبـد الـرزاق، كان له فقه؟ فقال: كامل الفقه في أصحاب الحديث[10]، وقال أبو زكريا غلام أحمد بن أبي خيثمـة: كنـت جالسـاً في مسـجد الجـامع بالرصافة، مما يلي سويقة نصر، عند بيت الزيت، وكان أبو خيثمة يصلي صلواته هناك، وكان يركع بـين الظهـر والـعصر، وأبـو زكريـا يحيى بن معين قد صلى الظهر، وطرح نفسه بإزائه، فجاءه رسول أحمد بن حنبل، فأوجز في صلاته وجلس، فقال له: أخوك أبو عبـد الـلـه أحمد بن حنبل يقرأ عليك السلام ويقول لك: هو ذا تكثر الحديث عن عبيـد الـلـه بـن مـوسى العـبسي وأنـا وأنـت سـمعناه يتناول معاوية بن أبي سفيان، وقد تركت الحديث عنه، قال: فرفع يحيى بن معين رأسـه، وقـال للرسـول: اقـرأ عـلى أبي عبـد الـلـه السلام، وقل له: يحيى بن معين يقرأ عليك السلام، ويقول لك: أنا وأنت سمعنا عبد الرزاق يتناول عثمان بن عفان، فـاترك الحـديث عنه، فإن عثمان أفضل من معاوية[11]، وقال أبو مسلم البغدادي: عبيد الـلـه بـن مـوسى مـن المتروكـين تركـه أحمـد لتشـيعه، وقـد عوتب أحمد على روايته عن عبد الرزاق، فذكر أن عبد الرزاق رجع[12]، وقال السَّمعاني: قيل: ما رُحـل إلى أحـد بعـد رسـول -الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم-مثل ما رحلوا إليه[13]، وقال النسائي: "فيه نظر لمن كتب عَنهُ بِأخره"[14]، وقال العجلي: "يماني، ثقة، يكنـى أبـا

(1) النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، (ت 303هـ)، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ت أحمد ميرين البلوشي، مكتبة المعلا – الكويـت، ط الأولى، 1406، حديث رقم (191) 201/1.

(2) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 543/11، والمزي، تهذيب الكمال 181/17.

(3) ابن خلكان، وفيات الأعيان، مصدر سابق: 216/3-217 /398، البخاري، التاريخ الكبير 130/6 /1933.

(4) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3451/56/18.

(5) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3451/57/18.

(6) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الـلـه، مصدر سابق: 1545/59/2.

(7) العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الـلـه، مصدر سابق: 1546/59/2.

(8) العقيلي، ضعفاء، مصدر سابق: 1082/107/3.

(9) أبو زرعة، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الـلـه بن صفوان النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي الملقب بشيخ الشـباب (ت281هـ) تـاريخ أبي زرعـة الدمشقي، رواية: أبي الميمون بن راشد، ت شكر الـلـه نعمة الـلـه القوجاني، مجمع اللغة العربية،457/1.

(10) ابن عبد الهادي، بحر الدم، مصدر سابق: 99/1/ 619.

(11) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 427/14.

(12) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 7/ 97.

(13) ابن خلكان، وفيات الأعيان، مصدر سابق: 398/216/3.

(14) النسائي، الضعفاء والمتروكون، مصدر سابق: ص69 /379.

بكر، وكان يتشيّع، وهو من الأبناء"[1]، وقال ابن عديّ: "رحل إليه ثقات المسلمين وكتبوا عنه، ولم يروا بحديثه بأساً إلا أنهم نسبوه إلى التَّشيُّع، وقد روى أحاديث في الفضائل مما لا يوافقه عليها أحد من الثقات وهذا أعظم ما رموه به من روايته لهذه الأحاديث"[2]، وقال ابن حجر: ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع [3].

الدراسة: -

من خلال ما جاء عن هذا الراوي الجبل من أقوال فإن الحديث عن الإمام الثقة الحافظ عبد الرزاق بن همّام الصنعاني ليس كالحديث عن أيِّ رجل آخر من رجال الحديث الذين تُكلِّم فيهم بنوع من التشيُّع، بسبب يفرض نفسه، وهو أنه من جُملة من اعتمد عليه الأئمّة وحملوا حديثه الكثير الكثير قياساً إلى ما حملوه عن غيره، فبأحاديثه التي رواها حُفظ الكثير من سُنّة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليس المراد هنا الحديث عن مكانته وحفظه وإتقانه بقدر ما يعنينا في هذا المقام تسليط الضوء على ما رُميَ به من شُبهة التشيُّع، وموقف الأئمة منه وخصوصاً الإمام أحمد، أما ما نُقل عن العباس بن عبدالعظيم العنبريّ ووصفه، إيّاه بالكذاب، فقد فنَّد ذلك الذهبيُّ وغيره وردّ عليه بقوله: "قلت: بل والله ما برّ عباسٌ في يمينه، ولبئس ما قال، يَعْمَدُ إلى شيخ الإسلام، ومُحدِّث الوقت، ومن احتج به كلُّ أرباب الصِّحاح، وأن كان له أوهامٌ مغمورة، وغيرُه أبْرَعُ في الحديث منه، فيَرْميهِ بالكذب ويُقدِّم عليه الواقديَّ الذي أجمع الحُفاظ على ترْكه، فهو في مقالته هذه خارقٌ للإجماع بيقين" [4]، وقال في الميزان: "هذا ما وافق العبّاس عليه مسلمٌ بل سائر الحفاظ وأئمّة العلم يحتجُّون به إلا في تلك المناكير المعدودة في سعة ما روى" [5]، فيؤخذ من هذا أنه لا عبرة بما رماه به العباس بن عبد العظيم العنبري كونه خارقاً لإجماع الحفّاظ كما قال الذهبيُّ، ويؤخذ أيضاً أنه كان لعبد الرزاق بعض ما يُنكر عليه، بيَّن ابن عديّ طبيعة هذه الأحاديث التي أُنكرت عليه[6]، وهذا قليل جداً أمام كثرة ما رواه من أحاديث صِحاح حملها ورواها عنه الأئمة، إذ هي مغمورة في بحر حسناته.

وأما ما نُسبت إليه من التشيُّع فلا يَعْدو أن يكون بمقدار ما أتُّهم به من رواية تلك المناكير المعدودة، فها هو يُفنِّد ما رميَ به من تشيُّع مرفوض كما سلف ذكره [7]، وقد نفى الإمام أحمد سماعه منه ما يدلُّ على تشيُّعه وإفراطه فيه[8]، فهاتان الروايتان، يعني: روايته عن نفسه وتصريحه فيها بحب أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ رضي الله عنهم، إلى جانب رواية عبدالله بن أحمد عن أبيه المشتملة على نفيه سماعه منه ما يوحي إفراطه في التشيّع ما يؤكده روايته عن ذلك، وتدلان على أنه إنما كان محبّاً لآل بيت النبي صلى الله عليه وسلم تديُّناً لا تعصُّباً وهوًى، نعم حديثه في الصحاح وما كان للبخاري ومسلم أو مَنْ هو دونهما من أصحاب السنن والمسانيد أن يتركوا حديثه لأجل مقالة قيلت في تشيُّعه الذي لا يتجاوز حبَّ عليٍّ وبُغض مَنْ عاداه أو قاتله، لأنّ من فاتَهُ حديث عبد الرزاق فقد فاته الكثير من السنن والآثار التي قام عليها فِقْهُنا وديننا، وأُسِّست عليها التشريعات العظيمة، مع القرآن الكريم، وفيه دلالة واضحة وعظيمة على مدى تمسُّك الأئمة الكبار بالرواية عنه وعدم ترك حديثه لأجل مقالة لا تنهض في

(1) العجلي، الثقات، مصدر سابق: ص302 /1000.
(2) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 545/6.
(3) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 4064/387.
(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 571/9.
(5) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 611/2.
(6) ابن عديّ، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 315/5.
(7) العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله بن أحمد، مصدر سابق: 59/2 /1546.
(8) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، مصدر سابق: 59/2 /1545.

الاحتجاج أمام قيمة رواياته الموصوفة بالحفظ والإتقان، ولهذا كثرت رواية الإمام أحمد عنه في المسند، فروى عنه في المسند عـددٌ لا يُستهان به من غير واسطة وهو من شيوخه [1]، وبلغ مجموع رواياته في المسند (776) حديثاً.

17- عبد السَّلام بن صالح بن سليمان ميسرة القرشي مولى عبد الرحمن بن سمره (ت236هـ)[2].

قال المروذي: سئل أبو عبد الـلـه، عن أبي الصلت، فقال: روى أحاديث مناكير، قيـل لـه: روى حـديث مجاهـد، عـن عـلي؛ "أنـا مدينة العلم، وعلي بابها"، قال: ما سمعنا بهذا، قيل له: هذا الذي تنكر عليه؟ قال: غير هذا، أما هذا فما سمعنا به، وروى عن عبـد الرزاق أحاديث لا نعرفها، ولم نسمعها، قيل لأبي عبد الـلـه: قد كان عند عبد الرزاق من هذه الأحاديث الرديئة؟ قال: لم أسمع منها

(1) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (9، 58، 66، 73، 74، 201، 202، 222، 223، 224، 226، 232، 234- 241، 245، 256، 275، 278، 280، 289، 290، 295، 296، 331- 334، 342، 408، 421، 422، 425، 549، 764، 844، 845، 921، 923- 925، 927، 929، 930، 1003، 1019، 1050، 1126، 1193، 1195، 1196، 1200، 1201، 1204- 1207، 1245، 1246، 1399، 1487، 1492، 1499، 1503، 1518-1525، 1532، 1639، 1679، 1680، 1685، 1721، 1728، 1733، 1770، 1775، 1817، 1818، 1819، 1882، 1899، 2114، 2372، 2434- 3439، 2554- 2566، 2853، 2858- 2863، 2865- 2869، 2871، 2873، 2874، 2875، 3063- 3081، 3083، 3085- 3090، 3111، 3112، 3113، 3250-3254، 3261، 3262، 3426، 3439-3455، 3457- 3476، 3478- 3486، 3737، 3749، 3806، 3807، 3808، 3873، 3874، 3875، 3877، 3878، 3880- 3884، 3886-3889، 3925، 4017- 4022، 4120، 4140، 4157، 4169، 4220، 4285، 4286، 4288، 8290، 4292- 4296، 4299، 4440، 4806، 4881- 4910، 4913- 4926، 4929، 4930، 4934، 4939، 5338، 5422، 5515- 5522، 5610، 5611، 5615- 5625، 5755، 5833، 5937، 5938، 6290، 6313- 6321، 6329- 6332، 6334-6343، 6345-6349، 6351-6360، 6363، 6365-6377، 6379-9394، 6143، 6709- 6713، 6741، 6759، 6760، 6785، 6868-6875، 6887، 6888، 6892-6899، 6921، 6922، 7394، 7457، 7460، 7461، 7505، 7597- 7618، 7620- 7657، 7659- 7662، 7664- 7734، 7736- 7739، 7741-7766، 7769، 7770، 7772، 7775-7780، 7784- 7794، 7797، 7805- 7820، 7822، 7831، 7832، 7836، 7839، 8061، 8062، 8063، 8076-8090، 8092-8096، 8115-8253، 8892-8899، 9296، 9442، 11024، 11318، 11320، 11322-11327، 11440، 11546، 11501، 11507، 11537-11546، 11567، 11571، 11572، 11586، 11587، 11648، 11690- 11693، 11695-11699، 11885-11890، 11892-11901، 11904، 11905، 11906، 11933، 12390-12393، 12403-12409، 12636-12660، 12662- 12697، 13027، 13028، 13031- 13035، 13038، 13039، 13275، 14126-14143، 14145، 14147، 14148، 14150، 14152، 14154- 14168، 14221، 14224، 14441-14447، 14453-14456، 14459-14462، 14532، 14966، 14970، 14971، 14973، 14974، 15035، 15038، 15069، 15072، 15073، 15074، 15174-15180، 15217، 15218، 15219، 15290، 15318، 15344، 15345، 15361، 15376، 15395، 15398، 15399، 15402، 15423، 15431، 15432، 15463، 15464، 15469، 15665، 15666، 15677، 15681، 15682، 15683، 15684، 15694، 15707، 15742، 15743، 15745، 15748، 15773، 15775، 15776، 15779، 15815، 15827، 15828، 15864، 15885، 15887، 15918، 15929، 15984، 15995، 16036، 16051، 16079، 16084، 16088، 16127، 16128، 16154، 16161، 16191، 16232، 16260، 16261، 16309، 16310، 16346، 16384، 16386، 16391، 16399، 16424-16427، 16437، 16438، 16448، 16483، 16503، 16504، 16574، 16580، 16585-16588، 16612، 16729، 16771-16775، 16808، 16811، 16864-16867، 16869، 16942، 17027، 17034-17038، 17059، 17086-17089، 17115، 17116، 17117، 17219، 17270، 17337، 17386، 17398، 17399، 17400، 17462، 17464، 17532، 17534، 17565، 17588، 17591، 17591، 17592، 17615، 17618، 17638، 17663، 17737، 17738، 17778، 17877، 17892، 17898، 17933، 17940، 17951، 17975، 17978، 17983، 17987، 17989، 18070، 18093، 18104، 18113، 181314، 18136، 18137، 18139، 18159، 18173، 19194، 18195، 18259، 18627، 18285، 18335، 18338، 18352، 18357، 18358، 18399، 18431، 18614، 18616، 18623-18626، 18702، 18703، 18717، 18759، 18823، 18836، 18858، 18759، 18823، 18836، 18838، 18858، 218890، 18859، 18891، 18896، 18897، 18899، 18916، 18920، 18921، 18928، 18991، 19042، 19063، 19071، 19072، 19081، 19144، 19151، 19182، 19183، 19218، 19255، 19329، 19340، 19341، 19478، 19500-19505، 19508-19511، 19592، 19763، 19814، 19842، 19847، 19859-19862، 19885، 19886، 219927، 19928، 19938، 19938، 20019، 20020، 20021، 20027، 20035، 20069، 20231، 20235، 20351، 20428، 20468-20473، 20523، 20525، 20569، 20570، 20591، 20661، 20704، 20730، 20736، 20755، 20770، 20771، 20782، 20786، 20802، 20803، 20804، 20816، 20878، 20928، 20995-20998، 21000، 21068، 21557، 21220، 21278، 21306، 21307، 21338، 21370، 21371، 21446-21445، 21469، 21601، 21645-21649، 21652، 21754، 21766، 21767، 21789، 21806، 21808، 21809، 21810، 21832، 21881، 21899، 21900، 21909، 21905، 21939، 21950، 21951، 21990، 21994، 22012-22018، 22117، 22157، 22183، 22230، 22335، 22413، 22430، 22431، 22432، 22578، 22579، 22589، 22593، 22710، 22733، 22748، 22749، 22811، 22828، 22832، 22833، 22984، 22901، 22905، 22927، 22930، 22931، 22933، 23005، 23025، 23045، 23167، 23169، 23171-23177، 23201، 23309، 23310، 23311، 23429، 23432، 23433، 23459، 23575، 23576، 23577، 23638، 23660، 23663، 23668، 23670-23674، 23677، 23679، 23680، 23682، 23685، 23696، 23697، 23759، 23761، 23769، 23770، 23772، 23776، 23794، 23800، 23831، 23832، 23856، 23862، 23878، 23891، 23896، 23898، 23906، 23916، 33/24009 و36و42و 52و60و65و66، 24177، 24675، 24759، 24957-24964، 25172-25175، 25179-25185، 25194-25199، 25297-25305، 25307-25310، 25324، 25326- 25348، 25350-25357، 25359-25364، 25408، 25623، 25625-25629، 25631-25638، 25648-25652، 25882-25896، 25912-25917، 25948-25954، 25956-25959، 26420، 26545، 26547، 26599، 26619، 26621، 26622، 26624، 26625، 26626، 26628، 26629، 26630، 26641-26644، 26739، 26754، 26765، 26783، 26834، 26835، 26852، 26853، 26863، 26866، 26880، 26887، 26888، 26889، 26949، 26954، 27000، 27013، 27172، 27174، 27175، 27175،27246، 27246، 27273، 27279، 27288، 27292، 27336، 27337، 27372، 27373، 27435، 27446، 27454، 27461، 27463، 27469، 27510، 27511، 27529، 27537، 27571، 27573، 27597-27600) المجموع (776) حديث.

(2) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 5728/46/11، وابن حجر، تهذيب التهذيب 319/6، المزي، تهذيب الكمال 3421/73/18.

شيئاً[1]، وقال أبو حاتم: "لم يكن عندي بصدوق وهو ضعيف، ولم يحدثني عنه، وأما أبو زرعة فأمر أن يضرب على حديث أبي الصلت، قال: لا أحدث عنه ولا أرضاه"[2]، وقال العجلي: "ثقة"[3]، وقال ابن حبّان: "لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد"[4]، وقال ابن عدي: "ولعبد السلام هذا عن عبدالرَّزاق أحاديث مناكير في فضائل علي وفاطمة والحسن والحسين، وهو متهم في هذه الأحاديث"[5]، وقال العقيلي: "كان رافضياً خبيثاً"[6]، وقال أحمد بن سيّار بن أيوب: "كان يعرف بكلام الشيعة ناظرته في ذلك لأستخرج ما عنده فلم أره يفرط، ورأيته يقدم أبا بكر وعمر، ويترحم على عثمان، ولا يذكر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا بالجميل، وسمعته يقول: هذا مذهبي الذي أدين الله به، إلا أن ثمّ أحاديث يرويها في المثالب"[7]، وقال ابن حجر: صدوق له مناكير وكان يتشيع وأفرط العقيلي فقال كذاب[8].

الدراسة: -

من خلال أقوال العلماء السالف ذكرهم يتَّضح أن الرَّجل ضعيف عند عامَّتهم، وبالغ الجوزجاني فقال: "كان أبو الصلت الهَرَويُّ زائغاً عن الحقِّ مائلاً عن القصد، سمعت مَنْ حادثني عن بعض الأئمة أنه قال فيه: هو أكذبُ من رَوْث حمار الدجّال، وكان قديماً متلوِّناً في الأقذار"[9]، ولم يُحسن القول فيه سوى يحيى بن معين، فوثّقه في بعض الروايات[10]، وهذا بمثابة الشُّذوذ منه، وفي رواية أخرى عن حاتم بن يونس الجرجاني الحافظ قال: "سألت أبن معين عنه، فقال: صدوقٌ أحمقٌ"[11].

وأما ما ورد عن أحمد بن حنبل فيه، فلم يبتعد قوله عن قول مِنْ ذكرتهم، ومعروف من خلال أقوال العلماء طبيعة هذه الأحاديث التي رواها عن عبد الرزاق وهو الصنعاني صاحب الترجمة السابقة، وقد سلف توضيح وتبين ما اتُّهم به من التشيُّع، وهذا يُظهر أن الإمام أحمد عَلِمَ من حاله ما وصفه به البعض من الرفض والتشيُّع ورواية الأحاديث المنكرة في هذا الباب، فهذا يعطي صورة واضحة بأنه قد التقت جميع آراء العلماء فيه، وأنه ليس ممن يستحق حملَ حديثه وروايته لضعفها ونكارتها ولما تلبَّس به من بدعة الرفض التي أتفق الكلُّ على رميه بها، ولهذا تركه الإمام أحمد، ولم يرو عنه الإمام أحمد في المسند.

18- عبد الغفار بن القاسم بن قيس أبو مريم الأنصاريّ الكوفيّ، (ت228هـ)[12].

قال أبو عبد الله: أبو مريم متروك، وقد كان يرمي بالتَّشيع، وقد كتب عنه شعبة، كان يعرفه بالشَّبيبَة قديماً، وقال أبو عبد الله: "ذكر أبو عبيدة في تصنيفه عن أبي مريم، فكانوا يضجُّون إذا قال أبو مريم وتبسَّم أبو عبد الله، قلت لأبي عبد الله: أبو مريم من أين جاء ضَعْفه؟ من قِبل رأيه؟ أو من قبل حديثه؟ قال: من قِبل رأيه، ثم قال: حدّث ببلايا في عثمان أحاديث سوء"[13]، وقال أبو داود: قلت لأحمد بن حنبل: عمير بن سعيد؟ قال: لا أعلم به بأساً، فقلت: له: فإن أبا مريم قال: تسألني عن عمير الكذاب، قال: وكان أبو مريم عالماً بالمشايخ، فقال أحمد: حتى يكون أبو مريم ثقة، كان يحدث بلايا في عثمان، وكان يشرب حتى يبول في ثيابه[14]، وقال محمد بن عوف الحمصي: ذكر لأحمد بن حنبل أبو مريم، فقال: ليس بثقة، كان يحدث ببلايا في عثمان رضي

(1) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي، مصدر سابق: 308/73/1.
(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 257/48/6.
(3) العجلي، الثقات، مصدر سابق: ص303 /1002.
(4) ابن حبان، المجروحين، مصدر سابق: 765/152/2.
(5) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 1486/25/7.
(6) العقيلي الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 1036/70/3.
(7) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 315/12.
(8) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 4070/378.
(9) الجوزجاني، أحوال الرجال، مصدر سابق: ص348/ 379.
(10) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 79/18.
(11) المزي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 446/11.
(12) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق: 1905/122/6، وابن حجر، لسان الميزان 123/42/4.
(13) العقيلي، الضعفاء الكبير للعقيلي، مصدر سابق: 1075/101/3.
(14) العقيلي، ضعفاء العقيلي، مصدر سابق: 1075.

الـلـه عنه، وعامة حديثه بواطيل[1]، وقال أبو زرعة: "لين"[2]، وقال النسائي: "كوفي متروك الحديث"[3]، وقال ابـن حبّـان: "كـان ممـن يروي المثالب في عثمان بن عفّان ويشرب الخمر حتى يسكر، ومع ذلك يقلبُ الأخبار لا يجوز الاحتجاج بـه تركـه أحمـد بـن حنبـل ويحيى بن معين"[4]، وقال ابن عدي: "لِعبد الغفّار أحاديث صالحة، وفي حديثه ما لا يُتابع عليـه، وكـان غالبـاً في التشـيّع، وقـد روى عنه شعبة حديثين، ويكتب حديثه مع ضعفه"[5].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال يتبين لنا بشكل واضحٌ أنه من الذين أجمع علماء الجرح والتعديل على تضعيفه، بل وعلى ترْك حديثه، كما أنهم أجمعوا على رميه ببدعة الرفض، ومن بينهم الإمام أحمد، وهو من جملة مـن تـرك حـديثهم مـن أجـل انتسابهم إلى بدعة التشيُّع، وبمعنى أخر يقال: إن عبدالغفار هذا لم يكن لِتَنْحَطَّ رُتبتُه إلى هذا الحدِّ لو لم يُـتّهم بمـا أُتُّهـم بـه سـيما وأنه كان على درجة لا بأس بها برجال الحديث، ويدلُّ على ذلك ما وقـع في روايـة أبي داود لـه [6]، ومـراد الإمـام أحمـد هـو: يُعتـبر بحديثه أو بكلامه فيما لو كان ثقة، وهو خلاف ذلك وقد جعل علّة ضعفه سوء مذهبه، وهذا كفيلٌ لعدم الرواية عنه والنهـي عـن ذلك، وبالرجوع إلى "مسند الإمام أحمد" يتبيَّن أنه ليس له مكان فيه، إلاّ ما وقع في رواية واحدة، ذكره ليبين علته [7]، قَالَ عبد الـلـه بن أحمد بعد ذكر الحديث-: " مَا حَدَّثَ أَبِي عَنْ أَبِي مَرْيَمَ عَبْدِ الْغَفَّـارِ إِلَّا هَـذَا الْحَـدِيثَ لِعِلَّتِـهِ "، فقولـه: "لعلَّتِـه، يعنـي لضـعْفِه، فالحديث ضعيف وفيه اضطراب شديد من جهة إسناده، وإن كان العمل على ما وقع في معناه عند الفقهاء.

19- عبد الملك بن أعين الكوفي، مولى بني شيبان من السادسة.

قال الإمام أحمد: كان يتشيع، وقد روى عنه سفيان، وأخوه حمران بن أعين، كان يتشيع[8]، وقال عبد الـلـه: حدثني محمد بـن عباد، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا عبد الملك بن أعين، وكان رافضياً[9]، وقال يحيى: كوفي، ليس به بأس، فقلت: له: أخـوه حمـران بن أعين؟ قال: هو من الشيعة الكبار، أخوه أحاديثه مراسيل[10]، وقال الساجي: "كان يتشيع ويحمل في الحديث" [11]، قال الخطيـب بسنده عن سُفْيَانُ قال: "حدثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَعْيَنَ وَكَانَ شِيعِيًّا، وَكَانَ عِنْدَنَا رَافِضِيًّا صَاحِبَ رَأْيٍ"[12]، وَقَال أبو حاتم: هـو مـن عتـق الشيعة، محله الصدق، صالح الحديث، يكتب حديثه[13]، وذكره ابنُ حِبَّان فِي "الثقات" وَقَال: كان يتشيع[14]، وقـال البخـاري: "وكـان شيعياً روى عن ابن عيينة، وإسماعيل بن سميع يحتمل في الحديث"[15]، وقال العجلي: كوفي تابعي ثقـة[16]، وَقَـال الآجـري، عَـن أبي دَاوُد: حَدَّثَنَا حامد، قال: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قال: هم ثلاثة إخوة: عَبد المَلِك ابن أعين، وزرارة بن أعين، وحمران بن أعين، روافـض كلهـم، أخبثهم قولا: عَبد المَلِك[17]، وقال محمد بن المثنى: "ما سمعت عبد الرحمن بن مهدي يحدث عن سفيان عن عبد الملـك بـن أعـين، وكان فيما أُخبرتُ حدَّث عنه ثم أمسك عنه"[18]، وقال بن حجر: صدوق شيعي له في الصحيحين حديث واحد متابعة [19].

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 6/ 284.
(2) أبو زرعة، الضعفاء، مصدر سابق: 139/815/3.
(3) النسائي، الضعفاء والمتروكون، مصدر سابق: ص70 /388.
(4) ابن حبان، المجروحين، مصدر سابق: 749/143/2.
(5) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 19/7
(6) الشيباني، سؤالات أبي داوود للإمام أحمد، مصدر سابق: ص192 /342.
(7) ينظر الشيباني، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: الحديث رقم: (18610) 572/30.
(8) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الـلـه، مصدر سابق: 551/1 ت 1312.
(9) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الـلـه، مصدر سابق: 452/2 ت3012.
(10) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الـلـه، مصدر سابق: 3890.
(11) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 386/6.
(12) ينظر الخطيب، الكفاية في علم الرواية، مصدر سابق: 90/1.
(13) وَقَال عَبْد الرَّحْمَنِ بْن أبي حاتم: كان شيعيا، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 5 \ 1619.
(14) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 7/ 94.
(15) البخاري، الضعفاء الصغير، مصدر سابق: 217.
(16) العجلي، الثقات، مصدر سابق: 6 /386.
(17) الجوزجاني، أحوال الرجال، مصدر سابق: الترجمة 80.
(18) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1619/343/5.
(19) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 4164/394.

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال فقد احتمل حديثه جماعة من العلماء، نظراً لعدم اعتبار البدعة-من وجهة نظرهم- جرحاً مُسقطاً لحديثه، إذا كان ممّن لا يستحلُّون الكذب، لهذا الرجل كان شيعيّاً ومن الرافضة، ومع كل هذه الأقوال فقد روى حديثه الجماعة إلا ابن ماجه، والإمام أحمد بن حنبل، مع الأخذ بعين الاعتبار أن البخاري ومسلماً رويا له حديثاً واحداً، وقرنا معه جامع بن أبي راشد، يعني ليس على سبيل الاحتجاج بحديثه وما ذلك إلا لأنه من غُلاة الشيعة، ولعلّ قول أبي حاتم يُلخِص حال هذا الرجل، وعلى هذا يتنزَّل مذهب مَن ذهب من الأئمّة إلى أن البدعة ليست بحدٍّ ذاتها مانعاً لقبول حديثهم ولو على سبيل الاستشهاد والاعتبار، وبهذا يُفسَّر وجود روايته عند مِنْ ذكرت وعلى رأسهم الشيخين، وليس له في مسند أحمد أيَّ حديثٍ على مقتضى مذهبه.

20 - عبيد الله بن موسى بن أبي المختار باذام العبسي، الكوفي، أبو محمد (ت 213هـ).

قال ابن هانىء: سألت أبا عبد الله، عن عبيد الله بن موسى؟ قال: حديثه الذي روى عن مشايخهم لا يكتب، وقال: حدثنا يحيى عنه، وحديث الأعمش المناكير لا يكتب عنه[1]، وقال المروذي: قلت لأبي عبد الله ما ترى في حديث عبيد الله بن موسى؟ فقال: قد كان يحدث بأحاديث رديئة، وقد كنت لا أخرج عنه شيئاً، ثم إني خرجت[2]، وقال المروذى: سألت أبا عبد الله عن عبيد الله بن موسى أخرجت عنه شيئاً؟ قال: ربما أخرجت عنه، وربما ضربت عليه، حدث عن قوم غير ثقات، فإن كان من حديث الأعمش فعلى ذاك[3]، وقال محمد بن إسماعيل: سمعتُ أَبي يقول: أردت الخروج إلى كوفة فأتيت أحمد بن حنبل أودعه، فقال لي: يا أبا محمد لي إليك حاجة لا تأت عبيد الله بن موسى، فإنه بلغني عنه غلوّاً، قال أبي: فلم آته[4].

وقال أبو زكريا غلام أحمد بن أبي خيثمة: كنت جالساً في مسجد الجامع بالرصافة، مما يلي سويقة نصر، عند بيت الزيت، وكان أبو خيثمة يصلي صلواته هناك، وكان يركع بين الظهر والعصر، وأبو زكريا يحيى بن معين قد صلى الظهر، وطرح نفسه بإزائه، فجاءه رسول أحمد بن حنبل، فأوجز في صلاته وجلس، فقال له: أخوك أبو عبد الله أحمد بن حنبل يقرأ عليك السلام ويقول لك: هو ذا تكثر الحديث عن عبيد الله بن موسى العبسي وأنا وأنت سمعناه يتناول معاوية بن أبي سفيان، وقد تركت الحديث عنه، قال: فرفع يحيى بن معين رأسه، وقال للرسول: اقرأ على أبي عبد الله السلام، وقل له: يحيى بن معين يقرأ عليك السلام، ويقول لك: أنا وأنت سمعنا عبد الرزاق يتناول عثمان بن عفان، فاترك الحديث عنه، فإن عثمان أفضل من معاوية[5]، وقال أبو الحسن الميموني: وذكر عند أحمد بن حنبل ـ عبيد الله بن موسى فرأيته كالمنكر له، قال: كان صاحب تخليط وحدث بأحاديث سوء أخرج تلك البلايا فحدث بها، قيل له: فابن فضيل؟ قال: لم يكن مثله، كان أستر منه، وأما هو فأخرج تلك الأحاديث الردية[6]، وقال أحمد: روى مناكير، وقد رأيته بمكة فأعرضت عنه، وقد سمعت منه قديماً سنة خمس وثمانين، وبعد ذلك، عتبوا عليه ترك الجمعة مع إدمانه على الحج أمر لا يشبه بعضه بعضا[7]، وقال أحمد بن حنبل: كل بلية تأتي عن عبيد الله بن موسى[8]، وقال أبو عبد الله: وكان عبيد الله صاحب تخليط، وروى أحاديث سوء[9]، وقال يحيى بْن مَعِين: ثقة[10]، وَقَال مُعَاوِيَة بْن صالح: سألت يحيى بْن

(1) الشيباني، سؤالات ابن هانئ الإمام أحمد، مصدر سابق: ت (2303).
(2) الشيباني، سؤالات ابن هانئ الإمام أحمد، مصدر سابق: 221/95/1.
(3) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي، مصدر سابق: 309/174/1.
(4) العقيلي، الضعفاء، مصدر سابق: 1110/127/3.
(5) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 427/14.
(6) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3689/168/19.
(7) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3487/70/9.
(8) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود، مصدر سابق: 150/1.
(9) الفسوي، المعرفة والتاريخ، مصدر سابق: 173/2.
(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 5 /1582.

مَعِين عَنْهُ، فَقَالَ: اكتب عَنْهُ فَقَدْ كتبنا عَنْهُ[1]، وَقَال أبو حاتم: صدوق، ثقة، حسن الحَدِيث، وأبو نعيم أتقن منه، وعُبَيد الله أثبتهم فِي إسرائيل، كَانَ إسرائيل يأتيه فيقرأ عَلَيْهِ القرآن[2]، وَقَال العجلي: ثقة، وكَانَ عالما بالقرآن، رأسا فيه[3]، وَقَال الآجري، عَن أَبِي دَاوُد: كَانَ محترقا شيعيا، جاز حَدِيثه[4]، وَقَال ابن سعد: وكَانَ ثقة صدوقا إن شاء الله كثير الحديث حسن الهيئة وكان يتشيع ويروي أحاديث في التشيع منكرة فضعف بذلك عند كثير من الناس، وكان صاحب قرآن[5]، وذكره ابنُ حِبَّان في "الثقات" وَقَال: كان يتشيع[6]، وَقَال أبو مسلم البغدادي الحافظ: من المتروكين تركه أحمد لتشيعه، وقد عوتب أحمد على روايته عن عبد الرزاق فذكر: أن عبد الرزاق رجع، وَقَال ابن قانع كوفي صالح يتشيع[7]، وَقَال الجوزجاني: وعُبَيد الله بن موسى أغلى، وأسوأ مذهبا وأروى للأعاجيب التي تضل أحلام من تبحر في العلم[8]، قال الذهَبِيّ: "ثقة شيعي متحرق، لم يرو عنه أحمد لذلك"، وقال: "الحافظ أحد الأعلام على تشيعه وبدعته ... ثقة"[9]، وقال يعقوب بن سفيان: شيعي، وإن قال قائل: رافضي لم أنكر عليه وهو منكر الحديث[10]، قال ابن حجر: ثقة كان يتشيع[11].

الدراسة: -

إن الناظر في حال هذا الرجل من خلال أقوال الأئمّة الواردة فيه يدرك أنه اكتسب توثيقهم بالرغم مما كان فيه من التشيُّع، ولهذا فقد روى حديثه الكثير من الأئمة، فيتلخص مما سبق أن الإمام أحمد حدَّث عنه قليلاً، ولكن البعض حمل تشيُّعه على محمل آخر وهو مفهوم الرفض الذي فسَّره بعضهم بأنه يتمثَّل ببُغض خصوم عليٍّ رضي الله عنه، ولهذا ترخَّص الشيخان البخاريُّ ومسلم وأصحاب الكتب السِّتة في الاحتجاج بحديثه، فهو أوّلاً من الحفّاظ العُبّاد، ومن هنا يظهر الفرق بين ما كان عليه بعض الأئمّة وما كان عليه الإمام أحمد ومَنْ تابعه في نظرتهم لأهل البِدَع، فحال عُبيد الله بن موسى من الأمور التي تُجلِّي هذا الفرق وتوضِّحه، فبالرغم من توافق الأئمّة الكبار على الترخُّص في الرواية عنه، وعن مِنْ يُشبهه فيما رُموا به من التشيُّع غير المُكفِّر لصحابه لهذا يُلاحظ بأن الإمام أحمد ترك حديثه، بعدما روى عنه جملة منها، بل ودعا إلى ذلك وإلى عدم الجلوس معه، وأنه ثبت روايته عن عبدالرزاق وتركه لروايته عُبيد الله، وأنه علّلَ ذلك بأن عبدالرزاق رجع عمّا كان عليه من ذلك، وبقيَ رحمه الله على ما كان عليه من عدم الرواية عنه، ولهذا فإنّ ما وقع من ذكر له في "مسنده" لا يَعْدو كونه ثلاثة أحاديث، وجميعها من زيادات ابنه عبد الله على مسنده[12] .

21- عثمان بن عُمير البجلي، أبو اليقظان الكوفي الأعمى، ويقال ابن قيس، (ت155هـ)[13].

قال الإمام أحمد: "كان عبد الرحمن بن مهدي ترك حديثه"، وقال أحمد: "ضعيف الحديث"[14]، وقال عبد الله: قال أبي: أبو اليقظان خرج في الفتنة مع إبراهيم بن عبد الله بن حسن، قال: وكانت الهزيمة سنة خمس وأربعين ومائة، ومن سمع من سعيد

(1) العقيلي، الضعفاء، مصدر سابق: 1110/127/3.
(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 5 / الترجمة 1582.
(3) العجلي، الثقات، مصدر سابق: 889/280/1 وفيه "صدوق وكان يتشيع، وكان صاحب قرآن ... ".
(4) الشيباني، سؤالات أبو داود الإمام أحمد، مصدر سابق: 5 / 33.
(5) ابن سعد، الطبقات، مصدر سابق: 6 / 400.
(6) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 7/ 152.
(7) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 7 / 53.
(8) الجوزجاني، أحوال الرجال، مصدر سابق: 107/130/1.
(9) الذهبي، تذكرة الحفاظ، مصدر سابق: 3948/418/2.
(10) ينظر المزي، حاشية تهذيب الكمال، مصدر سابق: 170/19.
(11) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 4345/406.
(12) ينظر الشيباني، المسند الأحاديث رقم: (1305، 21118، 21152) وهي من زيادات عبد الله بن أحمد المجموع (3) أحاديث.
(13) النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري (ت 261هـ)، الكنى والأسماء، ت عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط الأولى، 1404هـ/1984م، 929/2 /3791/، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 161/6 (884)، والمزي، تهذيب الكمال 469/19 /3851، وابن حجر، تهذيب التهذيب 293/145/7.
(14) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، مصدر سابق: 526/2 /3539.

بن أبي عروبة قبل الهزيمة فسماعه جيد، ومن سمع بعد الهزيمة، كأن أبي ضعفهم [1]، وقال أحمد: حديثه ما أدري ما هو [2]، وقال أحمد: هو منكر الحديث[3].

وقال أبو زرعة: "ضعيف الحديث"[4]، وقال يحيى بن معين: " ليس به بأس"[5]، وقال النسائي: " ليس بالقوي"[6]، وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث منكر الحديث، كان شعبة لا يرضاه"[7]، وقال ابن حبّان: "كان ممن اختلط حتى لا يدري ما يحدث به، فلا يجوز الاحتجاج بخبره الذي وافق الثِّقات، ولا الذي انفرد به عن الأثبات لاختلاط البعض بالبعض"[8]، وقال ابن عدي: "رديء المذهب غالٍ في التَّشيّع، يؤمن بالرَّجعة على أن الثقات قد رووا عنه، وله غير ما ذكرت ويُكتب حديثه على ضعفه"[9]، وقال الدارقطني: متروك، زائغ لم يحتج به، وقال بن عبد البر: كلهم ضعفه، وقال الحاكم: ليس بالقوي عندهم[10]، وقال أبو أحمد الزبيدي: كان يؤمن بالرجعة وكان يغلو في التشيع[11]، وقال ابن حجر: ضعيف واختلط وكان يدلس ويغلو في التشيع[12].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال فإن الإمام أحمد- رحمه الله- قد يترخّص في قبول روايات الضعفاء وأهل الأهواء الذين لا يُعرف عنهم استحلال الكذب أو الدَّعوة لمذهبهم، وبالنظر إلى حال عثمان بن عمير هذا، يمكن القول أنه ممّن أجمع الأئمّة على تضعيفه، ورماه بعضهم بالتشيُّع والغلوِّ فيه[13]، إلا أنه لم يرد عن الإمام أحمد أنه رماه بهذه البدعة إلاّ ما نقل عنه خبر خروجه في الفتنه، فقول الإمام أحمد: "خرج في الفتنة" فيه إشارة منه إلى أنه ممّن ساروا في ركاب البِدَع، وإن لم يُشَدّد القول فيه كغيره، وقد يكون سبب ذلك أنه لم يكن من معاصريه، ولهذا اكتفى بتضعيفه، والقول عمّا سمعه أنه ممّن خرج في الفتنة المشار إليها، ومع هذا كلّه فهو لم يترك حديثه، فمجموع ما في المسند من رواياته ستّة أحاديث[14].

22- عَدي بن ثابت الأنصاري الكوفي، ابن بنت عبد الله بن يزيد الخطمي، (ت116هـ).

قال الإمام أحمد: " ثِقة إلا أنه كان يتشَيَّع"[15]، وقال: "قال قطن قال المسعودي: ما أدركنا أقوم بقول الشِّيْعة منه "[16]، قال أبو حاتم: " هو صدوق وكان إمام مسجد الشيعة وقاضيهم" [17]، وقال العجلي: "ثقة ثبت"[18]، وذكره ابن حبّان في الثقات[19]، وقال ابن حجر: ثقة رمي بالتشيع[20].

الدراسة: -

من خلال دراسة الأقوال الواردة في هذا الراوي يتبيَّن أنه من التابعين الثقات، وقد تكلَّم فيه لتشيُّعه، وقد أطلق توثيقه الأئمة، مع إجماعهم على وصفهم له بالغلوِّ في التشيُّع، ثم إنه قد أحتج به الجماعة بما في ذلك الشيخان البخاري ومسلم وروى حديثه

(1) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، مصدر سابق: 483/1 /86 و1109 و1110.
(2) الشيباني، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، مصدر سابق: 391/305/1.
(3) الجوزجاني، أحوال الرجال، مصدر سابق: 23/51/1.
(4) أبو زرعة، الضعفاء، مصدر سابق: 430/2.
(5) ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير، مصدر سابق: 193/3 /4444.
(6) النسائي، الضعفاء والمتروكون، مصدر سابق: ص75 /417.
(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 161/6 /884.
(8) ابن حبّان، المجروحين، مصدر سابق: 95/2 /661.
(9) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 286/6 /1325.
(10) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 146/7.
(11) البخاري، التاريخ الكبير 245/2/3 وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 161/1/3، وابن حبان، المجروحين 95/2.
(12) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 4507/416.
(13) الخطيب، الكفاية في علم الرواية، مصدر سابق: ص126.
(14) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الأحاديث رقم:(3787، 4799، 6519، 16040، 19159، 19213) المجموع(6)أحاديث.
(15) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، مصدر سابق: 3233/490/2.
(16) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، مصدر سابق: 4576/133/3.
(17) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 5/2/7.
(18) العجلي، الثقات، مصدر سابق: ص330 /1115.
(19) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 270/5 /4785.
(20) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 4539/418.

أحمد بن حنبل، يستخلَّص مما سبق أنه ثقة شيعي لم يثبت فيه تضعيف، وعلى هذا جاء توثيق الأئمّة له والرواية عنه، بالرغم مما رُمي به من بدعة التشيُّع التي يمكن وصْفُها مع ممّن هذا حاله أنه من المتشيِّعين تديُّنا لا عن هوى وتعصُّب، بالرغم ممّا وُصِف به من الغُلوّ، ولهذا أرتضى حديثه الأئمّة ومنهم الإمام أحمد فأخرج جملة من رواياته في مسنده بلغت (65) حديثاً[1].

23- علي بن بذيمة الجزري الحَرَّاني أبو عبد الله السوائي، مولى جابر بن سَمُرة، (ت180هـ)[2].

قال الإمام أحمد: "صالح الحديث، لكن كان رأساً في التَّشيُّع"[3]، وقال أحمد بن حنبل: ثقة وفيه شيء"[4]، قال يحيى بن معين: "ليس به بأس"[5]، وقال العجلي: "كوفي ثقة"[6]، وقال أبو زرعة: "جزري ثقة"[7]، وقال أبو حاتم: "هو صالح الحديث"[8]، ووثقه ابن حبّان[9]، وقال ابن حجر: ثقة رمي بالتشيع [10].

الدراسة: -

بالنظر إلى الأقوال الواردة في هذا الراوي يمكن القول إنه من الرجال الذين أجمع أئمَّة الجرح والتعديل وعلى رأسهم الإمام أحمد على توثيقه بالرغم مما رُميَ به من بدعة التشيُّع، وبمقابلة ما ذكره الجوزجاني بأقوال الباقين بما في ذلك قول الإمام أحمد الذي وثقه في رواية أخرى ذكر حُسن حديثه مع تشيُّعه، لكن دون ذكر غُلُوٍّ فيه، فلا يعني قوله: "كان رأساً في التشيُّع" أنه كان من الداعين لهذه البدعة، وهذا يندرج تحته أقوال بقيَّة الأئمّة الذين وثّقوه أو حسّنوا حديثه إلى جانب ذكرهم لتشيُّعه، وعلى هذا فهو ممّن يُحتجُّ بحديثه، فيما لا يؤيِّد بدعته، وهذا ما كان من الإمام أحمد، فقد اكتفى برواية حديثين من أحاديثه في المسند انتقاهما من جملة رواياته [11].

24-علي بن الجعد بن عُبيد الجوهري، أبو الحسن البغدادي مولى بني هاشم (ت230هـ).

قال ابن هانئ: سمعت أبا عبد الله، وقال له دلويه: سمعت علي بن الجعد يقول: مات والله معاوية على غير الإسلام [12]، وقال العقيلي: قلت لعبد الله بن أحمد: لم تكتب عن علي بن الجعد؟ فقال: نهاني أبي أن أذهب إليه، فكان يبلغه عنه أنه تناول أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم -[13]، وقال زياد بن أيوب سأل رجل أحمد بن حنبل، عن علي بن الجعد، فقال الهيثم: ومثله يسأل عنه؟ فقال أحمد: أسمك أبا عبد الله فذكره رجل بشيء، فقال أحمد: ويقع في أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم -وقال أبو هاشم زياد بن أيوب: كنت عند علي بن الجعد فسألوه عن القرآن، فقال: القرآن كلام الله، ومن قال: مخلوق، لم أعنفه، قال

(1) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (642، 661، 731، 1062، 2144، 2480، 2532، 2523، 2586، 3153-3156، 3215، 3333، 8836، 8348، 9372، 9683، 9874، 9875، 17082، 17110، 17928، 17929، 17930، 18479، 17928، 17929، 17930، 17479، 18500-18503، 18526، 18527، 18528، 18566، 18557، 18574، 18576-18579، 18610، 18619، 18697، 18698، 18708، 18740، 18742، 19116، 19147، 19524، 19694، 21201، 21599، 21630، 21634، 21636، 22347، 23281، 23315، 23549، 23553، 23562، 23566، 23572، 23573، 27205) المجموع (65) حديث.

(2) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق: 262/6 (2349)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق:375 /962، وينظر ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البُستي (ت354هـ)، مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، ت مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة، ط الأولى 1411 هـ -1991 م، ص1317/262.

(3) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 4490/116/3.

(4) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 495/7.

(5) ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام (ت 233هـ)، سؤلات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ت أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار -المدينة المنورة، ط الأولى، 1408هـ 1988م، 483 /861.

(6) أبو زرعة، الثقات، مصدر سابق: ص1177/344.

(7) أبو زرعة، الضعفاء، مصدر سابق: 491/911/3.

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 962/176/6.

(9) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 9704/207/7.

(10) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 4692

(11) ينظر الشيباني، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (2476، 3713) المجموع (2).

(12) الشيباني، سؤالات ابن هانئ للإمام أحمد 1866.

(13) العقيلي، ضعفاء، مصدر سابق: 1225/224/3.

أبو هاشم: فذكرت ذلك لأبي عبد الـلـه، فقال: ما بلغني عنه أشد من هذا[1]، وقال أحمد: كتبـت عـن عـلي بـن الجعـد حـديث أبي غسان محمد بن مطرف كله[2]، وقال: ثقة، أكتب عنه، وإن كان حديثه قليلاً، عنده نتف حسان[3]، وقـال أبـو زرعـة: كـان أحمـد لا يرى الكتابة عن علي بن الجعد، ولا سعيد بن سليمان، ورأيت في كتابه مضروبًا عليهما[4]، وقال أبو حاتم: كان متقنا صدوقا[5]، وقال النسائي: "صدوق"[6]، وكَانَ يحيى بن معِين شَدِيد الْميل إِلَيْهِ[7]، وَقَال يحيى بْن مَعِين: ثقة صدوق[8]، وَقَال أبو زُرْعَة: (كان صدوقا في الحديث)[9]، وقال الدارقطني: (ثقة)[10]، وفي حكاية نقلها ابن عدي: (إنه ثقة وبلغني عَن أحمد بْن حنبل أنه ضعفه وَقَـالَ نهيـت ابني عَبد الـلـهِ أن يكتب عَنْهُ، وَعَبد الـلـهِ لم يكتب عَن أحد إلاَّ عَمَّن أمره أبوه بالكتابة عَنْهُ، ومع هَذَا كله علي بْن الجعـد مـا أرى بحديثه بأسا ولم أر فِي رواياته إِذَا حدث عَن ثقة حديثا منكرا فيما ذكره والبخاري مع شدة استقصـائه يـروي عَنْـهُ فِي صـحاحه)[11]، قال أبو داود: وسم بميسم سوء، وقال ما ضرني أن يعذب الـلـه معاوية وقال ابن عمر ذاك الصبي[12]، قـال الجوزجـاني :(متشـبث بغير بدعة، زائغ عن الحق)[13]، وقال الذهبي: لم يخرج عنه في صحيحه شيئا مع أنه أكبر شيخ لقي، وذلك لأن فيـه بدعـة[14]، وقـال ابن حجر: ثقة ثبت رمي بالتشيع[15]، وقال هارون بن سفيان المستملي[16]: كنت عند علي بن الجعد فـذكر عـثمان فقـال أخـذ مـن بيت المال مائة ألف درهم بغير حق[17].

الدراسة: -

من خلال أقوال العلماء في هذا الراوي يتبين لنا أنه لم يتكلم أحد من الأئمة في حفظه وتثبته، لكنهم ذكروه بابتداعه وأنـه كـان يقع في الصحابة رضي الـلـه عنهم، وتركه بعضهم لذلك وأخذ عليه الابتـداع وهـي مجملـة في بـدعتين وهـما بدعـة التشـيع وبدعـة الوقف في القرآن أما بدعة التشيع فكانت بسبب بغضه لمعاوية -رضي الـلـه عنه- وما كان يعتقده في عـثمان كـما أسـلفنا وبسـبب ذلك اتهم بالتشيع.

أما مسألة اتهامه بالوقف بالقرآن التي نسبت إليه عند بعض العلماء فإن أقواله لا تدل أنه من الواقفة في القرآن فقد سئل عن القرآن فأجاب بعقيدته القرآن كلام الـلـه وأما قوله من قال بأن القرآن مخلوق لا أعنفه فإنـه يـدل عـلى موقفـه ممـن يقـول ذلـك بخلاف موقف الإمام أحمد ممن قال بذلك فهذا المذهب الذي ذهب إليه في عدم تعنيـف مـن قـال القـرآن مخلـوق لا يـدل عـلى عقيدته، أما ما ورد عن الإمام أحمد أنه لا يكتب عنه وينهى عن الكتابة عنه وربما كان ذلك بعد سماع مقولته في خلق القرآن وورد نقيض ذلك عن أحمد عندما قال اكتبوا عنه فإن عنده أشياء حسان، ولعل ترك الإمام أحمد له بسبب غلوه فضرب على حديثه بعد أن روى عنه فخلت صفحات مسند أحمد من رواية واحدة له.

---

(1) العقيلي، ضعفاء، مصدر سابق: 1225/224/3.
(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 974/178/6.
(3) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، مصدر سابق: 1368/366/6.
(4) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 365/11.
(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 178/6.
(6) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 350/20.
(7) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 466/8.
(8) الخطيب، تاريخ بغداد 11 / 365.
(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 6 / 974.
(10) الدارقطني، سؤالات الحاكم للدارقطني، مصدر سابق: 247
(11) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، مصدر سابق: 366/6
(12) أبو داود، سؤالات الاجري 254/3-255، والخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 6168/281/13.
(13) الجوزجاني، أحوال الرجال، مصدر سابق: 337/1/ 366.
(14) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 116/3.
(15) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 4698/239.
(16) هو هارون بن سليمان بن راشد أبو سفيان المستملي المعروف بمكحلة ت247، ببغداد، الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 24/14.
(17) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 347/20، الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 465/10.

25- علي بن مبارك الهنائي البصري، يروي عنه هشام بن عروه(ت160هـ)[1].

قال أحمد بن حنبل: " ثقة، كانت عنده كتب بعضها سمعها من يحيى بن أبي كثير وبعضها عرض"[2]، وقال أحمد: ليس به بأس، ما رأيت أحدًا أروى عنه من وكيع، حدثنا عنه يحيى[3]، وقال المروذي: سألت أبا عبد الله عن علي بن المبارك، فقال: ليس به بأس، ثم قال: قد كان يرمى بالتشيع[4]، قال العجلي: "ثقة، وقال مرّة: لا بأس به"[5]، وقال يحيى بن معين: هو ثقة[6]، ووثقه ابن حبّان ووصفه بأنه كان متقناً ضابطاً[7]، وقال ابن حجر: ثقة كان له عن يحيى ابن أبي كثير كتابان أحدهما سماع والآخر إرسال فحديث الكوفيين عنه فيه شيء[8].

الدراسة: -

بعد دراسة الأقوال السابقة في عليٍّ بن المبارك يتبيَّن أنه من أولئك الرُّواة الذين أجمع أئمّة هذا الشأن على توثيقهم وقبول روايتهم، وهو ممَّن احتج به الشيخان: البخاريُّ ومسلمٌ، وروى له الأربعة الباقون[9]، وبالرجوع إلى ما ورد من أقوال فإنه يُلاحظ بأنّ هذه الأقوال قاطبةً قد خلتْ من أي عبارة أو جملة، يمكن أن يقال بسببها أنه كان متلبِّساً ببدعة معينَّة إلا ما ورد عن الإمام أحمد في رواية المروذيّ أنه قال بعدما سأله عنه: "ليس به بأس، ثم قال: قد يُرمى بالتشيُّع"[10]، ولا يُدرى من أي أو كيف تسلَّلت هذه العبارة من بين الروايات العديدة التي نقلت عن الإمام أحمد قوله في هذا الرجل؟ أو كيف خلت جميع أقوال أئمّة الجرح والتعديل من هذا الوصف الذي وُجد في رواية المروذيّ دون غيره؟! وهي من شأنها أن تجعل الباحث يتشكَّك في مثل هذا النَّقل الذي لعله يكون مردُّه خطأ النُّساخ، أو انتقال نظر من صنِّف نفسه فأدرج هذه العبارة من ترجمة أخرى فجعلها في ترجمة عليٍّ بن المبارك، وإن كان هذا مُستبعداً، وإلا كيف يمكن أن يفسِّر عدم إدراج الإمام الذهبي اسمه في كتابيه "مَنْ تُكلِّم فيه وهو موثَّق" و (الرواة الثقات المتكلَّم فيهم لما لا يُوجب ردَّهم)؟ وعليه فلا يحسُن أن يُصنِّف علي بن المبارك الهُنائيّ في جملة أهل البدع، أسوة بالأئمّة الذين لم يُصنِّفوه من جملتهم، ومن بينهم الإمام أحمد رحمهم الله جميعاً، ولأجل ذلك يُحمل ما ورد في رواية المروذيِّ على ما ذكرته سابقاً أنها رواية شاذّة لا تستحقُّ الاعتبار، لأن الحُكم في مثل هذا الأمر كما قال الذهبي: "لعُموم أقوال الأئمّة"[11]، ولذلك روى له الإمام أحمد في المسند[12].

26- عمرو بن ثابت بن هرمز البكري أبو محمد، مولى بكر بن وائل، (ت172هـ)[13].

قال أحمد بن حنبل: "كان يشتم عثمان ترك ابن المبارك حديثه"[14]، وقال ابن المبارك: لا تحدثوا عن عمرو بن ثابت، فإنه يسب السلف[15]، قال يحيى بن معين: "ليس بثقة ولا مأمون"[16]، قال النسائي: "متروك الحديث"[17]، وقال أبو حاتم: "ضعيف

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1118/203/6، ابن حبّان الثقات، مصدر سابق: 9736/213/7.
(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1118/203/6.
(3) الشيباني، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، مصدر سابق: 498/373/1.
(4) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي، مصدر سابق:1/52-67/ 60-66.
(5) العجلي، الثقات، مصدر سابق: ص1196/349.
(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1118/203/6.
(7) ابن حبّان، الثقات، مصدر سابق: 9736/213/7.
(8) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 4787/436.
(9) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 114/21.
(10) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي، مصدر سابق:59/52/1
(11) الذهبي، الرُّواة الثقات المتكلَّم فيهم، مصدر سابق: ص30.
(12) ينظر الشيباني، المسند ، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (409، 1431، 2031، 5146، 6536، 6821، 7458، 8290، 9771، 10116، 10154، 10184، 10192، 10205، 10236، 11288، 11301، 11302، 11513، 11867، 14287، 16173، 16174، 16175، 16628، 17056، 17247، 20679، 21484، 21920، 22478، 22539، 22648، 22649، 22687، 22904، 23216، 2572، 25269، 25738، 25760، 25803، 25804، 26057) المجموع (45) حديثا.
(13) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق: 2514/319/6، المزي، تهذيب الكمال 4333/553/21.
(14) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 11/8.
(15) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، مصدر سابق: 6079/486/3.
(16) ابن معين، تاريخ ابن معين، مصدر سابق: 1781/366/3.
(17) النسائي، الضعفاء والمتروكون، مصدر سابق: ص450/80.

الحديث يكتب حديثه، كان رديء الرأي شديد التشيَّع"[1]، وقال ابن عدي: "الضَّعفُ على رواياته بيِّن"[2]، وقال ابن حجر: ضعيف رمي بالرفض[3].

الدراسة: -

بالنظر إلى مجموع الأقوال الواردة في هذا الراوي يتَّضح أن الرجَّل من أولئك الذين أجمع الأئمّة على تضعيفه، بل وتَرْك حديثه، فلم يروِ عنه أحدٌ من أصحاب الكتب السِّتة إلا ابن ماجه، وهو إلى جانب ضعفه من جهة الرواية، كان من أولئك الذين اتهموا بالرفض، وسبِّ الصحابة، ولهذا ترك حديثه، روى عنه الإمام أحمد في المسند [4] حديثا واحدا مكررا اختلف فيه بشيخه.

27- فطر بن خليفة القرشي المخزومي، أبو بكر الحنّاط مولى عَمْرو بن حريث، (ت155هـ)[5].

قال الإمام أحمد: " ثقة صالح الحديث حديثه حديث رجل كيس إلا أنه يَتَشَيَّع"[6]، وقال أحمد: كان فطر عند يحيى ثقة، ولكنه خشبي مفرط [7]، وقال أحمد عن فطر ومحل: فطر كان يغلو في التشيع، ومحل قليل الحديث، فطر أكثر حديثًا، ومحل كان مكفوفًا ثقة [8]، وقال الساجي: صدوق ثقة، ليس بمتقن[9]، وقال يحيى بن معين: "ثقة"[10]، قال الجوزجاني: "زائغ غير ثقة"[11]، وقال العجلي: "كوفي ثقة، حسن الحديث، وكان فيه تشيع قليل"[12]، وقال أبو حاتم: "روى عنه يحيى بن سعيد القطّان ووكيع بن الجراح وعبيد الله بن موسى وأبو نعيم"[13]، ووثقه ابن حبّان وقال: "رَوَى عن عامّة التابعين، روى عنه أهل الكوفة"[14]، وقال ابن عدي: "له أحاديث صالحة عند الكوفيين يرونها عنه في فضائل علي وغيره، وهو متماسك وأرجو أنه لا بأس به، وهو ممن يكتب حديثه" [15]، وقال ابن حجر: صدوق رمي بالتشيع[16].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال إذ يعتبر من النماذج الواضحة لأولئك الرُّواة الذين اكتسبوا توثيق عامة أهل الجرح والتعديل، إلى جانب كونهم من أهل الضبط والعدالة من جهة الرواية إلاّ أنهم تبدعوا ببدعة التشيُّع، ولم يتعرَّض مَنْ تكلَّم فيه لضعف رواياته أو لسوء حفظه، أو تعمُّده الكذب وما شابه ذلك من العلل التي تقدح في الراوي، وإنما يلاحظ أنه إنما أوتي من قبل سوء مذهبه، ولأجل ذلك انحطت مرتبته، فكان حديثه من قبيل الحسن، فلم يكن أهلاً لأن يحتجَّ به البخاري وإنما روى له حديثاً واحداً مقروناً بغيره" [17]، وأما مسلمٌ فلم يحتج بحديثه، بل تركه، في حين روى له الإمام أحمد جملة من الأحاديث كبقية الجماعة، ولعل صنيع الإمام أحمد يدل على أنه قبل رواية جمله، وليس بالكثيرة قياسا بمجموع أحاديث المسند من أحاديث هذا الرجل إنما كان على مقتضى استقامة حديثه، ولأمثال الإمام أحمد القُدرة على سَبْر مرويّات أمثال هؤلاء المبتدعة، وبالتالي انتق ما يمكن أن يكون صالحاً، روى عنه الإمام أحمد في المسند [18].

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1239/223/6.
(2) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 1286/215/6.
(3) تقريب التهذيب، مصدر سابق: 4995/449.
(4) ينظر الشيباني، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: الحديث رقم (11606،11627).
(5) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 2614/344/6، التاريخ الكبير 625/139/7، الجرح والتعديل 512/90/7.
(6) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 992/443/1.
(7) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 2497/338/2.
(8) الفسوي، المعرفة والتاريخ، مصدر سابق: 175/2.
(9) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 548/8.
(10) ابن معين، تاريخ ابن معين، مصدر سابق: 1254/267/3.
(11) الجوزجاني، أحول الرجال، مصدر سابق: ص72/95.
(12) العجلي، الثقات، مصدر سابق: ص1365/385.
(13) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 512/90/7.
(14) ابن حبّان، الثقات، مصدر سابق: 4944/200/5.
(15) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 1461576/7.
(16) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 5441/478.
(17) ينظر ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: ترجمة 1267.
(18) ينظر الشيباني، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (730، 773، 1263، 1511، 2029، 2077، 2104، 3934، 6524، 6817، 11258، 11289، 11773، 11775، 14228، 18359، 18429، 18561، 18849، 19302، 20832، 20981، 21033، 21440، 21537) المجموع (25) حديثا.

28- محمد بن فضيل بن عزوان بن جرير الضَّبي مولاهم، أبو عبد الرحمن الكوفي(ت195هـ)[1].

قال أبو عبد اللـه: "وكان عبيد اللـه صاحب تخليط وروى أحاديث سوء"[2]، وقال الإمام أحمد: "كان يتشيَّع، وكان حسن الحديث"[3]، وقال يحيى بن معين: "ثقة"[4]، وقال أبو حاتم: "شيخ"[5]، وقال الدارقطني: "كان ثبتاً في الحديث، إلا أنه كان منحرفاً عن عثمان -رضي اللـه عنه-، بلغني أنّ أباه ضربه من أوّل الليل إلى آخره، ليترحَّم على عثمان فلم يفعل"[6]، قال العجلي: "كوفي ثقة، كان يتشيَّع"[7]، وقال أبو زرعة: "صدوق من أهل العلم"[8]، وقال ابن حجر: صدوق عارف رمي بالتشيع[9].

الدراسة: -

يتلخص من جملة الأقوال السالف ذكرها في هذا الراوي أنه من الثقات الذين احتج بهم أرباب الصحاح فضلاً عن أصحاب باقي الكتب، على الرغم مما قيل فيه من تشيُّع طفيف، وإن بالغ فيه بعضهم، فهو كما قال رحمه اللـه: "على تشيُّع كان فيه" وواضحٌ مدلول هذه العبارة التي لا تعني أيِّ حال من الأحوال أنه كان من أولئك المحترفين فيما هم عليه من فكر مُبتدعٍ، وغلوٍّ مُفرطٍ، وحسْبنا أن الإمام أحمد قد روى له بعدما اطّلع على قدْر بدْعته، فهو من شيوخه الذين عاصرهم وعرفهم عن قُرْبٍ، وتابعة على ذلك البخاري وغيره، فرووا له في أصولهم واحتجوُّا بحديثه، فلم يكن غاليا أو داعية إلى بدعته، لذلك روى عنه الإمام أحمد في المسند وروى له[10].

29- المغيرة بن سعيد البجلي الكوفي، أبو عبد اللـه (ت135هـ)[11].

قال صالح بن أحمد: حدثني أبي قال: حدثنا معاذ، قال: حدثنا ابن عون، قال: ذكرت لإبراهيم رجلين من السبئية، يعني المغيرة بن سعيد، وأبا عبد الرحيم، قد عرفهما، قال: احذروهما، فإنهما كذابان[12]، وقال الجوزجاني: قتل على ادعاء النبوة كافر باللـه كان أشعل النيران بالكوفة بالتمويه والشعبذة حتى أجابه خلق إلى ما قال[13]، وقال يحيى بن معين: رجل سوء[14]، وقال العقيلي: "مِنْ

---

(1) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق: 652/207/1، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 263/57/8، تهذيب الكمال 5548/293/26.

(2) الفسوي، المعرفة والتاريخ، مصدر سابق: 173/2.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 263/57/8.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 263/58/8.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 263/58/8.

(6) السلمي، محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، (ت 412هـ)، سؤالات السلمي للدارقطني، ت مجموعة من الباحثين، ط الأولى، 1427 هـ341/283.

(7) العجلي، الثقات، مصدر سابق: ص1490/411.

(8) أبو زرعة، الضعفاء، مصدر سابق: 642/933/3.

(9) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 6227/532.

(10) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (233، 580، 583، 584، 585، 586، 916، 3437، 3561، 3562، 3563، 3564، 3885، 3944، 4030، 4053، 4076، 4512، 4513، 4514، 4750، 6328، 6483، 6949، 7154-7174، 7595، 9456، 9478، 11008، 11009، 11882، 11993-11999، 14274، 14275، 14276، 16087، 16417، 16889، 17048، 17129، 18133، 18270، 18299، 21328، 21329، 21847، 22913، 22919، 22958، 23465، 23482، 23713، 23883، 24033، 24040-24046، 24329، 25321، 25322، 26479، 26480، 26640، 26808، 23854،26917) المجموع (72) أحاديث، والأحاديث رقم هي من زيادات عبد اللـه بن أحمد: (903، 1131،1083، 1217، 1218، 1227، 1323، 1338، 1372، 21139، 23854) المجموع (11) حديث، والأحاديث رقم هي من وجادات عبد اللـه بن أحمد: (3830،1140،14، 7074، 9453، 15944، 17557، 19780،) المجموع (8) حديث.

(11) المغيرة بن سعيد البجلي الكوفي، أبو عبد اللـه: دجال مبتدع، من أهل الكوفة. يقال له الوصاف، قالوا إنه جمع بين الإلحاد والتنجيم. وكان مجسما يزعم أن اللـه تعالى (على صورة رجل، على رأسه تاج، وأعضاؤه على عدد حروف الهجاء!) ويقول بتأليه عليّ وتكفير أبي بكر وعمر وسائر الصحابة إلا من ثبت مع علي. ويزعم أنه هو، أو عليّ (في رواية الذهبي) لو أراد أن يحيي عاداً وثموداً لفعل! ومن أقواله إن الأنبياء لم يختلفوا في شيء من الشرائع. ومن خيالاته، فيما يقال، وترهاته (أن اللـه تعالى لما أراد أن يخلق الخلق تكلم باسمه الأعظم، فطار فوقع على تاجه، ثم كتب بإصبعه على كفه أعمال عباده من المعاصي والطاعات، فلما رأى المعاصي ارفض عرقا فاجتمع من عرقه بحران أحدهما ملح والآخر عذب، ثم نظر إلى البحر فرأى ظله فذهب ليأخذه فطار، فأدركه، فقلع عيني ذلك الظل ومحقه فخلق من عينيه الشمس وسماء أخرى، وخلق من البحر الملح الكفار ومن البحر العذب المؤمنين!!) وكان يقول بتحريم ماء الفرات وكل نهر أو عين أو بئر وقعت فيه نجاسة. وخرج بالكوفة، في إمارة خالد بن عبد اللـه القسري، داعيا لمحمد بن عبد اللـه بن الحسن، وكان يقول: هو المهدي. وظفر به خالد، فصلبه وأحرق بالنار خمسة من أتباعه وهم يسمون (المغيرية) ينظر الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 3/ 191و 4/160-163 وتاريخ الإسلام 5/ 1و 3/317 وابن حجر، لسان الميزان 75/6، والعقيلي، الضعفاء 4/177-179.

(12) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية، مصدر سابق: 15/146/1و 325/183/1.

(13) ينظر الجوزجاني، أحوال الرجال، مصدر سابق: 53/1.

(14) ينظر ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 223/8.

كِبَارِ الرَّافِضَةِ، وَمِمَّنْ يُؤْمِنُ بِالرَّجْعَةِ "[1]، وقال ابن حبان في الضعفاء: شيخ كَانَ بِالْكُوفَةِ من حمقى الروافض يضع الحَدِيث[2]، وقال ابن حجر: رافضي كذاب [3]، وقال الخطيب: كان أحد الغلاة في الرفض وله طائفة تنتسب إليه يقال لها المغيرية صلبه خالد بن عبد الله القسري بالكوفة لأجل مقالته، وقال بسنده قال حدثنا الأعمش قال قلت للمغيرة بن سعيد أتحيى الموتى؟ قال: لا فقلت: فعلي؟ قال: والذي أحلف به لو شاء أحيى عاداً وثموداً وقرونا بين ذلك كثيرا[4]، وقال ابن عدي: لم يكن بالكوفة ألعن منه فيما يروى عَنْهُ من التزوير على علي بْن أَبِي طالب وعلى أهل البيت، وَهو دائما يكذب عليهم، ولاَ أعرف لَهُ من الأحاديث مسندا[5]، وقال الدَّارَقُطْنِيّ: دجال أحرق بالنار زمن النخعي، ادعى النبوة[6].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال نجد أنه اتهم بالكذب ووضعه الحديث وبدعة الرفض حيث اجتمع فيه عند العلماء كل دواعي تركه فقد كان من الغلاة الداعين لمذهبهم يضع الحديث على الصحابة وآل البيت بل زاد على ذلك بدعائه النبوة والعمل بالسحر والشعوذة وكلامه في الله – جل جلاله – فكفره العلماء وصلب في إمارة خالد بن عبد الله القسري ولذلك تركه علماء الحديث ولم يرو له الإمام أحمد في المسند ولا أصحاب الكتب الستة.

30 - هارون بن سعد العجلي أو الجعفي الكوفي الأعور (ت145هـ).

قال الإمام أحمد: روى عنه الناس وأظنه كان يتشيع، وهو صالح[7]، وقال يحيى بن معين: لَيْسَ بِهِ بَأْس[8]، وقال: كَانَ من المغلية فِي التَّشَيُّع[9]، وقال أبو حاتم: لا بأس به روى عنه الثوري[10]، وذكره ابن حبان في المجروحين وقال: كَانَ غاليا فِي الرَّفْض وَهُوَ رَأس الزيدية كَانَ مِمَّن يعْتَكف عِنْد خَشَبَة زيد بن عَليّ وَكَانَ دَاعِيَة إِلَى مذْهبه لَا تحل الرِّوَايَة عَنهُ وَلَا الِاحْتِجَاج بِهِ بِحَال[11]، وقال ابن عدي: له غير ما ذكرت أحاديث يسيرة وليس في حديثه حديث منكر فأذكره، وأرجو أنه لا بأس به [12]، وذكره ابن الجوزي في جملة الضعفاء [13]، وذكره ابن شاهين في كتاب الثقات [14]، وقال العقيلي: كان يغلو في الرفض [15]، وقال الذهبي: صدوق [16]، وقال: صَدُوق لكنه رَافِضِي ثقل [17]، وقال الذهبي: وقد شذ ابن حبان كعوائده، لم يكن غاليا في رفضه، فإن الرافضة رفضت زيد بن علي وفارقته، وهذا قد روى له مسلم[18]، وفي كتاب أبي العرب: ذكر ابن قتيبة هارون بن سعد، وروى له شعرا يطعن فيه على الرافضة[19]، وقال:

---

(1) العقيلي، الضعفاء، مصدر سابق: 1755/179-177/4.
(2) ينظر ابن حبان، المجروحون، مصدر سابق: 7/3.
(3) ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق: 75/6-78
(4) الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت463هـ)، المتفق والمفترق، ت الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي، دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط الأولى، 1417هـ -1997م، 3/ 1361/1938.
(5) ابن عدي، الكامل في ضعفاء، مصدر سابق: 73/8.
(6) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون، مصدر سابق: 525.
(7) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 2043/439/8.
(8) ابن معين، تاريخ ابن معين، رواية الدارمي، مصدر سابق: 854/424/1.
(9) ابن معين، تاريخ ابن معين، رواية الدوري، مصدر سابق: 1744/359/3 ابن عدي، الكامل في الضعفاء 2043/439/8.
(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 374/90/9.
(11) ابن حبان، المجروحون، مصدر سابق: 94/3.
(12) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 2043/439/8.
(13) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، مصدر سابق: 3571/170/3.
(14) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 4898/109/12.
(15) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 1974/362/4.
(16) الذهبي، الكاشف، مصدر سابق: 5908/329/2.
(17) الذهبي، المغني في الضعفاء، مصدر سابق: 6697/704/2.
(18) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 451/997/3.
(19) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 4898/109/12.

صدوق في نفسه، لكنه رافضي بغيض[1]، وقال ابن حجر: صدوق رمي بالرفض ويقال رجع عنه[2]، وقال الساجي: كان ممن يغلو في الرفض[3]، قال المرزوباني[4]: كان رأس الزيدية [5].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال لم يؤخذ عليه سوى أنه من الرافضة الشيعة الزيدية الغلاة، فكان رأس الزيدية في أيامه، من المتزهدين العلماء بالحديث له شعر، وإنه كان يغلو في الرفض؛ ولعله تاب منه فقد ذكر له ابن قتيبة أبياتا في تأويل مختلف الحديث تدل على نزوعه عن الرفض ولذلك قال عنه ابن حجر: صدوق رمي بالرفض، ويقال: رجع عنه والله أعلم، أما قول ابن حبان فقد شذ يذلك فقد أغلظ القول فيه ولم ينصفه كما قال الذهبي، والراجح في هذا الراوي أنه صدوق حسن الحديث ذكر رجوعه عن ترفضه وذكر الذهبي عدم غلوه في بدعته وقد روى عنه الإمام أحمد حديثا واحدا في المسند [6].

31- يحيى بن العلاء البجلي، أبو سلمة، ويقال: أبو عمرو الرازي (ت 260هـ).

قال أحمد: كذاب، رافضي، يضع الحديث[7]، وَقَال يحيى بْن مَعِين: ليس بثقة[8]، وَقَال: ليس بشيءٍ[9]، وقال النسائي: متروك الحديث[10]، وقال الدارقطني: متروك الحديث[11]، وَقَال أبو حاتم: سمعت أبا سَلَمَة ضعف يَحْيَى بْن العلاء وكَانَ قد سمع منه[12]، وَقَال أبو زُرْعَة: في حديثه ضعف[13]، وَقَال في موضع آخر: واهي الحديث"[14]، وَقَال وكيع: كَانَ يكذب [15]، وَقَال ابن حبان: ينفرد عن الثقات بالمقلوبات، لا يجوز الاحتجاج بِهِ[16]، وضعفه ابن الجوزي، والذهبي، وقال ابن حجر: رمي بالوضع[17]، وقال الجوزجاني: غير مقنع وَقَال فِي موضع آخر: شيخ واهي[18]، وذكر له ابْن عدي أحاديث ثم قال: وله غير مَا ذكرت، والذي ذكرت مع مَا لم أذكره كله لا يتابع عليه، وكلها غير محفوظة، والضعف على رواياته وحديثه بين، وأحاديثه موضوعات [19]، وَقَال يعقوب بن سفيان: يعرف وينكر[20].

---

(1) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 9159/284/4.
(2) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 7227/598.
(3) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 4898/109/12.
(4) المرزباني، الإمام أبي عبيد الله محمد بن عمران (ت 384هـ)، معجم الشعراء، ت الأستاذ الدكتور ف. كرنكو الناشر: مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط الثانية، 1402هـ-1982 م، 483/1.
(5) وهو القائل:
ألم تر أن الرافضين تمزقوا ... وكلهم في جعفر قال منكراً
فطائفة قالوا إمام ومنهم ... طوائف سموه النبي المطهرا
فإن كان يرضى ما يقولون جعفر ... فإني إلى ربي أفارق جعفرا
برئت إلى الرحمن من كل رافض ... بصير بباب الكفر في الدين أعورا
إذا كف أهل الحق عن بدعة مضى ... عليها وإن يمضي إلى الحق قصرا
المرزباني، معجم الشعراء، 483/1.
(6) ينظر الشيباني، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: الحديث رقم (10400)253/16.
(7) الحنبلي، بحر الدم، مصدر سابق: 1162/173/1.
(8) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدوري، مصدر سابق: 2 / 651، ونقله غير واحد.
(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 9 / 744.
(10) النسائي، الضعفاء، مصدر سابق: 28/1.
(11) ذكره الذارقطني في الضعفاء والمتروكين، ت 576، وَقَال في السنن: ضعيف 1 / 7/128، والجوزجاني، أحوال الرجال، ت 378.
(12) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 9 / 744.
(13) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 9 / 744.
(14) الرازي، سؤالات البرذعي، مصدر سابق:527
(15) ينظر العقيلي، الضعفاء، مصدر سابق: 235.
(16) ابن حبان، المجروحين، مصدر سابق: 3 / 115.
(17) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 7618/626.
(18) الجوزجاني، أحوال الرجال، مصدر سابق: 371/341/1، والمزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 6895/486/31.
(19) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، مصدر سابق: 3 / 226.
(20) الفسوي، المعرفة والتاريخ، مصدر سابق: 3 / 141.

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال، يتبين أنه مجمع على ضعفه ووضعه الحديث وعدم جواز احتجاج به ولم أقف على رواية أو تهمه لهذا الراوي ونسبته إلى بدعة سوى رواية يتيمة عن الإمام أحمد باتهامه بالرفض انفرد بهذه المقولة عنه أحمد ومحمد بن سهل وإن صحت هذه الرواية لا ندري ما الذي رأه أحمد من هذا الراوي حتى اتهمه بهذه البدعة فهو لم يبين ذلك بل وافق غيره من علماء الجرح والتعديل باتهامه بالكذب، ومن خلال ما سبق نرى أنه مجمع على ضعف هذا الراوي وترك حديثه روى عنه في المسند حديثا واحدا[1].

32- يونس بن خباب الأسدي، مولاهم، أبو حمزة، ويقال: أبو الجهم الكوفي من السادسة.

قال عبد الله: سألت أبي عن يونس بن خباب، فقال: كان خبيث الرأي، فقلت: كيف هو في الحديث، فقال: حدثنا عنه عباد[2]، وقال أحمد: كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث عن يونس بن خباب[3]، وقال المروذي: وذكر (أبو عبد الله) يونس بن خباب، فتكلم فيه، ولم يرضه، وقال: هذا كان يقع في عثمان[4]، وقال المروذي: عرضت على أبي عبد الله كتابًا فيه هذه الأسماء: يونس بن خباب، فقال: هذا قد حكي عنه، يعني في عثمان، ولينه [5]، وقال المروذى: حدثنا أبو عوانة، قال: سمعت علي بن عبد العزيز يقول: حدثنا إبراهيم بن خباب بمنى، فسألته عن حديث القبر، فحدثني به، وقال: فيه شيء كتمته المرجئة، وحتى سئل عن علي [6]، وَقَال يحيى بن مَعِين: لا شيء[7]، وَقَال: رجل سوء، كَانَ يشتم عثمان [8]، وقال يَحْيَى: كان يترفض[9]. وَقَال النَّسَائي: ليس بالقوي، مختلف فيه، وَقَال: ليس بثقة[10]، وَقَال الجوزجاني: كذاب مفتري[11]، وقَال البُخارِيُّ: منكر الحديث[12]، وقال يحيى بْن سَعِيد: ما تعجبنا الرواية عَن يونس بْن خباب[13]، وَقَال أبو داود عَن عباد بْن عباد: سمعت يونس بْن خباب يقول: عثمان بْن عفان قتل ابنتي النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، قُلْتُ: قتل واحدة فلم زوجه الأخرى؟! زاد غيره: قال: فقال: أخرج عني فإنك عثماني خبيث[14]، وَقَال العجلي: شيعي خبيث [15]، وَقَال أَبو داود: شتام لأصحاب رَسُول اللهِ صلى الله عليه وسلم، وقد رأيت أحاديث شعبة عنه مستقيمة وليس الرافضة كذلك[16]، وَقَال أبو حاتم: مضطرب الحديث، ليس بالقوي[17]، وَقَال الدَّارَقُطنِيّ: رجل سوء فيه شيعية مفرطة كان يسب عثمان[18]، وَقَال: كان يغلو في التشيع[19]، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ رمي بالرفض[20].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال نجد أن هذا الراوي اتهم بأمرين:

الأول: الضعف فقد حط العلماء من رتبته وقدره فلم يرد توثيق أحد له فمن خلال ما جاء في هذا الراوي من جرح باتهامه بالنكارة واتهامه بالكذب والافتراء والإطراب، أما ما جاء عن ابن حجر بأنه صدوق فلا أدرى من أين أتى بذلك ويستغرب صدور هذا

(1) ينظر الشيباني، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: الحديث رقم: (1770) المجموع (1) حديث واحد 293/3.
(2) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، مصدر سابق:910/419/1.
(3) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، مصدر سابق: 4381/100/3.
(4) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي، مصدر سابق:102/62/1.
(5) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي، مصدر سابق:168/1/ 298.
(6) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي، مصدر سابق:109/82/1.
(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 9 / 1001.
(8) ابن معين، تاريخ ابن معين، مصدر سابق: 687/2.
(9) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، مصدر سابق: 3 / 218.
(10) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 7174/507/32.
(11) الجوزجاني، أحوال الرجال، مصدر سابق: ت 26.
(12) وَقَال فِي موضع آخر: مضطرب الحديث، ينظر ابن عدي، الكامل، مصدر سابق: 3 / 218.
(13) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 9 / 1001.
(14) الفسوي، المعرفة والتاريخ، مصدر سابق: 3 / 98، وابن عدي في الكامل 3 / 218 والمزي، تهذيب الكمال 507/32.
(15) العجلي، الثقات، مصدر سابق: 487/1/ 1883.
(16) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 7174/506/32.
(17) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 9 / 1001.
(18) الدارقطني، علل الواردة في الأحاديث النبوية، مصدر سابق: 2662/235/12.
(19) الدارقطني، المؤتلف والمختلف، مصدر سابق: 471/1.
(20) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 644/ 7903.

الحكم عن مثل عالم مثل ابن حجر ولعله وقع خطأ من ابن حجر لأنه خالف الكثير من الثقات فما جاء عن ابن حجر لا يلتفت إليه لمخالفته عموم أقوال العلماء الثقات من أهل الجرح والتعديل.

الأمر الثاني: والذي هو مجمع عليه باتهامه بالتشيع ولعل هذا السبب في تضعيفه وترك حديثه عند البعض فقد اتهم بأنه من الشتامين لعثمان ولأصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم.

وقد ذكر الإمام أحمد أن ابن مهدي لا يحدث عنه ولكن الإمام أحمد لم ينه عن التحديث عنه ورغم ذلك فقد حدث عنه في المسند ولعله كعادته رحمه الله علم استقامته في هذه الأحاديث وقد توبع عليها فرواها عنه، رغم ضعف الراوي، وروى له البخاري في الأدب وغيره غير الإمام مسلم، روى عنه الإمام أحمد في المسند [1].

المبحث الرابع

منهج الإمام أحمد وحكمه في الرواية عن الشيعة والرافضة

من خلال دراسة الرواة السالف ذكرهم في المبحث السابق ممن وصفهم الإمام أحمد ببدعة الشيعة والرافض وبتطبيق ذلك على المسند نذكر أهم النتائج المُستخلصة من هذه الدراسة:

1- إن مجموع من تم دراستهم ممن اتهم بهذه البدعة اثنان وثلاثون راويا، وبعد دراسة هؤلاء الرواة وسبر أقوال الإمام أحمد فيهم وبتطبيق ذلك على المسند نراه روى عن أربعة وعشرين راويا منهم اثنان من شيوخه وهم الحسين بن الحسن الأشقر وفطر بن خليفه، والباقون من شيوخ شيوخه منهم الروافض غير الدعاة.

2- لم يرو الإمام أحمد من هؤلاء الرواة الذين تمت دراستهم ثمانية رواة وذلك بسبب عظم بدعتهم وغلوهم مع دعوتهم إليها، ومجاهرتهم بها، وروايتهم ما يؤيد هذه البدعة فقد عدل ووثق الإمام أحمد ممن وصفوا بأنهم من الشيعة وروى عنهم، ولم يوثق من كان داعية مخاصما رأسا من الروافض ونهى عن الكتابة عنهم بل وترك الحديث عن بعضهم.

3- وإنه ترك الرواية عن جماعةٍ من الرُّواة المنتسبين إلى هذا المذهب لسوء مذهبهم بعد ما كان يروي عنهم، لمجاهرتهم بالرواية لتلك الأحاديث التي تشتمل الحطَّ على الصحابة، وعلى ذلك يمكن أن يقال: أن بدعة الرّفض بمفهومها الواسع المشتمل على الدعوة إليها والمجاهرة بها علّةٌ قادحةٌ ومُسقطةٌ لحديث الراوي من وجهة نظر الإمام أحمد.

4- ولم يكْتَفِ رحمه الله في عدم رواية حديث الروافض، بل جاء عنه التشديد في أمر الداعية إلى بدعته وعدم مجالستهم والاختلاط بهم، من أجل تنفير الناس منهم، لما في ذلك من أثرٍ في معاصريه وبالتالي ثَنْيُهم عن نقل الرواية عنهم، لأن ذلك يَمَسُّ أمر العقيدة، ولأجل الحفاظ على السنة.

5- إنه رحمه الله لم يكن ينظر لبدعة التشيع على أنها جرحٌ مطلقٌ في الراوي، ولهذا فإنه قد ترخّص في رواية الكثير عن مثل هؤلاء، إذ كانت العبرة عنده صدق اللهجة، والإتقان، والحفظ، بعد ثبوت عدم استحلالهم الكذب، وأمثال هؤلاء كُثر، كما أن الإمام أحمد كان ينتقي من أحاديث الشيعة، ما ليس فيه مخالفةٌ للمنهج الذي ارتضاه، فلا يعني عنده قبول الرواية عن هؤلاء على إطلاقها، وإنما كان يسير في ذلك سبيل الاختيار والانتقاء.

6- وثمّة نتيجة أخرى يمكن للمُتابع أن يستخلصها بعد دراسة أقوال الإمام أحمد، ثم بالنظر إلى مصنّفاته الحديثية وخصوصاً "المسند": وهي أن الدافع الذي كان وراء روايته عن بعض من ثبت تشيُّعه هو الحاجّة الماسة إلى الرواية، لأجل حفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعدم ضياع سُنَّته الشريفة بما يترتب عليها من معرفة الأحكام الشرعية.

7 - وقد ذكر الإمام أحمد بعضا من الرواة بأنهم عادوا عن بدعتهم أو عدم ثبوت هذه البدعة عليهم.

8 - ويلاحظ أن الإمام أحمد لا يتحرج في الرواية عن بعض الروافض ممن لم يكونوا دعاة أو غلاة.

9- ونراه رحمه الله أن من منهجه ذكر بعض الأحاديث لبعض الرواة المتكلم فيهم ليبين ضعفها وعلتها كما جاء في الحديث الذي رواه عن عبد الغفار بن القاسم عند دراسته.

10- يعتبر الرواة الشيعة من أكثر الرواة الذين لهم مرويات في المسند مقارنة مع غيرهم من أصحاب البدع؛ وهذا عائد لكثرتهم فهم أكبر عدداً ممن وصفهم الإمام أحمد بالابتداع، مقارنة مع غيرهم.

---

(1) ينظر الشيباني، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (683، 889، 1052، 5564، 17551، 18031، 18614، 18615) المجموع (8) أحاديث.

الفصل الثاني

موقف الإمام أحمد في الحكم على الرواة المعتزلة والجهمية في الميزان النقدي التطبيقي

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعريف ببدعة الاعتزال والجهمية.

المبحث الثاني: ما جاء عن الإمام أحمد في المعتزلة والجهمية.

المبحث الثالث: سبر أقوال الإمام أحمد على من وصف بالاعتزال والجهمية.

المبحث الرابع: منهج الإمام أحمد وحكمه في الرواية عن المعتزلة والجهمية.

المبحث الأول

التعريف ببدعة الاعتزال والجهمية

تعريف المعتزلة: هم أصحاب واصل بن عطاء الغزّال، اعتزل مجلس الحسن البصري، للاختلاف في الحكم على مرتكب الكبيرة، وأخذ يقرر أنّ مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر، ويُثبت له المنزلة بين المنزلتين، فقال الحسن: قد اعتزل عنا واصلٌ، ويلقَّبون بالقَدَرية لإسنادهم أفعال العباد إلى قُدرتهم، وقالّ: إنَّ من يقول بالقدر خيرِه وشرِّه من الله أولى بالقدريَّةـ وقد لقَّبوا أنفسهم بأصحاب العدل والتوحيد، لقولهم بوجود الأصلح ونفي الصفات القديمة[1]، والمعتزلة من أشهر الفرق على الإطلاق التي كانت في عصر الإمام أحمد حيث تزعَّموا واستخدموا قوّة السلطان لنشر فكرهم لا سيّما القول بخلق القرآن فإنهم قالوا: "إن كلام الله مخلوق مُحْدَثٌ وبأنه جلَّ وعلا غير مرئيٍّ في الآخرة، وحُجَّتهم في ذلك أن الله لم يقل في كتابه أنه غير مخلوق، ولا قاله رسول الله صلى الله عليه وسلّم، ولا أجمع المسلمون عليه" [2]، فتوقفنا لذلك ولم نقل إنه مخلوق، ولا إنه غير مخلوق، وقد ابتدع المعتزلة أصولاً سمّوها: الأصول الخمسة وهي:

1-العدل: ويقصدون به نفيَ القدر، وأنَّ الله لا يخلق الشرَّ ولا يقضي به، وأنه لم يخلق أفعال العباد.

2-التوحيد: ويقصدون به نفي صفات الله سبحانه وتعالى تنزيهاً.

3-الوعد والوعيد: ويقصدون به إيجاب وقوع الثواب للمطيع، وإيجاب وقوع العقاب على العاصي.

4-المنزلة بين المنزلتين: وهو متلازمٌ مع أصل الوعد والوعيد ومفهومه أنّ مرتكب الكبيرة بين منزلة الكفر والإيمان، فلا يُسمّى مؤمناً ولا كافراً، وإن مات وهو مقيمٌ على الكبيرة فهو من أهل النار خالداً فيها.

5-والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: ويقصدون به الخروج على الحاكم الفاسق الظالم[3].

تلك هي بدعتهم في هذا التقسيم الذي لا يستند إلى شرع ولا دين، اللهمَّ إلا إلى عقولٍ انحرفت وشهواتٍ خَبُثت، وإعجاب المرء برأيه، فأين هذا التقسيم من نور الوحي والتنزيل؟ ثم إن للمعتزلة مسالك سلكوها في الاستدلال على عقائدهم أهمها:

أولا: العقل: حيث جعلوه الحاكم لهم على الأشياء، فما قَبِلِه العقلُ قبلوه وما رفضه واستنكره رفضوه واستنكروه، وجعلوا الشرع شاهداً للعقل.

ثانيا: الفلسفة، فإن معظم استدلالاتهم وأقوالهم معتمدةٌ على الفلسفة والمقدِّمات المنطقيّة والتي ترجع في مجملها إلى الفلسفة اليونانية، لا سيمّا حينما تُرجمت هذه الفلسفات إلى العربية.

ولعلّ سبب انتشار مذهب المعتزلة يعود إلى تأثير مُنظِّري هذا المذهب على خلفاء بني العباس، وقد أُعطوا المناصب والقيادات التي مكَّنتهم من نشر بدعتهم وفتنتهم، فلقد كان واصل بن عطاء من جُلساء الخليفة، وأحمد بن أبي دؤاد قاضي القضاة، أضف إلى ذلك قدرتهم الكلامية وما أعطوه من جَدَلٍ وفصاحة لسانٍ، مازجين كلامهم بكلام العرب والشعراء، وصاروا يُفرِّعوا الكلام ويُقسِّموه حتى خُدع بهم الكثير من الناس، ولقد خلطوا بين بدع قديمة وحديثة كبدعة القَدَرية والخوارج والجهمية، بل هم كانوا أكثر الفرق ترسيخاً لبدعة الجهمية، فكان كلامهم كالسحر على الناس، لكنّه سُرعان ما يذهب بريقُه، حينما يتصدّى له أهل السُّنة الأفذاذ فيهدِمون بُنيانهم فيخرُّ عليهم السَّقف، ورحم الله إمامنا الإمام أحمد الذي لم يجعل لهم ستراً حتى كشفه وهتكه، من خلال صُموده وثباته على المبدأ حتى تقلَّص نفوذهم وذوى فكرهم فكشف الله الغمة على يديه بعد أن سجن وعذب[4].

---

(1) ينظر الشهرستاني، الملل والنحل، مصدر سابق: 48/1، وينظر العمراني، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (ت558هـ)، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، ت سعود بن عبد العزيز الخلف، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الأولى، 1419هـ/1999م، 69/1.

(2) الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق دة بن أبي موسى (ت324هـ)، الإبانة عن أصول الديانة، ت: د. فوقية حسين محمود، دار الأنصار – القاهرة ط الأولى، 1397ه، 97/1.

(3) ينظر، العمراني، الانتصار في الرد على المعتزلة، مصدر سابق: 69/1.وينظر: الأسفراييني، عبد القاهر بن طاهر (ت429هـ)، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط الثانية، 1977م،93/1 فما بعد.

(4) ينظر الاسفراييني، الفرق بين الفرق، مصدر سابق: 93/1،

تعريف الجهميَّة: سُمِّيت كذلك نسبة إلى صفوان بن الجهم، فهو الذي أظهر هذا المذهب ودعا إليه وجادل من أجله وتوسَّع في مسائله، وهو من الجبرية الخالصة، ظهرت بدعتُه بترمذ[1]، وقتله سَلْم بن أحوز المازني بمَرو في آخر مُلك بني أمية، فقد وافق المعتزلة في الصفات الأزلية، وزاد عليها أشياء[2]، وملخَّص ما كان يدعو إليه صفوان بن الجهم هو إنكار أسماء الله وصفاته الواردة في الكتاب والسُّنة ولا يسمّي الله باسم من الأسماء التي يُسمَّى بها خلقه لأن ذلك يقتضي تشبيهاً، وكان يقول: لا أقول إن الله شيءٌ، لأن ذلك تشبيهٌ له بالأشياء، فنفى كونه حيّاً عالماً، وأثبت كونه: قادراً فاعلاً خالقاً، لأنه لا يُوصف شيءٌ من خَلْقِه بالقُدرة والفعل والخلق، وقوله: إن الإنسان مجبورٌ في أفعاله لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار، وقوله: إن حركات أهل الخالدين تنقطع، والجنة والنار تفنيان بعد دخول أهلها فيها[3]، أضف إلى هذا وغيره بدعة هي من أشدِّ البدع، وهي بدعة القول بخلق القرآن والتي تصدَّر القول فيها ودافع عنها المعتزلة، والملفت للنظر هنا هو أن صفوان بن الجهم-علاوة على ما ابتدعه من عند نفسه-زاد عليه بأن التقى مع غيره في بدعهم ومبادئهم وأفكارهم، لا سيّما رموز وأئمّة الابتداع، قال ابن تيمية: "فلمّا وقعت محنة الجهميّة نفاه الصفات في أوائل المئة الثالثة على عهد المأمون وأخيه المعتصم ثم الواثق- ودعوا الناس إلى التجهم وإبطال صفات الله تعالى، وطلبوا أهلَ السُّنةِ للمناظرة ولم تكن المناظرة مع المعتزلة فقط، بل كانت مع جنس الجهميَّة من المعتزلة والنجارية والضرارية وأنواع المرجئة، فكلُّ معتزلي جَهْميٌّ وليس كل جَهْميٍّ معتزلياً، لكنّ جهم أشدُّ تعطيلاً، لأنه نفى الأسماء والصفات، والمعتزلة تنفي الصِّفات دون الأسماء، وبِشْرٌ المريسي كان من المرجئة، لم يكن من المعتزلة، بل كان من كبار الجهمية" [4].

ولعل كلام ابن تيمية هذا يوضح ارتباط الاعتزال بالجهمية، فإن الجهمية هي الأُم، والعلماء حينما يتكلمون على الجهمية يقصدون بذلك المعتزلة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتَّضح إلى أيِّ حدٍّ هي بدعة المعتزلة، فإنهم أضافوا لبدعهم وضلالهم بدعاً وضلالات ظلمات بعضها فوق بعض نسأل الله السلامة.

وتجدر الإشارة هنا قبل الحديث عن حكم العلماء على المعتزلة والجهمية وفي الرواية عنهم إلى بيان ارتباط المعتزلة بالجهمية، ويُجلِّي لنا هذا الفهم جمال الدين القاسمي حيث يقول: "فالإمام أحمد في كتابه الرّد على الجهميّة، والبخاري في الرَّد على الجهمية، ومَنْ بعدهم يَعْنون بالجهميّة فيه المعتزلة لأنهم كانوا في المتأخرين أشهر بهذه المسائل من الجهمية، لكن كان غرض المتقدمين بالرَّد والمناقشة الجهمية، لأنها الأُمُّ لغيرها، والسابقة على سواها في الظهور، بل هي أوّلُ فئة ظهرت في الإسلام بمذاهب التأويل"[5].

فلقد ذمَّ أهلَ هذه البدعة غاية الذَّمِّ، فإنهم جاءوا بكلام تكاد السماوات تنفطر منه وتنشقّ الأرضُ، قال أبو سعيد الدارمي، بعد أن ذكر كلام منصور بن المعتمر وهو "ما هلك دينٌ قطُّ حتى تخَلَّف المَنَانيَّةُ، قلت: وما المنانيّةُ؟ قال: الزَّنادقة"، وقول ابن الحنفيّة رضي الله عنه: "لا تنقضي الدُّنيا حتى تكون خُصُومتهم في ربِّهم"، وقول ابن المبارك: "لأنْ أحكي كلام اليهود والنصارى أحبُّ إليَّ من أن أحْكي كلام الجهميّة"، ثم عقب على ذلك أبو سعيد الدارمي بقوله: "لولا مخافة هذه الأحاديث وما يشبهها لحكيت من قُبح كلام هؤلاء المُعَطِّلة وما يرجعون إليه من الكفر، حكايات كثيرة يتبين بها عورة كلامهم، وتكشف عن كثير من سوءاتهم، ولكنا نتخوَّف من هذه الأحاديث، ونخاف أن لا تحتمِلَهُ قلوب ضعاف الناس، فنوقع فيها بعض الشكِّ والرّيبة، لأنَّ ابن المبارك قال: لأنْ أحكي كلام اليهود والنصارى أحبُّ إليَّ من أن أحكي كلام الجهميّة"[6]، بل إن من العلماء من أهل الدِّيانة والاستقامة يَسْتعظم أن يُردِّدَ قولهم من أجل أن يُستخرج منه ما ينقضُه، قال أبو سعيد الدارمي: "ذهبتُ يوماً أحكي ليحيى بن يحيى كلام الجهميّة لأستخرج منه نَقضاً عليهم، وفي مجلسه يومئذٍ الحسين بن عيسى البسطاميّ، وأحمد بن يونس القاضي، ومحمد بن رافع، وأبو قدامة السرخسي فيما أحب، وغيرهم من المشايخ، فزبرني بغضب، وقال: أسْكت، وأنكر عليَّ المشايخ الذين في مجلسه استعظاما أن أحكي

---

(1) (تَرمِذ) بفتح التاء وكسر الميم مدينة مشهورة من أمهات المدن راكبة على نهر جيحون من جانبه الشرقي، الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت 626هـ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط الثانية، 1995 م 26/2.

(2) الشهرستاني، الملل والنحل، مصدر سابق: 86/1.

(3) الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (ت324هـ)، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ت نعيم زرزور، المكتبة العصرية، ط الأولى، 1426هـ -2005م، 114/1.

(4) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، مصدر سابق: 603/2-604.

(5) القاسمي، جمال الدين القاسمي الدمشقي، تاريخ الجهمية والمعتزلة، مؤسسة الرسالة، ط الأولى 1399-1979، ص 44-45.

(6) الدارمي، أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني (ت280هـ)، الرد على الجهمية، ت بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير – الكويت، ط الثانية، 1416هـ -1995م، 29/1.

كلام الجهميّة، وتَشْيعاً عليهم، فكيف بمن يحكي عنهم ديانةً، ثم قال لي يحيى: القرآن كلام اللـه، مَنْ شكّ فيه أو زعم أنه مخلوق فهو كافر" [1].

وهذا أبو بكر الأجرِّي في كتابه "الشريعة قال: "أعلموا وفَّقنا اللـه وإيّاكم للرشاد من القول والعمل أن أهل الحقِّ يصفون اللـه عزّ وجل بما وصف به نفسه عزّ وجل، وبما وصفه به رسولُه صلى اللـه عليه وسلم، وبما وصفه به الصحابة رضي اللـه عنهم، وهذا مذهب العلماء ممن أتَّبع ولم يبتدع، ولا يقال فيه: كيف؟ بل التسليم له والإيمان به" [2]، ثم ساق أحاديث من قول النبي صلى اللـه عليه وسلم في ضحك الربِّ سبحانه، وقال: "هذه السُّنن كلها نؤمن بها، ولا نقول فيها: كيف؟ والذين نقلوا هذه السُّنن: هم الذين نقلوا إلينا السُّنن في الطهارة، وفي الصلاة، والزكاة والصيام والحج وسائر الأحكام من الحلال والحرام، فقبلها العلماء منهم أحسن قبول، ولا يردُّ هذه السُّنن إلا من يذهب مذهب المعتزلة، فمن عارض فيها، أوردَّها، أو قال: كيف؟ فاتَّهموه واحذروه"[3]، وهذا كلام في غاية النَّفاسة في ذمِّهم وبيان فساد قولهم، حيث إنهم خالفوا المنقول والمعقول بمخالفتهم للوحي من جهةٍ، واجتماع سلف الأُمة من جهةٍ أخرى، وهذا يخالف المعقول، إذ يستحيل أن يتواطؤوا على باطل، بل إن من العلماء من شدَّد عليهم القول والنكير ونعتهم بالزندقة جزاءً وفاقاً، فهذا يزيد بن هارون: وذكر الجَهميَّة، فقال: "هم واللـه الذي لا إله إلا هو زنادقة، عليهم لعنة اللـه، وباللـه التوفيق"[4].

ولم يكن المحدِّثون بعيدين عن الإدلاء برأيهم بهذه الفئة المبتدعة، فنجدهم يصفونهم بعبارات وأقوال توضِّح أنهم أصحاب بدعة تارةً بالإشارة، وأخرى صراحةً بذكر البدعة التي وصفوا بها، وهذا بالطبع يؤثر في قبول أو ردِّ رواية مَنْ تلبَّس بها، تبعاً لمنج وطريقة كل واحدٍ منهم وبالرجوع إلى مجمل أقوال أهل الحديث بخصوص هذه الفئة المبتدعة، يلاحظ بأن أحكامهم تتشابه في إطلاق القول فيهم بأنهم مبتدعة بغضِّ النظر عن قبول رواياتهم أو ردها.

المبحث الثاني

ما جاء عن الإمام أحمد في المعتزلة والجهمية

سبق التعريف بأصحاب هذه البدعة عند العلماء، وسلفت الإشارة حينها بأنّ الإمام أحمد لم يُفرِّق بين المعتزلة والجهمية، لا سيما في عصره، ويمكن القول هنا أنه من خلال رسالة الإمام أحمد إلى مسَّدد بن مسرهد، زيادة بيان تعريف الإمام أحمد لهذه البدعة وأصحابها.

قال رحمه اللـه: "واحذروا رأيَ جهْمٍ، فإنه صاحب رأيٍ وكلامٍ وخصومات، فقد أجمع مَن أدركْنا من أهل العلم أن الجهميَّة افترقت ثلاثَ فرقٍ، فقالت طائفةٌ منهم: القرآن كلام اللـه مخلوقٌ، وقالت طائفةٌ: القرآن كلام اللـه وسكَتت وهي الواقفةُ الملعونة، وقال بعضهم: ألفاظُنا بالقرآن مخلوقةٌ، فكلُّ هؤلاء جهمية كفّارٌ يُستتابون، فإن تأبوا وإلا قُتلوا"[5]، وقال: "والمعتزلة وهم يقولون بقول القدريّة-ومن ذلك قولهم بأنَّ إليهم الاستطاعة والمشيئةُ والقدرةُ، وأنّ العباد يَمْلِكون لأنفسهم الخير والشرَّ، ويدينون بدينهم، ويكذِّبون بعذاب القبر والشفاعة، والحوض، ولا يرون الصلاة خلف أحدٍ من أهل القبلة ولا الجمعة إلا مَنْ كان على أهوائهم، ويزعمون أن أعمال العباد ليس في اللوح"[6]، والإمام أحمد يفرِّق بين أنواع البدع في معاملة من تلبَّس بها، قال ابن تيمّية: "وكلامُ أحمد يفرِّق بين أنواع البدع، ويفرِّق بين الحاجة إلى الرواية عنهم وعدمها، كما يفرِّق بين الداعي والساكت" [7].

فيظهر لنا من هذا الكلام أنّ من منهج الإمام أحمد أنه لا يَرُدَّ الرواية عن المبتدعة على الإطلاق، وإنما ينظر فيها، فيردُّ رواية من كان داعياً إلى بدعته، لأنه إذا دعا لا يؤمن أن يضع ما يُزيِّن به بدعته وأما ما يتعلق بالجهميّة، فإنه لم يُوقف على نصٍّ للإمام أحمد

(1) الدارمي، الرد على الجهمية، مصدر سابق: 211/1.
(2) ينظر، الآجُرِّيُّ، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد اللـه الآجُرِّيُّ البغدادي (ت360هـ)، الشريعة، ت الدكتور عبد اللـه بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن -الرياض / السعودية، ط: الثانية، 1420 هـ -1999 م، 1051/2، 1067 (651).
(3) ينظر الآجُرِّيُّ، الشريعة، مصدر سابق: 1051/2-1067.
(4) الاجري، الشريعة، مصدر سابق: 679/1106/3.
(5) القاسمي، تاريخ الجهمية والمعتزلة، مصدر سابق: ص 44.
(6) القاسمي، تاريخ الجهمية والمعتزلة، مصدر سابق: ص 45.
(7) ابن تيمية، المسوَّدة في أصول الفقه، مصدر سابق: 264/1.

أنهم إذا كانوا غير داعين أنه يمكن أن يروي عنهم، بل كان كلامه فيهم عامٌ يفهم منه أنه لا يروي عنهم، وهذا ما توصَّل إليه ابن رجب الحنبليّ، فقال بعد أن ساق الروايات عن بعض العلماء في ذلك وسمّاه بالرأي المختار : "فيخرج من هذا أن البدع الغليظة كالتجهُّم يُرَدُّ بها الرِّواية مطلقاً، والمتوسَّطة كالقدر، إنما يُردّ رواية الداعي إليها، والخفيفة كالإرجاء هل تُقبل معها الرواية مطلقاً أو تُردُّ عن الداعية؟ على روايتين"[1].

ويدلُّ على ما سُقناه من قول ابن رجب فيما خَلُص إليه من منهج الإمام أحمد في قبول رواية المبتدعة أو ردّها، بالتحديد هنا الجهميّة ما جاء في "الإبانة الكبرى" لابن بطّة، قال أبو طالب أحمد بن حُميد: "وقلت لأبي عبد الله سألني إنسان عن الجهميِّ يقول: القرآن مخلوقٌ، فهو كافرٌ؟ قلت: قومٌ يقولون: حلالُ الدَّم لو لقيته في خَلاءٍ لقتلْتُه؟ قال: من هؤلاء؟ هذا المرتدُّ يُستتاب ثلاثة أيام"[2]، ونقل عن المروُذيِّ قوله: "سألت أبا عبد الله عن الجهميِّ يموت وله ابن عمٍّ ليس له وارث غيره، فقال: قال النبيُّ صلى الله عليه وسلّم: "لا يرِثُ المسلمُ الكافرّ"[3]، قلت: فلا يرثُه؟ قال لا، قلت: فما يُصنع بماله؟ قال: بيت المال، نحن نذهب إلى أنَّ مالَ المرتدِّ لبيت المال"[4].

ومن خلال هذه النصوص وغيرها نرى أن الإمام أحمد يرى بأن الجهمي كافر لأن بدعته مغلظة ولذلك فقد ردَّ الرواية عنهم مطلقاً، وكان من سَمْتِ الإمام أحمد هَجْر أصحاب هذه البدعة، فلا يكلِّمهم، وينهي الناس عن كلامِهم، بل ويهجر من يُكلِّمهم ومقصودُه أن يرتدعوا عن بدعتهم، قال أبو الفضل-وهو ابن الإمام أحمد -: "قَدِمَ ابن رباح يُريد البصرة بلغه أنّ عبد الله القواريري شيَّعه أو سَلَّم عليه، فصار القواريريُّ إلى أبي، فلمّا نظر إليه قال: ألَمْ يكْفِ ما كان منك من الإجابة حتى سلَّمت على ابن رباح، وردَّ الباب في وجهه"[5]، فهذا موقفه ممن كلَّمهم، فكيف بهم أنفسهم، وهذا الموقف من الإمام أحمد مَبناهُ أنه يُكفِّرهم دون غيرهم من أصحاب البدع، وذلك لأن بدعتهم غليظة، قال شيخ الإسلام: "والمحفوظ عن أحمد وأمثاله من الأئمة، إنما هو تكفير الجهميّة والمُشبِّهة وأمثال هؤلاء، ولم يكفِّر أحمد الخوارج ولا القدريّة إذا أقرُّوا بالعلم، وأنكروا الأفعال وعُمومَ المشيئة"[6].

المبحث الثالث

سبر أقوال الإمام أحمد على من وصف بالاعتزال والجهمية

وفيه أسماء الرواة الذين وصفهم الإمام أحمد ببدعة الاعتزال والجهمية:

1 - إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي المدني مولاهم، توفي (184هـ).

قال الإمام أحمد: "ترك الناس حديثه وكان قدرياً"[7]، وقال أحمد: "كان قدريّاً، معتزليّاً، جهميّاً، كل بلاء"[8]، وقال أحمد: وكان قدرياً جهمياً، كل بلاء كان فيه[9]، وقال أحمد: يأخذ حديث الناس، فيجعله في كتبه، ويرويه عنهم، يدلسه[10]، وقال أحمد ابن حنبل: لا يكتب حديثه[11]، وقال أبو داود: قدري متروك الحديث[12]، وقال أبو زرعة: قال لي أحمد بن حنبل: قال يحيى بن سعيد القطان: لم يترك للقدر، إنما ترك للكذب[13]، وقال الإمام أحمد: قد ترك الناس حديثه، أخوه ثقة، وعمه ثقة، كان قدريا معتزليًا، وكان

(1) ابن رجب، شرح علل الترمذي، مصدر سابق: 358/1.
(2) ابن بطة، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة العكبري (387هـ)، الإبانة الكبرى، ت مجموعة من المحققين، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، 78/6.
(3) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم رقم (6764)، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الفرائض، باب ميراث أهل الملك، رقم (1614) من حيث أسامة بن زيد رضي الله عنه.
(4) ابن بطّة، الإبانة الكبرى، مصدر سابق: 82/6.
(5) الشيباني، سيرة الإمام أحمد، مصدر سابق: ص 74.
(6) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مصدر سابق: 507/7.
(7) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، مصدر سابق:503/2.
(8) الحنبلي، بحر الدم، مصدر سابق: 39/16/1.
(9) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، مصدر سابق: 3533/535/2.
(10) العقيلي، الضعفاء، مصدر سابق: 59/62/2.
(11) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 2/ 390.
(12) الشيباني، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، مصدر سابق: 225/1/ 206.
(13) أبو زرعة، المجروحون، مصدر سابق: 92/1.

يروي أحاديث منكرة، ليس لها أصل[1]، قال يحيى بن زكريا بن حيوه: قلت للربيع: فما حمل الشافعي على الرواية عنه؟ قال: كان يقول: لإن يخر من السماء -أو قال من بعد -أحب إليه من أن يكذب، وكان ثقة في الحديث[2]، وقال الربيع: كان الشافعي إذا قال: حدثنا من لا أتهم -يريد به إبراهيم ابن أبي يحيى[3]، قال الذهبي: وقد وثقه الشافعي وابن الأصبهاني ،والجرح مقدم[4]، وقد كان الشافعي - مع حسن رأيه فيه - إذا روى عنه، ربما دلسه، ويقول: أخبرني من لا أتهم، فتجد الشافعي لا يوثقه، وإنما هو عنده ليس بمتهم بالكذب، وقد اعترف الشافعي بأنه كان قدريا، ونهى ابن عيينة عن الكتابة عنه، وصنف (الموطأ) ، وهو كبير أضعاف (موطأ الإمام مالك) [5]، وقال ابن حبان: كان يرى القدر، ويذهب إلى كلام جهم، ويكذب مع ذلك في الحديث[6]، وقال البزار: "كان يضع الحديث وكان يوضع له مسائل فيضع لها إسنادا وكان قدريا وهو من أستاذي الشافعي وعز علينا"[7]، وقال ابن عدي: هو كما قال ابن عقدة، قد نظرت أنا الكثير في حديثه، فلم أجد له حديثا منكرا إلا عن شيوخ يحتملون[8]، وقال الشافعي: "سمعته يشتم بعض السلف"[9]، وقال يحيى القطان: سألت مالكاً عنه: أكان ثقةً في الحديث، قال: "ولا في دينه"[10]، وقال ابن معين وأبو داود: رافضيّ كذاب"[11]، وقال الجوزجاني: " فيه ضروب من البدع فلا يشتغل بحديثه فإنه غير مقنع ولا حجة "[12]، وقال عبد الرزاق: "ناظرته فإذا هو معتزلي فلم أكتب عنه"[13]، وقال يعقوب بن سفيان: جهمي قدري معتزلي رافضي ينسب إلى الكذب[14]، وقال ابنَ المدينيّ: كذّاب، وكان يقول بالقدر" [15]، وقال العجلي: كان قدريا معتزلياً رافضياً كانت فيه كل بدعة [16]، وقَال البُخارِيُّ: جهمي تركه ابن المبارك والناس، كان يرى القدر[17]، قال ابن حجر: متروك[18].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال، وقد كثر القول في تضعيفه والكلام فيه فقد أخذ عليه البدعة، فهو من الرواة المتهمين بأكثر من بدعة فاتهم بأنه من القدرية، الروافض، ومن المعتزلة الجهمية، شتام للسلف، وتكلم فيه بسبب الكذب، ووضعه أحاديث الناس في كتبه، فيرويها عنهم فيدلسها، ويروي الأحاديث المنكرة والتي ليس لها أصل، ورغم ذلك كان عالما فاضلا شهد بعلمه من تكلم فيه، ورغم ذلك ترك حديث هذا الراوي، وعندما سئل الإمام أحمد عن سبب تركه فعلل ذلك: أنه تركه للكذب لا للقدر فقد ترك روايته البخاري وأحمد وأهل السُّنن إلا ابن ماجه فأخرج له حديثاً واحداً[19]، والشافعيُّ وغيره كالبزار وأبي يعلى، ولعل من روى عنه لم ينظر إلى بدعته، وإنما نظر إلى صدقه في نفسه، وهذا لا يعني أن الشافعيَّ يُجيز لنفسه أو لغيره الرواية عن كل مبتدع وبمعنى آخر يمكن أن يُقال إنّ من روي عمَّن هذه صفته إنما يرو عنه بضوابط اشتمل عليها كلام ابن عديّ السالف، وهذا يندرج تحته التعامل مع كل راوٍ، فمن ترك حديثاً هذه الفئة أظهر سبب ذلك، ويُستثنى من ذلك من تلبَّس ببدعة مُكفِّرة وكان رأساً فيها وداعيةً لها تشتمل على إنكار ما هو معلومٌ من الدِّين بالضرورة، فإنهم يجمعون على عدم قبول رواياتهم وردِّها،

(1) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 61/354/1.
(2) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 57/1.
(3) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 57/1.
(4) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 58/1.
(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 214/211/7، الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 805/4.
(6) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 58/1.
(7) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 158/1.
(8) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 61/1.
(9) الذهبي، تذكرة الحفاظ، مصدر سابق: 181/1.
(10) ابن عدي، الكامل في ضعفاء، مصدر سابق: 353/1.
(11) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 14/805/4.
(12) ينظر الجوزجاني، أحوال الرجال، مصدر سابق: 212/218/1.
(13) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 285/1.
(14) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 287/1.
(15) الذهبي ميزان الاعتدال للذهبي، مصدر سابق: 85/1.
(16) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 287/1
(17) ينظر البخاري، تاريخه الكبير، مصدر سابق: 1 / 323
(18) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 241/132.
(19) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، مصدر سابق: حديث رقم 1615.

ولعل هذا الراوي ترك من أجل بدعه الأخرى وخصوصا التجهم، فهو من الغالين الشاتمين للسلف، ويضاف إليها اشتهاره بالكذب، ووضعه للأحاديث، وتدليسه لها، فالراجح فيه كلام المجرحين فهو ليس بثقة متروك الحديث لا يكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار، وقد خلت صفحات المسند من رواية لهذا الراوي.

2 - بشر بن السري بن الْحَارِث بن عُمَيْر أبو عَمْرو الأفوه من أهل الْبَصْرَة سكن مَكَّة (ت195هـ).

قال أحمد بْنَ حَنْبَلٍ: كَانَ بِشْر بْن السري رجلا من أهل البصرة ثم صار بمكة سمع من سفيان نحو ألف وسمعنا مِنْهُ ثم ذكر حديث (نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا ناظرة) [1] فَقَالَ مَا أَدْرِي مَا هَذَا أيش هَذَا فوثب به الحميدي وأهل مكة وأسمعوه كلاماً شديداً فاعتذر بعد فلم يقبل مِنْهُ وزهد الناس فيه بعد فلما قدمت مكة المرة الثانية كَانَ يجيء إلينا فلا يكتب عَنْهُ فجعل يتلطف فلا نكتب عنه [2]، وَقَال أحمد بْن حنبل: حَدَّثَنَا بشر بْن السري -وكان متقنا للحديث عجبا، عَنْ سفيان، فذكر عنه حديثا [3]، وفي رواية: كان متفهما للحديث عجبا [4]، وفي رواية قال ثبت [5]، قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: بشر بن السري تكلم بمكة بشيء، فوثب عليه ابن الحارث بن عمير، يعني حمزة؛ فلقد ذل بمكة حتى جاء فجلس إلينا مما أصابه من الذل، قال عبد الله: يعني تكلم في القرآن [6]، قال يحيى بن معين: ثِقَة [7]، وقال: رَأَيْت بشر بن السّري مُسْتَقْبل الْكَعْبَة يَدْعُو على قوم يرمونه بِرَأْي جهم وَقَالَ معَاذ الله أَن أكون جهميا [8]، وقال العجلي: ثقة [9]، قال أبو حاتم: ثبت صالح [10]، وذكره ابن حبان في الثقات [11]، وقال البخاري: كان صاحب خير، صدوقا [12]، وقال ابن عدي: وبشر بن السري هذا له غرائب من الحديث عن الثوري ومسعر وغيرهما، وهو حسن الحديث ممن يكتب حديثه ويقع في أحاديثه من النكرة لأنه يروي عن شيخ يحتمل وأما هو في نفسه فلا بأس به [13]، وقال العقيلي: في الحديث مستقيم [14]، وذكره ابن الجوزي في كتابه الضعفاء والمتروكين [15]، وقال ابن حجر: "كان واعظاً ثقة، متقناً طعن فيه برأي جهم، ثم اعتذر وتاب [16]، وقال الذهبي: ثقة [17]، وفي السير: وحديثه حجة، وصح أنه رجع عن التجهم [18]، و قال في الميزان: أما التجهم فقد رجع عنه، وحديثه في الكتب السنة [19]، وقال الدارقطني: ثقة، وجدوا عليه في أمر المذهب فحلف واعتذر إلى الحميدي في ذلك، وهو في الحديث صدوق [20].

الدراسة:-

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال فقد وثقه جمع من العلماء ورغم توثيق العلماء له قد أخذ عليه أمرين: الأول: روايته المناكير في حديثه، والثاني: فقد اتهم بالتجهم والقول بخلق القرآن، فقد بدت منه هفة واعتذر منها، ولم يقبل عذره وهو ما دفعه عن نفسه، وذكر الإمام أحمد رجوعه واعتذاره عن بدعة، وذكر الذهبي في كتبه رجوعه عَن التجهم وصحة ذلك.

---

(1) القيامة آيه 22-23.
(2) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 253/174/2.
(3) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 689/124/4.
(4) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 341/3.
(5) الحنبلي، بحر الدم، مصدر سابق: 83.
(6) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 46/1080/4.
(7) ابن معين، تاريخ ابن معين، رواية الدارمي، مصدر سابق: 195/79/1.
(8) ابن معين، تاريخ ابن معين، رواية الدوري، مصدر سابق: 3879/188/4.
(9) العجلي، تاريخ الثقات، مصدر سابق: 150/80/1.
(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 358/2/ 1363.
(11) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 139/8.
(12) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 689/126-122/4.
(13) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال 253/174/2.
(14) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 175/143/1.
(15) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، مصدر سابق: 525/142/1.
(16) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 687/162.
(17) الذهبي، الكاشف، مصدر سابق: 579/268/1.
(18) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 109/332/9.
(19) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 1195/318/1.
(20) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 732/399/2

فقد ثبت مما سبق أن بشر كان يعتقد قول الجهمية والراجح أنه اعتقده فترة فتبين له الحق فتاب منه ورجع عنه فتركه واعتذر عن ذلك ودعا على من وصفه بذلك والتائب من الذنب كمن لا ذنب له، على أن الإجماع انعقد بعد ذلك على عذره والاحتجاج بروايته، فتجريح من هذا حاله تجريح ضعيف لأنه من الرواة الثقات المتقنين كما شهد له بذلك الأئمة، وحديثه في الكتب الستة فقد ترجم له البخاري في التاريخ الكبير وروى له في الأصول حديثاً واحداً متابعة، وهو أول شيء في كتاب الفتن وروى عنه مسلم وأخرج له أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، وروى الإمام أحمد عنه في المسند حديثين[1] وهو شيخه.

3- الحسن بن علي بن الجعد بن عبيد الجوهري، مولى المخزومية (ت242هـ).

وقال الإمام أحمد بن حنبل: "كان معروفاً عند الناس بأنه جهميٌّ مشهور بذلك، ثم بلغني أنه رجع عن ذلك"[2]، وقال الخطيب: وكان سريا ذا مروءة، وكان من العلماء بمذهب أهل العراق، أخذ عَنْ أَبِيهِ، وولي القضاء في حياة أبيه[3]، وقد ترجم له الذهبي فقال: قاضي مدينة المنصور كان سَرِيًا محتشماً، ذا مُروءة، ولي القضاء فِي حياة أبيه سنة ثمان وعشرين [4].

الدراسة :-

يعتبر هذا الراوي من الرواة غير المشهورين فلم يترجم له إلا القليل أمثال الذهبي في الميزان والخطيب في التاريخ والإمام أحمد، وخلت صفحات المحدثين من رواة له وحتى من جرح أو تعديل، وما هي إلا رواية يتيمة عن الإمام أحمد عندما سئل عنه، فأجاب بأنه جهمي مشهور وبلغه أنه رجع عن ذلك كما أسلفنا، ويضاف لذلك أن الإمام أحمد لم يحدث عنه وعموما فلإمام أحمد لا يحدث عن الجهمية.

4-الحسين بن علي بن يزيد الكرابيسيّ البغدادي (ت248 هـ).

قال المروذي: "قلت لأبي عبد الله: إنّ الكرابيسيَّ: يقول: مَنْ لم يقُل: لفظه بالقرآن مخلوق فهو كافر، فقال: بل هو كافر، وقال: مات بشر المريسي وخلفه الكرابيسي، وقال لي: هذا قد تجهَّم، وأظهر الجهميَّة، ينبغي أن يُحذر عنه وعن كل من اتبعه"[5]، وقال أحمد بن حنبل: أخزى الله الكرابيسي لا يُجالس ولا يكلَّم، ولا تُكتب كُتبُه، ولا يُجالس من يُجالسه"[6]، وقال أحمد بن حنبل: الحسين الكرابيسي عندنا كافر"[7]، وقال أبو الطيب الماوردي: جاء رجل إلى أبي علي الحسين بن علي الكرابيسي، فقال: ما تقول في القرآن، فقال حسين الكرابيسي: كلام الله غير مخلوق، فقال له الرجل: فما تقول في لفظي بالقرآن؟ فقال له حسين: لفظك بالقرآن مخلوق، فمضى الرجل إلى أبي عبد الله أحمد بن حنبل، فعرفه أن حسينًا قال له: إن لفظه بالقرآن مخلوق، فأنكر ذلك وقال: هي بدعة، فرجع الرجل إلى حسين الكرابيسي، فعَرفه إنكار أبي عبد الله أحمد بن حنبل لذلك، وقوله هذا بدعة، فقال له حسين: تلفظك بالقرآن غير مخلوق، فرجع إلى أحمد بن حنبل فعرفه رجوع حسين، وإنه قال: تلفظك بالقرآن غير مخلوق، فأنكر أحمد بن حنبل ذلك أيضًا، وقال: هذا أيضًا بدعة، فرجع الرجل إلى أبي علي حسين الكرابيسي، فعرفه إنكار أبي عبد الله أحمد بن حنبل، وقوله هذا أيضًا بدعة، فقال حسين: أيش نعمل بهذا الصبي؟ إن قلنا: مخلوق، قال: بدعة، وإن قلنا: غير مخلوق، قال: بدعة، فبلغ ذلك أبا عبد الله، فغضب له أصحابه، فتكلموا في حسين، وكان ذلك سبب الكلام في حسين والغمز عليه بذلك [8]، وقال أبو جعفر الموصلي: سألت أبا عبد الله: يا أبا عبد الله، أنا رجل من أهل الموصل، والغالب على أهل بلدنا الجهمية، وفيهم أهل سنة، نفر يسير يحبونك، وقد وقعت مسألة الكرابيسي: نطقي بالقرآن مخلوق؟ فقال لي أبو عبد الله: إياك إياك وهذا الكرابيسي، لا تكلمه،

(1) ينظر الشيباني، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: الحديث رقم (18965،2105) المجموع حديثين.
(2) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 1895/504/1، الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 364/7، الذهبي، تاريخ الإسلام 1119/5.
(3) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 3836/350/8.
(4) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 1895/504/1، الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 1119/5.
(5) الحنبلي، بحر الدم، مصدر سابق: 1290/192/1.
(6) الحنبلي، بحر الدم، مصدر سابق: 1290/192/1.
(7) ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، مصدر سابق: 172/1.
(8) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 65/8.

ولا تكلم من يكلمه، أربع مرات، أو خمس مرات، قلت: يا أبا عبد الله فهذا القول عندك وما تشعب منه يرجع إلى قول جهم؟ قال: هذا كله من قول جهم [1]، وقال أحمد بن حنبل: مبتدع [2]، وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري: قلت لأبي عبد الله: إن الكرابيسي، وابن الثلجي قد تكلما، فقال: فيم؟ قلت: في اللفظ، قال أحمد: اللفظ بالقرآن هو مخلوق؟ ومن قال: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو جهمي [3]، وقال الخطيب البغدادي: "وحديث الكرابيسي يَعِزُّ جدّاً وذلك أنَّ أحمد بن حنبل كان يتكلَّم فيه بسبب مسألة اللّفظ، وكان هو يتكلَّم في أحمد، فتجنَّب الناس الأخْذ عنه لهذا السبب"[4]، وقال الأزديّ: "ساقط لا يُرجع إلى قوله"[5]، وقال ابن حبّان: كان ممّن جمع وصنَّف وممّن يُحسن الفقه والحديث، أفسَده قِلَّة عقله"[6] وقال أبو الطيب الماوردي: "كان الكرابيسيّ يقول: القرآن غير مخلوق، ولفظي به مخلوق"[7]، قال ابن عدي: سمعت محمد بن عبد الله الصيرفي الشافعي يقول لتلامذته: اعتبروا بالكرابيسي، وبأبي ثور، فالحسين في علمه وحفظه لا يعشره أبو ثور، فتكلم فيه أحمد بن حنبل في باب مسألة اللفظ، فسقط، وأثنى على أبي ثور، فارتفع للزومه السنة [8]، وعلق الذهبي فقال : ولا ريب أن ما ابتدعه الكرابيسي، وحرره في مسألة التلفظ، وأنه مخلوق هو حق، لكن أباه الإمام أحمد، لئلا يتذرع به إلى القول بخلق القرآن، فسد الباب؛ لأنك لا تقدر أن تفرز التلفظ من الملفوظ الذي هو كلام الله إلا في ذهنك[9]، وقال السبكي : والذى عندنَا أَن أحمد رضي الله عَنهُ أَشَارَ بقوله هَذِه بِدعَة إِلَى الْجَواب عَن مَسْأَلَة اللَّفْظ إِذْ لَيست مِمَّا يعْنى الْمَرْء وخوض الْمَرْء فِيمَا لَا يعنيه من علم الْكَلَام بِدعَة فَكَانَ السُّكُوت عَن الْكَلَام فِيهِ أجمل وَأولى وَلَا يظنّ بِأحمد رضي الله عَنهُ أَنه يدعى أَن اللَّفْظ الخارج من بَين الشفتين قديم ومقالة الْحُسَيْن هَذِه قد نقل مثلهَا عَن البخارى والْحَارث بن أَسد المحاسبي وَمُحَمّد بن نصر المروزى وَغَيرهم[10]، وقال ابن حجر: صدوق فاضل تكلم فيه أحمد لمسألة اللفظ[11].

الدراسة :-

من خلال ما سبق نرى أنه لم يتكلم في هذا الراوي بجرح سوى أنه من أهل الكلام وتركه الكثير وتكلموا فيه لمسألة اللفظ في القرآن وبسبب كلامه في الإمام أحمد والتابعين مما دعا بالإمام أحمد الحديث فيه ووصفه له بالتجهم بل والحكم عليه بالكفر زجرا لغيره وتعظيما لمسألة القول في القرآن ونصرة لها وتأدبا في الحذر في الخوض في مسألة لفظ القرآن، وإلا فالرجل عالم فقيه يشهد له بالفضل صدوق، ولكن لما بدر منه لم يرو عنه الإمام أحمد وخلت طيات مسنده على سعتها من رواية واحدة له.

5- الحَكَم بن عبد الله بن مسلمة، أبو مطيع البلخي مولى قريش، (ت199هـ).

وقال الإمام أحمد: "لا ينبغي أن يروى عنه حكوا عنه أنه كان يقول: الجنّة والنار خلقتا فستفنيان، وهذا كلام جهم لا يروى عنه شيء"[12]، وقال ابن سعد: وكان مرجئًا وقد لقي عبد الرحمن بن حرملة وغيره وهو ضعيف عندهم في الحديث [13]، وقال ابن حبان: من رُؤَسَاء المرجئة مِمَّن يبغض السّنَن ومنتحليها[14]، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء[15]،وقال مرة: "ضعيف" [16] وقال أبو

(1) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 4092/611/6.
(2) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 4092/611/6.
(3) الحنبلي، بحر الدم، مصدر سابق: 1268/88/1.
(4) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 4092/611/8.
(5) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 618/359/2، والذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 544/1.
(6) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 189/8.
(7) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 361/2.
(8) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 8 / 66، والسبكي، طبقات الشافعية، مصدر سابق: 2 / 120، والذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 471/9.
(9) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 471/9
(10) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، مصدر سابق: 117/2.
(11) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 1337/205.
(12) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 3883/364/7، والذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 1895/504/1.
(13) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 263/7/ 3648.
(14) ينظر ابن حبان، الضعفاء، مصدر سابق: 250/1.
(15) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 121/3.
(16) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، مصدر سابق: 5331/299/3.

حاتم: كان قاضي بلخ وكان مرجئا ضعيف الحديث[1]، وقال البُخارِيّ: صاحب رأي ضعيف[2]، وقال النسائي: ضعيف[3]، وقال ابن عدي: وأبو مطيع بين الضعف في أحاديثه وعامة ما يرويه، لاَ يُتَابَعُ عَليه[4]، وقال الخليلي: كان مرجئا صالحا في الحديث إلا أن أهل السنة أمسكوا عن الرواية عنه[5]، وذكره العقيلي في الضعفاء[6]، وقال الجوزجاني: كان من رؤساء المرجئة ممن يضع الحديث ويبغض السنن[7]، وقَالَ أحمد بْن سيار: أبو مطيع من رؤساء المرجئة[8]، وقال أبو داود: تركوا حديثه، كَانَ جهمياً[9]، وقال الذهبي: تركوه[10]، وقال في ترجمته: كان بصيراً بالرأي، علّامة كبير الشأن، ولكنه واهٍ في ضبط الأثر[11].

الدراسة:-

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال نجد أن الكثير من العلماء متفقون على تجريحه والجمهور على إسقاطه وترك حديثه بل اتهمه البعض بالكذب والوضع وبعضهم ضعفه ضعفاً لا ينزله عن الدرجة المعتبر بها، فاتهم بأمرين: في عدالته وفي ديانته، والراجح فيه رأي الجمهور لكثرة مناكيره وقوله في الجنة والنار أنهما ستفنيان فهو هالك متروك الحديث فنهى الإمام أحمد وغيره عن الرواية عنه بل وتركه، ولذلك خلت صفحات المسند على عرضها من رواية واحدة له.

6- الربيع بن صبيح السعدي، البصري، أبو بكر، ويقال: أبو حفص (ت 160هـ).

وَقَال أحمد بْن حنبل: لا بأس به رجل صالح [12]، وقال أبا عبد الله: وكان الربيع بن صبيح معتزليًا[13]، وقال المروذي: وذكر - أي أبا عبد الله-الربيع بن صبيح، فتكلم فيه بكلام لين[14]، وقال الميموني: قلت -أي لأحمد بن حنبل-: الربيع بن صبيح؟ قال لي: هو في بدنه رجل صالح، وليس عنده حديث يحتاج إليه فيه، كأنه ضعف أمره[15]، وقال أبو عبد الله: ليس له كثير شيء يسنده، وليس به بأس[16]، وقال أحمد: كنت أترك حديث وكيع وحديث الربيع فندمت، قيل له: فكنت تكتب حديث مبارك؟ فقال نعم[17]، وكان يحيى بْن سَعِيد لا يرضاه[18]، وكان لا يحدث عنه، وكَانَ عَبْد الرَّحْمَنِ يحدث عنه[19]، وقال يحيى عن مبارك: ضعيف[20]، وَقَال عفان بْن مسلم: أحاديثه كلها مقلوبة[21]، وَقَال يحيى بْن مَعِين: ضعيف الحديث[22]، وَقَال مُحَمَّد بْن سعد، والنَّسَائي: ضعيف[23]، وَقَال ابْن عَدِيّ: له أحاديث صالحةً مستقيمةً، ولم أر له حديثا منكراً جداً، وأرجو أَنَّهُ لا بأس بِهِ، ولا برواياته[24]، وَقَال أبو زُرْعَة:

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 121/3.
(2) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 399/501/2.
(3) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 399/501/2.
(4) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 503/2.
(5) ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق: 2691/246/3، وقد تصحف هذا القول باسم العقيلي وهو وهم من النساخ.
(6) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 312/256/1.
(7) ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق: 335/2.
(8) ينظر تاريخ بغداد للخطيب، مصدر سابق: 121/9
(9) ينظر الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 121/9.
(10) الذهبي، المغني في الضعفاء، مصدر سابق: 183/1.
(11) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 2181/574/1.
(12) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 1 /412/ 867.
(13) الحنبلي، بحر الدم، مصدر سابق: 770/118/1.
(14) الحنبلي، بحر الدم، مصدر سابق: 293/54/1.
(15) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي، مصدر سابق:126/190/1.
(16) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي، مصدر سابق:138/193/1.
(17) الجوزجاني، المعرفة والتاريخ، مصدر سابق: 2/ 135.
(18) ابن عدي، الكامل لابن عدي، مصدر سابق: 1 / 343.
(19) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 3 / 2084.
(20) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 3911/10/3.
(21) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 3 / 2084.
(22) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 3 / 2084، وجاء أن يحيى وثقه، تاريخ ابن معين، رواية الدوري 2 / 162.
(23) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 7 / 277، ونقله ابن عدي في الكامل، مصدر سابق: 1 / 343.
(24) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، مصدر سابق: 1 / 343.

شيخ صالح صدوق [1]، وَقَال الجوزجاني: المبارك بن فضالة والربيع بن صبيح يضعف حديثهما، ليسا من أهل الثبت"[2]، وَقَال أبو دَاوُد ، عَن أبي الْوَلِيد: ما تكلم أحد في الربيع إلا والربيع فوقه[3]، وَقَال شعبة: من سادات المسلمين[4]، وقال ابنُ حِبَّان: أن الحديث لم يكن من صناعته، فكان يهم فيما يروي كثيرا حتى وقع في حديثه المناكير من حيث لا يشعر، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، وفيما يوافق الثقات فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأسًا" [5]، وقال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ وكان عابدا مجاهدا[6].

الدراسة :-

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال فقد اختلف العلماء فيه بين معدل ومجرح فمنهم من أنزله قليلا عن مرتبة التوثيق ومنهم من جرحه فجعلوه من الضعفاء المعتبر بهم وقد انفرد ابن معين في رواية بتوثيقه حتى إن العلماء الواحد منهم اختلفت أقواله في هذا الراوي بين التوثيق والتجريح لكن الذين نقلوا عنه التعديل أكثر من الذين نقلوا عنه التجريح، ولم يرد عند أحد من علماء الجرح والتعديل أشار إلى الربيع بالابتداع إلا ما ورد عن الإمام أحمد برواية يتيمة عن ابن هانئ لم ينقله عنه أو عن غيره أحد من العلماء، ومما سبق يترجح أن الربيع في أدنى مراتب التعديل وهذا هو القول المتوسط فيه كما فعل ابن حجر، ويترجح جانب العدالة فيه كما أوضح ذلك ابن عدي، فخلاصة القول فيه أنه صدوق ليس بالحافظ ولعله حسن الحديث في المجمل، ولعل أحمد ترك حديثه لا لبدعة الاعتزال حيث أنها لم تثبت عليه وإنما تركه لعدم معرفته بالحديث فكان ضعيفا في الحديث لعدم معرفته به كما قال يعقوب بن شَيْبَة، وابن حبان وغيرهما والله تعالى أعلم، ولم يرو عنه الإمام أحمد في المسند [7].

7 - سعد بن محمد بن الحسن بن عطية العَوْفِيّ، (ت276هـ)[8].

قال أبو بكر الأثرم: "قلت لأبي عبد الله: أخبرني اليوم إنسانٌ بشيء عَجَبٍ، زعم أنّ فلاناً أمر بالكتاب عن سعد بن العوفي، وقال: هو أوثق الناس في الحديث، فأستعظم ذاك أبو عبد الله جدّاً، وقال: لا إله إلا الله سبحان الله، ذاك جهميٌّ أمتُحن أوّل شيء قبل أن يُخوَّفوا وقبل أن يكون ترهيباً، فأجابهم، قلت لأبي عبد الله: فهذا جهميٌّ إذاً؟ فقال: فأيّ شيءٍ؟ ثم قال أبو عبد الله: لو لم يكن هذا أيضاً لم يكن ممّن يستأهل أن يُكتب عنه ولا كان موضعاً لذاك"[9]، قال الذهبي: وَثَّقَهُ بعضهم، وأمّا أحمد بن حنبل فقال: كان جَهْمِيًّا[10]، وقال الخطيب: كَانَ لينًا فِي الحَدِيث، وَأبوهُ سعد بن مُحَمَّد بن الْحسن بن عَطِيَّة، قَالَ فِيهِ أحمد: لم يكن مِمَّن يستأهل أَن يكْتب عَنهُ، وَلَا كَانَ موضعا لذَلِك، وَعَمُّ أبيه: هُوَ الْحُسَيْن بن الْحسن بن عَطِيَّة، ضعفه ابْن معِين وَالنَّسَائِيّ وَابْن حبَان وَغَيرهم، وَالْحسن بن عَطِيَّة ضعفه البُخَارِيّ وَأبو حَاتِم، وَهَذِه سلسلة ضعفاء.

الدراسة :-

يعتبر هذا الراوي من الرواة غير المعروفين فلم يتكلم عليه أحد سوى ما جاء عنه الإمام أحمد بأنه جهمي ويضعفه أيضا وذكر الذهبي أن بعضهم وثقه ولا أدري من أين جاء الذهبي بتوثيقه والراجح فيه أنه من الضعاف الهلكا وأسرته كلهم ضعاف[11]،

---

(1) أبو زرعة، الضعفاء، مصدر سابق: 3/867/ 192.

(2) الجوزجاني، أحوال الرجال، مصدر سابق: 1/210/ 203.

(3) أبو داود، سؤالات الآجري، مصدر سابق: 5/ 3 وتمامه: قال أبو داود: زعموا أنه اختلط عليه مسائل عطاء والحسن.

(4) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، مصدر سابق: 4/38/652.

(5) ابن حبان، المجروحين، مصدر سابق: 1 / 296.

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 242/1895.

(7) ينظر الشيباني، مسند أحمد، مصدر سابق: الأحاديث رقم (24423،14943،15274) وهي من زيادات عبد الله بن أحمد.

(8) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 10/183/4696، والعراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (ت 806هـ)، ذيل ميزان الاعتدال، ت علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط الأولى، 1416 هـ -1995م، 1/15/416.

(9) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 10/183/4696، وابن حجر، لسان الميزان 4/33/3388، والعراقي، ذيل ميزان الاعتدال 1/115/416.

(10) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 5/572.

(11) محمد بن سعد هو العوفي، وهو ابن سعد بن محمد بن الحسن ابن عطية العوفي، تكلم فيه الخطيب، فقال: كان لينا في الحديث، وأبوه سعد بن محمد بن الحسن بن عطية، قال فيه أحمد: لم يكن ممن يستأهل أن يكتب عنه، ولا كان موضعا لذلك، وعم أبيه: هو الحسين بن الحسن بن عطية، ضعفه ابن معين والنسائي وابن حبان وغيرهم، والحسن بن عطية ضعفه البخاري وأبو حاتم، وهذه سلسلة ضعفاء، ينظر الحنفي، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفي بدر الدين العيني (ت855هـ)،عمدة القاري شرح صحيح البخاري د دار إحياء التراث العربي – بيروت، 2/101.

وعموماً خلت صفحات الإمام أحمد من رواية واحدة لهذا الراوي ولعل مقولة الإمام أحمد اليتيمة السالف ذكرها موضحة لحال هذا الراوي.

8- سليم بن مسلم الجمحي أَبُو مُسلم الخشاب المكي (ت195هـ).

قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي، عن سليم بن مسلم، فقال: قد رأيته بمكة، ليس يسوي حديثه شيئاً، ليس بشيء، قال أبي: وكان يتهم برأي جهم[1] وقال يحيى بن معين: كَانَ جهمياً خبيثاً[2]، قال يحيى بن معين: ليس بثقة[3]، وقال ابن معين: ليس بقوي، وقال مرة متروك[4]، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث[5]، وقال أبو زرعة: ليس بقوى[6]، وقال النَّسائِيُّ: متروك الحديث[7]، وقال ابنُ عَدِي: عَامَّةُ ما يرويه غير محفوظ[8].

الدراسة:-

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال فقد ضعفه العلماء وقالوا عنه أنه ليس بالقوي ولا يسوى حديثه شيئاً وأن عامة ما يرويه غير محفوظ وأحاديثه منكرة ولم يوثقه أحد، ولعل سبب تضعيفه هو بدعته مثلما قال ابن معين بأنه كَانَ جَهْمِيًّا خَبِيثًا وما قاله أحمد إنه كان يتهم برأي جهم، وقد خلت صفحات مسند الإمام أحمد من رواية واحدة لهذا الراوي.

9- شُعيب بن سهل بن كثير أبو صالح الرَّازي، (ت246هـ).

قال أحمد بن حنبل: أخزاه الله، كان يرى رأيَ الجَهْمِ"[9]، ولاه أحمد بن أبي دُؤاد قضاء بغداد، وكان من أعيان الْجَهْمِيّة وفُضَلائهم، وكان قد كتب على باب مسجده القول بخلْق القرآن، فوثب قوم من ذعار السّنة فأحرقوا بيته ونهبوه، فهربَ[10]، وقال الخطيب: كان يقول قول جهم، مبغضا لأهل السنة، متحاملا عليهم، منتقصا لهم، لا يقبل لأحد منهم صرفا ولا عدلا [11]، وقال ابن كامل: "كان جهميّاً يُصرِّح بذلك" [12].

الدراسة :-

من خلال ما جاء عن علماء الجرح والتعديل نراهم مجمعين على تركه، وتضعيفه كونه جهمياً يصرح بذلك ويقول بخلق القرآن وكان مبغضا لأهل السنة، متحاملا عليهم، منتقصا لهم، لا يقبل لأحد منهم صرفا ولا عدلا ولذلك ترك أحمد حديثه فليس له رواية واحدة في المسند.

10 - عمرو بن عبيد بن باب، ويقال بن كيسان التميمي مولاهم أبو عثمان، (ت244هـ).

قال الإمام أحمد: "ليس أهل أن يُحدَّث عنه، كان عمرو بن عبيد رأس المعتزلة، وأوّلهم في الاعتزال وروى عنه الثوريُّ، وقال: كان الربيع بن صُبيح معتزلياً، وكان خيراً من عمرو بن عبيد" [13]، وقال عبد الله: حدثني أبي بسنده: قال رجل لأيوب: إن عمرو بن عُبيد روى عن الحسن، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: إذا رأيتم معاوية على المنبر فاقتلوه، فقال: كذب عمرو بن

(1) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 5726/393/3.
(2) ابن معين، تاريخ ابن معين، رواية الدوري، مصدر سابق: 444/3/ 2178.
(3) ابن معين، تاريخ ابن معين، رواية الدوري، مصدر سابق: 444/3/ 2178ابن عدي، الكامل في الضعفاء 777/334/4.
(4) ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق: 376/113/3
(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1368/315/4.
(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1368/315/4.
(7) ينظر ابن عدي، الكامل في الضعفاء، مصدر سابق: 777/334/4 والذهبي، تاريخ الإسلام 123/1122/4.
(8) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، مصدر سابق: 777/339/4
(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1514/347/4، والذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 3719/276/2.
(10) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 219/1149/5
(11) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 4769/335/10 وهو أول قاض يحرق بيته ويعزل كما حكاه الخطيب في ترجمته.
(12) ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق: 3807/251/4.
(13) الحنبلي، بحر الدم، مصدر سابق: 770/118/1.

عُبيد [1]، وقال عبد اللـه: كان أبي يحدثنا عن عمرو بن عُبيد، وربما قال: رجل، لا يسمه، ثم تركه بعد ذلك، وكان لا يحدث عنه [2]، وقال عبد اللـه: قال أبي: ترك يحيى عمرو بن عُبيد بأخرة ثم قد حدثنا عنه [3]، وقال الخطيب: كان عَمْرو يسكن البصرة، وجالس الحسن البَصْرِيّ، وحفظ عنه، واشتهر بصحبته، ثم أزاله واصل بْن عطاء عَنْ مذهب أهل السنة، فقال بالقدر، ودعا إليه، واعتزل أصحاب الحسن وكان له سمت وإظهار زهده[4]، وَقَال الجوزجاني: غير ثقة ضال[5]، وَقَال فِي موضع آخر: وكان غاليا فِي القدر ما ينبغي أن يكتب حديثه [6]، وَقَال ابن عدي: وللسلف فيمن ينسب إلى الصلاح كلام كثير، حتى قال يحيى القطان: ما رأيت قوما أصرح بالكذب من قوم ينسبون إلى الخير، وكان يغُر الناس بنسكه وتقشفه وهو مذموم ضعيف الحديث جدا معلن بالبدع وقد كفانا ما قال فيه الناس [7]، وقال يحيى بن معين: "لا يُكتب حديثه"، وعن النسائيِّ: "متروك الحديث"، وقال أيوب السختياني، ويونس ابن عُبيد البصري: يكذب، وعن حُميد ابن زنجويه: "كان يكذب على الحسن"[8]، وقال الأفطس: سمعت عَمْرو بن عُبَيد يقول: لو أن عليا وعثمان وطلحة والزبير شهدوا عندي على شراك نعل ما أجزته[9]، ونقل الخطيب عن عَمْرو بن علي أنه قال: كان عَمْرو بن عُبَيد قدريا يرى الاعتزال والقدر[10]، وعن ابن حبّان: "كان من أهل الورع والعبادة إلى أن أحدَثَ ما أحدَثَ، واعتزال مجلس الحسن هو وجماعة فسموا المعتزلة، قال: وكان يشتم الصحابة، ويكذب في الحديث وَهْمَاً لا تعَمُّداً"[11]، وقال الفّلاس: "متروك الحديث، وعنه أيضاً: كان يحيى بن سعيد يحدّثنا عن عمرو بن عبيد ثم تركه"، وقال في ترجمته : مولى بني تميم، من أبناء فارس، شيخ القدرية والمعتزلة[12]، وقال يَحْيَى بْن مَعِين: كان رجل سوء من الدهرية قلت وما الدهرية؟ قال: الذين يقولون لا شيء إنما الناس مثل الزرع، وكان يرى السبت [13]، وقال يحيى: حدثنا نعيم قال: سمعت ابن المبارك، وقيل له: تركت عمرو بن عبيد وتحدث عن هشام الدستوائي، وسعيد، وفلان، وهم كانوا في عداده، قال: إن عمرا كان يدعو [14]، وقيل لحماد بن سلمة: يا أبا سلمة، رويت عن الناس، وتركت، عمرو بن عبيد قال: إني رأيت كأن الناس يصلون يوم الجمعة إلى القبلة وهو مدبر عنها، فعلمت أنه على بدعة فتركت الرواية عنه[15]، وسئل يحيى بن معين عن عمرو بن عبيد، فقال: لا تكتب حديثه، فقلت له: كان يكذب؟ فقال: كان داعية إلى دينه، فقلت له: فلم وثقت قتادة وسعيد بن أبي عروبة وسلام بن مسكين؟ فقال: كانوا يصدقون في حديثهم، ولم يكونوا يدعون إلى بدعة[16]، وقال ابن سعد: كان معتزلياً صاحب رأي ليس بشيء في الحديث[17].

الدراسة:-

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال وبخاصة قد كثر الكلام فيه، فقد ضعفه الكثير من العلماء وأدنوا من شأنه، وقد تكلم فيه لأجل البدعة، فهو جهمي معتزلي قدري قائل بخلق القرآن مجاهرا داعيا إلى بدعته معتزلي وكان يشتم الصحابة ويعتبر

---

(1) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد اللـه، مصدر سابق: 406/1/ 842.
(2) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد اللـه، مصدر سابق: 371/2/ 2646.
(3) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد اللـه، مصدر سابق: 159/3/ 4712.
(4) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 6652/165-164/12.
(5) الجوزجاني، أحوال الرجال، مصدر سابق: 169/182/1.
(6) الجوزجاني، أحوال الرجال، مصدر سابق: 336/316/1.
(7) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، مصدر سابق: 222/2.
(8) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، مصدر سابق: 2572/229/2، والذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 6404/274/3.
(9) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 6605/77/14، وقال بشار عواد: إن من يقول مثل هذا القول، قد أبان لنا عن وجهه الأسود وطعن في الصحابة -بعد أن اغتر البعض بإظهاره الزهد والصلاح، وأمثال هؤلاء لا ينبغي أن تقبل لهم رواية ولا كرامة، المزي، تهذيب الكمال التحقيق 135-134/22.
(10) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 6605/77/14.
(11) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 274/3.
(12) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 4406/124/22.
(13) ابن حبان، المجروحين، مصدر سابق: 70/2
(14) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 1284./277/3
(15) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 1284/279/3.
(16) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 1284/279/3.
(17) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 3255/201/7.

شيخ القدرية والمعتزلة وهو رأسهم، وكان يغر الناس بنسكه وتقشفه وهو مذموم ضعيف الحديث جدا معلن بالبدع وقد كفانا ما قال فيه الناس، فمن خلال ما جاء في هذا الراوي وما ذكر من أقوال فهو متروك ضعيف الحديث خبيث فلا ينظر إليه ولا إلى حسنه وورعه وسمته السابق ولا كرامه، فقد أظهر ما ينقضه من خبثه وغلو فكره ومعتقده فقد فضحه الله وبان عورته فلم يبق له حجة ولا دفاع مدافع ولذلك تركه الإمام أحمد لمعتقده الخبيث وسار على نهجه الكثير من علماء عصره ومن بعدهم ولم يرو عنه.

11- هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة بن أبان السِّلمي، الظفري أبو الوليد (ت245هـ) [1].

وقال المروذي: ورد كتاب من دمشق: سل لنا أبا عبد الله، فإن هشام بن عمار قال: لفظ جبريل ومحمد عليهما السلام بالقرآن مخلوق، فسألت أبا عبد الله فقال: أعرفه طياشًا، قاتله الله، لم يجتر الكرابيسي أن يذكر جبريل ولا محمدًا - صلى الله عليه وسلم -، هذا قد تجهم، وفي الكتاب أنه قال في خطبته: الحمد لله الذى تجلى لخلقه بخلقه، فسألت أبا عبد الله، فقال: هذا جهمي، الله تجلى للجبال، يقول هو: تجلى لخلقه بخلقه، إن صلوا خلفه فليعيدوا الصلاة[2]، وقال المروذي: ذكر أبا عبد الله هشام بن عمار، فقال: طياش خفيف[3]، وَقَال يحيى بْن مَعِين: ثقة[4]، وَقَال: كيس كيس[5]، وقال: حدّثنا هشام بن عمار وليس بالكذوب [6]، وقال أبو زُرْعة الرّازيّ: مَن فاته هشام بْن عمّار يحتاج إلى أنّ ينزل فِي عشرة آلاف حديث[7]،وَقَال العجلي: ثقة، وَقَال فِي موضع آخر: صدوق[8]، وَقَال النَّسَائي: لا بأس به وَقَال: صدوق[9]، وَقَال الدَّارَقُطنِيّ: صدوق، كبير المحل[10]، وقال مسلمة بن قاسم: تكلم فيه، وهو جائز الحديث صدوق[11]، وَقَال ابن حجر: صدوق مقرئ كبر فصار يتلقن فحديثه القديم أصح[12]، وَقَال أبو حاتم: لما كبر تغير فكل ما دفع إليه قرأه، وكلما لقن تلقن، وكان قديما أصح، كان يقرأ من كتابه، وسئل أَبِي عَنْهُ، فَقَالَ: صدوق [13]، قال مُحَمَّد بْن مُسْلِم الرازي: عزمت زمانا أن أمسك عَنْ حديث هشام بن عمار لأنه كان يبيع الحديث[14]، وَقَال الذهبي: صدوق مكثر له ما ينكر[15].

الدراسة:-

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال يتبين لنا أنه من الجهابذة الكبار من أهل الرواية والتحديث والفقه ثقةً، تغير بأخره فقد طال عمره فوق التسعين سنه فخف ضبطه وأصبح يروي المناكير وتقلب عليه الأسانيد فأنزل عن مرتبه التوثيق، وقد تكلم فيه بسبب مقالة له، بدعه الإمام أحمد على إثرها، رأيه فيه كما جاء طياش خفيف وانفرد الإمام أحمد بتبديعه ولم يرو غيره خبر ذلك ولم يتهمه أحد غير أحمد بالابتداع والتجهم وهو سؤال سأله إياه المروذي للرد على كتاب من دمشق، وقد علل مقولة هشام بن عمار الذهبي فقال الذهبي: لقول هشام اعتبار ومساغ، ولكن لا ينبغي إطلاق هذه العبارة المجملة، وقد سقت أخبار أبي الوليد رحمه الله في تاريخي الكبير، وفي طبقات القراء، أتيت فيها بفوائد، وله جلالة في الإسلام، وما زال العلماء الأقران يتكلم بعضهم في بعض بحسب اجتهادهم، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم[16]، ولعل الإمام أحمد لم يتهمه إنما هو سؤال من دمشق فأجاب عليه ولا ندري صحة هذه المقولة المنقولة للإمام أحمد فهشام له جلالة وقدر في الإسلام والراجح فيه

(1) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 6586/242/30، والذهبي، سير أعلام النبلاء 98/420/11.
(2) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 303/4.
(3) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي، مصدر سابق: 247/103/1.
(4) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 6586/247/30.
(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 255/9.
(6) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 6586/248/30.
(7) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 575/1272/2.
(8) العجلي، تاريخ الثقات، مصدر سابق: 55.
(9) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 6586/248/30، وينظر ابن القلانسي، تاريخ دمشق 36/74، وينظر الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (748هـ)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، الكتب العلمية ط الأولى 1997م، 116/1.
(10) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 248/30.
(11) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 152/12.
(12) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 7303/303.
(13) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 255/9.
(14) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 6586/245/30.
(15) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 4 / 9234/302.
(16) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 302/4.

صدوق صحيح الحديث قبل الاختلاط ولعل ترك الإمام أحمد لروايته لخفة ضبطه واختلاطه وتغيره بأخره ولأجل هذه المقولة على جلاله قدر هذا الراوي وعلو كعبه فقد خلت صفحات مسنده من رواية واحدة له والله أعلم.

12- يحيى بن صالح الوحاظي أبو زكريّا، ويقال أبو صالح الشامي الحمصيّ (ت222هـ).

قال الإمام أحمد: كأنه نزع إلى رأي جهم [1]، وقال أحمد بن حنبل: لم أكتب عنه لأني رأيته في مسجد الجامع يسيء الصلاة [2]، قال أبو حاتم: صدوق[3]، وقال العقيلي: جَهْمِيٌّ[4]، وقال إسحاق بن منصور: وكان مرجئا خبيثا داعي دعوة ليس بأهل أن يرو عنه[5]، وقال الدَّارَقُطْنِيّ: "سيء الحفظ" [6]، وقال أبو حاتم: "شيخ محله الصدق، ولم يكن بالحافظ، يكتب حديثه ولا يحتج به"[7]، وقال ابن معين: ثقة[8]، وقال أبو عوانه الإسفراييني: حسن الحديث، ولكنه صاحب رأي[9]، وقال عبد الصمد: سألت يَحْيَى بْن صَالِح عَنِ الإيمان، فَقَالَ: حَدَّثَنَا أبو الْمَلِيح، قال: سمعت مَيْمُون بْن مهران يَقُول: أنا أقدم من الإرجاء [10]، وقال الذهبي: ثقة في نفسه ، تُكُلِّمَ فيه لرأيه وتجهمه [11]، وقالْ: قد كان ينكر الإرجاء قدم أحمد بن حنبل حمص، فما أخذ عن يحيى شيئا[12]، وذكره ابن حبّان في الثقات[13]، وقال ابن حجر: صدوق من أهل الرأي[14].

الدراسة :-

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال فقد وثَّقه الأئمّة، وترك الإمام أحمد حديث الرجل لما رأى أنه يحمل من اعتقاد بدْعي أوجب ترْك حديثه مع من تركهُ، وإلا فالرجلُ احتج به البخاريُّ وأبو داود والترمذي وابن ماجه وأبو زرعة الدمشقي وأبو حاتم الرازيّ، وحسْبُك بهؤلاء! ولكن ضاقت بمرويات هذا الرجل ومن هو على شاكلته صفحات مسند أبي عبد الله أحمد بن حنبل -رحمه الله -على طولها وسعتها، فليس في "مسنده" على ضخامته رواية واحدةٌ له، وعلل الإمام أحمد تركه له أيضا كونه رءاه يسيء الصلاة، فحاصل القول فيه أنه ثقة متقن مبتدع لم أقف على جرح فيه معتبرٍ غير ما رُمي به من ضعف في حفظه لكنه عنده كتاب، ولم يضعف فيه، وهو جرحٌ لم يمنع عامّة أهل الحديث وعلى رأسهم البُخاريّ من ردِّ روايته لِما توفّر فيه من الصدق والضبط والأمانة.

13- يحيى بن نصر بن حاجب بن عمرُ بن سلمة أبو عبد الله القرشي، من أهل مرو (ت215هـ).

قال الإمام أحمد: كَانَ جهمياً يَقُولُ قول جهم، كَانَ قدم ههنا بغداد، فأول من دخلَ عَلَيْهِ بشر المريسي[15]، وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: قلت ليحيى بن نصر بن حاجب: أيّ شيء قصَّتك، أرى أصحاب الحديث منقبضين عنك؟ قال كان بيني وبين بشر المريسي في الحداثة، فلما قدمتُ أتاني مُسَلِّماً عليَّ، قيل لأبي: فضعف حاله لذلك: قال: هو أدّعى ذاك، وعندي بليته قدم رجاله [16]،

---

(1) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 1232/525/1، قال الذهبي: والمعتزلة تقول: لو أن المحدثين تركوا ألف حديث في الصفات والأسماء والرؤية والنزول، لأصابوا، والقدرية تقول: لو أنهم تركوا سبعين حديثا في إثبات القدر، والرافضة تقول: لو أن الجمهور تركوا من الأحاديث التي يدعون صحتها ألف حديث، لأصابوا، وكثير من ذوي الرأي يردون أحاديث شافه بها الحافظ المفتي المجتهد أبو هريرة رسول الله - صلى الله عليه وسلم-ويزعمون أنه ما كان فقيها، ويأتوننا بأحاديث ساقطة، أو لا يعرف لها إسناد أصلا محتجين بها، قلنا: وللكل موقف بين يدي الله -تعالى-، يا سبحان الله! أحاديث رؤية الله في الآخرة متواترة، والقرآن مصدق لها، فأين الإنصاف؟! الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 150/456-453/10.

(2) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 371/11.

(3) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 6846/375/31، والذهبي، سير أعلام النبلاء 1687/479/8.

(4) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 2034/408/4.

(5) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 4/ 409.

(6) ابن حجر، تهذيب التهذيب 227/11.

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 156/9.

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 657/158/9.

(9) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 6846/380-378/31، والذهبي، سير أعلام النبلاء 1687/479/8.

(10) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 6846/581-575/31 ، والبخاري، الضعفاء الصغير 145.

(11) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثوق، مصدر سابق: 376/542/1.

(12) الذهبي، سير أعلام النبلاء الذهبي، مصدر سابق: 453/10-456 /150.

(13) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 260/9.

(14) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 7568/623.

(15) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 7424/230/16

(16) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 805/193/9، وابن حجر، ينظر لسان الميزان 279/6.

وقال أبو زرعة: ليس بشيء، قال أبو حاتم: تكلم الناس فيه[1]، وقال الذهبي: وأما ابن عدي فروى له أحاديث حسنة، وقال: أرجو أنه لا بأس به [2]، وقال العقيلي: "منكر الحديث"[3]، وقَالَ أحمد بْن سيّار المَرْوَزِيّ: كتبنا عَنْهُ وكان يحدّث عَنْ سُفيان الثوريّ، وابن شُبْرُمَة، ويونس، فلما حَدَّثَ عَنْ هلال بْن خبّاب، وإسحاق بْن سُوَيد بَرَد أمره، وفتر النـاسُ عَنْـهُ، ثـم خـرج إلى العـراق[4]، وقـال أبـو زُرْعة: ليس بشيء[5].

الدراسة :-

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال فقد تكلم في هذا الراوي من أجل بدعة التجهم وشيوخه القدام من المبتدعة، وإلا فالرجل لا بأس به فلم يتكلم عليه أحد بجرح فكان ترك حديثه عند الإمام أحمد لأجل بدعته وماضيه مع المريسي وبعض شيوخه الذين روى عنهم ممن اتهموا بالتجهم.

المبحث الرابع

منهج الإمام أحمد وحكمه في الرواية عن المعتزلة والجهمية

من خلال دراسة الرواة الذين وصفهم الإمام أحمد رحمه الله بهذه البدعة نخلص إلى النتائج التالية:

1- أنه رحمه الله وصفهم بلفظ: جهمياً أو معتزلياً، وهذا بحدِّ ذاته إشارة واضحة إلى عدم قبول روايتهم، فإنه رحمه الله يكفِّر الجهميّة بأقوالهم وبدعهم وهذه قضية مسلَّمة عنده رحمه الله، لأن الجهمية هي أم البدع والفرق، فهم القائلون بأن القرآن مخلوق، وهم الذين أنكروا الرؤية والتكلم، مع العلم أنه -رحمه الله-لا يكفر أعيانهم تكفيراً مطلقاً.

2- وقد أتبع رحمه الله أحياناً بعد لفظ جهمي أو معتزلي ما يُبيِّنُ تجهُّم الرواة أو اعتزالهم، ونجده رحمه الله أنَّ عبارته صائبة موفَّقة، ويلاحظ في طريقة أحمد -رحمه الله-التشديد على أهل الكلام وعدم قبول لعبهم بالكلام ورغم أن الإمام أحمد لا يرو عن الجهميّة على الإطلاق لأنهم عنده كفار ببدعتهم إلا أنه كان يُميِّز من كان رأساً داعياً لبدعته، كما قال عن عمرو بن عبيد رأس المعتزلة، وأولهم في الاعتزال.

3- تم دراسة ثلاثة عشر راوياً ممن وصفهم الإمام أحمد بالاعتزال والتجهم روى عن واحد منهم فقط وهو بشر بن نمير فقد روى عنه حديثاً واحداً في المسند، بسبب رجوعه مما كان عليه من البدعة.

4-أن الإمام أحمد لا يروي عن الجهمية فهم كفّار، ويَرُدُّ الرواية ببدعتهم، لذلك لم يرو عن واحدٍ منهم في المسند حتى ولو لم يكن داعياً لبدعته، بخلاف المعتزلة فإنه يروِ عمّن لم يكن داعية أو ساكتاً، أو ليس رأساً في بدعته بشرط أن يكون ضابطاً متقناً، وأنه لا يرو عمن نزع نزعهم أو سلك مسلك جهم في الكلام ولم يوافق الكتاب والسّنة.

5- الوقوف عند مَنْ أجمَعَ الأئمّة على تركه لا يساعد، بل لا يظهر معه ما امتاز به الإمام أحمد عن غيره في هذا، كما لا يستطيع المتابع أو الدارس الوقوف على حقيقة منهجه في ذلك لتساوي الجميع في تعاملهم وحُكمهم عليه، وللدلالة على ذلك يُقال: إن هشام بن عمّار-وهو السلميّ الدمشقي- ويحيى بن صالح الوُحاظيّ قد اتفق أكثر العلماء على توثيقهما والثناء عليهما، وقد ذكرت جملة من أقوالهم فيهما، وما اشتملت عليه هذه الأقوال من عبارات المدح والثناء الدالّة على علوِّ منزلتهما في الرواية والحفظ والإتقان، ويُستثنى من بينهم قول الإمام أحمد في هشام بن عمار أولاً: "طيّاش خفيف"، والأمر نفسه يُقال في يحيى بن صالح الوُحاظيّ، فقد وثّقه أكثر الأئمة كأبي حاتم الرازيّ، القائل فيه: "صدوقٌ" وهذا التعبير يستعمله لشيوخه الثقات، كما هو معروف عنه، وكذا وثقة يحيى بن معين وابن عديّ وغيرهم.

6- أن منهج الإمام أحمد أمام هذه البدعة خاصّة وهي التجهُّم، هو ترْك الرواية عنهم، دون تمييز بينهم من حيث كونه داعياً إلى هذه البدعة أو ممّن يوصفون ببعض القول من قولهم والتفريق بين المبتدع والداعي إليها وهذا منهج سار عليه الكثيرون من

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 805/193/9.
(2) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 2146/114-111/9، والذهبي، ميزان الاعتدال 9643/412/4.
(3) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 433/4.
(4) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 463/481/5.
(5) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 463/481/5، والخطيب، تاريخ بغداد 7424/230/16.

أهل العلم، وهذا بخلاف ما ذهب إليه الإمام أحمد فهو قد عمَّمَ النهي عن الرواية عمن نَسب إلى رأي جهم، دون أن يُقيد ذلك بالداعية، وهذا لخلاف نظرته وحكمه على أصحاب أهل البدع الأخرى، وقد تناول شيخ الإسلام ابن تيمية هذه المسألة وأكّد على ما ذكرته، قال: "وكلام أحمد يُفرِّق بين أنوع البدع، ويُفرِّق بين الحاجة إلى الرواية عنهم وعدمها، كما يفرِّق بين الداعي والساكت، مع أن نهْيه لا يقتضي كوْن روايتهم ليست بحجّة"[1]، إلى أن قال: "قال أحمد في رواية الأثرم وقد ذكر له أن فلاناً أمرنا بالكتب عن سعيد العوفيّ فأستعظم ذلك، وقال: ذلك جهميٌّ، ذلك امتحن فأجاب قبل أن يكون تهديداً، فنهى نهياً مطلقاً وعلّل بالتجهُّم، وقال في رواية أبي داود: احتملوا من المرجئة الحديث، ويكتب عن القدري إذا لم يكن داعية، فعمَّم في المرجئ، وقيَّد في القدريَّ، وهذا يخالف قول مَنْ قال: "الداعي مطلقاً لا يروى عنه"، وختم كلامه في هذا بالقول: "كما أنه في الجهميِّ لم أقف له بَعْدَ على تقييد بالداعية"[2]، وهذا كلامٌ في غاية الدِّقة.

7- وثمَّة أمرٌ آخر ينبغي أن ينبَّه عليه في هذه المسألة ، وهو الوقوف على الداعي أو الباعث الذي جعل الإمام أحمد يترك الرواية عنهم، بل والدعوة إلى ما هو أبعد من ذلك كمجالستهم ومخالطتهم فبالرجوع إلى العديد من المصادر التي عنيت بهذا الأمر يُمكن أن يقال وبوضوح بالغ هو ذلك التضييق على أهل البدع وعزْلهم بحيث يجعلهم ذلك يدركون أنهم منبوذون لما يحملونه من آراء وأفكار من شأنها أن تُحدث في الدِّين ما ليس من أصوله.

(1) ابن تيميه، المسوّدة في أصول الفقه، مصدر سابق: ص264، 265.

(2) ابن تيمية، المسوّدة في أصول الفقه، مصدر سابق: ص264، 265.

الفصل الثالث

موقف الإمام أحمد في الحكم على القدرية في الميزان النقدي التطبيقي وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعريف ببدعة القدر.

المبحث الثاني: ما جاء عن الإمام أحمد في بدعة القدر وحكم الرواية عنهم.

المبحث الثالث: سبر أقوال الإمام أحمد على من وصف ببدعة القدر.

المبحث الرابع: منهج الأمام أحمد وحكمه في الرواية عن القدرية.

المبحث الأول

التعريف ببدعة القدر

يعتبر أول من تكلم في القدر رجل من أهل البصرة كان يعمل بقالاً يقال له سَنْسَويه، قال للأوزاعى: "أول من نطق في القدر رجل من العراق يقال له سوسن، كان نصرانياً فأسلم ثم تنصَّر، فأخذ عنه معبد الجهني، وأخذ غيلان عن معبد" [1]، وقد أنكر الصحابة رضوان الله عليهم، على من يتكلّم في القدر غاية الإنكار، ويتضح ذلك من خلال قول ابن عمر- رضي الله عنه - لما بلغه خبرهم، فقد جاء في الحديث الصحيح عن يحيى بن معمر قال: "كان أوّل من قال في القدر بالبصرة معبد الجهنيُّ، فانطلقت أنا وحُميد بن عبدالرحمن الحميري حاجَّين- أو معتمرين- فقلنا: لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسألناه عمّا يقولُ هؤلاء في القدر، فَوَفَّق لنا عبدالله بن عمر بن الخطاب داخلاً المسجد، فاكتنفته أنا وصاحبي أحدنا على يمينه، والآخر على شماله، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إليّ، فقلت: أبا عبد الله إنه قد ظهر قِبلنا ناسٌ يقرؤون القرآن، ويتفقهون العلم، وذكر من شأنهم، وأنهم يزعمون أن لا قَدَرَ، وأن الأمر أنفٌ، قال: "فإذا لقيتَ أولئك فأخبرهم أنّي بريءٌ منهم، وأنهم برآءٌ مني، والذي يحلف به عبدالله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً، فأنفقه ما قبل الله منه، حتى يؤمن بالقدر"[2]، ثم أخذ هذا المذهب عن معبد رؤوس الاعتزال وأئمته كواصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد، وغيلان الدمشقي، وكان واصل رأس الاعتزال، وقد زعم أن الشر لا يجوز إضافته إلى الله، لأنه حكيم، ولا يجوز أن يريد من العباد خلاف ما يأمر ويحتم عليهم شيئاً ثم يجازيهم، وقرر في مقالته: "أن العبد هو الفاعل للخير والشر والإيمان والكفر والطاعة والمعصية وهو المجازي على فعله، والربُّ تعالى أقدره على ذلك كله" [3]، وذهب النظام من المعتزلة: إلى أن الله لا يوصف بالقدرة على الشرور والمعاصي، وليس مقدوره لله"[4]، وقد نشأ في آخر عهد بني أميّة أقوام يزعمون أن العبد مجبور على فعله، ليس له خيار فيما يأخذ أو يدع، وبعضهم يثبت القدرة غير المؤثرة للعبد، وأول من ظهر عنه هذا القول هو الجهم بن صفوان، وتفرع عنها أقوال شنيعة وضلال كبير [5].

والحقيقة أن هذه الأقوال إنما تدل على قلة فهمهم وعجز عقول أصحابها عن الإيمان بقدر الله، يقول ابن تيمية رحمه الله: "وأصل بدعتهم كانت مِنْ عجز عقولهم عن الإيمان بقدر الله، والإيمان بأمره ونهيه، ووعده ووعيده، وظنّوا أن ذلك ممتنع، وكانوا قد آمنوا بدين الله وأمره ونهيه، ووعده ووعيده، وظنّوا أنّه كان كذلك لم يكن قد علم قبل الأمر من يطيع ومن يعصي، لأنهم ظنّوا أن من عَلِمَ ما سيكون لم يَحْسن منه أن يأمُر وهو يعلم أن المأمور يعصيه ولا يطيعه، وظنّوا أيضاً أنه إذا علم أنهم مفسدون لم يحسن أن يخلق مَنْ يعلم بأنه يُفسِدُ، فلما بلغ قولهم بإنكار القدر السّابق الصحابة أنكروا وتبرؤوا"[6].

ثم لما كثر الخوض في القدر لا سيّما في البصرة والشام، وصار لهم جمهور وأتباع يُقِرُّون بالقدر السَّابق، وبالكتاب المُتقدِّم، وصار نزاع الناس في الإرادة وخلق أفعال العباد انقسموا إلى فريقين:

1-النُّفاة: وهؤلاء يقولون: لا إرادة إلا بمعنى المشيئة، وهو لم يُرِدْ إلا ما أمر به، ولم يخلق شيئاً من أفعال العباد.

2-المُجَبِّرة: قالوا: ليست الإرادة إلا بمعنى المشيئة، والأمر والنهي لا يستلزم إرادة وأن العبد لا فعل له البتَّة ولا قدره بل هو الفاعل القادر فقط[7].

وخلاصة القول أن مَعْبد الجهني وغيلان الدمشقي هما اللّذان تولَّيا الدعوة إلى القدر معبد الجهني بالعراق، وغيلان الدمشقي بالشام، وهما ينفيان القدر كلياً ويقولان: إن الأمر أُنُفٌ، يعني: لم يسبق به قدر ولا علم من الله تعالى، وقالوا: إنَّ الله يَعْلمه

(1) الآلكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، مصدر سابق: 527/4، والآجري، الشريعة، مصدر سابق: 985/2.
(2) مسلم، صحيح مسلم كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان والإسلام، حديث رقم (8) (11).
(3) الشهرستاني، الملل والنحل، مصدر سابق: 47/1.
(4) الشهرستاني، الملل والنحل، مصدر سابق: 54/1.
(5) ينظر ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مصدر سابق: 460/8، والشهرستاني، الملل والنحل، مصدر سابق: 58/1.
(6) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مصدر سابق: 36/13.
(7) ينظر ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مصدر سابق: 36/13-37.

بعد وقوعه، وقد انقرض هذا الفكر الضال، قال ابن حجر: (فالقدريّة اليوم مُطْبقون على أنَّ اللـه عالمٌ بأفعال العباد قبل وقوعها، وإنَّما خالفوا السَّلف في أنَّ أفعال العباد مقدَّورة لهم، وواقعة منهم على جهة الاستقلال) [1].

ثم إنَّ هذا المذهب لم يَمُتْ بموت دعاته، وإنما نجد أن المعتزلة تبنّوه على يد دعاة جدد هما: الجُعْدَ بن درهم (ت124هـ) [2]، والجهم بن صفوان الرَّاسبي، وهما أثبتا القدر وقالا بالجبر، ولذلك أطلق على القدرية اسم المعتزلة، "المعتزلة يلقَّبون بالقدرية، لإسنادهم أفعال العباد إلى قدرتهم، وقالوا: إن من يقول بالقدر خيره وشره من اللـه أولى باسم القدرية" [3]، "والقدرية يعترفون بأن اللـه خلق الإنسان مريداً، لكن يجعلونه مريداً بالقوة والقبول أي قابلاً لأن يريد هذا ويرد هذا، وأما كونه مريداً لهذا المُعيَّن، فهذا عندهم ليس مخلوقاً" [4]، فهؤلاء أعظم قولاً من المجوس الثنويّة، فالثنوية أثبتوا خالقين للكون كله، والقدرية أثبتوا خالقين لكل فرد من الأفراد، ولكل فعل من الأفعال، وجعلوا المخلوقين كلهم خالقين، طرد قولهم ولازمة وحاصلة هو "إخراج أفعال العباد عن خلق اللـه عز وجل وملكه، وأنها ليست داخلة في ربوبيَّته عز وجل، وأنه يكون في ملكه ما لا يريد، ويريد أن يكون، وأنهم أغنياء عن اللـه عز وجل، فلا يستعينون على طاعته ولا ترك معصيته ولا يعوذون باللـه من شرور أنفسهم ولا سيئات أعمالهم، ولا يستهدونه الصراط المستقيم" [5] وهم أي القدرية أرادوا التنزيه والتقديس لله سبحانه وتعالى عندما قالوا أن اللـه شاء لا سيما من الكافر، ولكنّ الكافر هو الذي شاء الكفر، ولو أثبتوا المشيئة لله لكان ظلماً يزعمها إذ كيف يشاء اللـه الكفر من الكافر ثم يعذبه عليه، قال شارح العقيدة الطحاوية: "صاروا كالمستجير من الرمضاء بالنار، فإنهم هربوا من شيء فوقعوا فيما هو شر منه، فإنه يلزم أن مشيئة الكافر غلبت مشيئة اللـه تعالى، فإن اللـه قد شاء الإيمان منه-على قولهم-والكافر شاء الكفر، فوقعت مشيئة الكافر دون مشيئة اللـه تعالى، وهذا من أقبح الاعتقاد وهو لا دليل عليه، بل هو مخالف للدليل" [6].

فالحاصل من كلام أهل العلم أنه لا يحسن التَّنفير والبحث عن القدر، بل الإيمان بما جرت به المقادير من خير أو شر، فإن في البحث فيه زلَّت وتَزِلُّ أقدام، وضلَّ قوم وما زال، فنعوذ باللـه من الضلالة بعد الهدية، وفي إجابة الآجري لمن سأله عن القدر ومذهبه فيه، ما فيه غنية للطلاب عمّا سواه يقول رحمه اللـه: "لا يحسن بالمسلمين التَّنفير والبحث عن القدر، لأن القدر سِرٌّ من سِرِّ اللـه عز وجل، بل الإيمان بما جرت به المقادير من خير أو شر واجب على العباد أن يؤمنوا به، ثم لا يأمن العبدُ أن يبحث عن القدر فيكذِّب بمقادير اللـه الجارية على العباد، فيضل عن طريق الحق، قال النبي صلى اللـه عليه وسلم: "ما هلكت أمّة قطُّ إلا بالشرك باللـه عز وجل، وما أشركت أمَّة حتى يكون بَدْوِ أمرها وشركها التكذيب بالقدر"، قال محمد بن الحسين رحمه اللـه: "ولولا أن الصحابة رضي اللـه عنهم لمّا بلغهم عن قومٍ ضلال شردوا عن طريق الحق، وكذَّبوا بالقدر، فردّوا عليهم قولهم، وسبُّوهم وكفروهم، وكذلك التابعون لهم بإحسان سبُّوا من تكلم بالقدر وكذّب به ولعنوهم ونهوا عن مجالستهم، وكذلك أئمة المسلمين ينهون عن مجالسة القدريّة وعن مناظرتهم وبينوا للمسلمين قبح مذاهبهم، فلولا أن هؤلاء ردّوا على القدرية لم يسعْ من بعده الكلام على القدر" [7]، وهذا يدل بكل حالٍ بانحراف أهل هذه المقالة وسوء بدعتهم، فلقد ذمَهم وذم وطريقتهم كل أهل الإسلام ممن أوتي علماً وفهماً وهدى، ولو لم يرد عليهم الأولى لما أمكن أن يردّ عليهم اللاحقون، فجزى اللـه خيراً من بيّن عوارهم، وكشف سوءتهم، فذوى ذكرهم وأضمحل، وارتفع الحق وظهر والحمد لله رب العالمين.

---

(1) ابن حجر، فتح الباري، مصدر سابق: 119/1.

(2) الإيجي، لعبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار القاضي عضد الدين، (ت 756ه)، المواقف في علم الكلام، ت د. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل ـ بيروت، ط الأولى، 1997م. 652/3.

(3) لم تشر المصادر الكثيرة إلا بذكر اسمه واسم أبيه (الجعد بن درهم) وهو مبتدع ضال زعم أن اللـه لم يتخذ إبراهيم خليلاً ولم يكلم موسى، فقتل على ذلك بالعراق يوم النحر، يقال: إن الجهم بن صفوان أخذ عنه مقالة خلق القرآن، ينظر الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 1482/399/1، والصفدي، الوافي بالوفيات، مصدر سابق: 3/67/11، والذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 192/433/5.

(4) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مصدر سابق: 206/8.

(5) الحكمي، حافظ بن أحمد بن علي الحكمي (ت 1377هـ) معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، ت عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم – الدمام، ط الأولى، 1410 هـ -1990 م، 945/3.

(6) ابن أبي العز، علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي (ت792هـ)، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق جماعة من العلماء، تخريج ناصر الدين الألباني، ط الطبعة المصرية الأولى 1426هـ -2005م،249/1.

(7) الآجري، الشريعة، مصدر سابق: 702/2.

المبحث الثاني

ما جاء عن الإمام أحمد في بدعة القدر وحكم الرواية عنهم

سبق الحديث فيما مضى عن تعريف القدرية عند العلماء وخلاصة ذلك أنَّ الأمر أنفٌ لم يسبق به قدر ولا علم من الله تعالى، وأن الله يعلمه بعد وقوعه، وفي هذا المبحث سنتناول تعريف القدريّة عند الإمام أحمد، وهذا لا يتأتى إلا من خلال عرض أقواله فيهم، وتجميع مقولاته في الإجابة على الأسئلة التي كان يُسألها عن أصحاب هذه البدعة، قال أحمد بن جعفر بن يعقوب بن عبد الله أبو العباس الفارسي الأصطخري فيما رواه عن الإمام أحمد: "وأمّا القدريَّة فإنَّهم يسمون أهل السنة والإثبات مجبرة، وكذبت القدرية، بل هم أولى بالكذب والخلاف الغوا قدر الله عز وجل عن خلقه وقالوا: ليس له بأهل تبارك الله"[1]، وقال أحمد أيضاً: "ومن زعم أنّ الله شاء لعباده الذين عصوه الخير والطاعة، وأن العباد شاءوا لأنفسهم الشر والمعصية، فعملوا على مشيئتهم فقد زعم أن مشيئة العباد أغلب من مشيئة الله تبارك وتعالى، فأي افتراء أكثر على الله عز وجل من هذا؟! ومن زعم أن الزنا ليس بقدر؟ قيل له: أرأيت هذه المرأة حملت من الزِّنا وجاءت بولد، هل شاء الله عز وجل أن يخلق هذا الولد؟ وهل مضى في سابق علمه؟ فإن قال: لا فقد زعم أن مع الله خالقاً وهذا هو الشرك، ومن زعم أنَّ السِّرقة وشرب الخمر وأكل المال الحرام ليس بقضاء وقدر، فقد زعم أن هذا الإنسان قادر على أن يأكل رزق غيره، وهذا صراح قول الماجوسية"[2]، مما سبق يتَّضح تعريف الإمام أحمد لهذه البدعة فإن أصحابها يزعمون أن الله شاء لعباده الذين عصوه الخير والطاعة وهم الذين ألغوا قدر الله عز وجل عن خلقه.

ومن تعريف الإمام أحمد للقدرية: "أنهم الذين يزعمون أن الله لم يكن عالماً حتى يخلق فإذا خلق علم"، ويتَّضِح هذا التعريف من خلال ما أخبر به عبد الله بن أحمد حين قال: "سمعت أبي وسأله علي بن الجهم عمَّن قال بالقدر يكون كافراً، فقال أبي: إذا جحد العلم، إذا قال الله عز وجل لم يكن عالماً حتى خلق علماً فعلم، فجحد علم الله عز وجل كافر"[3]، وقال الإمام أحمد في رسالة السنة: "والقدريَّة وهم الذين يزعمون أن إليهم الاستطاعة والمشيئة والقدرة وأنهم يملكون لأنفسهم الخير والشر والضر والنفع والطاعة والمعصية والهدى والضلال، وأن العباد يعملون بدءاً من غير أن يكون سبق لهم ذلك من الله عز وجل أو في علمه"[4]، تلك هي أبرز المقولات التي جاءت عن الإمام أحمد في تعريف هذه البدعة.

والجدير بالذكر هنا أن الإمام أحمد يكفر غُلاة القدريّة، كونهم أنكروا العلم الإلهي، ورأى أن عقوبة من أنكر العلم الإلهي القتل بعد الاستتابة، وهنا بخلاف من لم ينكر، فإنه يبقى في دائرة الإسلام إن أثبت وجهة العلم من الإسلام، قال ابن تيمية: "وأمّا هؤلاء أنكروا العلم الإلهي، وفي هؤلاء خلق كثير من العلماء والعباد كتب عنهم وأخرج البخاري ومسلم لجماعة منهم، لكن من كان داعية إلى بدعة، فإنه يستحقُّ العقوبة لرفع ضرره عن الناس، وإن كان في الباطن مجتهداً، وأقل عقوبته أن يُهتجر فلا يكون له مرتبة في الدين- قال أحمد: لو تركنا الرِّواية عن القدريّة لتركنا أكثر أهل البصرة"[5].

وقد سأل عبد الله بن أحمد أباه عن الصلاة خلف القدري فقال: "إن كان ممّن يخاصم فيه ويدعو إليه فلا تصلي خلْفه"[6]، فالحاصل أن الإمام أحمد لا يروي عمن كان صاحب بدعة داعياً لها، "قيل لأحمد بن حنبل: يا أبا عبد الله سمِعْتُ من أبي قطنٍ القدري؟ قال: لم أره داعية، ولو كان داعية لم أسمع منه"[7]، وقال الخطيب: "إنما منعوا أن يكتب عن الدّعاة، خوفاً من أن تحملهم الدعوة إلى البدعة والترغيب فيها على وضع ما يحسِّنُها"[8].

---

(1) ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، مصدر سابق: 35/1.

(2) ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، مصدر سابق: 26/1.

(3) الخلال، السنة، مصدر سابق: 862/529/3.

(4) ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، مصدر سابق: 32/1.

(5) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مصدر سابق: 386/7.

(6) الشيباني، أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ البغدادي (290هـ) السنة لعبد الله بن أحمد، ت د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، دار ابن القيم – الدمام، ط الأولى، 1406 هـ -1986 م، 384/1.

(7) الخطيب، الكفاية في علم الرواية، مصدر سابق: ص127.

(8) الخطيب، الكفاية في علم الرواية، مصدر سابق: ص128.

المبحث الثالث

سبر أقوال الإمام أحمد على من وصف ببدعة القدر

وفيه أسماء الرواة الذين وصفهم الإمام أحمد ببدعة القدر:

1- إبراهيم بن نافع المخزومي، أبو إسحاق المكي، المحدِّث الحافظ، (ت160هـ) [1].

قال الإمام أحمد: "إبراهيم بن نافع ثقة، وشبل ثقة، والجرشي ثقة أصحاب ابن نجيح، ولكن كان رأيهم القدر" [2]، وقال أحمد: " سيف اختلفوا فيه ابن سليمان أو ابن أبي سليمان ثقة، زكريا بن إسحاق ثقة، شبل ثقة، هؤلاء ما أقربهم سيف وزكريا وشبل وإبراهيم بن نافع ثقة أصحاب بن أبي نجيح قدرية عامتهم، ولكن ليسوا هم أصحاب كلام إلا أن يكون شبل لا أدري" [3]، قال ابن معين: "ثقة" [4]، وقال سفيان بن عيينة: "كان إبراهيم حافظاً" [5]، وقال ابن مهدي: " أوثق شيخ بمكة" [6]، ووثقه ابن حبّان [7]، وقال النسائي: "ثقة"[8]، وقال وكيع: "كان إبراهيم يقول بالقدر"[9]، وقال يعقوب: "وكان أحمد يطريه" [10]، وقال ابن حجر: ثقة حافظ[11].

الدراسة :-

بعد تتبُّع أقوال العلماء الواردة في هذا الراوي يتبيَّن بوضوح أنّ هذا الرجل من الرُّواة الثقات الفضلاء، حيث عدَّله جميع الأئمّة وفي أوّلهم المتشددون منهم، وليس من بين أقوالهم ما يفيد أو يدلُّ على أنه جرّحه أحدٌ منهم، وهذا من جهة الرواية وما كان عليه من الصلاح والاستقامة في نفسه، ولهذا فقد احتجَّ به البخاريُّ ومسلمٌ وروى له بقيّة السِّتة، وأما ما رُمي به من بدعة القدر، فلم يرد ذلك إلا عن وكيع بن الجرّاح، ورواية أخرى عن الإمام أحمد نقلها عنه ابنه عبد الله، وأما باقي مَنْ نقلتُ أقوالهم فيه، فلم تشتمل أقوالهم على ما أطلقه فيه وكيع والإمام أحمد، ووكيعٌ من شيوخ الإمام أحمد، وهو أقرب إليه منه، لأن وكيعاً ممَّن يروي عن إبراهيم بن نافع، فربّما جاء قول الإمام أحمد فيه عن طريق شيخه وكيع، فيخلص من هذا كلِّه أن إبراهيم بن نافع المخزومي ثقة صحيح الحديث، رُمي ببدعة القول بالقَدر، إلا أنه لم يكن من الداعين إليها، وأنه لم يكن من أصحاب الكلام كما صرّح الإمام أحمد نفسه كما سلف قريباً، وعلى هذا له عدّة مرويات في (مسنده) وإن لم تكن كثيرة فهي لا تتجاوز تسعة أحاديث [12].

2 - أزهر بن القاسم الراسبي، أبو بكر البصري، نزيل مكة، من التاسعة [13].

قال عبد الله بن أحمد: "سألت أبي عن أزهر بن القاسم، فقال: كنت أنا وأبو مسلم نختلف إليه، ثم قال: ما أقلّ من كتب عنه غيرنا، ثم قال: سألت عبدالصمد بن عبد الوارث عنه فعرفه، وقال، وعبدالصمد: كتب عن جده، أو جد لأزهر" [14]، وقال أحمد بن حنبل: بصري سكن مكة، وكان ثقة، عبد الصمد بن عبد الوارث، حدث عن جد لأزهر، أراه كان يقول بشيء من القدر، أزهر

---

(1) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق: 1047/332/1، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 458/140/2، المزي، تهذيب الكمال، 261/229/2.

(2) الشيباني، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، مصدر سابق: ص229/234.

(3) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 5148/260/3.

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 1006/483/6.

(5) ابن معين، تاريخ ابن معين، رواية الدارمي، مصدر سابق: ص132/68.

(6) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق: 1047/333/1.

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 458/140/2، وابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 6478/5/6.

(8) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 318/174/1.

(9) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 318/174/1.

(10) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 318/174/1.

(11) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق 265/133.

(12) ينظر الشيباني، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: الأحاديث رقم (2504، 2505، 10770، 19307، 23144، 24852، 25969، 27390، 27496) المجموع (9) أحاديث.

(13) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق: 1473/460/1، مسلم، الكنى والأسماء 351/130/1، المزي، تهذيب الكمال 311/329/2.

(14) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 1229/524/1.

هذا[1]، قال أبو حاتم: "شيخ يكتب حديثه، ولا يحتج به"[2]، وذكره ابن حبّان، في الثقات وقال: "كان يخطئ"[3]، وقال النسائي: ثقة[4]، وقال الذهبي: ليس بحجة[5]، قال ابن حجر: صدوق[6].

الدراسة :-

على مقتضى ما ورد في هذا الراوي من أقوال أهل العلم -على قلتها-لا يبدو أنه كان من جملة أولئك الذين رموا بجرح أو علّة قادحة واضحة إلا ما قاله أبو حاتم الرازيّ، ولم يبيِّن سبب عدم جواز الاحتجاج به، وعامّة أهل الحديث على عدم قبول الجرح غير مفسَّراً، يضاف لذلك أن أبو حاتم من علماء الجرح المتعنتين المتشددين، وبالنظر إلى بقية الأقوال فيه يتبيَّن أنَّ من وثقه أكثر من الذين تكلَّموا فيه.

وأما ما يمكن أن يقال فيه من أنه من أهل البدع أم لا، فليس لما ذكر عنه كبير شأن، إذ غاية ما قيل فيه: "أراه كان يقول بشيءٍ من القدر"، هي عبارة نقلها عبد الله بن الإمام أحمد عن أبيه بعدما ذكر توثيقه له[7]، وهي كلمات توحي بأنه لم يكن ممّن عرفوا بذلك، ولأجل ذلك لم يلق لها أهل العلم ممّن جاءوا بعد الإمام أحمد بالاً، ومهما يكن، فالرجل لم يكن إلا واحداً من أهل بلدة البصرة الذين كان ثُلثهم يقول بالقدر على ما نقل من الإمام أحمد كما سيأتي، فربّما صدرت منه بعض الأقوال التي يحمل معناها على ما قاله الإمام أحمد فيه، ولكن لم يكن هذا مانعاً من عدم قبول روايته عنده، كيف والإمام أحمد نفسه هو القائل: "نحن نحدِّث عن القدريّة، لو فتشت أهل البصرة وجدت ثُلثهم قدريّة"[8]، وأزهر بن القاسم هو ثقة صحيح الحديث، وهو أحد شيوخ الإمام أحمد، وقد حدّث عنه وعرفه عن قرب، وعرف صدقه واستقامته، وصلاح حديثه، ولهذا فقد كان من جملة الذين وثقهم وروى عنهم، فروى عنه الإمام أحمد في المسند من دون واسطة وهو شيخه (21) حديثاً[9].

3 - إِسْحَاق بن حَازِم أو ابن أبي حازم الزيات الْمدنِي البزاز مولى لآل نَوْفَل من السابعة.

قال أحمد بن حنبل: ثقة[10]، وَقَال أحمد بْن حَنْبَلٍ: لا أعلم إِلاَّ خَيْرًا كان يرى القدر[11]، وقَالَ أحمد: شيخ ثِقَة إِلَّا أَنه كَانَ يرى الْقدر[12]، وقال يحيى بن معين: ثقة[13]، وقال أبو حاتم: صالح الحديث[14]، وذكره ابن حبان في الثقات[15]، وقال أبو داود: ليس به بأس، حدث عنه عَبْد الرَّحْمَنِ بْن مَهْدِيّ[16]، وَقَال يحيى: هو قدري، وهو صدوق فِي الحديث[17]، وَقَال الساجي: صدوق يرى القدر[18]، وقال الذهبي: ثقة[19]، وقال الدَّارَقُطْنِيّ: شيخ مديني ليس بالقوي[20]، وقال ابن حجر: صدوق تكلم فيه للقدر[21].

---

(1) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 4148/56/3.
(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق:1186/315/2.
(3) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 12586/131/8.
(4) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 329/2.
(5) الذهبي، الكاشف، مصدر سابق: 103/1.
(6) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 311/136.
(7) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 4148/56/3.
(8) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 104/14.
(9) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (5726، 7089، 8627، 10873، 10874، 12362، 12489، 12490، 12362، 14997، 14998، 14999، 15437، 16146، 19464، 20748، 20749، 22162، 24987، 26185، 27584) المجموع (21) حديثا.
(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 740/216/2.
(11) المزي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 394/87/2.
(12) الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت 241هـ) مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح (ت266هـ)، الدار العلمية – الهند، 1122/440/2.
(13) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 740/216/2.
(14) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 740/216/2.
(15) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 48/6.
(16) المزي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 394/87/2.
(17) المزي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 394/87/2.
(18) المزي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 394./87/2
(19) الذهبي، الكاشف، مصدر سابق: 293/235/1.
(20) الدارقطني، علل الدارقطني، مصدر سابق: 26/220/1.
(21) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 348/140.

الدراسة:

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال فقد وثقه جملة من العلماء، وقد شذ الدارقطني فقال: ليس بالقوي، وأخذ عليه قوله بالقدر، إذ لم يثبت جرح في الراوي سوى أنه من القدرية ولم يثبت دعوته أو غلوه ولم يذكر أحداً جرحاً غير هذا وما جاء عن الدارقطني لم يفسره ولعل من أنزله عن مرتبة التوثيق كان من أجل بدعته والله أعلم، والراجح فيه أنه صدوق صالح الحديث يرى القدر ولم يكن داعية، روى له ابن ماجه وروى له الإمام أحمد في المسند حديثاً واحداً[1].

4 - برد بن سنان الشامي، أبو العلاء الدمشقي، مولى قريش، سكن البصرة، (ت135هـ) [2].

قال الإمام أحمد: " صالح الحديث" [3]، وقال الإمام أحمد ليس به بأس ولكن كان يرى القدر، زعموا أنهم طلبوا القدرية بدمشق ففر إلى البصرة، فسمع منه البصريون" [4]، وقال أبو حاتم: "كان صدوقاً وكان قدرياً" [5]، وقال أبو زرعة الرازي: "برد بن سنان لا بأس به بصري، وقال عنه أيضاً: كان صدوقاً في الحديث" [6]، قال يحيى بن معين: "ليس به بأس" [7]، وقال النسائي: ثقة[8]، وقال: ليس به بأس[9]، ووثقه ابن حبّان [10]، وقال ابن حجر: صدوق رمي بالقدر[11].

الدراسة :-

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال، ليس من المجازفة القول أنه من الثقات، وإن كان الحافظ ابن حجر قال عنه "صدوق"، وما ذاك إلاّ على مقتضى توثيق الأئمة له، ولم يضعِّفنه سوى علي بن المديني في رواية الدارمي عنه، قال: "برد بن سنان ضعيف" [12]، وهو تضعيفٌ- وإن صحَّ عنه- يحتاج أن يكون مفسرا ويخشى أن يكون بسبب القدر وهو تضعيف لا يعتد به عند عامّة أهل العلم، ولم أقف على إسناد هذه الرواية، حيث لم تصلنا إلا من خلال ذكر المزّي لها في (تهذيب الكمال) دون إسنادٍ وهو قولٌ كما يلاحظ شاذٌّ عن بقية أقوال الأئمة، ويحتاج إلى تثبت وتفسير كما ذكرت، ولعلّ هذا السبب أو السببين هما اللذان جعلا الإمام الذهبي لم يدرجه في كتابيه (من تكلّم فيه وهو موثّق) و(الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم) فأجمل ما نقل عن أبن المديني للسببين المذكور، والله أعلم.

وأما ما نقل عنه بأنه يرى القول بالقدر، فهذا ثابتٌ عن جماعة من أهل العلم، كما هو مبيَّن في أول الترجمة، ولكن ليس فيما نقل عنهم أو عن غيرهم أنه كان داعية لذلك، ولهذا روى له البخاري في الأدب المفرد والأربعة، وإنما كان ذلك عندهم وعند الإمام أحمد على قاعدة التفريق في التعامل مع أهل القدر بين الداعية منهم وغيره، وخلاصة القول فيه أن التعديل في برد أرجح من التجريح وعلى هذا فهو صدوق حسن الحديث، ولم يكن داعية لبدعته، ولذلك روى له الإمام أحمد (11) حديثاً في المسند [13].

---

(1) ينظر الشيباني، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: الحديث رقم (15012).

(2) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق: 1951/134/2، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 1675/422/2، المزي، تهذيب الكمال، 655/43/4.

(3) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 913/419/1.

(4) الشيباني، سؤالات أي داود للإمام أحمد، مصدر سابق: ص274/256.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 422/2.

(6) أبو زرعة، الضعفاء، مصدر سابق: 66/849/3.

(7) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد لابن معين، مصدر سابق: ص257/336.

(8) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 45/4.

(9) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 46/4.

(10) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 6961/114.

(11) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 653/160.

(12) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 46/4.

(13) ينظر الشيباني، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: الأحاديث رقم (4469، 7887، 15053، 21295، 22471، 24027، 24202، 25070، 25503، 25822، 25972) (11) حديثا.

5 - ثور بن يزيد بن زياد الكلاعي، ويقال: الرحبي، أبو خالد الشامي الحمصي، (ت153هـ) [1].

قال الإمام أحمد: "ثور بن يزيد ثقة إلا أنه كان يرى القدر" [2]، وقال: كان يرى القدر، هو ثقة في الحديث[3]، وقال: ليس به بأس، كان يرى القدر، كان أهل حمص أخرجوه فنفوه منها، لأنه كان يرى القدر[4]، وقال ابن عدي: " له غير ما ذكرت أحاديث صالحة، ولا أرى بحديثه بأساً إذا روى عنه ثقة أو صدوق، ولم أر في أحاديث أنكر من هذا الذي ذكرته، وهو مستقيم الحديث صالح في الشّاميين" [5]، وقال وكيع: كان ثور صحيح الحديث[6]، وقال العجلي: ثقة وكان يرى القدر[7]، وقال يحيى بن معين: " ثقة" [8]، وقال أبو حاتم: "صدوق حافظ، " [9]، وقال النسائي: ثقة[10]، ووثّقه ابن حبّان[11]،وقال الساجي: صدوق قدري، وقال ابن حجر: ثقة ثبت إلا أنه يرى القدر[12].

الدراسة :-

يؤخذ مما سبق من أقوال أهل العلم فيه، وممّا أختصره الحافظ ابن حجر من كلامهم أنه ممّن أجمع الجميع على توثيقه وعلى الاحتجاج بحديثه لاتفاقهم على تثبته فيما يروى، سيما وأن الإمام الذهبي قال فيه: "كان ثورٌ عابداً ورعاً، والظاهر أنه رجع عن بدعته، فقد روى أبو زرعة الدمشقيُّ عن منبه بن عثمان أن رجلاً قال لثور: يا قدريُّ قال: لئن كنت كما قلت، إني لرجل سوء، وإن كنت على خلاف ما قلت، إنك حلٌ"[13]، لكن خرج من هذا الإجماع الذي كان عليه العلماء من توثيقه والاحتجاج بحديثه مسلمٌ بن الحجاج، فلم يرو له في صحيحه ولا في غيره، ومن قبله مالك بن أنس الذي كان يؤثر عنه التشديد في عدم الرواية عنه بل ونهى عن مجالسته[14].

وخلاصة القول فيه أنه ثقة، للإجماع على الاحتجاج بروايته، فقد روى حديثه البخاري والأربعة إلا مسلماً كما أشرت بسبب بدعته، كما روى حديثه الإمام أحمد، ولا غرابة في ذلك، كونه لم يكن من الدعاة إلى بدعته، بل قد قيل: إنه رجع عن ذلك كما ذكر الذهبي، ولأجل ذلك لم يكن ثمّة مانع عند الإمام أحمد من الاحتجاج بحديثه، وتوثيقه، وروى عنه الإمام أحمد في المسند، (32) حديثاً[15].

6- زكريا بن إسحاق المكي، (ت151هـ) [16].

وقال أحمد: "سيف اختلفوا فيه؛ ابن سليمان، أو ابن أبي سليمان ثقة، زكريا ابن إسحاق ثقة، شبل ثقة هؤلاء ما أقربهم سيف وزكريا وشبل وإبراهيم بن نافع ثقة أصحاب ابن نجيح قدرية عامتهم، ولكن ليسوا هم أصحاب كلام إلا أن يكون شبل لا أدري" [17]، قال أحمد: ثقة" [18]، وقال يحيى بن معين: كان محمد بن مسلم الطائفي يرى القدر، وكان زكريا بن إسحاق يرى القدر، وكان

---

(1) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 3910/324/7، البخاري، التاريخ الكبير 2126/181/2، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 1904/468/2، المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 862/418/4.

(2) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 86/1 /185.

(3) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 1594/74/2.

(4) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 3553/538/2.

(5) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق:320/314/2.

(6) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 862/4.

(7) العجلي، الطبقات للعجلي، مصدر سابق: ص192/92.

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1904/469/2.

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1904/469/2.

(10) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 427/4.

(11) ابن حبان، الثقات لابن حبّان، مصدر سابق: 7030/129/6.

(12) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 861/174.

(13) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 345/6، وينظر المزي، تهذيب الكمال 426/4 وابن حجر، تهذيب التهذيب 34/2.

(14) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 35/2.

(15) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الأحاديث رقم (6954، 8838، 9668، 14790، 16817، 16907، 17144، 17145، 17171، 17177، 17635، 22650، 23608، 24391، 24458، 24459، 24792، 24882، 27361، 27362، 27620) (32) حديثا.

(16) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق: 1402/423/3، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 2684/593/3، المزي، تهذيب الكمال 356/9 /1990، الذهبي، سير أعلام النبلاء 143/340/6.

(17) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله 260/3.

(18) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 2684/593/3.

المشهور به: ابن أبي نجيح، وكان الزنجي يرى القدر، وكان القداح يرى القدر، ويقال: إن سفيان كان يرى القدر، وكان أخبثهم قولا: زكريا بن إسحاق[1]، وقال يحيى: حدثنا روح بن عبادة قال: سمعت مناديا على الحجر يقول: إن الأمير أمر ألا يبايع زكريا بن إسحاق، ولا يجالس، فمن فعل ذلك حلت به العقوبة؛ لموضع القدر[2]، وقال يحيى ابن معين: " ثقة"[3]، وقال أبو زرعة: لا بأس به"[4]، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث[5]، وقال النسائي: ليس به بأس[6]، ووثقه أبن حبّان[7]، وَقَال أبو زُرْعَة، وأبو حاتم، والنَّسَائي: لا بأس به[8]، وَقَال أبو عُبَيد الأجري: قلت له يعني لأبي داود: زكريا بْن إسحاق قدري؟ قال: تخاف عليه؟ قلت: هو ثقة؟ قال: ثقة[9]، وقال الذهبي: وَقَدِ اتُّهِمَ فِي نَفْسِهِ بِالْقَدَرِ، وَهُوَ ثقة[10]، وقال: من علماء الحديث وَكَانَ ثِقَةً فِي نَفْسِهِ، صَدُوقاً، إِلاَّ أَنَّهُ رُمِيَ بِالقَدَرِ[11]وقال ثقة حجة، مشهور[12]، وقال ابن حجر: ثقة رمي بالقدر[13].

الدراسة :-

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال نجد أنه من الثقات مجمع على توثيقه إلا أنه اتهم بأمر واحد وهو بدعة القدر وقد المح الإمام أحمد إلى ذلك بأنه من أصحاب أبي نجيح وهو قدري، وهذا يفيد بعدم ثبوت الغلو أو الدعوة أو أن الراوي يروي ما يؤيد بدعته ولذلك روى عنه الجماعة وعنه الإمام أحمد فلم يتعرض له أحد من جهة حديثه إلا بالنسيان ومن منا لا ينسى، والراجح في هذا الراوي أنه ثقة صحيح الحديث، لم يكن داعية إلى بدعته، روى عنه الإمام أحمد (38) حديثا في المسند[14].

7 - سعيد بن أبي عروبة أبو النضر، مهران مولى بني عدي بن يشكر، البصري(ت156هـ)[15].

قال أحمد: "مَنْ سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل الهزيمة فسماعه جيد، ومن سمع بعد الهزيمة ضعيف"، وقال أحمد: "همام عندي في الصدق مثل سعيد بن أبي عروبة"[16]، وقال أيضاً: "لما قدم سعيد بن أبي عروبة الكوفة قال: "دقك بالمنحاز دقِّ الفلفل، يعني شدَّة الحفظ"[17]، وقال عبد الله: قال أبي: هؤلاء أصحاب قتادة الذين لا يختلف فيهم: شعبة، وهشام، وسعيد بن أبي عروبة[18]، وقال أحمد بن حنبل: وكان هشام الدستوائي، وقتادة، وسعيد يقولون بالقدر، ويكتمونه من أصحاب الحسن[19]، وقال ابن مهدي: سعيد عندي في الصدق مثل قتادة، وشعبة ثبت، ثم همام، والدستوائي[20]، وقال العجلي: "ثقة، وكان اختلط بآخره، وكان يقول: سم قدر، ولا يدعو السلام"[21]، وقال أبو زرعة الرازي: "ثقة مأمون"[22]، وقال يحيى بن معين: "أثبت الناس في قتاده بن أبي عروبة وهشام الدستوائي وشعبة، فمن حدّثك من هؤلاء الثلاثة الحديث فلا تبالي أن لا تسمعه من غيره"، وقال: سعيد بن أبي

(1) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 1669/63/5.
(2) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 1669/64/5.
(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 2684/593/3.
(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 2684/593/3.
(5) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 1669/63/5.
(6) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 357/9.
(7) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 8000/336/6.
(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 3 / 2684.
(9) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 1990/357/9.
(10) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 42/52/4.
(11) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 143/340/6.
(12) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 2870/71/2 .
(13) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 2020/251.
(14) ينظر الشيباني، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (1709، 2071، 2247، 2962، 3361، 3500، 3503، 3504، 3505، 3516، 3524، 4815، 10698، 10874، 13180، 14332، 14515، 14516، 14523-14527، 14529، 14578، 14699، 15110، 15121، 15122، 15123، 15426، 15427، 15437، 16370، 19054، 19465، 19467، 19471، 19472، 19473، 23608) المجموع (38) حديثا.
(15) ينظر ابن الخياط، أبو عمرو خليفة بن خياط (ت240هـ) طبقات خليفة بن خياط، ت د سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1414 هـ1993 م، ص1844/378، والبخاري، التاريخ الكبير 1679/504/3، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 276/65/4.
(16) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، مصدر سابق: 279/227/1.
(17) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، مصدر سابق: 978/438/1.
(18) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، مصدر سابق: 666/352/1.
(19) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، مصدر سابق: 822/448/4.
(20) الحنبلي، بحر الدم، مصدر سابق: 364/63/1.
(21) العجلي، الثقات، مصدر سابق: ص558/187.
(22) أبو زرعة، الضعفاء، مصدر سابق: 237/873/3.

عروبة ثقة"[1]، وقال أبو حاتم: " قبل أن يختلط: ثقة، وكان أعلم الناس بحديث قتادة" [2]، وذكره ابن حبّان في الثقات وقال: "كان قد اختلط سنة خمس وأربعين ومئة، وبقي خمس سنين في اختلاطه، وأحبُّ إليّ أن لا يحتج به إلا بما روى عنه القدماء قبل الاختلاط" [3]، قال ابن عديّ: "من ثقات الناس، وله أصناف كثيرة، وقد حدّث عنه الأئمة ومن سمع منه قبل الاختلاط فإن ذلك صحيح حجة، ومن سمع بعد الاختلاط فذلك ما لا يعتمد عليه" [4]، وقال ابن حجر: ثقة حافظ له تصانيف لكنه كثير التدليس واختلط وكان من أثبت الناس في قتادة[5].

الدراسة:-

يظهر من خلال الأقوال الواردة في هذا الراوي أنه من الرّواة الحفّاظ الثقات المشهورين، وما ذكر من أقوال العلماء السالف ذكرها، يغني عن إعادتها هنا، لكن ثمّة أمران يمكن الوقوف عندهما:

الأول: أنه ممّن اختلط، وأئمّة أهل العلم على صحّة ما روي عنه قبل الاختلاط، وتحديد أسماء من رووا عنه قبل اختلاطه وسنة اختلاطه ليس مكانها هنا، ويمكن الاستفادة في ذلك بالرجوع إلى المصادر العديدة، ومنها: الكواكب النيرات فيمن اختلط من الثقات[6]، وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث [7].

والثاني: رمية ببدعة القول بالقدر وهذا ذكره عند جماعة من أهل العلم، ومن بينهم الإمام أحمد.

يؤخذ من هذا أن سعيداً ثقة يحتج بحديثه قبل الاختلاط، ويرد ما كان منه بعده، وأما ما يتعلق بكونه ممّن يرى القدر، فليس هذا مما يمكن أن يقدح فيه من حيث الاحتجاج به، وخصوصاً أنه كان من جملة من يكتم ذلك، أو ممّن لم يجهر به ويدعو إليه، وعليه فإنه يحتج بما كان لا يؤيد أو يدعو إلى هذه البدعة ويحتج بحديثه إذا كان قبل الاختلاط، ولهذا روى حديثه الإمام أحمد، وأكثر من رواية حديثه، فروى عنه الإمام أحمد في المسند (469) حديثاً[8].

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 276/65/4.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 276/66/4.

(3) ابن حبان، الثقات لابن حبّان، مصدر سابق: 8104/360/6.

(4) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، مصدر سابق: 822/451/4.

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 2365/273.

(6) ابن الكيال، بركات بن أحمد بن محمد الخطيب (ت 929هـ)، الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، ت عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون ـ بيروت، الأولى ـ 1981م، قال مصنفه في مقدمته: فهذا كتاب مشتمل على معرفة من صح أنه خلط في عمره من الرواة الثقات في الكتب الستة وغيرها وهو مؤلف وجيز وعلم غزير ينبغي أن يعتني به من له اعتناء بحديث سيد المرسلين وسند المتقدمين والمتأخرين، 57/1.

(7) السخاوي، فتح المغيث، مصدر سابق: 371/4، حيث ذكر السخاوي سنة اختلاطه، وأسماء من روى عنه قبل وبعد اختلاطه.

(8) ينظر الشيباني، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (12، 33، 179، 194، 246، 341، 350، 364، 365، 366، 415، 447، 462، 553، 591، 624، 760، 993، 1045، 1048، 1134، 1158، 1183، 1184، 1185، 1230، 1293، 1294، 1308، 1828، 1886، 1887، 2121، 2122، 2161، 2162، 2241، 2248، 2345، 2347، 2490، 2491، 2492، 2568، 2591، 2592، 2843، 3109، 2141-2147، 3272، 3285، 3294، 3392، 3494، 3532، 3567، 3813، 3861، 3867، 3895، 3945، 3988، 3989، 4000، 4246، 4273، 4274، 4277، 4324، 4433، 5024، 5025، 5558، 5825، 6627، 6701، 6705، 6769، 6771، 7013 7021، 7214، 7216، 7468، 8307، 8582، 8668، 9330، 9498، 9502، 9546، 9457، 9632، 10107، 10136، 10322، 10339-10345، 10347-10354، 10596، 10632، 10643، 10787، 10894، 10914، 11019، 11047، 11048، 11095، 11175، 11298، 11408، 11409، 11411، 11412، 11413، 11454، 11481، 11503، 11603، 11640، 11706، 11744، 11795، 11797، 11850، 11853، 11972، 11991، 12062-12067، 12104، 12106، 12146، 12153، 12155، 12222، 12270، 12271، 12338، 12352، 12426، 12427، 12428، 12636-12639، 12658، 12683، 12733-12743، 12816، 12817، 12818، 12826، 12838، 12846، 12848، 12867، 12901، 12904، 12906، 12907، 12908، 12912، 12920، 12925، 12968، 13046، 13055، 13099، 13125، 13145، 13148، 13149، 13159، 13177، 13182، 13240، 13242-13248، 13252، 13276، 13286، 13287، 13288، 13303، 13414، 13425، 13438، 13439، 13441، 13442، 13443، 13446، 13447، 13449-13455، 13457-13461، 13666، 13679، 13680، 13683، 13822، 14004، 14005، 14006، 14010، 14151، 14171، 14172، 14173، 14179، 14428، 14429، 14477، 14478، 14854، 14962، 14967، 14968، 15088، 15212، 15305، 15314، 15325، 15576، 15600، 15604، 15998، 16037، 16038، 16145، 16240، 16299، 16308، 16320، 16322، 16347، 16355، 16356، 16358، 16359، 16797، 16909، 17127، 17366، 17384، 17483، 17485، 17490، 17539، 17664، 17669، 17670، 17671، 17803، 17836، 17837، 17885، 17974، 18081، 18086، 18087، 18088، 18157، 18346، 18397، 18445، 19034، 19331، 19347، 19549، 19595، 16903، 19610، 19627، 19707، 19751، 19758، 19815، 19816، 19840، 19841، 19843، 19844، 19854، 19874، 19887، 19975، 20063، 20066، 20067، 20081- 20086، 20099، 20108، 20114، 20128-20132، 20139، 20142، 20143، 20147، 20151، 20155، 20156، 20207، 20214، 20215، 20235، 20237، 20238، 20239، 20253، 20488، 20536، 20556، 20572، 20573، 20576، 20582، 20706، 20709، 20712، 20715، 20760، 20761، 20870، 21959، 22029، 22081، 22113، 22162، 22174، 22253، 22420، 22427، 22429، 22441، 22447، 22455، 22541، 22575، 22698، 22715، 22734، 22898، 23475، 24003، 24064، 24241، 24269، 24073، 24123، 24124، 24446، 24659، 24660، 24732، 25166، 25365، 25379، 25395، 25606، 25974، 25976، 25994، 26072، 26088، 26149، 26283-26291، 26296، 27091، 27354، 27355، 27427، 27498، 27639) المجموع (469) حديث.

8 - سلام بن مسكين بن ربيعة الأزدي النّمري، أبو روح البصري، (ت167هـ).

قال أحمد: "ثقة كثير الحديث" [1]، وقال عبد الـلـه: سمعتُ أَبي يقول: مهدي بـن ميمـون، وسـلام بـن مسـكين، وأبـو الأشـهب، وحوشب بن عقيل، من الثقات كلهم، إلا أن مهدياً أحب إلي، هو في القلب أحلاهم ـ يعني مهـدياً ـ إلا أن سـلاماً كـان يـرى القـدر، قلت: سلام فوق أبي الأشهب؟ قال: لا ثم قال: ما أقربهما[2]، وقال عبد الـلـه: سئل أبي، وأنا أسمع، عن سلام بن مسـكين، وسـلام بـن أبي مطيع، فقال: جميعاً ثقة، إلا أن سلام بن مسكين أكثر حديثاً، وكان سلام بن أبي مطيع صاحب سنة، وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه[3]، وقال يحيى بن معين: "سلام بن مسكين وقتادة وسعيد والدسـتوائي وهـمام يـذهبون إلى القـدر" [4]، وقـال أبـو داود: "كان يذهب إلى القدر" [5]، وقال أبو حاتم: " صالح الحديث" [6]، ووثقه أبن حبّان [7]، وقال ابن حجر: ثقة رمي بالقدر[8].

الدراسة :-

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال، إذ يعد أحد الرواة الثقات الموصوفين بالصّلاح من الـذين روى لـه الجماعـة والإمـام أحمد سوى الترمذي، وقد أطلق توثيقه الأئمّة، ولم يرد في هذا الرجل وصف يقدح في عدالته أو استقامته أو ما يمكـن أن يقلـل مـن شأنه سوى أنه رُمي بالذهاب إلى القول بالقدر كغيرة من أهل البصرة الذين ابتلوا بهذه البدعة، إلا أنـه مـع ذلـك روى عنـه الأئمـة واحتجوا بحديثه، وخصوصاً أنه لم يكن ممّن عرفوا بالدعوة إلى ذلك، إلى جانب كونه من أهل الصلاح والاسـتقامة، وكـان عـلى قـدر من التثبت في الرواية، وهو كما وصفه عليُّ بن المديني بقوله: "ثقة من أهل الأمانة" [9]، كل ذلك دفع الإمام أحمد لأن يروي حديثه ويحتج به، فروى عنه في المسند (8) أحاديث[10].

9 - سيف بن سليمان، ويقال: ابن أبي سليمان، مولاهم، أبو سليمان المكي، (ت156هـ) [11].

وقال أحمد: "ثقة" [12]، وقال عبد الـلـه: قال أبي: سيف اختلفوا فيه ابن سليمان، أو ابن أبي سليمان، ثقة، زكريا بن إسحاق ثقة، شبل ثقة، هؤلاء ما أقربهم سيف، وزكريا، وشبل، وإبراهيم بن نافع، ثقة، أصحاب ابن أبي نجيح قدرية عـامتهم، ولكـن ليسـوا هـم أصحاب كلام، إلا أن يكون شبل لا أدري[13]، وقال ابن معين: "سيف بن سليمان وزكريا بن إسحاق قدريّان" [14]، وقال يحيى القطّان: "كان عندنا ثقة ممن يصدق ويحفظ"[15]، قال العجلي: "مكي ثقة" [16]، وقال أبو حاتم: "لا بأس به" [17]، ووثقه ابـن حبّـان [18]، وقـال ابن عدي: "حديثه ليس بالمنكر، وأرجو أنه لا بأس به" [19]، قال ابن المديني عن يحيى بن سـعيد: "كـان عنـدنا مثبتـاً ممـن يصـدق

---

(1) الحنبلي، بحر الدم، مصدر سابق: ص421/71.

(2) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الـلـه، مصدر سابق: 1197/512/1.

(3) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الـلـه، مصدر سابق: 1494/42/2.

(4) ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت233هـ)، من كـلام أبي زكريـا يحيـى بـن معين في الرجال (رواية طهمان)، ت د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث -دمشق ص299/97.

(5) أبو داود، سؤالات الآجري أبا داود، مصدر سابق: ص465/310.

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1117/258/4.

(7) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 8363/416/6.

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 2710/295.

(9) ابن المديني، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، مصدر سابق: 51/72/1.

(10) ينظر الشيباني، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (13411، 13675، 13676، 15587، 16408، 19283، 20633، 20634) المجموع (8) أحاديث.

(11) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 493/5، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 274/4، المزي، تهذيب الكمال 320/12.

(12) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الـلـه، مصدر سابق: 2302/500/2.

(13) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الـلـه، مصدر سابق:260/3.

(14) ابن معين، تاريخ ابن معين، مصدر سابق: 410/100/3.

(15) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق: 2373/171/4.

(16) العجلي، الثقات، مصدر سابق: ص649/213.

(17) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1185/274/4.

(18) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 8404/425/6.

(19) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 853/511/4.

ويحفظ،"، وقال أبو زرعة الدمشقي: "ثبت"، وقال الآجري عن أبي داود: "ثقة يرمى بالقدر"، وقال النسائي: "ثقة ثبت"[1]، وقال ابن حجر: ثقة ثبت رمي بالقدر سكن البصرة[2].

الدراسة :-

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال إذ يعد من الرُّواة الثقات الأثبات كما ذكر الأئمة، بالرغم من معرفتهم بما هو عليه من بدعة القول بالقدر، وهو ممّن روى له الجماعة والإمام أحمد سوى الترمذي، والجميع على إطلاق توثيقه، وهذا إنما يدل دلالة واضحة على أنه لا غضاضة في الرواية عن أهل البدع كالقدرية وغيرهم ممن عرفوا بالاستقامة والصلاح و صدق الحديث شريطة أن لا يكونوا من الدُّعاة إلى ما رُموا به من هذه البدع، فلم يعرف عنه استحلال الكذب ولم يكون من الدُّعاة أو الغلاة لما ابتلوا به من هذه البدع[3]، وهذا ما كان من الإمام أحمد، فقد روى عنه الإمام أحمد في المسند (11) حديثاً[4].

10 - شبل بن عبّاد المكي القارئ، صاحب عبد الله بن كثير (ت148هـ) [5].

قال أحمد: "ثقة" [6]، وقال أبو داوود: "سمعت أحمد قيل له إبراهيم بن نافع، قال ثقة، وشبل ثقة، والجرشي ثقة أصحاب ابن نجيح، ولكن كان رأيهم القدر" [7]، وقال عبد الله بن أحمد "قال أبي: سيف اختلفوا فيه ابن سليمان، أو أبن أبي سليمان ثقة، شبل ثقة هؤلاء ما أقربهم سيف وزكريا وشبل وإبراهيم بن نافع ثقة أصحاب ابن أبي نجيح قدرية عامتهم ولكن ليسوا أصحاب كلام إلا أن يكون شبل لا أدري" [8]، وذكره ابن حبّان في الثقات [9]، قال يحيى بن معين: "شبل بن عباد المكي ثقة" [10]، وقال ابن المديني: "وسط، ولم يكن به بأس" [11]، وقال ابن حجر: ثقة رمي بالقدر[12].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال، إذ يعد واحداً ممن وثقة غير واحدٍ من الأئمّة، كما هو مبين في صدر ترجمته، إلا أنه لم يكن من أصحاب الكلام كما صرّح بذلك في رواية ابنه عبد الله، الذين ذكرهم الإمام أحمد بن حنبل بعد أن أطلق توثيقهم ومثل ذلك نقل عنه أبو داود السجستاني، وأمّا قوله: "إلاّ أن يكون شبل" فلا يؤخذ من هذا الاستثناء الجزم بذلك، وإلاّ لما أطلق توثيقه أوّلاً، ولما روى عنه ثانياً، ثم إنه لم ينقل عن أحد أنه كان من جملة أصحاب الكلام، يعني: الداعين والمجاهرين بهذه البدعة، ولهذا يلاحظ بأن رواية أبي داود عنه قد خلت من هذا الوصف، ممّا يعني أنه لم يكن مشهوراً بما يمنع الرواية عنه، فالراجح فيه أنه ثقة رمي بالقدر ولم يكن داعية، روى عنه الإمام أحمد (3) أحاديث في المسند [13].

11- عبّاد بن صهيب الكليبي البصري، أبو بكر(ت212هـ).

قال الإمام أحمد: كان يرمى بالقدر، وكان أمره قريباً من أبي عامر الخزاز" [14]، وقال أحمد: "قد رأيته بالبصرة غير مرّة، وكانت القدرية تنتحله، وما كان بصاحب كذب، وكان عنده من الحديث أمر عظيم، وكان قد سمع من الأعمش" [15]، وقال ابن معين-: ما كتبت عن عبّاد بن صهيب، وقد سمع عباد بن صهيب من أبي بكر بن نافع وأبو بكر بن نافع قديم يروي عنه مالك بن أنس، قلت

---

(1) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 516/294/4.

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 2722/296.

(3) ينظر الخطيب، الكفاية في علم الرواية، مصدر سابق: ص120،121.

(4) ينظر الشيباني، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (1100، 2224، 2886، 2967، 3935، 15503، 17720، 17725، 18128، 23907) المجموع (11) حديث.

(5) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق: 2726/257/4، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 1659/380/4، المزي، تهذيب الكمال 2688/356/12.

(6) الحنبلي، بحر الدم، مصدر سابق: ص430/72.

(7) الشيباني، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، مصدر سابق: ص229/234.

(8) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد رواية عبد الله، مصدر سابق: 5148/260/3.

(9) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 13622/312/8.

(10) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدوري، مصدر سابق: 234/60/3.

(11) ابن المديني، سؤالات أبن أبي شيبة لابن المديني، مصدر سابق: ص155/125.

(12) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 297/ 2737.

(13) ينظر الشيباني، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (14994، 20011، 21651) المجموع (3) أحاديث.

(14) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي، مصدر سابق: ص149/75.

(15) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، مصدر سابق: 4387/101/3.

ليحيى-يعني ابن معين- هكذا تقول في كل داعية لا يكتب حديثه إن كان قدرياً أو رافضياً أو غير ذلك من أهل الأهواء من هو داعية، قال: لا يكتب عنهم، إلا أن يكونوا ممّن يظنُّ به ذلك، ولا يدعو إليه كهشام الدستوائي، وغيره ممَّن يرى القدر ولا يدعو إليه" [1]، وقال أبو زرعة الرّازي: " قدري داعية إلا أنه شديد الإثبات"[2]، وقال أبو داوود: "كان قدرياً صدوقاً" [3]، قال النسائي: "متروك الحديث" [4]، قال علي بن المديني: "عباد ابن صهيب ذهب حديثه"، وقال ابن أبي شيبه: "تركنا حديثه قبل أن يموت بعشرين سنة" وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث منكر الحديث، ترك حديثه" [5]، وقال ابن حبّان: "كان قدرياً داعياً إلى القدر، ومع ذلك يروي المناكير" [6]، وقال أبن عدي: "يتبيّن على حديثه الضعف، ومع ضعفه يكتب حديثه" [7].

الدراسة :-

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال، إذ يعد مثالاً للرُّواة الذين ترك عامّة أحاديثهم بسبب دعوتهم ومجاهرتهم لما رموا به من بدعة القدر، فعبّادا هذا مما أجمع أهل الرواية على ترك حديثه، والحقيقة أن عبّاد بن صهيب كان من المكثرين من رواية الحديث، كما أن له تصانيف عديدة وكثيرة، وسبقه إلى ذلك الإمام أحمد ومع أن عبّاداً كان من المكثرين لرواية الحديث، وهو لم يكن بصاحب كذب كما ذكر الإمام أحمد، فما الذي أوصله إلى هذه الرتبة المتدنِّية، وجعل الأئمّة يقولون فيه ما قالوه؟ الجواب ما قاله يحيى بن معين بعد أن ذكر أنه ما كتب عنه شيئاً، بسبب دعوته، وأن من كان كذلك شأنه كان عندهم أن يترك وأن تطرح روايته ولا يُعتنى بها، فلا يوجد له ولو حديث واحد عند أصحاب دواوين السُّنة، كالبخاري ومسلم وأصحاب الكتب الأربعة أو عند الإمام أحمد، وما ذاك إلا لأنه كان ممّن يجهر ببدعته ويدعو لها.

12 - عبد الله بن أبي لبيد المدني، أبو المغيرة، مولى الأخنس بن شريف الثقفي (ت 231هـ).

قال الإمام أحمد: ما أعلم بحديثه بأساً حدث عنه ابن إسحاق وابن عيينة والثوري، وكان يرى القدر [8]، وقال أحمد بن حنبل: "ابن لبيد، ثبت في الحديث" [9]، قال يحيى بن معين: "ثقة" [10]، وقال أبو زرعة الرازي: "كان يرى القدر" [11]، وقال أبو حاتم: "صدوق في الحديث" [12]، وقال أبن عدي: "قد روى عنه الثقات، وأما صفوان بن سليم حيث لم يصل عليه، إنما لم يصلِّ عليه لأجل ما كان يرمي بالقدر، وأما في باب الروايات فلا بأس به" [13]، وقال العجلي: "ثقة" [14]، وذكره ابن حبّان في الثقات[15]، وقال ابن حجر: ثقة رمي بالقدر[16].

الدراسة:-

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال يتضح من حاصل أقوال الأئمّة فيه أنه من الرُّواة الثقات، ولم يرد فيه جرحٌ من جهة حفظه، واتفقوا جميعاً على أنه كان ممن يرون القدر، والظاهر أنه لم يكن غالياً فيه ولا داعيا، فمثله يدخل في مرتبة الاحتجاج

(1) ابن معين، تاريخ ابن معين، مصدر سابق: 3581/139/4.
(2) أبو زرعة، الضعفاء، مصدر سابق: 368/2.
(3) أبو داود، سؤالات الآجري أبا داوود، مصدر سابق: ص229.
(4) النسائي، الضعفاء والمتروكون، مصدر سابق: ص411/74.
(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 417/81/6.
(6) ابن حبان، المجروحين، مصدر سابق: 788/164/2.
(7) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 1179/559/5.
(8) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 830/403/1.
(9) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي، مصدر سابق: 502/248/1.
(10) ابن معين، تاريخ ابن معين، مصدر سابق: ص482/142.
(11) أبو زرعة، الضعفاء، مصدر سابق: 168/629/2.
(12) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 684/148/5.
(13) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 1069/398/5.
(14) العجلي، الثقات، مصدر سابق: ص872/274.
(15) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 3782/46/5.
(16) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 3560/353.

بحديثه، وقد روى له البخاري حديثاً واحداً مقروناً بغيره [1]، والباقون سوى الترمذي، وخلاصة القول فيه إنه ثقة صحيح الحديث، لم يكن داعية أو غاليا في بدعته، روى عنه الإمام أحمد في المسند (11) حديثاً [2].

13- عبد اللـه بن أبي نجيح، واسم نجيح يسار، مكي مولى الأخنس بن شريق، (ت131هـ) [3].

قال أحمد: "كان يرى القدر، أفسدوه بأخره، كان يُجالس عمرو بن عبيد، فأفسدوه وكان قدرياً، وأبو معاوية مرجئ" [4]، وقال أحمد بن حنبل-: ابن أبي نجيح، ثقة، وكان أبوه من خيار عباد اللـه[5]، وقال أحمد بن حنبل: أصحاب ابن أبي نجيح قدرية كلهم، ولم يكونوا أصحاب كلام [6]، قال ابن المديني: "أما الحديث فهو ثقة، وأما الرأي فكان قدرياً معتزلاً" [7]، وقال أبو زرعة الرازي: "مكي ثقة" [8]، قال أبو حاتم: "إنما يقال في ابن نجيح القدر، وهو صالح الحديث" [9]، وقال يحيى بن معين: "ثقة"[10]، ووثقه أبن حبّان [11]،وقال ابن حجر: ثقة رمي بالقدر وربما دلس[12].

الدراسة:-

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال، إذ يعد أحدُ الأئمّة الكبار المشهورين في التفسير خاصّةً، وهو ممّن أجمع أئمّة الجرح والتعديل قاطبةٍ على توثيقه إلى جانب إجماعهم على رميه ببدعة القول بالقدر، بل إنّ بعضهم كالإمامين البخاري وشيخه عليٍّ بن المديني زادا على ذلك بأنه كان ممّن يرى الاعتزال [13]، بل إن منهم من وصفه بأكثر من ذلك كيحيى بن سعيد القطّان حيث قال: "كان ابن أبي نجيح من رؤوس الدُّعاة" [14]، فكل هذه الأقوال والروايات تؤكد أنه من أولئك الذين أدخلوا أنفسهم- وربّما غيرهم- في هذه الآراء والأهواء التي لم تكن معروفة عند سلفهم الصالح، فكان من نتيجة ذلك أن ترك البعض رواياتهم بعلَّة أن ما كانوا عليه من مثل هذه البدع بمثابة الجرح المسقط لعدالتهم، فعبد اللـه بن أبي نجيح ممّن احتجَّ به الشيخان البخاري ومسلم، وروى له الأربعة أيضاً، ولهذا فما كان للإمام أحمد وغيره أن يتركوا حديث من كان بمنزلة عبداللـه بن يسار وإن كان على ما كان عليه- مع توفر الشروط التي ألزم الإمام أحمد نفسه بها، وأعني أن يكون الراوي ثقة، لا يستحلُّ الكذب، وغير داع إلى بدعته، لذلك روى عنه الإمام أحمد في المسند (44) حديثاً[15].

---

(1) البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق: كتاب الاعتكاف، (باب من خرج من اعتكافه عند الصبح) الحديث رقم 2040 بمتابعة محمد بن عمرو وسليمان الأحول.

(2) ينظر الشيباني، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (4571، 2342، 4572، 4688، 5100، 6314، 8314، 9117، 11034، 16566، 21678) المجموع (11) حديث.

(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 473/5، البخاري، التاريخ الكبير 767/233/5، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 947/203/5.

(4) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد اللـه، مصدر سابق: 538/2.

(5) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي، مصدر سابق: 199/1/ 159.

(6) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 6/ 101.

(7) المديني، سؤالات أبن أبي شيبة لابن المديني، مصدر سابق: ص99/97.

(8) أبو زرعة، الضعفاء، مصدر سابق: 393/896/3.

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 947/203/5.

(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 203/5.

(11) ابن حبان، الثقات لابن حبّان، مصدر سابق: 8759/5/7.

(12) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 3662/360.

(13) ابن المديني، سؤالات أبن أبي شيبة لابن المديني، مصدر سابق: ص98-99/97، والعقيلي، الضعفاء الكبير 903/317/2.

(14) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 317/2.

(15) ينظر الشيباني، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (348، 603، 894، 1209، 1374، 1439، 1603، 1709، 1801، 1868، 1937، 2053، 2105، 2359، 2362، 2393، 2415، 2466، 2548، 2881، 3311، 3370، 3582، 4598، 4599، 4600، 5080، 5117، 5420، 7053، 7073، 14987، 16641، 16753، 16769، 14987، 16641، 16753، 16769، 18113، 18125، 18200، 21626، 21645، 23144، 23226، 23824، 27389، 27390) المجموع (46) حديثا.

14- عبد الأعلى بن عبد الأعلى بن محمد، وقيل: ابن شراحيل، القرشي، (ت 189هـ).

قال الإمام أحمد: كان يرى القدر"[1]، وقال أحمد: "عبد الوهاب الثقفي أثبت من عبد الأعلى السَّامي، الثقفي أعرف وأوثق عند أصحابه من عبد الأعلى"[2]، وقال يحيى بن معين: "ثقة"[3]، وقال أبو زرعة: "ثقة"[4]، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث"[5]، قال العجلي: "ثقة"[6]، وذكره ابن حبّان وقال: "كان قدرياً متقناً في الحديث غير داعية إليه"[7]، وقال ابن حجر: ثقة[8].

الدراسة:-

كما هو واضح من أقوال العلماء الواردة فيه، قد وثّقة جمعٌ من الأئمَّة، وقد رماه الإمام أحمد بأنه ممّن يرى القول بالقدر، لكن لم يعرف عنه أنه كان من الدُّعاة إلى ذلك، ويدلُّ على كل ذلك أنه ممّن روى له الجماعة، وممّن أحتجَّ به البخاريُّ ومسلم، وله مجموعة من الروايات في مسند الإمام أحمد، لاتفاقهم على قبول روايته أهل البدع الثقات بشرط أن لا يكونوا من الدُّعاة لها، فروى عنه الإمام أحمد في المسند (68) حديثا وهو شيخه[9].

15- عمر بن خالد الهمداني، وهو عمر بن أبي زائدة الكوفي، (ت150هـ).

قال الإمام أحمد: "عمر بن أبي زائدة هو أخو زكريا بن أبي زائدة، وعمر أكبر من زكريا، عمر سمع من قيس بن أبي حازم، وزكريا مات قبله وجميعاً ثقة، ويقولون: إن عمر كان يرى القدر"[10]، وقال عبدالله بن أحمد أيضاً: "سألته- يعني أحمد- عن عمر بن أبي زائدة، فقلت: كيف حديثه؟ قال: صالح"[11]، وقال أحمد: "هو في الحديث مستقيم، وكان يرى القدر"[12]، وقال الإمام أحمد: ليس به بأس، وكان عمر يرى القدر[13]، وقال ابن مهدي: "كيس الحفظ"[14]، قال أبو حاتم: "ما به بأس"[15]، وقال يحيى القطان: "كان يرى القدر"[16]، وقال أبو داود: "يرى القدر"[17]، وقال العجلي: "ثقة"[18]، وذكره ابن حبّان في الثقات[19]،وقال ابن حجر: صدوق رمي بالقدر[20].

الدراسة :-

من خلال الأقوال الواردة في هذا الراوي فلم يقدح به من جهة عدالته، وإنما تكلم به من جهة بدعته، فقد أبتلي ببدعة القول بالقدر، ولم يحتج به سوى الشيخان البخاريُّ ومسلمٌ، والنسائيّ وأحمد بن حنبل، ومهما يكن فلم يمنع هذا بعض الأئمة من رواية

---

(1) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 1923/187/2.
(2) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 740/381/1.
(3) ابن معين، تاريخ ابن معين، مصدر سابق: 3253/83/4.
(4) أبو زرعة، الضعفاء، مصدر سابق:401/898/3.
(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 28/6.
(6) العجلي، الثقات، مصدر سابق: ص915/284.
(7) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق:9318/131/7.
(8) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 3734/365.
(9) ينظر الشيباني، المسند ، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (158، 1884، 2810، 3282، 3283، 3284، 2454، 4081، 4517، 4518، 4521، 4522، 4523، 4987، 5027، 5095، 6485، 7179، 7189، 7191-7194، 7514- 7519، 7533، 7542، 7620، 7640، 7658، 7786، 7787، 7788، 7789، 7822، 8083، 11632، 11888، 12684، 12945، 12946، 12947، 13053، 13054، 13055، 15053، 15332، 15686، 16482، 16797، 19872، 19963، 20310، 20390، 20476، 20571، 20572، 21448، 21655، 21808، 21999، 22521، 24050- 24062، 25972، 25973، 25974، 26441، 26481، 26949) المجموع (68) والحديثين (21097، 21208) من زيادات عبد الله.
(10) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 690/362/1.
(11) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 4437/109/3.
(12) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 6610/197/3.
(13) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 971/435/1.
(14) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 561/106/6.
(15) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 561/106/6.
(16) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 561/106/6.
(17) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 6110/197/3.
(18) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داوود، ص225/203.
(19) العجلي، الثقات ص1229/357.
(20) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 4897/443.

حديث عمر بن أبي زائدة، فهو صالحٌ في نفسه، ولم يرد فيه عن أحد ما يقدحُ في عدالته وصدقه، ثم إنه لم يُعرف عنه أنه كان من الدُّعاة لهذه البدعة، والراجح في هذا الراوي أنه صدوق حسن الحديث، روى عنه الإمام أحمد في المسند (5) أحاديث [1].

16- عمرو بن الهيثم بن قطن بن كعب الزبيدي القطعي، أبو قطن البصري، (ت198هـ) [2].

قال أحمد: قال أبو قطن - وكان ثبتاً - : "ما أعرت كتابي أحداً قط" [3]، قال أحمد: "ما كان به بأس" [4]، وقال إبراهيم الحربي: "حدّثنا أحمد يوماً عن أبي قطن، فقال له رجل أن هذا بعدما رجع من عندكم إلى البصرة تكلم بالقدر، وناظر عليه، فقال أحمد: نحن نحدِّث عن القدرية، ولو فتشت أهل البصرة وجدت ثلثهم قدرية" [5]، وقال ابن معين: "لم يكن به بأس لكنه كان يتكلَّم في القدر، وكان صدوقاً" [6]، وسئل عنه أبو زرعة: "فذكره بجميل" [7]، وقال علي بن المديني: "ثقة من أصحاب شعبة"[8]، وقال أبن حبان: "صدوق صالح" [9]، وقال ابن حجر: ثقة[10].

الدراسة :-

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال فقد وثقه وأثنى عليه مجموعة من العلماء، ويعتبر هذا الراوي من شيوخ الإمام أحمد الذين روى عنهم دون واسطة، وقد وثّقه كبقيّة الأئمّة وإن اختلفت عباراتهم في ذلك، إلا إنهم متفقون على إنه ممّن يُحتج بحديثه، بل وزاد الإمام أحمد على ذلك بأنه كان "ثبتاً" [11]، وقد روى حديثه البخاري في "الأدب المفرد" وبقيَّة الجماعة، وأما ما يتعلق بكونه من أهل البدع، من القدرية، وقد أجاب الإمام أحمد السائل عن ذلك، فأغلب أهل البصرة قدرية، ورغم ذلك لم يكن غال أو داعية إلى بدعته، فيقدم الإمام أحمد من كانت هذه حاله الحاجة إلى الرواية، ويظهر أن الإمام أحمد كان يعلم حاله، سيّما وأنه من معاصريه، ويبدو أن عمرو بن الهيثم بن قطن هذا كان إلى جانب صلاحه في نفسه، على قدر كبير من التثبت، قد امتدحه الإمام أحمد فيما يتعلّق بهذا الجانب، ولهذا روى عنه الإمام أحمد (57) حديثا في المسند، وهو من شيوخه [12].

17- عوف بن أبي جميلة بندويه، أبو سهل البصري الأعرابي، (ت146هـ).

قال الإمام أحمد: "ثقة صالح الحديث" [13]، وقال أيضاً: "حدّثني أبو الربيع الزهراني قال: حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال: رأيت داود بن أبي هند يضرب عوفاً الأعرابي ويقول: ويلك يا قدري ويلك يا قدري" [14]، وقال عبد الله بن أحمد: "حدّثني محمد بن أبي بكر، قال سمعت عمي عمر بن عليّ يقول: رأيت عبد الله بن المبارك في مسجدنا هذا عند المنارة يقول لجعفر بن سليمان: رأيت أيوب؟ قال: نعم ورأيت ابن عوف قال نعم: ورأيت يونس؟ قال: نعم، قال: فكيف لم تجالسهم وجالست عوفاً والله ما رضي عوف ببدعة حتى كانت فيه بدعتان كان قدرياً وكان شيعياً" [15]، قال الذهبي تعليقا : لَكِنَّهُ ثِقَةٌ، مُكْثِرٌ[16] ونقل الذهبي قول مسلم في مقدمة صحيحه في تعليقه على رواية المقدمي السالف ذكرها : وإذا وازنت بين الأقران كابن عون وأيوب مع

(1) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (18486، 18746، 18760، 23583، 26131) المجموع (5) أحاديث.

(2) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق: 2703/381/6، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 1480/268/6، المزي، تهذيب الكمال 4466/280/22، ابن حجر، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 4466/280/22.

(3) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق:1227/523/1.

(4) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 6612/104/14.

(5) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 6612/104/14.

(6) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، مصدر سابق: 81/1.

(7) أبو زرعة، الضعفاء، مصدر سابق: 540/919/3.

(8) أبن أبي حاتم، والجرح والتعديل، مصدر سابق: 268/6.

(9) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 14565/484/8.

(10) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 5130/457.

(11) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 2574/356/2.

(12) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (159، 420، 1885، 3565، 3566، 3705، 3835، 4325، 4326، 4355، 4356، 6465، 7105، 7198، 7199، 7200، 7464، 8045-8048، 12003، 12004، 13100، 13273، 13274، 14280، 13415، 13416، 13417، 13465، 15097، 15098، 15905، 16890، 19180، 19397، 19621، 19688، 20071، 20141، 20206، 20309، 20812، 21127، 21797، 22376، 22641، 23161، 23164، 23331، 23914، 24063، 25169، 26265، 26266، 26542، 15909،27260) المجموع (57) حديثا.

(13) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 861/410/1.

(14) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 2914/434/2.

(15) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 2913/424/2.

(16) ينظر الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 161/383/6.

عوف بن أبي جميلة، وأشعث الحمراني - وهما صاحبا الحسن وابن سيرين، كما أن ابن عون وأيوب صاحباهما إلا أن البون بينهما وبين هذين بعيد في كمال الفضل وصحة النقل، وإن كان عوف وأشعث غير مدفوعين عن صدق وأمانة [1]، وقال: وَكَانَ أَحَدُ عُلَمَاءِ الْبَصْرَةِ، وَكَانَ يُقَالُ لَهُ: عَوْفٌ الصَّدُوقُ، وَثَّقَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ وَاحْتَجَّ بِهِ أَصْحَابُ الصِّحَاحِ، وَقِيلَ: كَانَ يَتَشَيَّعُ ، وقال : وَكَانَ قَدَرِيًّا [2]، وقال يحيى بْن مَعِين: عوف ثقة[3]، وقال: "كان عوف قدرياً" [4]، وقال ابن سعد: وكان ثقة كثير الحديث، وقال: بعضهم يرفع أمره ويقول: إنه ليجيء عن الحسن بشيء ما يجيء به أحد، وكان يتشيع[5]، وقال أبو حاتم: "صدوق صالح الحديث" [6]، وقال مروان بن معاوية: " يسمى الصدوق" [7]، وقال أبو حاتم: يقال له عوف الصدوق [8]، وذكره ابن حبّان في الثقات [9]، وَقَالَ النَّسَائِي: ثقة، ثبت[10]، وقال الذهبي: ثقة كبير [11]، قال بندار: "كان قدرياً رافضياً" وعلق الذهبي فقال: وشيعي أصح، قال بندار وهو يقرأ لهم حديث عوف: والله لقد كان عوف قدرياً رافضياً شيطانياً [12]، وقال روح بن عبادة: والله لقد كان يذكر فضائل عثمان كثيرا[13]، وقال ابن حجر: ثقة رمي بالقدر وبالتشيع[14].

الدراسة :-

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال العلماء السالف ذكرهم يظهر أن الراوي من الثقات، ولم أر فيه جرحاً سوى رميه ببدعة القدر والتشيع، أما بدعة القدر فقد وصفه بها الكثير من العلماء ولم يصرح بذلك أحمد بل نقله عن غيره، ولعل سبب ذلك اشتهاره في الحديث وأمانته وصدقه كما قال مسلم فلم يذكر عن أحد إنه كان مغالياً أو داعياً إلى بدعته، أما بدعة التشيع والرفض فقد صحح الذهبي المقولة فقال: وشيعي أصح، وقد برأه مسلم من هذه التهمه، في ثبوت بدعة التشيع فيها نظر فقد نسبه إليها جماعة بسبب ذكره فضائل عثمان كما جاء عن روح بن عبادة وإن سلمنا بثبوتها عليه فهو لم يكن مغالياً وكان يذكر فضائل علي أيضاً ولم يرو ما يؤيد بدعته، فمن خلال ما سبق فالراوي ثقة فيه بدعتان القدر والتشيع وقد احتج به الجماعة وقد روى له الإمام أحمد في المسند (95) حديثاً [15].

18- محمد بن الحسن بن أتش اليماني، أبو عبد الله الصنعاني الأبناوي، من الثامنة.

قال الإمام أحمد: من القدرية الكبار" [16]، قال يحيى بن معين: "لم أكتب عنه شيئاً " [17]، وقال أبو زرعة الرازّي: "ثقة" [18]، وقال ابن عدي: "وَلابْنِ آتِشَ هَذَا أَحَادِيثُ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ وَأَسَانِيدُ وَرِجَالُهُ الَّذِينَ يَرْوِي عَنْهُمْ هُمْ رِجَالُ الْيمنِ وَأَسَانِيدُهُمْ وَذَلِكَ يُحْتَمَلُ"

(1) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 6530/305/3 وينظر ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 302/166/8
(2) ينظر الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 3/ 344/947.
(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 7 / 71.
(4) ابن معين، تاريخ ابن معين، مصدر سابق: 3871/187/4.
(5) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 3220/191/7
(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 71/15/7.
(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 71/15/7.
(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 71/15/7.
(9) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 10148/296/7.
(10) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 6530/305/3.
(11) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثوق، مصدر سابق: 274/417/1
(12) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 6530/305/3.
(13) ابن معين، تاريخ ابن معين، مصدر سابق: 460/2.
(14) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 5215/463.
(15) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الاحاديث رقم: (399، 430، 499، 1851، 2819، 3248، 3394، 3410، 6556، 6947، 7523-7526، 7894، 7895، 7949، 7950، 7951، 8032، 8966، 8967، 9127-9138، 9440، 9536، 9548، 9551، 9552، 9585، 10057، 10114، 10352، 10381-13097، 10411، 10622، 10665، 10670، 10671، 10672، 10678، 10841، 11184، 11196، 11313، 11749، 11750، 11857، 15554، 15586، 15802، 15915، 17829، 17830، 17832، 18339، 18694، 18695، 19287، 19540، 19541، 19582، 19583، 19617، 19642، 19767، 19796، 19797، 19852، 19898، 19948، 19949، 20093، 20094، 20095، 20101، 20205، 20315، 20528، 20547، 20562، 20568، 20583، 20585، 20603، 20604، 21233، 21234، 21235، 21555، 22897، 23031، 23476، 23784، 24666، 26056) المجموع (95) حديثا.
(16) العقيلي، ضعفاء، مصدر سابق: 1608/57/4.
(17) أبو داود، سؤالات ابن الجنيد أبا داود، مصدر سابق: ص715/447.
(18) أبو زرعة، الضعفاء، مصدر سابق: 603/928/3.

[1]، قال ابن عدي: قال لنا ابْن حماد هو متروك الحديث [2]، وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب "الثقات"[3]، وَقَال الدَّارَقُطنِيّ: ليس بالقوي[4]، وقال النسائي: "ليس بثقة"[5]، وقال ابن حجر: صدوق فيه لين ورمي بالقدر[6].

الدراسة :-

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال فقد وثقه بعض العلماء وتكلم عليه آخرين، ولعل الإمام أحمد صرح سبب كلام العلماء فيه عندما قال فيه من القدرية الكبار ولعل سبب كلامهم عليه وتركه هو بدعة القدر، والراجح أنه صدوق نسب إلى بدعة القدر ولم يكن داعية، وهو من شيوخ الإمام أحمد فقد روى عنه في المسند (4) أحاديث مباشرة من دون واسطة [7].

19- محمد بن الحسن بن هلال، فيروز القرشي، مولى قريش، ولقبه محبوب (ت222هـ).

قال الإمام أحمد: كتبنا عنه ما أراه إلا كان صدوقاً، وسمعت أحمد وذكر مرّة أخرى فقال: ما أسوأ رأي البصريين فيه" [8]، وَقَال أبو حاتم: ليس بقوي[9]، وقال يحيى: قد كتب عنه أصحاب الحديث، لا بأس به"[10]، وذكره ابن حبّان في الثقات [11]، وقال النسائي: "ضعيف"، وقال المزي[12]: روى له الْبُخَارِيّ مقروناً بغيره، والتِّرْمِذِيّ[13]،وقال ابن حجر: صدوق فيه لين ورمي بالقدر [14].

الدراسة :-

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال فهو صدوق يعتبر به، وقد أخرج له البخاري حديثاً واحداً متابعة، ولم تثبت دعوته إلى بدعته أو غلوه بها ولقد روى عنه الإمام أحمد في المسند مباشرة (8) أحاديث ولم يذكره باسمه بل بما اشتهر به من لقبه فقال حدثنا محبوب بن الحسن، وهو من شيوخه [15].

20- محمد بن راشد الخزاعي، أبو عبد الله، المعروف بالمكحولي، سكن البصرة، (ت160هـ).

قال عبد الله: سألت أبي عن محمد بن راشد فقال: قال أبو النضر: كنت أوضئ شعبة بالرصافة فدخل محمد بن راشد هذا يعنى المكحولي الخزاعى فقال شعبة أما كتبت عنه؟ أما إنه صدوق، وقال عبد الرزاق ما رأيت أحدا أورع في الحديث منه[16]، وقال أحمد عن أبي النضر عن شعبة أما إنه صدوق ولكنه شيعي أو قدري شك أحمد وقال أحمد بن أبي ثابت سئل عنه أحمد بن حنبل فقال ثقة ثقة [17]، وقال الإمام أحمد: "قال عبد الرزاق: ما رأيت أحداً أورع في الحديث من محمد بن راشد" [18]، وقال أيضاً: "ثقة" [19]، وقال أحمد بن حنبل: لا بأس به، في الحديث، قيل له: كان يقول بالقدر، فقال كذا يقولون" [20]، وقال الدارقطني: يُعْتَبَرُ بِهِ[21]،

---

(1) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، مصدر سابق: 1659/380/7.
(2) ابن عدي، الكامل في ضعفاء، مصدر سابق: 1659/379/7
(3) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 15230/69/9.
(4) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون، مصدر سابق:474، وابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 155/113/9.
(5) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 155/113/9.
(6) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 504/ت 5811.
(7) ينظر الشيباني، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (5544، 5545، 11473، 22158) المجموع (4) أحاديث.
(8) الشيباني، سؤالات أبي داود لأحمد، مصدر سابق: 525/344/1.
(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 8 / 1779.
(10) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله 4036/32/3.
(11) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 15059/38/9.
(12) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 5152/75/25.
(13) علق على ذلك ابن حجر فقال: ما له فيه سوى حديث واحد ذكره عقب إسناد آخر اجتمعا في شيخ شيخه ولا يقال لمثل هذا مقرونا اصطلاحا والحديث المذكور في كتاب الأحكام وقال فيه حدثنا محبوب بن الحسن لم يقل فيه محمد بن الحسن وهو بمحبوب أشهر منه بمحمد ينظر ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 164/119/9.
(14) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 504/ 5811
(15) ينظر الشيباني، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: الأحاديث رقم : (19890،19889،13185،12698،11861،10726، 2961، 20484) المجموع (8).
(16) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1385/253/7.
(17) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق:234/158/9.
(18) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 2829/409/2.
(19) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 4693/156/3.
(20) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 181/3.
(21) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق:349/493/4.

وَقَالَ الْفَلاسُ: كَانَ قَدَرِيًّا[1]، وقال مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ لِي: لا تَكْتُبْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَاشِدٍ، فَإِنَّهُ مُعْتَزِلِيٌّ رَافِضِيٌّ [2]، وَقَالَ أبو مُسْهِرٍ: لَمْ يَكُنْ ثِقَةً، كَانَ يُصَحِّفُ[3]، وقال الجوزجاني: "كان مشتملاً على غير بدعة، وكان فيما سمعت متحرياً الصدق في حديثه" [4]، وقال أبو حاتم: "كان صدوقاً حسن الحديث" [5]، وقال ابن حبّان: "كان من أهل الورع والنسك، ولم تكن صناعة الحديث من بزرة فكان يأتي بالشيء على الحسبان، ويحدث على التَّوهم فكثرت المناكير في روايته، فاستحق ترك الاحتجاج به" [6]،وقال ابن عدي: "يروى عن مكحول أحاديث وليس برواياته بأس إذا حدّث عنه ثقة، فحديثه مستقيم"[7]، وقال النسائي: ثقة[8]، وقال في موضع آخر: ليس به بأس[9]، وفي موضع آخر: ليس بالقوي، وقال أبو زرعة الدمشقي: قلت لعبد الرحمن: ما تقول في محمد بن راشد؟ قال: ثقة، وكان يميل إلى هوى، قلت: فأين هو من سعيد بن بشير؟ فقدم سعيداً عليه، وبلغني عن أبي مسهر، قيل له كيف لم تكتب عن محمد بن راشد؟ فقال: كان يرى الخروج على الأئمة"[10]، وقال ابن معين: "ليس بحديثه بأس" [11]، وقال الذهبي: صدوق[12]، وقال محمد بن إبراهيم الكنانى: سألت أبا حاتم عن محمد بن راشد، فقال: كان رافضياً، قال الذهبي معلقا: هذا فيه نظر، فكيف يكون دمشقياً قد نزل البصرة رافضياً! فالله أعلم ثم تأملت فوجدته خزاعياً، وخزاعة يوالون أهل البيت[13]، وقال ابن المبارك: صدوق اللسان وأراه اتهم بالقدر[14]، وقال الساجي صدوق إنما تكلموا فيه لموضع القدر لا غير[15]، وقال أبو النضر: كنت عند باب الرصافة فسلم على شعبة، فمر بي محمد بن راشد الخزاعي، فقال لي: كتبت عن هذا شيئا؟ فقلت: نعم، حديث كذا وكذا، فقال: لا تكتب عنه، فإنه معتزلي خشبي رافضي[16]، وقال شعبة: شيعي قدري[17]، قال سليمان بن أحمد: قلت لعبد الرحمن بن مهدي: أسمعك تحدث عن رجل، من أصحابنا، هم يكرهون الحديث عنه، قال: من هو؟ قلت: محمد بن راشد الدمشقي، قال: ولم، قلت كان قدريا؟ فغضب، وقال: فما يضره أن يكون قدريا؟ حدثنا زكريا بن يحيى الحلواني، حدثنا محمد بن المثنى قال: قال لي عبد الرحمن ابن مهدي: أهل الكوفة يحدثون عن كل أحد، قلت: يا أبا سعيد! هم يقولون: إنك تحدث عن كل أحد، قال: عمن أحدث، فذكرت له محمد بن راشد المكحولي، فقال احفظ عني: الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن، فهذا لا يختلف فيه أحد، وآخر يهم الغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه، ولو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه[18]، وقال ابن حجر: صدوق يهم ورمي بالقدر[19].

الدراسة : -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال، فقد وثقه جمع من العلماء، أما من تكلم فيه كان ذلك بسبب أنه كان يصحف ويروي على التوهم وفي حديثه المناكير، وفيه غير ذلك من الجرح، وتكلم فيه بسبب البدعة فقد رمي بأكثر من بدعة فقد رُمي بالقدر، وبالتشيع، والرفض وقال بعضهم يرى الخروج على الأئمة ومن خلال هذه البدع وباستعراض أقوال الأئمة، فقد اتهم ببدعة

(1) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق:349/493/4.
(2) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 349/493/4.
(3) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق:349/493/4.
(4) الجوزجاني، أحوال الرجال، مصدر سابق: ص287/278.
(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1385/253/7.
(6) ابن حبان، المجروحين، مصدر سابق:929/253/2.
(7) ابن عدي، الكامل في ضعفاء، مصدر سابق: 1676/421/7.
(8) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 5 / 273.
(9) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 5208/190/25.
(10) ابن عدي، الكامل في ضعفاء، مصدر سابق: 1676/419/7.
(11) ابن عدي، الكامل في ضعفاء، مصدر سابق: 1676/419/7.
(12) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثوق، مصدر سابق: 300/449/1.
(13) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق:7508/543/3.
(14) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق:234/158/9.
(15) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 234/160/9.
(16) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق:1619/66/4.
(17) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 1619/66/4.
(18) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 1619/66/4.
(19) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 5875/508.

القدر، ولعل هذه البدعة أو غيرها لم تثبت عند الإمام أحمد، وأن غالب العلماء يروون عن القدرية إن لم يكونوا دعاة أو يـرووا مـا يؤيد بدعته، وقد وثقة جملة من العلماء رغم بدعة القدر، ومنهم من تكلم فيه بسبب بدعة الاعتزال والتشيع، ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن محمد بن راشد رغم ما قيل فيه بسبب البدعة تبقى منزلته عالية وخلاف العلماء فيه فمنهم مـن يكتـب عنـه ومـنهم من يتركه فينهى عن الكتابة عنه وهذا يعود بسبب ورعه في الحديث كما قال عبد الرزاق ما رأيت أحدا أورع في الحديث منه وأنـه كان صدوقا حسن الحديث كما ذكر ذلك العلماء، وقد رد الذهبي على من زعم بأن محمد بن راشد رافضي، ونتيجة ما قيل في هـذا الراوي صدوق فيه وهم يحتج به؛ فقد وثقه غير واحد من الأئمة، وبدعته لا تضر بروايته فلـم يكـن داعيـة إلى بدعتـه أو يـروي مـا يؤيدها فقد انتقى الإمام أحمد كعادته من أحاديثه ما كان حسناً متقنا فيه، روى عنه الإمام أحمد في المسند (38) حديثاً[1].

21 - هِشَام بْن أبي عَبْد الـلـهِ الدستوَائِي[2]، الربعِي من بكر بْن وَائِل من أهل الْبَصْرَة (ت154هـ).

وقال أبو حاتم: سألت أحمد بن حنبل عن الأوزاعي والدستوائي أيهما اثبت في يحيى -يعني ابن أبي كثير قال: الدستوائي لا تسل عنه أحدا، ما أرى الناس يروون عن أحد أثبت منه، مثله عسى، فأما أثبت منه فلا[3]، وَقَال عَبد الـلـهِ بْن أحمد: قال أبي: وَقَـال ابـن علية: قلت لابن عون: إن هشام الدستوائي وذكر صلاحه وفضله وذكره بخير إلا أنه يرى شيئا من القدر، فحول ابن عون وجهه عنـي حيث ذكر القدر[4]، وقال أبو زُرْعَة: ورأيت أحمد بن حنبل لهشام أكثر تقديما في قتادة لضبطه وقلـة الاخـتلاف عنـه، وسـمعت أبـا نعيم يقول: -وذكر حديث هشام الدستوائي: في ذكره ونحا به نحو الثقة والثبت [5]، وقال الإمام أحمد: كان في كتابه عن أبيـه: لـيس المعاصي من قدر الـلـه[6]، قال ابن سعد: كان ثقـة ثبتـاً في الحـديث حجـة، إلا أنـه يرمـى بالقـدر [7]، وقـال العجـلي: ثقـة، ثبـت في الحديث، كان يقول بالقدر ولم يكن يدعو إليه [8]، قال شعبة بن الحجاج: ما من الناس أحد أقول إنه طلب الحديث يريـد بـه وجـه الـلـه عز وجل إلا هشام الدستوائي، وكان يقول ليتنا ننجو من هذا الحديث كفافا لا لنا ولا علينا، قال شعبة فإذا كان هشـام يقـول هذا فكيف نحن؟ [9]، وقال أبو داود قال شعبة: إذا حدثكم هشام الدستوائي بشيء فاختموا عليه [10]، وقال وكيع بن الجـراح حـدثنا هشام الدستوائي وكان ثبتا [11]، وقال أبو داود: كان أمير المؤمنين في الحديث [12]، وقال علي بن المـدينى: هشـام الدسـتوائي ثبـت [13]، وَقَال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: وكان قوم يتكلمون في القدر منهم من يزن ويتوهم عليه احتمل الناس حديثهم لما عرفـوا مـن اجتهادهم في الدين وصدق ألسنتهم وأمانتهم في الحديث، لم يتوهم عليهم الكذب، وإن بلـوا بسـوء رأيهـم فمـنهم: وذكـر جماعـة فيهم الدستوائي فقال: والدستوائي وكان من أثبات الناس [14]، وقال الذهبي: أحد الأثبات إلا أنه رمي بالقدر فيما قيـل، وقيـل: رجـع عنه [15] وقال: ولد في حياة الصحابة الصغار كان من كبار الحفاظ مناقبه جمـة، لكنـه رمـي بالقـدر وحديثـه في الـدواوين كلهـا، إلا

---

(1) ينظر الشـيباني، مسـند الإمـام أحمـد، مصـدر سـابق: الأحاديـث رقـم: (802، 1493، 6662، 6663، 6698، 6699، 6711، 6716-6720، 6722، 6724، 6742، 6743، 6899، 7042، 7088، 7090، 7091، 7092، 7102، 14698، 14501، 22472، 22475، 24515، 25223، 26409، 13051، 13329، 13757، 23892، 23893، 23896، 23908) المجموع (38) حديثا.

(2) الدستوايي: هَذِه النِّسْبَة إِلَى بَلْدَة من بلد الأهواز يُقَال لَهَا دستوا وَإِلَى ثِيَاب جلبت مِنْهَا، ينظر ابن الاثير، اللباب في تهـذيب الأنسـاب، مصـدر سـابق: 501/1. وقال مغلطاي: وفي البيان والتبيين لعمرو بن بحر: وكما يقولون: هشام الدستوائي، وإنما قيل له ذلك؛ لأن الإباضية كانت تبعث إليه ثياب من صدقاتها دستوائية، فكان يكسوها الأعراب الذين يكونون بالجناب، فأجابوه إلى قـول الإباضـية، وكـانوا قبـل ذلـك لا يزوجـون الهجنـاء، فأجـابوه إلى السوية وزوجوا هجينا، فقال حاجب الدستوائي في ذلك: إنا وجدنا الدستوائينا ... الصائمين المتعبدينا، أفضل مـنكمْ حسـبا ودينـا ... أفيكمُ مـن يـنكح الهجينا. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 12/145-146/ 4949.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق:240/61/9.

(4) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الـلـه، مصدر سابق: 1 / 237.

(5) أبو زرعة، تاريخ أبا زرعة، مصدر سابق: 451.

(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 9/ 372.

(7) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 3280/206/7

(8) العجلي، تاريخ الثقات، مصدر سابق: 1737/458/1.

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 240/59/9.

(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 240/59/9.

(11) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق:240/61/9.

(12) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق:240/61/9.

(13) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق:240/61/9.

(14) الجوزجاني، أحوال الرجال، مصدر سابق: 331/313/1.

(15) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 9229/300/4.

الموطأ [1]، وقَال ابن حجر: ثقة ثبت وقد رمي بالقدر [2]، وقال في هدي الساري: أحد الأثبات مجمع على ثقته وإتقانه احتج به الأئمة [3]، وقال الحافظ محمد بن البرقي [4]: قلت ليحيى بن معين: أرأيت من يرمى بالقدر، يكتب حديثه؟ قال: نعم، قد كان قتادة، وهشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، وعبد الوارث... - وذكر جماعة - يقولون بالقدر، وهم ثقات، يكتب حديثهم، ما لم يدعو إلى شيء [5].

الدراسة:-

من خلال ما جاء في هذا الراوي الجبل من أقوال يتبين لنا أنه أحد الأثبات مجمع على ثقته وإتقانه وقدمه أحمد على الأوزاعي وأبو زرعة وعلى أصحاب يحيى بن أبي كثير وعلى أصحاب قتادة ، إلا أنه كان يرى القدر ولا يدعو إليه احتج به الأئمة ومع ذلك فهو من الثقات المتقنين المجمع على توثيقهم حتى قال عنه أبو داوود: أمير المؤمنين في الحديث، والثناء عليه كثير وقد ذكرنا بعضاً منه في ترجمته ومع وصفه ببدعة القدر فقد وثقه وأعلا من شأنه العلماء وهم مجمعون على كتابة حديثه فلم يكن يدعو إلى بدعته أو يغلو بها بل كان ممن يخلص في طلب الحديث، ويضاف لذلك أنه رجع عن بدعته كما ذكر الذهبي فالتائب من الذنب كمن لا ذنب له، وخلاصة القول فيه أنه جبل ثقة مجمع على توثيقه رمي بالقدر ولم يقدح فيه لأنه لم يكن داعية أو غال، ترجم له البخاري في التاريخ الكبير وروى له في الأصول وروى عنه مسلم واحتج به الباقون وروى عنه الإمام أحمد في المسند (345) حديثا [6].

---

(1) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 407/244/4.

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 7299/603.

(3) ابن حجر، هدي الساري، مصدر سابق: 625.

(4) البرقي، بفتح الباء، وسكون الراء: نسبة إلى برقة، وهو الحافظ العالم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن سعيد الزهري، مولاهم البصري، صاحب كتاب " الضعفاء "، وعرف بالبرقي: لأنه كان يتجر إلى برقة (ت249هـ) التذكرة: 569.

(5) وعلق الذهبي فقال: هذه مسألة كبيرة، وهي: القدري، والمعتزلي، والجهمي، والرافضي، إذا علم صدقه في الحديث وتقواه، ولم يكن داعيا إلى بدعته، فالذي عليه أكثر العلماء قبول روايته، والعمل بحديثه، وترددوا في الداعية، هل يؤخذ عنه؟ فذهب كثير من الحفاظ إلى تجنب حديثه، وهجرانه، وقال بعضهم: إذا علمنا صدقه، وكان داعية، ووجدنا عنده سنة تفرد بها، فكيف يسوغ لنا ترك تلك السنة؟، فجميع تصرفات أئمة الحديث، تؤذن بأن المبتدع إذا لم تبح بدعته خروجه من دائرة الإسلام، ولم تبح دمه، فإن قبول ما رواه سائغ، وهذه المسألة لم تتبرهن لي كما ينبغي، والذي اتضح لي منها: أن من دخل في بدعة، ولم يعد من رؤوسها، ولا أمعن فيها، يقبل حديثه، كما مثل الحافظ أبو زكريا بأولئك المذكورين، وحديثهم في كتب الإسلام لصدقهم وحفظهم، ينظر الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 51/150/7.

(6) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الأحاديث رقم (186، 633، 757، 1148، 1149، 1412، 1437، 1554، 1555، 1659، 1687، 1700، 1944، 1976، 1982، 1984، 1989، 1996، 2006، 2012، 2123، 2132، 2149، 2344، 2356، 2568، 2671، 2739، 2949، 2966، 3099، 3206، 3221، 3354، 3525، 3987، 3988، 4013، 4099، 4100، 4277، 5437، 5560، 5826، 6513، 6553، 6762، 6931، 6952، 6972، 7463، 7464، 7466، 7476، 7469، 7509، 7510، 7511، 7983، 7984، 8445، 8627، 8996، 8997، 8998، 9107، 9108، 9362، 9490، 9492، 9493، 9512، 9515، 9605، 9606، 9607، 9633، 9700، 10019، 10072، 10073، 10115، 10117، 10118، 10124، 10196، 10238، 10639، 10662، 10676، 10710، 10743، 10747، 10748، 10754-10759، 10768، 10769، 10771، 10873، 11037، 11038، 11063، 11082، 11086، 11149، 11157، 11179، 11190، 11195، 11314، 11321، 11410، 11451، 11452، 11464، 11475-11478، 11499، 11502، 11580، 11764، 11847، 11849، 11865-12819، 12135، 12139، 12150، 12177، 12179، 12185، 12186، 12209، 12325، 12360، 12361، 12362، 12489، 12490، 12564، 12823، 12842، 12849، 12855، 12866، 12887، 12890، 12891، 12923، 13086، 13169، 13171، 13172، 13202، 13230-13234، 13261، 13262، 13274، 13294، 13415، 13417، 13433، 13435، 13448، 13456، 13667، 13685، 13752، 13890، 13906، 13920، 13948، 14107-14111، 14243، 14270، 14272، 14280، 14357، 14427، 14488، 14533، 14788، 14856، 14857، 14858، 14997، 144998، 15014-15019، 15097، 15098، 15316، 15509، 15529، 15530، 15531، 15535، 15543، 15908، 15909، 16215، 16218، 16301، 16302، 16305، 16385، 16575، 16576، 16628، 16828، 16843، 17022، 17071، 17141، 17147، 17148، 17300، 17304، 17338، 17357، 17358، 17424، 17484، 17544، 17833، 17839، 17870، 17871، 17877، 17878، 17881، 17884، 17997، 18460، 18506، 18507، 19264، 19327، 19404، 19428، 19487، 19665، 19720، 19823، 19902، 19903، 19922، 19925، 19926، 19931، 20071، 20116، 20118، 20119، 20141، 20170، 20182، 20192، 20197، 20199، 20206، 20208، 20211، 20535، 20718، 20749، 20775، 21585، 21620، 21621، 21701، 21781، 21816، 21851، 21869، 21877، 22146، 22162، 22166، 22199، 22213، 22341، 22376، 22381، 22382، 22426، 22432، 22441، 22448، 22520، 22534، 22569، 22570، 22633، 22641، 22646، 22647، 22939، 22946، 22957، 23026، 23048، 23100، 23217، 23316، 23358، 23495، 23609، 23610، 23617، 23699، 24063، 24211، 24843، 24965-24969، 25106، 25132، 25559، 25591، 25613، 25667، 25733، 25996، 26028، 26045، 26076، 26089، 26122، 26123، 26142، 26145، 26185، 26292، 27106، 27280، 27290، 27356، 27432، 27577، 27584) المجموع 345 حديثا.

22- الوضين بن عطاء بن كنانة بن عبد الـلـه الخزاعي، ويقال أبو عبد الـلـه الدمشقي، (ت149هـ).

قال الإمام أحمد: "ليس به بأس، وكان يرى القدر" ، وقـال: "ثقـة "[1]، وقـال الآجـري عـن أبي داود: "صـالح الحـديث، قـال هـو قدري، قال: نعم" [2]، وقال يحيى بن معين: لا بأس به، وقال أبو حاتم: "تعرف وتنكر" [3]، قال أبـو زرعـة الـرازي: "منكـر الحـديث" [4]،ووثقه ابن حبّان [5]، وقال ابن عدي: "ما أدري بأحاديثه بأساً" [6]، وقال ابن سعد: "كان ضعيفاً في الحديث" [7]، وقـال الجوزجـاني: "واهي الحديث"[8]، قال ابن حجر:" صدوق سيء الحفظ ورمي بالقدر[9]".

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال، فإنَّ هذا الراوي مختلفٌ فيه، فمنهم من أطلق توثيقة، وتفاوتت أقوال البـاقين فيـه ما بين تضعيف لحديثه، وتحسينه بعبارات متنوعة كما هو مبيَّن أعلاه، ولهذا قال عنـه الـذهبيُّ: "ثقـة، وبعضـهم ضـعّفه"[10]، وأمّـا كونه من جملة من كانوا يُتَّهمون ببدعة القول بالقدر، ويبدو من كلام الإمام أحمد أنه لم يكن مـن الـدُّعاة إلى هـذه البدعـة، وأنـه كان صالح الحديث صدوق سيئ الحفظ، ولم تلحقه تُهمـة أخـرى سـوى مـا ذكـروه فيـه، وروى الإمـام أحمـد لـه حـديثا واحـدا في المسند[11].

23- وهب بن منبه بن كامل بن سيج، بن ذي[12] كبار، اليماني الصنعاني الذماري (ت114هـ).

لقي جمع من الصحابة وروى عنهم، قال الإمام أحمد: عن عبدالرزاق: "حج عامة الفقهاء سـنة مئـة، وحـج وهـب فلـما صـلّوا العشاء أتاه نفر فيهم عطاء والحسن بن أبي الحسن، وهم يريدون أن يذاكروه القدر قال: فأفتن في باب الحمـد فـما زال فيـه حتـى طلع الفجر، فافترقوا ولم يسألوه عن شيء، قال أحمد: وكان يتهم بشيء من القدر" [13]، قال أبو زرعة الرازي: "ثقـة" [14]، وذكـره ابـن حبّان في الثقات قال: "روى عن جابر بن عبد الـلـه وابن عباس وكان عابداً فاضلاً" [15]، وَقَال العجلي، تابعي ثقـة، وكَـانَ عـلى قضـاء صنعاء [16]، وَقَال أبو زُرْعَة، والنَّسَائي، ثقة [17]، وَقَال سُفْيَان بْن عُيَيْنَة، عَنْ عَمْرو بْنِ دِينَارٍ: دخلت على وهْب بْن منبه داره بصـنعاء، فأطعمني جوزا من جوزة فِي داره، فقلت له: وددت أنك لم تكن كتبت فِي القـدر كتابـاً فقـال: وأنـا والـلـه لـوددت ذَلِـكَ[18]، وَقَـال الجوزجاني: كَانَ كتب كتاباً فِي القدر، ثُمَّ حدثت أنه ندم عليه[19]، وَقَال حَمَّاد بْن سَلَمَة، عَن أَبِي سنان: سمعت وهْب بْن منبه يَقُول: كنت أقول بالقدر حَتَّى قرأت بضعة وسبعين كتاباً من كتب الأنبياء، فِي كلها: من جعل إلى نفسه شيئاً من المشيئة فقد كفر، فتركـت قولي[20]، وَقَال: وكان ثقة صادقا، كثير النقل من كتب الاسرائيليات"[21]، وقال: وكان صدوقاً عالماً قد قرأ كتب الأولـين وعـرف قصـص

---

(1) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الـلـه، مصدر سابق: 3550/537/2. و4480/115/3

(2) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 205/121/11.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 213/50/9.

(4) أبو زرعة، الضعفاء، مصدر سابق: 206/827/3.

(5) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 11490/564/7.

(6) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 2012/377/8.

(7) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 466/7.

(8) الجوزجاني، أحوال الرجال، مصدر سابق: 299/288/1.

(9) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 7408/610.

(10) الذهبي، الكاشف، مصدر سابق: 6050/349/2.

(11) ينظر الشيباني، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: الحديث رقم: (887) المجموع (1) حديث واحد.

(12) وَقَال عَبد الـلـهِ بْن أحمد بْن حنبل، عَن أبيه: كَانَ من أبناء فارس، وقال: وكل من كَانَ من أهل الْيَمَن لـه" ذي" هُـوَ شريـف، يقـال: فـلان لـه ذي، وفلان لا ذي له، الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الـلـه، مصدر سابق: 3445/522/2.

(13) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 147/31.

(14) أبو زرعة، الضعفاء، مصدر سابق: 756/950/3.

(15) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 5863/487/5.

(16) العجلي، الثقات، مصدر سابق: 57، والمزي، تهذيب الكمال 6767/142/31.

(17) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 9 / 110، ابن عساكر، تاريخ ابن عساكر 17 / 476.

(18) ينظر الفسوي، المعرفة والتاريخ، مصدر سابق: 2 / 281.

(19) الجوزجاني، أحوال الرجال، مصدر سابق: الترجمة 355

(20) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 6767/145/31.

(21) قال بشار عواد: ليس له في الصحيحين غير هذا الذي ساقه المؤلف، وهو لم يكن معنيا بالحديث أصـلا، بـل كـان قاصـا ينقـل مـن التـوراة والإنجيـل المتداولة آنذاك بين الناس، وكثير من الحكايات الشعبية، والموقف من الاسرائيليات معروف لا يحتاج إلى بيـان ينظـر المـزي، تهـذيب الكـمال، مصـدر سابق: الحاشية 6767/150/31.

الأنبياء عليهم السلام، وكان يُشبَّه بكعب الأحبار في زمانه[1]، وقال: وهُوَ الأُسْوَارُ، الإمام، العَلاَّمَةُ، الأَخْبَارِيُّ، القَصَصِيُّ، وَرِوَايَتُهُ (لِلْمُسْنَدِ) قَلِيْلَةٌ، وَإِنَّمَا غَزَارَةُ عِلْمِهِ فِي الإِسْرَائِيْلِيَّاتِ، وَمِنْ صَحَائِفِ أَهْلِ الكِتَابِ ، وَقَدِ امْتُحِنَ وَهْبٌ، وَحُبِسَ، وَضُرِبَ، وقال: وهب بن منبه: ثقة مشهور، ضعفه أبو حفص الفلاس وحده[2]، وقال الحاكم : هو من رجال الصحيحين [3]، وقال عمرو بن علي الفلاس : كان ضعيفا[4]،وقال ابن حجر: ثقة[5].

الدراسة:-

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال فقد وثقه مجموعة من العلماء، وقد انفرد الفلاس بتضعيفه وقد شذ بذلك فنجد هذا القول شاذاً لم يأت على لسان أحد من العلماء ولعله قال ذلك بسبب بدعة القدر وتأليفه كتابا فيه، وأخذ عليه بدعة القدر فقد كان قدريا ورجع عن ذلك، وكان له كتاباً في القدر وندم عليه والحاصل أنه من التابعين المشهورين من القصاصين الإخباريين روى عنه المحدثون وهو ثقة احتج به لم تثبت عليه بدعة القدر فقد رجع عنها كما ثبت، روى عنه الإمام أحمد في المسند (11) حديثاً[6].

المبحث الرابع

منهج الإمام أحمد وحكمه في الرواية عن القدرية

من خلال دراسة الرواة القدرية الآنف ذكرهم يتبين لنا الحقائق التالية:

1 - أن مجموع من تم دراستهم ممن وصفهم الإمام أحمد ببدعة القدر بلغوا الثلاثة والعشرين راويا، روى عن اثنين وعشرين راويا في المسند منهم من روى عنه مباشرة من شيوخه ومنهم من روى عنه عن طريق شيوخ شيوخه، لم يثبت لدي أن هؤلاء الرواة الذين روى عنهم الإمام أحمد من القدرية أنهم من الغلاة أو من الدعاة إلى بدعتهم أو رووا ما يؤيد بدعتهم.

2- وقد ذكر الإمام أحمد بعضا من الرواة بأنهم عادوا عن بدعتهم أو عدم ثبوت هذه البدعة على الراوي.

3- تراوحت مرويات المبتدعة ممن وصفوا ببدعة القدر في المسند بين الإقلال والإكثار وهذا عائد إلى درجته وحكم الإمام أحمد عليه من حيث الضبط والعدالة والقوة والحفظ.

4- أن الإمام أحمد لم يرو عن راو واحد ممن اتهم ببدعة القدر بسبب غلوه ودعوته إلى بدعته.

5- ثم إنه جاء التصريح منه بأنه لا يُمانع من الرواية عن أهل هذه الفرقة بالشروط التي عُرفت عنه، وذكرتها مراراً، فقد روى الخطيب البغدادي أيضاً بإسناده إلى إبراهيم الحربي قوله: "قيل لأحمد بن حنبل: في حديث أسماء قوم من القدريَّةِ! فقال: هو ذا نحن نحدِّث عن القدرية" [7].

6- وأن الإمام أحمد عموما يحدث عن القدرية لأن أغلبهم من أهل بلدة البصرة الذين كان ثُلثهم يقول بالقدر على ما نقل عن الإمام أحمد كما سيأتي، كيف والإمام أحمد نفسه هو القائل فيما أخرج الخطيب البغدادي بإسناده إلى إبراهيم الحربي عن الإمام أحمد: "نحن نحدِّث عن القدريّة، لو فتشت أهل البصرة وجدت ثُلثهم قدريّة" [8].

7- إنّ أصحاب البدع من الرُّواة الثقات، إذا لم يكونوا من الدُّعاة إلى بدعهم، ولم يتهموا بالكذب، واغلب القدرية حالهم الصدق فإن ذلك لا يقدح في عدالتهم، وأنه تقبل مروياتهم ويحتج بها فقد روى الإمام أحمد والأئمة عن القدرية واحتجوا بحديثهم ممّن لم يعرفوا بالدعوة إلى ذلك، إلى جانب كونهم من أهل الصلاح والاستقامة، وكانوا على قدر من التثبت في الرواية والذين عرف عنهم صدقهم وأمانتهم.

8- يعتبر عباد بن صهيب بن كثير هذا مثال الرُّواة الذين ترك عامّة أحاديثهم بسبب دعوتهم ومجاهرتهم لما رموا به من البدع والأهواء.

9- وأخيرا الإمام أحمد يروي عن القدرية بشرط ألا يكونوا دعاة أو غلاة في بدعتهم والله تعالى أعلم.

---

(1) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 290/334/3

(2) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثوق، مصدر سابق: 370/535/1.

(3) الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه المعروف بابن البيع (ت 405هـ)، المستدرك على الصحيحين، ت مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط الأولى، 1411 – 1990، 229/1،

(4) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 264/12.

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 7485/616.

(6) ينظر مسند الشيباني، الإمام أحمد، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (902، 2965، 3079، 3362، 7389، 7892، 14135، 16586، 16893، 18417، 23175، 16586، 16893، 18417، 23175) المجموع (11) حديث.

(7) الخطيب، الكفاية في علم الرِّواية، مصدر سابق: ص129.

(8) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 104/14.

الفصل الرابع

موقف الإمام أحمد في الحكم على المرجئة في الميزان النقدي التطبيقي وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعريف ببدعة الإرجاء.

المبحث الثاني: ما جاء عن الإمام أحمد في بدعة الإرجاء وحكم الرواية عنهم.

المبحث الثالث: سبر أقوال الإمام أحمد على من وصف ببدعة الإرجاء.

المبحث الرابع: منهج الإمام أحمد وحكمه في الرواية عن المرجئة.

المبحث الأول

التعريف ببدعة الإرجاء

المرجئة لغة: من الإرجاء: وهو التأخير والإمهال [1]، قال تعالى: (قَالُوا أَرْجِهِ وَأَخَاهُ وَابْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ) [2] أي أمهله، ومن الرجاء، ضد اليأس وهو الأمل [3]، قال تعالى: (يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللهِ وَاللهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) [4]، فإطلاق اسم المرجئة على الاسم الأول فصحيح لأنهم كانوا يؤخرون العمل على النية والعقد، وأما المعنى الثاني فظاهر فإنهم كانوا يقولون: إنه لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تقع مع الكفر طاعة[5].

وفي الاصطلاح: كانت المرجئة في آخر القرن الأول تطلق على فئتين، كما قال ابن عيينة:

1 -قوم أرجأوا أمر علي وعثمان وهم من الصحابة رضي الله عنهم وهذا حدث بعد الفتنه التي نتج عنها مقتل عثمان رضي الله عنه ومن ثم تولي علي الخلافة فقد اختاروا الحياد ولم يشاركوا في القتال وفوضوا أمرهم إلى الله تعالى وهذا الإرجاء لا غضاضة فيه وصاحبه ليس بملوم عليه وقد ذهب أولئك.

2 -وقوم قالوا: الإيمان قول بلا عمل [6]، واستقر المعنى الاصطلاحي للمرجئة عند السلف على المعنى الثاني بما يسمى إرجاء الفقهاء، وهو القول بأن: الإيمان هو التصديق أو التصديق والقول، أو الإيمان قول بلا عمل، -أي إخراج الأعمال من مسمى الإيمان-، وعليه فإن: من قال الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأنه لا يجوز الاستثناء في الإيمان هو مرجئ [7].

وأول من أظهر الإرجاء بالمعنى الأول هو الحسن بن الحنفية[8]، فتكلم في الإرجاء قريب من الأول، قال ابن حجر:" المراد بالإرجاء الذي تكلم الحسن بن محمد فيه غير الإرجاء الذي يعيبه أهل السنة المتعلق بالإيمان، وذلك إني وقفت على كتاب الحسن بن محمد المذكور أخرجه بن أبي عمر العدني في كتاب الإيمان له في آخره قال حدثنا إبراهيم بن عيينة عن عبد الواحد بن أيمن قال كان الحسن بن محمد يأمرني أن أقرأ هذا الكتاب على الناس: أما بعد فإنا نوصيكم بتقوى الله فذكر كلاماً كثيراً في الموعظة والوصية لكتاب الله واتباع ما فيه وذكر اعتقاده، ثم قال في آخره: ونوالي أبا بكر وعمر -رضي الله تعالى عنهما -ونجاهد فيهما لأنهما لم تقتتل عليهما الأمة ولم تشك في أمرهما ونرجئ من بعدهما ممن دخل في الفتنة فنكل أمرهم إلى الله إلى آخر الكلام، فمعنى الذي تكلم فيه الحسن أنه كان يرى عدم القطع على إحدى الطائفتين المقتتلتين في الفتنة أكان مخطئاً أو مصيباً وكان يرى أن يرجئ الأمر فيهما، وأما الإرجاء الذي تعلق بالإيمان فلم يعرج عليه فلا يلحقه بذلك عيب والله أعلم[9].

أما الإرجاء الذي يتعلق بالإيمان فلم يذهب إليه ابن الحنفية، ورغم ذلك فقد لام عليه زاذان وميسره كتابه هذا الكتاب، قال عطاء بن السائب عن زاذان وميسرة: إنهما دخلا على الحسن بن محمد فلاماه على الكتاب الذي وضع في الإرجاء فقال لزاذان: يا أبا عمرو لوددت إني كنت مت ولم أكتبه [10]، وبسبب اشتداد أمر الفتنه على المسلمين خرجت طائفة في الحكم على مرتكب الكبيرة وهؤلاء نهجوا منهج الصحابة في إرجاء أمر المتقاتلين إلى الله عز وجل فقالوا مرتكب الكبيرة يرجأ أمره إلى الله عز وجل ويفوض الحكم فيه إليه سبحانه، وهؤلاء لم يخوضوا في الخلاف وفي حكم مرتكب الكبيرة وأن كل من يشهد الشهادتين ليس بكافر ولا مشرك بل مسلم يرجأ أمره إلى الله، هذا منهج سليم لا خلاف بأصحابه، وقد شاع هذا النوع من الإرجاء بهذا المعنى في القرن الأول الهجري، ولكن الأمر لم يبق كما هو حاله فخرجت طائفة في أواخر القرن الهجري الأول، تقول الإرجاء في الإيمان فقالت: إن الأعمال

---

(1) ينظر الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق: "رجا" ص1660.

(2) الشعراء: 36.

(3) ينظر الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق:"رجا" ص1660.

(4) البقرة: 218.

(5) الشهرستاني، الملل والنحل، مصدر سابق: 139/1، الاسفراييني، الفرق بين الفرق، مصدر سابق: 202.

(6) الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت310هـ) تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، ت محمود محمد شاكر، مطبعة المدني -القاهرة 2/ 659.

(7) ينظر أبو نعيم، حلية الأولياء، مصدر سابق: 7/ 29، والبغوي، شرح السنة، مصدر سابق: 1/ 41، وابن تيمية، الفتاوى 666/7 و41/13.

(8) الحسن" بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي وأبوه يعرف بابن الحنفية روى عن أبيه وابن عباس وسلمة بن الأكوع وأبي هريرة وأبي سعيد وعائشة وجابر بن عبد الله وغيرهم هو أول من تكلم في الإرجاء، ينظر ابن حجر، تهذيب التهذيب 321/2.

(9) ينظر ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 321/2.

(10) ينظر ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 321/2.

ليست من الإيمان على نقيض من الخوارج والمعتزلة، فكان هؤلاء هم أخف من قال بهذه البدعة لأن النزاع فيها كان بالاسم واللفظ دون الحكم، فبتطور الإرجاء السني تطور الإرجاء البدعي، فبمجيئ جهم بن صفوان[1] كانت مرحلة جديده بما يسمى الإرجاء البدعي فقال: إن الإيمان بالله هو المعرفة بالله وبرسله وبجميع ما جاء من عند الله فقط وأن ما سوى المعرفة من الإقرار باللسان والخضوع بالقلب والمحبة لله ولرسوله والتعظيم لهما والخوف منهما والعمل بالجوارح فليس بإيمان[2]، وقال بأن الجنة والنار تبيدان وتفنيان وأن الإيمان هو المعرفة بالله فقط والكفر هو الجهل به فقط وأنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا لله وحده وأنه هو الفاعل وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز كما يقال: تحركت الشجرة ودار الفلك وزالت الشمس وإنما فعل ذلك بالشجرة والفلك والشمس الله - سبحانه - إلا أنه خلق للإنسان قوة كان بها الفعل وخلق له إرادة للفعل واختياراً له منفرداً له بذلك كما خلق له طولاً كان به طويلاً ولوناً كان به متلوناً[3]، ولعله أخذ معتقده من زرقان بن غيلان إذ قال: إن الإيمان هو الإقرار باللسان وهو التصديق، وأن المعرفة بالله فعل الله وليست من الإيمان في قليل ولا كثير، واعتقد بأن الإيمان في اللغة هو التصديق[4]، فقد غالى المرجئة في أقوالهم في أواخر القرن الأول وبداية القرن الثاني؛ فضيقوا معنى الإيمان فقرروا أنه لا يضر مع الإيمان ذنب وقالوا إن الإيمان إقرار وتصديق واعتقاد ومعرفة ولا يضر مع هذه الحقائق معصية فالإيمان مفصول عن العمل ومنهم من زاد وغالى فقال: إن الإيمان اعتقاد في القلب فقط، وإن أعلن الكفر بلسانه وعبد الأوثان أو لزم اليهودية أو النصرانية في دار الإسلام، وعبد الصليب وأعلن التثليث في دار الإسلام ومات على ذلك فهو مؤمن كامل الإيمان عند الله عز وجل ولي لله عز وجل من أهل الجنة[5]، وهم بهذا قد تجاوزوا الحد وهذا تحريف لأصل الإيمان عن حقيقته، ويقسم شيخ الإسلام ابن تيمية المرجئة ثلاثة أصناف: فالصنف الأول هم القائلون بأن الإيمان مجرد ما في القلب، ومنهم من يدخل فيه أعمال القلوب كأكثر فرق المرجئة، ومنهم من لا يدخلها في الإيمان كجهم بن صفوان وأتباعه، والصنف الثاني هم القائلون بأن الإيمان مجرد قول اللسان، وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية، والصنف الثالث: من يقول الإيمان تصديق القلب وقول اللسان، وهو المشهور عن أهل الفقه والعبادة من المرجئة[6]، ومن خلال ما سبق نلحظ أن الإرجاء ينقسم إلى قسمين:

الأول:- إرجاء الفقهاء أو ما يسمى الإرجاء اللفظي وهؤلاء ليسوا من المرجئة المبتدعة في الحقيقة وهم من أرجئوا الحكم في الخلاف الذي وقع بين الصحابة والذين تبعوهم فجعلوا مرتكب الكبيرة أمره متروك إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له وهذا الإرجاء اللفظي الذي دخل فيه معظم الفقهاء والمحدثون.

الثاني: الإرجاء البدعي وهو الإرجاء الذي يخالف بمعناه القرآن والسنة وقد انقسم أصحاب هذا النوع إلى أقوال كثيرة بحسب اعتقادهم، فمنهم من قال: إن عفو الله يسع كل شيء وإن الله يعفو عن كل الذنوب ما عدا الكفر فلا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، يقول الخلال: ومن قول المرجئة أن الإيمان قول باللسان وعمل الجارحة فاذا قال فقد عملت جوارحه وهذا أخبث قول لهم[7]، وقد تكلم المرجئة في مسائل الجبر والاختيار في الأعمال ثم آلات أفكارهم إلى القدرية ومن ثم انتقلت أفكارهما إلى المعتزلة، وتجدر الإشارة إلى أن وصف الإرجاء لا يطلق على المرجئة فحسب بل هناك مرجئة من الخوارج ومرجئة من

---

(1) جهم بن صفوان أبو محرز الراسبي مولاهم، السمرقندي، الكاتب، المتكلم، رأس الضلالة، ورأس الجهمية، كان صاحب ذكاء وجدال، قال الذهبي: وما علمته روى شيئا، لكنه زرع شرا عظيما، كان ذا أدب ونظر وذكاء وفكر وجدال ومراء، وكان كاتبا للأمير الحارث بن سريج التميمي الذي توثب على عامل خراسان نصر بن سيار، وكان الجهم ينكر صفات الرب عز وجل وينزهه بزعمه عن الصفات كلها ويقول بخلق القرآن، ويزعم أن الله ليس على العرش بل في كل مكان، فقيل: كان يبطن الزندقة، والله أعلم بحقيقته، وكان هو ومقاتل بن سليمان المفسر بخراسان طرفي نقيض، هذا يبالغ في النفي والتعطيل، ومقاتل يسرف في الإثبات، والتجسيم وكان قتل جهم بن صفوان سنة ثمان وعشرين وسببه أنه كان يقضي في عسكر الحارث بن شريح الخارج على أمراء خراسان فقبض عليه نصر بن سيار فقال له استبقني فقال لو ملأت هذا الملا كواكب وأنزلت إلي عيسى بن مريم ما نجوت والله لو كنت في بطني لشققت بطني حتى أقتلك ولا تقوم علينا مع اليمانية أكثر مما قمت وامر بقتله وكان جهم من موالي بني راسب وكتب للحارث. ينظر الذهبي، سير أعلام النبلاء 8/26/6 وميزان الاعتدال 426/1، وتاريخ الإسلام 392/3، وابن حجر، لسان الميزان 142/2.

(2) الأشعري، مقالات الإسلاميين، مصدر سابق: 114/1.

(3) الأشعري، مقالات الإسلاميين، مصدر سابق: 219/1.

(4) الأشعري، مقالات الإسلاميين، مصدر سابق: 118/1.

(5) ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الظاهري (ت456هـ)، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي -القاهرة، 155/4.

(6) ينظر ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مصدر سابق: 195/7.

(7) الخلال، السنة، مصدر سابق: 570/3.

القدرية ومرجئة من الجبرية والمرجئة الخالصة [1]، فعلينا الانتباه لهذه المسألة لأن منهم المبتدعة ومنهم الفسقة ومنهم الكفرة ومنهم أصحاب سنة [2]، ليس الإرجاء الذي نبز به كثير من السلف هو إرجاء أهل الضلالة من الذين يقولون: إن الإيمان هو التصديق ولا تضر معه معصية، بل هو إرجاء العمل عن كونه من أركان الإيمان، وعلق العلامة اللكنوي على من وصف بالإرجاء وأصنافهم والتعامل معهم أسوقة لأهميته فقال: "وخلاصة المرام فِي هَذَا الْمقَام أن الإرجاء قد يُطلق على أهل السّنة وَالْجَمَاعَة من مخالفيهم الْمُعْتَزلَة - الزاعمين بالخلود الناري لصَاحب الْكَبِيرَة ، وَقد يُطلق على الأئمة الْقَائِلين بَان الأعمال لَيست بداخلة فِي الإيمان وبعدم الزِّيَادَة فِيهِ وَالنُّقْصَان وَهُوَ مَذْهَب أبي حنيفَة وأتباعه من جَانب الْمُحدثين الْقَائِلين بِالزِّيَادَةِ والتقصان وبدخول الأعمال فِي الإيمان؛ وَهَذَا النزاع وإن كَانَ لفظيا كَمَا حَقَّقَهُ الْمُحَقِّقُونَ من الأولين والآخرين لكنه لما طَال وَآل الأمر إلى بسط كَلَام الْفَرِيقَيْنِ من الْمُتَقَدِّمين والمتأخرين أدى ذَلِك إلى أن أطلقوا الإرجاء على مخالفيهم وشنعوا بذلك عَلَيْهِم وَهُوَ لَيْسَ بطعن فِي الْحَقِيقَة على مَا لَا يخفى على مهرَة الشَّرِيعَة ، وإذا انتقش هَذَا كُله على صحيفَة خاطرك فاعرف أنه لَا تنبغي الْمُبَادرَة نظراً إلى قَول أحْدُ من أئمة النَّقْد وإن كَانَ من أجله الْمُحدثين فِي حق أحْدُ الراوين أنه من المرجئين بإطلاق القَوْل بِكَوْنِهِ من فرق الضَّلَالَة وجرحه بالبدعة الاعتقادية بل الْوَاجِب التَّنْقِيح وَالْحكم بِالْوَجْهِ الرجيح، نعم إن دلّت قرينَة حَالية أو مقاليه، أن مُرَاد الْجَارِح بالإرجاء مَا هُوَ ضَلَالَة فَلَا بَأْس بالحكم بِكَوْنِهِ ذَا ضَلَالَة والا فَيحْتَمل أن يكون اطلاق ذَلِك الرَّاوِي من معتزلي وَمِنْه أخذ ذَلِك الْجَارِح وَاعْتمد على اشتهاره من دون وقُوف على الْوَاضِع وَيحْتَمل أن يكون الرَّاوِي مِمَّا لَا يَقُول بِزِيَادَة الإيمان ونقصانه وَلَا بِدُخُول الْعَمَل فِي حقيقته فَأطلق عَلَيْهِ الْجَارِح الْمُحدث الإرجاء تبعاً لأهل طَرِيقَته، وَيشْهد لما ذكرنَا مَا فِي لِسَان الْمِيزَان لِابْنِ حجر الْعَسْقَلَانِي فِي تَرْجَمَة ابْن الْحسن تلميذ أبي حنيفَة نقل ابْن عدي عَن إسحاق بن رَاهَوَيْه سَمِعت يحيى بن ادم يَقُول كَانَ شريك لَا يُجِيز شَهَادَة المرجئة فَشهد عِنْده مُحَمَّد بن الْحسن فَرد شَهَادَته فَقيل لَهُ فِي ذَلِك فَقَالَ أنا لَا أجيز شَهَادَة من يَقُول الصَّلَاة لَيست من الإيمان فان هَذَا صَرِيح فِي أنه إنما أطلق على مُحَمَّد الإرجاء لكَونه لَا يرى الصَّلَاة جُزْءا من حَقِيقَة الإيمان وَمن الْمَعْلُوم أن هَذَا لَيْسَ بضلال وطغيان، وَكَذَا قَول الذَّهَبِيّ فِي مِيزَانه فِي تَرْجَمَة مسعر بن كدام بعد ذكر وثاقته وَلَا عِبْرَة بقول السُّلَيْمَانِي كَانَ من المرجئة مسعر وَحَمَّاد ابن أبي سُلَيْمَان والنعمان وَعَمْرو بن مرّة وعبد العزيز بن أبي رواد وَأَبُو مُعَاوِيَة وَعمر بن ذَر وسرد جمَاعَة، قلت الإرجاء مَذْهَب لعدة من أجلة الْعلمَاء وَلَا يَنْبَغِي التحامل على قَائِله وَكَذَا قَول الشهرستاني فِي الْملَل والنحل فِي أخر بحث المرجئة رجال المرجئة الْحسن بن مُحَمَّد بن عَليّ بن أبي طَالب وَسَعِيد بن جُبَير وطلق بن حبيب وَعَمْرو بن مرّة ومحارب بن دثار وَمُقَاتِل بن سُلَيْمَان وذر وعمر بن ذَر وَحَمَّاد بن أبي سُلَيْمَان وَأَبُو حنيفَة وَأَبُو يُوسُف وَمُحَمّد بن الْحسن وقديد بن جَعْفَر، وَهَؤُلَاء كلهم أئمة الحَدِيث لم يكفروا أصحاب الْكَبَائِر بالكبيرة وَلم يحكموا بتخليدهم فِي النَّار خلافًا للخوارج والقدرية"[3].

المبحث الثاني

ما جاء عن الإمام أحمد في بدعة الإرجاء وحكم الرواية عنهم

يعتبر الإمام أحمد من المقعدين والمؤصلين لمبادئ وأصول المرجئة، كيف وقد عاش زمان الفتن فكان هادما للبدع، رافعا شعار السنن، ومن خلال ما نقل من كلام الإمام أحمد في المرجئة، فهو يحكي أقوالهم ومذاهبهم واعتقاداتهم وأحكامه فيهم، وقد دار أغلب كلامه فيهم حول من يؤخرون العمل عن مسمى الإيمان وقولهم الإيمان هو التصديق وأنه لا يزيد ولا ينقص فيذكر الإمام أحمد ما ورد فيهم ويرد عليهم وعلى بدعهم ويبين حكمه فيهم وموقفه منهم، ومما جاء على لسانه أنه قد سئل رحمه الله عن المرجئة وأسمائهم وأقوالهم، فقال: فمن أسمائهم -أي أصحاب البدع-المرجئة وهم الذين يزعمون أن الإيمان قول بلا عمل وأن الإيمان قول والأعمال شرائع وأن الإيمان مجرد النطق باللسان وأن الناس لا يتفاضلون في إيمانهم وأن إيمانهم وإيمان الملائكة والأنبياء

(1) الشهرستاني، الملل والنحل، مصدر سابق: 186/1.

(2) الإسفراييني، الفرق بين الفرق، مصدر سابق: 19، والكشميري، (أمالي) محمد أنور شاه بن معظم شاه (المتوفى: 1353هـ)، فيض الباري على صحيح البخاري، ت محمد بدر عالم الميرتهي، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ط الأولى، 1426هـ -2005م، ج 6 ينظر 128/1-129.

(3) اللكنوي، محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات (ت 1304هـ)، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ت عبد الفتاح أبو غدة د مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب ط الثالثة، 1407هـ 366/1-371.

واحد وأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص وأن الإيمان ليس فيه استثناء وأن من أمن بلسانه ولم يعمل فهو مؤمن حقا هذا كله قول المرجئة، وهو أخبث الأقاويل [1].

وقد ذكر عقائدهم وأقوالهم فقال رحمه الله: من زعم أن الإيمان قول بلا عمل فهو مرجئ، ومن زعم أن الإيمان هو القول والأعمال شرائع؛ فهو مرجئ، ومن زعم أن الإيمان يزيد ولا ينقص؛ فقد قال بقول المرجئة، ومن لم ير الاستثناء في الإيمان؛ فهو مرجئ، ومن زعم أن إيمانه كإيمان جبريل والملائكة؛ فهو مرجئ، ومن زعم أنه المعرفة في القلب وإن لم يتكلم بها؛ فهو مرجئ [2]، وقد فرق بين قولهم وقول الجهمية فقال: ومن قول المرجئة: إن الإيمان قول باللسان وعمل الجارحة فإذا قال: فقد عملت جوارحه، وهذا أخبث قول لهم [3]، وذكر عنده المرجئة، فقيل له: إنهم يقولون: إذا عرف الرجل ربه بقلبه فهو مؤمن، فقال: " المرجئة لا تقول هذا، بل الجهمية تقول بهذا، المرجئة تقول: حتى يتكلم بلسانه، وتعمل جوارحه، والجهمية تقول: إذا عرف ربه بقلبه، وإن لم تعمل جوارحه، وهذا كفر إبليس، قد عرف ربه، فقال: (رب بما أغويتني) [4] "، فالمرجئة لم يكونوا يجتهدون وهذا قولهم؟ قال: البلاء [5]، وذكر أيضا أول من تكلم في الإيمان فقال ابن هانئ: سألت أبا عبد الله، فقلت: أول من تكلم في الإيمان من هو؟ قال: " يقولون: أول من تكلم فيه ذر "[6]، وسئل عن الرجل يقول: الإيمان قول، فقال أبو عبد الله: " إذا جاء بالقول، نقول: فالقول سبحان الله، ولا إله إلا الله، وإنما تنقص الأعمال وتزيد، من أساء نقص من إيمانه، ومن أحسن زيد في إيمانه "[7]، وقد سئل رحمه الله عن المرجئة من هم، وكيف أصل مقالتهم قال حرب بن إسماعيل الكرماني: سمعت أحمد وقيل له: المرجئة من هم؟ قال: "من زعم أن الإيمان قول"[8]، وقد رد على من يقول ذلك فقال: "الإيمان لا يكون إلا بعمل"[9]، وبين حكمه فيمن يقول الإيمان قول قال صالح: إنه سأل أباه عمن لا يرى الإيمان قول وعمل، قال: "هؤلاء المرجئة"[10]، إن أبا الحارث حدثهم، أنه قال لأبي عبد الله: فمن قال: الإيمان قول؟ قال: "من قال: الإيمان قول، فهو مرجئ "، قال: وسئل أبو عبد الله وأنا أسمع عن الإرجاء ما هو؟ قال: "من قال: الإيمان قول، فهو مرجئ، والسنة فيه أن تقول: "الإيمان قول وعمل يزيد وينقص"، وسمعت أبا عبد الله يقول: قيل لابن المبارك: ترى الإرجاء؟ قال: " أنا أقول: الإيمان قول وعمل، وكيف أكون مرجئا "[11]، وقد بين العقيدة الصحيحة في مسمى الإيمان فقال سليمان بن الأشعث: سمعت أحمد قال له رجل: قيل لي مؤمن أنت؟ قلت: نعم، علي في ذلك شيء؟ هل الناس إلا مؤمن وكافر؟ فغضب أحمد، وقال: "هذا كلام الإرجاء، قال الله عز وجل (وآخرون مرجون لأمر الله)" [12] [13].

وقد تكلم في بعض من وصف بالإرجاء ومذهبه فيه فقال: " كان شبابه يدعو إلى الإرجاء، وكتبنا عنه قبل أن نعلم أنه كان يقول هذه المقالة، كان يقول: الإيمان قول وعمل، فإذا قال: فقد عمل بلسانه، قول رديء "[14]، وقال أبو بكر الأثرم: سمعت أبا عبد الله، وقيل له: شبابه، أي شيء تقول فيه؟ فقال: شبابه كان يدعو إلى الإرجاء "، قال: " وقد حكي عن شبابه قول أخبث من هذه الأقاويل، ما سمعت أحداً عن مثله، قال: قال شبابه: إذا قال فقد عمل، قال: الإيمان قول وعمل كما يقولون: فإذا قال فقد عمل بجارحته أي بلسانه فقد عمل بلسانه حين تكلم، ثم قال أبو عبد الله: "هذا قول خبيث، ما سمعت أحدا يقول به، ولا بلغني"[15]،

---

(1) ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، مصدر سابق: 31/1، الشيباني، السنة، مصدر سابق: 80-81.

(2) التويجري، حمود بن عبد الله بن حمود بن عبد الرحمن (ت1413هـ)، إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض -المملكة العربية السعودية، ط الثانية، 1414 هـ 314/1، وأصله في رسالة السنة للإمام أحمد 68.

(3) الخلال، السنة، مصدر سابق: 980.

(4) الحجر: 39

(5) الخلال، السنة، مصدر سابق: 980/570/3.

(6) الخلال، السنة، مصدر سابق: 953/563/3.

(7) الخلال، السنة، مصدر سابق:957.

(8) الخلال، السنة، مصدر سابق:959.

(9) الخلال، السنة، مصدر سابق:962.

(10) الخلال، السنة، مصدر سابق: 963.

(11) الخلال، السنة، مصدر سابق:964.

(12) التوبة 106.

(13) الخلال، السنة، مصدر سابق: 967.

(14) الخلال، السنة، مصدر سابق: 981.

(15) الخلال، السنة، مصدر سابق: 982.

ومن قول المرجئة: قال مسعر: أشك في كل شيء إلا في الإيمان، وهو أسهل قول لهم، وقد فسره أبو عبد الله، كما ذكر في كلامه الرد على المرجئة في زيادة العمل ونقصانه ما يبتدأ به في ذلك من النية مع الإقرار، كذا يدل الكتاب والسنة، قال الميموني، إنه سأل أبا عبد الله: الإيمان قول، وعمل، ونية؟ فقال لي: " كيف يكون بلا نية، نعم، قول، وعمل، ونية، لا بد من النية، قال لي: النية متقدمة"[1].

أما عن حكم الإمام أحمد على المرجئة فهو لم يكفرهم كغيره قال إبراهيم بن يعقوب، عن إسماعيل بن سعيد، قال: سألت أحمد: هل تخاف أن يدخل الكفر على من قال: الإيمان قول بلا عمل، فقال: "لا يكفرون بذلك"[2]، وقال زياد بن أيوب: سمعت أحمد بن حنبل، يقول: " لا يعجبنا أن نقول: مؤمن حقاً، ولا نكفر من قاله "[3]، لكن لم يعامل الإمام أحمد المرجئة معاملة واحدة فقد شدد القول في غلاتهم وهم الذين يقولون: أنا مؤمن وأقر بالشهادتين ولم يفعل الفرائض وهم الذين يقولون: كما لا ينفع مع الكفر طاعة فلا يضر مع الإيمان معصية، ولذلك قد كفر منهم من آمن بالأركان الخمسة ولم يعمل شيئا منها، قال الحميدي: وأخبرت أن قوما يقولون: إن من أقر بالصلاة والزكاة والصوم والحج ولم يفعل من ذلك شيئا مسنداً ظهره مستدبراً القبلة حتى يموت فهو مؤمن، ما لم يكن جاحداً، إذا علم أن تركه ذلك لا يضر في إيمانه إذا كان يقر الفروض واستقبل القبلة، فقلت: هذا الكفر بالله الصراح، وخلاف كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وفعل المسلمين، قال الله جل وعز: {حنفاء ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، وذلك دين القيمة}[4]، قال حنبل: قال أبو عبد الله، أو سمعته يقول: "من قال هذا فقد كفر بالله، ورد على الله أمره، وعلى الرسول ما جاء به" [5].

أما من حيث الرواية عن المرجئة فقد كان -رحمه الله-يجيز الرواية عنهم وينهى عن الكتابة عن الدعاة منهم، قال أبو داود: سمعت أحمد يقول: احتملوا المرجئة في الحديث [6]، وقال المروذي: سألته عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، كيف هو؟ فقال: كان مرجئاً، قد كتبت عنه، وكانوا يقولون: أفسد أباه، وكان منافراً لابن عيينة، وكان أبو عبد الله يحدث عن المرجئ، إذا لم يكن داعية أو مخاصماً[7]، وقال عبد العزيز البيوردي: سألت أحمد أيكتب عن المرجئ والقدري؟ قال: نعم، يكتب عنه إذا لم يكن داعيا [8].

وحتى نصل إلى منهج واضح في تعامل الإمام أحمد مع أصحاب هذه البدعة في حكمه عليهم والرواية عنهم، فقد تم دراسة مجموعة من الرواة ممن وصفهم الإمام أحمد ببدعة الإرجاء والله الموفق.

المبحث الثالث

سبر أقوال الإمام أحمد على من وصف ببدعة الإرجاء

وفيه أسماء الرواة الذين وصفهم الإمام أحمد ببدعة الإرجاء:

1 - إِبْرَاهِيم بن طهمان بن شعبة الخراساني، أبو سَعِيد الهروي، (ت163هـ).

قال أحمد بن حنبل: صدوق اللهجة [9]، وقال الإمام أحمد: ثقة في الحديث[10]، وقال أحمد بن حنبل: كان مرجئا يتكلم[11]، وقال أحمد: هو صحيح الحديث، مقارب، إلا أنه كان يرى الإرجاء[12]، وقال أحمد: كان مرجئًا، وكان شديدًا على الجهمية[13]، قال

(1) الخلال، السنة، مصدر سابق: 1002.
(2) الخلال، السنة، مصدر سابق: 988.
(3) الخلال، السنة، مصدر سابق: 975.
(4) البينة: 5
(5) الخلال، السنة، مصدر سابق: 1027.
(6) الشيباني، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، مصدر سابق: 136/188/1.
(7) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي، مصدر سابق:124/1/ 213.
(8) الخطيب، الكفاية في علم الرواية، مصدر سابق: 205.
(9) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 227/224/1 وابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 1/ 231.
(10) الشيباني، علل الإمام أحمد، رواية عبد الله، مصدر سابق: 3551/532/2.
(11) العقيلي، الضعفاء، مصدر سابق: 56/1/ 47.
(12) الشيباني، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، مصدر سابق:559/359/1.
(13) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 108/6.

أبو داود: ثقة وكان من أهل سرخس، فخرج يريد الحج فقدم نيسابور، فوجدهم على قول جهم، فَقَالَ: الإقامة على هؤلاء أفضل من الحج فنقلهم من قول جهم إلى الإرجاء [1]، وَقَال صالح بْن مُحَمَّد الحافظ: ثقة حسن الحديث، يميل شيئا إلى الإرجاء في الإيمان، حبب الله حديثه إلى الناس، جيد الرواية [2]، وقال يحيى بن معين: ثقة[3]، وقال ليس به بأس يكتب حديثه [4]، وقال الجوزجاني: كان فاضلا يرمى بالإرجاء[5]، وقال أبو حاتم: صدوق حسن الحديث[6]، وَقَال عثمان بْن سَعِيد الدارمي: كان ثقة في الحديث، لم يزل الأئمة يشتهون حديثه، ويرغبون فيه ويوثقونه[7]، وقال ابن المبارك: صحيح الكتب، ومرة صحيح الحديث وقال كان ثبتا في الحديث[8]، وَقَال يحيى بْن أكثم القاضي[9]: كان من أنبل من حدث بخراسان والعراق والحجاز وأوثقهم وأوسعهم علما [10]، وقال العجلي: ثقة [11]، وَقَال إسحاق بْن راهويه: كان صحيح الحديث، حسن الرواية، كثير السماع، ما كان بخراسان أكثر حديثا منه، وهو ثقة [12]، وقال أبو حاتم: شيخان من خراسان ثقتان مرجئان، أبو حمزة السكري، وإبراهيم بن طهمان [13]، وقال حماد بن قيراط: سمعته يقول: الجهمية كفار، والقدرية كفار[14]، وقال ابن حبان: أمره مشتبه لَهُ مدْخل فِي الثِّقَات ومدخل فِي الضُّعَفَاء وَقد روى أَحَادِيث مُسْتَقِيمَة تشبه أَحَادِيث الْأَثْبَات وَقد تفرد عَن الثِّقَات بأَشْيَاء معضلات[15]، وقال الذهبي: من أئمة الإسلام وفيه إرجاء[16]، وقال: مِنْ ثِقَاتِ الأئمة[17]، ومرة صدوق مشهور[18]، وقال ابن الجوزي: رجل صَالح[19]، وقال ابن عمار: ضعيف مضطرب الحديث[20]، وقَالَ حَفْصُ بنُ عَبْدِ اللهِ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيْمَ بنَ طَهْمَانَ يَقُوْلُ: وَاللهِ الَّذِي لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ، لقَدْ رَأَى مُحَمَّدٌ رَبَّهُ[21]، قال العقيلي: كَانَ يَغْلُو فِي الإرجاء[22]، وقال حماد بن قيراط: سمعت إبراهيم يقول: الجهمية كفار، والقدرية كفار، ومن أنكر أن الله تعالى يتكلم وأن الله يرى في القيامة فقد كفر[23]، وقال أحمد بن سيار: ولم يتهم في روايته، وكان الناس اليوم في حديثه أرغب، وكان كراهية الناس فيه فيما مضى أنه ابتلي برأي الإرجاء[24]، وقال ابن حجر: ثقة يغرب تحدث فيه للإرجاء، ويقال رجع عنه[25].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال فقد وثقه الجمهور، كما ذكرنا في ترجمته ومن خلال ما جاء فيه أخذ عليه: الأول: أنه ضعيف مضطرب الحديث، والحاصل فيه أنه لم يضعفه إلا ابن عمار الموصلي وحده ولا عبرة بقوله، لأنه ضعفه بسبب حديث

(1) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 110/2 /186.
(2) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 186/111/2
(3) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدوري، مصدر سابق: 10/2 والتجيبي، التعديل والتجريح، مصدر سابق: 347/1
(4) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدارمي، مصدر سابق: 77/1.
(5) الجوزجاني، أحوال الرجال، مصدر سابق: 1 /356 /388
(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 307/107/2
(7) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 186./112/2
(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 307/108/2 والتجيبي، التعديل والتجريح 347/1 وابن حبان، الثقات 27/6.
(9) هو يحيى بن أكثم بن محمد بن قطن التميمي المروزي أبو محمد القاضي المشهور ت 243، الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 191/14، وابن حجر، تقريب التهذيب 588.
(10) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 112/2.
(11) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 112/2.
(12) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 307/107/2 والمزي، تهذيب الكمال 111/2.
(13) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 307/107/2، والذهبي، تاريخ الإسلام 300/4 /5
(14) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 300/4 /5.
(15) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 27/6.
(16) الكاشف، الكاشف، مصدر سابق: 148/214/1
(17) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 300/4
(18) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثوق، مصدر سابق: 64/1 /5.
(19) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، مصدر سابق: 36/1/ 72، والذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 140/380/7
(20) ينظر ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 231/129/1.
(21) ينظر الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 382/7، المزي، تهذيب الكمال 186/112/2.
(22) البخاري، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 47/56/1
(23) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 227/227/1
(24) ينظر الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 3096/13/7.
(25) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 189/129.

وقع له فيه إبراهيم بن طهمان، والغلط فيه ليس منه، ولقول ابن حزم بتضعيفه[1]، ولاشتباه أمر هذا الراوي على بن حبان أيضا، ولعل الذي ذكره ابنُ حِبَّان كان بسبب تضعيف بعضهم له بسبب الإرجاء - وهو تضعيف ضعيف -، أما قول ابن حزم بتضعيفه فلا عبرة بقوله، فقد سبقه توثيق علماء الحديث له قال ابن حجر: وأفرط ابن حزم فأطلق أنه ضعيف، وهو مردود عليه، وأكثر ما أخرج له البخاري في الشواهد وأخرج له الباقون [2].

ثانيا: أنه رُمي بالإرجاء، فقد نقل العلامة علاء الدين مغلطاي عن الحافظ أبي عَبد الله الحاكم في "تاريخ نيسابور" قوله: وقد اشتبه على بعض أئمة المسلمين من مذهب إبراهيم بن طهمان وما نسب إليه من مذهب الكوفيين، والبيان الواضح أنه مدني المذهب، قال الحسين بن الوليد: صحبت مالك بن أنس في طريق مكة، فقال لي: من أين أنت؟ قلت: من أهل نيسابور، قال: تعرف ابن طهمان؟ قلت: نعم، قال: يقول أنا عند الله مؤمن، قال: فكانت فرصتي فيه فقلت: ما بأس بذلك، قال: فأطرق ساعة ثم قال: لم أجد المشايخ يقولون ذلك، وفي رواية: فقال لي: يا هذا ما هذه الأعجوبة التي تبلغنا عن طهمانكم؟ قال: قلت: ما الذي بلغك، قال: بلغني أنه يقول: إيماني مثل إيمان جبريل، فقلت: وما له لا يقول ذاك -كي أغضبه-، قال: ويحك لا تقله لأن السلف لم تقله! قال الحسين: فما رأيت جواباً أشفى ولا أوجز منه وكان أحب إلي من ربح عشرين ألفا[3]، وقال أبو عبد الله الحاكم : ومذهب إبراهيم الذي نقل إلينا عنه بخلافه فلا أدري أكان ينتحلها ثم رجع عنها أو اشتبه على الناقلين حقيقة الحال فيما نقلوه فاسمع الآن الروايات الصحيحة عن إبراهيم الدالة على صحة عقيدته في مذهب أهل الحديث في الأصول والفروع [4]، ثم أورد الحاكم حكايات تدلل على مذهب إبراهيم الصحيح وأنه من أهل الحديث وَقَال بعد ذلك: فقد أقمنا البراهين على مذهب إبراهيم إذ هو إمام لأهل خراسان في مذهب أهل الحديث وأول مفتي للحديث بنيسابور كي لا يغتر بتلك الحكايات التي اشتبهت مغتر، فإن مثل إبراهيم مرغوب في الانتماء إليه فلذلك ادعته أهل الكوفة أنه منهم، وقد اختلفوا بمثل هذا الخلاف في سفيان الثوري لجلالته والروايات ظاهرة بخلاف ما ادعوه والله تعالى أعلم[5].

والعلماء في الجرح والتعديل يطلقون الإرجاء على من لا يقول بزيادة الإيمان ونقصانه ولا بدخول العمل في حقيقته، وهو ليس بطعن في الحقيقة، والإرجاء الذي يعد بدعة وينبز القائل به هو قول من يقول: لا تضر مع الإيمان معصية، وليس أحد من الرواة سواء أكان من أهل الرأي أو من غيرهم يقول بهذا، ويفسر ذلك قَول أَبُو الصَّلْتِ عَبْدُ السَّلاَمِ بنُ صَالِحٍ الهَرَوِيُّ أنه قال: سَمِعْتُ سُفْيَانَ بنَ عُيَيْنَةَ يَقُوْلُ: مَا قَدِمَ عَلَيْنَا خُرَاسَانِيٌّ أَفْضَلُ مِنْ أَبِي رَجَاءٍ عَبْدِ اللهِ بنِ وَاقِدٍ، قُلْتُ لَهُ: فَإِبْرَاهِيْمُ بنُ طَهْمَانَ؟ قالَ: كَانَ ذَاكَ مُرْجِئاً قال أبو الصلت: لم يكن إرجاؤهم هذا المذهب الخبيث أن الإيمان قول بلا عمل، وأن ترك العمل لا يضر بالإيمان، بل كان إرجاؤهم أنهم يرجون لأهل الكبائر الغفران، ردا على الخوارج وغيرهم الذين يكفرون الناس بالذنوب، وكانوا يرجئون ولا يكفرون بالذنوب، ونحن كذلك[6]، ولذلك عندما ذهب للحج ووجد قوما من الجهمية فضل ردهم عن مذهبهم على الحج.

فهذا يؤكد أن إرجائه ليس بالمذهب الخبيث وإنما إرجاؤه هو إرجاء أهل السنة، كما ذكر ذلك سفيان بن عيينه، إذ كان الإرجاء بمعناه اللغوي منتشرا عند الفقهاء والعلماء في ذاك الزمن ولو كان مذهبه ذاك المذهب الخبيث ما أجله الإمام أحمد وما تردد في تركه وترك روايته بل كان يجله ويحترمه، قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: كُنْتُ عِنْدَ أحمد بْنِ حَنْبَلٍ، فَذُكِرَ لَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، وَكَانَ مُتَّكِئًا مِنْ عِلَّةٍ، فَجَلَسَ، وَقَالَ: لا يَنْبَغِي أَنْ يُذْكَرَ الصَّالِحُونَ فَيُتَّكَأَ [7]، بل وثقه الذهبي وذب عنه وأعلى من قدره قال الذهبي: إِبْرَاهِيم بن طهْمَان ثِقَة متقن من رجال الصَّحِيحَيْنِ وَكَانَ مرجئا فَهَذَا رجل عَالم كَبِير الْقدر بخراسان أَخطَأ فِي مَسْأَلَة فَكَانَ مَاذَا فبمجرد الإرجاء يضعف حَدِيث الثِّقَة ويهدر فقد كَانَ من هُوَ أكبر من إبراهيم مرجئا [8].

---

(1) ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت804هـ)، خلاصة البدر المُنير، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ط الأولى، 1410هـ-1989م 244/2.

(2) ابن حجر، هدي الساري، مصدر سابق: 548.

(3) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 227/226/1.

(4) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 227/227/1.

(5) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 227/227/1.

(6) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 112/2.

(7) قال الذهبي: فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الإرجاء عِنْدَ أحمد بِدْعَةٌ خَفِيفَةٌ، الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق 300/4.

(8) الذهبي، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، مصدر سابق 35/1.

ويخلص مما سبق أن إبراهيم بن طهمان كان بعيداً عن الإرجاء الخبيث بل كان إرجاؤه بأنه يرجو لأهل الكبائر الغفران رداً على الخوارج وكان شديدا على الجهمية والقدرية وأصحاب البدع هذا وإن سلمنا بثبوت هذه البدعة عليه رغم ورود بعض الأدلة برجوعه عن بدعته وبعد تتبع روايته في المسند فلم أجد له قولاً يدعو فيه لبدعته فهو ثقة متقن لم تجرحه بدعته، ولم يكن غالياً أو داعياً، بل ذكر الحاكم أنه رجع عنه -والله أعلم-وقد روى له الجماعة، وروى عنه الإمام أحمد في المسند (13) حديثا[1].

2- حماد بن أبي سليمان، مسلم، الأشعري، مولاهم، أبو إسماعيل، الكوفي (ت120هـ).

قيل للإمام أحمد: أَبُو معشر أحب إليك أو حماد؟ قال: زعموا أن أبا معشر كان يأخذ عن حماد إلا أن أبا معشر عند أصحاب الحديث أكثر لأن حماداً كان يرمى بالإرجاء[2]، وقال أحمد: حماد بن سلمة عنده عنه تخليط ـ يعني حماد بن أبي سليمان لكنه لم يبلغ عنده إلى حد الساقط فيه[3]، قال الخلال بإسناده عن الأثرم قال: سمعت أبا عبد الله قيل له: حماد ابن أبي سليمان؟ قال: أما حماد فرواية القدماء عنه مقاربة: شعبةُ، والثوري، وهشام ـ يعني الدستوائي ـ قال: وأما غيرهم فقد جاءوا عنه بأعاجيب، قلت له: حجاج، وحماد بن سلمة؟ قال: حماد على ذاك لا بأس به، وقال: وقد سقط فيه غير واحد مثل محمد بن جابر، وذاك ـ وأشار بيده، فظننت أنه عنى سلمة الأحمر قال الأثرم: ولعله قد عنى غيره[4]، وقال عبد الله: حدثني أبي بسنده قال: حدثنا حماد بن زيد: قلت لحماد بن أبي سليمان: أكان إبراهيم يقول بقولكم في الإرجاء؟ قال: لا كان شاكًا مثلك[5]، وقَال أبو داود: سمعت أحمد يقول: حماد مقارب الحديث ما روى عنه سفيان وشعبة، والقدماء[6]، وقال أحمد: ثقة[7]، وقال أحمد: أول من تكلم في الرأي، كان يرى الإرجاء[8].

قال الصائغ: وما كنا نثق بحديثه، وقال عبد الله بن غنام: وما كنا نصدقه[9]، وقال مَعْمَرٌ: كنت إذا دخلت على أبي إسحاق يقول: من أين جئت؟ فأقول: جئت من عند حماد فقال: ذاك أخونا المرجئ[10]، وقال أَبو هَاشِمٍ: أتيت حماد بن أبي سليمان فقلت: ما هذا الرأي الذي أحدثت لم يكن على عهد إبراهيم، فقال: لو كان إبراهيم حيا لتابعني عليه، يعني الإرجاء[11]، قال جَرِيرٌ: كان رأسا في المرجئة[12]، قال أَبِو يُونُسَ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ: يا بني أول من تكلم بالإرجاء بالكوفة: ذر الهمداني وحماد بن أبي سليمان فقال أبي: جاءا إلى جدك أبي وأبي إسحاق فسألاه فقال: هذا أمر لا أعرفه، ولم أدرك الناس عليه[13]، قال مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَصْبَهَانِيُّ: لما مات إبراهيم اجتمع خمسة من أهل الكوفة فيهم عمر بن قيس الماصر وأبو حنيفة فجمعوا أربعين ألف درهم وجاؤوا إلى الحكم بن عتيبة فقالوا: إنا قد جمعنا أربعين ألف درهم نأتيك بها وتكون رئيسنا في الإرجاء فأبى عليهم الحكم، فأتوا حماد بن أبي سليمان فقالوا له فأجابهم، وأخذ الأربعين ألف درهم[14]، قال زِيَادُ بْنُ الْحَسَنِ : سمعت أبي يذكر عن حماد قال: مر سلمة بن كهيل على حماد وعنده أصحابه فقال له سلمة: كنت فينا رأسا فصرت في هؤلاء ذنبا، قال: والله لأن أكون ذنبا في الخير خير من أن أكون رأسا في الشر[15]، وقال عَبْدُ الرَّزَّاقِ [16]:قال لي معمر: قال لي حماد من علماء البصرة فعددت له رجالا ولم أذكر عبد الكريم أبا أمية

(1) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق الأحاديث رقم: (714، 2378، 14530، 14951-14955، 14977، 15793، 19792، 19819، 20828، 20893، 21311، 24838) المجموع (13) حديثا.
(2) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 1483/272/7.
(3) الشيباني، سؤالات أبي دواد للإمام أحمد، مصدر سابق: 338/291.
(4) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 272/7.
(5) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 5226/276/3.
(6) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 1483/269/7.
(7) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي، مصدر سابق:1/68/ 121.
(8) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي، مصدر سابق: 465/235/1.
(9) الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 375/301/1.
(10) الضعفاء الكبير، مصدر سابق:375/301/1.
(11) الضعفاء الكبير، مصدر سابق:375/302/1.
(12) الضعفاء الكبير، مصدر سابق:375/303/1.
(13) الضعفاء الكبير، مصدر سابق:375/304/1.
(14) الضعفاء الكبير، مصدر سابق:375/305/1.
(15) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 375/305/1.
(16) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 375/306/1.

فالتفت إلي أصحابه فقال: ألا تعجبون فإنه سكت عن أعلمهم عن عبد الكريم أبي أمية قال: فقلت له -يعني حماداً- كنت رأسا في الناس وعلما فصرت تابعا لهؤلاء المرجئة، قال: فقال لي: لأن أكون تابعا في الحق أحب إلي من أن أكون رأسا في الباطل[1].

قال العجلي: ثقة، كان أفقه أصحاب إبراهيم [2]، وسأل حمادٌ إبراهيمَ، وكان له لسان سؤول وقلب عقول وكانت به مُوتة! وربما حدثهم بالمدينة فيعتريه ذلك، فإذا أفاق أخذ من حيث أتته، وكان يكنى أبا إسماعيل، قلت: وما الموتة؟ قال: طرف من الجنون [3]، وقال عَبْدُ الرَّزَّاقِ: عَنْ مَعْمَرٍ، قَالَ: كَانَ حَمَّادُ بنُ أَبِي سُلَيْمَانَ يُصْرَعُ، وَإِذَا أَفَاقَ، تَوَضَّأَ، قال الذهبي: نَعَمْ، لأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الإِغْمَاءِ، وَهُوَ أَخُو النَّوْمِ، فَيَنْقُضُ الوُضُوْءَ [4]، قال الأَعْمَشِ، حَدَّثَنِي حَمَّادٌ -وَكَانَ غَيْرَ ثِقَةٍ- عَنْ إِبْرَاهِيْمَ ، وَفِي لَفْظٍ: وَمَا كُنَّا نَثِقُ بِحَدِيْثِهِ [5]، قال العجلي: ويرو عن مغيرة، قال: لما مات إبراهيم كان الحكم "بن عتيبة" فمن دونه يجلسون إلى حماد، حتى أحدث الذي أحدث، كان يتكلم في شيء من الإرجاء، ولم يكن بصاحب كلام ولا داعية [6]، وقال أبو حنيفة: قدمت البصرة فظننت أني لا أسأل عن شيء إلا أجبت عنه، فسألوني عن أشياء لم يكن عندي فيها جواب، فجعلت على نفسي ألا أفارق حمادًا حتى يموت، فصحبته ثماني عشرة سنة [7]، وقال شعبة: صدوق اللسان [8]، قال أبو محمد: كان الغالب عليه الفقه وأنه لم يرزق الآثار [9]، قال يحيى بن معين: ثقة [10]، وذكره بن حبان في الثقات وقال: يخطئ وَكَانَ مرجئا[11]، وقال مُغِيرَةَ: إِنَّمَا تكلم حماد في الإرجاء لحاجة [12]، وقَالَ ابنُ عَدِي: وَهو مُتَمَاسِكٌ فِي الْحَدِيثِ لا بأس به [13]، وَقَال النَّسَائِي: ثقة إلا أنه مرجئ [14]، وقَال ابن سعد: وكان حماد ضعيفاً في الحديث فاختلط في آخر أمره وكان مرجئا وكان كثير الحديث[15]، وَقَال مالك بْن أنس: كان أهل البصرة عندنا هم أهل العراق، وهم الناس ولقد كان بالكوفة رجال؛ علقمة والأسود وشريح حتى وثب إنسان، يقال له: حماد فاعترض هذا الدين فقال فيه برأيه ثم رهق رجل، يقال له: أبو حنيفة ففسد الناس فالله المستعان وللبسنا عليهم ما يلبسون[16]، وَقَال ابن حبان: يخطئ، وكان مرجئا، وكان لا يقول بخلق القرآن وينكر على من يقوله [17]، وَقَال الثوري: كان الأعمش يلقى حماداً حين تكلم في الإرجاء فلم يكن يسلم عليه [18]، قال أبو حاتم: هو صدوق ولا يحتج بحديثه هو مستقيم في الفقه وإذا جاء الآثار شوش [19]، قال الذهبي: تكلم فيه للإرجاء، ولولا ذكر ابن عدي له في كامله لما أوردته [20]، وقال ابن حجر: ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بأخرة[21].

---

(1) قال الذهبي معلقا: يشير معمر إلى أنه تحول مرجئا إرجاء الفقهاء، وهو أنهم لا يعدون الصلاة والزكاة من الإيمان، ويقولون: الإيمان إقرار باللسان، ويقين في القلب، والنزاع على هذا لفظي -إن شاء الله-، وإنما غلو الإرجاء من قال: لا يضر مع التوحيد ترك الفرائض -نسأل الله العافية، الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 234/5.

(2) العجلي، تاريخ الثقات، مصدر سابق: 131/1.

(3) العجلي، تاريخ الثقات، مصدر سابق: 131/1.

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 231/5.

(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 235/5، وقال: ولا يلتفت إلى ما رواه.

(6) العجلي، تاريخ الثقات، مصدر سابق: 131/1.

(7) العجلي، تاريخ الثقات، مصدر سابق: 131/1.

(11) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 17/137/1.

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 17/137/1.

(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 17/137/1.

(11) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 160/4.

(12) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، مصدر سابق: 413/3/3.

(13) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، مصدر سابق: 413/4/3.

(14) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 1483/270/7.

(15) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 2497/333/6.

(16) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، مصدر سابق: 413/7/3.

(17) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 160/4وليس فيه وينكر على من يقوله وجاءت هذه الجملة في رواية عن ابن حجر في تهذيب التهذيب 15/17/3 وأوردها مغلطاي في تهذيب التهذيب 1341/149/4.

(18) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 1483/279-269/7.

(19) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 642/147/3.

(20) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 2253/595/1.

(21) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 1499/214.

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال يتبين لنا أنه أحد الأئمة الفقهاء وقد وثقه مجموعة من علماء الحديث واختلف العلماء في الحكم على حماد بين معدل ومجرح وقد أخذ عليه أمرين:

الأول: أنه ضعيف لا يحتج بحديثه: فمن خلال الأقوال السابقة نرى أن من تكلم فيه وكذبه وأسقطه هم من أقرانه وهذا من كلام الأقران المردود وخاصة إذا اختلفوا في المذهب، أمثال حبيب بن أبي ثابت والمغيرة بن مقسم، وإبراهيم النخعي ولعلهم جميعا أرادوا الخطأ لا التعمد، فالكذب واستحلاله وتعمده لم يعرف عن حماد ويكفي شهادة شعبة له بالصدق، أما من تكلم فيه وأضعفه في الحديث فكلامهم مجمل غير مفسر معارض للكثير ممن عدلوه ويكفي رواية شعبة عنه، فإنما تكلم فيه لأجل حفظه للحديث ولعل هذا يعود كما يستخلص من كلام العلماء سابقا بسبب أن الغالب عليه الفقه لا الحديث وأنه خلط أخر عمره وكانت عنده حاله من الإغماء والصرع تأتيه فجأة قد أثرت على ضبطه ولذلك لم يتكلم عليه أحد لأجل عدالته، فالضعف في حديثه كما نبه على ذلك الإمام أحمد ليس منه بل ممن روى عنه فأحاديث الكبار عنه مستقيمة، لكن تغير حماد بأخرة، حيث كان بأخرة غلب عليه الفقه ولم يعد يحفظ الآثار كما ينبغي.

أما المأخذ الثاني: أنه مرجئ وهو أول من أحدث الإرجاء: إذ يعد هذا الراوي أول من تكلم بالإرجاء وهو رأس المرجئة والإرجاء الذي كان ينتهجه حماد هو إرجاء الفقهاء حيث قال الذهبي: إرجاء الفقهاء، وهو أنهم لا يعدون الصلاة والزكاة من الإيمان، ويقولون: إقرار باللسان، ويقين في القلب، والنزاع على هذا لفظي إن شاء الله، وإنما غلو الإرجاء من قال: لا يضر مع التوحيد ترك الفرائض [1]، وهذا ما أشار إليه معمر هو أن إرجاء حماد هو إرجاء الفقهاء ولذلك تبعه الإمام أبو حنيفة وغيره، ولذلك لم تترك الرواية عن حماد من أجل بدعة الإرجاء، ولعل إرجاءه على طريقة أبي حنيفة في الإيمان أي أن الأعمال لا تدخل في مسمى الإيمان فإن كان ذلك فهذا لا يدخل في مسمى الابتداع بل تحت مسمى الاجتهاد الفقهي وهو الذي أشار إليه الذهبي، وقد نص بعض العلماء أن حماداً لم يدع إلى بدعته وما كان بصاحب كلام، وهو من أهل الفقه لا الحديث فلهذا حصلت له بعض الأوهام، وخلاصة ما جاء فيه أنه إمام فقيه، ثقة في رواية القدماء عنه من الثقات صحيح الحديث، وهو فيما سوى ذلك مما لم يستنكر عليه صدوق حسن الحديث، وقد رُمي بالإرجاء، ولم يكن داعية إلى بدعته، روى له مسلم حديثا واحدا مقرونا بغيره، والباقون [2]، وروى عنه الإمام أحمد في المسند (50) حديثا [3].

3- خلاد بن يحيى بن صفوان السلمي، أبو محمد الكوفي سكن مكة (ت213 هـ).

قال أحمد بن حنبل: ثقة أو صدوق، ولكن كان يرى شيئًا من الإرجاء [4]، قال ابن نمير: صدوق إلا أن في حديثه غلطا قليلا [5]، وقال أبو حاتم: محله الصدق [6]، وَقَال أَبُو داود: ليس به بأس [7]، وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب الثقات [8] وقال الذهبي: هو الإمام، المُحَدِّثُ، الصَّدُوْقُ، وَعُنِيَ بِالحَدِيْثِ [9]، وقال الدارقطني: ثقة إنما أخطأ في حديث واحد [10]، وقال أحمد بن صالح: ثقة [11]، وقال ابن حجر: صدوق رمي بالإرجاء وهو من كبار شيوخ البخاري [12].

---

(1) ينظر الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 5 / 233.

(2) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 1483/275/7.

(3) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (2049، 3813، 3867، 3942، 3967، 4017، 4051، 4422، 4941، 5826، 11565، 11649، 11676، 13823، 13961، 17071، 18150، 19484، 2076، 21851، 21852، 21862، 21868، 21869، 21852، 21877، 22341، 23323، 23423، 23424، 24694، 24703، 24891، 24917، 24934-24937، 24965، 24966، 25007، 25008، 25114، 25390، 25522، 25527، 25778، 26080، 26153، 26248) المجموع (50) حديثا.

(4) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 1741/8.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1675/368/3.

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1675/368/3.

(7) المزي، تهذيب الكمال 1741/362-359/8.

(8) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 1/ 118.

(9) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 27/165/10.

(10) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 1426/234/4.

(11) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 1426/235/4.

(12) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 1766/32.

الدراسة:-

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال فقد وثقه مجموعة من العلماء منهم الإمام أحمد وقد نقم عليه بسبب غلطه في الأحاديث، وبسبب بدعته اليسيرة، ولم يثبت أنه كان داعية لبدعته أو كان غاليا، وإنما كان غلطه في حديث واحد رفعه هو ووقفه النسائي، والراجح إنه صدوق، وروى له أَبُو دَاوُدَ والتِّرْمِذِيّ، ولم يرو عنه الإمام أحمد في المسند.

4 - ذر بن عبد الله المرهبي الهمداني، أبو عمر الكوفي، والد عمر بن ذر من السادسة(ت111هـ).

وقال أحمد: لا بأس به، هو أول من تكلم في الإرجاء، وقد روى عنه منصور بن معتمر وكان لا يروي إلا عن ثقة[1]، وقال أحمد بن حنبل: ما بحديثه بأس [2]، وقال ابن سعد: وكان ذر من أبلغ الناس في القصص وكان مرجئا [3]، وقال يحيى بن معين: ثقة [4]، وقال أبو حاتم: صدوق [5]، وذكره ابن حبان في الثقات وَقَال: وكان من عباد أهل الكوفة، وكان يقص [6]، وقال النَّسَائِي ثقة[7]، وَقَال أَبُو دَاوُدَ: كان مرجئا[8]، وَقَال شَرِيك، عَنْ مغيرة: سلَّم ذر عَلَى إِبْرَاهِيم النخعي فلم يرد عليه لأنه كان يرى الإرجاء[9]، وقال حبيب بن أبي ثابت: كنا عند سعيد بن جبر فذكرنا ذرا في حديثنا فنال منه، فقلت: يا أبا عبد الله: إنه لوادٌّ لك حسن الثناء فقال: لا يزال ضالاً كل يوم يطلب دينه[10]، وَقَال ابن حجر: ثقة عابد رمي بالإرجاء[11]، وقال أحد الثقات الأثبات[12]، وقال الذهبي : هجره سعيد بن جبير لإرجائه موثق [13]، وقال: تابعي ثقة[14]، وقال سعيد: إن هذا يحدث كل يوم دينا، والله لا كلمته أبدا[15] ، وقال عبد الله بن عون: نحل ذر الإرجاء فلقيته، فحلف لي واعتذر[16]، وقال أبو نعيم: كان ذر مرجئا[17]، وقال الترمذي وابن خراش ثقة [18]، وقال الأزدي: يتكلمون فيه، كان مرجئا[19]، وقال الساجي: صدوق في الحديث، كان يرى الإرجاء[20]، وقال البخاري: قال ذر: لقد تركت أشياء أخشى أن تتخذ دينا يعني: المحدث من الرأي وهو صدوق في الحديث[21]

الدراسة:-

من خلال أقوال العلماء في هذا الراوي يتبين لنا أن الراوي من الثقات الأثبات المجمع على توثيقه إلا أنه أخذ عليه بدعة الإرجاء وقد ثبت من خلال رواية البخاري أنه لم يكن داعية إلى هذه البدعة رغم أنه كان رأساً بها وثبت أيضا من رواية البخاري أنه رجع عن بدعته فقد ترك أشياء كثيرة مما كان عليه.

ويضاف لذلك أن الإرجاء الذي كان عليه ذر هو الإرجاء اللفظي لا البدعي فالإرجاء الذي كان عليه ذر ليس الإرجاء الغالي؛ فهو من القرن الأول ومن أهل الكوفة الذين كان غالب حالهم كذلك كما قال الإمام ابن تيمية: ويضم طائفة من فقهاء الكوفة وعبادها الذين قالوا إن الإنسان لا يكون مؤمنا إن لم يتكلم بالإيمان مع قدرته عليه، ومما سبق دل أن بدعة ذر غير قادحه أو أنه

(1) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 2697/32/2.
(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 2049/453/3.
(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 2341/297/6.
(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 2049/453/3.
(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 2049/453/3.
(6) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 125/1.
(7) الرازي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 1813/512/8.
(8) الرازي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 1813/511/8.
(9) الرازي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 1813/512/8.
(10) الفسوي، المعرفة والتاريخ، مصدر سابق: 228/3.
(11) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 1840/238.
(12) ابن حجر، هدي الساري، مصدر سابق: 402.
(13) الذهبي، الكاشف، مصدر سابق: 1488/386/1.
(14) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 2697/32/2.
(15) الرازي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 1813/512/8.
(16) الرازي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 1813/512/8.
(17) الرازي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 1813/512/8.
(18) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 2697/32/2.
(19) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 2697/32/2.
(20) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 1487/291/4.
(21) البخاري، الضعفاء الصغير، مصدر سابق: 43/1/ 113.

رجع عنها كما أسلفنا وإنه لم يثبت أنه كان داعية إلى بدعته لذلك هو ثقة صحيح الحديث واللـه أعلـم، روى لـه الجماعـة وروى عنه الإمام أحمد في المسند (28) حديثاً[1].

5- سالم بن عجلان الأفطس، الأموي، مولاهم، أبو محمد الحراني (ت 132هـ).

قال الامام أحمد: سَالِمٌ الْأَفْطَسُ مَا أَصْلَحَ حَدِيثَهُ، وَهُوَ مُرْجِئٌ [2]، وقال أحمد بـن حنبـل: ثقـة لم يكـن يظهـر الإرجـاء[3]، وقـال أحمد بن حنبل: ثقة في الحديث، ولكنه مرجئ [4]، وقال أحمد بن حنبل: جزري، ثقة، وهو أثبت حديثاً من خصيف [5]، وقال أحمـد بن حنبل: كان سالم يقول بالإرجاء [6] وقال العجلي : ثقة كان مع بني أمية، وكان رجلا صالحًا، فلما ولي بنو العباس أرسلوا إليه رجلا وهو في مسجد حران فأخرجه إلى باب المسجد فضرب عنقه[7]، وقال الجوزجاني: كان يخاصم في الإرجاء داعية وهو متماسك [8]، قال يحيى بن معين: صالح [9]، وقال أبو حاتم: صدوق وكان مرجئا نقى الحديث[10]، وقـال ابـن حبـان في المجـروحين: وَكَـانَ مِمَّـن يـرى الإرجاء ويقلب الْأَخْبَار وينفرد بالمعضلات عَن الثِّقَات اتهمَ بِأَمْر فَقتل صبرا[11]، قال علي ابن المديني: لَهُ نحو ستين حـديثا وروى لـه البخاري، وأبو دَاوُدَ، والنَّسَائِي، وابن مَاجَه [12]، وقال الذهبي : صدوق مشهور مرجئ [13]، وقـال: تـابعي مشـهور وثقـه بعضـهم [14]، وقال الفسوي: مرجئ معاند [15]، وقال السعدي: كان يخاصم في الإرجاء داعية وهو متماسك [16]، وذكره ابن شـاهين في الثقـات [17]، وخرج له الحاكم في مستدركه، وقال: كان ثقة[18]، وذكره ابن خلفـون في الثقـات، وقـال: يـتكلم في مـذهب [19]، وقـال يعقـوب بـن سفيان: مرجئ [20]، وقال أبو داود: كان مرجئا [21]، وَقَال ابْن سَعْد: ثقة كثير الحديث[22]، وَقَال الـدارقطني: ثقـة يجمـع حديثـه [23]، وقال ابن حجر: ثقة رمي بالإرجاء قتل صبراً[24].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال فهو تابعي مشهور وثقه جمع من علماء الحديث، ثم رد ابن حجر قول ابـن حبـان، وبين أن الأمر السوء الذي اتهم به هو قتل إبراهيم الإمام، وأن قلب الأخبار الذي اتهمه به وغير ذلك مردود بتوثيق الأئمـة لـه قـال

---

(1) ينظـر الشـيباني، المسـند، مصـدر سـابق: الأحاديـث رقـم: (2043، 2078، 2097، 3161، 3569، 4019، 4037، 4122، 4151، 4152، 15354، 15357، 15358، 15360، 15361، 15362، 15364، 18332، 18333، 18352، 18386، 18391، 18432، 18436، 18437، 18887، 21139-21143) المجمـوع (28) حديثا.

(2) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 653/151/2.

(3) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 1827/195/5.

(4) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الـلـه، مصدر سابق: 3110/494/2.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 4/ 806/186.

(6) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 10/ 2156/166.

(7) العجلي، تاريخ الثقات، مصدر سابق: 173494/1.

(8) الجوزجاني، أحوال الرجال، مصدر سابق: 327/309/1.

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 806/186/4.

(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 806/186/4.

(11) ابن حبان، المجروحين، مصدر سابق: 342/1.

(12) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 2156/165/10.

(13) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثوق، مصدر سابق: 121/212/1.

(14) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 112/2.

(15) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 112/2.

(16) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 1827/194/5.

(17) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 1827/194/5.

(18) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 1827/194/5.

(19) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 1827/195/5.

(20) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 1827/195/5

(21) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 1827/195/5.

(22) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 7 / 481.

(23) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 2156/165/10.

(24) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 2183/262.

ابن حجر: "ولم يستطع ابن حبان أن يورد حديثاً واحداً[1]، فهو على ما قال ابن حجر ثقة إلا أنه رمي بالإرجاء، فلا يحتج به فيما يرويه في تأييد بدعته، وقد وصفه الجوزجاني بأنه مخاصم وداعي في الإرجاء وكذلك السعدي ولعل السعدي نقله عن الجوزجاني وهو ممن لا يقبل قوله في الكوفيين خاصة كونه من المبتدعة الناصبة وقد نص على ذلك اللكنوي قال: الجوزجاني لا عبرة بحطه على الكوفيين [2]، وصرح بذلك ابن حجر فقال: أما الجوزجاني فقد قلنا غير مرة إن جرحه لا يقبل في أهل الكوفة لشدة انحرافه ونصبه[3]، فإرجاء هذا الراوي ليس الإرجاء الغالي أو البدعي ولذلك كما قال الفسوي هو صاحب أبي حنيفة على الإرجاء وإرجاؤه في ذلك الزمان كما قال أبو الصلت: كان إرجاؤهم أنهم يرجون لأهل الكبائر الغفران، ردا على الخوارج وغيرهم الذين يكفرون الناس بالذنوب، وكانوا يرجئون ولا يكفرون بالذنوب، ونحن كذلك.

أما ما جاء على لسان ابن حبان بأنه قتل صبراً وينفرد بالمعضلات ويقلب الأخبار فمردود قال: فلم يذكر حديثًا واحدًا مما قلب أو تفرد وهذه مجازفة شديدة من ابن حبان، فالرجل لم يقتل صبراً لاتهامه "بأمر سوء" كما زعم، فقد أجمع من أرخه، وهو منهم، أن الذي أمر بقتله هو عَبد الله بن علي العباسي، الجزار الذي تتبع مناوئيه السياسيين من بني أمية ومواليهم فقتل المئات منهم، بل نبش قبور بعض من مات منهم وأخرج جثثهم وحرقها، ولم يكن الرجل معنيا بعقائد الناس حتى يقتلهم من أجل ذلك، وأمر عَبد الله بن علي في الظلم وسفك الدماء معروف مشهور عند المؤرخين وسالم الأفطس لم يؤاخذ بشيءٍ سوى الإرجاء، وصحبة أبي حنيفة هي علة غير قادحة فيه، فالراوي ثقه صحيح الحديث مذهبه ليس المذهب الخبيث ولم يثبت دعوته إلى بدعته، روى عنه البخاري ولم يوافقه عليه مسلم وروى له أصحاب السنن سوى الترمذي، وروى عنه الإمام أحمد في المسند[4]، حديث واحد ولعله لم يكثر عنه بسبب اشتباه أمره عليه وبسبب مخاصمته وصحبته للإمام أبي حنيفة .

6 - شبابة بن سوار المدائني، أبو عمرو الفزاري، مولاهم، أصله من خراسان (ت206هـ).

قيل لأبي عبد الله: شبابة أي شيء تقول فيه؟ فقال: شبابة كان يدعو إلى الإرجاء، وحكى عن شبابة قولاً أخبث من هذه الأقاويل، ما سمعت عن أحد بمثله، قال: قال شبابة: إذا قال فقد عمل، قال: الإيمان قول وعمل، كما تقولون، فإذا قال، عمل بجارحته أي: بلسانه حين تكلم به، قال أبو عبد الله: هذا قول خبيث، ما سمعت أحدا يقول، ولا بلغني، قلت: كيف كتبت عن شبابة؟ فقال لي: نعم كتبت عنه قديماً شيئاً يسيراً، قبل أن نعلم أنه يقول بهذا، قيل له: كنت كلمته في شيء من هذا؟ قال: لا [5]، وقال أحمد بن حنبل: تركته، لم أرو عنه للإرجاء، فقيل له: يا أبا عبد الله: وأبو معاوية؟ قال: شبابة كان داعية [6]، وقال الساجي: صدوق، يدعو إلى الإرجاء، كان أحمد بن حنبل يحمل عليه [7]، قال العجلي: ثقة وكان يرى الإرجاء، سألت أبي أحمد، عن شبابة، فقلت له: يحفظ الحديث؟ فقال: نعم، فقلت: أين لقيته؟ قال: ببغداد، قيل له: أليس الإيمان قولا وعملا؟ قال: إذا قال فقد عمل [8]، وقال ابن المديني: ثقة [9]، وقال أبو حاتم: صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به [10]، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: مُسْتَقِيم الحَدِيث [11]، وقيل ليحيى بن مَعِين فشبابة في شُعْبَة، قال ثقة [12]، وفي رواية أخرى قال: صدوق [13]، وقال خراش: كان أحمد بن حنبل لا

(1) ينظر كل ذلك عند ابن حجر، هدي الساري، مصدر سابق: 402.
(2) اللكنوي، الرفع والتكميل، مصدر سابق: 308-309.
(3) تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 167/2 وينظر158/1 منه ، وابن حجر، هدي الساري، مصدر سابق: 390.
(4) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الحديث رقم: (2208) المجموع (1) حديث واحد والحديث رقم (21175) هو من زيادات عبد الله بن أحمد.
(5) العقيلي، ضعفاء العقيلي، مصدر سابق: 719/195/2.
(6) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، مصدر سابق: 905/71/5.
(7) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 298/9.
(8) العجلي، تاريخ الثقات، مصدر سابق: 651/214/1.
(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1715/392/4.
(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق:1715/392/4.
(11) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 312/8.
(12) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، مصدر سابق: 905/71/5.
(13) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، مصدر سابق: 905/71/5.

يرضاه، وهو صدوق في الحديث[1]، وقال ابن سعد، قال: كان ثقة، صالح الأمر في الحديث وكان مرجئا[2]، قيل لأبي زرعة في أبي معاوية، وأنا شاهد: كان يرى الإرجاء؟ قال: نعم، كان يدعو إليه، قيل: فشبابة بن سوار أيضا؟ قال: نعم، قيل: رجع عنه؟ قال: نعم، قال: الإيمان قول وعمل [3]، قال ابن الجوزي : كَانَ دَاعِيَة فِي الإرجاء [4]، ولما ذكره ابن خلفون في الثقات قال: قال الأزدي: شبابة رجل مذموم المذهب، وقال عبد الباقي بن قانع: ثقة [5]، وقال عثمان بن أبي شيبة: صدوق حسن العقل ثقة [6]، وقال ابن شاهين: فذكر له الإرجاء فقال: كذب [7]، وقال ابنُ عَدِي: إنما ذمه الناس للإرجاء الذي كان فيه وأما في الحديث فإنه لا بأس به، والذي أنكر عليه الخطأ ولعل حدث به حفظا [8]، قال الذهبي: احْتج بِهِ الشَّيْخَانِ وَوَثَّقَهُ غير وَاحِد لَكِن قَالَ أحمد دَاعِيَة إِلَى الإرجاء [9]، وقال ابن حجر: ثقة حافظ رمي بالإرجاء [10].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال فوثقه جمع من العلماء، وما نقل عن أحمد فيه يُحْمل على أنه لم يعلم برجوعه عن بدعته، أو قال ذلك قبل رجوعه، والله تعالى أعلم، وقد تمثلت بدعته على إطلاق الإيمان بالقول فقط، فإن المطعن الوحيد في شبابه هو بدعة الإرجاء ولعله مر في مراحل حيث روى عنه الإمام أحمد قبل الابتداع والمرحلة الثانية ألا وهي الابتداع وقد كان داعيه فلم يرو عنه الإمام أحمد بل نهى عن الرواية عنه أما المرحلة الثالثة وهو عودته عن الابتداع وقوله الإيمان قول وعمل وهذا ما صرح به أبو زرعة، وابن حجر لكن إن روى قبل رجوعه عن الإرجاء شيئاً يؤيد بدعته يُرَدّ، وهذا ما لم يعلمه الإمام أحمد، فالراوي ثقة فقد تاب ورجع وحديثه في الكتب الستة وقد روى له البخاري في الأصول ومسلم في المتابعات وروى له الباقون، وهذا يدل أن البخاري عامله معامله غير المبتدع، وروى عنه الإمام أحمد في المسند مباشرة من دون واسطة قبل الابتداع كما صرح هو بذلك فروى عنه (5) أحاديث وهو من شيوخه [11].

7- عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني، أبو يحيى الكوفي، لقبه بشمين (ت202هـ).

قال الميموني: حدثنا أبو عبد الله قال: حدثنا عبد الحميد بن عبد الرحمن أبو يحيى، ثم قال لنا: كان صدوقاً في الحديث إن شاء الله، ولكنا كنا نأتيه بالكوفة، ليس عنده إلا صبيان، وكان ربما جاء إلى أبي معاوية، فقال له أبو معاوية: الكلام الذي يمازحه، ثم قال عبد الله: يفحش أن أتكلم به [12]، وقال يعقوب بن سفيان: وأما الحماني فإن أحمد بن حنبل سيء الرأي فيه، وأبو عبد الله متحر في مذهبه [13]، وقال العجلي : ضَعِيف الحَدِيث، مرجئ [14]، وقال يحيى بن معين: ثقة [15]، وقال: ضعيف ليس

(1) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 4792/401/10.
(2) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 4792/401/10.
(3) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 4792/401/10.
(4) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، مصدر سابق: 1607/37/2.
(5) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 2336/200/6.
(6) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 2336/202/6.
(7) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 2336/203/6.
(8) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، مصدر سابق: 905/72/5.
(9) الذهبي، الرواة الثقات المتكلم فيهم، مصدر سابق: 42/107/1.
(10) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 2733/297.
(11) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (13271، 13962، 20543، 25257، 25258) المجموع (5) حديثا وهذه الأحاديث من زيادات ابنه عبد الله: (1303، 1311، 21099) المجموع (3) أحاديث.
(12) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي، مصدر سابق:347/196/1.
(13) الفسوي، المعرفة والتاريخ، مصدر سابق: 82/3.
(14) العجلي، معرفة الثقات، مصدر سابق:1010/70/2.
(15) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 79/16/6.

بشَيْءٍ[1]،وَقَال أبو دَاوُدَ: كَانَ داعية فِي الإرجاء، وقال: الحماني، مرجئ [2]، وقال النَّسَائي: ليس بالقوي ، وَقَال في موضع أخر: ثقة[3]، وقال الذهبي: وَكَانَ مِنْ عُلَمَاءِ الحَدِيْثِ [4]، وذكره ابنُ حِبَّان فِي كتاب الثقات [5]، قال ابن حجر: صدوق يخطئ ورمي بالإرجاء [6].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي فقد وثقه مجموعه من علماء الحديث، وأخذ عليه الإرجاء بل كان داعية كما قال أبو داود، أما التضعيف في الراوي فلم يذكر تعليل ذلك أو سببه ولعله بسبب البدعة ونلحظ أن النسائي على تشدده لم يذكر أنه ضعيف وإنما وصفه بأنه ليس بالقوي وهذه الكلمة لا تعني التضعيف وقد وثقه النسائي في رواية أخرى [7]، فلا عبرة بقول مضعفه والقول قول النسائي يضاف لذلك توثيق ابن معين له وغيره، أما اتهامه بالابتداع فقد ذكره مجموعه من العلماء، لكن لم نعلم ما هو إرجاء الراوي أهو لفظي أم بدعي؟ ورغم أن ابن معين عاصر الراوي ولم يذكر هذه البدعة عنه بعكس أبي داوود الذي لم يعاصره وقال ما قال بناء على السماع ولا ندري من أين نقل ذلك ولعله نقله عن أقران الراوي لذلك لم يثبت دعوته إلى بدعته، وبناء على ما سبق فالراوي صدوق اتهم بالإرجاء ودعوته إليه، وقد روى له البخاري حديثاً واحداً في فضائل القرآن وله أصل ووافقه مسلم على ذلك وروى له الباقون سوى النسائي، وروى عنه الإمام أحمد في المسند حديثاً واحداً مباشرة وهو من شيوخه [8] ولعله قبل الابتداع.

8- عبد العزيز بن أبي رواد ميمون، مولى المهلب بن أبي صفرة الأزدي (ت159هـ).

وقال الإمام أحمد: رجل صالح، وكان مرجئاً، وليس هو في الثبت مثل غيره [9]، وقال أبو عبد الله: ليس حديثه بشيء [10]، ذكره العقيلي في الضعفاء ونقل بسنده قَيل: مَاتَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ فَجِيءَ بِجَنَازَتِهِ فَوُضِعَتْ عِنْدَ بَابِ الصَّفَا، وَاصْطَفَّ النَّاسُ وَجَاءَ الثَّوْرِيُّ، فَقَالَ النَّاسُ: جَاءَ الثَّوْرِيُّ، جَاءَ الثَّوْرِيُّ، فَجَاءَ حَتَّى خَرَقَ الصُّفُوفَ وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ إليه فَجَاوَزَ الْجِنَازَةَ وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يَرَى رَأْيَ الإرجاء [11]، قال الْحُمَيْدِيُّ: سَمِعْتُ مُؤَمَّلَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: إِنَّ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ لَمْ يُصَلِّ عَلَى ابْنِ أَبِي رَوَّادٍ فَقِيلَ لَهُ: " وَاللهِ إِنِّي لَأَرَى الصَّلَاةَ عَلَى مَنْ هُوَ دُونَهُ عِنْدِي، وَلَكِنِّي أَرَدْتُ أَنْ أُرِيَ النَّاسَ أَنَّهُ مَاتَ عَلَى بِدْعَةٍ [12]، قال الْبُخَارِيَّ: كَانَ يَذْهَبُ إِلَى الإرجاء، قَالَ الْحُمَيْدِيُّ: كَانَ يَرَى الإرجاء [13]، وقال ابن سعد: له أحاديث وكان مرجئا وكان معروفا بالصلاح والورع والعبادة [14]، وقال العجلي: ثقة [15]، وقال يحيى بن سعيد القطان: ثقة في الحديث ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأى أخطأ فيه [16]، كَانَ ضَعِيفا فِي أحاديثه مُنكرَات قَالَ ابْن حبَان كَانَ يحدث على التَّوَهُّم فَسقط الِاحْتِجَاج بِهِ [17]، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة في الحديث متعبد [18]، وَقَال النَّسَائي: ليس به بأس [19]، وَقَال الدَّارَقُطنِيّ: لا يحتج به، ويعتبر به، وأبوه أيضا لين والابن أثبت، قيل أنه مرجئ ولا يعتبر

(1) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 1470/9/7.
(2) الشيباني، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، مصدر سابق: 3 / 177.
(3) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3725/253/16.
(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 171/540/10.
(5) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 7 / 121.
(6) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 3771/367.
(7) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 454/16.
(8) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الحديث رقم: (18723) المجموع (1) حديثا واحدا.
(9) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله 484/2/ 3179.
(10) الحنبلي، بحر الدم، مصدر سابق: 100/1، والشيباني، سؤالات أحمد ت 2327.
(11) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق:963/6/3.
(12) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق:963/7/3.
(13) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق:963/8/3.
(14) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق:1625/39/6.
(15) العجلي، الثقات، مصدر سابق:1107/96/2.
(16) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق:1830/494/5.
(17) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، مصدر سابق: 1946/109/2.
(18) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1830/494/5
(19) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3447/140-136/10.

بأبيه يترك وهما مكيان [1]، وَقَال الدَّارَقُطنِيّ: هو متوسط في الحديث وربما وهم [2]، وَقَال الحاكم: ثقة عابد مجتهد شريف النسب [3]، وقال الذهبي :ثقة مرجئ عابد[4]، وقال: شَيْخُ الحَرَمِ ، وَلَيْسَ هُوَ بِالكَثِيْرِ لِلْحَدِيْثِ[5]، وقال يحيى بن سليم: سَمِعْت عَبْد العزيز بْن أبي رواد يسأل هشام بن حسان في الطواف: مَا كَانَ الحسن يَقُولُ فِي الإيمان؟ قَالَ: كان يقول: قول وعمل، قَالَ: فما كَانَ ابْن سيرين يَقُولُ؟ فَقَالَ: كان يقول: " آمنا بِاللهِ وَمَلائِكَتِهِ. . . [6]" الآية، فَقَالَ ابْن أَبِي رواد: كَانَ ابْن سيرين، وكان ابْن سيرين، فَقَالَ هشام: بيّن أَبُو عَبْد الرحمن الإرجاء [7]، وقال ابن حبان : روى عَن نافع عَن ابْن عمر نسخة موضوعة كان الحديث بها توهّمًا لا تعمّدًا[8]، وذكره ابن حبان في المجروحين وقال [9]: وَلم يصل عَلَيْهِ الثَّوْرِيّ لِأَنَّهُ كَانَ يرى الإرجاء وَكَانَ مِمَّن غلب عَلَيْهِ التقشف حَتَّى كَانَ لَا يدْرِي مَا يحدث بِهِ فروى عَن نَافِع أَشْيَاء لَا يشك من الحَدِيث صناعته إِذا سَمعهَا أَنَّهَا مَوْضُوعَة كَانَ يحدث بهَا توهما لَا تعمدا وَمن حدث على الحسبان وروى على التَّوَهُّم حَتَّى كثر ذَلِك مِنْهُ سقط الِاحْتِجَاج بِهِ وَإِن كَانَ فَاضلا فِي نَفسه وَكَيف يكون التقي فِي نَفسه من كَانَ شَدِيد الصلابة فِي الإرجاء كثير البغض لمن انتحل السّنَن [10]، وقال ابن حجر: صدوق عابد ربما وهم ورمي بالإرجاء [11]، وَقَال فِي موضع آخر: كان عبد العزيز لا يرى الإرجاء، وما غلا عبد العزيز في الإرجاء حتى نشأ ابنه عَبد المجيد، وكان عَبد المجيد رأسا فِي الإرجاء [12].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال نرى أن مجموعة من علماء الحديث وثقوه، وفي مقابل هذا المدح والتوثيق فقد ضعفه ابن حبان والفلاس وابن الجنيد وابن عدي وغيرهم، وقد ذكر بدعة الإرجاء في حق عبد العزيز كثير من العلماء كما ذكرنا، إلا أن الجوزجاني وابن حبان جعلاه غاليا فيه وابن معين وابن سعد جعلاه معلنا فيه، ولذلك كان ينكر على من قال الإيمان ويزيد وينقص وأن الإيمان قول وعمل وغير ذلك، وحاصل الأمر فيه أنه صدوق مبتدع معلن غالي في بدعته لم يثبت دعوته لبدعته، وقد استشهد به البخاري في الصحيح وروى له في الأدب وروى له الباقون سوى الإمام مسلم، وروى عنه الإمام أحمد في المسند (12) حديثاً[13].

9- عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد الأزدي، أبو عبد الحميد المكي (ت206هـ).

قال أحمد بن حنبل: كان مرجئاً، قد كتبت عنه، وكانوا يقولون: أفسد أباه، وكان منافراً لابن عيينة، وكان أبو عبد الله يحدث عن المرجئ، إذا لم يكن داعية أو مخاصماً[14]، وقال أبو داود: سمعت أحمد، قيل له: عبد المجيد بن عبد العزيز؟ قال: كان عالماً بابن جريج، ولم يكن يبالي عمن حدث، وله عند أهل مكة قدر، فقيل لأحمد: هو موضع للرواية؟ قال: لا أدري، قال: وسمعت

(1) البرقاني، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر (ت 425هـ) سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، ت عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، د كتب خانه جميلي -لاهور، باكستان، ط الأولى، 1404هـ 317/47/1.

(2) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3447/137/10.

(3) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3447/138/10.

(4) الذهبي، الكاشف، مصدر سابق: 3387/655/1.

(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 184/7.

(6) البقرة 285.

(7) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 184/7، وعلق الذهبي على إرجاء عبد العزيز: والعجب من عبد العزيز كيف يرى الإرجاء وهو من الخائفين الوجلين مع كثرة حجه وتعبده، ينظر الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 629/2.

(8) قال الذهبي: الشأن فِي صحة تِلْكَ الأحاديث عَن عَبْد العزيز ينظر الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 166/134/4 ومره قال: الشَّأْنُ فِي صِحَّةِ إِسْنَادِهَا إِلَى عَبْدِ العَزِيْزِ، فَلَعَلَّهَا قَدْ أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ، ينظر الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 187/7

(9) ابن حبان، المجروحين، مصدر سابق: 136/2.

(10) ويعلق الذهبي على رواية ابن حبان فيقول: وأما ابن حبان فبالغ في تنقص عبد العزيز، وقال: كيف يكون التقى في نفسه من كان شديد الصلابة في الإرجاء كثير البغض لمن انتحل السنن ينظر الذهبي، ميزان الاعتدال 628/2.

(11) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 4096/389.

(12) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3510/274/18.

(13) ينظر الشيباني، المسند، الأحاديث رقم: (4684، 4686، 4907، 4908، 4976، 5103، 5104، 5250، 5341، 5965، 6391، 23921) المجموع (12) حديثا.

(14) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي، مصدر سابق:124/1/ 213.

أحمد حدث عنه [1]، وقال أحمد ابن حنبل: لا بأس به، وكان فيه غلو في الإرجاء، ويقول: هؤلاء الشكاك [2]، وقال ابن سعد: كان كثير الحديث ضعيفا مرجئا[3]، وقال يحيى بن معين: كان أعلم الناس بحديث ابن جريج ولكن لم يكن يبذل نفسه للحديث[4]، وقال يحيى بن معين [5]: ونقم عَلَى عَبد المجيد أنه أفتى الرشيد بقتل وكيع بن الجراح[6]، وقال يحيى بن معين: ثقة ، ليس به بأس[7] وقال يَحْيى بْنَ مَعِين: ثقة كَانَ يروي عن قوم ضعفاء وكان أعلم الناس بحديث ابن جُرَيج وكان يعلن الإرجاء وقد كَانَ قد سمع من معمر[8]، وقال أبو حاتم: ليس بالقوى يكتب حديثه كان الحميدي يتكلم فيه[9]، وذكره ابن حبان في المجروحين وقال : مُنكر الحَدِيث جداً، يقلب الْأَخْبَار ويروي الْمَنَاكِير عَن الْمَشَاهِير فَاسْتحقَّ التّرْك وَقد نقل أَنه هُوَ الَّذِي أَدخل أَبَاهُ فِي الإرجاء مَاتَ قبل الْمِائَتَيْنِ بِقَلِيل وَهُوَ الَّذِي روى عَن ابن جريج عَن عَطاء عَن بن عَبَّاسٍ قَالَ الْقَدَرِيَّةُ كُفْرٌ وَالشِّيعَةُ هَلَكَةٌ وَالْحَرُورِيَّةُ بِدْعَةٌ وَمَا نَعْلَمُ الْحَقَّ إلا فِي الْمُرْجِئَةِ رَوَى عَنْهُ هَذِهِ الْحِكَايَةَ عِصَامُ ابْنُ يُوسُفَ الْبَلْخِيُّ وَهَذَا شَيْءٌ مَوْضُوعٌ مَا قَالَه ابن عَبَّاسٍ وَلا عَطَاءٌ رَوَاهُ وَلا ابن جريج حدث بِهِ[10].

وقال العباس بن مصعب: وكان صاحب عبادة ولم ينقم عليه شيء إلاَّ أنه كَانَ يقول الإيمان قول [11]، وذكر له ابن عدي جملة من أحاديثه في الكامل وقال: وكل هذه الأحاديث غير محفوظة عَلَى أنه يتثبت في حديث ابن جُرَيج وله عنِ ابن جُرَيج أَحَادِيثَ غَيْرَ مَحْفُوظَةٍ وَعَامَّةُ مَا أنكر عليه الإرجاء [12]، وقال ابن أَبِي مريم: كان يروي عن قوم ضعفاء، وكان أعلم الناس بحديث ابن جُرَيْج، وكان يعلن بالإرجاء [13]، وَقَال ابن الجنيد: ثقة في نفسه إلا أنه كان يرى رأي الإرجاء [14]، وَقَال أبو داود: ثقة [15]، وقال أبو داود: وكان مرجئا داعية للإرجاء، وما فسد عبد العزيز حتى نشأ ابنه عَبد المجيد، وأهل خراسان لا يحدثون عنه [16]، وَقَال فِي موضع آخر: كان عبد العزيز لا يرى الإرجاء، وما غلا عبد العزيز في الإرجاء حتى نشأ ابنه عَبد المجيد، وكان عَبد المجيد رأسا فِي الإرجاء [17]، وَقَال النَّسَائي: لَيْسَ به بأس، وَقَال في موضع آخر: ثقة [18]، وَقَال الدَّارَقُطْنِيّ: لا يحتج به، يعتبر به، وأبوه أيضا لين، والابن أثبت، قيل: إنه مرجئ، ولا يعتبر بأبيه، يترك، وهما مكيان [19]، وروى الدَّارَقُطْنِيّ، بسنده، عن ابن عباس، قال كلام القدرية كفر، وكلام الحرورية ضلالة، وكلام الشيعة تلطخ بالذنوب، والعصمة من الله، واعلموا أن كلاً بقدر الله، قال الدَّارَقُطْنِيّ: تفرد به عبد المجيد [20]، قَال أحمد بن شيبان الرملي، عَنْ عَبد المجيد بن أَبِي رواد: كنا مع إنسان نتكلم في القدر، وكنا نأكل بيضا وخبزا، فأخذ بيضة فقال: هذه البيضة إن شئت أكلتها وإن شئت لم آكلها قال: فقلنا له: فشأ، قال: فأنا أشاء، فأدخلها في فيه، فوثب إليه رجلان من أصحابنا جلدان، ففكا لحييه حتى رمى بها، فقالا: زعمت يا عدو الله أنك لو شئت لأكلتها، ولكن المشيئة إلى الله تبارك وتعالى شاء أن لا

(1) الشيباني، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، مصدر سابق: 237/236/1.
(2) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، مصدر سابق: 1500/47/7.
(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 1651/43/6
(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 340/64/6.
(5) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 1500/47/7.
(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 75/1، والذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 5183/648/2.
(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 340/64/6.
(8) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 1500/48/7.
(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 340/64/6.
(10) ابن حبان، المجروحين، مصدر سابق: 783/161-160/2. وعلق الذهبي على هذه الرواية: وهذا موضوع، رواه عنه عصام بن يوسف البلخي، لم يوصله ابن حبان بنفسه، فأحسبه موضوعا على عصام.
(11) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 1500/48/7.
(12) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 1500/49/7.
(13) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3510/274/18.
(14) ينظر ابن معين، سؤالات ابن الجنيد لابن معين، مصدر سابق: 6321/425/1.
(15) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3510/271/18.
(16) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3510/273/18.
(17) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق:3510/274/18.
(18) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3510/275/18.
(19) البرقاني، سؤالات البرقاني للدارقطني، مصدر سابق: 317/47/1.
(20) ابن حجر، تهذيب التهذيب 724/383-381/6.

تأكلها، فطرحها[1]، وَقَال الجوزجاني: كان عابداً غالياً في الإرجاء[2]، وَقَال يعقوب بن سفيان: كان مبتدعاً عنيداً داعية، سمعت حماد بن حفص يَقُول: سمعت يَحْيَى بْن سَعِيد القطان يقول: كذاب، أي: عَبد المجيد[3]، ونقل الذهبي في "الميزان" عن البخاري أنه قال: في حديثه بعض الاختلاف، ولا يعرف له خمسة أحاديث صحاح[4]، وقال الحاكم: هو ممن سكتوا عنه[5]، وقال يعقوب الفَسَويّ: كَانَ مبتدعاً داعية[6]، وقال الذهبي: ثقة مرجئ داعية، غمزه ابن حبان[7]، وقال: صدوق مرجئ كابيه[8]، وقال الساجي: كان يرى الإرجاء، ويفتي بقول ابن جريج وعطاء، تكلم فيه الحميدي، أحسبه لقوله بالإرجاء[9]، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ، وكان مرجئا، أفرط ابن حبان فقال متروك[10].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال يتبين لنا أنه وثقه مجموعة من العلماء، أما من تكلم فيه فقد ضعفوه ونبزوه بالابتداع، وقد أُنكرت عليه أحاديث مناكير، وتفرد بأحاديث، وتكلم فيه غير من ذكرت من الأئمة أيضاً لإرجائه وغالبهم مجمعون على أنه من المعلنين في بدعتهم والغالين والداعين إلى بدعتهم بل وصفه بعضهم أنه رأسا في الإرجاء، ومما تقدم لعل من ضعفه وتكلم فيه ما كان إلا بسبب بدعته ودعوته إليها ومجاهرته بها، وقوله إن الإيمان قول، ولعل إرجاءه هذا المذهب الخفيف الذي كان عليه عدد كبير من العلماء الأوائل، وقد أنكرت عليه أحاديث بعضها أخطأ هو فيها، وبعضها العهدة فيها على بعض الذين رووا عنه، ولعل بعضها يكون الحمل فيها على بعض شيوخه، ورغم ما قيل في عبد المجيد هذا فقد وثقه أئمة، وإن كان أئمة ثقاة كتبوا عنه، ووثقوه ولعل أبا حاتم والدارقطني أحسنوا في تصرفهم فيه من أنه يكتب حديثه للاعتبار والاستشهاد وما لا يحتج به استقلالاً، ولعل الحق هو الاحتجاج بالمبتدع الذي لا يكفر ببدعته، وما كان داعية، وإنَّ كثيراً من العلماء أو أكثرهم على عدم قبول الداعية إلى بدعته[11]، وقد روى له مسلم مقروناً بغيره، والباقون سوى البخاري[12]، وقد خلت صفحات مسند الإمام أحمد على عرضها من رواية واحدة لهذا الراوي.

10- عثمان بن غياث الراسبي ، أو الزهراني ، البصري (ت151- 160هـ) .

قال الإمام أحمد: ثقة، ثبت الحديث، إلا أنه كان مرجئاً[13]، وقال أحمد: ليس به بأس، وكان مرجئاً[14]، قال العجلي: ثِقَة[15]، وقال يحيى بن معين: ثقة[16]، وقال ابن معين: كان يحيى بن سعيد يضعف حديثه في التفسير[17]، وقال ابْن المديني: لَهُ أقل من عشرة أحاديث[18]، وَقَال أبو داود: مرجئة البصرة: عبد الكريم أبو أمية، وعثمان بن غياث، والقاسم بْن الفضل[19]، وقال أبو حاتم:

(1) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3510/276/18.
(2) الجوزجاني، أحوال الرجال، مصدر سابق: 261/1/ 269.
(3) الفسوي، المعرفة والتاريخ، مصدر سابق: 52/3.
(4) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 649/2.
(5) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 724/381/6.
(6) الذهبي، تاريخ الإسلام للذهبي، مصدر سابق: 248/113/5.
(7) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثوق، مصدر سابق: 223/345/1.
(8) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 5183/648/2.
(9) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3322/297/8.
(10) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 4160/393.
(11) ينظر ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، مصدر سابق: ص229.
(12) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3510/276-271/18.
(13) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 1948/185/2.
(14) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 3281/497/2.
(15) العجلي، معرفة الثقات، مصدر سابق: 12178/129/2
(16) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 898/164/6.
(17) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 294/146/7.
(18) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3852/474/19.
(19) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود، مصدر سابق: 424/292/1.

صدوق [1]، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات[2]، وَقَال النَّسَائي: ثقة [3]، وقال الجوزجاني: كان يرمى بالإرجاء وهو متماسك لا بأس بحديثه[4]، وقال ابن حجر: ثقة، ورمي بالإرجاء [5].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال فقد وثقه العلماء، وقد نسبه مجموعة من العلماء إلى الإرجاء، أما بالنسبة لتضعيفه في التفسير وكتابه فهذا لم يذكره سوى يحيى بن القطان بخلاف إجماع العلماء على توثيقه كما أسلفنا وقد أكد توثيقه الإمام أحمد، ورغم تضعيف يحيى له في جانب التفسير إلا أنه روى عنه كما بين ذلك أبو داود فقال: حدث عنه يحيى بن سعيد ولم يكن يحدث إلا عن ثقة [6]، وقد أجاب ابن حجر على تضعيف يحيى له في التفسير عن عكرمة فقال: لم يخرج له البخاري عن عكرمة سوى موضع واحد معلقا [7]، فتضعيف يحيى للراوي انفرد به وحده، وهو مخصوص عن عكرمة في أحاديث التفسير، مع إجماع العلماء على توثيق الراوي، أما نسبته إلى الإرجاء فنجد أن من قال بإرجائه وثقه، هذا يدل أن بدعة هذا الراوي كانت يسيرة أو إن إرجاءه كإرجاء إبراهيم بن طهمان المذكور في بداية المبحث ولعل العلماء ممن وثقه علموا أن بدعة الراوي لعلمهم أن إرجاء الراوي هو الإرجاء اللغوي أو الإرجاء في الأعمال ولم يثبت لديهم أن إرجاءه ذاك الإرجاء البدعي المذموم يضاف لذلك بأنه لم يثبت غلو الراوي أو دعوته إلى بدعته ومن كان هذا حاله يقبل حديثه مع توفر توثيق العلماء له.

وبالنتيجة فالراوي ثقة مرجئ لم يثبت غلوه أو دعوته إلى الإرجاء، وقد روى له علماء الحديث في مصنفاتهم فقد روى له البخاري في الأصول والمتابعات والشواهد وترجم له في التاريخ الكبير، وروى له مسلم حديثا واحدا، وروى له أبو دَاوُد، والنَّسَائي، وروى عنه الإمام أحمد في المسند (13) حديثا [8].

11- علقمة بن مرثد الحضرمي، أبو الحارث الكوفيُّ (ت120هـ).

قال أبو عبد الله: علقمة بن مرثد، كان يتهم بالإرجاء، وكان ثقة في حديثه، ضابطًا[9]، وقال أبو داود، سمعت أحمد، ذكر المرجئة، فقال: قيس بن مسلم، وعلقمة بن مرثد، وعمرو بن مرة، ومسعر[10]، وقال أحمد: قيس بن مسلم، وعلقمة بن مرثد، مرجئين [11]، وقال عبد الله: سمعتُ أَبي يقول: علقمة بن بريدة ثقة، ثبت الحديث، فقلت له: أثبت من أبي هاشم؟ قال: علقمة ثبت الحديث [12]، وقال العجلي: ثقة [13]، وقال أبو حاتم: صالح الحديث[14]، وَقَال النَّسَائي: ثقة[15]، وَقَال أبو داود: مرجئ[16]، ووثقة يعقوب بن سفيان[17]، وقال أبو حنيفة الإمام: يقولون: من كان طويل اللحية لم يكن له عقل، ولقد رأيت علقمة بن مرثد طويل اللحية وافر العقل[18]، وقال ابن حجر: ثقة[19].

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 898/164/6.
(2) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 9656/199/7.
(3) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق:/3852/473.
(4) الجوزجاني، أحوال الرجال، مصدر سابق: 204/211/1.
(5) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 4508/417.
(6) أبو داود، سؤالات أبو داود للإمام أحمد، مصدر سابق: 469.
(7) ابن حجر، هدي الساري، مصدر سابق: 424.
(8) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (184، 11200، 11201، 11202، 19579، 19604، 19643، 19644، 20545، 20588، 23655، 23656، 23662) المجموع (13) حديثا.
(9) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي، مصدر سابق: 364/162/1.
(10) الشيباني، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، مصدر سابق: 394/306/1.
(11) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 144/2/ 1814.
(12) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 321/2/ 2422.
(13) العجلي، معرفة الثقات، مصدر سابق: 1162/341/1.
(14) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 2269/406/6.
(15) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 4018/309/20.
(16) أبو داود، سنن أبو داود، مصدر سابق: 4697.
(17) الجوزجاني، المعرفة والتاريخ، مصدر سابق: 1 / 221 و2 / 590 و3 / 198.
(18) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3736/273/9.
(19) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 4682/428.

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال فقد وثقه جمع من علماء الحديث، ولم أجد في الراوي أي قدح سوى أنه مرجئ، ولعل إرجاءه ذاك الإرجاء الخفيف ولم يثبت أنه كان داعية أو مغالي أو يروي ما يؤيد بدعته، فالراوي ثقة مبتدع، ولعل إرجاءه غير الإرجاء البدعي ولقد روى له الجماعة، وروى عنه الإمام أحمد في المسند (51) حديثا [1].

12- علي بن الحسن بن شقيق بن دينار العبدي مولاهم أبو عبد الرحمن المروزي (ت215 هـ).

قال أبو داود: سمعت أحمد، قيل له: علي بن الحسن بن شقيق؟ قال: لم يكن به بأس، إلا أنهم تكلموا فيه في الإرجاء، وقد رجع عنه[2]، وقال علي بْن الحسين بْن حبان: وجدت فِي كتاب أَبِي بخط يده: قَالَ أَبُو زكريا وما أعلم أحدا قدم علينا من خراسان كان أفضل من ابن شقيق، وكانوا كتبوا فِي أمره كتابا أنه يرى الإرجاء فقلنا له: فقال: لا أجعلكم فِي حل[3]، وقال الذهبي: كان من حفاظ كتب ابن المبارك ثقة [4]، قال العباس بْن مصعب المروزي : كان جامعا، وكان فِي الزمان الأول يعد من أحفظهم لكتب ابن المبارك، وقد شارك ابن المبارك فِي كثير من رجاله، مثل شريك، وإبراهيم بْن طهمان، وحماد بْن زيد، وقيس بْن الربيع، وكان من أروى الناس عَن ابن عيينة، وكان أول أمره المنازعة مع أهل الكتاب، حتى كتب التوراة والإنجيل، والأربعة والعشرين كتابا من كتب ابن المبارك، ثم صار شيخا ضعيفا لا يمكنه أن يقرأ، فكان يحدث كل إنسان بالحديثين والثلاثة[5]، وقال ابن حجر : ثقة حافظ [6].

الدراسة:-

من خلال ما جاء في هذا الراوي نجد أن كثيرا من العلماء وثقوه وأثنوا عليه وهو من كبار الأئمة بخراسان، ولم يرد أن أحداً ضعفه وتكلم به، سوى ما وجد في كتاب ابن حبان أنه كتب في أمره كتابا أنه يرى الإرجاء وعندما سئل الإمام أحمد عنه قال ما كان به بأس إلا أنهم تكلموا فيه للإرجاء وقد ذكر الإمام أحمد رجوع شقيق عن بدعته، إذاً فالراوي ثقة، اتهم بالابتداع غير أنه رجع عنه كما نص على ذلك الإمام أحمد ولم يثبت دعوته أو غلوه في بدعته، وروى له البخاري والباقون، وروى عنه الإمام أحمد في المسند (8) أحاديث مباشرة من دون واسطة، وهو من شيوخه [7].

13- عمر بن ذر بن عبد الله بن زرارة الهمداني، المرهبي، أبو ذر الكوفي (ت156هـ).

قال أحمد بن حنبل: ما بحديث ذر أبيه بأس وكان يتكلم في الإرجاء وهو أول من تكلم فيه ابنه عمر قاضيًا وكان مرجئًا ضريرًا وهو ثقة [8]،وقال عبد الله بن أحمد: سألته أبي عن عمر بن ذر، فقال: قد روى عنه، وكان مرجئًا [9]، وقال أبو عبد الله: هو صالح الحديث، ليس بحديثه بأس [10]، قال ابن سعد: كان مرجئا فمات فلم يشهده سفيان الثوري ولا الحسن بن صالح، وكان ثقة إن شاء الله كثير الحديث [11]، وذكره العجلي وقال: كان ثقة بليغًا إلا أنه كان يرى الإرجاء وكان لين القول فيه [12]، وقال يحيى بن سعيد القطان: ثقة في الحديث ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأى أخطأ فيه [13]، وقال يحيى بن معين: ثقة [14]، وقال أبو حاتم: كان صدوقا

---

(1) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (374، 375، 405، 412، 413، 500، 3700، 3925، 4119، 4120، 4254، 4441، 4776، 4777، 5277، 5278، 5571، 6482، 6825، 10668، 10811، 10809، 10871، 18482، 18575، 18828، 18831، 22955، 22966، 22973، 29977، 22978، 22979، 22982، 22985، 23004، 23020، 23025، 23027، 23029، 23030، 23039، 23044، 23051، 23056، 23506، 26215) المجموع (51) حديثا.

(2) الشيباني، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، مصدر سابق: 564/360/1.

(3) الخطيب، تاريخ بغداد الخطيب، مصدر سابق: 6175/295/13.

(4) الذهبي، الكاشف، مصدر سابق: 3895/37/2.

(5) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 6175/295/13

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 4706/430

(7) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (2624، 22883، 22936، 22937، 23037، 23040، 23058، 23059) المجموع (8) حديثا، والحديث: (7444) هو من زيادات عبد الله المجموع (1) حديث واحد.

(8) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 40/10

(9) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 884/414/1.

(10) الحنبلي، بحر الدم، مصدر سابق: 766/117/1.

(11) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 2605/343/6.

(12) العجلي، تاريخ الثقات، مصدر سابق: 1226/355/1.

(13) ابن أبي حاتم الجرح والتعديل، مصدر سابق: 565/107/6.

(14) ابن أبي حاتم الجرح والتعديل، مصدر سابق: 565/107/6.

وكان مرجئاً لا يحتج بحديثه وهو مثل يونس بن أبي إسحاق[1]، وَقَال أبو حاتم فِي موضع آخر: كَانَ رجلا صالحا محله الصدق[2]، وقال علي بن الجنيد: كان مرجئا ضعيفا [3]، وَقَال البرديجي [4] في المراسيل : روى عن مجاهد أحاديث مناكير[5]، وفي تاريخ المنتجالي: جلس عمر يومًا يقص والأعمش في ناحية يستاك؛ فقال له عمر: ها هنا يا أبا محمد، فقال الأعمش: أنا هنا في سنة وأنت في بدعة[6]، وقال أبو داود: كان رأسا في الإرجاء ذهب البصره[7]، وقال الذهبي: ثِقَة مَا علمت غير الإرجاء [8]، وَقَال يعقوب بْن سفيان: حَدَّثَنَا أَبُو عاصم عن عُمَر بْن ذر كوفي ثقة مرجئ [9]، وَقَال ابْن خراش: كوفي صدوق من خيار الناس، وكان مرجئا [10]، قال علي بْن المديني: قلت ليحيى بْن سَعِيد: إن عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهدِيٍّ، قال: أنا أترك من أهل الحديث، كل من كَانَ رأسا فِي بدعة، فضحك يحيى بْن سَعِيد، وَقَال: كيف تصنع بقتادة؟ كيف تصنع بعُمَر بْن ذر؟ كيف تصنع بابْن أَبِي رواد، وعد يحيى قوما أمسكت عن ذكرهم، قال يحيى: إن ترك عبد الرحمن هَذَا الضرب ترك حديثا كثيرا [11]، وَقَالَ الفَسَوِيُّ: ثِقَةٌ، مُرْجِئٌ [12]، قال ابن حجر: ثقة رمي بالإرجاء [13].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال نرى أن جمعا من العلماء وثقوه، وقد شذ ابن الجنيد فقال: كان مرجئا ضعيفا وذكره ابن الجوزي في عداد الضعفاء وقال البرديجي روى عن مجاهد أحاديث مناكير.

وقد أخذ عليه العلماء الإرجاء، فلا شك من خلال ما سبق أن الراوي مجمع على توثيقه ووصفه ببدعة الإرجاء أما ما جاء من تليينه عند العجلي وأحاديثه عن مجاهد مناكير وتضعيفه من قبل ابن الجنيد فهو مردود بتوثيق العلماء الكبار له أمثال ابن معين وأحمد والنسائي وغيرهم كما أسلفنا والتليين الذي قصده العجلي ليس في الحديث ولعله قصد كان لين القول فيه أي في الإرجاء ولعل من تكلم بضعفه لسبب بدعته، أما مناكيره عن مجاهد فما أثرها في سعة ما روى الراوي.

أما إرجاء الراوي فقد نص عليه عموم العلماء فقد نص العلماء على الاحتجاج به وعدم ترك حديثه ومن كان على حاله، فيفهم إن إرجاءه لم يكن من النوع الغليظ المذموم كما نبه إليه العجلي عندما قال: كان لين القول فيه إذ يعد عمر بن غياث من طبقة إبراهيم الطهماني وكلاهما سكن الكوفة وهما من الطبقة نفسها وان الإرجاء السني كان منتشرا بين الناس في ذاك الزمان، أما كلام أبي داؤود ويحيى بن سعيد والإمام والذهبي بأنه كان رأسا في المرجئة وإن سلمنا بكلامهم فكيف يكون رئيساً وهو لين في الإرجاء ولعله كان كذلك ورجع عنه أو أنه في وقت دون وقت يضاف لذلك كما قال يحيى بن سعيد إن غير عمر كان كذلك أو اشد منه في البدعة فلم يترك حديثهم، وأجاز القطان الرواية عنه وعدم ترك حديثه، والمعنى إن ترك حديث هؤلاء يفوت حديثاً كثيراً كونهم غير دعاة أو غلاة.

---

(1) ابن أبي حاتم الجرح والتعديل، مصدر سابق: 565/107/6.
(2) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 4230/336/21.
(3) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، مصدر سابق: 207/2، مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3971/49-48/10.
(4) هو الحافظ الإمام الثبت أبو بكر أحمد بن هارون بن الروح البرديجي البرذعي نزيل بغداد قال الدارقطني: ثقة جبل وقال الخطيب: كان ثقة فهما حافظا (ت301ه) ينظر ابن القيسراني، تذكرة الحفاظ، مصدر سابق: 746/2 وسير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 122/14.
(5) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 7 / 445.
(6) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3971/48/10.
(7) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 731/444/7.
(8) الذهبي، الرواة الثقات المتكلم فيهم، مصدر سابق: 61/143/1
(9) الفسوي، المعرفة والتاريخ، مصدر سابق: 3 / 133.
(10) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 4230/337/21.
(11) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 4230/339/21.
(12) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3971/48/10.
(13) تقريب التهذيب، مصدر سابق: 4893/443.

فمن خلال ما سبق فالراوي ثقة مرجئ لم يثبت عليه غلو أو دعوته إلى بدعته يحتج به ويروى عنه فلذلك روى عنه العلماء فقد روى له أئمة من علماء الحديث أمثال وكيع بن الجراح وعبد الله بن المبارك وترجم له البخاري في التاريخ وروى له في الأصول وروى له ابن ماجه في "التفسير "والباقون سوى مسلم، وروى عنه الإمام أحمد في المسند (11) حديثاً[1].

14- عُمَر بن عامر السلمي، أبو حفص البَصْرِيّ القاضي (ت135هـ).

قال أحمد بن حنبل: ثقة ثبت في الحديث إلا أنه كان مرجئا[2]، وَقَال أحمد بن حنبل: كَانَ شعبة لا يستمريه، ويحيى بْن سَعِيد أدركه أظنه كَانَ لا يرضاه، عباد أروى الناس عَنْهُ[3]، وقال المروذي: قلت لأبي عبد الله: سمع يحيى من عمر ابن عامر شيئًا؟ قال: لا أعلم أنه حدث عنه بشيء[4]، وقال أبو طالب: قال أحمد بن حنبل كان عمر بن عامر قاضى البصرة وكان يحيى بن سعيد لا يرضاه قلت لم؟ قال روى أحاديث أنكرها[5]،ومرة قال: ليس بِهِ بأس، ثقة[6]، قال العجلي: ثقة[7]، وقال أبو زرعة: ثقة[8]، وقال ابن حبان: من المتقنين[9]، وقال ابن عدي: وله مِنَ الْحَدِيثِ غير ما ذكرت، وَهو عندي لا بأس به[10]، وَقَال علي بْن الْمَدِينِيّ: شيخ صالح كَانَ عَلَى قضاء البصرة، مات فجاءة[11]، وَقَال أَبو داود: ضعيف[12]، وَقَال النَّسَائي: ضعيف[13]، وَقَال مرة: ليس بالقوي[14]، وذكَره ابن شاهين في "الثقات" [15]، وذَكَره ابن الجوزي في "الضعفاء "[16]، وقال ابن خلفون: وقد تكلم في مذهبه ونسب إلى الإرجاء وهو عندي في الطبقة الثالثة من المحدثين وهو ثقة قاله أحمد بن حنبل وغيره[17]، وقال الذهبي: بصري صدوق[18]، و جاء عن ابن معين توثيقه وتضعيفه[19]، قال يَحْيَى بْن مَعِين: بجلي، كوفي، ضعيف، تركه حفص بْن غياث[20]، قال ابن حجر عن هذا القول: "ينبغي أن يحرر ... فإنني أظن أنه في رجل آخر غير صاحب الترجمة، يدل عليه كونه نسبه بجلياً كوفياً، وصاحب الترجمة سلمي بصري"[21]، وقال الساجي: هو من الشيوخ صدوق ليس بالقوي فيه ضعف[22]،وقال ابن حجر: صدوق له أوهام[23]، وقال الدَّارَقُطْنِيّ: عمر ليس بالقوي، تركه يحيى القطان[24].

الدراسة: -

فمن خلال ما جاء في هذا الراوي فقد اختلف فيه فغالب الذين تكلموا فيه لم يذكروا سبب تضعيفهم له، وأن من الجرح المفسر فيه ما قاله أحمد من أنه كان مرجئاً، وأنه روى مناكير، وأن يحيى القطان كان لا يرضاه بسبب أحاديث استنكرها عليه، لكن

---

(1) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (2043، 2078، 3365، 3876، 4036، 10679، 15822، 21410، 21812، 21834، 22237) المجموع (11) حديث.

(2) العقيلي، الضعفاء، مصدر سابق: 1178 وابن حجر، تهذيب التهذيب المزي، مصدر سابق: 7 / 467.

(3) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق:4263/405/21.

(4) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي، مصدر سابق:141/94/1.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 127/6/ 689.

(6) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، مصدر سابق: 1198/50/5.

(7) العجلي، تاريخ الثقات، مصدر سابق: 1237/359/1

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 127/6/ 689.

(9) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت354هـ)، مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار ت: مرزوق على إبراهيم، د الوفاء للطباعة والنشر- المنصورة ط: الأولى 1411 هـ -1991 م 243/1/ 1216.

(10) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، مصدر سابق: 1198/50/5.

(11) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، مصدر سابق: 1198/50/5.

(12) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 406/21/ 4263.

(13) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق:406/21/ 4263.

(14) النسائي، الضعفاء والمتروكين، مصدر سابق: ت 459.

(15) ابن شاهين، الثقات، مصدر سابق: ت 721.

(16) ابن الجوزي، الضعفاء، مصدر سابق: 115.

(17) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 4005/78/10.

(18) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 6153/209/3، والذهبي، الكاشف، مصدر سابق: 4076/63/2.

(19) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثوق، مصدر سابق: 264/401/1.

(20) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، مصدر سابق: 1198/53/5، المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق:406/21.

(21) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 467/7.

(22) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 4005/78/10.

(23) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 4925/445

(24) الدارقطني، الإلزامات والتتبع، مصدر سابق: 171.

قد وثقه أئمة ولم يذكروا فيه جرحاً ومع ما قيل فيه فهو ليس بمتروك الحديث ولا نـدري مـا طبيعـة هـذه الاحاديـث المنكـرة التـي يرويها، ولم يثبت لنا أنه مغال في بدعته أو أنه يرو ما يؤيد هذه البدعة، والراجح فيه واللـه أعلم أنه لا ينزل إلى مرتبة الضعف بل هو صدوق كما قال ابن حجر، وروى له مسلم، والنَّسَائي، ولم يرو عنه الإمام أحمد في المسند[1].

15- عمرو بن مرة بن عبد اللـه بن طارق الجملي [2]، أبو عبد اللـه الكوفي الأعمى (ت116هـ).

وقال أحمد بن حنبل: مرجئ [3]، وسئل أحمد بن حنبل، عن عمرو بن مرة فزكاه [4]، وقال يعقوب بن سفيان: حدثنا أبو نعـيم، قال: حدثنا سفيان، عن عمرو بن مرة جملي ثقة، إلا أنه كان مرجئًا، قال أحمد: خبيث [5]، قال العجلي : ثبت، يـرى الإرجـاء، وقـال: نظرت في هذه الآراء فلم أر قومًا خيرًا من المرجئة، وأنا مرجـئ، فقـال لـه سـليمان الأعمـش: لم تسـم باسـم غـير الإسـلام؟ قـال: أنـا كذلك[6]، وقال شعبة: ما رأيت عمرو بن مرة في صلاة إلا ظننت أنه لا ينصرف حتى يستجاب له[7]، وقال شعبة: كان أكثرهم علما[8]، وقال بقية لشعبة: لم تروى عن عمرو بن مرة وكان مرجئا؟ قال: كان أصغر القوم وأكثرهم علما[9]، وذكره ابن حبان في الثقات وقـال : وَكَانَ مرجئا [10]، وقال مسعر: من معادن الصدق عندنا[11]، وقال عبد الرحمن بن مهدي : أربعـة بالكوفـة لا يختلـف في حـديثهم فمن اختلف عليهم فهو يخطئ منهم عمرو بن مرة، وكان يقول : حفاظ الكوفة أربعة عمرو بن مرة ومنصور وسلمة بن كهيل وأبو حصين[12]، وقال حفص بن غياث : ما رأيت الأعمش يثني على أحد إلا على عمـرو بـن مـرة فإنـه كـان يقـول كـان مأمونـا عـلى مـا عنده[13]، وَقَال يحيى بْن مَعِين: ثقة[14]، وَقَال أبو حاتم: صدوق، ثقة، كان يرى الإرجاء[15]، وَقَال معاذ بْن معاذ عَنْ شعبة: مـا رأيـت أحدا من أصحاب الحديث إلا يدلس [16]، إلا عَبد اللـه بْن عون، وعَمْرو بْن مرة [17]، وَقَال ابن نمير: كان مرجئـا [18]، وقـال الـذهبي: دخل فِي شيءٍ مِنَ الإرجاء، وهو مجمعٌ عَلَى ثِقته وإمامته [19]، وقَالَ مِسْعَر -مَعَ جلالته-: ما أدركت أحداً أفضل مِـنْ عَمْـرو بْـن مُـرَّة [20]، وعَنْ ابْن مهديّ قَالَ: هُوَ مِنْ حُفَّاظ الكوفة [21]، قال ابن حجر: أحد الأثبات من صغار التابعين متفق على توثيقه إلا أن بعضهم تكلم فيه لأنه كان يرى الإرجاء [22]، قال مُغِيرة: لم يزل فِي النَّاسَ بقيّة حتى دخل عَمْرو بْن مُرَّة فِي الإرجاء، فتهافـت النَّـاسَ فيـه [23]،

---

(1) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الحديث رقم (991) هو من زيادات عبد اللـه.

(2) الْجملِي بِفَتْح الْجِيم وَالْمِيم وَبعدهَا اللَّام -هَذِه النِّسْبَة إِلَى جمل بن كنَانَة بن نَاجِية بن مُرَاد وَهُوَ بطن من مُرَاد مِنْهُم عَمْرو بـن مـرّة الْجمـلِي وَعبـد اللـه بن عَمْرو بن هِنْد الْجملِي يروي عَن عَليّ وَقتل هِنْد مَعَ عَليّ يَوْم الْجمل وَخلق كثير سـواهُم، ابـن الأثـير، اللبـاب في تهـذيب الأنسـاب، مصـدر سابق: 292/1

(3) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد اللـه، مصدر سابق: 1814/144/2.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 6/ 1421.

(5) الفسوي، المعرفة والتاريخ، مصدر سابق: 85/3.

(6) العجلي، تاريخ الثقات، مصدر سابق: 1286/370/1.

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق:56/148/1.

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 56/148/1. 6 / 257 /1421.

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 56/148/1.

(10) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 193/5.

(11) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق:1421/257/6.

(12) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق:1421/257/6.

(13) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق:1421/258/6.

(14) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1421/258/6.

(15) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1421/257/6.

(16) قال الشيخ شعيب: هذا من مبالغات شعبة فإن كثيرا من المحدثين غيرهما لا يوصفون بالتدليس كما يعلم من مراجعة كتب التراجم، الـذهبي، سـير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 74/196/5، وعلق على ذلك بشار عواد فقال: هذه مبالغة شديدة، فإن عشرات المحدثين لا يدلسون، ينظر المزي، تهـذيب الكمال الحاشية، مصدر سابق: 4448/235/22.

(17) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 4448/233/22.

(18) الفسوي، المعرفة والتاريخ، مصدر سابق: 797/2

(19) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 211/290/3 الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 74/1298/5.

(20) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 211/290/3 ينظر البخاري، التاريخ الكبير 6 / ت 2662.

(21) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 211/290/3

(22) ابن حجر، هدي الساري، مصدر سابق: 604.

(23) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 211/290/3

قال ابن حجر: أحد الأثبات من صغار التابعين متفق على توثيقه إلا أن بعضهم تكلم فيه لأنه كان يرى الإرجاء [1]، وَقَال في التقريب: ثقة عابد كان لا يدلس ورمي بالإرجاء [2].

الدراسة:-

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أراء وأقوال نرى أن الراوي أحد الأثبات من صغار التابعين المتفق على توثيقه، وقد نقم عليه الإرجاء فقد أجمع العلماء على القول بإرجاءه فهو ثابت بحقه فالراوي مجمع على أنه من ثقات أهل الكوفة من محدثيها وحفاظها وعبادها وكان مجاب الدعوة وهذا إن دل على أن إرجائه ليس الإرجاء البدعي وإنما الإرجاء اللفظي لأنه كان منتشراً في عباد أهل الكوفة وفقهائها، وهذا يدل أن الراوي اطلع على المذاهب والبدع المنتشرة في زمانه فلم يجد خيرا من المرجئة ولو كان إرجاءه ذاك البدعي لما رد على سليمان أنا كذلك -أي على مذهب الإسلام- فدل ذلك أن ما كان يعتقده موافق للقرآن والسنة فهو من أهل القرن الأول حيث الإرجاء السني كان منتشرا وقتها وحيث الإرجاء البدعي ظهر في القرن الثاني الهجري، قال الشيخ شعيب الأرناؤوط: الإرجاء الذي يعد بدعة هو قول من يقول: لا تضر مع الإيمان معصية، وأما من يقول: نرجئ أمر المؤمنين ولو كانوا فساقا إلى الله، لا ننزلهم جنة ولا نارا، ولا نتبرأ منهم، ونتولاهم في الدين فهو من الإرجاء المحمود الذي يقول به جمهور الأئمة من المسلمين، والذي يغلب على الظن أن المترجم يقول بالإرجاء الثاني لا بالأول[3]، في حين شذ أحمد عندما قال: خبيث على الرغم أنه لم يذكره في كتبه وإنما نقلت عنه في كتاب المعرفة والتاريخ للفسوي وكيف يكون ذلك والإمام أحمد زكاه ووثقه وذكر أنه مرجئ كغيره فاحتمال الخطأ وارد وخاصة مع توثيق العلماء له، وفي أسوأ الأحوال إن سلمنا بما قيل فيه فلم يرد عن أحد أنه كان من الغلاة أو الدعاة الذين يروون ما يؤيد بدعتهم فهو من الرواة الأثبات الثقات، ولذلك تلقى علماء الحديث حديثه ورووا، وروى له أصحاب الكتب الستة، وقد ترجم له البخاري في التاريخ الكبير وروى له في الأصول والشواهد، ووافقه على ذلك مسلم، وروى عنه الإمام أحمد في المسند (165) حديثاً [4].

16- قيس بن مسلم الجدلي، العدواني، أبو عمرو الكوفيُّ (ت120هـ).

قَال أحمد بن حنبل: متقن للحديث لا تبالي إذا أخذت عنه حديثه (5)، وقال أبو عبد الله: ثقة، وهو ثبت، وكان هو وعلقمة بن مرثد مرجئين (6)، وقال ابن هانئ: سألت أبا عبد الله، عن قيس بن مسلم؟ فقال: قال بعض الناس: كان مرجئًا، ولا أدري ثبت هذا أم لا، وهو ثقة في الحديث (7)، وقال أبو داود: سمعت أحمد ذكر المرجئة، فقال: قيس بن مسلم، وعلقمة بن مرثد، وعمرو بن مرة، ومسعر [8]، وقال أحمد: هو ثقة في الحديث [9]، وقال العجلي: ثقة كان يرى الإرجاء [10]، وَقَال أَبُو داود: كان مرجئا [11]،

---

(1) ابن حجر، هدي الساري، مصدر سابق: 604.

(2) وينظر ابن حجرّ، لسان الميزان، مصدر سابق: 4286/327/7.

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 74/199/5.

(4) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (46، 66، 439، 627، 636، 637، 638، 639، 712، 725، 840، 841، 977، 985، 986، 1011، 1145، 1146، 1092، 1229، 1997، 2117، 2258، 2295، 2544، 2653، 2801، 2878، 3021، 3173، 3174، 3208، 3515، 3606، 3615، 3632، 3633، 3634، 3659، 3709، 4153، 5154، 4167، 4208، 4253، 5191، 6487، 6509، 6792، 6813، 6837، 6838، 6839، 6986، 7085، 11129، 11167، 11255، 11564، 11699، 11785، 11793، 11868، 11930، 14181، 14806، 14933، 15886، 16740، 16760، 16784، 16829، 16851، 16934، 17847، 17850، 17920-17923، 18000، 18005، 18061-18066، 18092، 18096، 18251، 18253، 18289، 18292، 18314، 18389، 18440، 18470، 18520، 18524، 18652، 18655، 18661، 18848، 18853، 18884، 19111، 19115، 19133، 19158، 19268، 19272، 19281، 19284، 19291، 19297، 19303-19306، 19309، 19320، 19321، 19324، 19336، 19380، 19405، 19416، 19523، 19525، 19529، 19530، 19587، 19596، 19619، 19621، 19632، 19651، 19668، 21289، 21290، 21322، 21363، 21426، 21427، 21469، 21532، 21629، 22027، 22123، 22124، 22370، 22437، 22442، 22506، 23088، 23106، 23348، 23375، 23399، 23457، 23497، 23842، 24680، 24805، 25429، 26044، 27508) المجموع (165) حديثا.

(5) الفسوي، المعرفة والتاريخ، مصدر سابق: 2 / 638.

(6) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 1814/144/2.

(7) النوري وآخرون، موسوعة أقوال الأمام أحمد، مصدر سابق: 2197/192/3.

(8) أبو داود، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، مصدر سابق: 306/1/ 394.

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 7/ 588/104.

(10) العجلي، تاريخ الثقات، مصدر سابق: 1400/394/1.

(11) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 4921/82/24.

وقال يحيى بن سعيد القطان: وكان مرجئا [1]، قال الْفَضْلَ بْنَ دُكَيْنٍ: وَكَانَ ثِقَةً ثَبْتًا لَهُ حَدِيثٌ صَالِحٌ [2]، قال يحيى بن معين: ثقة[3]، وقال أبو حاتم: ثقة[4]، وذكره ابن حبان في الثقات [5]، وَقَال النَّسَائِي: ثقة، وكان يرى الإرجاء [6]، وَقَال أبو نعيم: حَدَّثَنَا سفيان عن قيس بن مسلم ثقة ثقة، وكان مرجئا كوفيا [7]، وَقَال ابن حجر: ثقة رمي بالإرجاء[8].

الدراسة :-

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال فهو مجمع على توثيقه، وقد وصف بالإرجاء ولعل إرجاءه كان ذاك الإرجاء المتقدم وهو إرجاء أمر المتقاتلين علي ومن معه، ومعاوية ومن معه- إلى الله عز وجل- فلا يعد هذا الإرجاء ابتداعا أصلا، وقد كان عليه الحسن بن محمد بن الحنفية، وعلى كل حال فالراوي ثقة ثبت لم يتكلم فيه أحد إلا لبدعة الإرجاء ولم يكن غالياً أو يروي ما يوافق بدعته، وقد روى له البخاري ومسلم في الأصول وروى له الجماعة، وروى عنه الإمام أحمد في المسند (22) حديثا[9].

17- محمد بن أبأن بن صالح القرشي ويقال له الجعفي الكوفي (ت170هـ).

قال أحمد بن حنبل: لم يكن ممن يكذب [10]، وذُكِرَ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ: مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ مَا أَعْجَبَ حَدِيثَهُ، فَقِيلَ لَهُ: كَيْفَ هُوَ؟ قَالَ: أَما إِنَّهُ إِنْ شَاءَ اللهُ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَكْذِبُ، فَقَالَ رَجُلٌ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللهِ: كَانَ زَعَمُوا رَجُلًا صَالِحًا، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: كَيْفَ وَهُوَ مِنْ دُعَاةِ الْمُرْجِئَةِ؟ [11]، وقال الإمام أحمد: كان يقول بالإرجاء، وكان رئيسًا من رؤسائهم، ترك الناس حديثه لأجل ذلك، وكان محمد بن الحسن صاحب الرأي يكثر عنه [12]، وقَالَ: كَانَ يَقُول بالإرجاء فَترك النَّاس حَدِيثه [13]، قال يحيى بن معين: ضعيف الحديث لا يكتب حديثه[14]، وقال مُحَمد بن أَبَان: ليس بشَيْءٍ[15]، وقال البُخارِيّ: ليس بالحافظ عندهم يقال إنه مرجئ [16]، وقَالَ: مُحَمد بن أَبَان: يتكلمون فِي حفظه ليس بالقوي[17]، وقال ابن عدي: له غير ما ذكرت من الحديث وفي بعض ما يرويه نكره، لاَ يُتَابَعُ عَليه ومع ضعفه يكتب حديثه [18]، وقال ابن شاهين: ضعيف الحديث [19]،وقال أبو حاتم: ليس هو بقوي الحديث يكتب حديثه على المجاز ولا يحتج به[20]، وقال النسائي: ليس بثقة [21]، وقال أبو داود : ضعيف [22]، وقال السَّاجِي : كان من دعاة المرجئة[23]، وقال ابن حبان: ضعيف[24]، وقال الذهبي : وَقَدْ ضَعَّفَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَغَيْرُهُ، وَلَمْ يُتْرَكْ[25]، وقال ابن حبان: كَانَ مِمَّن يقلب الْأَخْبَار وَله الْوَهم الْكثير فِي الْآثَار [26].

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 588/103/7.
(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق:317/6.
(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق:7 /588/103.
(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 588/104/7.
(5) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 326/7.
(6) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 4921/84-81/24.
(7) الفسوي، المعرفة والتاريخ، مصدر سابق: 3 / 86.
(8) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 5591/487.
(9) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (188، 272، 273، 11073، 11150، 11460، 11514، 11876، 18829، 18831، 18835، 19058، 19505، 19534، 19548، 19669، 19671، 22008، 22069، 23887، 24128، 25882) المجموع (22) حديثا.
(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1119/199/7.
(11) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 1576/21/4.
(12) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 7/ 1122.
(13) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، مصدر سابق:2862/38/3.
(14) ابن عدي، الكامل في ضعفاء، مصدر سابق: 1631/296/7.
(15) ابن عدي، الكامل في ضعفاء، مصدر سابق: 1631/296/7.
(16) ابن عدي، الكامل في ضعفاء، مصدر سابق: 1631/297/7.
(17) ابن عدي، الكامل في ضعفاء، مصدر سابق: 1631/297/7.
(18) ابن عدي، الكامل في ضعفاء، مصدر سابق :1631/298/7.
(19) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء، مصدر سابق:551/165/1.
(20) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق:1119/199/7.
(21) ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق: 6354/488/6.
(22) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 7128/453/3.
(23) ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق:6354/488/6.
(24) ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق:6354/488/6.
(25) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق:491/4.
(26) ابن حبان، المجروحين، مصدر سابق:941/260/2.

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي نرى أن جمهور علماء الجرح والتعديل مجمعون على تضعيفه وتبديعه ببدعة الإرجاء، ودفع الإمام أحمد تهمة الكذب عنه بسبب الضعف في حديثه كما قيل عنه، بل بين سبب كلام العلماء فيه وتضعيفهم له وتركهم لحديثه ما كان إلا لسبب الإرجاء، وقد أنكر الإمام أحمد على من يقول بصلاحه عندما ذكر أمامه فقال عنه من دعاة المرجئة.

من خلال ما سبق يعتبر محمد بن أبان مثلا للرواة الذين ترك حديثهم، بسبب بدعة الإرجاء البدعي فقد عاش في القرن الثاني وإن لم يكن هذا فقد تركه الإمام أحمد وغيره من علماء الحديث لا لسبب ضعفهم في الحديث أو الإرجاء فقط، بل لغلوه ودعوته إلى بدعته وكونه رأساً من رؤوس المرجئة، وقد خلت صفحات مسند الإمام أحمد على عرضها من رواية واحدة له، وما ذكر له من رواية في المسند ما هي إلا من زيادات عبد الله بن الإمام أحمد [1].

18- محمد بن خازم التميمي، السعدي، أبو معاوية الضرير، المنقري [2] الكوفيُّ (ت196هـ).

قَالَ عَبْدُ اللهِ بنُ أحمد عَنْ أَبِيْهِ: كَانَ أَبُو مُعَاوِيَةَ إِذَا سُئِلَ عَنْ أَحَادِيْثِ الأَعْمَشِ، يَقُوْلُ: قَدْ صَارَ حَدِيْثُ الأَعْمَشِ فِي فَمِي عَلْقَماً، أَوْ أَمَرَّ، لِكَثْرَةِ مَا تَرَدَّدَ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ أَبِي: أَبُو مُعَاوِيَةَ فِي غَيْرِ حَدِيْثِ الأَعْمَشِ مُضْطَرِبٌ، لاَ يَحفَظُهَا حِفْظاً جَيِّداً، وَسَمِعْتُ أَبِي يَقُوْلُ: كَانَ وَاللهِ حَافِظاً لِلْقُرْآنِ [3]، وقال الإمام أحمد: فبغير حديث الأعمش مضطرب لا يحفظها حفظا جيدا [4]، وقال عبد الله: قال أبي أبو معاوية مرجئ [5]، وقال أبو داود: قلت لأحمد: كيف حديث أبي معاوية عن هشام بن عروة؟ قال: فيها أحاديث مضطربة، يرفع منها أحاديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم [6]، وقال ابن سعد: وكان ثقة كثير الحديث يدلس وكان مرجئا [7]، وقال العجلي: كوفي ثقة، كان يرى الإرجاء، وكان لين القول، وسمع من الأعمش ألفي حديث، فمرض مرضة فنسي منها ستمائة حديث [8]، وسأل يحيى بن معين: أبو معاوية أحب إليك في الأعمش أو وكيع؟ فقال أبو معاوية أعلم به [9]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: وَكَانَ حَافِظًا متقنا لكنه كَانَ مرجئا خبيثا [10]، قال يحيى بن معين: روى أبو معاوية، عن عبيد الله بن عمر أحاديث مناكير [11] وقَالَ يَحْيَى: كَانَ عِنْدَهُ أَلْفٌ وَمائَتَانِ، وَعِنْدَ وكيع عن الأعمش ثمانمائة، قُيل لِيَحْيَى: كَانَ أَبُو مُعَاوِيَةَ أَحْسَنُهُم حَدِيْثاً عَنِ الأَعْمَشِ؟ قَالَ: كَانَتْ تِلْكَ الأَحَادِيْثُ الكِبَارُ العَالِيَةُ عِنْدَهُ [12]، وقال أَبِي نُعَيْمٍ، سَمِعْتُ الأَعْمَشَ يَقُوْلُ لأَبِي مُعَاوِيَةَ: أَمَّا أَنْتَ، فَقَدْ رَبَطْتَ رَأْسَ كِيسِكَ [13]، وَقَالَ يَعْقُوْبُ بنُ شَيْبَةَ: ثِقَةٌ، رُبَّمَا دَلَّسَ، كَانَ يَرَى الإرجاء، فَيُقَالُ: إِنَّ وَكِيْعاً لَمْ يَحضُرْ جِنَازَتَه لِذَلِكَ[14]، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: كَانَ رَئِيْسَ المُرْجِئَةَ بِالكُوْفَةِ[15]، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: ثِقَةٌ[16]، وَقَالَ ابْنُ خِرَاشٍ: صَدُوْقٌ، وَهُوَ فِي الأعمش ثقة، وفي غيره فيه اضطراب[17]، وَكَانَ هَارُوْنَ الرَّشِيْد يُجِلُّ أَبَا مُعَاوِيَةَ وَيَحْتَرِمُهُ، قِيْلَ: إِنَّهُ أَكَلَ عِنْدَهُ، فَغَسَلَ يَدَيْه، فَكَانَ الرَّشِيْدُ هُوَ الَّذِي صَبَّ عَلَى يَدِهِ، وَقَالَ: تَدْرِي يَا أَبَا مُعَاوِيَةَ مَنْ يَصُبُّ عَلَيْكَ، ثُمَّ وَصَلَهُ بِذَهَبٍ كَثِيْرٍ[18]، وقال علي بن خشرم : ما شيت وكيعا إلى الجمعة، فقال لي: يا

(1) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (21128، 21129) المجموع (2) حديثين.

(2) الْمنْقري بِكَسْر الْمِيم وَسُكُون النُّون وَفتح الْقَاف وَفِي آخرهَا رَاء هَذِه النِّسْبَة إِلَى منقر بن عبيد بن مقاعس واسْمه الْحَارِث بن عَمْرو بن كَعْب بن سعد بن زيد مَنَاة بن تَمِيم ينْسب إِلَيْهِ خلق كثير، ابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب، مصدر سابق: 264/3.

(3) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق:/756/134، الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 1333/516/7.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق:1360/246/7.

(5) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 3552/538/2.

(6) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 9/ 191.

(7) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 2720/364/6.

(8) العجلي، تاريخ الثقات، مصدر سابق:1450/403/1

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1360/247/7.

(10) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 441/7.

(11) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق:/756/134.

(12) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 756/134/3.

(13) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 756/134/3.

(14) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 756/134/3.

(15) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 756/134/3.

(16) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 756/134/3.

(17) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق:756/134/3.

(18) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 20/73/9.

علي إلى من تختلف؟ فقلت: إلى فلان وإلى فلان وإلى أبي معاوية الضرير، قَالَ: فقال وكيع: اختلف إليه، فإنك إن تركته ذهب علم الأعمش على أنه مرجئ، فقلت: يا أبا سفيان دعاني إلى الإرجاء فأبيت عليه، فقال لي وكيع: هلا قلت له كما قَالَ له الأعمش: لا تفلح أنت ولا أصحابك المرجئة؟ [1]، قَالَ ابن المبارك: مرجئ كبير [2]، وَقَال الدارمي: قلت ليحيى فعيسى بْن يونس أحب إليك أو أبو معاوية؟ -يعني في الأعمش-فقال: ثقة وثقة [3]، وَقَال يحيى: يميل إلى الإرجاء [4]، وَقَال البرذعي: قيل لأبي زرعة: كان يرى الإرجاء؟ قال: نعم كان يدعو إليه [5]، وَقَال الدَّارَقُطنِيّ: من الرفعاء الثقات[6]، وَقَال ابن حجر فيه: ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره[7].

الدراسة:-

من خلال ما جاء في هذا الراوي فقد وثقه مجموعة من العلماء وأثنوا عليه، وبنفس الوقت فقد ضعفه بعض العلماء في غير الأعمش، وقد اتهمه العلماء ببدعة الإرجاء، وقد زاد على بدعة الإرجاء ابن حبان فقال كان مرجئا خبيثا وقد انفرد بهذه اللفظة وحده ولا أدري لمَ ذكرها ولو أنه لم يذكرها لكان أفضل له وهذا من أثر الاختلاف في العقائد فلعله لا يقدح في الرجل، ويبدو لي أن أبا معاوية كان مهتما بحديث شيخه أكثر من غيره فبالضد يعرف الضد فبشدة ضبطه لحديث شيخه وإتقانه لحديثه مما لم يكن في حديث غيره وانشغاله عن غيره قيل فيه ما قيل، إذاً هو ممن أتقن حديث شيخه على غيره فهذا لا يعد مما يطعن فيه وخاصة أنه من المكثرين من الرواية.

أما ما وصف به من بدعة الإرجاء فهي مجمع عليها من العلماء باستثناء أبي حاتم فلم يصفه بها، ولعل قول الذهبي في أبي معاوية جاء ليصرف عنه الإرجاء البدعي المذموم وإنما كان إرجاءه هو إرجاء أهل السنة، عندما قال عنه: ثقة ثبت ما علمت فيه مقالا يوجب وهنه مطلقا[8]، ومع هذا كله لم يثبت غلوه في الإرجاء أو دعوته إليها، ولعل إرجاءه هو الإرجاء السني لا البدعي أو أنه كان في وقت دون وقت أو أنه رجع عنه فالله تعالى أعلم بالصواب ورغم ذلك لا ينبغي ترك حديث هذا الراوي فهو من الرواة الثقات المتقنين وخاصه عن الأعمش مع إمامته وشهرته، وقد ترجم له البخاري في التاريخ الكبير وروى له في الأصول ووافقه مسلم في الرواية عنه وابن معين، واحتج بحديثه الباقون، وقد روى عنه الإمام أحمد في المسند من دون واسطة مباشرة وروى له في المسند بواسطة وهو شيخ الإمام أحمد [9]، وقد أكثر الإمام أحمد الرواية عنه في المسند وخاصة عن الأعمش واشتهر بالرواية عنه

---

(1) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 756/134/3.

(2) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 756/134/3.

(3) ابن معين، تاريخ ابن معين، رواية الدارمي، مصدر سابق: 59/53/1، 678/186/1.

(4) ابن معين، تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز، مصدر سابق: 874/158/1.

(5) أبو زُرْعَة، الضعفاء، مصدر سابق: 407/2.

(6) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، مصدر سابق: 1/ 172

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 5841/506.

(8) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 362/6.

(9) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الاحاديث رقم: (175، 176، 178، 228، 229، 612، 615-618، 620، 621، 622، 627، 880، 906، 911، 912، 969، 984، 985، 1123، 1408، 1556، 1743، 1953-1973، 1980، 2138، 2250، 3415، 3417، 2544، 3588-3597، 3607-3618، 3620-3632، 3634-3640، 3642، 4037، 4038، 4039، 4041، 4042، 4046-4049، 4051، 4064، 4065، 4069، 4084، 4102، 4107، 4108، 4138، 4222، 4357-4361، 4448، 4621-4626، 4997-5000، 5002-5006، 6499، 6667-6670، 6782، 6786، 6927، 7422، 7423، 7424، 7427-7430، 7432-7438، 7441، 7442، 7443، 7445-7450، 9450، 9480-9488، 9504-9507، 10416، 10417، 10419، 10421، 10877، 11066-11075، 11079، 11080، 11515، 11558، 11883، 12107، 12109، 12112، 12705، 12706، 14362-14369، 14371-14374، 14376-14401، 14404، 14405، 14408، 15198-15201، 15416، 15664، 15768، 15846، 15852، 15855، 15920، 16139، 16222، 16231، 16237، 16436، 17083، 17097، 17102، 17757، 17758، 17823، 17876، 17880، 18004، 18063-18066، 18153، 18154، 18190، 18246، 18328، 18354، 18355، 18361، 18371، 18385، 18386، 18525، 18526، 18529، 18530، 18531، 18532، 18538، 18697، 18856، 18905، 18919، 1944، 19127، 19168، 19170، 19202، 19203، 19252، 19267، 19268، 19269، 19373، 19392، 19396، 19401، 19542، 19543، 19626، 19628، 19630-19633، 19745، 19876، 20144، 20145، 20146، 20359، 20590، 20776، 20795، 20796، 20964، 20965، 21058، 21067، 21075، 21078،21088، 21111، 21347، 21348، 21360، 21397، 21398، 21421، 21438، 21487، 21488، 21491، 21492، 21493، 21699، 21700، 21779، 21780، 21799، 21800، 21801، 21837، 21854، 22058، 22339، 22340، 22378، 22961، 22962، 23004، 23247، 23249-23255، 23258، 23259، 23261، 23365، 23366، 23520، 23532، 23533، 23719، 23884، 24009/34، 24146-24156، 24158، 24171، 24178-24193، 24195، 24196، 24198، 24199، 24207، 24208، 24209، 24212، 25872-25876، 25881، 25918-25926، 26417، 26440، 26447، 26489-26493، 26497، 26735، 26738، 26788، 26798، 26918-26922، 26932، 27043، 27044، 27048، 27123، 27167، 27168، 27192، 27215، 27298، 27381، 27382، 27508، 27509، 27526، 27554، 27556، 27557، 27633) المجموع (284) حديثا، و بواسطه حديث رقم(6584) وتعتبر هذه الاحاديث من زيادات ابنه عبد الله: (938، 1319، 1331، 1335، 1343، 1344) المجموع (6) حديثا.

ومعرفته بكنيته، ولعل رواية الإمام أحمد عن أبي معاوية عن غير الأعمش تفسر بانتقاء بعض الأحاديث التي أتقنها عن غير الأعمش.

19- محمد بن ميسر الجعفي، أبو سعد الصاغاني البلخي الضرير، نزيل بغداد، من التاسعة. قال الامام أحمد: هو صدوق، ولكن كان مرجئًا، قلت: كتبت عنه؟ قال: نعم[1]، قال ابن سعد: ثقة[2]، وقال يحيى بن معين: كان جهميا شيطانا ليس بشيء[3]، وقال أبو زرعة: كان مرجئا ولم يكن يكذب[4]، قال الْبُخَارِيَّ: فِيهِ اضْطِرَابٌ[5] وقال مرة هو متروك الحديث وقال في موضع آخر ليس بثقة ولا مأمون[6]، ذكره ابن حبان في المجروحين وقال: روى عَنهُ الْعِرَاقِيُّونَ مُضْطَرب الحَدِيث كَانَ مِمَّن يقلب الْأَسَانِيد لَا يجوز الِاحْتِجَاج بِهِ إِلَّا فِيمَا وَافق الثِّقَات فَيكون حَدِيثه كالمستأنس بِهِ دون المحتج بِمَا يرويهِ[7]، وقَالَ أبو زكريا: ليس هو بشيء[8]، وَقَال: جهمي خبيث، عدو الله، قد كتبت عَنْهُ حديثا كثيرا[9]، قال ابن حبان: لا يحتج به[10]، وقال يحيى: ضعيف[11]، وقال النسائي: متروك الحديث[12] وَقَال في موضع آخر: ليس بثقة، ولا مأمون[13]، وقال ابن عدي: وَالضَّعْفُ بَيِّنٌ عَلَى رِوَايَاتِهِ[14]، وقال يعقوب بن سفيان: باب من يرغب عن الرواية عنهم، وكنت أسمع أصحابنا يضعفونهم، منهم أبو سعد الصاغاني[15]، وقال الدارقطني: ضعيف[16]، وقال الذهبي: ضعفوه ورمي بالتجهم[17]، وقال ابن حجر: ضعيف ورمي بالإرجاء[18].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال فقد ضعفه مجموعة من العلماء وتكلموا فيه وقد انفرد ابن سعد فوثقه في طبقاته، وقد وصفه العلماء ببدعتين، الإرجاء والتجهم، أما تضعيف العلماء له فقد كان لسببين: اضطرابه وقلبه الأسانيد، وبسبب بدعة الإرجاء والتجهم، وقد أبان ابن حبان كيفية التعامل مع من كان هذا حاله بقوله: يحتج به فِيمَا وَافق الثِّقَات فَيكون حَدِيثه كالمستأنس بِهِ دون المحتج بِمَا يرويهِ، ونفرد أحمد رضي الله عنه بتوثيقه له وبن سعد كذلك فقد استغرب أبو داود من قول أحمد في الراوي بقوله عنه صدوق وكأن أبو داود يقول لأحمد كيف تقول عنه صدوق وهو مرجئ ثم يؤكد السؤال على الإمام أحمد أكتبت عنه؟ فيقول: نعم، ففهم من هذا أن الإمام أحمد رغم معرفته لبدعته لم يضعفه بل كتب عنه وهذا يدل أن أحمد خبر الرجل وعرف حديثه ولو علم أبو داود عن هذا الراوي غير الإرجاء لسأل أحمد عنه ولذلك يفهم احتمال أحمد للمرجئة والحاجة إلى الرواية عنهم.

ولعله من الصنف الأول الذين ذكره شيخ الإسلام عند التعريف بالمرجئة فقال: فالصنف الأول هم القائلون بأن الإيمان مجرد ما في القلب، ومنهم من يدخل فيه أعمال القلوب كأكثر فرق المرجئة، ومنهم من لا يدخلها في الإيمان كجهم بن صفوان وأتباعه[19]،

---

(1) أبو داود، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، مصدر سابق: 560/359/1، الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق:282/3.
(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق:378/2.
(3) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق:52/4.
(4) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق:1634/453/4 بسنده إلى البرذعي قول أبي زرعة فيه، وكذا في تهذيب التهذيب لابن حجر 484/9 وابن حبان، الضعفاء والمتروكون، الترجمة 540.
(5) البخاري، تاريخه الكبير، مصدر سابق: 778/1، وتاريخه الصغير، مصدر سابق: 280/2، العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 1702/140/4، والخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 1634/453/4.
(6) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 788/484/9.
(7) ابن حبان، المجروحين، مصدر سابق: 272/2.
(8) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق:1634/453/4.
(9) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق:1634/453/4.
(10) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق:4321/372/10.
(11) ابن عدي، الكامل في الضعفاء الرجال، مصدر سابق: 1696/461/7.
(12) ابن عدي، الكامل في ضعفاء، مصدر سابق: 1696/461/7، الخطيب، تاريخ بغداد للخطيب، مصدر سابق: 1634/453/4.
(13) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 5648/538-535/26.
(14) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، مصدر سابق: 1696/462/7.
(15) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 1634/453/4.
(16) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 1634/453/4.
(17) الذهبي، الكاشف، مصدر سابق: 5180/226/2.
(18) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 6329/509/1.
(19) ينظر ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مصدر سابق: 195/7.

ولذلك نسبه العقيلي وابن حبان والذهبي إلى الجهمية نسبة لقوله ومعتقده، ولذلك لم ينـزل الإمـام أحمـد هـذا الـراوي إلى مرتبـة الضعف فقد عرف علته وخبر بدعته فلم يكن غالياً داعياً مخاصماً معانداً في بدعته، ونتق من حديثه ما علم إتقانه به.

ولعل ما ذهب إليه أحمد في حكمه ومعاملته لهذا الراوي كون الإمام أحمد عاصره بل هو شيخه ولـو كانـت بـه علـة ظـاهرة قادحة لذكرها ابن المديني وهو من شيوخه وبن معين وأبو داود، وروى له ابن المديني وروى له التِّرْمِذِيّ، وروى عنه الإمـام أحمـد في المسند من دون واسطة مباشرة وهو شيخه وروى عنه في المسند (8) أحاديث [1].

20- مسعر بن كدام بن ظهير بن عُبيدة الهلالي الرؤاسي، أبو سلمة الكوفي(ت155هـ).

قال أحمد بْن حنبل: كان ثقة خيارا حديثه حديث أهل الصدق[2]، وقال عبد الـلـه: حدثني أبي، قال: سمعت سفيان بن عيينة، قال: قال لي سفيان الثوري: ألا تقول لمسعر إني بالهلالية -يعني في الإرجاء -، وقال أبـو نعـيم: قـال مسـعر: أشـك في كـل شيء إلا في إيماني [3]، وقال أبو بكر المروذي: سمعت أبا عبد الـلـه، يقول: قال سفيان بن عيينة، قال لي الثوري: كلم مسعرا، قال أبو عبد الـلـه: " يشك في كل شيء إلا في الإيمان، قال: لا أشك في إيماني، قال: كان سفيان يريد منه أن يسـتثني "[4]، وقـال أحمـد بـن القاسـم، إنهـم ذكروا لأبي عبد الـلـه من كان يقول: إنما قول، ولا يستثني، فذكروا مسعرا، فقيل له: يا أبا عبد الـلـه، كان يقول بالإرجاء؟ قال: " إنمـا يريدون أنه قال: أشك في كل شيء إلا في إيماني، قال: سمعت أبا نعيم يقول: سمعته من مسعر، وليس يروون عن مسـعر غـير هـذا، قلت: فما معنى قوله: أشك في كل شيء؟ أراد تقوية قوله في ترك الاستثناء، أي معنى لقوله: أشك في كـل شيء، لا مـا يشـك نحـن في الموت، ولا في الجنة، ولا في النار، ولا في البعث، فقال: " سبحان الـلـه، لم يرد هذا الطريق، إنمـا أراد فـيما أرى، أي شـك في الحـديث، وفي الأشياء التي تغيب عنه، وسمعته من ابن عيينة، قال: قال لي سفيان الثوري: "ألا تكلم مسعرا في هـذا الـذي يقولـه": قـال: كـان مسعر عنده ليس كغيره، وكان رجلا صالحا "[5]، قال أبو عبد الـلـه: " أما مسعر فلم أسمع أنه كان مرجئا، ولكن يقولون: إنه كان لا يستثني "[6]، وقال عبد الـلـه: حدثني إبراهيم بن سعيد الجوهري، قال: حدثنا محمد بن كناسة، قال: أثنى رجل على مسـعر، قـال: تثني علي وأنا أفتي بالأجر، وأقبل جوائز السلطان![7]، وقال أبو داود: سمعت أحمد يقـول: مسـعر ثقـة، ثقـة، إنمـا يقـاس بسـفيان، وزائدة وأصحابهم[8]، وقال أبو داود: سمعت أحمد ذكـر المرجئـة، فقـال: قـيس بـن مسـلم، وعلقمـة بـن مرثـد، وعمـرو بـن مـرة، ومسعر[9]، وقَالَ أَبُو داود: حدثني غير واحد عن زيد بن الحُباب قَالَ: حَدَّثَنِي من سمع مِسْعرًا يقول: الإيمان يزيد وينقص[10]، وقـال أبو طالب: قال أبو عبد الـلـه، يعني أحمد بن حنبل: كان مسعر ثقة خيارًا، حديثه حديث أهل الصدق[11]، وقال ابـن سـعد: وَكَـانَ مُرْجِئًا[12] فَمَاتَ فَلَمْ يَشْهَدْهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَلَا الْحَسَنُ بْنُ صَالِحِ بْنِ حَيٍّ[13]، وقال العجلي: كـوفي، ثقـة، ثبـت في الحـديث[14]، وكـان الأعمش يقول: شيطان مسعر يستضعفه يشككه في الحديث، وكان يقول الشعر[15]، وَقَال سفيان: قالوا للأعمش: إن مسعرا يشـك في حديثه؟ قال: شك مسعر كيقين غيره[16]، وَقَال إبراهيم بْن سَعِيد الجوهري: كـان شـعبة، وسـفيان إذا اختلفنـا قـال: اذهـب بنـا إلى

(1) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (45، 292، 8889، 8890، 8891، 15215، 15216، 21219) المجموع (8) أحاديث.
(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1685/368/8.
(3) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الـلـه، مصدر سابق: 329/2/ 2457.
(4) الخلال، السنة، مصدر سابق: 983.
(5) الخلال، السنة، مصدر سابق: 984.
(6) الخلال، السنة، مصدر سابق: 986.
(7) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الـلـه، مصدر سابق:5078/244/3.
(8) الشيباني، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، مصدر سابق: 356/296/1.
(9) الشيباني، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، مصدر سابق: 394/306/1.
(10) أبو داود، سؤالات الآجري أبا داود، مصدر سابق:178/1.
(11) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 8/ 1685.
(12) ينظر الذهبي، سير أعلام النبلاء 55/163/7.
(13) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 364/6.
(14) العجلي، تاريخ الثقات، مصدر سابق: 1562/427-426/1.
(15) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 362/212/4.
(16) أبو نعيم، حلية الأولياء، مصدر سابق: 7 / 212.

الميزان مسعر[1]، وَقَال وكيع: شك مسعر كيقين رجل[2]، وقال شعبة: كنا نسمى معسراً المصحف[3]، وقال سفيان بن عيينة- : كان مسعر عندنا من معادن الصدق[4]، وقال يحيى بن سعيد القطان: كان مسعراً من أثبت الناس[5]، وَقَال ابْن مَعِين: ثقة [6]، وقال أبو حاتم: مسعر أتقن، وأجود حديثا، وأعلى إسنادا من الثوري ومسعر أتقن من حماد بن زيد[7]، وقال أبو زرعة: كوفي ثقة[8]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : كَانَ مرجئا ثبتا فِي الحَدِيث يُسمى الْمُصحف لقلَّة خطئه وَحفظه[9]، وَقَال أَبُو زُرْعَة الدمشقي: سمعت أبا نعيم يقول: كان مسعر شكاكا في حديثه، وليس يخطئ في شيء من حديثه إلا في حديث واحد[10]، وَقَال مُحَمَّد بْن عَبد اللهِ بْن عمار الموصلي: مسعر حجة، ومن بالكوفة مثله؟![11]، وَقَال ابن حجر: ثقة ثبت فاضل [12]، وَرَوَى: مُعْتَمِرُ بنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي مَخْزُوْمٍ، ذَكَرَهُ عَنْ مِسْعَرِ بنِ كِدَامٍ، قَالَ: التَّكذِيبُ بِالقَدَرِ أَبُو جَاد[13] الزَّنْدَقَةِ[14]، قال المنتجالي: كان ثقة ثبتا في الحديث، وكان كثير الشك، وكان يتوهم عليه شيء من الإرجاء، ولم يكن يتكلم فيه ولا يظهره[15] .

الدراسة:-

من خلال ما جاء في هذا الراوي الجبل من أقوال نرى أن جمهور علماء الجرح والتعديل وثقوه وأثنوا عليه كيف وهو الحجة الثبت أحد الأعلام وشيخ العراق، فمنهم من وصفه بالمصحف، والميزان، والشكاك، وقد وثقة وأثنى عليه كبار العلماء، وقد نقم عليه بعض العلماء بدعة الإرجاء، فمن خلال ما جاء سابقا يتضح لنا أن الراوي من الثقات وما نقم عليه من بدعة ثبت من خلال أقواله أنه من أهل السنه فكان ينكر على من كذب بالقدر فقال: التكذيب بالقدر بداية الزندقة، وجاءت عبارة أبي داود لتصرف عنه الابتداع البدعي عندما نقل كلام مسعر: الإيمان يزيد وينقص، ودلالة هذه العبارة أن قائلها يؤمن بأن الأعمال تدخل في مسمى الإيمان، فيزداد الإيمان بازديادها وينقص بنقصانها، وهذا ما لا يقول به أهل الإرجاء، إذ إن الإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص ولا دخل للأعمال به، وإنما ساق أبو داود هذه العبارة من قول مسعر ليدلل بها على أن مسعر قد تاب مما وصف به من إرجائه، ويؤيد هذا ما رواه أبو نعيم بسنده إلى مسعر قوله: الإيمان قول وعمل، وقد نفى المنتجاني تلبس مسعر بمثل هذه البدعة وإنه كان توهما عليه، ولم يكن يتكلم به أو يظهره، وبالرغم مما سبق فإن سلمنا ببدعته وقد ذكر أحمد أنه لم يسمع أن مسعرا كان مرجئا ولكن كانت مشكلته أنه لا يستثني في الإيمان ولذلك جعله في عداد المرجئة، ومهما يكن فالراوي من الأثبات الثقات لم يثبت عليه ذاك الإرجاء القادح بل كان إرجاءه ذلك الإرجاء الذي كان عليه جماعة كبيرة من العلماء منهم أبو حنيفة، ولم يثبت إنه من الغلاة الدعاة إلى بدعتهم، ولذلك روى له الجماعة، وروى عنه الإمام أحمد في المسند (117) حديثاً[16].

---

(1) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 5906/263/27.
(2) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 5906/465/27.
(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1685/368/8.
(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1685/368/8.
(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1685/368/8.
(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1685/368/8.
(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1685/369/8.
(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1685/369/8.
(9) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 507/7.
(10) أبو زرعة، تاريخ أبي زرعة، مصدر سابق: 472.
(11) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 5906/264/27.
(12) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 6605/557.
(13) أي بداية الزندقة.
(14) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 55/163/7.
(15) مغلطاي، إكمال تهذيب، مصدر سابق: 4518/157/11.
(16) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (2، 744، 986، 1077، 1084، 1223، 1257، 1258، 1357، 1482، 1530، 1647، 1744، 1759، 2082، 2117، 2878، 3496، 3700، 4074، 4119، 4253، 4254، 4348، 6527، 6529، 6534، 6544، 6811، 6826، 7470، 8402، 10013، 10238، 11277، 11593، 11937، 12206، 12711، 12892، 13253، 13281، 13282، 13750، 13751، 14235، 14432، 15433، 16405، 16739، 16740، 17582، 18127، 18212، 18236، 18236، 18298، 18376، 18385، 18431، 18553، 18854، 18566، 18634، 18639، 18681، 18708، 18711، 18733، 18738، 18761، 18674، 18809، 18838، 18851، 18903، 18968، 19105، 19110، 19132، 19137، 19138، 19139، 19288، 19315، 19484، 20164، 20217، 20475، 20806، 20972، 21028، 2110، 22120، 22181، 22182، 22201، 23088، 23264، 23393، 23417، 23721، 23838، 24144، 24328، 24345، 24350، 35053، 25061، 25068، 25278، 25594، 25698، 25765، 26044، 26268، 27372) المجموع(117) حديثا.

21- معلى بن منصور الرازي، أبو يعلى، نزيل بغداد (ت211هـ).

قال أحمد بن حنبل: كان يحدث بما وافق الرأي، وكان كل يوم يخطئ في حديثين وثلاثة، فكنت أجوزه إلى عبيد بن أبي قرة في قطيعة الربيع[1]، وقَالَ أَبُو زرعة رحم الله أحمد بن حنبل، بلغني أنه كان في قلبه غصص من أحاديث ظهرت عن المعلى بن منصور كان يحتاج إليها، وكان المعلى أشبه القوم، يعني: أصحاب الرأي بأهل العلم، وذلك أنه كان طللابة للعلم، ورحل وعني، فتصبر أحمد عن تلك الأحاديث ولم يسمع منه حرفا، وأما علي بن المديني، وأَبُو خيثمة، وعامة أصحابنا سمعوا منه، المعلى صدوق[2]، وقال أحمد: ثقة صاحب سنة، وكان نبيلا طلبوه على القضاء غير مرة فأبَى[3]،قال أبو عبد الله أحمد: كان معلى بن منصور من أشرهم، لا يحل لأحد يروي عن معلى[4]، وقال: كان معلى معانِدًا كان مرجئًا، لا يحل لأحد أن يحدث عن معلى[5]، وقال بن هانئ، والميموني: قلت لأبي عبد الله: معلى بن منصور كتبت عنه شيئًا؟ فقال: لا، ولا حرفًا[6]، وقال أبو حاتم الرازي: قيل لأحمد بن حنبل: كيف لم تكتب عن المعلى بن منصور الرازي؟ فقال: كان يكتب الشروط [7]، ومن كتبها لم يخل من أن يكذب[8]، وقال محمد بن يوسف بن الطباع: سألت أحمد بن حنبل، عن معلى الرازي، فسكت[9]، وقال أبو داود: كان أحمد لا يروى عن معلى، لأنه كان ينظر في الرأي[10]، قال العجلي: ثقة، وكان صاحب سنة، وكان طلبوه على القضاء غير مرة فأبى[11]، وقال أبو حاتم: كان صدوقا في الحديث وكان صاحب رأى[12]، وقال يحيى بن معين: ثقة[13]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : وَكَانَ مِمَّن جمع وصنف[14]، وقال ابن عدي : ولمعلى بْن مَنْصُور حديث صَالِح، عن ثقات الناس يرويه عنهم وقد حدث عَنْهُ من المعروفين جماعة وأرجو أَنَّهُ لا بأس بحديثه لأني لم أجد فِي حديثه حديثا منكرا فأذكره[15]، وقال الخطيب : وكان فقيها من أصحاب الرأي، أخذ عن أبي يوسف القاضي، وكان ثقة[16]، حدث سهل بن عمار بسنده، قَالَ: كنت عند المعلى بن منصور، وإبراهيم بن حرب النيسابوري في أيام خاض الناس في القرآن، فدخل علينا إبراهيم بن مقاتل المروزي يذكر للمعلى أن الناس قد خاضوا في أمره، قَالَ: في ماذا؟ قَالَ: يقولون إنك تقول القرآن مخلوق، فقال: ما قلته، ومن قَالَ: القرآن مخلوق فهو عندي كافر [17].

(1) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 7118/246/15.
(2) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 7118/246/15.
(3) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق:7118/246/15.
(4) أبو المعاطي وآخرون، موسوعة أقوال الإمام أحمد، مصدر سابق: 3183/378/3.
(5) أبو المعاطي وآخرون، موسوعة أقوال الإمام أحمد، مصدر سابق: 3183/378/3.
(6) العقيلي، ضعفاء، مصدر سابق: 1803/512/4.
(7) علم يبحث عن كيفية إثبات الأحكام الثابتة عند القاضي في الكتب والسجلات على وجه يصح الاحتجاج به عند انقضاء شهود الحال، وموضوعه تلك الأحكام من حيث الكتابة، وبعض مبادئه مأخوذ من الفقه، وبعضها من علم الإنشاء، وبعضها من الرسوم والعادات والأمور الإستحسانية، وهو من فروع الفقه من حيث كون ترتيب معانيه موافقا لقوانين الشرع، وقد يجعل من فروع الأدب باعتبار تحسين الألفاظ وأول من صنف فيه هلال بن يحيى البصري المتوفي سنة 245 هـ ولابي زيد أحمد بن زيد الشروطي ثلاثة كتب، والشروطي: هو الذي يتولى كتابة ذلك، وقد صنف في هذا العلم مصنفات كثيرة، ينظر حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت1067هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى -بغداد ودار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية، ط 1941م، 2/ 1046، والأنساب، مصدر سابق: 7 /321.
(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 8/ 1541/334.
(9) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، مصدر سابق: 8/307/ 1858.
(10) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 7676/150/4.
(11) العجلي، تاريخ الثقات، مصدر سابق: 1609/435/1
(12) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1541/334/8.
(13) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1541/334/8.
(14) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 182/9.
(15) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 1858/107/8
(16) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 7118/246/15.
(17) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 7118/246/15.

وقال ابن سعد: وكان صدوقا صاحب حديث ورأي وفقه [1]، وَقَال يعقوب بْن شَيْبَة: ثقة فيما تفرد به وشورك فيه، ومتقن، صدوق، فقيه، مأمون[2]، وَقَال الخطيب: وكان فقيها من أصحاب الرأي، أخذ عَن أبي يوسف القاضي، وكان ثقة[3]، وَقَال ابن حجر: ثقة سني فقيه طلب للقضاء فامتنع أخطأ من زعم أن أحمد رماه بالكذب [4]، وقال الذهبي [5]: وقد دخل عليه البخاري سنة عشر فسمع منه شيئًا يسيرًا؛ لأنّه وجده عليلًا[6]، وقال : كَانَ مُعَلَّى صَاحِبَ سُنَّةٍ وَاتِّبَاعٍ، وَكَانَ بَرِيْئاً مِنَ التَّجَهُّمِ ، رَوَى لَهُ الجَمَاعَةُ[7]، وقال:: ثقة مشهور، امتنع أحمد من الأخذ عنه للرأي وللشروط [8]، وقَالَ أَبُو دَاوُدَ: كَانَ أحمد بنُ حَنْبَلٍ لاَ يَرْوِي عَنْ مُعَلَّى؛ لأَنَّهُ كَانَ يَنْظُرُ فِي الرَّأْيِ، وَيَحْيَى بنُ مَعِيْنٍ وَغَيْرُهُ يُوَثِّقُهُ [9]، وَأَمَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ أَبِي حَاتِمٍ، فَغَلِطَ بِلاَ رَيْبٍ، فَنَقَلَ عَنْ أَبِيْهِ أَنَّهُ قَالَ: قِيْلَ لأحمد: كَيْفَ لَمْ تَكْتُبْ عَنْ مُعَلَّى؟ فَقَالَ: كَانَ يَكْذِبُ، وَإِنَّمَا الصَّوَابُ مَا قَدَّمْنَاهُ وَمِنْ مُفْرَدَاتِ مُعَلَّى بنِ مَنْصُوْرٍ فِي إِسْنَادٍ لاَ فِي مَتْنٍ: مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ لَهُ [10]، وقال أبو سليمان الخطابي: ليس بذاك في الحفظ [11].

الدراسة :-

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال فقد وثقه جمع من العلماء، ولم يتكلم أحد في هذا الراوي غير الإمام أحمد فأخذ عليه أنه يحدث بما وافق الرأي، وخطأه في الحديث بأنه كل يوم يخطئ في حديثين أو ثلاث، لأنه كان يكتب الشروط بل زاد على ذلك فاتهمه بالكذب، وقد رد ابن حجر هذه التهمة عنه كما سبق، أما في الحديث فقال ابن عدي: وأرجو أَنَّهُ لا بأس بحديثه لأني لم أجد فِي حديثه حديثا منكرا فأذكره[12]، فنفى النكارة في حديثه، ولكن كلام الذهبي يؤيد كلام الإمام أحمد عندما قال: وقد دخل عليه البخاري سنة عشر فسمع منه شيئًا يسيرًا؛ لأنّه وجده عليلًا[13]، ولعل علة هذا الراوي ليس أنه من أهل الرأي بل لأنه يحدث بما وافق رأيه ودخول الخطأ في حديثه وكانت كتابته للشروط واعتناؤه بكتابته هو سبب عدم رواية أحمد عنه لأنه يخاف من الكذب ممن يكتبها، ويظهر من كلام الإمام أحمد أن كتابة الشروط هذه، مظنة أن يكذب الإنسان، وهذا ليس مما يُرَدّ به رواية الثقة، لأنه كان يحتاط من الكذب، بدليل أنه طُلب للقضاء غير مرة فامتنع، وتوثيق الأئمة له واحتجاجهم به، والذي أعتقده أن الإمام أحمد ما ترك رواية هذا الراوي لأجل مذهبه في الرأي رغم أن الإمام أحمد لا يرضى هذا المذهب ويذم أصحابه، ولعل ترك الإمام أحمد لمعلى كان من باب هجران المخالف لا من باب الضعف في الرواية والخبر الذي رواه الخطيب بسنده إلى البرذعي إلى قوله: وعامة أصحابنا فسمعوا منه، المعلى صدوق[14] يدل على ذلك.

وقد سقط من الخبر الذي رواه الخطيب عبارة (وأي شيء يشبه المعلى من أبي حنيفة) وقد استدركته من كتاب الضعفاء لابي زرعة[15]، حيث قال: رحم الله أحمد بن حنبل بلغني أنه كان في قلبه غصص من أحاديث ظهرت، عن المعلى بن منصور، كان يحتاج إليها وكان المعلى أشبه القوم بأهل العلم، وذلك أنه كان طلَّابة للعلم، ورحل، وعني به فصبر أحمد عن تلك الأحاديث، ولم

---

(1) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 7 / 341، والخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق:7118/246/15.

(2) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 6101/293/28.

(3) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 6101/294/28.

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 570 /6806.

(5) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 411/461/5.

(6) قال ابن حجر: روى له البخاري حديثين أحدهما في تفسير سورة الأحزاب، عن علي بن الهيثم عنه عن حماد بن زيد عن ثابت، عن أنس في شأن زينب بنت جحش مختصرا بمتابعة سليمان بن حرب ومسدد كلاما عن حماد بن زيد أتم منه. والثاني في البيوع عن محمد بن عبد الرحيم عنه عن هشيم، وروى له الباقون، ينظر ابن حجر، هدي الساري، مصدر سابق: ص 444.

(7) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 95/365/10.

(8) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثوق، مصدر سابق: 340/499/1

(9) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 95/365/10.

(10) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 95/370-365/10.

(11) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 4675/297-296/11.

(12) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 1858/107/8

(13) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 411/461/5.

(14) تاريخ بغداد، مصدر سابق: 7118/246/15.

(15) ذكر الخبر في ترجمة إبراهيم بن أورمة أحد الضعفاء، ينظر، الضعفاء لابي زرعة الرازي المطبوع ضمن كتاب (أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية) وهي رسالة العلمية لسعدي بن مهدي الهاشمي الذي نشرته عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية الطبعة: 1402هـ/1982م.

يسمع منه حرفاً، وأما علي بن المديني، وأبو خيثمة وعامة أصحابنا سمعوا منه، وأي شيء يشبه المعلى من أبي حنيفة المعلى صدوق، وأبو حنيفة يوصل الأحاديث، أو كلمة قالها أبو زرعة، هذا معناها، وقال أبو زرعة: "بلغني أن في قلبه غصص من أحاديث ظهرت عن المعلى بن منصور كان يحتاج إليها، وكان المعلى أشبه القوم بأهل العلم وذلك أنه كان طلَّابة للعلم، رحل وعنى، فأما علي بن المدينى وأبو خيثمة وعامة أصحابنا فسمعوا منه (المعلى صدوق) وسقطت العبارة السابقة من تهذيب التهذيب أيضا، وفي ميزان الاعتدال: "وقال أبو زرعة: "رحم الله أحمد بن حنبل، بلغني أنه كان في قلبه غصص من أحاديث ظهرت عن المعلى بن منصور، كان يحتاج إليها وكان المعلى طلَّابة للعلم، رحل، وعنى، وهو صدوق"[1].

أما الإرجاء فقد انفرد الإمام أحمد بوصفه بالإرجاء فيعد معلى من الرواة المرجئة الذين ترك الإمام أحمد حديثه وكان ينهى عنه، لكن ترك حديث المعاندين منهم، والرؤساء منهم أمثال معلى كونه معانداً كما قال أحمد ولروايته الحديث بالمعنى وكتابته الشروط وقع الخطأ في حديثه ولذلك تركه الإمام أحمد والله اعلم، ومهما يكن فالراوي مشهور ثبت ثقة حافظ صاحب سنة، وقد روى له الجماعة ولم يرو عنه الإمام أحمد في المسند لعلة الرأي.

22 - أبو خالد الدالاني، الواسطي الأسدي، الكوفي، يزيد بن عبد الرحمن، من السابعة.

وقال أحمد: كان شيخًا قصيرًا مرجئًا[2]، وقال: لا بأس به[3]، قال يحيى بن معين: فقال ليس به بأس[4]، وقال النَّسَائي : ليس به بأس[5]، وَقَال الحاكم: لا يتابع فِي بعض حديثه[6]، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة [7]، وذكره ابن حبان في المجروحين وقال : كَانَ كثير الْخَطَأ فَاحش الْوَهم يُخَالف الثِّقَات فِي الرِّوَايَات حَتَّى إِذا سَمعهَا المبتدئ فِي هَذِه الصِّنَاعَة علم أَنَّهَا معمولة أَو مَقْلُوبَة لَا يجوز الِاحْتِجَاج بِهِ إِذا وَافق الثِّقَات فَكيف إِذا انْفَرد عَنْهُم بالمعضلات[8]، وقال أبو نعيم: وكان مرجئا قصيرا[9]، وقال ابن عدي: وأَبُو خَالِدٍ لَهُ أَحَادِيثٌ صَالِحَةٌ وأروى الناس عنه عَبد السَّلام بْنُ حَرْبٍ وَفِي حَدِيثِهِ لِينٌ إِلا أَنَّهُ مَعَ لِينِهِ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ[10]، وقَال البُخارِيُّ: صدوق، وإنما يهم في الشيء [11]، وَقَال يعقوب بن سفيان: منكر الحديث[12]، وقال ابن سعد: منكر الحديث[13]، وَقَال الحافظ ابن حجر: صدوق يخطئ كثيرا وكان يدلس[14]، وقال الحاكم : إن الأئمة المتقدمين شهدوا له بالصدق والإتقان[15]، وقال ابن عبد البر: ليس بحجة[16].

الدراسة:-

من خلال ما جاء في الراوي من أقوال فقد وثقه البعض ووصفه بعض العلماء بالصدق والإتقان، والذي يترجح لي أن هذا الراوي لا ينزل عن مرتبة الصدوق وما قيل به بسبب وهمه وكثرة خطئه لخفة ضبطه فلم يكن قويا في الحديث وأما الإرجاء فلم يثبت لي أنه من المعاندين أو الغالين أو الذين يروون ما يؤيد بدعتهم، ولذلك كما قال ابن عدي له أحاديث صالحة وفي حديثه لين

---

(1) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق:151/4.
(2) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 214/3/ 4927، و929/423/1.
(3) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 358/12.
(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1167/277/9.
(5) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 7336/273/33.
(6) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 7336/274/33.
(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1167/277/9.
(8) ابن حبان، المجروحين، مصدر سابق: 105/3.
(9) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 2169/166/9.
(10) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 2169/167/9.
(11) الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة أبو عيسى (ت279هـ) علل الترمذي الكبير، ت صبحي السامرائي ، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، د عالم الكتب مكتبة النهضة العربية – بيروت، ط الأولى، 1409ه، 45/1.
(12) الفسوي، المعرفة والتاريخ، مصدر سابق: 3 / 113.
(13) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 358/23/12.
(14) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 663/ ت 8072.
(15) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 358/23/12.
(16) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 358/23/12.

ومع ذلك يكتب حديثه، ولعل الإمام أحمد انتقى من حديثه ما أتقن للحاجة إلى الرواية، ولقد روى لـه الأربعـة وروى عنـه الإمـام أحمد في المسند (7) أحاديث [1].

المبحث الرابع

منهج الإمام أحمد وحكمه في الرواية عن المرجئة

من خلال دراسة الرواة السالف ذكرهم في المبحث السابق ممن وصفهم الإمام أحمد ببدعة الإرجاء وبتطبيق ذلك على المسـند تبين لنا ما يلي:

1 - أن مجموع من تم دراستهم ممن وصفهم الإمام أحمد بهذه البدعة اثنان وعشرون راويا، روى عن سبعة عشر راويا مـنهم في المسند منهم خمسة من شيوخه والباقون ممن روى لهم في المسند عن طريق شيوخ شيوخه.

2 - وقد ذكر الإمام أحمد بعضا من الرواة بأنهم عادوا عن بدعتهم أو عدم ثبوت هذه البدعة على الراوي أمثـال إبـراهيم بـن طهمان، وعلي بن الحسن بن شقيق.

3 - وقد ترك الإمام أحمد الرواية عن بعض الرواة المرجئة بسبب دعوتهم إلى بدعتهم أو مخاصمتهم وغلوهم بها أمثال شـبابة بن سوار، روى عنه الإمام أحمد قبل الابتداع، وعبد المجيد بن عبد العزيز فقد كان داعية إلى بدعته معلن رأساً بها غاليا عنيـدا، ولم يرو عنه، ومحمد بن أبان فقد تركه الإمام أحمد أيضا بسبب دعوته إلى بدعته وإنه رأس من رؤوس المرجئة، ومعلى بن منصور فقد تركه الإمام أحمد أيضا بسبب أنه كان معاندا في بدعته، وقد ترك الإمام أحمد الرواية عن اثنـين لـيس بسـبب البدعـة فلـم يكونـوا دعاة غلاة بل بسبب حديثهم من ناحية الضبط هما خلاد بن يحيى وعمر بن عامر السلمي.

4 - وقد شذ الإمام أحمد فروى عن بعض الرواة الدعاة، مثل سالم بن عجلان الأفطس فقد كان مخاصما في الإرجاء داعيـة روى عنه حديثا واحدا، وعبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني وكان داعية إلى الإرجاء وهو مـن شـيوخ الإمـام أحمـد وروى عنـه حـديثا واحدا، ومحمد بن خازم فقد كان رئيس المرجئة بالكوفة داعية إلى بدعته من المرجئة الكبار ورغم ذلك فهو من شيوخ الإمام أحمد وقد أكثر من الرواية عنه في المسند فقد روى عنه مائتين وخمساً وثمانين حديثاً، ولعل الإمام أحمد يميز بين الإرجاء السـني والإرجـاء البدعي ولعل إرجاء هؤلاء هو الإرجاء السني وخاصة إنهم من المتقدمين من مرجئة الكوفة

5 - ويلاحظ أن الإمام أحمد لا يتحرج في الرواية عن رؤوس المرجئة ممن لم يكونوا دعاة أو غلاة أمثـال حـماد بـن أبي سـليمان وذر بن عبد الـلـه المرهبي وابنه عمر فهم من رؤوس المرجئة بالكوفة ويعدون أول من تكلم بالإرجاء ولكن لم يكن إرجـاؤهم ذاك الإرجاء البدعي بل إرجاء الفقهاء أو الإرجاء السني اللفظي والإرجاء الذي كان ينتهجـه حـماد وغـيره مـن أهـل الكوفـة هـو إرجـاء الفقهاء، ولذلك فإن الإرجاء الذي كان عليه ذر هو الإرجاء اللفظي لا البدعي فالإرجاء الذي كان عليه ذر ليس الإرجاء الغـالي؛ فهـو من القرن الأول ومن أهل الكوفة الذين كان غالب حالهم كذلك.

6 - تراوحت مرويات المبتدعة ممن وصفوا ببدعة الإرجاء في المسند بين الإقلال والإكثار وهذا عائـد إلى درجتـه وحكـم الإمـام أحمد عليه من حيث الضبط والعدالة والقوة والحفظ، والحاجة إلى الرواية، فقد عدل الإمام أحمـد ممـن وصـفهم بالإرجـاء وروى عنهم، ولم يوثق من كان داعية ونهى عن الكتابة عنه بل وترك الحديث عن بعضهم.

7- إن ترك الإمام أحمد لغلاة المرجئة كان من باب الهجـران للمبتـدع وإخـماد ذكـره، فـالعلماء في الجـرح والتعـديل يطلقـون الإرجاء على من لا يقول بزيادة الإيمان ونقصانه ولا بدخول العمل في حقيقته، وهو ليس بطعـن في الحقيقـة، والإرجـاء الـذي يعـد بدعة وينبز القائل به هو قول من يقول: لا تضر مع الإيمان معصية، وليس أحد من الرواة سواء أكان من أهل الرأي أم مـن غـيرهم يقول بهذا.

فمن خلال ما سبق يتضح منهج الإمام أحمد في الرواية عن المرجئة فهو يروي ويوثق من لم يكـن غاليـا أو مخاصـما وداعيـا في إرجائه ويفرق في الدعاة فمن كان داعيا إلى بدعته وكان إرجاؤه الإرجاء الخفيف روى عنه وإن كـان ذاك الإرجـاء البـدعي المـذموم فإنه يترك الرواية عنه ويهجره، لذا فالإرجاء الذي نسب إلى بعض أهل السنة من مخالفيهم لـيس بـالأمر المجـرح ولـو كـان صـاحبه داعية.

(1) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (2137، 2182، 2315، 4374، 18831، 19110، 23466) المجموع (7) أحاديث.

الفصل الخامس

موقف الإمام أحمد في الحكم على الرواة الخوارج والنواصب في الميزان النقدي التطبيقي

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعريف ببدعة الخوارج والنصب.

المبحث الثاني: ما جاء عن الإمام أحمد في بدعة الخوارج والنواصب وحكم الرواية عنهم.

المبحث الثالث: سبر أقوال الإمام أحمد على من وصف ببدعة الخوارج والنصب.

المبحث الرابع: منهج الإمام أحمد وحكمه في الرواية عن الخوارج والنواصب.

المبحث الأول

التعريف ببدعة الخوارج والنواصب

الخوارج هم فرقة كبيرة من الفرق الإسلامية، وسميت بذلك لأن كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يُسمّى خارجياً، سواءاً كان الخروج في أيام الصّحابة على الأئمة الراشدين أم من كان بعدهم من الأئمة إلى يوم الدين، وأول من خرج على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه جماعة ممن كان معه في حرب صفين، وأشدّهم خروجاً عليه ومروقاً من الدِّين الأشعث بن قيس الكندي[1]، ومِسْعر بن فدكي التميمي[2][3]، ولقد حمله الخوارج -أي علياً رضي الله عنه- على التَّحكيم، وكان بعث أبا موسى الأشعري، على أن يحكم بكتاب الله تعالى، فجرى الأمر على خلاف ما رضي به، فلما لم يرضَ بذلك خرجت الخوارج عليه، وقالوا: لم حكَّمت الرّجال؟ لا حُكم إلاّ لله، وهم المارقة الذين اجتمعوا بالنهروان[4]، وقال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم: (يمرقون من الدِّين كما يمرق السَّهمُ من الرَّمية) [5].

ويجمعهم القول بالتَّبري من عثمان وعلي رضي الله عنهما ويعظِّمون أبا بكر وعمر، ويقدمون ذلك على كلَّ طاعة، ولا يُحصون المناكحات إلا على ذلك، ويكفِّرون أصحاب الكبائر، ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنة حقاً واجباً[6]، والحقيقة أننا ندرك من خلال هذه النُّصوص الواردة بحقهم أنَّ ما قاموا به ينطوي على ضعف في الرُّؤية، وإقدام على نُصرة أفكار وآراء دون النظر إلى عواقب ذلك وكان دفاعهم عن هذه الأفكار مسلَّحاً بدأ من الإمام عليّ الذي خرجوا عليه، ثم استمر زمن الأمويين ومن بعدهم في ثورات مسلحة، ومن أبرز أفكارهم أن الخلافة تكون بالثوري فيمن تختاره الأمَّة، وليس بالضرورة أن تكون في قريش، واختلفوا فيما بينهم حتى تفرَّقوا فرقاً كثيرة، ومن أبرز فرقهم:

1- المُحَكِّمة: وهم الذين خرجوا على عليّ -رضي الله عنه-عند التَّحكيم وكفَّروه، وهم اثنا عشر ألف رجل، قالوا من نُصِّب من قريش وغيرهم وعدل فهو إمام، ولم يوجبوا نَصْب إمامٍ، وقد كفَّروا عثمان ومعظم الصَّحابة ومرتكب الكبيرة.

2- البيهسية: نسبةً إلى بَيْهَس بن الهيصم بن جابر، قالوا: الإيمان الإقرار والعلم بالله بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، فمن وقع فيما لا يعرف أحلاًل هو أم حرام فهو كافر، لوجوب الفحص عليه، وقالوا: إذا كفر الإمام كفرت الرَّعية حاضراً أو غائباً، والأطفال كآبائهم إيماناً وكفراً، ووافقوا القدريّة.

3-الأزارقة: نسبة إلى نافع بن الأزرق، كفَّروا علياً بالتَّحكيم، وقالوا: ابن ملجم مُحِقّ، وجوّزوا قتل أولاد المخالفين ونساءهم، ولا رجم على الزاني ولا حدَّ للقذف على النساء، وكفَّروا مرتكب الكبيرة.

4-النجدات: نسبة إلى نجدة بن عامر الحنفي، منهم العاذرية عذروا بالجهلات بالفروع وقالوا: لا حاجة إلى الإمام، ويجوز لهم نصبه، وخالفوا الأزارقة في غير التكفير.

5-الأصفرية: نسبة إلى زياد بن الأصفر، قالوا: المعصية الموجبة للحد لا يسمى صاحبها إلا بها، وما لأحد فيه لعظمة كترك الصَّلاة والصَّوم كفروه، وقيل: تزوج المؤمنة من الكافر في دار التقية دون العلانة.

6-الإباضية: نسبة إلى عبد الله بن أباض، ومن أقوالهم: مخالفونا كفّار غير مشركين، يجوز مناكحتهم، وغنيمة أموالهم من سلاحهم وكراعهم عند الحرب دون غيرهم ودار الإسلام دارهم إلا معسكر سلطانهم، ومرتكب الكبيرة موحِّد غير مؤمن، وفعل العبد مخلوق لله تعالى، ويفنى العالم كله بفناء أصل التكليف، ومرتكب الكبيرة كافر، كفر نعمة لا ملَّة، وكفَّروا أكثر الصحابة، وقد افترقوا فرق كثيرة بعد ذلك [7].

---

(1) هو الأشعث بن قيس معدي كرب بن معاوية بن جبلة بن عدي، وأمه كبشرة بنت يزيد من ولد عمرو، وكنيته الأشعث أبو محمد، قدم على النبي صلى الله عليه وسلّم في وفد كندة، ويعد فيمن نزل الكوفة من الصحابة، وله عن النبي رواية، ينظر الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 557/1.

(2) قال: رأيت علياً، روى عنه أبو إسحاق يعد في الكوفيين، البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق: 1968/12/8.

(3) ينظر الشهرستاني، الملل والنحل، مصدر سابق: 114/1.

(4) ينظر الشهرستاني، الملل والنحل، مصدر سابق: 114/1.

(5) أخرجه البخاري في صحيحه المناقب، باب علامات النبوة: 617/6، 618 من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(6) ينظر الشهرستاني، الملل والنحل، مصدر سابق: 115/1، وينظر الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت606هـ)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ت علي سامي النشار، دار الكتب العلمية – بيروت، 46/1.

(7) للاطلاع على هذه الفرق ينظر الشهرستاني، الملل والنحل، مصدر سابق: 114/1-138، والإسفراييني، الفرق بين الفرق، مصدر سابق: ص82.

تلكم هي أبرز آراء هذه الفرقة ونلحظ إلى أي حدٍّ جنح بهم فكرهم وغلوهم فتركوا الوحي بشقية، وراحوا يركضون خلف عقلهم القاصر، ولن يهتدي من اعتمد على عقلة دون الوحي، فاخترعوا أقوالاً ومبادئ من عند أنفسهم، كان للنفس والشيطان فيها الحظ العظيم، فراحوا يكفِّرون، ويدخلون الجنَّة ويُخرجون منها، يدينون بذلك ربهم وهم يظنون يحسنون صنعاً، فضلوا وأضلوا، ويكفي ما ورد فيهم من الأحاديث الذَّامة لهم التي بيَّنت عوادهم، وهتكت أستارهم، فلا يغُضُّ الطرف عن زللهم إلا جاهل عنيد[1].

ولقد رجَّح أهل العلم أن بداية نشأة الخوارج كانت بداية في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وأول الخوارج ذا الخويصرة الذين اعترض على رسول الله صلى الله عليه وسلم في قسمة ذهب كان قد بعث به علي رضي الله عنه من اليمن، ويظهر ذلك جلياً من الحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري حيث قال: بعث علي بن أبي طالب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من اليمن بذُهيبة في أديم مقروظ لم تحصّلْ من ترابها، قال فقسمها بين أربعة نفر: بين عيينة بن حصن والأقرع بن حابس وزيد الخيل، والرابع إمّا علقمة بن علاثة وإما عامر بن الطفيل، فقال رجل من أصحابه: كنا نحن أحقُّ بهذا من هؤلاء، قال: فبلغ ذلك النبيَّ صلى الله عليه وسلم فقال: (ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء، يأتيني خبر السماء صباحاً ومساءً)، قال فقام رجل غائرُ العينين، مُشرف الوجنتين، ناشز الجبهة، كثُّ اللِّحية، محلوق الرأس، مشمِّر الإزار، فقال: يا رسول الله! اتق الله! قال: (ويلك ألست أحق أهل الأرض أن يتقي الله، ثم ولّى الرجل، قال خالد بن الوليد: يا رسول الله ألا أضرب عنقه؟! قال: (لا لعله أن يكون يصلي)، فقال خالد: وكم من مصلٍّ يقول بلسانه ما ليس في قلبه، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إني لم أومر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم)، قال: ثم نظر إليه وهو مقفٍّ فقال: (يخرج من ضئضئ هذا قوم يتلون كتاب الله رطْباً لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدِّين كما يمرُق السهم الرَّمية)، وأظنه قال (لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل ثمود)[2]، ويعلق ابن الجوزي على هذا الحديث: (فهذا أول خارجي خرج في الإسلام، وآفته أنه رضي برأي نفسه، ولو وقف لعلم أنه لا رأي فوق رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأتباع هذا الرجل هم الذين قاتلوا علي بن أبي طالب رضي الله عنه) [3]، وممن رأى هذا الرأي أيضاً ابن حزم، وكذا الشهرساني[4]، وقد أطلق ابن كثير على الغوغاء الذين خرجوا على عثمان رضي الله عنه اسم الخوارج وخلاصة الأمر في نشأتهم أنه بالرغم من الاتصال الوثيق بين ذي الخويصرة والغوغاء الذين خرجوا على عثمان، وبين الذين خرجوا على عليّ بسبب التحكيم، إلا أن مصطلح الخوارج لا ينطبق إلا على الخارجين بسبب التحكيم كونهم جماعة لها اتجاه سياسي وآراؤهم الخاصة بها، نتج عن ذلك فكراً عقدياً مميزاً عن غيره، وهذا بعكس ما حدث في زمن عثمان حيث لم تكن هناك أفكار سياسية واضحة ومستقلة.

أما عن أقوال أهل العلم في الخوارج: فأهل العلم الذين ألَّفوا في العقائد والفرق ذكروا ذمَّ الأمة لهم وتضليلهم ووقع الخلاف في تكفيرهم، والمشهور في ذلك قولان لأهل العلم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فإنَّ الأمّة متفقون على ذمِّ الخوارج وتضليلهم، إنما تنازعوا في تكفيرهم على قولين مشهورين في مذهب مالك وأحمد في مذهبه، الشافعي أيضاً نزاعٌ في كفرهم، ولهذا كان فيهم وجهان في مذهب أحمد وغيره على الطريقة الأولى: أحدهما أنهم بغاة، والثاني أنهم كفار كالمرتدين يجوز قتلهم ابتداء وقتل أسيرهم، وإتّباع مدبرهم ومن قدر عليه منهم اسْتُتيب كالمرتد، فإن تاب وإلا قتل) [5]، يقول ابن حجر في الفتح: (وهو مقتضى صنيع البخاري- أي تكفير الخوارج- حيث قرنهم بالملحدين، وأفرد عنهم المتأوّلين بترجمة، وبذلك صرح القاضي أبو بكر بن العربي في (شرح الترمذي) فقال: الصحيح أنهم كفار لقوله صلى الله عليه وسلم: (يمرقون من الإسلام)، ولقوله: (لأقتلنهم قتل عاد)، وفي لفظ: (ثمود)، وكل منهما إنما هلك بالكفر، وبقوله: (هم شر الخلق) ولا يوصف بذلك إلا الكفار، ولقوله: (إنهم أبغض الخلق إلى الله تعالى) ولحكمهم على كل من خالف معتقداتهم بالكفر والتخليد في النار، فكانوا هم أحق بالاسم منهم... وأجازوا مناكحتهم وأكل

(1) ينظر البخاري، صحيح البخاري، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب قتل الخوارج، حديث رقم 6930.

(2) البخاري، صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب بعث علي بن أبي طالب حديث رقم (4351)، ونظر ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج (ت597هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ/ 2001م، ص82.

(3) ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت456هـ) الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي – القاهرة، 144/4، والاسفراييني، الملل والنحل، مصدر سابق: 20/1.

(4) ابن كثير، البداية والنهاية، مصدر سابق: 321/7.

(5) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مصدر سابق: 518/28.

ذبائحهم وأنهم لا يكفرون ما داموا متمسكين بأصل الإسلام... قال ابن بطال: ذهب جمهور العلماء إلى أن الخوارج غير خارجين عن جملة المسلمين ...)[1].

مما سبق نلحظ أن أهل العلم وإن كانوا مختلفين في تكفيرهم وإخراجهم من الملّة، إلا أنهم مجمعون على أنهم ضلال فساق خوارج أصحاب بدع مذمومين على صنيعهم، فإنهم خالفوا السنة التي أمر القرآن بإتباعها، وكفروا المؤمنين الذين أمر القرآن بموالاتهم.

ويتفرع من الخوارج النواصب وهو مذهب سياسي أساسه الخروج على علي ومناصبته العداء وهم الخوارج الذين نصبوا العداوة لآل البيت وآذوهم بالقول والفعل، واشتهر النصب في أهل الشام، فالخوارج يكفرون علياً -رضي الله عنه-أما النواصب فيفسقونه.

أما حكم العلماء على الخوارج والنواصب فيتبين ذلك من كلام ابن تيمية فقال: فالخوارج مع أنهم مارقون يمرقون من الإسلام كما مرق السهم من الرمية، وقد أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - بقتالهم، واتفق الصحابة، وعلماء المسلمين على قتالهم، وصح فيهم الحديث عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من عشرة أوجه رواها مسلم في صحيحه روى البخاري ثلاثة منها ليسوا ممن يتعمدون الكذب، بل هم معروفون بالصدق حتى يقال: إن حديثهم من أصح الحديث لكنهم جهلوا، وضلوا في بدعتهم، ولم تكن بدعتهم عن زندقة، وإلحاد، بل عن جهل، وضلال في معرفة معاني الكتاب[2]، وقال -رحمه الله-في معرض تفريقه بين الرافضة والخوارج: الرافضة أشد بدعة من الخوارج، وهم يكفرون من لم تكن الخوارج تكفره، كأبي بكر وعمر، ويكذبون على النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة كذبا ما كذب أحد مثله، والخوارج لا يكذبون، لكن الخوارج كانوا أصدق وأشجع منهم، وأوفى بالعهد منهم، فكانوا أكثر قتالا منهم، وهؤلاء أكذب وأجبن وأغدر وأذل[3]، وقال أيضا: وليس في أهل الأهواء أصدق ولا أعبد من الخوارج[4]، وقال: فإن الخوارج لا يكادون يكذبون، بل هم من أصدق الناس مع بدعتهم وضلالهم[5]، وقال عبيد محمد بن علي الآجري، سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث يقول: ليس في أهل الأهواء أصح حديثا من الخوارج ، ثم ذكر عمران بن حطان وأبا حسان الأعرج[6]، وقال الخطيب: والذي نعتمد عليه في تجويز الاحتجاج بأخبارهم ما اشتهر من قبول الصحابة أخبار الخوارج وشهاداتهم، ومن جرى مجراهم من الفساق بالتأويل، ثم استمرار عمل التابعين والخالفين بعدهم على ذلك، لما رأوا من تحريهم الصدق وتعظيمهم الكذب، وحفظهم أنفسهم عن المحظورات من الأفعال، وإنكارهم على أهل الريب والطرائق المذمومة، ورواياتهم الأحاديث التي تخالف آراءهم، ويتعلق بها مخالفوهم في الاحتجاج عليهم ، فاحتجوا برواية عمران بن حطان وهو من الخوارج[7].

يقول السباعي: قد ذكر العلماء هنا بأن أقل الفرق الإسلامية كذباً هي فرقة الخوارج الذين خرجوا على عَلِيٍّ بعد قبوله التحكيم، ويرجع قلة كذبهم إلى أنهم يرون كُفْرَ مرتكب الكبيرة على ما هو المشهور عنهم، أو مرتكبي الذنوب مطلقاً كما حكاه الكعبي[8]، فما كانوا يستحلون الكذب ولا الفسق، وقد كانوا من التقوى على جانب عظيم، ومع ذلك فلم يسلم بعض رؤسائهم من الكذب على الرسول[9]، ويقول: ولكن الأمر ليس على إطلاقه فلا بد من الانتباه في الأخذ عنهم يقول ابن لهيعة: سمعت شيخاً من الخوارج وهو يقول: "إن هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإنا كنا إذا هوينا أمرا صيرناه حديثا"[10].

(1) ابن حجر، فتح الباري، مصدر سابق: 299/12-300.
(2) ابن تيمية، منهاج السنة، مصدر سابق: 68/1.
(3) ابن تيمية، منهاج السنة، مصدر سابق: 154/5.
(4) ابن تيمية، منهاج السنة، مصدر سابق: 157/5.
(5) ابن تيمية، منهاج السنة، مصدر سابق: 41/7.
(6) الخطيب، الكفاية في علم الرواية، مصدر سابق: 130/1.
(7) الخطيب، الكفاية في علم الرواية، مصدر سابق: 125/1.
(8) الإسفراييني، الفرق بين الفرق، مصدر سابق: ص 45.
(9) السباعي، مصطفى بن حسني السباعي (ت1384هـ)، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي -دار الوراق للنشر والتوزيع، الأولى، سنة 2000 م، 99/1.
(10) الخطيب، الكفاية في علم الرواية، مصدر سابق: 123/1.

ويقول مصطفى السباعي معلقا على المقولة السابقة ونسبة الكذب على الخوارج: هكذا قال الكاتبون في هذا الموضوع من القُدَامَى وَالمُحْدَثِينَ، ولكني لم أعثر على حديث وضعه خارجي، وبحثت كثيراً في كتب الموضوعات، فلم أعثر على خارجي عُدَّ من الكَذَّابِينَ والوَضَّاعِينَ، أما النص السابق الذي يذكرونه عن شيخ للخوارج، فلا أدري من هو هذا الشيخ؟ وقد سبق مثل هذا التصريح يرويه حماد بن سلمة عن شيخ رافضي، فلماذا لا تكون نسبته إلى شيخ خارجي خطأ؟ خصوصاً ولم نعثر على حديث واحد موضوع[1].

ويقول: لقد حاولت أن أعثر على دليل علمي يؤيد نسبة الوضع إلى الخوارج، ولكني رأيت الأدلة العلمية على العكس، تنفي عنهم هذه التهمة، فقد كان الخوارج كما ذكرنا يُكَفِّرُونَ مرتكب الكبيرة أو مرتكب الذنوب مطلقاً، والكذب كبيرة فكيف إذا كان على رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -؟ يقول المبرد: "وَالخَوَارِجُ فِي جَمِيعِ أَصْنَافِهَا تَبَرَّأُ مِنَ الكَاذِبِ وَمِنْ ذَوِي المَعْصِيَةِ الظَّاهِرَةِ"، وكانوا في جمهرتهم عُرَبًا أَقْحَاحًا فلم يكن وسطهم بالوسط الذي يقبل الدسائس من الزنادقة وَالشُّعُوبِيِّينَ كما وقع ذلك للرافضة، وكانوا في العبادة على حظ عظيم شجعاناً صرحاءَ لا يجاملون ولا يلجاؤن إلى التقية كما يفعل الشِّيعَةُ، وقوم هذه صفاتهم يبعد جِدًّا أن يقع منهم الكذب، ولو كانوا يَسْتَحِلَونَ الكذب على رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لاستحلوا الكذب على من دونه من الخلفاء والأمراء والطغاة كَزِيَادٍ وَالحَجَّاجَ، وكل ما بين أيدينا من النصوص التاريخية يدل دلالة قاطعة على أنهم واجهوا الحكام والخلفاء والأمراء بمنتهى الصراحة والصدق فلماذا يكذبون بعد ذلك؟ وإن المهم عندنا أن نلمس دليلاً محسوساً يدل على أنهم مِمَّنْ وضعوا الحديث، وهذا ما لم أعثر عليه حتى الآن[2]، هذا أبرز ما جاء في بدعة الخوارج والنواصب، من معتقدهم وحكم العلماء عليهم.

المبحث الثاني

ما جاء عن الإمام أحمد في بدعة الخوارج والنصب وحكم الرواية عنهم

وأما تعريف الخوارج عند الإمام أحمد فإننا نجد في تعريفه لهم في المصادر المختلفة ما يدلُّ على إحاطته بمعتقداتهم وأفكارهم وفرقهم وشيعهم، فيجمع لك شتات أقوالهم من أطرافه، ويُلملم سقطات ألسنتهم وغيَّ عقولهم، ثم يعرضها على الوحْيين فيظهر عوارها وخداجها، ومع كل ذلك لا يغالي فيهم فينعتهم بما لم ينعتهم به من أشار بمروقهم من الدِّين كما يمرق السهم من الرميّة، قال -رحمه الله-: (وأما الخوارج فمرقوا من الدِّين، وفارقوا الملّة، وشردوا عن الإسلام، وشذُّوا عن الجماعة، فضلوا عن السبيل والهدى، وخرجوا على السلطان، وسلوا السيف على الأمة، واستحلوا دماءهم وأموالهم، وعادوا من خالفهم إلا من قال بقولهم، وكان على مثل قولهم ورأيهم، وثبت معهم في بيت ضلالتهم وهم يشتمون أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم- وأصهاره وأختانه ...)[3].

ثم إنه -رحمه الله- يعرض إلى أفعالهم وأقوالهم وما يعتقدونه من أفكار سوّلت لهم بها نفوسهم وانحرفت بها عقولهم، فأزّهم الشيطان أزّاً، فابتدعوا في الدِّين ما ليس أصحاب محمد صلى الله عليه وسلّم، وأصهاره، وأختانه ويتبرؤون منهم، ويرمونهم بالكفر والعظائم، ويرون خلافهم في شرائع الإسلام، ولا يؤمنون بعذاب القبر، ولا الحوض، ولا الشفاعة، ولا بخروج أحد من النار، ويقولون: من كذب كذبة أو أتى صغيرة أو كبيرة من الذنوب فمات من غير توبة، فهو في النار خالداً مخلداً أبداً... ويديرون الجماعة إلا خلف إمامهم، وهم يرون تأخير الصلاة عن وقتها، ويرون الصوم قبل رؤية الهلال والفطر قبل رؤيته، وهم يرون النكاح بغير ولي ولا سلطان، ويرون المتعة في دينهم، ويرون الدرهم بدرهمين يداً بيد، ولا يرون الصلاة في الخفاف ولا المسح عليها، ولا يرون للسلطان عليهم طاعة، ولا لقريش عليهم خلافة، وأشياء كثيرة يخالفون فيها الإسلام وأهله وكفى بقوم ضلالة أن يكون هذا رأيهم ومذهبهم ودينهم وليسوا من الإسلام في شيء)[4].

---

(1) السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصدر سابق: 99/1.

(2) السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصدر سابق: 101/1.

(3) ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، مصدر سابق: ص34.

(4) ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، مصدر سابق: ص34.

فهذه جملة من معتقدات الخوارج يسوقها الإمام أحمد في معرض تعريفهم ووصفهم، وهو بذلك يعرض تصوراً عن هذه الفرقة سواء العقدية والفقهية، بل إن الإمام أحمد يذهب إلى أبعد من ذلك في تعريفهم فيذكر أسماء الخوارج فيقول: (ومن أسماء الخوارج الحرورية وهم أصحاب حوراء[1]، والأزارقة وهم أصحاب نافع بن الأزرق والنجدية وهم أصحاب نجدة بن عامر الحروري، والإباضية وهم أصحاب عبدالله بن أباض، والصفرية وهم أصحاب داود النعمان، والمهلبية والحارثية والخزمية، كل هؤلاء خوارج فساق مخالفون للسنة خارجون من الملّة أهل بدعة وضلالة) [2]، وقال الخلال: عن حرب بن إسماعيل الكرماني إن أبا عبد الله قال: (الخوارج قوم سوء، لا أعلم في الأرض قوماً شراً منهم، وقال: صحّ الحديث فيهم عن النبي من عشرة وجوه) [3]، وقال الإمام أحمد في معرض ردّه على حنبل وقد سأله عمّا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشفاعة؟: (هذه أحاديث صحاح نؤمن بها ونُقرُّ، وكل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد جيّدة نؤمن بها، ونُقر، قلت له: قوم يخرجون من النار؟ فقال: نعم، إذا لم نقرّ بما جاء به الرسول ودفعناه رددنا على الله أمره قلت: والشفاعة؟ قال: كم حديث يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشفاعة والحوض، فهؤلاء يُكذِّبون بها ويتكلمون وهو قول صنفٍ من الخوارج) [4].

أما ما جاء عن الإمام أحمد في الحكم على أهل هذه البدعة، ولمعرفة ذلك لا بد أن نسوق أقوال الإمام أحمد في أصحاب هذه البدعة، قال أبو بكر الخلال: "قيل لأبي عبد الله: أكفرة الخوارج؟ قال هم مارقة، قيل أكفارّهم؟ قال: هم مارقة مرقوا من الدِّين [5]"، وسئل أبو عبد الله عن الحرورية والمارقة يُكفَّرون قال: (أعفني من هذا، وقل كما جاء فيهم الحديث)[6]، فنلحظ أن الإمام أحمد ومع شدّة كرهه للبدع وأهلها إلا أنه لا يكفرهم وإنما يتوقف فيهم، مع أنه وصفهم بأنهم شر أقوام الأرض، وذلك بما صحّ عن النبي صلى الله عليه وسلم فيهم، وقد نقل ابن تيمية في مجموع (الفتاوى): بعدم تكفير الإمام أحمد لهم في حين كفَّرهم من الطَّوائف، فقال: (والمحفوظ عن أحمد وأمثاله من الأئمة إنما هو تكفير الجهميّة والمشبهة وأمثال هؤلاء، ولم يكفر أحمد الخوارج) [7]، ولا بد هنا من الإشارة إلى أن الأقوال التي يقولها الخوارج والتي فيها مخالفة واضحة وصريحة للنبي صلى الله عليه وسلّم وكذلك أفعالهم أنها كفر، لكّن تكفير الواحد منهم بعينه هو الموقوف فيه، وللعلماء في تكفيرهم قولان والذين كفَّرهم من العلماء إنما أخذوا بظاهر النصوص التي وردت في حقهم كقوله صلى الله عليه وسلّم: (يمرقون من الدِّين كما يمرق السَّهم من الرَّمية)، وقوله: (لأقتلنهم قتل عاد)، وقال ابن تيمية: وأما تكفيرهم وتخليدهم- أي الخوارج- ففيه أيضاً للعلماء قولان مشهوران: وهما روايتان عن أحمد، والقولان في الخوارج والمارقين من الحرورية والرَّافضة ونحوهم، والصحيح أن هذه الأقوال التي يقولونها التي يُعلم أنها مخالفة لما جاء به الرسول كُفر وكذلك أفعالهم التي هي من جنس أفعال الكفار بالمسلمين هي كفر أيضاً، لكن تكفير الواحد المعيّن منهم والحكم بتخليده في النار موقوفٌ على ثبوت شروط التكفير وانتفاء موانعه، فإنا نطلق القول بنصوص الوعد والوعيد والتكفير والتفسيق ولا نحكم للمعيّن بدخوله في ذلك العام حتى يقوم المقتضى الذي لا معارض معه، و كان من منهجه رحمه الله الرّد عليهم وعلى بدعهم، وإنكار أفعالهم، وبيان فساد أقوالهم[8].

وقد ذمَّ الإمام أحمد صنيع الخوارج في الخروج على الحكام والأئمة إذ اجتمع الناس عليهم وأقرّوا لهم بالأمر، ويرى أن هذا من أعظم البدع، ولقد جاء إنكاره شديداً على كل من دعا لذلك قال أبو بكر الخلال[9]: (حدّث أبو الحارث قال: سألت أبا عبد الله في أمر كان ببغداد، وهمَّ قوم بالخروج، فقلت: يا أبا عبد الله ما تقول في الخروج مع هؤلاء القوم، فأنكر ذلك عليهم وجعل يقول سبحان الله الدماء الدماء، لا أرى ذلك ولا آمر به، الصبر على ما نحن فيه خير من الفتنة يسفك فيها الدماء ويستباح فيها الأموال، وينتهج فيها المحارم).

---

(1) قرية بظاهر الكوفة، اجتماع بها الخوارج فسموا بها، الحموي، معجم البلدان، مصدر سابق: 245/2.
(2) ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، مصدر سابق: ص34.
(3) الخلال، السنة، مصدر سابق: 110/145/1.
(4) الالكائي، شرح أصول اعتقاد، مصدر سابق: 2090/1183/6.
(5) الخلال، السنة، مصدر سابق:45/1.
(6) الخلال، السنة، مصدر سابق:146/1.
(7) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مصدر سابق: 507/7.
(8) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مصدر سابق: 500/28.
(9) الخلال، السنة، مصدر سابق: 132/1.

وخلاصة الأمر أننا نجد الإمام أحمد ومع توقفه في تكفيرهم والوقوف عند وصف النبي صلى الله عليه وسلم لهم، إلا أنه أنكر عليهم ما يخالفون به الدين من الخروج على الأئمة، والتكفير وسفك الدماء وغير ذلك مما ذهبوا إليه، قال -رحمه الله- (ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين وقد كان الناس اجتمعوا عليه وأقروا له بالخلافة بأي وجه كان بالرضا أو الغلبة، فقد شق هذا الخارج عصا المسلمين، وخالف الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن مات مات ميتة الجاهلية، ولا يحل قتال السلطان، ولا الخروج عليه لأحد من الناس، فمن فعل ذلك فهو مبتدع على غير السنة) [1]، وفي هذا القول ما يبيّن منهج أحمد وفي الوقت نفسه يردّ على الخوارج، فهو يعرف لولاة الأمر حقهم من الطاعة في المعروف، ويدعو للسلطان بالخير والصلاح ويحرم الدعاء عليهم، والخوارج على النقيض من ذلك في خروجهم على الأئمة.

ولقد كان ردّ الإمام أحمد في غاية الوضوح في الرَّد على الخروج في خروجهم على عليّ بن أبي طالب وتثبيت أحقيته بالخلافة، قال حنبل: (سمعت أبا عبد الله وذكر علياً وخلافته فقال: أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لمَّا رضوا به واجتمعوا عليه، وكان بعضهم يحضر وعلي يقيم الحدود فلم ينكروا ذلك، وكانوا يسمونه خليفة ويخطب ويقسم الغنائم، فلم ينكروا ذلك، قال حنبل: قلت خلافة علي ثابتة؟ فقال: سبحان الله يقيم علي -رحمه الله- الحدود ويقطع ويأخذ الصدقة ويقسمها بلا حق وجب له؟ أعوذ بالله من هذه المقالة، نعم خليفة رضية أصحاب رسول الله وصلوا خلفة وغزوا معه وجاهدوا وحجوا... وعلي رحمه الله إمام عادل إمامته ثابته وأحكامه نافذة وأمره جائر كان أحق الناس بها بعد عثمان) [2].

مما سبق يتضح لنا بوضوح تعريف الإمام أحمد للخوارج وبيان ما يعتقدوه، ويتضح كذلك منهجه -رحمه الله- فيهم فبضدها تتمايز الأشياء.

المبحث الثالث

سبر أقوال الإمام أحمد على من وصف ببدعة الخوارج والنصب

وفيه أسماء الرواة الذين وصفهم الامام أحمد ببدعة الخوارج والنصب:

1 - إِبْرَاهِيم بن يَعْقُوب بن إِسْحَاق الْجوزجَانِي، كنيته أَبُو إِسْحَاق السَّعْدِيّ، سكن دمشق (ت256هـ).

ذكره ابن حبان في الثقات وقال: وَكَانَ حريزي الْمَذْهَب وَلم يكن بداعية إِلَيْهِ وَكَانَ صلبا فِي السّنة حَافِظًا للْحَدِيث إِلَّا أَنه من صلابته رُبمَا كَانَ يتَعَدَّى طوره[3]، وقال الخلال: جليل جدا، كان أحمد بْن حنبل يكاتبه ويكرمه إكراما شديدا[4]، وَقَال النَّسَائي: ثقة[5]، وَقَال الدَّارَقُطْنِيُّ: أقام بمكة مدة ، وبالبصرة مدة، وبالرملة مدة، وكان من الحفاظ المصنفين والمخرجين الثقات، لكن فيه انحراف عن علي -رضي الله عنه-، اجتمع على بابه أصحاب الحديث فخرج اليهم، فأخرجت جارية له فروجة لتذبحها فلم تجد من يذبحها فقال سبحان الله فروجة لا يوجد من يذبحها وعلي يذبح في ضحوة نيفا وعشرين ألف مسلم[6]، وقال ابن حجر: وكتابه في الضعفاء يوضح مقالته ورأيت فيه نسخة من كتاب ابن حبان حريزي المذهب نسبة إلى حريز بن عثمان المعروف بالنصب وكلام ابن عدي يؤيد هذا وقد صحف ذلك أبو سعد بن السمعاني في الأنساب فذكر في ترجمة الجريري بفتح الجيم أن إبراهيم بن يعقوب هذا كان على مذهب محمد بن جرير الطبري ثم نقل كلام ابن حبان المذكور وكأنه تصحف عليه والواقع أن ابن جرير يصلح أن يكون من تلامذة إبراهيم بن يعقوب لا بالعكس وقد وجدت رواية ابن جرير عن الجوزجاني في عدة مواضع من التفسير والتهذيب والتاريخ[7]، وَقَال ابْن عدي: كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في الميل على علي[8]، وقال الحاكم: فقال ثقة مأمون

(1) ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، مصدر سابق: ص244.
(2) الخلال، السنة، مصدر سابق:613/413/2.
(3) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 81/8.
(4) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 268/244/2.
(5) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 268/244/2.
(6) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 268/244/2، وابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 332/193/1.
(7) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق:332/193/1
(8) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق:332/193/1.

إلا أنه طويل اللسان، وكان يستخف بمسلم بن الحجاج فغمزه مسلم بلا حجة[1]، وقال الذهبي: الثقة الحافظ أحد أئمة الجرح والتعديل[2]، وقال ابن حجر: ثقة حافظ رمي بالنصب[3].

الدراسة:-

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال فقد وثقه العلماء وهو احد أئمة الجرح والتعديل والتصنيف، لكنهم اخذوا عليه النصب ببغض علي وتقديم غيره عليه، قال الفيروزآبادي: وأهل النصب المتدينون ببغضه -علي رضي الله عنه- لأنهم نصبوا له - أي عادوه- [4]، فقد كان الجوزجاني ناصبيًا منحرفًا عن عليّ بن أبي طالب -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-؛ فإذا وقع بمتشيع لا يبقي ولا يذر، ويعبر عنهم بقوله: "زائغ"، "له مذهب سوء"، "مذموم"، "مائل عن القصد"، "يروي المناكير"، وقد تنكب الجوزجاني الجادَّة، فأخذ يُلين مثل: الأعمش وأبي نُعيم وعبيد الله ابن موسى وأساطين الحديث، وأركان الرواية، ومع ذلك، فالجرح لمجرد المذهب، مذهبٌ ضعيف، وأهل التحقيق على خلافه كما هو مفصلٌ في مواضعه، وهو صاحب المقولة الشهيرة في وصفه للرواة المبتدعة والتعامل معهم: ومنهم زائغ عن الحق -أي: عن السنة- صادق اللهجة، فليس فيه حيلة، إلا أن يؤخذ من حديثه وألاّ يكون منكراً إذا لَم يقوِّ به بدعته[5]، ومعنى قول ابن حبان ربما كان يتعدى طوره أي ربما كان يتشدد في جرح مخالفيه ومعارضيه في المذهب وخاصة المتشيعة والروافض، وقد صرح ابن حجر بذلك فقال: وأما الجوزجاني فلا عبره بحطه على الكوفيين[6]، ومراده أهل الشيعة منهم، لأن غالبهم من المتشيعة لعلي، وهذا بعكس الشاميين الذين غالبهم من النواصب، وخلاصة الكلام فيه أنه ثقة حافظ صحيح الحديث ولم يصفه الإمام أحمد ببدعة وقد ذكرته في هذه الدراسة لكثرة الاستشهاد بأقواله رغم إجلال الإمام أحمد له فلم يرو عنه في المسند.

2 - إسماعيل بن سميع الحنفي، أبو محمد، الكوف، من الرابعة.

قال الإمام أحمد: صالح [7]، وقال: ثقة، وتركه زائدة لمذهبه [8]، وقال أبو عبد الله: إسماعيل بن سميع، ليس به بأس [9]، قال يحيى بن سعيد: إنما تركه زائدة لأنه صُفْري، وأما الحديث فلا بأس به، فقال لي يحيى بن معين: إسماعيل بن سميع ثقة[10]، وقال جَرِيرٌ: كَتَبْتُ حَدِيثَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سُمَيْعٍ، فَقِيلَ لِي: إِنَّهُ يَرَى رَأْيَ الْخَوَارِجِ، فَتَرَكْتُهُ[11]، وقيلْ لِيَحْيَى: زَعَمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَنَّ زَائِدَةَ كَانَ لَا يُحَدِّثُهُمْ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سُمَيْعٍ، قَالَ يَحْيَى: إِنَّمَا تَرَكَهُ زَائِدَةُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ صُفْرِيًّا، فَأَمَّا الْحَدِيثُ فَلَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ[12]، وقال سُفْيَانَ: كَانَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سُمَيْعٍ بَيْهَسِيًّا فَلَمْ أَذْهَبْ إِلَيْهِ وَلَمْ أَقْرَبْهُ[13]، وقال جرير: كان إسماعيل بن سميع يرى رأي الخوارج، وكتبت عنه ثم تركته[14]، وقال أَبَو نُعَيْمٍ : بَيْهَسِيٌّ[15]، جَارُ الْمَسْجِدَ أَرْبَعِينَ سَنَةً، لَمْ يُرَ فِي جُمُعَةٍ، وَلَا جَمَاعَةٍ[16]، وقال ابن سعد: ثقة إن شاء

---

(1) ابن البيع، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت405هـ)، سؤالات السجزي للحاكم النيسابوري، ت موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط الأولى، 1408هـ 1988م، 82/1.

(2) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 175/1.

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 273/134.

(4) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق: 138/1.

(5) الجوزجاني، المعرفة والتاريخ، مصدر سابق: 32.

(6) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 93/1

(7) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق:501/2/ 3308.

(8) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3/ 452.

(9) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي، مصدر سابق: 96/61/1.

(10) ينظر ابن معين، سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، مصدر سابق: (ت233هـ) 297/345/1.

(11) الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 85/78/1.

(12) الضعفاء الكبير، مصدر سابق:85/78/1.

(13) الضعفاء الكبير، مصدر سابق:85/78/1، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 47/1.

(14) الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق:123/464/1.

(15) البيهسية، طائفة من الخوارج ينسبون إلى أبي بيهس، قال ابن حجر: "البيهسية" طائفة من الخوارج ينسبون إلى أبي بيهس - بموحدة مفتوحة بعدها مثناة من تحتٍ ساكنة، وهاءٍ مفتوحة، وسين مهملة - وهو رأس فرقة من طوائف الخوارج من الصفرية، وهو موافق لهم في وجوب الخروج على أئمة الجور، وكل من لا يعتقد معتقدهم عندهم كافر، ولكن خالفهم بأنه يقول: إن صاحب الكبيرة لا يكفر إلا إذا رُفع إلى الإمام فأقيم عليه الحد، فإنه حينئذ يحكم بكفره، ينظر ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 559/306/1.

(16) الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 85/78/1.

اللـه[1]، قال العجلي: ثِقَة [2]، وقال يحيى بن معين: لم يكن بـه بـأس في الحـديث[3]، وقـال: ثقـة مـأمون كـوفي[4]، وقـال أبـو حـاتم: إسماعيل بن سميع صدوق صالح[5]، قال ابن حبان في الثقات: وَقد قيل لَهُ إِنَّه كَانَ بيهسيا يرى رَأْي الشراة [6]، قال ابن عدي: حَسَنُ الْحَدِيثِ، يَعِزُّ حَدِيثُهُ، وَهو عِنْدِي لا بأس به[7]، وقال ابن شاهين: ثِقَة مَأْمُون[8]، وَقَال النَّسَائِي: لـيس بـه بـأس[9]، وَقَـال يعقـوب بـن سفيان: لا بأس به [10]، وقال الذهبي: ثقة فيه بدعة[11]، وَكَانَ مِنَ الْخَوَارِجِ فِيمَا قِيـلَ[12]، وقـال ابـن خلفـون: تركـه جريـر بـن عبـد الحميد وغيره لسوء مذهبه، كان صُفرياً، ويقال: كان بهسياً، لم يتكلم فيه إلا من قبـل مذهبـه[13]، وقـال السـاجي: كـان مـذموماً في رأيه، روى عنه الثوري وتركه، إنما تركه لأنه كان صُفرياً[14]، وقال البخاري: أما في الحديث فلم يكن به بأس[15]، وقال أبو العرب: إنما ترك مالك عكرمة لأنه كان يُرْمَى بهذا الرأي، وعكرمة أعلى وأكثر علماً من ابن سميع، فابن سميع أحق أن يـترك ولا يقـال فيـه ثقـة [16]، وقال ابن حجر: كان خارجيا[17].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال فقد وثقه جمع من العلماء، أما مجموع من تكلم فيه تكلم فيه كان لبدعة الخوارج فهو من الصفرية البيهسية وقد استدل به العلماء وكتبوا عنه واحتجوا بحديثه، لكن عند معرفتهم بدعته تركـوا الروايـة، ولم أر فيـه جرحاً بغير بدعة الخوارج، وبغض علي رضي اللـه عنه، وهذا القول بتركه خلاف الراجح والصواب الرواية عنه كونه ثقه غير غاليا أو معاندا أو داعيا لبدعته فلنا ما صح من حديثه وعليه بدعته، أما الإمام أحمد فلم يصرح ببدعته ووثقه، ويمكن أن يفهم كلام الإمام أحمد أنه عرف بدعته وكأنه كالمستنكر لترك العلماء لروايته، نعم عرف الإمام أحمد بدعته وعلم أنه كان على هذه البدعـة لمعتقـد خاطئ وثبت له إنه لم يغالي ولم يدعو لبدعته ولذلك روى عنه مما علم إنه يصلح للرواية، والحاصل أنه ثقة في الرواية فيحتج به في غير ما يؤيد بدعته، وأما تركه الجمعة والجماعة فهو بناء على اعتقاده الباطل، وقد توصـل إليـه باجتهـاد، وإن كـان بـاطلاً، ونسـأل اللـه السلامة، وروى لَهُ مسلم، وأَبُو داود، والنَّسَائِي، وروى عنه الإمام أحمد في المسند (5) أحاديث[18].

3- جابر بن زيد الأزدي، اليحمدي، أبو الشعثاء الجوفي[19]، البصري، (ت 103هـ).

قال الميموني: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، قال: ذكرت لعمرو بن دينار أبا الشـعثاء، ومـا تنتحلـه الإباضية، فقال: ما سمعت منه في هذا شيئًا قط، قال: فجاءه رجل فقال: يا أبا محمد، ما كان أبو الشـعثاء يقـول في كـذا، فنظـر إلي وتبسم، فقال: إين أزين شان أست[20]، [21]، وقال ابن عباس: لو نزل أهل البصرة عند قـول جـابر بـن زيـد لأوسـعهم عـما في كتـاب

(1) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق:2536/334/6.
(2) العجلي، معرفة الثقات، مصدر سابق: 91/225/1.
(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 579/171/2.
(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق:579/171/2 ورواه البخاري في تاريخه الكبير 1 / 1 / 356.
(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 579/171/2.
(6) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق:31/6.
(7) الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق:123/464/1.
(8) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، مصدر سابق: 5/26/1
(9) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق:452/107/3.
(10) الفسوي، المعرفة والتاريخ، مصدر سابق: 3 / 102.
(11) الذهبي، الكاشف، مصدر سابق: 382/246/1.
(12) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 14/614/3.
(13) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 492/178/2.
(14) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 492/178/2.
(15) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق:492/179/2.
(16) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 492/180/2.
(17) ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق: 2324/177/7.
(18) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الأحاديث رقم (233، 963، 1162، 1163، 1349،) المجموع (5) أحاديث.
(19) والجوفي: نسبة إِلَى ناحية بعمان، وقيل: موضع بالبصرة، يُقَال لَهُ: درب الجوفي ينظر المـزي، تهـذيب الكـمال، مصـدر سـابق: 866/437-434/4 وقـال الذهبي بالخاء: الْخَوْفِيُّ وَالْخَوْفُ نَاحِيَةٌ مِنْ عُمَانَ، ينظر الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 261/1199/2.
(20) لعلها جمله بالفارسية ومعناها بالعربية: ما سمعت منه في هذا شيئًا قط.
(21) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي، مصدر سابق: 336/190/1.

الـلـه علما[1]، وقَالَ قتادة: سجن جابر بن زيد فأرسلوا إليه يستفتونه في الخنثى كيـف يـورث؟ فقـال: تسـجنوني وتسـتفتوني! قـال: انظروا من أيهما يبول فورثوه[2]، وقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ أَحَدُ الْعُلَمَاءِ[3]، وقَالَ عزرة: قلت لجابر بـن زيـد إن الإباضـية يزعمـون أنـك منهم، قال: أبرأ إلى الـلـه منهم، قال سعيد: قلت له ذلك وهو يموت[4]، وقَالَ ثابت البناني: دخلت على جابر بن زيد وقد ثقل، قـال: فقلت له: ما تشتهي؟ قال: نظرة من الحسن -أي البصري- قال: فأتيت الحسن وهـو في منـزل أبي خليفـة فـذكرت ذلـك لـه فقـال: اخرج بنا إليه، قال: قلت: إني أخاف عليك، قال: إن الـلـه سيصرف عني أبصارهم، قال: فانطلقنا حتـى دخلنـا عليـه، قـال: فقـال لـه الحسن: يا أبا الشعثاء قل لا إله إلا الـلـه، قال: فقال: (يوم يأتي بعض آيات ربك)[5] ، قال: فتلا هذه الآية، قال: فقال له الحسـن: إن الإباضية تتولاك، قال: فقال: أبرأ إلى الـلـه منهم، قال: فما تقول في أهل النهر؟ قال: فقال: أبرأ إلى الـلـه منهم، قال: ثـم خرجنـا مـن عنده،[6]، وقال العجلي : ثقة[7]، وقال يحيى بن معين : ثقة[8]، وقال أبو زرعة: بصري أزدي ثقة[9]، وذكره ابن حبان في الثقات وقـال: كَانَت الإباضية تنتحله وَكَانَ هُوَ يتبرأ من ذَلِك[10]، وقال يحيى بن معين: كان جابر إباضيا وعكرمة صفريا[11]، وقال أبو العبـاس: لمـا احتضر جابر تبرأ من قرنت وزحاف ومن الإباضية[12]، وقال ابن عبد البر: كان أحد الفقهاء العلماء الفضلاء، أثنـى عليـه ابـن عبـاس بالعلم، وحسبك بذلك، انتحلته الإباضية وادعته وأسندت مذهبها إليه، وهذا لا يصح عليه، قال ابن سـيرين: قـد بـرأه الـلـه تعـالى منهم، وقال عبد ربه بن أبي راشد[13]: كان جابر يختلف إلى جارة لنا إباضية وكان جابر يصفر لحيته، وصـلى عليـه قطـن بـن مـدرك الكلابي أمير البصرة، وكان الحسن مختف إذ ذاك، وقالت هند بنت المهلب[14]: كان جابر يكثر الاختلاف إلي، فـلا والـلـه إن سـمعته يضاهي في قوله شيئا من أمر الإباضية ولا أمر الحرورية، وقال المنتجالي: وكان يفتي الناس وكان ثقة[15]، قال ابـن حجـر: وفي كتـاب الزهد لحماد: لما مات جابر بن زيد قال قتادة اليوم مات أعلم أهل العراق[16]، وقال: ثقة فقيه[17].

الدراسة :-

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال فقد أثنى عليه ووثقه العلماء، وهو من أصحاب ابن عباس وعرف بالفتيا والحديث، وهو تابعي فقيه، من أئمة أهل البصرة، صحب ابن عبـاس، وكـان مـن بحـور العلـم، وصـفه الشـماخي في سـيره (وهـو مـن علـماء الإباضية) بأنه أصل المذهب ورأسه الّذي قامت عليه آطامه، نفاه الحجاج إلى عمان، وقد اشتبه، أمـر هـذا الـراوي ببدعـة الخـوارج واختلف في أمره وذلك بسبب انتحال الإباضية له وأسندت مذهبها إليه وقد نفاه هو عن نفسه وأنكـره ونفـاه العلـماء عنـه، لكـن بعض العلماء من أثبت على حابر هذه البدعة، ولعل سبب التصاق هذه البدعة بجابر إنـه كـان يكـثرا لاخـتلاف إلى امـرأة إباضـية،

(1) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق:3057/133/7.
(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 3057/134/7.
(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 2032/494/2.
(4) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق:3057/135/7.
(5) الأنعام 185
(6) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 3057/137/7.
(7) العجلي، تاريخ الثقات، مصدر سابق: 194/93/1.
(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق:2032/495-494/2 ابن معين، تاريخ ابن معين، مصدر سابق: 3234/81/4.
(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق:2032/495-494/2، أبو زرعة، الضعفاء، مصدر سابق: 852/3 /90.
(10) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق:102-101/4.
(11) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 61/38/2.
(12) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 908/121/3.
(13) عبد ربه بن أبي راشد اليشكري (ت161 -170 ه) شيخ بصري معمر، رأى أبا برزة الأسلمي وعبد الـلـه بن عمـر -رضي الـلـه عنـه- وجـابر بـن زَيـد، ورائِطَة. وحدث عن بعض التابعين، وعنه: وكيع، ويحيى القطان، وسهل بن هاشم، وحسين بن محمـد المـروذي، وغـيرهم، وثقـه أحمـد وابـن معـين. ينظر، الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 474/4.
(14) هند بنت المهلب بن أبي صفرة امرأة الحجاج بن يوسف الثقفي، حدثت عن أبيها والحسن البصري وأبي الشعثاء جابر بن زيد حكى عنها ابنـا أخيهـا حجاج ومحمد ابنا أبي عتبة بن المهلب وزياد بن عبد الـلـه القرشي وأبو سلمة مولى العتيك ووفدت على عمر بن عبد العزيز وذكروا عندها جابر بن زيد قالوا إنه كان إباضيا قالت كان جابر بن زيد أشد الناس انقطاعا إلي وإلى أمي فما أعلم شيئا كان يقربني إلى الـلـه إلا أمرني به ولا شـيئا يباعـدني عن الـلـه إلا نهاني عنه وما دعاني إلى الإباضية قط ولا أمرني بها وإن كان ليأمرني أين أضع الخمار ووضـعت يـدها عـلى الجبهـة، ينظـر ابـن عسـاكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق:190/70.
(15) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 908/121/3.
(16) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 38/2 /61.
(17) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 865/175.

ولعل هذه المرأة هي هند بنت المهلب فقد ثبت إنه يختلف إليها، لكن لم يثبت لدي أنها إباضية ولكنها نفت عنه الإباضية فلعلها هي، فمن خلال ما ذكر نرى أن الراوي ثقة، لم يثبت عليه بدعة ولو كان ذلك لذكره الإمام أحمد ولما ذكر أحمد أقوال عدم قوله بهذه البدعة وقد شذ ابن معين ولعله لم يعلم بخبر إنكار جابر لما اتهم به، روى له الجماعة، وروى عنه الإمام أحمد في المسند (30) حديثاً[1].

4- حريز بن عثمان الرحبي، الحمصي، أبو عثمان (ت163هـ).

قال الإمام أحمد بن حنبل: ليس بالشام أثبت من حريز إلا أن يكون بحير، قيل: صفوان بن عمرو؟ قال: حريز فوقه، حريز ثقة ثقة[2]، قال أحمد بن حنبل: حديث حريز نحو من ثلاثمِئَة، وَهو صحيح الحديث إلاَّ أنه يحمل على علي بن أبي طالب[3]، وقال أبو داود: سمعت أحمد، وذكر له حريز، وأبو بكر بن أبي مريم، وصفوان، فقال: ليس فيهم مثل حريز، ليس أثبت منه، ولم يكن يرى القدر، وسمعت أحمد، قال: ليس بالشام أثبت من حريز، إلا أن يكون بحير، قيل لأحمد: فصفوان؟ قال: حريز ثقة [4]، وقال جرير: كان يشتم علياً على المنابر[5]، وقال عِمْرَانُ بْنُ أَبَانَ: سمعت حريز بن عثمان يقول: لا أحبه، قتل آبائي، قتل آبائي، يعني علياً [6]، وقال الحسن بن علي: قلت ليزيد بن هارون قال: سمعت من حريز بن عثمان شيئا تنكره عليه من هذا الباب؟ فقال: إني سألته أن لا يذكر لي شيئا من هذا مخافة أن أسمع منه شيئا يضيق علي الرواية عنه، قال: فأشد شيء سمعته يقول: لنا أمير ولكم أمير يعني: لنا معاوية ولكم علي، فقلت ليزيد: فقد آثرنا على نفسه، فقال: نعم[7]، قال شَبَابَةُ: سمعت حريز بن عثمان قال له رجل: يا أبا عمر بلغني أنك لا تترحم على علي قال: فقال له: اسكت ما أنت وهذا، ثم التفت إلي فقال: رحمه الله مائة مرة [8]، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء[9]، وقال: ثقة[10]، قال علي بن عياش: سمعت حريز بن عثمان يقول لرجل: ويحك تزعم أني أشتم عليا، والله ما شتمت عليا قط [11]، وقال أَبُو الْيَمَانِ: كَانَ حَرِيزُ بْنُ عُثْمَانَ يَتَنَاوَلُ مِنْ رِجْلِي ثُمَّ تَرَكَ ذَاكَ[12]، وذكره العجلي في الثقات وقال: شامي، ثقة، وكان يحمل على علي[13]،وقال أبو حاتم: حسن الحديث، ولم يصح عندي ما يقال في رأيه، ولا أعلم بالشام أثبت منه، وهو ثقة متقن[14]، ذكره ابن حبان في المجروحين وقال: وَكَانَ يلعن على بن أبي طَالِب رضوَان الله عَلَيْهِ بِالْغَدَاةِ سبعين مرّة وبالعشي سبعين مرّة فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ هُوَ الْقَاطِع رُءُوس آبَائِي وأجدادي الْقوس وَكَانَ دَاعِيَة إِلَى مذْهبه وَكَانَ عَلِي بْن عَيَّاش يَحْكِي رُجُوعه عَنْهُ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَحْفُوظ عَنْهُ[15]، وقال إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ: خَرَجْتُ مَعَ حَرِيزِ بْنِ عُثْمَانَ وَكُنْتُ زَمِيلَهُ فَسَمِعْتُهُ يَقَعُ فِي عَلِيٍّ فَقُلْتُ مهلا يَا أَبَا عُثْمَان بن عَمِّ رَسُولِ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَزَوْجُ ابْنَتِهِ فَقَالَ اسْكُتْ يَا رَأْسِ الْحِمَارِ لأَضْرِبُ صدرك فألقبك مِنَ الْحمل[16]، وقال أبو اليمان كان حريز يتناول رجلا يعني عليا ثم ترك[17]، وقال ابنُ عَدِي : من الأثبات في الشاميين يحدث عنه الثقات من أهل الشام، وإنما وضع منه ببغضه لعلي وتكلموا فيه فحواه وقال يَحْيى بن صالح الوحاظي أملى علي حريز عن عَبد الرحمن بن ميسرة عن النبي صَلَّى الله عَلَيهِ وَسلَّمَ وَرَوَى عن الوحاظي هذا الحديث أَيضًا عن حريز عن سليم بن عامر، عَن أبي أمامة عن النَّبِيُّ

(1) ينظر المسند الشيباني، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (1848، 1917، 1918، 1919، 1952، 2014، 2015، 2437، 2465، 2477، 2478، 2490، 2526، 2581، 2582، 2583، 2633، 2681، 2980، 3043، 3115، 3116، 3144، 3237، 3241، 3413، 3465، 3467، 17861، 27633) المجموع (30) حديثا.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1288/289/3.

(3) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 563/391/3.

(4) الشيباني، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، مصدر سابق: 261/1/ 288.

(5) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 397/321/1.

(6) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 397/321/1.

(7) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 397/321/1.

(8) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 397/321/1.

(9) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 397/321/1.

(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1288/289/3.

(11) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 397/321/1.

(12) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 397/321/1.

(13) العجلي، تاريخ الثقات، مصدر سابق: 267/112/1.

(14) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق:1288/289/3.

(15) ابن حبان، المجروحين، مصدر سابق:268/1.

(16) ابن حبان، المجروحين، مصدر سابق: 269/1.

(17) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 563/390/3.

صَلَّى اللـه عَلَيهِ وَسلَّمَ، حَدَّثَنا في تنقص علي حديثاً لا يصلح ذكره في الكتاب معضل منكر جداً لا يروي مثله مـن يتقـي اللـه قـال الوحاظي فلما، حَدَّثني بذلك قمت عنه وتركت الكتاب عنه[1]، والحديث ذكره ابن الجوزي نذكره حتى يعـرف فيجتنـب قـال: قـال أبو الفتح الأزدي: روى حريز بن عثمان أن النبي صلى اللـه عليه وسلم لما أراد أن يركب بغلته جاء علي بن أبي طالـب فحـل حـزام البغلة حتى يقع النبي صلى اللـه عليه وسلم، قال أبو الفتح: من كانت هذه حالته لا يروى عنه شيء[2]، وقال الخطيب: وَكَانَ ثقـة ثبتا وَحكي عنه من سوء المذهب، وَفساد الاعتقاد ما لم يثبت عَلَيْهِ[3]، وقال ابْن عمار: حريز بْـن عُـثْمَان يتهمونـه أنـه كَـانَ يتـنقص عليا، وَيروون عنه وَيحتجون بحديثه وَما يتركونه[4]، وَقَالَ أَبُو حفص: ثبت شديد التحامل على علي[5]، وقـال ابـن الجـوزي: لا يجـوز الرِّوَايَة عَنهُ[6]، وَقَال ابن دحيم: جيد الإسناد، صحيح الحديث[7]، وقال ابن حجر: ثقة ثبت رمي بالنصب[8]، وَقَال أحمد بْـن سُـلَيْمان الرهاوي: سمعت يزيد بْن هارون يقول: وقيل له: كَانَ حريز يقول: لا أحب عليا، قتل آبائي، قال: لم أسمع هذا منه، كَـانَ يقـول: لنـا إمامنا ولكم إمامكم[9]، وقال الذهبي : قل من يُوجد فِي الشاميين فِي إتقانه وثقة غير وَاحِد لكنه ناصبي، إِلَّا أَنه لَا يسـب[10]، وقـال : صح أَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ[11]، قال ابن ماكولا: كان يرمى بالانحراف عن علي، وفي ذلك اختلاف[12].

الدراسة :-

يعد هذا الراوي من المشهورين من صغار التابعين وقد كثر الكلام فيه فمن خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال نرى العلـماء على توثيقه، وعموم ما أخذ عليه فيما سبق اتهامه بالنصب وهو بغض علي كرم اللـه وجهه، ومن خـلال الأقـوال الـواردة في حريـز وجت بعض الاختلاف في هذه الأقوال في البدعة المنسوبة إليه وشـدتها؛ فـالبعض يصـفه إنـه مـن المتشـددين في أمـر عـلي وبغضـه وبعضهم يذكر سلامة موقفه منه وأن موقفه منه كان لأنه قتل من قومه يوم صفين جماعة، وبنفس الوقت ذكر عنه أنه كان يبغض علياً ويسبه، والبعض الأخر رد صحة البدعة عنه وأخرون أثبتوا رجوعه عنها ، وقد رد بشار عواد على ابـن حبـان فقـال: قـد ضـعفه الأزدي: وبالغ ابن حبان في الحط عليه وهذا تحامل من ابن حبان، وهو لم يذكر سند روايته، ولم يصح عنه ذلك البتة، وقد نقل هذا الكلام غير واحد، منهم السمعاني وابن الأثير، وكان عليهما أن يتثبتا منه، وخلاصة ما جاء في هذا الراوي إنه من الثقات كـان ناصـبي ورجع عنه وتاب، ولذلك روى عنه المحدثون وما تركوا حديثه فإن الغالب على حديث الخوارج الصدق فلنا حديثـه وعليـه بدعتـه، وما قيل بدعوته إلى بدعته فالتائب من الذنب كمن لا ذنب له فالراوي من الأثبات المتقنـين مـن صـغار التـابعين والـذين وصـفهم النبي صلى اللـه عليه وسلم بالخيرية بعد الصحابة، وقد ترجم له البخاري في التاريخ الكبير روى له في صحيحه حديثين في الشواهد وحديثه عال من ثلاثيات البخاري ولم يعتمد عليه في أصل كتابه فقد عامله معاملة المبتدع رغم أنه من الثقـات، وقـد تركـه الإمـام مسلم، وروى له الباقون، وروى له الإمام أحمد في المسند (41) حديثا[13].

---

(1) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 563/395/3.
(2) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، مصدر سابق: 794/197/1.
(3) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 4318/189/9.
(4) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 4318/189/9.
(5) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 4318/189/9.
(6) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، مصدر سابق: 794/197/1.
(7) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 1175/570/5.
(8) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 1184/194.
(9) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 1175/573/5.
(10) الذهبي، الرواة الثقات المتكلم فيهم، مصدر سابق: 27/82/1.
(11) تاريخ الإسلام الذهبي، مصدر سابق: 65/328/4.
(12) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 1246/45/4
(13) ينظر الشيباني، المسند، مصـدر سـابق: الأحاديـث رقـم: (6541، 6542، 7041، 10978، 16824، 16827، 16848، 16906، 16971، 16972، 16980، 17002، 17020، 17174، 17188، 17206، 17207، 17639، 17644، 17672، 17681، 17682، 17699، 17842-17845، 19433،18053، 19441، 22066، 22067، 22184، 22211، 22212، 22215، 22216، 22244، 22250، 22296، 22415، 22244، 22250، 22296، 22414، 22489، 23082) المجموع(41) حديثا.

5- شقيق بن عبد الـلـه، الضبي، الكوفي، أبو عبد الرحيم، (ت123هـ).

قال عبد الـلـه بن أحمد: حدثني أبي، قال: حدثنا الأسود بن عامر، قال: أخبرنا أبو بكر يعني ابن عياش، عن عاصم، قال: كان أبو عبد الرحمن يقول: لا يجالسني حروري، ويجالسني رجل جالس شقيقاً الضَّبي، قال أبو بكر وكان مخاصماً، وقال: لا تجالسوا القصاص إلا أباً الأحوص، فإنه لا يُتهم من أصحاب عبد الـلـه [1]، ذكره ابن حبان في الثقات[2]، وذكره العقيلي في الضعفاء الكبير[3]، وقال السُّلَمِيَّ: لَا يُجَالِسُنَا حَرُورِيٌّ[4]، وَلَا مَنْ يُجَالَسُ الْقُصَّاصَ، إِلَّا أَبَا الْأَحْوَصِ، وَلَا مَنْ يُجَالِسُ شَقِيقًا الضَّبِّيَّ[5]، قَالَ عَاصِمٌ بن أبي النجود: كَانَ شَقِيقٌ رَأْسَ الضَّلَالِ الْحَرُورِيُّ [6]، وقال الساجي: كان قاضيا مبتدعا[7]، قال عاصم: لقي أبو عَبد الرحمن السلمي شقيق الضبي فقال له شقيق فعل الـلـه بك كذا وكذا تمنع الناس أن يأتوني؟ قال: إني رأيتك أي عدو الـلـه مضللا لدينك [8]، وقال ابن حجر: وذكر الدولابي في الكنى أنه المراد بقول إبراهيم النخعي: إياكم وأبا عبد الرحيم والمغيرة بن سعيد، فإنهما كذابان[9]، وقال السلمي: وإياكم وشقيق وكان يرى رأي الخوارج[10]، وقال ابن عدي: وَهو مذموم عند أهل بلده وهم أعرف به[11]، وقال ابن الجوزي: شَقِيق الضَّبِّيّ كَانَ يرى رَأْي الْخَوَارِج [12]، وقال الذهبي: من قدماء الخوارج صدوق في نفسه [13]، وقال الدولابي: وممن كنيته أبو عبد الرحيم شقيق الضبي، وقال حماد بن زيد: عن ابن عون قال لنا إبراهيم: " إياكم، والمغيرة بن سعيد، وأبا عبد الرحيم، فإنهما كذابان يعني: المغيرة بن سعيد، وشقيقا الضبي[14]، وهذا ما أثبته أبو نعيم في الحلية فقال بسنده حدثنا حماد بن زيد، عن عاصم، قال: كنا نأتي أبا عبد الرحمن السلمي ونحن غلمان أيفاع، فيقول: "لا تجالسوا القصاص غير أبي الأحوص، وإياكم وسعد بن عبيدة، وشقيقا"، وليس بأبي وائل، وكان شقيق الضبي يرى رأيا خبيثا[15]، وقال ابن حجر في ترجمة سلم بن عبد الرحمن النخعي: وقال حماد بن زيد عن ابن عون قال لنا إبراهيم إياكم وأبا عبد الرحيم والمغيرة بن سعيد فإنهما كذابان قال أبو حاتم قال مسدد: زعم علي أن أبا عبد الرحيم سلم عبد الرحمن النخعي له عندهم حديث واحد في كراهة الشكال من الخيل[16]، قلت ما زلت استبعد قول علي هذا لأن سلماً يصغر عن أن يقول فيه إبراهيم هذا القول ويقرنه بالمغيرة بن سعد إلى أن وجدت أبا بشر الدولابي جزم في الكنى بان مراد إبراهيم النخعي بأبي عبد الرحيم شقيق الضبي وهو من كبار الخوارج وكان يقص على الناس وقد ذمه أيضا أبو عبد الرحمن السلمي وغيره من الكبار[17]، وقال جرير: كان صاحب كلام[18]، قال ابن شبرمة: كان أبو وائل يقول

---

(1) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الـلـه، مصدر سابق: 327/184/1.

(2) ابن حبان، ثقات، مصدر سابق: 447/6.

(3) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق:710/186/2.

(4) الحَرورية: بفتح الحاء المهملة وضمها، وهي نسبة إلى قرية حروراء في العراق تبعد عن الكوفة نحواً من ميلين، نزل فيها الخوارج سنة سبع وثلاثين بعد عودتهم من موقعة صفين فكان أول اجتماع لهم فيها فنسبوا إليها، وكان وكانوا قد ذهبوا إلى المجاهرة بمخالفتهم علي بن أبي طالب، ينظر: ابن الخياط، تاريخ خليفة، مصدر سابق: 191. وابن الأثير، اللباب، مصدر سابق: 359/1. والحموي، معجم البلدان، مصدر سابق: 245/2، وقد نشطوا في خلافة مروان بن محمد، ففيها خرج الضحاك بواسط، وشيبان اليشكري بالعراق، وطالب الحق بحضر موت، والمختار الثقفي بمكة، ينظر: ابن الخياط، تاريخ خليفة، مصدر سابق: 378، 384، 385، 391.والطبري، تاريخ الطبري 344/7، 349، 393.

(5) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 710/186/2.

(6) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 710/186/2.

(7) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 710/186/2.

(8) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 904/70/5.

(9) ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق: 543/151/3.

(10) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 904/70/5.

(11) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 904/71/5.

(12) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، مصدر سابق:42/2

(13) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق:3738/279/2.

(14) الرازي، أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي (ت 310هـ) الكنى والأسماء، ت: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي د: دار ابن حزم - بيروت لبنان ط: الأولى، 1421 هـ - 2000م، ينظر 865/2.

(15) أبو نعيم، أحمد بن عبد الـلـه بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: 430هـ) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، د: السعادة - بجوار محافظة مصر، 1394هـ -1974م ينظر 193/4.

(16) الشيباني، مسند الأمام أحمد، مصدر سابق: برقم 7408، 371/12، (والشكال) أن يكون الفرس في رجله اليمنى بياض، وفي يده اليسرى. أو في يده اليمنى ورجله اليسرى".

(17) ينظر ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 122/131/4.

(18) ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق: 543/151/3.

لشقيق يا شقيق هل وجدت دينك بعدما أضللته وكان يرى رأي الخوراج[1]، وقال الساجي كان قاضيا مبتدعا[2]، وقال الذهبي: شقيق الضبي: كان يرى رأي الخوارج، من قدمائهم[3]، وقال ابن معين: "كان بالكوفة رجل يقال له شقيق الضَّبيّ، ولم يرو عنه الحديث، وكان يجلس مع القصاص" [4].

الدراسة:-

فمن خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال فلم يوثقه أحد من العلماء غير ابن حبان ذكره في الثقات وقد شذ بذلك، فقد نهى السلمي طلابه وتلامذته وأصحابه عن مجالسته وذلك لأنه من القصاص وقد كان يرى رأياً خبيثاً فهو من الخوارج الحرورية وقد ذكر لسلمي علة ذلك عندما عاتبه بذلك شقيق فقال له رأيتك عدو الله مضللا لدينك، وقد ذكر ابن أبي النجود وهو من تلاميذ السلمي أن شقيقا كان رأسا في الضلال حرورياً، فمن خلال ما جاء يعتبر هذا الراوي من المبتدعة الحرورية الذين هم فرقة من الخوارج وقد كان من المخاصمين وقد ترك العلماء حديثه لخبثه في معتقده ولمخاصمته فهو من رؤوس الخوارج وقدمائهم وكبرائهم، وقد ذمه أهل بلده وهم أعرف به كما قال ابن عدي ويضاف لذلك بأن إبراهيم النخعي اتهمه بالكذب، وقد سكت عنه الإمام أحمد وكتف بما نقله عنه وسكت عنه البخاري وبن المديني وبن معين، وهو كما قال عنه الذهبي وبن حجر صدوق في نفسه من كبار الخوارج، ولم يروى عنه الستة ولم يرو عنه الإمام أحمد في المسند.

6 - صالح بن مسرح التميمي، روى عنه عمرو بن العلاء، وأسلم المنقري (ت76هـ).

قال الإمام أحمد: صالح بن سرج، كان من الخوارج، أرى[5]، ويعتبر من الخوارج بل كان الرأس فيهم، والقائد لهم، وكانوا يلقبونه أمير المؤمنين، زعيم الصفرية، وأول من خرج فيهم، كان كثير العبادة يقيم في أرض دارا والموصل والجزيرة، وله أصحاب يقرأ لهم القرآن ويعظهم، فدعاهم إلى الخروج وإنكار الظلم، وجهاد المخالفين لهم، فأجابوه، ووفد عليه شبيب بن يزيد فكان قائد جيشه، ونشبت الوقائع بينه وبين أمير الجزيرة (محمد بن مروان) فقتل صالح بالقرب من الموصل، قتله الحارث بن عمير الهمداني، وللطبراني في تاريخه كلام طويل فيه، تجدر الإشارة قبل سوق أقوال العلماء في صالح بن مسرح أنه قد تصحف اسم أبيه مرتين مره (ابن سرج) وهذا ما قد ذاع على ألسنة علماء الجرح والتعديل التي سنذكرها في ترجمته كما هي، ومرة إلى (ابن شريج) كما جاء على لسان مسلم في كتابه الكنى والأسماء[6]، فقال في ترجمة أبي العلاء عمرو بن العلاء اليشكري ولقبه جرن سمع (صالح بن شريج) وأبا رجاء، روى عنه عبد الصمد وأبو الوليد وأبو سلمة، ولم يعرف عند أصحاب التواريخ إلا كما أثبتناه، والصواب ما أثبتناه بسبب تطابق أقوال الجرح والتعديل فيهم، والثاني فقد ذكر ممن روى عنه اسلم المنقري الذي لم يعرف الإمام أحمد الراوي صالح إلا منه والذي ثبت لابن حجر وغيره أن صالح هو شيخ اسلم فمرة قالوا: إن شيخ أسلم المنقري هو صالح بن سرج ومرة قالوا: هو صالح بن مسرح كما في الأقوال القادمة، قال ابن حجر وابن ناصر الدين: وَصَالح بن مسرح الزَّاهِد، حدث عَنهُ أسلم الْمنْقري[7]، وقال: صَالح بن سرج بِفَتْح الْمُهْملَة وَسُكُون الرَّاء بعْدهَا جِيم الشني روى عَن عمرَان بن حطَّان السدُوسِي روى عَنهُ اسْلَمْ الْمنْقري وَعَمْرو أَو عمر بن الْعَلَاء الْيَشْكُرِي[8]، وذكره ابن حبّان في الثقات[9]، وقال الطبري في التاريخ: أحد بني امرئ القيس، وكان يرى رأي

(1) ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق:543/151/3.
(2) ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق:543/151/3.
(3) الذهبي، ديوان الضعفاء، مصدر سابق: 1898/189/1.
(4) ابن معين، تاريخ ابن معين، مصدر سابق: 2708/553/3.
(5) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 706/367/1.
(6) مسلم، كتابه الكنى والأسماء، مصدر سابق: 2518/216/1.
(7) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، ت محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت – لبنان، 1290/2، ونظر ابن ناصر الدين، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين (ت842هـ)، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، ت محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط الأولى، 1993م، 163/8.
(8) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ) ت تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، ت د. إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر ـ بيروت ط: الأولى ـ 1996م، 463/650/1.
(9) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 8584/460/6.

الصفرية وقيل: إنه أول من خرج من الصفرية[1]، وقال الذهبي: صالح بن سرج، حكى عنه أسلم المنقري، قال أحمد بن حنبل: كان من الخوارج[2]، ولعله هو الذي ذكره الذهبي في ترجمة شبيب بن أبي يزيد[3]: خرج صالح بن مسرح العابد التميمي بدارا[4]، وله أصحاب يفقههم، ويقص عليهم، ويذم عثمان وعلياً، كدأب الخوارج، ويقول: تأهبوا لجهاد الظلمة، ولا تجزعوا من القتل في الله، فالقتل أسهل من الموت، والموت لا بد منه[5]، وقال صاحب المعارف: صالح بن مسرح رأس الصّفرية[6].

الدراسة :-

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال، وقد قل الكلام فيه من علماء الجرح والتعديل لعدم معرفته ولاشتباه اسم أبيه إذ تبين إنه مصحف ولم يعرفه أحمد إلا عن طريق أسلم المنقري أحد ممن روى عنه وظاهره إنه ليس من أهل الرواية بل هو من الثوار القصاص الزهاد كان يرى رأي الخوارج، بل كان الرأس فيهم، والقائد لهم، وكانوا يلقبونه أمير المؤمنين قال عنه الإمام أحمد كان من الخوارج وحكى غير واحد إنه من الصفرية ورئيسهم، والراجح فيه أنه صدوق في نفسه كالذي قبله وهو من الخوارج الكبار الصفرية لم يعرف عند العلماء بالرواية، وقد روى عنه الإمام أحمد في المسند حديثا واحداً [7].

7- عكرمة القرشي الهاشمي، أبو عبد الله المدني، مولى عبد الله بن عباس، (ت107هـ) [8].

قال أحمد بن حنبل: قَالَ خالد الحذاء كلما قَالَ مُحَمد بْن سِيرِين نبئت، عنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فإنما رواه، عَن عِكرمَة قلت لم يكن يسمي عِكرمَة؟ قَال: لاَ مُحَمد ومالك لا يسمونه فِي الحديث إلاَّ أن مالكا قد سماه فِي حديث واحد قلت ما كَانَ شأنه به، قَال: كَانَ من أعلم الناس ولكنه كَانَ يرى رأي الخوارج رأي الصفرية ولم يدع موضعا إلاَّ خرج إليه خراسان والشام واليمن ومصر وإفريقية ويقال إنما أخذ أهل إفريقية رأي الصفرية من عِكرمَة لما قدم عليهم وكان يأتي الأمراء يطلب جوائزهم وأتى الجند إلى طاووس فأعطاه ناقة وَقَالَ آخذ علم هَذَا العبيد [9] وَقَال الجوزجاني: سألت أحمد بن حنبل عن عكرمة، قال: كان يرى رأي الإباضية، فقال: يقال: إنه كان صفريا، قال: قلت لأحمد بن حنبل: كان عكرمة أتى البربر؟ قال: نعم، وأتى خراسان يطوف على الأمراء يأخذ منهم [10]،وقال ابن هانئ: وسمعت أبا عبد الله يقول: ما كان مالك يصنف لعكرمة شيئًا، وكان قد أعجب بحديث عمرو؛ في الذي يأتي امرأته قبل الزيارة، قال: عليه دم، فقيل له: عمرو، عن عكرمة؟ فحول وجهه، قال أبو عبد الله: كأنه لا يرضاه[11]، وقال حنبل بن إسحاق، عن أحمد بن حنبل: عكرمة -يعني ابن خالد المخزومي - أوثق من عكرمة مولى ابن عباس[12]، وقال أيضًا: سمعت أبا عبد

(1) الطبري، تاريخ الطبري، مصدر سابق: ص 215/6.

(2) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 292/2

(3) شبيب بن يزيد بن أبي نعيم الشيباني رأس الخوارج بالجزيرة، وفارس زمانه بعث لحربه الحجاج خمسة قواد، فقتلهم واحدا بعد واحد، ثم سار إلى الكوفة، وحاصر الحجاج، وكانت زوجته غزالة عديمة النظير في الشجاعة، فعير الحجاج شاعر، هو عمران بن حطان فقال: أسد علي، وفي الحروب نعامة ... فتخاء تنفر من صفير الصافر؟! هلا برزت إلى غزالة في الوغى ... بل كان قلبك في جناحي طائر، ينظر عباس، د إحسان عباس (ت1424هـ)، شعر الخوارج، دار الثقافة، بيروت – لبنان، ط الثالثة، 1974م،166/1، وينظر ترجمة شبيب الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 146/4-147-148.

(4) دارا: بلدة في لحف جبل بين نصيبين وماردين، وهي من بلاد الجزيرة، ذات بساتين ومياه جارية، وعندها كان معسكر دارا بن دارا الملك ابن قباذ الملك لما لقي الإسكندر المقدوني فقتله الإسكندر وتزوج ابنته وبنى في موضع معسكره هذه المدينة وسماها باسمه ينظر الحموي، معجم البلدان، مصدر سابق: 318/2.

(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 148/4والذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 768/2.

(6) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، المعارف، ت ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ط: الثانية، 1992 م، 440/1.

(7) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (24464) المجموع (1) حديث واحد.

(8) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق: 218/49/7، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 32/7/7، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال 1411/469/6، المزي، تهذيب الكمال 4009/264/30.

(9) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 1411/469/6.

(10) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 4009/270/20.

(11) أبو المعاطي وآخرون، موسوعة أقوال الإمام أحمد، مصدر سابق: 1844/27/3.

(12) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 20/ 4009/284.

الـلـه، قال: عكرمة، مضطرب الحديث، مختلف عنه، وما أدري[1]، وقال أبو بكر المـروذي: قلـت لأحمـد بـن حنبـل: يحـتج بحـديث عكرمة؟ فقال: نعم، يحتج به [2].

وقَالَ رجل لأيوب: يا أبا بكر، عكرمة كان يتهم، قال فسكت ثم قال: أما أنا فإني لم أكن أتهمه [3]، قال مصعب بن ثابت الزبيري: كان عكرمة يرى رأي الخوارج فطلبه بعض ولاة المدينة فتغيب عند داود بن الحصين حتـى مـات عنـده، قـالوا وكـان عكرمـة كثـير الحديث والعلم بحرا من البحور، وليس ممن يحتج بحديثه، ويتكلم الناس فيه[4]، وقال العجلي : ثِقَة وَهُوَ بَرِيء مِـمَّا يرميـه النَّـاس بِهِ من الحرورية[5]، وقال يَحْيَى بْن مَعِيْن يَقُولُ: إنما لم يذكر مالك بن أنـس عِكْرِمَـة؛ لأن عِكْرِمَـة كـان ينتحـل رأي الصـفرية، وقـال: وَسَمِعْتُ مُصْعَبا أي - بْن عَبْد الـلـه الزبيري- [6] يقول: كان عِكْرِمَة يرى رأي الخوارج، وادَّعى على عَبْد الـلـه بن عَبَّاس أنه كان يـرى رأى الخوارج[7]، وذكره العقيلي في الضعفاء وقال بسنده : عَنْ عَبْدِ الـلـهِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الـلـهِ بْـنِ عَبَّـاسٍ فَإِذَا عِكْرِمَةُ فِي وَثَاقٍ عِنْدَ بَابِ الْحَسَنِ فَقُلْتُ لَهُ: أَلَا تَتَّقِي الـلـهَ، قَالَ: فَإِنَّ هَذَا الْخَبِيثَ يَكْذِبُ عَلَى أَبِي[8]، وَقَال أبو خلف عبد الـلـه بن عيسى الخراز عن يحيى البكاء[9]: سمعت ابن عُمَر يقول لنافع: اتق الـلـه ويحك يا نافع، ولا تكذب علي كما كذب عكرمـة عـلى ابن عباس، كما أحل الصرف، وأسلم ابنه صيرفيا[10]، وَقَال إسحاق بن عيسى ابن الطباع: سألت مالك بن أنس، قلـت: أبلغـك أن ابـن عُمَر، قال لنافع: لا تكذب علي كما كذب عكرمة على عبد الـلـه بن عباس؟ قال: لا، ولكن بلغني أن سَعِيد بن المُسَيَّب قال ذلك لبرد مولاه[11]، وَقَال الفضل بن كريب: رأيت عكرمة قد أقيم قائما في لعب النرد[12]، وَقَال يَحْيَى بْن مَعِين: إذا رأيت إنسانا يقع في عكرمـة وفي حماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام[13]، وقَال البُخارِيُّ: ليس أحد من أصحابنا إلا وهو يحتج بعكرمة[14]، وَقَال أبو زُرْعَة: عكرمـة عَن أبي بكر الصديق مرسل [15]، وقال يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: كَانَ كَذَّابًا، وَقَالَ أَيُّوبُ: لَمْ يَكُنْ بِكَذَّابٍ[16]، قال ابْنَ أَبِي ذِئْبٍ: ثِقَـةً[17]، وقـال

(1) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 20/ 4009/284.
(2) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 20/ 4009/288.
(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 904/221/5.
(4) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 904/224/5.
(5) العجلي، معرفة الثقات، مصدر سابق: 1272/145/2.
(6) قال الطبري: لو كان كل من ادعي عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادعى به وسقطت عدالته وبطلت شـهادته بـذلك للـزم تـرك أكـثر محدثي الأمصار لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه"، ينظر ابن حجر، مقدمة فتح الباري: 427-428.
(7) ابن أبي خيثمة، لأبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: 279هـ) التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابـن أبي خيثمـة -السـفر الثالـث، ت صـلاح بـن فتحـي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة ط: الأولى، 1427 هـ - 2006 م، 2365/194/2.
(8) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 1413/373/3، ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير، مصدر سابق:2366/194/2.
(9) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 4009/270/20.
(10) قال بشار عواد في التهذيب: وإن كان هذا القول المنسوب إلى ابن عُمَر لا يصح عنه فإنه من رواية أبي خلف الجزار عن يحيى البكاء، ويحيى البكـاء هذا متروك، فلا يصح أن يجرح أحد بكلام مجروح، ثم إن أهل الحجاز يطلقون (كذب) في موضع (أخطأ) ، ذكر ذلك ابـن حبـان في ترجمـة بـرد مـن كتاب "الثقات" ويؤيد ذلك اطلاق عبادة بن الصامت قوله: كذب أبو محمد لما أخبر أنه يقول: الوتر واجب، فإن أبا محمـد (مسـعود بـن زيـد وهـو صحابي لم يقله رواية وإنما قاله اجتهادا والمجتهد لا يقال إنه كذب إنما يقال إنه أخطأ، وذكر ابن عَبد الْبَرِّ لذلك أمثلة كثيرة (ينظـر الفـتح: 1 / 426) . وَقَال ابن منظور في (كذب) من لسان العرب: وفي حديث صلاة الوتر: كذب أبو محمد، أي: أخطأ، سماه كذبا، لأنه يشبهه في كونه ضد الصـواب، كـما أن الكذب ضد الصدق وإن افترقا من حيث النية والقصد، لان الكاذب يعلم إن ما يقوله كذب، والمخطئ لا يعلم، وهذا الرجل ليس بمخبر، وإنما قاله باجتهاد أداه إلى أن الوتر واجب، والاجتهاد لا يدخله الكذب، وإنما يدخله الخطأ، وأبو محمد صحابي واسمه مسعود بن زيد، وقد اسـتعملت العـرب الكذب في موضع الخطأ وأنشد بيت الأخطل: كذبتك عينك أم رأيت بواسط وَقَال ذو الرمة: وما في سمعه كذب. وفي حديث عروة، قيـل لـه: إن ابـن عباس يَقُولُ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الـلـه عليه وسلم لبث بمكة بضع عشرة سنة، فقال: كذب، أي أخطأ. ومنه قـول عِمْـران لسـمرة حـين قـال: المغمـى عليـه يصـلي مـع كـل صـلاة صـلاة حتـى يقضـيها فقـال: كـذبت، ولكنـه يصـليهن معـا، أي: أخطـأت، المـزي، تهـذيب الكـمال الحاشـية، مصـدر سـابق: 4009/264270/20.
(11) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 4009/266/20.
(12) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 4009/292/20.
(13) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 4009/269/20.
(14) البخاري، تاريخه الكبير، مصدر سابق: 7 / ت 218.
(15) الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت327هـ) المراسيل، ت شـكر الـلـه نعمـة الـلـه قوجاني، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط الأولى، 1397هـ 584/185/1.
(16) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 1413/373/3.
(17) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 1413/373/3.

أيوب: لو لم يكن عندي ثقة لم اكتب عنه[1]، وقال أبو حاتم: ثقة، يحتج بحديثه إذا روى عنه الثقات والذى أنكر عليه يحيى بن سعيد الأنصاري ومالك فلسبب رأيه[2]، وقال أبو حاتم: أصحاب ابن عباس عيال على عكرمة[3]، وقال يحيى بن معين: ثقة [4]، وسئل مُحَمد بْنَ سِيرِين، عَنْ عِكرمَة، قَال: فَقال ما يسرني أن يكون من أهل الجنة كذاب[5].

قال أَبو الأسود: كنتُ أول من سبب لعكرمة الخروج إِلَى المغرب وذاك أني قدمت من مصر إِلَى المدينة فلقيني عِكرمَة وسألني عَن أهل المغرب فأخبرته بغفلتهم قَالَ فخرج إليهم فكان أول ما حدث فيهم رأي الصفرية[6]، وقال ابن عدي: وعكرمة مولى ابن عباس لم أخرج هَاهُنا من حديثه شيئا لأن الثقات إِذَا رووا عَنْهُ فهو مستقيم الحديث إلاَّ أَنْ يَرْوِيَ عَنْهُ ضَعِيفٌ فيكون قد أتي من قبل ضعيف لا من قبله ولم يمتنع الأئمة من الرواية عَنْهُ وأصحاب الصحاح أدخلوا أحاديثه إِذَا روى عَنْهُ ثقة فِي صحاحهم، وَهو أشهر من أن يحتاج أن أجرح حديثا من حديثه، وَهو لا بأس به[7]، قال الذهبي : أحد أوعية العلم تكلم فيه لرأيه لا لحفظه فاتهم برأى الخوارج وقد وثقه جماعة، واعتمده البخاري وأما مسلم فتجنبه، وروى له قليلا مقرونا بغيره، وأعرض عنه مالك وتحايده إلا في حديث أو حديثين[8]، وَقَال محمد بن فضيل، عن عثمان بن حكيم: كنت جالسا مع أبي أمامة بْن سهل بْن حنيف إذ جاء عكرمة، فقال: يا أبا أمامة أذكرك الله هل سمعت ابن عباس يقول: ما حدثكم عني عكرمة فصدقوه، فإنه لم يكذب علي؟ فقال أبو أمامة: نعم [9]، وقيل لسَعِيد بن جبير: تعلم أحدا أعلم منك؟ قال: نعم، عكرمة [10]، وَقَال علي بن المديني [11]: كان عكرمة يرى رأي نجدة الحروري[12]، وَقَال النَّسَائي: ثقة [13]، وقال الحاكم: احتج بحديثه عامة الأئمة القدماء، لكن بعض المتأخرين أخرج حديثه من حيز الصحاح احتجاجا بما نذكره، وذكر قصة نافع مع ابن عمر، وروى أيوب عن عكرمة أنه قال له: أرأيت هؤلاء الذين يكذبوني من خلفي، ألا يكذبوني في وجهي؟ فإذا كذبوني في وجهي فقد كذبوني، قال سليمان بن حرب: وجه هذا يقول إذا قرروه بالكذب، ولم يجدوا له حجة [14]، وقال أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي: عكرمة قد ثبتت عدالته بصحبة ابن عباس وملازمته إياه، وبأن غير واحد من أهل العلم رووا عنه وعدلوه، وما زال العلماء بعدهم يروون عنه، قال: وممن روى عنه من جلة العلماء ابن سيرين، وجابر بن زيد، وطاووس، والزهري، وعمرو بن دينار، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهم قال: وكل رجل ثبتت عدالته برواية أهل العلم عنه وحملهم حديثه، لم يقبل فيه تجريح أحد جرحه، حتى يثبت ذلك عليه بأمر لا يحتمل أن يكون جرحه، وأما قولهم: فلان كذاب فليس مما يثبت جرح حتى يتبين ما قاله[15]، قال أبو عمر ابن عبد البر - رحمه الله تعالى -: جماعة الفقهاء وأئمة الحديث الذين لهم بصر بالفقه والنظر، هذا قولهم أنه لا يقبل من ابن معين ولا من غيره في من اشتهر بالعلم وعرف به وصحت عدالته،

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 32/7/7.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 32/7/7.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 32/8/7.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق:32/9/7.

(5) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 1411/470/6.

(6) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 1411/470/6.

(7) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 1411/477/6.

(8) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 5716/93/3، والذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 9/16/5.

(9) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدوري، مصدر سابق: 2 / 413.

(10) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدوري، مصدر سابق: 2 / 413.

(11) الفسوي، المعرفة والتاريخ، مصدر سابق: 2 / 7.

(12) هو نجدة بن عامر الحروري الحنفي من بني حنيفة رأس الفرقة النجدية، ويعرف أصحابها بالنجدات، انفرد عن سائر الخوارج بآراء والحرورية: نسبة إلى حروراء: موضع على ميلين من الكوفة، كان أول اجتماع الخوارج به، فنسبوا إليه ،وقدم نجدة مكة، وقتل سنة 69 هـ وله مقالات معروفة، وأتباع انقرضوا، ينظر الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 3 / 88، وابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق: 6 / 148، وأبو الفلاح، شذرات الذهب، مصدر سابق: 1 / 76، وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح، مصدر سابق: ص 427 وهو يرد عن عكرمة ما ألصق به: لم يثبت عنه من وجه قاطع أنه كان يرى ذلك، وإنما كان يوافق في بعض المسائل، فنسبوه إليهم، وقد برأه أحمد والعجلي من ذلك، فقال في كتاب " الثقات " له: عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما مكي تابعي ثقة بريئ مما يرميه الناس به من الحرورية، وقال ابن جرير: ولو كان كل من ادعي عليه مذهب من المذاهب الرديئة، ثبت عليه ما ادعي به وسقطت عدالته، وبطلت شهادته بذلك، للزم ترك أكثر محدثي الأمصار، لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه.

(13) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 4009/268/20.

(14) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3728/259/9.

(15) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3728/259/9.

وفهمه: جرح إلا أن يتبين الوجه الذي يجرحه به على حسب ما يجوز من تجريح العدل المبرز العدالة في الشهادات، وهذا الذي لا يصح أن نعتقد غيره، ولا يحل أن يلتفت إلى خلافه، وعكرمة من جلة العلماء، لا يقدح فيه كلام من تكلم فيه؛ لأنه لا حجة مع أحد تكلم فيه، وقد يحتمل أن يكون مالك جبن عن الرواية عنه، لما بلغه عن ابن المسيب فيه، ويحتمل أن يكون لما نسب إليه من رأى الخوارج. وكل ذلك باطل عليه إن شاء الله تعالى أما قول سعيد فيه فقد ذكر العلة الموجبة للعداوة بينهما أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي في كتابه " الانتفاع بجلود الميتة " بسبب استفتاء رجل نذر نذرا لا ينبغي له من المغاني، فأمره سعيد أن يفي بنذره، فسأل الرجل عكرمة فأمره بالتكفير وألا يوفي، فأخبر الرجل سعيدا، فقال ابن المسيب: لينتهين عكرمة أو ليوجعن الأمراء ظهره، فرجع الرجل إلى عكرمة فأخبره الخبر فقال عكرمة: أخبره [1]، وقال أبو حاتم: أما عكرمة فحمل أهل العلم عنه الحديث والفقه في الأقاليم كلها، وما أعلم أحدا ذمه بشيء إلا بدعابة كانت فيه [2]، وفي كتاب المنتجالي: مكي تابعي ثقة [3]، وقيل لسعيد بن جبير: تعلم أحدا أعلم منك؟ قال: نعم، عكرمة، وقال قتادة: هو أعلم الناس بالتفسير[4]، وقال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: والصواب من القول عندنا في عكرمة وفي غيره ممن شهر في المسلمين بالستر والصلاح، أنه جائز الشهادة ما استحق الوصف بالعدالة من أهل الإسلام، ولا يدفع ذو علم بعكرمة ومعرفة بمولاه ابن عباس أن عكرمة كان من خواص مماليكه، وأنه لم يزل في ملكه حتى مضى لسبيله - رضي الله عنه - مع علمه به وبموضعه من العلم بالقرآن وتأويله وشرائع الإسلام وأحكامه، وأنه لم يحدث له إخراجا عن ملكه ببيع ولا هبة، بل ذكر عنه أنه كان ربما استثبته في الشيء يستصوب فيه قوله، ولو كان ابن عباس اطلع منه على أمر في طول مكثه في ملكه مذموم أو مذهب في الدين مكروه؛ لكان حربا أن يكون قد أخرجه عن ملكه أو عاقبه بما يكون له عن ذلك من مذهبه أو فعله رادعا أو تقدم إلى أصحابه بالحذر منه ومن روايته، وأعلمهم من حاله التي اطلع منه عليها ما يوجب لهم الحذر منه والأخذ عنه، وفي تقريظ، جلة أصحاب مولى عكرمة إياه ووصفهم له بالتقدم في العلم وأمرهم الناس بالأخذ عنه كجابر بن زيد وكسعيد بن جبير وكطاوس بن كيسان وكأيوب بن أبي تميمة، وغيرهم ممن يتعب إحصاؤهم من أهل الفضل ممن يقرظه ويمدحه في دينه وعلمه، إنما بشهادة بعضهم يثبت للإنسان العدالة، ويستحق في المسلمين جواز الشهادة، ومن تثبت له منهم العدالة، وجازت له فيهم الشهادة، لم تجرح بشهادته ولم تسقط عدالته بالظنة والتهمة، وبأن فلان قال لمملوكه: لا تكذب علي كما كذب فلان على فلان، وما أشبه ذلك من القول الذي له وجوه وتصاريف ومعان غير الذي يوجهه أهل الغباوة، ومن لا علم له بتصاريف كلام العرب، والعجب كل العجب: ممن علم حال عكرمة ومكانه من مولاه وطول مكثه معه وبين ظهراني الصحابة ثم من بعد ذلك من خيار التابعين والخالفين وهم له مقرظون وعليه مثنون وله في الدين والعلم مقدمون، وله بالصدق شاهدون، ثم يجيء بعد مضيه لسبيله بدهور زمان نوابغ يجادلون فيه، من يشهد له بما شهد له من ذكرنا من خيار السلف، وأئمة الخلف من مضيه على ستره وصلاحه وحاله من العدالة، وجواز الشهادة في المسلمين بأن كل ما ذكرنا من حاله عمن ذكرنا عنه، لا حقيقة له ولا صحة، بأن خبرا ورد عليهم لا صحة له عن ابن عمر، وقد بينا من احتمال هذا القول من ابن عمر من الوجوه ما قد مضى ذكر بعضها، وهم مع ذلك من استشهادهم على دفع عدالة عكرمة وجرحهم شهادته وتوهينهم روايته بما ذكرنا من الرواية الواهية عن ابن عمر، عندهم نافع مولى ابن عمر فيما نقل وروى من خبر في الدين حجة، وفيما شهد به عدل ثقة مع صحة الخبر عن سالم مولاه، أنه قال: إذ خبر عنه أنه يروي عن أبيه عبد الله بن عمر، من استجازته إتيان النساء في أدبارهن: كذب العبد، وذلك صريح التكذيب منه لنافع، فلم يرو ذلك من قول سالم لنافع: جرحا ولا عليه في روايته طعنا، ورأوا أن قول ابن عمر لنافع: لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس، له جرح وفي روايته طعن يسقط شهادته[5]، قال أبو جعفر: ولم يعارض قائلي ما ذكرنا في عكرمة بما قيل في نافع طعنا منا على نافع بل أمرهما عندنا في أن ما نقلا في الدين من خبر حجة لازم العمل به، ولكنا أردنا نريهم تناقض قولهم، وغير بعيد أن يكون الذي حكى عن ابن عمر في عكرمة نظير الذي حكى عن سعيد فيه، وأما ما نسب إلى عكرمة من مذهب

(1) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3728/265/9.
(2) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3728/266/9.
(3) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3728/267/9.
(4) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3728/267/9.
(5) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3728/259/9.

الصفرية، فإنه لو كان كل من ادعى عليه مذهب من المذاهب الردية ونحلة، لم يثبت عليه ما ادعى عليه من ذلك ونحلة، يجب علينا إسقاط عدالته وإبطال شهادته، وترك الاحتجاج بروايته للزمنا ترك الاحتجاج برواية كل من نقل عنه أمر من محدثي الأمصار كلها؛ لأنه لا أحد منهم إلا وقد نسبه ناسبون إلى ما يرغب له عنه قوم ويرتضيه آخرون، قال مصعب في الانساب: كان عكرمة يتهم برأي الإباضية فلهذا قيل: لا تكذب علي كما كذب فلان على ابن عباس؛ وذلك أنه روى عنه من بعض الرأي أنه عزا ذلك الرأي؛ لأن ابن عباس من قيل فيه هذا لذلك[1]، وقال أبو عبدالله محمد بن نصر المروذي: قد اجمع عامّة أهل العلم بالحديث على الاحتجاج بحديث عكرمة، واتفق على ذلك رؤساء أهل العلم بالحديث من أهل عصرنا منهم: أحمد بن حنبل وابن راهويه، ويحيى بن معين، وأبو ثور) [2].

الدراسة :-

من خلال ما جاء في عكرمة من أقوال فقد كثر الكلام فيه، وقد صنف كثير من الأئمة كتبا في الذب عن عكرمة، منهم أبو جعفر بن جرير الطبري، ومحمد بن نصر المروزي، وأبو عبد الله بن مندة، وأبو حاتم ابن حبان، وأبو عمر بن عبد البر وغيرهم، وممن تصدى للدفاع عنه أيضا الحافظ ابن حجر في مختصره لتهذيب الكمال، وفي مقدمته لفتح الباري، وقد ذكرت أقوال بعض العلماء في الدفاع عن عكرمة ورد الشبه التي قيلت فيه وقد وثقه وأثنى عليه كثير من العلماء، والناظر في هذه الأقوال يتبن لنا أنها دارت في ثلاث تهم وهي: اتهامه بالكذب وخاصة على مولاه ابن عباس، واتهامه بالابتداع وخاصة بالبدع المتعلقة ببدعة الخوارج ودعوته إليها، قبوله الجوائز والهدايا.

أما الأمر الأول وهو اتهامه بالكذب: فقد اتهمه بالكذب جماعة، وأنكر ذلك جماعة آخرون، وللجواب على هذه نذكر ما ذكره ابن حبان في الثقات قال: كَانَ عِكْرِمَة من عُلَمَاء النَّاس فِي زَمَانه بِالقرآن وَالْفِقْه وَكَانَ جَابر بْن زيد يَقُول عِكْرِمَة من أعلم النَّاس وَمن زعم إِنَّا كُنَّا نتقي حَدِيث عِكْرِمَة فَلم ينصف إِذْ لم نتق الرِّوَايَة عَن إِبْرَاهِيم بْن أبي يحيى وَذَوِيهِ وَلَا يجب على من شم رَائِحَة الْعلم أَن يعرج على قَول يزِيد بْن أبي زِيَاد حَيْثُ يَقُول دخلت على عَليّ بْن عَبْد الله بْن عَبَّاس وَعِكْرِمَة مُقَيّد على بَاب الحش قلت من هَذَا؟ قَالَ إِن هَذَا يكذب على أَبِي وَمن أمحل الْمحَال أَن يجرح الْعدْل بِكَلَام الْمَجْرُوح لِأَن يزِيد بْن أَبِي زِيَاد لَيْسَ مِمَّن يحْتَج بِنَقْل حَدِيثه وَلَا بِشَيْء يَقُوله أَيُّوب بْن رزين عَن نَافِع قَالَ: سَمِعت ابن عمر يَقُول يَا نَافِع لَا تكذب عَليّ كَمَا يكذب عِكْرِمَة على ابن عَبَّاس قلت أما عِكْرِمَة فَحمل أهل الْعلم عَنْهُ الحَدِيث وَالْفِقْه فِي الأقاليم كلهَا وَمَا أعلم أحدا ذمه بِشَيْء إِلَّا بدعابة كَانَت فِيهِ[3]، يضاف لذلك أن قول ابن عمر في عكرمة غير صحيح فالمقصود غيره، قَال إسحاق بن عيسى بن الطباع: سألت مالك بن أنس، قلت: أبلغك أن ابن عُمَر، قال لنافع: لا تكذب علي كما كذب عكرمة على عبد الله بن عباس؟ قال: لا، ولكن بلغني أن سَعِيد بن المُسَيَّب قال ذلك لبرد مولاه[4]، وقد رد أبو أمامه هذه التهمة عنه، قَال محمد بن فضيل، عن عثمان بن حكيم: كنت جالسا مع أبي أمامه بْن سهل بْن حنيف إذ جاء عكرمة، فقال: يا أبا أمامه أذكرك الله هل سمعت ابن عباس يقول: ما حدثكم عني عكرمة فصدقوه، فإنه لم يكذب علي؟ فقال أبو أمامه: نعم [5].

وقد بين ابن عدي القول العدل فيه كما ذكرنا، ورد أبو عبد الله الحاكم هذه المقولة واحتج بذلك بمقولة ابن عباس، وقد يفسر الكذب بالخطأ فقد أخطأ عكرمة بمقولته في ابن عباس أنه من الخوارج هذا وان صحت الرواية فيه فلا يجوز إطلاق الكذب عليه، وأما ما أنكره مالك ويحيى بن سعيد على عكرمة ليس لسبب الكذب، فلسبب رأيه[6]، وذكر أحمد أن ابن سيرين كان يروي عنه ولا يسميه، وكذلك مالك، وأشار أحمد إلى أنهما طعنا في مذهبه ورأيه، لكن روي عن ابن سيرين أنه كذبه، من رواية الصلت بن دينار عنه، والصلت لا تقبل رواياته، وابن سيرين لا يروي عن كذاب أبداً، وقد ذكرت في ترجمته أقوالا كثيرة في الجواب على هذه الشبهة خلاصتها براءة عكرمة من الكذب.

---

(1) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3728/259/9.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 476/272/7.

(3) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 4634/230-229/5، مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3728/267-259/9.

(4) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 4009/292-264/20.

(5) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 4009/271/20.

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 32/9-7/7.

أما الأمر الثاني: بأنه من الخوارج فقد برأه منه جملة من العلماء، وذكر ابن عرب القيرواني سبب نسبة عكرمة إلى الصفرية قال: إن سبب نسبة عكرمة إلى الصفرية أنه لما دخل القيروان قيل له: إن ملوك بني أمية يطلبون منهم جلود الخرفان التي لم تولد العسلية؛ ليتخذوها فراء للباسهم ثم ذبحوا مائة نعجة فلا يوجد في بطنها سخل عسلي، فقال عكرمة: هذا كفر فحمله الناس منه على أنه يكفر بالكبائر، كما تراه الخوارج، قال: وإنما أراد عكرمة استبشاع هذا أو إنكاره، لا أنه الكفر الحقيقي، والله تعالى أعلم[1]، هذا وإن ثبت عليه بعض من بدع الخوارج فلم يثبت عليه المخاصمة أو الغلو والدعوة إلى بدعته فقد امتدحه الكثير من الأئمة واثنوا عليه وعلى حديثه ووثقوه[2]، قال ابن حجر: وروى عنه زهاء ثلاثمائة رجل من أئمة البلدان، منهم زيادة على سبعين رجلا من خيار التابعين ورفعائهم، وهذه منزلة لا تكاد توجد لكبير أحد من التابعين إلا له، على أن من جرحه من الأئمة لم يمسكوا عن الرواية عنه، ولم يستغنوا عن حديثه كمثل يحيى بن سعيد، ومالك بن أنس وأمثالهما، وكان يتلقى حديثه بالقبول ويحتج به قرنا بعد قرن، وإماما بعد إمام إلى وقت الأئمة الأربعة الذين أخرجوا الصحيح، وميزوا ثابته من سقيمه وخطأه من صوابه، وجرحوا رواته: البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي، فأجمعوا على إخراج حديثه واحتجوا به، على أن مسلما كان أسوأهم رأيا فيه، فأخرج عنه ما يقرنه في كتابه الصحيح، وعدله بعد ما جرحه[3]، والراجح في ابتداعه أنه لم يثبت عنه أنه كان يرى رأي الخوارج، وغاية ما هناك أنه كان يرى في بعض المسائل ما يوافق آراءهم من غير أن يقصد إلى هذا الوفاق، ولكن بناء على ما قام لديه من الأدلة، فنسبوه إليهم عن غير بينة ولا برهان، ولو كان من ادعى عليه أنه ينتحل مذهبا رديئا، يعد مجروحا لمجرد الدعوة لسقطت عدالة أكثر المحدثين؛ لأنه ما من أحد منهم، إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه.

أما المأخذ الثالث: قبوله الهدايا وجوائز السلطان: فالأئمة والنقاد، وجماهير المحدثين لا يرون ذلك مانعا من قبول الرواية، وهذا محمد بن شهاب الزهري، كان في ذلك أشهر من عكرمة، ومع ذلك لم يترك أحد من الأئمة الرواية عنه بسبب ذلك، أما ما نقل عن ابن حجر في التهذيب أن ابن أَبي ذئب قال: كان عكرمة غير ثقة وقد رأيته فقد تراجع عن ذلك وأبان الحق فيه في مقدمة الفتح عما رمي به عكرمة فقال: احتج به البخاري وأصحاب السنن وتركه مسلم فلم يخرج له سوى حديث واحد في الحج مقرونا بسَعِيد بن جبير، وإنما تركه مسلم لكلام مالك فيه، وقد تعقب جماعة من الأئمة ذلك وصنفوا في الذب عن عكرمة، منهم: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ومحمد بن نصر المروزي وأبو عبد الله بن مندة وأبو حاتم بن حبان وأبو عُمَر بن عَبد الْبَرِّ وغيرهم[4]، وقد كتب ابن حجر في التهذيب[5]، ترجمته في عشر صفحات، وأطال فيه وذكره في هدي الساري أيضاً[6]، ، وقد رأيت روايات في جرحه لا يعتمد عليها، وقد محص ابن حجر ما قيل فيه فوثقه، وقد ذكره الذهبي في كتابه من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث[7].

(1) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3728/267-259/9.
(2) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3728/267-259/9.
(3) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 241/7.
(4) ابن حجر، فتح الباري، مصدر سابق: 1 / 424.
(5) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 263/7.
(6) ابن حجر، هدس الساري، مصدر سابق: 424.
(7) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثوق، مصدر سابق: 249/380/1.

وخلاصة القول ما قاله فيه ابن حجر في التقريب: ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا يثبت عنه بدعة[1]، وروى له مسلم مقرونا بغيره واحتج به الباقون، وروى عنه الإمام أحمد في المسند (337) حديثاً[2].

8- عبد الله بن شقيق العقيلي، أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو محمد البصري (ت108هـ).

قال عبد الله بن أحمد: حدثني أبي، قال: حدثنا إسماعيل بن علية، قال: أخبرنا خالد قال: وذكر أبو قلابة عبد الله بن شقيق، قال: أي رجل لولا أنه تعرب ـ يعني بدا ـ[3]، وقال أحمد بن حنبل: ثقة، وكان يحمل على علي[4]، وقال يحيى بن سعيد: كان التيمي سيء الرأي فيه [5]،قَالَ بشر بن كثير: وكان عثمانيا وكان ثقة في الحديث، وروى أحاديث صالحة[6]، قال العجلي: ثقة[7]، وَقَال يحيى بْن مَعِين: من خيار المسلمين، لا يطعن فِي حديثه[8]، قال ابن عدي: ما بأحاديثه إن شاء الله بأس[9]، وقال أبو حاتم: ثقة[10]، وقال أبو زرعة: ثقة[11]، وذكره ابن حبان في الثقات [12]، وَقَال ابْنُ خراش: كَانَ ثقة، وكان عثمانيا، يبغض علياً[13]، قال الذهبي : بصري ثقة، لكنه فيه نصب[14]، وقال مرة صدوق فيه نصب، كان سليمان التيمي[15] سيء الرأي فيه[16]، وقال: وثقه غير واحد، وعمر دهرا، قال أحمد بن حنبل: ثقة، وكان سليمان التيمي سيئ الرأي فيه؛ لكونه كان ينال من علي بعض الشيء[17]، وقال ابن حجر: ثقة فيه نصب[18].

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 4673/428.

(2) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الاحاديث رقم: (39، 116، 161، 214، 240، 291، 723، 818، 915، 1435، 1616، 1800، 1840، 1841، 1844، 1858، 1863، 1866، 1871، 1872، 1875، 1876، 1878، 1879، 1886، 1887، 1901، 1907، 1916، 1929، 1944، 1958، 1960، 1976، 1982، 1984، 1985، 1989، 1999، 2006، 2017، 2022، 2023، 2036، 2037، 2050، 2052، 2058، 2059، 2061، 2065، 2067، 2074، 2075، 2080، 2081، 2088، 2093، 2098، 2100، 2101، 2102، 2107، 2108، 2109، 2110، 2123، 2129، 2131، 2134، 2139، 2148، 2149، 2161، 2175، 2180، 2194، 2199، 2200، 2201، 2204، 2211، 2213، 22216، 2218، 2225، 2226، 2242، 2243، 2246، 2252، 2257، 2259، 2260، 2263، 2278، 2279، 2289، 2291، 2302، 2303، 2305، 2307، 2309-2314، 2320، 2321، 2328، 2329، 2332، 2335، 2355، 2356، 2357، 2366، 2378، 2382، 2385، 2387، 2391، 2406، 2412، 2419، 2420، 2422، 2424، 2425، 2426، 2432، 2433، 2446، 2452، 2462، 2467، 2468، 2469، 2472-2475، 2484، 2485، 2492، 2510، 2517، 2520، 2521، 2542، 2543، 2547، 2550، 2551، 2552، 2564، 2565، 2566، 2580، 2592، 2606، 2607، 2615، 2617، 2618، 2621، 2624، 2629، 2634، 2648، 2656، 2660، 2661، 2663، 2668، 2673، 2674، 2691، 2075، 2719، 2723، 2724، 2727، 2728، 2729، 2732، 2733، 2738، 2739، 2741، 2743، 2744، 2745، 2746، 2750، 2751، 2755، 757، 2758، 2759، 2760، 2766، 2768، 2770، 2772-2775، 2784، 2786، 2788، 2791، 2802، 2805، 2806، 2807، 2813، 2814، 2816، 2817، 2829، 2830، 2832، 2834، 2835، 2844، 2852، 2857، 2859، 2865، 2869-2873، 2884، 2894، 2901، 2909-2917، 2925، 2937-2940، 2949، 2951، 2954، 2957، 2962، 2963، 2964، 2969-2972، 2986، 2996، 2998، 3001، 3012، 3020، 3025، 3026، 3031، 3042، 3044، 3045، 3059، 3064، 3068، 3071، 3072، 3080، 3092-3095، 3109، 3113، 3114، 3117، 3120، 3140، 3142، 3143، 3150، 3151، 3216، 3220، 3233، 3249، 3254، 3255، 3270، 3276، 3278، 3282، 3283، 3284، 3290، 3302، 3310، 3314، 3316، 3318، 3319، 3320، 3327، 3339، 3363، 3366، 3371، 3379، 3383، 3385، 3387، 3398-3401، 3405، 3407، 3409، 3418، 3423، 3424، 3434، 3435، 3455، 3456، 3458، 3460، 3480، 3483، 3489، 3500، 3504، 3508، 3517، 3523، 3530، 3546، 3547، 6987، 7084، 7153، 7154، 7373، 7466، 7608، 7737، 8031، 8335، 8632، 9157، 9353، 9512، 9760، 10192، 10267، 10320، 10417، 10549، 10748، 11166، 11807، 11861، 12779، 15731، 17793، 21815، 23864، 24998، 25016، 25141، 25265، 25469، 25590، 25282، 25883، 26177، 26218، 26232، 26297، 27358، 27418، 27427، 27432) المجموع (373) حديثا.

(3) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، مصدر سابق: 2446/326/2.

(4) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 15/ 3333/91.

(5) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 821/265/2.

(6) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 3004/91/7.

(7) العجلي، تاريخ الثقات، مصدر سابق: 824/261/1.

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 376/81/5، وينظر مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 2987/401/7.

(9) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 988/279/5.

(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 376/81/5.

(11) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 376/81/5.

(12) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 3579/10/5.

(13) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3333/90/15

(14) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 4380/440/2.

(15) هو سليمان بن بلال التيمي القرشي المدني، ثقة من الثامنة، ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 2539/284.

(16) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق، مصدر سابق: 183/109/1.

(17) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 118/79/3.

(18) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 3385/342.

الدراسة:-

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال فقد وثقه جمع من العلماء، وأخذ عليه بدعة النصب ببغضه عليا، والراجح فيه كما قال ابن حجر: إنه ثقة فيه نصب، فلم يتكلم فيه إلا لبدعته، فلا يقبل ما كان من حديثه في انتقاص عليّ وآل بيته أو في فضائل عثمان فقط رضي الله عنه، ويضاف لذلك إنه لم يكن داعيا إلى بدعته ولم يكن غاليا في النصب مما يخرجه عن حد الاستقامة فكان يفضل عثمان على علي فحسب وبعضهم زاد أنه يحمل على علي، لكنه لم يصل إلى بغضه رضي الله عنه، نسأل الله العافية، وقد روى له البخاري في "الأدب"، والباقون، وروى عنه الإمام أحمد في المسند (77) حديثاً[1].

9- عمران بن حطّان بن ظبيان بن لوذان، وقيل: بن شهاب السدوسي، (ت84هـ) [2].

قال أحمد بن حنبل: عمران بن حطّان يرى رأي الخوارج روى عنه محمد بن سيرين [3]، وذكره العقيلي في الضعفاء وقال: وَكَانَ يَرَى رَأْيَ الْخَوَارِجِ، وَلَا يَتَبَيَّنُ سَمَاعُهُ مِنْ عَائِشَةَ [4]، وقال ابن سعد: وكان شاعرًا[5]، وقال العجلي: ثقة[6]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : كَانَ يميل إِلَى مَذْهَب الشراة[7]، وَقَال أَبُو داود: ليس في أهل الأهواء أصح حديثا من الخوارج: ثم ذكر عِمْران بْن حطان، وأبا حسان الأعرج[8]، وَقَال يعقوب بْن شَيْبَة: أدرك جماعة من أصحاب رَسُول اللهِ صلى الله عليه وسلم وصار في آخر أمره أن رأى

(1) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (431، 432، 756، 1692، 1693، 2241، 2269، 3392، 3293، 4954، 4987، 5217، 5399، 5470، 5503، 5537، 7123، 7964، 8301، 8821، 8822، 9318، 9855، 9869، 10211، 10598، 10765، 15857، 15858، 16623، 17004، 18975، 18976، 18977، 20347، 20349، 20351-20354، 30372، 20736، 21313، 21392، 21498، 21527، 23105، 23131، 23212، 24019، 24025، 24334، 24353، 24669، 24688، 24809، 24822، 25083، 25237، 25329، 25330، 25385، 25422، 25785، 25687، 25688، 25691، 25819، 25829، 25904، 25907، 25912، 25922، 26022، 26039، 26046، 26078، 26253، 26257، 26290، 29291، 29292) المجموع (77) حديثا.

(2) وقد جاء في عمران بن حطان انه رأس القعدة، من الصفرية، وخطيبهم وشاعرهم. كان قبل ذلك من رجال العلم والحديث، من أهل البصرة، وأدرك جماعة من الصحابة فروى عنهم، وروى أصحاب الحديث عنه. ثم لحق بالشراة، فطلبه الحجاج، فهرب إلى الشام، فطلبه عبد الملك بن مروان، فرحل إلى عُمان، فكتب الحجاج إلى أهلها بالقبض عليه، فلجأ إلى قوم من الأزد، فمات عندهم إباضيا. وإنما عُد من قعدة الصفرية لأنه طال عمره وضعف عن الحرب فاقتصر على التحريض والدعوة بشعره وبيانه. وكان شاعرا مفلقا مكثرا، وهو القائل من قصيدة: " حتى متى لا نرى عدلا نعيش به ولا نرى لدعاة الحق أعوانا؟ ينظر ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 155/7، والبخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق: 413/6 /2822، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1643/296/6.

(3) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 1299/546/1.

(4) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 1304/297/3.

(5) ومن شعره في قاتل علي -رضي الله عنه-: يا ضربة من تقي ما أراد بها ... إلا ليبلغ من ذي العرش رضوانا ... إني لأذكره حينا فأحسبه ... أوفى البرية عند الله ميزانا ... أكرم بقوم بطون الطير أقبرهم ... لم يخلطوا دينهم بغيا وعدوانا.

فبلغ شعره عبد الملك، فأدركته الحمية، فنذر دمه، ووضع عليه العيون، فلم تحمله أرض حتى أتى روح بن زنباع، فأقام في ضيافته، فقال: ممن أنت؟ قال: من الأزد، فبقي عنده سنة، فأعجبه إعجابا شديدا، فسمر روح ليلة عند عبد الملك، فتذاكرا شعر عمران بن حطان هذا، فلما انصرف روح تحدث مع عمران، وأخبره بالشعر الذي ذكره عبد الملك، فأنشده عمران بقيته، فلما أتى عبد الملك قال: إن في ضيافتي رجلا ما سمعت منك حديثا قط إلا حدثني به وبأحسن منه، ولقد أنشدته البارحة البيتين اللذين قالهما عمران في ابن ملجم، فأنشدني القصيدة كلها، فقال: صفه لي، فوصفه له، فقال: إنك لتصف صفة عمران بن حطان، اعرض عليه أن يلقاني، قال: نعم. فانصرف روح إلى منزله وقص على عمران الأمر، فهرب وأتى الجزيرة، ثم لحق بعمان، فأكرموه، فأقام بها حياته.

وورد أن سفيان الثوري كان يتمثل بأبيات عمران بن حطان هذه: أرى أشقياء الناس لا يسأمونها ... على أنهم فيها عراة وجوع ... أراها وإن كانت تحب فإنها ... سحابة صيف عن قليل تقشع ... كركب قضوا حاجاتهم وترحلوا ... طريقهم بادي العلامة مهيع.

(ت84هـ) قاله ابن قانع، ينظر الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 110/981/2.

وقد رد على عمران بن حطان الفقيه الطبري -كما جاء في نسخة من الكامل للمبرد -فقال: يا ضربة من شقي ما أراد بها * إلا ليهدم من ذي العرش بنيانا إني لأذكره يوما فألعنه * إيها وألعن عمران بن حطانا وقال محمد بن أحمد الطبيب يرد على عمران بن حطان: يا ضربة من غدور صار ضاربها * أشقى البرية عند الله إنسانا إذا تفكرت فيه ظلت ألعنه * وألعن الكلب عمران بن حطانا وللسيد الحميري ولغيره قصائد ردوا فيها على عمران، ينظر البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت1093هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ت وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الرابعة، 1418 هـ - 1997 م، ج 13 ، 2/ 436.

(6) العجلي، تاريخ الثقات، مصدر سابق: 1300/373/1

(7) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 4603/333/5.

(8) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 4487/323/22.

رأي الخوارج وكان سبب ذلك فيما بلغنا أن ابنة عم له رأت رأي الخوارج فتزوجها ليردها عَنْ ذلك فصرفته إلى مذهبها[1]، وَقَالَ ثُمَامَة البتي: كان من أهل السنة فقدم غلام من عمان كأنه نصل، فغلبه في مجلس[2]، قال الذهبي: مِنْ أَعْيَانِ العُلَمَاءِ، لَكِنَّهُ مِنْ رُؤُوْسِ الخَوَارِجِ[3]، وقال: عمران بن حطان السدوسي البصري الخارجي ،صدوق في نفسه، وكان عمران من نظراء جرير والفرزدق في الشعر، وهو القائل: حتى متى تسقى النفوس بكأسها * ريب المنون وأنت لاه ترتع الأبيات[4]، وقال قتادة: كان لا يتهم في الحديث[5]، وقال ابن البرقي: كان حروريا[6]، ونقل ابن حجر عن المبرد: أنه كان رأس القعد من الصفرية وفقيههم وخطيبهم وشاعرهم[7]، وقال الدارقطني: عمران متروك لسوء اعتقاده وخبث رأيه[8]، وقال ابن حجر: صدوق إلا انه كان على مذهب الخوارج ويقال رجع عن ذلك[9].

الدراسة:-

من خلال ما جاء في عمران بن حطان من أقوال يتبين لنا أنه من التابعين خارجي شاعر وثقه العلماء، وقد أجاب ابن حجر في التهذيب عما قيل فيه فقال: ذكر أبو زكريا الموصلي في تاريخ الموصل عن محمد بن بشر العبدي الموصلي قال لم يمت عمران بن حطان حتى رجع عن رأي الخوارج قال ابن حجر هذا أحسن ما يعذر به عن تخريج البخاري له[10]، وقال ابن حجر: وأما قول من قال إنه خرج ما حمل عنه قبل أن يرى ما رأى ففيه نظر لأنه أخرج له من رواية يحيى بن أبي كثير عنه ويحيى إنما سمع منه في حال هربه من الحجاج وكان الحجاج يطلبه ليقتله من أجل المذهب وقصته في هربه مشهورة[11]، وقال ابن حجر: قال العقيلي عمران بن حطان لا يتابع وكان يرى رأي الخوارج يحدث عن عائشة ولم يتبين سماعه منها، وكذا جزم ابن عبد البر بأنه لم يسمع منها؛ وليس كذلك فإن الحديث الذي أخرجه له البخاري وقع عنده التصريح بسماعه منها وقد وقع التصريح بسماعه منها في المعجم الصغير للطبراني بإسناد صحيح وكذا روى الرياشي عن أبي الوليد الطيالسي عن أبي عمرو بن العلاء عن صالح بن سرح اليشكري عن عمران بن حطان قال كنت عند عائشة[12]، وقال ابن حجر: وأما قول أبي داود أن الخوارج أصح أهل الأهواء حديثا فليس على إطلاقه فقد حكى ابن أبي حاتم عن القاضي عبد الله بن عقبة المصري وهو ابن لهيعة عن بعض الخوارج ممن تاب إنهم كانوا إذا هووا أمرا صيروه حديثا[13]، قال ابن حجر: وقال ابن حبان في الثقات كان يميل إلى مذهب الشراة وقال بن البرقي كان حروريا أو قال الدارقطني متروك لسوء اعتقاده وخبث مذهبه وقال المبرد في الكامل كان رأس القعد من الصفرية وفقيههم وخطيبهم وشاعرهم، والقعد الخوارج كانوا لا يرون بالعرب بل ينكرون على أمراء الجور حسب الطاقة ويدعون إلى رأيهم ويزينون

(1) وَقَالَ مُحَمَّد بْن أَبي رجاء: أخبرني رجل من أهل الكوفة، قال: تزوج عِمْران بْن حطان امرأة من الخوارج ليردها عن دين الخوارج فغيرته إلى رأي الخوارج، وكانت من أجمل الناس وأحسنهم عقلا، وكان عِمْران من أسمح الناس، وأقبحهم وجها، فقالت له ذات يوم: إني نظرت في أمري وأمرك فإذا أنا وأنت في الجنة. قال: وكيف؟ قالت: لأني أعطيت مثلك فصبرت وأعطيت مثلي فشكرت، فالصابر والشاكر في الجنة. قال: فمات عنها عِمْران فخطبها سويد بْن منجوف السدوسي فأبت أن تزوجه، وكان في وجهها خال كان عِمْران يستحسنه ويقبله، فشدت عليه فقطعته، وَقَالت: والله لا ينظر إليه أحد بعد عِمْران، وما تزوجت حتى ماتت، وذكر أَبُو العباس المبرد أن اسم زوجة عمران حمزة وأنه قال لها خجلا: لا بل مثلي ومثلك كما قال الأَحوص: إن الحسام وإن رثت مضاربه* إذا ضربت به مكروهة قتلا* فإياك والعود إلى ما قلت مرة أخرى، ينظر المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 4487/323/22.

(2) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 4487/324/22.

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 86/214/4.

(4) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 6277/235/3.

(5) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 6277/235/3.

(6) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 129/8.

(7) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 129/8.

(8) الدارقطني، الإلزامات والتتبع، مصدر سابق: 259.

(9) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 5152/459.

(10) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 223/129/8

(11) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 223/127/8.

(12) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 223/129/8.

(13) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 223/128/8.

مع ذلك الخروج ويحسنونه وقال أبو نواس: فكأني وما أحسن منها ... قعدي يزين التحكيما[1]، وقال ابن حجر: لكن ذكر أبو الفرج الأصبهاني أنه إنما صار قعدياً لما عجز عن الحرب والله أعلم وكان من المعروفين في مذهب الخوارج وكان قبل ذلك مشهوراً بطلب العلم والحديث ثم ابتلي، وساق بسند صحيح عن ابن سيرين قال: تزوج عمران امرأة من الخوارج ليردها عن مذهبها فذهبت به وسماها في رواية أخرى حمنة وأنشد له من شعره: لا يعجز الموت شيء دون خالقه ... والموت يفني إذا ما ناله الأجل ... وكل كرب أمام الموت منقشع ... والكرب والموت مما بعده جلل[2].

فمن خلال ما سبق يتضح لنا أنه صدوق من الخوارج ولم يثبت رجوعه عنه، وإن سبب تضعيفه عند البعض هو بسبب مدحه لعبد الرحمن بن ملجم قاتل علي رضي الله عنه في الأبيات السالف ذكرها، وكونه رأس القعدية من الصفرية كما أيد ذلك ابن حجر، ولعل زوجته بالفعل هي سبب انتسابه لهذه البدعة وقد دافع العلماء عن حديثه لمعرفتهم صدقه، ولذكر ابن حجر عودته عن بدعته رغم أن ابن حجر تراجع عن ذلك في مكان أخر فقال: وقد قيل إن عمران تراجع عن ذلك وهو بعيد[3]، وقد ذكر ابن حجر إعذاراً للبخاري في روايته عن عمران إذ لم يرو عنه سوى حديثين[4]، وروى له أَبُو داود، والنَّسَائِي، وروى عنه الإمام أحمد في المسند (6) أحاديث[5].

المبحث الرابع

منهج الإمام أحمد وحكمه في الرواية عن الخوارج والنواصب

من خلال دراسة الرواة السالف ذكرهم في المبحث السابق ممن وصفهم الإمام أحمد ببدعة الخوارج والنصب وبتطبيق ذلك على المسند تبين لنا ما يلي:

1 - أن مجموع من تم دراستهم ممن وصف بهذه البدعة تسعة رواة ثلاثة منهم من النواصب وستة من الخوارج، روى عن سبعة منهم في المسند، فروى عن اثنين من النواصب وترك واحدا منهم فلم يرو عنه لانحرافه وغلوه في النصب وروى عن خمسة من الخوارج وترك الرواية عن واحد منهم لأنه مخاصم.

2- لم يتبين لي من خلال الدراسة أن هناك واحداً ممن روى عنهم الإمام أحمد من أهل هذه البدعة من شيوخه، وقد ذكر الإمام أحمد بعضا من الرواة بأنهم عادوا عن بدعتهم أو عدم ثبوت هذه البدعة.

3- ويلاحظ أن الإمام أحمد لا يتحرج في الرواية عن الخوارج وقدمائهم ممن لم يكونوا دعاة أو غلاة.

4- تراوحت مرويات المبتدعة ممن وصفوا بهذه البدعة الإقلال والإكثار وهذا عائد إلى درجته وحكم الإمام أحمد عليه من حيث الضبط والعدالة والقوة والحفظ.

5- فقد عدل ووثق الإمام أحمد ممن وصفوا بأنهم من الخوارج وروى عنهم، ولم يوثق من كان داعية مخاصماً رأساً ونهى عن الكتابة عنهم بل وترك الحديث عن بعضهم .

6- إن ترك الإمام أحمد لرؤوس الخوارج والنواصب الغلاة الدعاة المخاصمين كان من باب الهجران للمبتدع وإخماد ذكره فقد كان الإمام أحمد ينهى عن الرواية عن رؤوس الخوارج فقد سأله مهنى فقال سألت الإمام أحمد عن مالك الأشتر[6]، يروى عنه الحديث؟ قال: لا، وسألته عن عبد الله بن الكواء[7]؟ قال: كوفي، قلت: يروى عنه الحديث؟ قال: لا "[8]، فمن خلال ما سبق يتضح منهج الإمام أحمد في الرواية عن الخوارج والنواصب فهو يروي ويوثق من لم يكن غاليا أو مخاصما وداعيا في بدعته وإن كان من الغلاة الدعاة المخاصمين فانه يترك الرواية عنه ويهجره والله تعالى أعلم.

---

(1) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 223/130/8.

(2) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 223/130/8.

(3) ينظر ابن حجر، فتح الباري، مصدر سابق: 290/10.

(4) ينظر ابن حجر، هدي الساري، مصدر سابق: 416 وينظر المقدمة منه 432 وينظر ابن حجر، فتح الباري 290/10.

(5) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (321، 24261، 24464،24463، 25996، 26142) المجموع (6) أحاديث.

(6) هو مالك بن الحارث بن عبد يغوث ابن سلمة النخعي الملقب بالأشتر قال بن حجر: مخضرم ثقة من الثانية نزل الكوفة بعد أن شهد اليرموك وغيرها وولاه علي مصر فمات قبل أن يدخلها سنة سبع وثلاثين تقريب التهذيب 545/ 6429، ويعد من رؤوس الخوارج القدماء ولم يذكر الإمام أحمد ذلك عنه، قال بن سعد: وكان الأشتر من أصحاب علي بن أبي طالب وشهد معه الجمل وصفين ومشاهده كلها، وولاه علي على مصر فخرج إليها، فلما كان بالعريش شرب شربة عسل فمات، ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 2191/239/6، وقال الذهبي: مَالك بن الْحَارِث من رُؤُوس الْخَوَارِج تَابِعِيّ، المغني في الضعفاء، مصدر سابق: 5135/537/2.

(7) عبد الله بن عمرو اليشكري بن الكوّاء أبو عمرو، قال بن حجر: من رؤوس الخوارج قال البخاري لم يصح حديثه قلت وله أخبار كثيرة مع علي وكان يلزمه ويعييه في الأسئلة وقد رجع عن مذهب الخوارج وعاود صحبة علي. مشهور بصحبته، وكثرة أسئلته لعلي - رضي الله عنه - وكان ناسكا عالمًا، من الشيعة، ثم من رؤوس الخوارج، من الثالثة، وهو ممن لم يذكره الإمام أحمد بهذه البدعة، ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق: 1367/329/3.

(8) الخلال، السنة، مصدر سابق: 837/517/3.

الفصل السادس

موقف الإمام أحمد في الحكم على القائلين بخلق القرآن في الميزان النقدي التطبيقي وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعريف ببدعة القول بخلق القرآن.

المبحث الثاني: ما جاء عن الإمام أحمد في بدعة القول بخلق القرآن وحكم الرواية عنهم.

المبحث الثالث: سبر أقوال الإمام أحمد على من وصف ببدعة القول بخلق القرآن.

المبحث الرابع: منهج الإمام أحمد وحكمه في الرواية عن القائلين ببدعة القول بخلق القرآن.

المبحث الأول

التعريف ببدعة القول بخلق القرآن

إن أئمة سلف هذه الأمّة كانوا على الهدى القويم، والطريق المستقيم، ينهلون من نبع الوحي المعين الذي لم تكدِّره بدع المتكلمين وأصحاب الهوى المضلين، يعتقدون أنَّ كلام الله سبحانه منزّل من عنده، وما زالوا على هذا المسلك القويم إلى أن ظهر أهل الزيغ والضلال، فجاءوا ببدع من القول، خالفوا هدي المعدَّلين، ومن أعظم هذه البدع وأشنعها القول بخلق القرآن، فإن أصحابها استمالوا الخليفة المأمون وأقنعوه بقولهم فاجتمع لهم سطوته ومهابته عند العامة، فحملوا الناس على القول بخلق القرآن، بل وجعلوه دليل الإيمان، ومن رفضه ذمَّوه وعذَّبوه بسوط السلطان، وامتحنوا العلماء وتحت وطأة التَّعذيب أجاب البعض، وبالرفض والثبات أجاب آخرون، فكانت طائفة منهم أعلامٌ ومنارات حافظوا على السُّنة، وقمعوا البدعة، وفي سبيل ذلك لاقوا المشاق وتكبّدوا التبعات، فعرفوا بالسُّنة وعرفت السُّنة بهم.

وأول من اشتهر القول بخلق القرآن في آخر عصر التابعين، لما ظهر جهم بن صفوان[1] شقيق إبليس لعنهما الله، وكان ملحداً عنيداً زنديقاً زائغاً مبتغياً غير سبيل المؤمنين، لم يُثبت أن في السَّماء رباً، ولا يصف الله تعالى بشيء مما وصف به نفسه[2]، وكان قد أخذ هذا المذهب المخذول من الجهم بشر بن غياث بن أبي كريمة المريسي (ت218هـ) [3] المتكلم شيخ المعتزلة وهو أحد من أضلَّ المأمون وجد القول بخلق القرآن، قيل، إن أباه كان يهودياً صبّاغاً بالكوفة وروى عنه أقوال شنيعة في الدّين من التَّجهم ثم تقلَّد عن بشر هذا المذهب الملعون قاضي المحنة أحمد بن أبي دؤاد (240هـ) وأعلن بالمذهب وحمل السلطان على امتحان الناس بالقول بخلق القرآن، وكان بسبب ما كان على أهل الحديث والسُّنة من الحبس والضَّرب، والقتل، وكان الله له بالمرصاد فقد ابتلاه قبل موته بأربع سنين بالفالج، فقتله الله شر قتله[4].

فخلاصة هذا المذهب الضَّال نفي صفة الكلام عن الله عز وجل، وأنه ليس لله كلامٌ ذاتي قائم به، لكنه مخلوق يخلقه الله في غيره كالهواء والشجرة، فيكون متكلماً بخلقة لا بقيام الكلام به، وقد استدل جهم بن صفوان على مذهبه بآيات من كتاب الله كقوله:﴿ جعلناه قرآناً عربياً ﴾[5]، وقوله:﴿ الله خالق كل شيء﴾[6].

وقد تصدّى له أهل السُّنة من العلماء وردُّوا على شُبهه وفنَّدوها، ولقد كانت فتنة عظيمة عذّب فيها علماء وقتل فيها ناس، فثبّت الله أهل الحق على حقِّهم، وأزاغ أهل الباطل بباطلهم، وسيكون لنا وقفة مع عالم السَّنة الإمام أحمد في موقعة في هذه الفتنة العظيمة بعد أن نذكر أقوال أهل السلف بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، فالقرآن هو كلام الله ومن كلام الله سبحانه القرآن العظيم، وهو كتاب الله المبين وحبله المتين وصراطه المستقيم، وتنزيل ربِّ العالمين نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين بلسان عربي مبين، منزَّلٌ غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، وهو سور محكمات وآيات بينات وحروف وكلمات من قرأه فأعربه فله بكل حرف عشر حسنات، وله أول وآخر وأجزاء وأبعاض، متلو بالألسنة محفوظ في الصدور، مسموع بالآذان مكتوبٌ في المصاحف، فيه محكم ومتشابه، وناسخٌ ومنسوخ، وخاص وعام وأمر ونهي، لقوله تعالى: ﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد﴾[7]، وقوله تعالى: (قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا القرآن لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ

(1) هو محرز السمرقندي، الضال رأس الجهمية، هلك في زمان صغار التابعين، زرع شراً عظيماً، الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 426/1 /1584.

(2) الحكمي، معارج القبول بشرح سلم الوصول، مصدر سابق: 270/1.

(3) هو الفقيه الحنفي المتكلم من موالي زيد بن الخطّاب رضي الله عنه، أخذ الفقه عن القاضي أبي يوسف الحنفي، إلا أنه اشتغل الكلام وجرّد القول بخلق القرآن، وحكي عنه في ذلك أقوال شنيعة، وكان مرجئاً، وإليه تنسب الطائفة المريسية، وكان يقول: إن السجود للشمس والقمر ليس بكفر، ولكنه علامة للكفر، ابن خلكان، وفيات الأعيان، مصدر سابق: 115/277/1.

(4) الحكمي، معارج القبول، مصدر سابق: 271/1.

(5) (الزخرف:3).

(6) (فصلت: 42)

(7) فصلت 42.

كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا)[1]، [2]، يجدر بنا وقبل الحديث عن محنة الإمام أحمد رحمه الله وما لقية من صنوف الأذى بسبب رفضه تلك المقولة الخبيثة أن نذكر رأي أئمة السُّنة في مسألة خلق القرآن، فهم مجمعون على أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن من يقول غير ذلك فهو ضال مبتدع يجب تأديبه، ولقد عقد صاحب كتاب معارج القبول بشرح سلم الوصول، فصلاً نفيساً جمع فيه أقوال أئمة السلف في اعتقادهم بكلام الله وعلى رأسهم أبو عبد الله فقال: "قال إمام أهل السُّنة أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى: من قال القرآن مخلوق فهو عندنا كافر، لأن القرآن من علم الله وفيه أسماء الله، وقال: إذا قال الرجل: العلم مخلوق فهو كافر لأنه يزعم أنه لم يكن لله علم حتى خلقه" [3]، وكان مالك بن أنس يقول: الإيمان قول وعمل، ويقول: كلم الله موسى، وقال: ملك الله في السماء، وعلمه في كل مكان، لا يخلو منه شيء، وتلا هذه الآية (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ)[4]، من قال القرآن مخلوق يوجع ضربًا ويحبس حتى يتوب[5]، وقال سفيان الثوري: من زعم أن قول الله ﴿يا موسى إنه أنا الله العزيز الحكيم﴾[6] ، مخلوق فهو كافر زنديق حلال الدم، وقال أيضاً: من قال إن ﴿قل هو الله احد، الله الصمد﴾[7] ، مخلوق فهو كافر.[8]

والناظر بعين البصيرة إلى كلام جهابذة أهل السُّنة يدرك إلى أي حدٍّ كان النّكير على هؤلاء المبتدعة، فقد نُعتوا بالكفر والزندقة وبإهدار الدَّم ولولا أنهم مستحقون لما وصفوا به، لما جسر أئمة السنة وهم مَنْ هم على قول ذلك، بل إن عبد الله بن إدريس يرى أن هذا القول لا يكون إلا من يهودي أو نصراني أو مجوسي (فقد قال له رجل يا أبا محمد إن قبلنا ناساً يقولون القرآن مخلوق، فقال: مَنْ اليهود؟ قال لا، قال: فمن النصارى؟ قال: لا، قال: فمن المجوس؟ قال: لا، قال: فمن؟ قال: من الموحِّدين، قال: كذبوا ليس هؤلاء بموحدين هؤلاء زنادقة هؤلاء زنادقة، وقرأ ابن إدريس ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ الفاتحة آية 1، فقال: الله مخلوق؟ والرحمن مخلوق؟ والرحيم مخلوق؟ هؤلاء زنادقة) [9]، وكان يحيى بن معين رحمه الله يعيد صلاة الجمعة مُذْ أظهر عبدالله بن هارون المأمون ما أظهر، يعني القول بخلق القرآن، وقال الحسين بن إبراهيم بن إشكاب وعاصم بن علي بن عاصم وهارون الفروي وعبدالوهاب الوَرَّاق وسفيان ووكيع: القرآن كلام الله وليس بمخلوق، وسئل جعفر بن محمد -رحمه الله -عن القرآن فقال: ليس بمخلوق ولكنه كلام الله ... وقال حماد بن زيد – رحمه الله – القرآن كلام الله انزله جبريل من عند رب العالمين ... وقال الشافعي -رحمه الله-في وصيته: القرآن كلام الله غير مخلوق ...[10]، ثم إن المخالفين لأهل السنة القائلين بخلق القرآن اختلفوا بعد ذلك اختلافاً كثيراً وانقسموا إلى فرق ومنشأ النزاع بينهم هو هل الله يتكلم بمشيئة أم أن كلامه بغير مشيئة، قال ابن القيم (منشأ النزاع بين الطوائف أن الربَّ هل يتكلم بمشيئة أم كلامه بغير مشيئة على قولين، فقالت طائفة: كلامه بغير مشيئة واختياره، ثم انقسم هؤلاء أربع فرق) [11].

---

(1) الإسراء 88

(2) ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، ابن قدامة المقدسي (ت620هـ)، لمعة الاعتقاد، الناشر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد -المملكة العربية السعودية، ط الثانية، 1420هـ -2000م، 18/1.

(3) الحكمي، معارج القبول، مصدر سابق:273/1.

(4) المجادلة 7.

(5) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، مصدر سابق: 1783/180/3.

(6) النمل 29.

(7) الإخلاص 1،2.

(8) الشيباني، السنة، مصدر سابق: 12/107/1، والحكمي، في معارج القبول، مصدر سابق: 273/1.

(9) الحكمي، معارج القبول، مصدر سابق:273/1.

(10) الحكمي، معارج القبول، مصدر سابق:277/276/1.

(11) ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، مؤلف الأصل (المتوفى: 751هـ)، مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصلي (المتوفى: 774هـ)، ت سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة – مصر، ط الأولى، 1422هـ -2001م 527/1.

محنة الإمام أحمد في خلق القرآن:

لقد بقي الإمام أحمد متصدراً للفتيا والتحديث حتى سنة (218هـ) حين أعلن المأمون رأيه بخلق القرآن وأمر بامتحان العلماء فيه، فأجاب الكثير خوفاً من الضرب والإيذاء، يقول ابن كثير: (فأجابوا مكرهين متأوّلين قوله تعالى: ﴿إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان﴾[1]، إلا أربعة وهم أحمد بن حنبل، ومحمد بن نوح، والحسن بن حمّاد سجَّادة، وعبيدا لله بن عمر القواريري، فقيَّدهم وأرصدهم ليبعث بهم إلى المأمون، ثم استدعى بهم في اليوم الثاني فأمتحنهم، فأجاب سجادة إلى القول بذلك فأطلق، ثم امتحنهم في اليوم الثالث فأجاب القواريري إلى ذلك فأطلق قيده، وأخّر أحمد بن حنبل ومحمد بن نوح الجنديسابوري لأنهما أصرّا على الامتناع من القول بذلك، فأكد قيودهما وجمعهما في الحديد، وبعث بهما إلى الخليفة وهو بطرسوس، وكتب كتاباً بإرسالهما إليه، فسارا مقيَّدين في محارة على جمل متعادلين رضي الله عنهما، وجعل الإمام أحمد يدعو الله عز وجل أن لا يجمع بينهما وبين المأمون وأن لا يرياه، ولا يراهما، ثم جاء كتاب المأمون إلى نائبه أنه قد بلغني أن القوم إنما أجابوا مكرهين متأوّلين قوله تعالى: ﴿إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان﴾ وقد أخطأ في تأويلهم ذلك خطأ كبيراً، فأرسلهم إلى أمير المؤمنين، فاستدعاهم إسحاق وألزمهم بالمسير إلى طرسوس، فساروا إليها، فلما كانوا ببعض الطريق بلغهم موت المأمون فرُدُّوا إلى الرَّقة، ثم أذن لهم بالرجوع إلى بغداد، وكان أحمد بن حنبل وابن نوح قد سبقا الناس، ولكن لم يجتمعا به، بل أهلكه الله قبل وصولهما إليه، واستجاب الله سبحانه دعاء عبده ووليِّه الإمام أحمد بن حنبل، فلم يريا المأمون ولا رآهما، بل ردوا إلى بغداد) [2]، ولقد توالى الخلفاء على سجن الإمام أحمد وتعذيبه حتى هلك الواثق سنة (232هـ) وولى المتوكل فأمر بعد سنتين من خلافته أي في سنة (234هـ) برفع المحنة وأن يعود الناس إلى ما كانوا عليه، قال خليفة بن خيّاط: (أستُحلف المتوكّل، فأظهر السنة وتكلَّم بها في مجلسه، وكتب إلى الآفاق برفع المحنة، وبسط السنة ونصر أهلها) [3].

والحقيقة أن إجابة كثير من العلماء للقول بخلق القرآن، حتى وإن كانوا متأوّلين في حين صمود الإمام أحمد ومن معه أمام هذه المحنة العظيمة، جعلت الإمام أحمد يتخذ موقفاً منهم أي في التحديث عنهم، وقبول رواياتهم، وهذا الذي أظهر فيما بعد منهجه - رحمه الله - وإنما كان في موقفه هذا ينطلق من أنّ القائلين لو صبروا وما أجابوا في بداية الأمر لانكفأ الدّاعين لذلك، ولجنبت الأمة هذا الشر العظيم يقول أحمد رحمه الله: (أول من حمل للمحنة سبعة أنفس وهم: يحيى بن معين وأبو خيثمة زهير بن حرب وأحمد بن أبراهيم الدرورقي وإسماعيل الجوزي ومحمد بن سعد كاتب الواقدي وأبو مسلم المستملي، وإسماعيل بن أبي مسعود، فأجابوا ولو صبروا أو قاموا لله لكان انقطع الأمر، وحذرهم الرجل- يعني المأمون- ولكن لما أجابوا وهم عين البلد، اجترأ على غيرهم، وكان إذا ذكرهم يختم ويقول: هم أول من ثلم الثلمة) [4].

ولنسلط الضوء قليلاً على معاناة الإمام أحمد في وقوفه الشامخ كالضود العظيم أمام هذه المحنة العظيمة فقد ورد أن المعتصم أستدعى الإمام أحمد من السجن وأحضر له الفقهاء والمتكلِّمين فناظروه بحضرته ثلاثة أيام، وهو يناظرهم، ويظهر عليهم بالحجج القاطعة، ويقول: أنا رجل علمتُ علماً، ولم أعلم فيه بهذا أي قولهم بخلق القرآن- أعطوني من كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أقول به، ولما انقطعت حجّتهم، وأيسوا من إجابته لهم جعلوا يحرِّضون الخليفة عليه فقالوا: يا أمير المؤمنين هذا الكافر ضال مُضل، وقال له إسحاق بن إبراهيم نائب بغداد: يا أمير المؤمنين ليس من تدبير الخلافة أن نخلي سبيله ويغْلب خليفتين، وعند ذلك حمي واشتد غضبه، وكان ألينهم عريكة، وهو يظن أنهم على شيء، قال الإمام أحمد: فعند ذلك قال لي لعنك الله، طمعت فيك أن تجيبني، ثم قال: خذوه واخلعوه واسحبوه، قال أحمد: فأخذت وسحبت وخلعت... وجيء بالضَّرابين ومعهم السِّياط فجعل أحدهم يضربني سوطين ويقول له المعتصم: شُدَّ قطع الله يدك، يجيء الآخر فيضربني سوطين، ثم الآخر كذلك، فضربوني أسواطاً حتى أغمي عليّ وذهب عقلي مراراً، فإذا سكن الضرب يعود عقلي... ثم أعادوا الضرب، فذهب

---

(1) النحل 106.

(2) ابن كثير، أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت774هـ)، لبداية والنهاية، ت عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط الأولى، 1418 هـ -1997 م، سنة النشر: 1424هـ / 2003م، 213/14.

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 31/12.

(4) الحنبلي، محمد بن السعدي، الجوهر المحصل في مناقب الإمام أحمد بن حنبل، ت د عبد الله التركي، هجر للطباعة والنشر، ط الأولى 1407ه، ص66-68.

عقلي فلم أحس بالضرب، وأرعبه ذلك من أمري، وأمر بي فأطلقت ولم أشعر إلا وأنا في حجرة من بيت، وقد أطلقت الأقياد من رجلي) [1].

هذا هو الإمام أحمد لسان حاله مالي وكلامكم وتفريعاتكم وتقسيمات الكلام أعطوني آية أو حديث وأسلِّم لكم، جلد ظهره وأغمي عليه وقيِّدت رجلاه، ولكن ماذا يضرُّ أحمد، وقد حفظ الدين وأرضى رب العالمين، لقد غدا الإمام أحمد بعد تلك الفتنة الهوجاء التي قلّما يصمد أمامها إلا الجهابذة من العلماء حيث زلَّت فيها أقدام، وتراجع فيها فضلاء، إماماً وعلماً فلقد أعطي الإمامة في الدين حتى أضحى كل من له حظ في العلم والدّين ينعته الإمام، فلقد أعطي من الصبر والجلد والمهابة ما لم يحظ به غيره، فنافح عن الدّين وذَبَّ عن جناب الربِّ سبحانه وتعالى، لذلك قال علي بن المديني: (إن الله أعز هذا الدين برجلين ليس لهما ثالث: أبو بكر الصَّديق يوم الرِّدة، وأحمد بن حنبل يوم المحنة) [2].

إن الناظر بعين البصيرة والإنصاف والفهم والتدبر ليدرك إلى أي حدٍّ كان موقف الإمام أحمد مانعاً من الإحداث في الدِّين ما ليس فيه، فإنه لو قدَّر أن روِّجت هذه البدعة وانتشرت واعتقدها الناس، لكان خللاً عظيماً وثُلمة في الدين، لأجل ذلك قال المدركون لفعله رحمه الله ومنهم ابن قتيبة: (لولا الثوري لمات الورع، ولولا أحمد بن حنبل لأحدثوا في الدين، قيل لقتيبة: أحمد بن حنبل إلى أحد التابعين، فقال: إلى كبار التابعين) [3]، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الإمام أحمد بموقفه في هذه المحنة وبما تمتَّع به من تمسك بالسنة ومحاربة للبدعة أصبح موضع إجلال وتقدير بين العلماء، وصار قوله بالجرح أو التعديل في العلماء والرّواة عمدة، قال ابن جرير الطبري: (وهو- أي الإمام أحمد- الرضا عندنا والإمام في كل ما قال، ومن حاد عنه فهو مبتدع رديء، ومن قصده بعيب أو ذكره بسوء أو ببغض أو واحداً من أوليائه وأتباعه ومن كان على مذهبه فهو رديء خبيث لأنه الشيخ الإمام الذي ارتضاه أهل الإسلام وأهل الدين والسُّنة والجماعة) [4]، وهذا يقودنا إلى الحديث عن قول أحمد في أصحاب بدعة القول بخلق القرآن، حيث كان له منهج يتبعه في التعامل مع أصحاب البدع كلٌ بحسب بدعته، وكان تجريحه أو تعديله لهم يؤخذ بالحسبان.

المبحث الثاني:

ما جاء عن الإمام أحمد في بدعة القول بخلق القرآن وحكم الرواية عنهم.

يظهر تعريف الإمام أحمد لأهل هذه البدعة من خلال إجاباته على الأسئلة التي كانت تطرح عليه بشأن القائلين بخلق القرآن، فلقد كان يتعرض لبعض أوصافهم وبعض الألفاظ التي كانوا يستعملونها في تنظيرهم لهذه البدعة كقولهم لفظي بالقرآن مخلوق وغير ذلك من الألفاظ التي فيها شيء من الفلسفة والمواربة، لأجل تزيين الباطل، فنجد في كلام الإمام أحمد فيما نقله عنه أحمد بن جعفر بن يعقوب فيما يعتقده في القرآن ذكر لبعض التفصيلات والألفاظ التي يزعمها القائلون بخلق القرآن، يقول رحمه الله: (والقرآن كلام الله تكلَّم به ليس مخلوق، ومن زعم أن القرآن مخلوق فهو جهمي كافر، ومن زعم أن القرآن كلام الله ووقف ولم يقل ليس بمخلوق فهو أخبث من قول الأول، ومن لم يكفر هؤلاء فهو مثلهم) [5]، فهو هنا ومن خلال هذا الكلام فقد عرّف القائلين وذكر أصنافهم، فمنهم القائل الصريح بقوله بأنه مخلوق، ومنهم الواقف وهنا أخبث، ومنهم المتفلسف بأن اللفظ والتلاوة مخلوقة بخلاف القرآن.

وقال رحمه الله: (والجهمية أعداء الله وهم الذين يزعمون أن القرآن مخلوق وأن الله عز وجل لم يكلم موسى، وأن الله ليس بمتكلم ولا يتكلم ولا ينطق، وكلاماً كثيراً أكثره حكايته وهم كفار زنادقة أعداء الله، والواقفة وهم يزعمون أن القرآن الكريم كلام الله ولكن ألفاظنا بالقرآن وقراءتنا له مخلوقة، وهم جهمية فساق) [6]، وقال أيضاً: (أجمع من أدركنا من أهل العلم أن

(1) ينظر ابن كثير، البداية والنهاية، مصدر سابق: 403/14، ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين، من آل الوزير (ت840هـ)، العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ت شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط الثالثة، 1415 هـ -1994م،275/4.

(2) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 90/6.

(3) ابن الوزير، العواصم والقواصم، مصدر سابق: 287/4.

(4) ابن الوزير، العواصم والقواصم، مصدر سابق: 275/4.

(5) ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، مصدر سابق: 29/1.

(6) ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، مصدر سابق: 32/1.

الجهمية افترقت ثلاث فرق فقالت طائفة منهم القرآن كلام الله مخلوق، وقالت طائفة القرآن كلام الله وسكتت وهي الواقفة الملعونة، وقال بعضهم: (ألفاظنا بالقرآن مخلوقة) [1].

ونلحظ هنا من خلال تعريفات الإمام أحمد لأصحاب هذه البدعة أن كل من يقصد إلى القرآن بأي بدعة فهو جهمي، فبدعة القول بخلق القرآن هي من أشهر بدع الجهمية، وكذلك بدعة القول باللفظ، أي قولهم لفظي بالقرآن مخلوق وبدعة الوقف في القرآن، وهذه البدع تلقفها أفراخ الجهمية، بشر بن غياث بن أبي كريمة المريسي، ومن بعده قاضي المحنة أحمد بن أبي دؤاد.

أما عن حكم الإمام أحمد فيمن وصف بهذه البدعة فقد تقدم معنا أن الإمام أحمد يرى كفر الجهمية وهذا بخلاف البدع الأخرى لذلك نجد أن الإمام أحمد بنهى عن موارثتهم، جاء في كتاب (الإبانة الكبرى، أن المرُّوذي قال: سألت أبا عبدالله عن الجهمي يموت وله ابن عمٍّ ليس له وارث غيره، فقال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (لا يرث المسلم الكافر) [2]، قلت: فلا يرثه؟ قال: لا قلت: فما يصنع بماله؟ قال: بيت المال، نحن نذهب إلى أنّ مال المرتد لبيت المال) [3]، وهذا واضح في تكفير أحمد لهم بذكره لحديث النبي صلى الله عليه وسلم بعدم ميراث المسلم للكافر، ويدلل على ذلك أيضاً إبطال صلاة الجهمي وأن من يصلي خلفة يعيد، قال المرُّوذي: "قلت لأبي عبدالله: رجل صلّى خلف الصف هو ورجل، فلما سلَّم نظر إلى الذي على جنبه فإذا هو جهمي، قال: يعيد الصلاة فإنه إنما صلّى خلف الصف وحده، أو كلام هذا معناه إن شاء الله"[4]، وكان الإمام أحمد رحمه الله يأمر بهجر أصحاب هذه البدعة وعدم مجالستهم أو الحديث إليهم، روى الخطيب البغدادي عن أبي جعفر محمد بن الحسن بن هارون الموصلي، قال: سألت أبا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل، فقلت: يا أبا عبد الله أنا رجل من الموصل والغالب على أهل بلدنا الجهمية، وفيهم أهل سُنَّة نفر يسير يحبونك، وقد وقعت مسألة الكرابيسي نطقي بالقرآن مخلوق؟ فقال لي أبو عبد الله: إيّاك إيّاك وهذا الكرابيسي لا تكلمه ولا تكلم من يكلمه، أربع مرات أو خمس مرات) [5].

وهذا يبيّن منهج الإمام أحمد رحمه الله في هجر المبتدعة، لأن في محادثتهم والسلام عليهم تشجيعاً لهم على بدعتهم، وتغريراً للناس بهم، ولا بد من الإشارة هنا أن هذا الموقف من الجهميّة مبني على أصله في تكفير الجهمية دون غيرهم من أهل الأهواء، يقول شيخ الإسلام: (والمحفوظ عن أحمد وأمثاله من الأئمة، إنما هو تكفير الجهميّة والمشبّهة وأمثال هؤلاء، ولم يكفر أحمد الخوارج ولا القدرية إذا أقرّوا بالعلم، وأنكروا خلق الأفعال وعموم المشيئة، لكن حكى عنه في تكفيرهم روايتان، وأما المرجئة فلا يختلف قوله في عدم تكفيرهم) [6].

أخيراً لا بدَّ من بيان أن أحمد لم يُكفِّر أعيان الجهمية، ولا كل من وافق الجهمية في بعض بدعهم، بل إنه صلّى خلف من دعوا إلى قولهم وامتحنوا الناس في ذلك من الأئمة ويمنع الخروج عليهم، ويرى الإتمام به علاوة على الصلاة في الحج والغزو، ولقد نقل ذلك ابن تيمية عمّا يعتقده الإمام أحمد فقال: (وينكر ما أحدثوا من القول الباطل الذي هو كفر عظيم وإن لم يعلموا هم أنه كفر، وكان ينكره ويجاهدهم على ردّه بحسب الإمكان فيجمع بين طاعة الله ورسوله في إظهار السّنة والدّين وإنكار بدع الجهمية الملحدين، وبين رعاية حقوق المؤمنين من الأئمة والأمة، وإن كانوا جُهّالا مبتدعين، وظلمة فاسقين) [7].

ذلك هو منهجه رحمه الله الذي راعى فيه الإنكار الشديد على أصحاب البدع الذين هم رؤوسها، ولهم النصيب الأكبر في شرها، وبين من غُرِّر به لجهلٍ أو لعدم وضوح في الرؤيا أو أولئك الذين قالوا وهم مكرهون، وإنما قالوا ذلك تحت تهديد السلطان مع المحافظة على نسيج وحدة الأمة والدين، وهذا يقودنا إلى أن نفرد الحديث عن تعامل الإمام أحمد مع القائلين والمجيبين والواقفة بالقول بخلق القرآن.

---

(1) ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، مصدر سابق: 343/1.
(2) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الحديث رقم(21747)، 76/36، وإسناده صحيح.
(3) ابن بطة، الإبانة الكبرى، مصدر سابق: 314/82/6.
(4) ابن بطة، الإبانة الكبرى، مصدر سابق: 389/122/6.
(5) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 611/8.
(6) ابن تيمية مجموع الفتاوى، مصدر سابق: 507/7.
(7) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مصدر سابق: 508/7.

المبحث الثالث

سبر أقوال الإمام أحمد على من وصف ببدعة القول بخلق القرآن

بداية كان واجباً علينا ونحن ندرس بدعة القول بخلق القرآن أن نقسم الرواة من باب العدل والإنصاف الموصوفين بهذه البدعة إلى ثلاث مجموعات وهي: القائلون بخلق القرآن، والواقفة، والمجيبين، لاختلاف الحكم على أصحابها وهم على النحو الآتي:

المجموعة الأولى (القائلون بخلق القرآن):

1 - إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، الأسدي، مولاهم، أبو بشر البصري، ابن علية (ت 193هـ).

قال أحمد بن حنبل: فاتني مالك فأخلف الله عليّ سفيان بن عيينة، وفاتني حماد بن زيد فأخلف الله عليّ إسماعيل ابن علية [1]، وقال أحمد: كان ابن علية يذهب مذهب البصريين [2]، وقال أحمد بن حنبل: إليه المنتهى في التثبت بالبصرة [3]، قيل لأحمد: إِنَّه لم يكْتب عَن إِسْمَاعِيل بِحَال ذَاك الْكَلَام؟ قلت: وَقَالَ: كَانَ يدْخل دَاره أهل الْبدع، قَالَ: عافاه الله، لقد نظر فِيهِ بِنور الله، لم يكن يستأهل أَن يكْتب عَنهُ، أَقَامَهُ النَّاس على مسطبة، وارتجت عَلَيْهِ بَغْدَاد، وأذله أهل الحَدِيث، وَقَالَ: أَرْجُو أَن يرحم الله ابْن زبيدة، ولما أَدخل عَلَيْهِ إِسْمَاعِيل كَلمه بِكَلَام، وزحف من مَوْضِعه، فَجعل إِسْمَاعِيل يَقُول لَهُ: زلَّة من عَالم، زلَّة من عَالم [4]، وقال الفضل بن زياد: سألت أبا عبد الله، ما زال إسماعيل وضيعا من الكلام الذي تكلم به إلى أن مات، قلت: أليس قد رجع وتاب على رؤوس الناس؟ فقال: بلى، ولكن ما زال مبغضًا لأهل الحديث بعد كلامه ذاك، إلى أن مات، وكان لا ينصف في الحديث، قلت: كيف كان لا ينصف؟ قال: كان يحدث بالشفاعات، ما أحسن الإنصاف في كل شيء [5]، وقال ابن مهدي: إسماعيل بن علية أثبت من هشيم وكان ابن علية أثبت في الحديث من وهيب [6]، وقال ابن مهدي: ثقة [7]، قيل لهشيم: إن إسماعيل بن علية يحدث فقال إلى مثل إسماعيل فاذهبوا [8]، وقال أبو حاتم : ثقة متثبت في الرجال [9]، وقال الخطيب: وكان ثقة ثبتا في الحديث حجة [10]، وقال غندر: نشأت في الحديث يوم نشأت، وليس أحد يقدم في الحديث على إسماعيل بن علية [11]، وقال علي ابن المديني: المحدثون صحفوا وأخطأوا ما خلا أربعة: يزيد بن زريع، وابن علية، وبشر بن المفضل، وعبد الوارث بن سعيد [12]، وقال الدارمي: لا يعرف لابن علية غلط إلا في حديث جابر، حديث المدبر، جعل اسم الغلام اسم المولى، واسم المولى اسم الغلام [13]، وقال ابن عمار: كان حجة [14]، وقال يحيى بن معين: ثقة مأموناً صدوقاً مسلماً ورعاً تقياً [15]، وقال أبو جعفر السبتي: بصري ثقة وهو أحفظ من عبد الوهاب الثقفي، وكلاهما ثقة [16]، وقال ابن القطان: هو ثقة إمام في الفقه والحديث [17]، وقال شعبة: سيد المحدثين [18]، وقال شعبة: ريحانة

---

(1) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق:3230/196/7.

(2) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، مصدر سابق: 323.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 513/154/2.

(4) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، المروذي، مصدر سابق:244/138/1.

(5) ينظر الخطيب، تاريخ بغداد الخطيب، مصدر سابق: 3230/196/7.وقال الذهبي: إمامة إسماعيل وثيقة لا نزاع فيها، وقد بدت منه هفوة وتاب، فكان ماذا! إني أخاف الله، لا يكون ذكرنا له من الغيبة ينظر ميزان الاعتدال الذهبي، مصدر سابق: 843/220-216/1.

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 513/153/2.

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 513/153/2.

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 513/154/2.

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 513/155/2.

(10) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق:3230/196/7.

(11) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق:3230/196/7.

(12) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق:3230/196/7.

(13) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق:3230/196/7.

(14) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 3230/196/7.

(15) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 3230/196/7.

(16) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 459/149-145/2.

(17) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 459/149-145/2.

(18) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق:3230/196/7.

الفقهاء[1]، وَقَال يعقوب بن شَيْبَة: إسماعيل علية ثبت جدا[2]، قال علي ابن خشرم[3]: قلت لوكيع: رأيت ابن علية يشرب النبيذ حتى يحمل على الحمار يحتاج من يرده إلى منزله، فقال وكيع: إذا رأيت البصري يشرب فاتهمه، وإذا رأيت الكوفي يشرب فلا تتهمه، قلت: وكيف؟! قال: الكوفي يشربه تدينا، والبصري يتركه تدينا[4]، وقال عفان: حدثنا حماد بن سلمة، قال: ما كنا نشبه شمائل إسماعيل ابن علية إلا بشمائل يونس بن عبيد حتى دخل فيما دخل فيه، قال عفان مرة أخرى: حتى أحدث ما أحدث، قال عفان: وكان ابن علية، وهو شاب من العباد بالبصرة، قلت: والحدث الذي حفظ على ابن علية شيء يتعلق بالكلام في القرآن[5]، قال الخطيب[6]: اخبرنا أحمد بن أبي جعفر، قال: حدثنا محمد بن العباس الخزاز، قال: حدثنا أبو أيوب سليمان بن إسحاق الجلاب، قال: قال إبراهيم الحربي: وسأله أبو يعقوب، فقال: دخل ابن علية على محمد بن هارون، فقال له: يا ابن كذا وكذا، أي شتمه، إيش قلت؟ فقال: أنا تائب إلى الله لم أعلم أخطأت، فقال: إنما كان حدث بهذا الحديث " تجيء البقرة وآل عمران يوم القيامة كأنهن غمامتان أو غيايتان أو فرقان من طير صواف يحاجان عن صاحبهما [7]"، قال: فقيل لابن علية: ألهما لسانان؟ قال: نعم، فكيف تكلما، فقيل: إنه يقول: القرآن مخلوق، وإنما غلط[8]، ويذكر أن خيثمة بن سليمان القرشي قال[9]: حدثنا أبو بكر يحيى بن أبي طالب، قال: كنا مع أبي سلمة منصور بن سلمة الخزاعي، فأراد أن يحدث عن زهير بن معاوية، فسبقه لسانه، فقال: حدثنا إسماعيل ابن علية، فقال: لا، ولا كرامة أن يكون إسماعيل ابن علية مثل زهير، ثم قال: أردت زهيرا، ثم قال: ليس من قارف الذنب كمن لم يقارفه، ثم قال: أنا والله استتبته، يعنى إسماعيل[10]، وقال عبد الصمد بن يزيد مردويه: سمعت إسماعيل ابن علية، يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق[11]، وقال يحيى بن معين: قال لي إسماعيل بن علية يوما كيف حديثي؟ قال قلت أنت مستقيم الحديث قال فقال لي وكيف علمتم ذاك قلت له عارضنا بها أحاديث الناس فرأيناها مستقيمة قال: فقال: الحمد لله فلم يزل يقول الحمد لله ويحمد ربه حتى دخل دار بشر بن معروف أو قال دار أبي البختري وأنا معه[12]، قال ابن سعد: كان ثقة ثبتا في الحديث حجة [13]، وَقَال النَّسَائي: ثقة ثبت[14]، وقال ابن حجر: مِنْ كِبَارِ[15]، قال المزي: ليس بشيءٍ[16]، قال الذهبي: لا ينبغي إلا تعظيم ابن

(1) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق:3230/196/7.
(2) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق:3230/196/7.
(3) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق:3230/196/7.
(4) قال الذهبي: وهذه حكاية غريبة، ما علمنا أحدا غمز إسماعيل بشرب المسكر قط، وقد انحرف بعض الحفاظ عنه بلا حجة، حتى إن منصور بن سلمة الخزاعي تحدث مرة، فسبقه لسانه، فقال: حدثنا إسماعيل ابن علية ...، ثم قال: لا، ولا كرامة، بل أردت زهيرا، وقال: ليس من قارف الذنب كمن لم يقارفه، أنا -والله-استتبته، ثم قال الذهبي: يشير إلى تلك الهفوة الصغيرة، وهذا من الجرح المردود، وقد اتفق علماء الأمة على الاحتجاج بإسماعيل بن إبراهيم العدل المأمون ينظر الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 38/120-107/9.
(5) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق:3230/196/7.
(6) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق:3230/196/7.
(7) أخرجه مسلم (804) في صلاة المسافرين: باب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة، من طريق الحسن بن علي الحلواني، عن الربيع بن نافع، حدثنا معاوية بن سلام، عن زيد أنه سمع أبا سلام يقول: حدثني أبو أمامة الباهلي، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " اقرؤوا القرآن، فإنه يأتي يوم القيامة شفيعا لأصحابه، اقرؤوا الزهراوين: البقرة وسورة آل عمران، فإنهما تأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان، أو كأنهما غيايتان، أو كأنهما فرقان من طير صواف، تحاجان عن أصحابهما، اقرؤوا سورة البقرة، فإن أخذها بركة، وتركها حسرة، ولا يستطيعها البطلة "،وهو في " المسند " 5 / 249.
(8) قال الذهبي: ينظر كيف كان الصدر الأول في انكفافهم عن الكلام، فإنه لو قال أيضا يتكلم بلا لسان فخطؤوه، والله تعالى يقول: " ولا تقف ما ليس لك به علم " ومن الناس من يقول: يجئ ثواب البقرة وآل عمران، وكل هذا من التكلف وقد تاب ابن علية، ولزم السكوت، ينظر الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 843/216/1.
(9) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق:3230/196/7.
(10) قال الذهبي: هذا من الجرح المردود، لأنه غلو، ينظر الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 843/216/1.
(11) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 3230/196/7.
(12) ابن معين، تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز، مصدر سابق: 39/2.
(13) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 3467/235/2.
(14) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 417/23/3
(15) ابن حجر، فتح الباري، مصدر سابق:399/6.
(16) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 417/23/3

عُلَيَّة، فقد كانت منه هفوة ثمّ تاب منها، فكان ماذا؟ وحديثه بعُلُوّ درجتين في الغيلانيّات[1]، وقال الذهبي: ولابن علية ابن آخر، جهمي شيطان، اسمه: إبراهيم بن إسماعيل، كان يقول بخلق القرآن، ويناظر، وابن آخر، اسمه: حماد بن إسماعيل، لحق أباه، وهو من شيوخ مسلم[2]، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ[3].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في ابن علية من أقوال فقد وثقه وأثنى عليه جمع كبير من علماء الجرح والتعديل، وقد جرحه مجموعة من العلماء ولكن هذا الجرح لم يتعلق بالناحية العلمية، فقد أخذ عليه عدة مآخذ وهي:

أما لأمر الأول: بعمله مع الأمراء وولايته على الصدقات؛ وهذا الشيء لا ينزله عن مرتبته وخاصة إذا كان أهلا لذلك فلا يلين الثقة بمثل هذا وعلى هذا جمهور المحدثين.

أما الأمر الثاني: شربه للنبيذ، فقد أنكره ورده وكيع الجراح، كما في رواية علي بن خشرم وغيره، ولما ذكره الذهبي في تلك الحكايات التي نقلها في سير أعلام النبلاء فقال: وهذه حكاية غريبة، ما علمنا أحدا غمز إسماعيل بشرب المسكر قط، وقد انحرف بعض الحفاظ عنه بلا حجة، ولعل الذهبي أخطأ فقد غمزه غير واحد بشرب الخمر قال ابن معين: كان ابن علية يشرب الخليطين[4]، وقال ابن معين أيضا: تغدينا عند ابن علية فأطعمنا طعاما طيبا وسقانا من نبيذ كان عنده نبيذ شديد فشرب وشربنا معه في يوم عيد[5]، وكان يرخص في شربه، قال ابن معين: كان ابن علية وخالد بن الحارث ومعاذ بن معاذ لا يرون بنقيع الزبيب اذا علا بأسا[6]، ورغم ذلك لم يرد العلماء حديث من كان هذا حاله فبعضهم أوصله إلى ذلك اجتهاده وقد كان وكيعا رغم تنسكه وورعه يشرب الخمر، قال الذهبي: قال الفضل بن محمد الشعراني: سمعت يحيى بن أكثم يقول: صحبت وكيعا في الحضر والسفر، وكان يصوم الدهر، ويختم القرآن كل ليلة، ومع هذا فكان ملازما لشرب نبيذ الكوفة الذي يسكر الإكثار منه، فكان متأولا في شربه، ولو تركه تورعا، لكان أولى به، فإن من توقى الشبهات، فقد استبرأ لدينه وعرضه، وقد صح النهي والتحريم للنبيذ المذكور، وليس هذا موضع هذه الأمور، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك، فلا قدوة في خطأ العالم، نعم، ولا يوبخ بما فعله باجتهاد -نسأل الله المسامحة - [7]، وكان أهل الكوفة يعدون النبيذ بمنزلة الماء: قال الذهبي: قال نعيم بن حماد: تعشينا عند وكيع -أو قال: تغدينا- فقال: أي شيء تريدون أجيئكم منه: نبيذ الشيوخ، أو نبيذ الفتيان؟ فقلت: تتكلم بهذا؟ قال: هو عندي أحل من ماء الفرات، قلت له: ماء الفرات لم يختلف في حله، وقد اختلف في هذا، قلت: الرجل -سامحه الله -لو لم يعتقد إباحته، لما قال هذا[8]، وقد رفع وكيع التهمة عن نفسه في شربه للنبيذ وأخذه على ابن علية، قال علي بن خشرم: قلت لوكيع: رأيت ابن علية يشرب النبيذ حتى يحمل على الحمار يحتاج من يرده إلى منزله، فقال وكيع: إذا رأيت البصري يشرب فاتهمه، وإذا رأيت الكوفي يشرب فلا تتهمه، قلت: وكيف؟! قال: الكوفي يشربه تدينا، والبصري يتركه تدينا[9]، ولعل ابن عليه كان يستحل شرب النبيذ على مذهب الكوفيين إن ثبت شربه له، فهو كوفي الأصل، فقد ثبت أن والده من الكوفة، وقد يحن الفرع لأصله، وأحسن ما قيل فيمن هذه حاله متأولاً: قول أبي حاتم الرازي: جاريت أحمد بن حنبل عن شرب النبيذ من محدثي الكوفة، وسميت له عدداً منهم، فقال: هذه زلات لهم، ولا تسقط بزلاتهم عدالتهم[10].

أما الأمر الثالث: وهو قوله بخلق القرآن، فقد أخذه عليه مجموعة من العلماء، وقد ثبت رجوعه عنه وتوبته من ذلك، وخلاصة الكلام أن ابن علية ثقة ثبت حافظ رجع عن القول بخلق القرآن والتائب من الذنب كمن لا ذنب له، وتلقي حديثه

(1) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 20/1070/4.
(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 113/9.
(3) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 416/145.
(4) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، مصدر سابق: 153/1.
(5) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، مصدر سابق: 152/1.
(6) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، مصدر سابق: 152/1.
(7) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 143/9.
(8) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 150/9.
(9) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 3230/196/7.
(10) ابن أبي حاتم، في الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1/ 1 / 26.

بالقبول، روى له البخاري، وروى عنه الإمام أحمد في المسند[1]، وهو من شيوخه وأكثر عنه في المسند ولعله روى ذلك عنه قبل قوله بخلق القرآن.

2 - أحمد بن أبي دؤاد بن جرير، أبو عبد الـله القاضي، الإيادي، (ت240هـ).

هو أحد القضاة المشهورين من المعتزلة، ورأس فتنة القول بخلق القرآن، قدم به أبوه، وهو حدث، من قنسرين (بين حلب ومعرة النعمان) إلى دمشق، فنشأ فيها ونبغ، ومنها رحل إلى العراق، وكان فصيحا، وهو أول من افتتح الكلام مع الخلفاء، وكانوا لا يبدأهم أحد حتى يبدأوه، وكان عارفا بالأخبار والأنساب، وفيه يقول المأمون: إذا استجلس الناس فاضلا فمثل أحمد! وكان يقال: أكرم من كان في دولة بني العباس البرامكة ثم ابن أَبِي دُوَاد، وكان شديد الدهاء، اتصل أولا بالمأمون، فلما قرب موته أوصى به أخاه المعتصم، فجعله قاضي قضاته، وجعل يستشيره في أمور الدولة كلها، ولما مات المعتصم اعتمد الواثق على رأيه، ومات الواثق راضيا عنه، وتولى المتوكل، ففلج ابن أَبِي دُوَاد في أول خلافته سنة 233 هـ وتوفي مفلوجا ببغداد[2]، قال أحمد بْنِ حَنْبَلٍ: سمعت بشر بن الوليد يقول: استتبت ابن أبي دؤاد من: القرآن مخلوق في لَيْلَةٍ ثلاث مرّات، يتوب ثُمَّ يرجع[3]، وقال: جهمي بغيض، قل ما روى[4]، وقال: كان داعية إلى خلق القرآن[5]، وقال الحسن بن ثواب: سألت أحمد بن حنبل، عمن يقول: القرآن مخلوق؟ قال: كافر، قلت: فابن أبي دؤاد؟ قال: كافر بالـله العظيم، قلت: بماذا كفر؟ قال: بكتاب الـله تعالى، قال الـله تعالي: (وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ) [6]، فالقرآن من علم الـله، فمن زعم أن علم الـله مخلوق، فهو كافر بالـله العظيم[7]، قال الخطيب: أعلن بمذهب الجهمية، وحمل السلطان على امتحان الناس بخلق القرآن[8]، قال الذهبي: كان جهميا بغيضا، حمل الخلفاء على امتحان

(1) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (38، 179، 283، 285، 286، 287، 288، 349، 350، 410، 411، 492، 498، 499، 508، 623، 624، 625، 626، 835، 1044، 1135، 1433، 1504، 1553، 1554، 1555، 1676، 1677، 1739، 1742، 1826، 1868، 1872، 1944، 1945، 1975، 1978، 1982- 1985، 2052، 3248، 3376، 3377، 3379- 3387، 3389- 3401، 3643، 3644، 4146، 4476- 4511، 4608، 4609، 4627- 4631، 4635- 4638، 5080- 5093، 5116- 5121، 5124، 5179، 6235، 6236، 6505- 6508، 6671، 6672، 6673، 6833، 6845، 6881، 7138، 7147- 7154، 7404، 7405، 7406، 9489- 9503، 9508- 9520، 10088، 10154، 10316، 10327، 10329- 10330، 10332، 10333، 10454، 10457، 10977، 11006، 11007، 11076، 11077، 11078، 11081- 11086، 11580- 11585، 11865، 11867، 11942، 11950، 11978- 11992، 12100، 12102، 12103، 12113- 12120، 12171، 12172، 12247، 12797- 12800، 12891، 12933- 12938، 12965- 12976، 14272، 14273، 14357، 14358، 14402، 14403، 14406، 14407، 14409، 14410، 14533، 15309، 15313، 15314، 15337، 15420، 15520، 15529، 15530، 15531، 15539، 15543، 15576، 15589، 15592، 15598، 15599، 15601، 15685، 15741، 15771، 15823، 15824، 15857، 15859، 15955، 15956، 15973، 16007، 16098، 16122، 16123، 16148، 16215، 16252، 16253، 16256، 16313، 16576، 16639، 16787، 16788، 16828، 16844، 16845، 17004، 17056، 17062، 17099، 17101، 17112، 17113، 17138، 17147، 17148، 17256، 17384، 17300، 17828، 17829، 17897، 17966، 18033، 18060، 18107، 18124، 18134، 18179- 18182، 18288، 18293، 18336، 18439، 18521، 18522، 18524، 18533، 18537، 18742، 19114، 19160، 19229، 19265، 19266، 19270، 19319، 19402، 19403، 19423، 19590، 1591، 1595، 19620، 19627، 19634، 19636، 19637، 19640، 19794، 19795، 19815، 19825- 19828، 19869، 19870، 19871، 19873، 19874، 19877، 19878، 19879، 19891- 19895، 19956، 20016، 20017، 20034، 20040- 20044، 20064، 20140، 20142، 20147، 20149، 20245، 20253، 20279، 20284، 20291، 20323، 20326، 20333، 20363، 20385، 20386، 20394- 20399، 20496، 20536، 20551، 20570، 20601، 20606، 20610، 20617، 20618، 20706، 20707، 20723، 20728، 20737، 20739، 20745، 20750، 20754، 20789، 20790، 20966، 21064، 21236، 21304، 21339- 21342، 21423، 21424، 21425، 21490، 21583، 21588، 21628، 21673، 21674، 21701، 21781، 21782، 21815، 21816، 21829، 21851، 21908، 21931، 21998، 22056، 22059، 22136، 22197، 22199، 22341، 22379- 22382، 22445، 22520، 22533، 22534، 22569، 22570، 22571، 22581، 22668، 22683، 22729، 22886، 22957، 22960، 22963، 23224، 23260، 23262، 23484، 23485، 23487، 23493، 23534، 23536، 23617، 23646، 23683، 23747، 23750، 23755، 23758، 23762، 23811، 23902، 24035- 24039، 24159، 24160، 24200- 24206، 24210، 24211، 24215- 24218، 25810- 25830، 26416، 26423، 26453، 26478، 26498، 26499، 26646، 26647، 26873، 26987، 27277، 27293، 27301، 27302، 27535، 27536، 27643) المجموع (370) حديث ويعتبر حديث رقم (1271) من زيادات عبد الـله بن الإمام أحمد.

(2) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 5/233-252، وابن عساكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق: 71/126.

(3) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق:5/758/14.

(4) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 1/97/374.

(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 11/170-171/71.

(6) البقرة 120

(7) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 4/153.

(8) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 5/233/2095.

الناس بخلق القرآن ولولا ذلك لاجتمعت الألسنة عليه[1]، وقال الدارقطني: هو الَّذِي كَانَ يمتحن العلماء فِي أيامه ويدعوهم إِلَى خلق القرآن[2]، وقال الذهبي: جهمي بغيض، قل ما روى[3]، وقال: كان داعية إلى خلق القرآن[4]، وكان ابن أبي دواد يوم المحنة إلبا على الإمام أحمد، يقول: يا أمير المؤمنين، اقتله، هو ضال مضل[5]، وقال النديم: كان من كبار المعتزلة ممن جرد في إظهار المذهب والذب عن أهله والعناية به، وكان يرى رأي أبي حنيفة[6]، وكان يقول ابن أبي دؤاد وبشر المريسي للخليفة عن أحمد: اقتله حتى نستريح منه[7]، وذات مرة وهم يجلدون الإمام أحمد أغمي عليه فعندما أفاق تقدم إليه ابن أبي دؤاد، وقال له: يا أحمد قل في أذني القرآن مخلوق حتى أخلصك من يد الخليفة؛ فقال له الإمام أحمد: يا ابن أبي دؤاد قل في أذني القرآن كلام الله وليس بمخلوق حتى أخلصك من عذاب الله عز وجل، فقال المعتصم: أدخلوه إلى الحبس، فحمل إلى الحبس وانصرف الناس[8].

الدراسة:

من خلال ما جاء في ابن أبي دؤاد من أقوال فلم أقف على توثيق أحد من علماء الجرح والتعديل فيه ولقد أجمع العلماء على أنه يقول بخلق القرآن بل إنه ممن كان يدعو إلى القول بخلق القرآن وإلى امتحان العلماء وكان معلناً بالجهمية، فكان جهميا بغيضا عدوا للإمام أحمد وكان من كبار المعتزلة ولم يعرف عنه إلا الابتداع والمكر للأئمة ولم يجرؤ أحد بإطلاق الإسلام عليه وقد استتابه بشر بن الوليد في ليله ثلاث مرات فيتوب ثم يرجع ومات على بدعته ولا تعرف له توبة وقد حكم الإمام أحمد عليه بالكفر، لذلك ولم يرو عنه الإمام أحمد في المسند .

3 - محمد بن الأزهر شيخ، من أهل جُوزْجَان، يروي عن يحيى القطان، وابن مهدي، (ت279هـ) .

قال أحمد بن حنبل: لاَ تكتبوا عنه حتى لا يحدث عن كذابين وذكر تفسير الكلبي عن مُحَمد بن مروان وكتب عَبد المنعم عن وهب بن منبه[9]، وقال: وترك حديث الثقات يَحْيى، وَعَبد الرحمن ووكيع[10]، وقال أحمد: لا تكتبوا عنه حتى يتوب وذلك أنه بلغه أنه تكلم في القرآن العظيم وأورد له حديثا خولف في وصله[11]، وقال ابن عدي: ليس بالمعروف، وَإذا لم يكن معروفا يحدث عن الضعفاء فسبيلهم سبيل واحد لا يجب أن يشتغل برواياتهم وحديثهم[12]، قال أبو حاتم: هو مجهول[13]، وذكره ابن حبان في الثقات [14]، وقال الحاكم: هو ثقة مأمون صاحب حديث[15]، وقال الدَّارَقُطْنِيّ: ضعيف[16].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي فقد ضعفه العلماء وتركوا حديثه لأنه يروي عن الكذابين الوضاعين ونهى الإمام أحمد عن الكتابة عنه حتى يتوب من قوله بخلق القرآن وقد شذ الحاكم فوثقه ولا عبرة بتوثيقة لمخالفته علماء الجرح والتعديل، فالراوي ضعيف لروايته عن الكذابين وقوله بخلق القرآن، ولذلك لم يرو عنه الإمام أحمد في المسند.

---

(1) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق:141/4، والذهبي، المغني في الضعفاء، مصدر سابق:286/39/1.وفيه اختلاف الروايات في اسم أبيه (أبي دواد) قيل: اسمه الفرج، وقيل دعمي، وقال طلحة: الصحيح.

(2) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق:2095/233/5.

(3) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 374/97/1.

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 71/170/11.

(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق:71/170/11.

(6) ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق:506/458/1.

(7) ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، مصدر سابق: 164/1، وبرهان الدين، المقصد الأرشد، مصدر سابق: 421/1.

(8) العليمي، محمد محي الدين أبي اليمن، المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، د المدني القاهرة، ط الأولى 1383هـ 35/1.

(9) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 1635/304/4.

(10) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 1635/304/4.

(11) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، مصدر سابق: 5153/261/3.اولعقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 4/ 1583/32.

(12) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 1635/304/4.

(13) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1160/210/7.

(14) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 123/9.

(15) ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق: 213/64/5.

(16) الدارقطني، السنن، مصدر سابق: 84/1.

المجموعة الثانية (الواقفة)

1 - إسحاق إبراهيم بن كامجر [1] أبو إسرائيل، المروزي أبو يعقوب البغدادي (ت245هـ).

قال أحمد بْن حنبل: تجَّهمَ ابن أبي إسرائيل بعد تسعين سنة [2]، وقال أبو عبد اللـه: ذاك أحمق[3]، وقال أحمد بْن حنبل: بعد طلبه للحديث وَكَثْرة سماعه شكَّ، فصار ضالا شكَّاكًا[4]، وقال أحمد بن حنبل: واقفي مشؤوم، إلا أنه صاحب حديث كيس[5]، وقال عبد اللـه بن أحمد في مسند أنس من مسند أبيه، حدثنا ابن أبي إسرائيل، سألت أبي عنه، فقال: شيخ ثقة[6]، وقال أبو حاتم: كتبت عنه فوقف في القرآن فوقفنا عن حديثه وقد تركه الناس حتى كنت أمر بمسجده وهو وحيد لا يقربه أحد بعد أن كان الناس إليه عنقا واحدا[7]، قال يحيى ين معين: ثقة، وقال عثمان بن سعيد: لم يكن أظهر الوقف حين سألت يحيى بن معين عنه وهذه الأشياء التي ظهرت عنه، ويوم كتبت عنه كان مستورا [8]، وسئل أبو زرعة عنه؟ فقال: كان عندي إنه لا يكذب، فقيل له إن أبا حاتم قال: ما مات حتى حدث بالكذب، فقال: حدث بحديث منكر، وترك الحديث عنه[9] وقال الدارقطني: نُقِم عليه في القولِ في القرآن؛ وذلك أنه تَوقَّف أولاً، ثم أجابهم إلى ذلك؛ تَخَوُّفًا[10]، وقال ابن سعد: وكان مخلطًا متنقلًا وقف في القرآن ورجع مرارًا[11]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: وَكَانَ مِمَّن اتهمَ أَيَّام المحنة وَكَانَ أَبُو يعلى يَقُول حدثَنَا إِسْحَاق بن إِبْرَاهِيم الفرسوفي وَلست أدرى مَا هية[12]، وقال ابن شاهين: إِسْحَاق بن أبي إِسْرَائِيل ثِقَة[13]، قال علي بن الحسين بن حبان: وجدت في كتاب أبي بخط يده، قال أبو زكريا: وابن أبي إسرائيل من ثقات المسلمين، ما كتب حديثا قط عن أحد من الناس إلا ما ضبطه هو في ألواحه أو كتابه[14]، وقال علي بن الحسين بن حبان: سألت أبا زكريا، قلت: اختلف ابن أبي إسرائيل والقواريري في حديث عن ابن مهدي، فقال: ابن أبي إسرائيل أثبت من القواريري، وأكيس وأضبط منه ومن أبيه ومن أهل قريته أجمعين، ثقة مأمون ضابط، والقواريري ثقة صدوق، وليس هو مثل إسحاق، وقال في موضع آخر: ذكر أبو زكريا بن أبي إسرائيل، فقال: الثقة الصادق المأمون، ما زال معروفا بالدين والخير والفضل، قيل له: في حديث مبارك بن سعيد؟ فقال أبو زكريا: لو قال أبو يعقوب إني قد سمعت كل حديث عند مبارك بن سعيد لكان الثقة الصدوق المأمون[15]، قال الدارقطني: ثقة[16]، وقال عبدوس: كان حافظا جدا، ولم يكن مثله في الحفظ والورع، وكان لقي المشايخ، فقلت: كان يتهم بالوقف؟ قال: نعم اتهم، ولم يكن بمتهم[17]، وقال صالح بن محمد: صدوق في الحديث، إلا أنه كان يقول: القرآن كلام اللـه ويقف[18]، وقال الساجي، قال: وتركوا إسحاق بن أبي إسرائيل لموضع الوقف، وكان صدوقا[19]، وقال العباس السراج: سمعت إسحاق بن أبي إسرائيل، يقول: هؤلاء الصبيان يقولون: كلام اللـه غير مخلوق، ألا قالوا: كلام اللـه وسكتوا، ويشير إلى دار

---

(1) ضبطه السمعاني فقال: الكامجري: بفتح الكاف وسكون الميم وفتح الجيم وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى كَامْجَر وهو لقبُ جدِّ إسحاق المروزيِّ، وهو إسحاق بن إبراهيم بن كَامْجَر المروزي الكَامْجَريُّ، وهو يعرف بإسحاق بن أبي إسرائيل، ينظر السمعاني، الأنساب 3380/28/11، لكن خالفه ابن الأثير في اللباب 78/3 فقال: الكامجري بفتح أوله وسكون الألف وفتح الميم والجيم وفي آخرها راء وقال ابن حجر في التقريب 338: إسحاق بن أبي إسرائيل، واسمه إبراهيم بن كامَجْرا: بفتح الميم وسكون الجيم.

(2) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 84/1084/5.

(3) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 84/1084/5.

(4) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 84/1084/5.

(5) الذهبي، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 359/6 و360.

(6) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 1/ 415.

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق:715/210/2.

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق:715/210/2.

(9) أبو زرعة، الضعفاء 1/55/1 وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق:715/210/2.

(10) السلمي، سؤالات السلمي للدارقطني، مصدر سابق: 42/108/1.

(11) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 91/2/7.

(12) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 12505/116/8.

(13) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، مصدر سابق: 67/36/1.

(14) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق:338/400/2.

(15) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 3336/376/7.

(16) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق:3336/376/7.

(17) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 3336/376/7.

(18) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 3336/376/7.

(19) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 3336/376/7.

أحمد بن حنبل[1]، وقال: مصعب بن عبد اللـه: ناظرني إسحاق بن أبي إسرائيل، فقال: لا أقول كذا، ولا أقول غير ذا، يعنى في القرآن، فناظرته فقال: لم أقل على الشك، ولكني أسكت كما سكت القوم قبلي[2]، وَقَال مسلمة الأندلسي: هو ثقة، روى عنه أحمد بن حنبل، وكان ممن أجاب في المحنة، وهو الذي رقم عليه، وكنيته أبو أحمد[3]، وقال العجلي: كان يوثق، والناس اليوم يقولون صار من الواقفة، وفي موضع آخر: متروك الحديث، وكان حلواً متعبدا[4]، وقال ابن حجر: صدوق تكلم فيه لوقفه في القرآن[5]، قال الذهبي في الكاشف: ثقة معمر قال الساجي خلوا الأخذ عنه لمكان الوقف قلت كان يقف تورعا[6]، وقال صالح جَزَرَة: صدوق، إلا أنّه كان يقول: القرآن كلام اللـه، ويقف[7].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال فقد وثقه جمهور العلماء وأقل ما يقال فيه صدوق وما تكلموا فيه وأنزلوه عن مرتبته إلا بعد وقفه في القرآن وإجابته في المحنة، وقد أخذ عليه أمرين:

أما الأول: الكذب، قاله أبو حاتم فقال: ما مات حتى حدث بالكذب، وقد أجاب على هذا أبو زرعة فقال: كان عندي إنه لا يكذب حدث بحديث منكر وترك الحديث عنه، فهذا إن سلم فإنه لم يتجاوز الحديث اليسير الذي لا يؤثر على ثقته في الجملة وصحة حديثه، ولعله قد يفهم قوله ما مات حتى حدث بالكذب أي حديثه بوقف القرآن وأن الحديث المنكر الذي عناه أبو زرعة والذي ترك من أجله هو حديثه بوقف القرآن.

أما الأمر الثاني: وهو الوقف في القرآن فكان يقول القرآن كلام اللـه ويقف ولا يقول غير مخلوق فقد ثبت عند العلماء قوله بالوقف مما أدّى إلى وقوفهم في حديثه بل أنزله البعض عن مرتبته، وإن أغلب من وثقه كان قبل أن يظهر الوقف، وقيل إنه رجع، ولكن لم يشهر خبر رجوعه وتوبته عن مقالته، والذي عليه أحمد أن ما جاء عن إسحاق في القرآن كان في أخر عمره بعد التسعين.

والذي يتبين لي من جملة ما ذكرناه أن الرجل لا ينزل عن مرتبة الصدوق، ولم يتكلم فيه من تكلم إلا بسبب الوقف عموما، وهو مما لا يضعف إن شاء اللـه تعالى، وكما قال الذهبي عنه: الإنصاف فيمن هذا حاله أن يكون باقيا على عدالته -واللـه أعلم-، وروى عنه البخاري في الأدب وأبو داود وروى له النسائي بواسطة، وروى له النَّسَائي، ولم يرو عنه الإمام أحمد في المسند.

2- محمد بن شجاع البغدادي، أبو عبد اللـه ابن الثلجي (ت266هـ).

وقال علي بن الجهم قلت لأبي عبد اللـه، ونحن بالعسكر: أمر ابن الثلاج أن إسحاق بن إبراهيم -يعنى متولي بغداد -كلم المتوكل أن يوليه القضاء، فدخلت وبين يديه ثلاث كتب يريد أن يختمها، وبين يديه بطيخ كثير، فجاء رسول اللـه إسحاق ينجز الكتب، فقال لي المتوكل: يا علي، من محمد بن شجاع هذا؟ فقد ألح على إسحاق في سببه! فقلت: يا أمير المؤمنين، هذا من أصحاب بشر المريسى، فقال: ذلك! وقطع الكتاب، فانصرف الرسول، فجاء إسحاق فقمت إليه فرأيت الكراهية في وجهه، فكان ذاك سبب تسييرى إلى اسبيجاب، وجعل ابن الثلاج يقول: أصحاب أحمد بن حنبل يحتاجون أن يذبحوا[8]، وقال لي أحمد بن حنبل مرة: قال لي حسن بن البزاز: قال لي عبد السلام القاضي: سمعت ابن الثلاج يقول: عند أحمد بن حنبل كتب الزندقة[9]، وقَالَ هارون بْن يعقوب الهاشميّ: سمعت أَبَا عبد اللـه وقيل له ابن الثّلجي وأصحابه قال جهمية قيل أكان من أصحاب المريسي قال نعم[10]، وقال أحمد بن حنبل: مبتدع صاحب هوى[11]، وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري: قلت لأبي عبد اللـه: إن الكرابيسي، وابن الثلجي قد تكلما،

(1) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 3336/376/7.
(2) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 3336/376/7.
(3) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 387/82/2.
(4) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 387/82/2.
(5) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 338/139.
(6) الذهبي، الكاشف، مصدر سابق: 283/234/1.
(7) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 84/1084/5.
(8) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 7664/378/3.
(9) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق:7664/378/3.
(10) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 423/405/6.
(11) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 351/5.

فقال: فيم؟ قلت: في اللفظ، قال أحمد: اللفظ بالقرآن هو مخلوق، ومن قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي[1]، وقال ابن عدي: من أصحاب الرأي[2]، وقال بن عدي: وَكَانَ يَضَعُ أَحَادِيثَ فِي التَّشْبِيهِ يُنْسِبُهُ إِلَى أَصْحَابِ الْحَدِيثِ لِيَثْلِبَهُمْ بِهِ، فلا يجب أن يشتغل به لأنه ليس من أهل الرواية حمله التعصب عَلَى أن وضع أحاديث يثلب أهل الأثر بذلك[3]، وقال ابن المبارك: ليس بشيء، ولا يعرف الحديث[4]، وقال نعيم بن حماد: ضعيف، أخذ ابن المبارك كتبه وأراد أن يسمع منه، فرأى منكرات فلم يسمع منه[5]، وقال البخاري: سكتوا عنه[6]، وَقَالَ ابْن النديم: مبرز على نظرائه من أهل زَمَانه، وَكَانَ فَقِيها ورعًا وثباتًا على آرائه، وَهُوَ الَّذِي فتق فقه أبي حنفية وَاحْتج لَهُ وَأظْهر علله وَقواهُ بِالْحَدِيثِ وحلاه فِي الصُّدُور[7]، وقال الخطيب: كان فقيه أهل العراق في وقته[8]، وقال: وكان يذهب إلى الوقف في القرآن، فأخبرنا الحسن بن علي التميمي، قَالَ: أَخْبَرَنَا أحمد بن جعفر بن حمدان، قَالَ: حَدَّثَنَا عبد الله ابن أحمد بن حنبل، قَالَ: سمعت القواريري قبل أن يموت بعشرة أيام وذكر ابن الثلجي، فقال: هو كافر، فذكرت ذلك لإسماعيل القاضي فسكت، فقلت له: ما أكفره إلا بشيء سمعه منه؟ قَالَ: نعم[9]، وقال زكريا بن يحيى الساجي: فكان كذابا، احتال في إبطال الحديث عن رسول الله، صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ورده؛ نصرة لأبي حنيفة ورأيه[10]، وقَالَ أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي الحافظ: كذاب، لا تحل الرواية عنه؛ لسوء مذهبه، وزيغه عن الدين[11]، قال المزي: وكان فقيه أهل الرأي في وقته، وهو من أصحاب الْحَسَن بن زياد اللؤلؤي، وكان أحد الجهمية القائلين بالوقف في القرآن والمصنفين في ذلك، ولعثمان بن سيعد الدارمي كتاب في الرد عليه وعلى صاحبه بشر بْن غياث المريسي وغيرهما من الجهمية[12]، وقال الذهبي: وقد جاء عن غير واحد إنّ ابنَ الثّلْجيّ كان ينال من أحمد بْن حنبل وأصحابه ويقول: أيّ شيء قام به أحمد بْن حنبل؟!، قَالَ المَرُّوذيّ: أتيته ولمتُه، فقال: إنّما أقول كلام الله كما أقول سماء الله وأرض الله، فقمت وما كلّمناه حَتَّى مات[13]، وَقَال المروزي حَدَّثَنَا أبو إسحاق الهاشمي سمعت الزيادي يقول: أشهدنا ابن الثلاج على وصيته وكان فيها: ولا يعطي من ثلثي إلا من قال القرآن مخلوق[14]، وقال الجوزجاني قال موسى بن القاسم الأشيب كان كذابا خبيثا[15]، وَقَال ابن حجر: متروك ورمي بالبدعة[16].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال يتبين لنا مع ما كان عليه هذا الرجل من عبادة وتهجد وتلاوة وفقه في الدين، يكشف عنه ثناء العلماء عليه والشهادة له بذلك، إلا أنه كان مع هذا متأثر بعقائد الجهمية متأولا في الصفات متفقا مع المريسي الضال في كثير مما ذهب إليه من الزيغ والضلال في ذات الله وأسمائه وصفاته بما يفضي إلى تعطيل الله عن صفات الكمال، ونعوت الجلال التي تليق بجلاله وعظمته، ووصفه بصفات يتنزه عنها أدنى الخلق فما بالك برب العالمين، يضاف إلى ذلك إجماع العلماء على تضعيفه بسبب وضعه الحديث واستحلاله الكذب لنصره مذهبه والنيل من الشافعي وأحمد ليثلبهم ويثلب أهل الحديث وقد كفره القواريري قبل موته ولم يثبت رجوعه عن بدعته قبل موته، فالراجح فيه أنه متروك لا تحل الرواية عنه والله تعالى أعلم، ولم يرو عنه الإمام أحمد في المسند.

---

(1) الحنبلي، بحر الدم، مصدر سابق: 1268/188/1.
(2) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 1776/551/7.
(3) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق: 1776/551/7.
(4) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 1640/84/4
(5) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 1640/84/4.
(6) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق: 115/1.
(7) ابن النديم، الفهرست، مصدر سابق:260.
(8) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 890/315/3.
(9) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق:890/315/3.
(10) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 890/315/3.
(11) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 890/315/3.
(12) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 5286/365/25.
(13) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 423/405/6.
(14) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق:7664/378/3.
(15) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 221/9.
(16) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 5954/513.

3 - يعقوب بن شيبة، بن الصلت بن عصفور الحافظ الكبير، صاحب المسند الكبير (ت262هـ).

قال عبد الرحمن بن يحيى بن خاقان: أمر المتوكل بمسألة أحمد بن حنبل عمن يتقلد القضاء، قال أبو مزاحم فسأله عمي، فأجابه، فذكر جماعة، ثم قال: وسألته عن يعقوب بن شيبة؟ فقال: مبتدع، صاحب هوى، قال الخطيب: إنّما وصفه أحمد بذلك؛ لأنه كَانَ يذهب إلى الوقف فِي القرآن[1]، وقَالَ المَرُّوذيّ: أظهر يعقوب بْن شَيْبَة الوقف فِي ذلك الجانب من بغداد ، فحذِر أبو عبد الله أحمد بن حنبل منه[2]، وقَالَ أحمد بْن كامل القاضي: كان يعقوب من كبار أصحاب أحمد بن المعدل، والحارث بن مسكين فقيهاً سرياً، وكان يقف فِي القرآن[3]، قال الخطيب: وكان ثقة[4]، قال محمد بن داود: فسمعت عبد الوهاب الوراق ذكر يعقوب بن شيبة وابن الثلاج، فقال: جهمية زنادقة[5].

الدراسة:-

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال نرى أن جمعاً من العلماء وثقوه وأثنوا عليه ولقبوه بالفحل لعظم قدره ومنزلته وعظم مسنده ولم يتكلم أحد على علل الحديث بمثل كلام يعقوب وابن معين وابن المديني، ونرى كبار العلماء يستشهدوا بأحكامه وآرائه في العلل والحكم على الرجال ولكل عالم زلة وكبوة، وما أخذ عليه اتباعه الجهمية وذهابه إلى الوقف بالقرآن فحذر الإمام أحمد منه وغيره من أهل العلم والحديث، وعلينا الإنصاف في من هذا حاله أن يكون باقيا على عدالته ولكن ترك الإمام أحمد حديثه على قدره وعلو شأنه فالمسند على عرض صفحاته خلا من رواية واحدة له.

المجموعة الثالثة (المجيبون في محنة خلق القرآن).

1 - إبراهيم بن المنذر بن عبد الله بن المنذر بن المغيرة أبو إسحاق الأسدي الحزامي (ت236هـ).

قَال السبكي: كان حصل عند الإمام أحمد رضي الله عنه منه شيء لأنه قيل: خلط في مسألة القرآن، كأنه مجمج[6] في الجواب قلت: وأرى ذلك منه تقية وخوفا، ولكن الإمام أحمد شديد في صلابته، جزاه الله عن الإسلام خيرا، ولو كلف الناس ما كان عليه أحمد لم يسلم إلا القليل"[7]، وقال: الدَّارَقُطْنِيّ: ثِقَة[8]، وقال ابن وضاح: ثقة[9]، قال أبو حاتم: صدوق [10]، وقال: خلط في القرآن[11]، وقال الخطيب: كان ثقة، ورد بغداد وحدث بها[12]، جاء إلى أحمد بن حنبل فاستأذن عليه، فلم يأذن له وجلس حتى خرج، فسلم عليه فلم يرد عليه السلام[13]، وقال زكريا بن يحيى الساجي: بلغني أن أحمد بن حنبل كان يتكلم فيه ويذمه، وقصد إليه ببغداد ليسلم عليه فلم يأذن له، وكان قدم إلى ابن أبي دؤاد قاصدا من المدينة، عنده مناكير، قال الخطيب: أما المناكير فَقَلَّ ما توجد في حديثه إلا أن تكون عن المجهولين، ومن ليس بمشهور عند المحدثين، ومع هذا فإن يحيى بن معين وغيره من الحفاظ كانوا يرضونه

(1) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق:7527/410/16. قال الذهبي: يعني يقف فِي القرآن فلا يقول: مخلوق ولا غير مخلوق، وأَخَذَ الوقف عن شيخه أحمد بن المعذل وقد كان إسحاق بن أبي إسرائيل وجماعة يقفون. الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق:557/451/6.

(2) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق:557/451/6.

(3) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 557/451/6.

(4) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 7527/410/16.

(5) الأشعري، الإبانة، مصدر سابق: 2/ 112/13/ 368.

(6) المجمج: الذي لا يتبين كلامه يقال جمجم كلامه أي أخفاه ولم يبديه، المعجم الوسيط، مصدر سابق: 133/1.

(7) السبكي، طبقات الشافعية، مصدر سابق: 82/2.

(8) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 167/1

(9) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 167/1

(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 139/2.

(11) أي أجاب في المحنة.

(12) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 3188/122/7.

(13) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 3188/122/7.

ويوثقونه[1]، وقول مغلطاي: إبراهيم هذا في عداد أهل الصدق وإنما حدث بالمناكير الشيوخ الذين روى عنهم، فأما هو فهو صدوق"[2]، وقال يحيى بن معين: ثقة[3]، وقال صالح جزرة: صدوق[4]، وقال النسائي: ليس به بأس[5]، وقال الذهبي في الكاشف: صدوق[6]، ذكره ابن حبان في الثقات[7]، وقال ابن حجر : صدوق تكلم فيه أحمد لأجل القرآن[8].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال فقد وثقه جمع من العلماء، وقد أنزله بعضهم عن هذه المرتبة فقالوا: صدوق، وقد تكلم فيه كونه تعلق بشيء من مسألة القول بخلق القرآن وهذا لا يؤثر على ثقته وعدالته لأنه أجاب خوفا وتقية، ودخوله على ابن أبي دؤاد فما هو ببدعة بل هو شبهه وترك أحمد السلام عليه هو عقوبة وزجر له ولغيره، أما قول الساجي عنده مناكير، فقد تعقبه الخطيب بقوله: أما المناكير فَقَلَّ ما توجد في حديثه إلا أن تكون عن المجهولين، ومن ليس بمشهور عند المحدثين، ومع هذا فإن يحيى بن معين وغيره من الحفاظ كانوا يرضونه ويوثقونه[9]، وقد تعقبه أبو زرعة فقال: وهذا ليس بقادح لأنه لا يلزم من وجود المناكير في الثقة إخراج هذا الوصف عنه[10]، وقد تعقب مغلطاي ونفى المناكير أن تكون من إبراهيم فقال: إبراهيم هذا في عداد أهل الصدق وإنما حدث بالمناكير الشيوخ الذين روى عنهم، فأما هو فهو صدوق"[11]، وأن ما جاء به غير مؤثر والذين أنزلوه عن مرتبة التوثيق كان ذلك بسبب كلام الإمام أحمد فيه بسبب المحنه، أو بسبب المناكير، والراجح في هذا الراوي أنه ثقة صحيح الحديث فيما لم ينكر عليه وعلى شيوخه، وقد روى له التِّرْمِذِيّ والنَّسَائي ولم يرو عنه الإمام أحمد في المسند.

2 - إسماعيل بن إبراهيم بن معمر بن الحسن، الهذلي، أبو معمر القطيعي، الهروي (ت236هـ).

قال أبو زرعة: كان أحمد بن حنبل لا يرى الكتابة عن أبي نصر التمار، ولا عن أبي معمر، ولا عن يحيى بن معين، ولا عن أحد ممن امتحن فأجاب[12]، قال ابن سعد: صاحب سنة وفضل وخير، وهو ثقة ثبت[13]، وذكره ابن حبان في الثقات، وخرج حديثه في صحيحه، وكذلك الحاكم[14]، وقال يحيى بن معين: وثقه[15]، وقال أبو معمر: صدوق[16]، وقال يحيى بن معين، وذكر أبا معمر: لا صلى الله عليه، ذهب إلى الرقة فحدث بخمسة آلاف حديث، أخطأ في ثلاثة آلاف، قال أبو علي: ما حدث أبو معمر حتى مات يحيى بن معين[17]، وقال أبو معمر الكرخي: مثل أبي معمر لا يسئل عنه، أنا أعرفه يكتب الحديث وهو غلام، ثقة مأمون[18]، وقال أبو يعلى: حدث أبو معمر بالموصل بنحو ألفي حديث حفظا، فلما رجع إلى بغداد، كتب إلى أهل الموصل بالصحيح من أحاديث كان أخطأ فيها نحو ثلاثين، أو أربعين حديثا[19]، وقال عبيد بن شريك: كان أبو معمر القطيعي من شدة إدلاله بالسنة يقول: لو

(1) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 3188/122/7.
(2) المزي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 71/1.
(3) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق:122/7.
(4) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق:122/7.
(5) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق:122/7.
(6) الذهبي، الكاشف، مصدر سابق: 225/1.
(7) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 73/8.
(8) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 253/133.
(9) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 122/7.
(10) أبو زرعة، الحافظ أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت 826هـ)، البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومس بضرب من التجريح، ت كمال يوسف الحوت، ط دار الجنان للطباعة والنشر بيروت لبنان الطبعة الأولى 1410هـ-1990، ص 33
(11) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 1 / 71.
(12) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 3252/247/7.
(13) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق:3591/259/7.
(14) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق:102/8.
(15) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق:527/157/2.
(16) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق:527/157/2.
(17) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 3252/247/7.
(18) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق:3252/247/7.
(19) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 70/11.

تكلمت بغلتي، لقالت: إنها سنية، قال: فأخذ في المحنة فأجاب، فلما خرج، قال: كفرنا وخرجنا[1]، وقال عبد الـلـه بن أحمد: سمعت أبا معمر، يعني الهذلي، يقول: القرآن كلام الـلـه ليس بمخلوق، ومن شك في أنه غير مخلوق فهـو جهمـي، لا بـل شر مـن جهمـي[2]، وقال عبد الـلـه: سمعت أبا معمر الهذلي، يقول: من زعم أن الـلـه لا يتكلم ولا يسمع ولا يبصر ولا يغضب ولا يرضى، وذكـر أشـياء من هذه الصفات، فهو كافر بالـلـه إن رأيتموه على بئر واقفا فألقوه فيها، بهذا أُدينُ الـلـهَ لأنهم كفار[3]، وقال أَبَو مَعْمَر القَطِيعـيّ: آخر كلام الْجَهْمِيَّة أنّه لَيْسَ في السَّماء إِلَه[4]، وقال الذهبي: هو الإمام، الحافظ الكبير، الثبت[5]، وقال ابن قـانع: ثقـة ثبـت[6]، وقـال ابن حجر: ثقة مأمون[7].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في أبي معمر من أقوال فقد وثقه جمع من العلماء، وما أخذ عليه سوى رواية ابن معين عنـدما قـال: لا صـلى الـلـه عليه، ذهب إلى الرقة فحدث بخمسة آلاف حديث، أخطأ في ثلاثة آلاف، قال أبو علي: ما حدث أبو معمـر حتـى مـات يحيـى بن معين، وقد أجاب على ذلك الخطيب البغدادي فقال: في هذا القول نظر، ويبعد صحته عند من اعتبر، ولـو كـان صـحيحا، لـدون أصحاب الحديث ما غلط أبو معمر فيه لعظمه وفحشه، ولم يغفلوا عنه كما دونوا ما أخطـأ فيـه شـعبة بـن الحجـاج، ومعمـر بـن راشد، ومالك بن أنس، وغيرهم مع قلته في اتساع رواياتهم، ولعل ابن معين أخطأ في ذلك وهو الذي يوثقه ويثني عليه.

وأما ما أخذ عليه من إنه امتحن فأجاب فالثابت عن أبي معمر رجوعه عن قوله وندمه على إجابته وقد ذكـر تمسـكه بالسـنن بل كان ينقم على كل من قال القرآن مخلوق ويقول جهمي كافر، وما جاء عن الإمام أحمد أنه كان ينهـى عـن الكتابـة عـن الـذين أجابوا في المحنة فليس ذلك على معنى جرح من أجاب مكرهاً، بل أراد بذلك تثبيت أهل العلم والعامة، أما أهل العلـم فخشـية أن يبادروا بالإجابة قبل تحقق الإكراه، وأما العامة فخشية أن يتوهموا أن الذين أجابوا أجابوا عـن انشراح صـدر، وقـد أخـذ كثـير مـن العلماء حديثه بعد المحنة بالقبول والرواية، والراجح فيه إنه ثقه مأمون صاحب سنة لم يثبت فيـه جـرح رَوَى عَنـه: البخـاري سـتة أحاديث، ومسلم خمسة أحاديث، وأَبُو داود والنَّسَائي، ولم يرو عنه الإمام أحمد في المسند وله حـديث واحـد في المسـند، وهـو مـن وجادات ابنه عبد الـلـه وجده بخط يد أبيه فوضعه في المسند ويعتبر هذا الحديث مما رواه عبد الـلـه عن شيخ أبيه [8].

3 -عبد الملك بن عبد العزيز القشيري، النسوي، أبو نصر التمار الدقيقي (ت228هـ).

قال أبو زرعة الرازي[9]: كان أحمد بن حنبل لا يرى الكتابـة عـن أبي نصر الـتمار، ولا يحيـى بـن معـين، ولا أحـد ممـن امـتحن فأجاب[10]، قال ابن سعد: وكان ثقة فاضلًا خيِّرًا ورِعًا[11]، وقال أبو حاتم: كان ثقة وكـان يعـد مـن الأبـدال[12]، وذكـره ابـن حبـان في كتابه الثقات[13]، وقال الخطيب: وكان عابدا زاهدا يعد في الأبدال وكان أبو نصر ممن امتحن في أمـر القـرآن فأجـاب[14]، وقـال أبـو داود: ثقة[15]، وقال النسائي: ثقة [16]، قال الميموني: صح عندي أنه -أي: الإمام أحمد- لم يحضر أبا نصر التمار حين مات، فحسبت أن

(1) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق:3252/247/7.
(2) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 3252/247/7.
(3) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق:3252/247/7.
(4) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 61/794/5.
(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 27/71-69/11.
(6) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 458/145/2.
(7) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 415/144.
(8) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الحديث رقم: (26876) المجموع (1) حديث واحد، وهو وجاده، والحديث رقم: (16709) هو من زيادات ابنـه عبد الـلـه.
(9) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 5531/172-169/12.
(10) قال الذهبي: هذا تشديد ومبالغة، والقوم معذورون، تركوا الأفضل، فكان ماذا. ينظر الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 5225/658/2.
(11) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 3517/245/7.
(12) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1689/358/5.
(13) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 14032/390/8
(14) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 1695531/12.
(15) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 5531/170/12.
(16) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 5531/170/12.

ذلك لما كان أجاب في المحنة[1]، قال الذهبي: وله رحلة واعتناء بالعلم، وكان ممن امتحن في خلق القرآن، فأجاب وخاف وكان من العباد الثقات[2]، وقال ابن حجر: ثقة عابد[3]، وقال ابن الأخضر: كان عابدا زاهدا يعد من الأبدال، وهو معدود فيمن امتحن فأجاب[4].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في أبي نصر التمار من أقوال فقد وثقه العلماء، ولم يتكلم فيه أحد وما أخذ عليه إلا أنه امتحن فأجاب، وهو من الرواة الزهاد العباد كان يعد من الأبدال والراجح فيه أنه ثقة مجمع على توثيقه تركه الإمام أحمد وأعرض عنه لأجل إجابته في المحنه وهذا لا يضر عدالته ولا ينزل مرتبته، وروى له النَّسَائي مقروناً بغيره ومسلم ولم يرو عنه الإمام أحمد في المسند.

4 - علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي، ابن المديني البصري، أحد الأعلام (ت234هـ).

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: بعد أن روى عن أبيه، حديثاً في المسند عن علي: لم يحدث أبي بعد المحنة عنه بشيء[5]، وفي مسند طلق بن علي قال عبد الله: حدثنا أبي، حدثنا علي بن عبد الله قبل أن يمتحن[6]، وذكره العقيلي في الضعفاء[7] وقال: عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ نَجِيحٍ جَنَحَ إِلَى ابْنِ أَبِي دَاوُدٍ وَالْجَهْمِيَّةِ، وَحَدِيثُهُ مُسْتَقِيمٌ إِنْ شَاءَ اللهُ[8]، قال الذهبي: وقد تركه إبراهيم الحربي، وذلك لميله إلى أحمد بن أبي دواد، فقد كان محسنا إليه، وكذا امتنع مسلم من الرواية عنه في صحيحه لهذا المعنى، كما امتنع أبو زرعة وأبو حاتم من الرواية عن تلميذه محمد لأجل مسألة اللفظ[9]، وذكره العجلي في تاريخ الثقات[10]، قال ابن أبي حاتم: كتب عنه أبي وأبو زرعة وترك أبو زرعة الرواية عنه من أجل ما كان منه في المحنة وكان أبي يروى عنه لنزوعه عما كان منه[11]، قال يحيى بن معين: من أهل الصدق[12]، وقال على بن المديني: لا نرتاب في صدقه[13]، وقال أبو حاتم الرازي: كان علي بن المديني علماً في الناس في معرفة الحديث والعلل، وكان ذكره ابن حبان في الثقات وقال: أَصله من الْمَدِينَة ومولده بِالْبَصْرَةِ وَكَانَ من أعلم أهل زَمَانه بعلل حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسلم مِمَّن رَحل وَجمع وَكتب وصنف وَحفظ وذاكر[14]، وقال ابن حجر: تكلم فيه أحمد ومن تابعه لأجل ما تقدم من إجابته في المحنة وقد اعتذر الرجل عن ذلك وتاب وأناب وقال البخاري في رفع اليدين كان أعلم أهل عصره[15]، وَقَال النَّسَائي: ثقة مأمون أحد الأئمة في الحديث[16]، وَقَال جعفر بن أحمد بن سالم: أردت أن أخرج إلى البصرة فقلت لابن مَعِين يا أبا زكريا عمن أكتب؟ فسميت رجالا حتى ذكرت ابن المديني قال: وأبو خيثمة جالس من ناحية منا، فقال: لا ولا كرامة لا تكتب عنه فسكت يحيى حتى فرغ ثم قال لي: إن حدثك فاكتب عنه فإنه صدوق[17]، وَقَال ابن حجر: ثقة ثبت إمام أعلم أهل عصره بالحديث وعلله حتى قال البخاري: ما استصغرت نفسي إلا عند علي بن المديني[18]، وفي تاريخ ابن قانع: ثقة ثبت[19]، قال المزي: هو الإمام المبرز فِي هَذَا الشأن، صاحب التصانيف الواسعة والمعرفة الباهرة، لا يلتفت إلى من تكلم فيه،

(1) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 5531/171/12.
(2) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق:5225/658/2.
(3) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق: 4194/395.
(4) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3352/324/8.
(5) الشيباني، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: 8768/373/14.
(6) الشيباني، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق: رقم 28 ص464/39.
(7) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 1237/240-235/3.
(8) ينظر الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 5874/141-138/3.
(9) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 5874/138/3.
(10) العجلي، تاريخ الثقات، مصدر سابق: 1198/349/1
(11) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1064/194/6.
(12) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1064/194/6.
(13) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 1064/194/6.
(14) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق: 469/8.
(15) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 576/349/7.
(16) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 356/7.
(17) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3822/353/9.
(18) ابن حجر، تقريب التهذيب، مصدر سابق:4760/434
(19) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 3822/453/9.

فإنما جاء ذلك بسبب السياسة والعقائد والمنازعات فيهما، نسأل الله العافية[1]، وقال الخطيب: بصري الدار وهو أحد أئمة الحديث فِي عصره، والمقدم علي حفاظ وقته، وأبوه محدث مشهور وأنه أجاب لما امتحن إِلَى القول بخلق القرآن[2]، وقال يَحْيَى بْن معين: كان علي بن المديني إذا قدم علينا أظهر السنة، وإذا ذهب إِلَى البصرة أظهر التشيع[3]، وقال الأَصْمَعِيّ لعلي بن المديني: واللهِ يا علي لتتركن الإسلام وراء ظهرك[4]، وقال البخاري: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني[5]، وقيل لأبي داود: علي أعلم أم أحمد؟ قَالَ: علي أعلم باختلاف الحديث من أحمد[6]، قال صالح بْن مُحَمَّد: أعلم من أدركت بالحديث وعلله علي بن المديني، وأفقههم فِي الحديث أحمد بْن حنبل، وأقهرهم بالحديث سُلَيْمَان الشاذكوني[7]، وقال أبو عبيد القاسم بْن سلام: انتهى العلم إِلَى أربعة: أَبُو بكر بْن أَبِي شيبة أسردهم له، وأحمد بْن حنبل أفقههم فيه، وعلي بن المديني أعلمهم به، ويحيى بْن معين أكتبهم له[8]، وقال العقيلي[9]: قرأت على عبد الله بن أحمد كتاب العلل عن أبيه، فرأيت فيه حكايات كثيرة، عن أبيه، عن علي بن عبد الله، ثم قد ضرب على اسمه وكتب فوقه: حدثنا رجل، ثم ضرب على الحديث كله، فسألت عبد الله فقال: كأن أبي حدثنا عنه، ثم أمسك عن اسمه وكان يقول حدثنا رجل، ثم ترك حديثه بعد ذاك[10]، وقال أبو بكر: قلت لأبي عبد الله: قال لي عباس العنبري: قال علي بن المديني وذكر رجلاً فتكلم فيه، فقلت له: إنهم لا يقبلون منك، إنما يقبلون من أحمد بن حنبل قال: قوي أحمد على السوط وأنا لا أقوى[11].قال أَبُو العيناء: دخل عليٌّ بن المديني إلى أحمد، وبْن أَبِي دؤاد بعد أن جرى من محنة أحمد بْن حنبل ما جرى، فناوله رقعة، وقال هذه طرحت فِي داري، فقرأها، فإذا فيها: أَبُو عَبْد الله، قَالَ أَبُو عَبْد الله: فقال له بندار: على رءوس الملأ: من أَبُو عَبْد الله؟ أحمد بْن حنبل؟ قَالَ: لا، أحمد بْن أَبِي دؤاد، قَالَ بندار: عند الله أحتسب خطاي شُبِّه عليَّ هذا، وغضب، وقام[12]، وقال مُحَمَّد بْن عَبْد الله بْن إِبْرَاهِيم الشافعي: كان عند إِبْرَاهِيم الحربي قمطر من حديث علي بن المديني، وما كان يحدث به، فقيل له: لم لا تحدث عنه؟ قَالَ: لقيته يوما وبيده نعله، وثيابه فِي فمه، فقلت له: إلى أين؟ فقال: ألحق الصلاة خلف أَبِي عَبْد الله، إنه يعني أحمد بْن حنبل، فقلت: من أَبُو عَبْد الله؟ قَالَ: أَبُو عَبْد الله بْن أَبِي دؤاد، فقلت: والله لا حدثت عنك بحرف[13]، قيل لأبي إِسْحَاق إِبْرَاهِيم بْن إِسْحَاق الحربي: أكان علي بن المديني يتهم بشيء من الكذب؟ فقال: لا، إنما كان حدث بحديث، فزاد فِي خبره كلمة ليرضى بها ابن أَبِي دؤاد، قالا: وسئل إِبْرَاهِيم، فقيل له: كان يتكلم علي بن المديني فِي أحمد بْن حنبل؟ فقال: لا، إنما كان إذا رأى فِي كتاب حديثا عَن أحمد، قَالَ: اضرب على ذا، ليرضى به ابن أَبِي دؤاد، وكان قد سمع من أحمد، وكان فِي كتابه: سمعت أحمد، وقال أحمد، وحَدَّثَنَا أحمد، وكان ابن أَبِي دؤاد إذا رأى فِي كتابه حديثا عَن الأصمعي، قَالَ: اضرب على ذا، ليرضي نفسه بذلك[14].

وقال ابن عمار يَقُولُ لي ابن المديني: ما يمنعك أن تكفرهم؟ يعني: الجهمية، قَالَ: وكنت أنا أولا أمتنع أن أكفرهم، حتى قَالَ ابن المديني ما قَالَ، فلما أجاب إِلَى المحنة كتبت إليه كتابا أذكره الله وأذكره ما قَالَ لي فِي تكفيرهم، قَالَ: فقال ابن المديني، أو قَالَ: أَخْبَرَنِي رجل عنه أنه بكى حين قرأ كتابي، قَالَ: ثم رأيته بعد، فقلت له: فقال: ما فِي قلبي مما قلت وأجبت إليه شيئاً، ولكني خفت أن أقتل، قَالَ: وتعلم ضعفي أني لو ضربت سوطا واحدا لمت، أو قَالَ شيئا نحو هذا قَالَ ابن عمار: ودَفَع عني ابن أَبِي دؤاد

(1) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 4096/10/21.
(2) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 6302/321/13.
(3) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 6302/325/13.
(4) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 6302/326/13.
(5) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 6302/330/13.
(6) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 6302/331/13.
(7) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 6302/335/13.
(8) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 6302/337/13.
(9) العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق: 1237/235/3.
(10) قال الذهبي: بل حديثه عنه في مسنده، الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 5874/138/3.
(11) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 6302/321/13.
(12) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 6302/325/13.
(13) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 6302/327/13.
(14) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 6302/330/13.

امتحانه إياي من قبل ابن المديني، شفع إلي ابن أَبِي دؤاد، ودفع عَن غير واحد من أهل الموصل من أجلي، قَالَ ابن عمار: ما أجاب إِلَى ما أجاب ديانة إلا خوفا[1]، قال علي بْن الحسين بْن الوليد: حين ودعت علي بْن عَبْد الله بْن جعفر، قَالَ: بلغ أصحابنا عني أن القوم كفار ضلال، ولم أجد بدا من متابعتهم، لأني حُبِسْتُ فِي بيت مظلم ثمانية أشهر، وفي رجلي قيد ثمانية أمناء حتى خفت على بصري، فإن قالوا: يأخذ منهم فقد سبقت إِلَى ذاك، فقد أخذ من هو خير مني[2]، قال أَبِي يُوسُف القلوسي: قلت لعلي بن المديني: مثلك فِي علمك يجيب إِلَى ما أجبت إليه؟ فقال لي: يا أبا يُوسُف ما أهون عليك السيف[3]، وقال إِبْرَاهِيم بْن عَبْد الله بْن الجنيد، قَالَ: سمعت يَحْيَى بْن معين، وذكر عنده علي بن المديني، فحملوا عليه، فقلت ليحيى: يا أبا زكريا، ما علي عند الناس إلا مرتد، فقال: ما هو بمرتد، هو على إسلامه رجل خاف، فقال ما عليه[4]، قال الذهبي: كان رحمه الله مِمّن أجاب فِي المحنة، نسأَلُ الله العافية[5]، وقال الإمام أبو زكريا النووي: لابن المديني في الحديث نحو مائتي مصنف[6]، وقال مُحَمَّد بْن عُثْمَان بْن أَبِي شيبة: سمعت عليا على المنبر، يَقُولُ: من زعم أن القرآن مخلوق فهو كافر، ومن زعم أن الله لا يرى، فهو كافر، ومن زعم أن الله لم يكلم مُوسَى على الحقيقة فهو كافر[7]، وقال مُحَمَّد بْن عُثْمَان بْن أَبِي شيبة: سمعت علي ابْن المديني، يَقُولُ: قبل أن يموت بشهرين: القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قَالَ مخلوق؛ فهو كافر[8]، وقال عثمان بن سعيد الدارمي[9]: سمعت علي بن المديني يقول: هو كفر - يعني: من قال: القرآن مخلوق-[10].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في علي بن المديني من أقوال نرى ثناء العلماء فيه ومدحه وعلو كعبه في الحديث والعلل والرجال وتوثيقه وقد أخذ عليه أنه قد امتحن في محنة خلق القرآن، فأجاب مكرها، ثم إنه تقرب إلى ابن أبي دؤاد حيث استماله بدنياه وصحبه وعظمه، فوقع بسبب ذلك في أمور صعبة حتى إنه كان يتكلم في طائفة من أعيان أهل الحديث ليرضي بذلك ابن أبي (دؤاد) ، فهجره الإمام أحمد لذلك وعظمت الشناعة عليه حتى صار عند الناس كأنه مرتد، وترك أحمد الرواية عنه، وكذلك إبراهيم الحربي وغيرهما، وقد ذكرنا موقف العلماء منه فمنهم من ترك حديثه ومنهم من ذب ودافع عنه وقد ذكرنا أقواله ومنهجه في الجهمية والقائلين بخلق القرآن.

وقد أخذ عليه أيضا التشيع، وقد أجاب الذهبي على هذه الشبهة فقال: كان إظهاره لمناقب الإمام علي بالبصرة، لمكان أنهم عثمانية، فيهم انحراف على علي[11]، وقال أيضا: كان يظهر ذلك بالبصرة ليؤلفهم على حب على رضي الله عنه، فإنهم عثمانية[12]، إنما كان يظهر التشيع لسيدنا علي بالبصرة، لانحراف أهل البصرة آنذاك عن سيدنا علي رضي الله عنه، واتهم بالكذب وقد رده عنه أبي إسحاق الحربي فقد قيل لأبي إِسْحَاق إِبْرَاهِيم بْن إِسْحَاق الحربي: أكان علي بن المديني يتهم بشيء من الكذب؟ فقال: لا، إنما كان حدث بحديث، فزاد فِي خبره كلمة ليرضى بها ابن أَبِي دؤاد، قالا: وسئل إِبْرَاهِيم، فقيل له: كان يتكلم علي بن المديني فِي أحمد بْن حنبل؟ فقال: لا، إنما كان إذا رأى فِي كتاب حديثا عَن أحمد، قَالَ: اضرب على ذا، ليرضى به ابن أَبِي دؤاد، وكان قد سمع من أحمد، وكان فِي كتابه: سمعت أحمد، وقال أحمد، وحَدَّثَنَا أحمد، وكان ابن أَبِي دؤاد إذا رأى فِي كتابه حديثا عَن الأصمعي، قَالَ: اضرب على ذا، ليرضي نفسه بذلك [13]، والراجح في علي بن المديني بما لا يخالطه شك، أنه ثقة ثبت إمام عالم عصره بالحديث والعلل وهو

(1) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 6302/333/13.
(2) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 6302/335/13.
(3) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 6302/342/13.
(4) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 6302/342/13.
(5) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 292/887/5.
(6) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 292/887/5.
(7) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 6302/342/13.
(8) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 6302/342/13.
(9) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 6302/342/13.
(10) قلت لعله يقصد ابن أبي دؤاد والله اعلم.
(11) ينظر الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 22/41/11.
(12) ينظر الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: 5874/13/3.
(13) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 6302/342-321/13.

المتكلم في الرجال يؤخذ قوله ويعتمد عليه جيلا بعد جيل إلى يومنا هذا وإلى قيام الساعة، امتحن فأجاب خوفا أخذا بالرخصة وقلبه مطمئن بالإيمان، وكان من أهل السنة الذابين المدافعين عنها، لم يثبت عليه جرح ولا بدعة بل كان محارباً لكل بدعة رحمه الله رحمة واسعة، روى عنه البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في التفسير له بواسطة ولم يرو عنه الإمام أحمد بعد ما أظهر إجابته في المحنة، وروى عنه الإمام أحمد قبل المحنة في المسند وهو شيخه[1].

5 - محمد بن العلاء بن كريب الهمداني، أبو كريب الكوفي (ت247هـ).

قال أحمد بن حنبل: لو حدثت عن أحد ممن أجاب لحدثت عن اثنين: أبي معمر وأبي كريب قلت:- القائل ابن الجوزي-: أبو معمر واسمه إسماعيل بن إبراهيم الهذلي أجاب كرهاً ثم ندم وأخذ يذم نفسه على إجابته ويمدح من لم يجب ويغبطهم، وأما أبو كريب فاسمه محمد بن العلاء وكانوا قد أجروا له بعد أن أجاب دينارين فعلم أنهم إنما أجروهما لإجابته فتركهما وهو محتاج إليهما[2]، قال أبو حاتم: صدوق[3]، وذكره ابن حبان في الثقات[4]، وَقَال النَّسَائي: لا بأس به، وَقَال في موضع أخر: ثقة، وَقَال الآجري: سمعت أَبَا داود يَقُول: كان مُحَمَّد بن داود بن صبيح يتفقد الرجال، ولم يكتب عَن أبي كريب بمال المحنة [5]، وَقَال ابن حجر: قال مسلمة بن قاسم: كوفي ثقة [6]، وَقَال: ثقة حافظ، [7]، قال الذهبي: الحافظ، الثقة، الإمام، شيخ المحدثين، أبو كريب الهمداني، الكوفي، وصنف، وجمع، وارتحل[8]، وقال المروذي: وسألت ابن نمير وأبا بكر بن أبي شيبة، وأبا عامر بن نزار الأشعري، وأبا كريب، وسفيان بن وكيع، وذكر جماعة ... فقالوا: القرآن كلام الله وليس بمخلوق[9]، وقال مسلمة بن قاسم: كوفي ثقة، روى عنه البخاري خمسة وسبعين حديثًا، ومسلم خمسمائة وستة وستين حديثًا[10].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في هذا الراوي من أقوال فقد أثنى عليه العلماء فكان من المحدثين الحفاظ وما أخذ عليه سوى إجابته في محنة القول بخلق القرآن، والراجح فيه أنه ثقة حافظ، وترك الإمام أحمد الرواية عنه؛ لإجابته في فتنة خلق القرآن، مع إقراره بحفظه، وضبطه، وإتقانه، وقد روى عنه الجماعة الستة وأبو زرعة، وأبو حاتم وعدة، ولم يرو الإمام أحمد عنه في المسند [11].

6 - يحيى بن معين بن عون الغطاني، مولاهم، أبو زكريا البغدادي (ت 233هـ) .

قال أبو زرعة الرازي: كان أحمد بن حنبل لا يرى الكتابة عن أبي نصر التمار، ولا عن يحيى بن معين، ولا عن أحد ممن امتحن فأجاب[12]، وقال أبو بكر المروزي: "جاء يحيى بن معين فدخل على أحمد بن حنبل وهو مريض فلم يرد عليه السلام، وكان أحمد قد حلف بالعهد أن لا يكلم أحداً ممن أجاب حتى يلقى الله عز وجل، فما زال يحيى يعتذر ويقول: حديث عمار رضي الله عنه، وقال الله تعالى: (إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ)[13] فقلب أحمد وجهه إلى الجانب الآخر، فقال يحيى: أف وقام وقال: لا يقبل لنا عذراً فخرجت بعده وهو جالس على الباب فقال: أي شيء قال أحمد بعدي؟ قلت: قال يحتج بحديث عمار، وحديث عمار: "مررت وهم يسبونك فنهيتهم فضربوني" وأنتم قيل لكم نريد أن نضربكم. فسمعت يحيى يقول: مر يا أحمد غفر الله لك،

---

(1) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الأحاديث رقم: (1387، 1610، 2248، 3897، 5437، 5871، 5873، 6908، 7073، 8768، 8996، 8997، 8998، 9437، 11063، 11761، 11762، 11764، 11765، 13816، 14107-14111، 14881، 14883، 15288، 15299، 16299، 16301، 16302 ، 17625، 17726، 18506، 18962، 18963، 18965، 19327، 19404، 19566، 19567، 19569، 19681، 19682، 19720، 19723، 19922، 19925، 19993، ، 20119، 20120، 20192، 20460، 21663، 22420، 22708، 23358، 23854، 7/74009و 28و39، 24617) المجموع (65)حديثا، والاحاديث رقم(21382،20620،20118،16378)، من وجادات ابنه عبد الله، وحديث رقم (20991)من زيادات ابنه عبد الله.

(2) ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد، مصدر سابق: ص 388.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق:293/52/8.

(4) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق:105/9.

(5) أبو داود، سؤالات الآجري أبا داود، مصدر سابق: 27/5.

(6) ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق: 386/9.

(7) كان القضاة في العصر العباسي يلبسون السواد، لأنه شعار الدولة العباسية.

(8) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 86/394/11.

(9) الاشعري، الإبانة في أصول الديانة، مصدر سابق: 2/ 20/12 / 212.

(10) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، مصدر سابق: 4245/305/10.

(11) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الأحاديث رقم (598، 809، 1069، 17498) من زيادات ابنه عبد الله.

(12) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق:6926/564/31.

(13) النحل: الآية 106.

فما رأيت والـلـه تحت أديم سماء الـلـه أفقه في دين الـلـه منك [1]، قال العجلي: يحيى بن معين من أهل الأنبـار، عـلى اثنـي عشر فرسخًا من بغداد وكان أبوه كاتبًا لعبد الملك[2]، وقال أبو حاتم: إمام[3]، وقال ابن سعد: ويكنى أبا زكريا وقـد كـان أكـثر مـن كتـاب الحديث وعرف به وكان لا يكاد يحدث، وتوفي بمدينة الرسول - صلى الـلـه علية وسلم - وهو متوجه إلى الحج[4]، وذكره ابن حبـان في الثقات وقال: أَصله من سرخس يروي عَن ابن عُيَيْنَة وَهِشَام حَدَّثنا عَنهُ شُيُوخنَا مَاتَ سنة ثَلَاث وَثَلَاثِينَ وَمِـائَتَيْنِ بِالْمَدِينَـةِ وَهُـوَ حَاج وَحمل على نعش رَسُول الـلـه صَلَّى الـلـه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومناد يُنَادى بَين يَدي جنَازَته معشر الْمُسـلمين هَـذَا يـذب الْكَـذِب عَـن رَسُول الـلـه صَلَّى الـلـه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَا وَكَذَا عَاما وَكَانَ رَحمَه الـلـه من أهل الدَّين وَالْفضـل وَمِمَّـنْ رفـض الـدُّنْيَا فِي جمـع السّـنَن وَكَثُرت عنايته بهَا وَجمعه لَهَا وَحفظه إِيَّاهَا حَتَّى صَار علما يقْتَدى بِهِ فِي الْأَخْبَار وإماما يرجع إِلَيْهِ فِي الْآثَار سَـمِعت مَكْحُـولًا يَقُـول سَمِعت أحمد بن الْمُبَارك الْإِسْمَاعِيلِيّ يَقُول حَدَّثنا يحيى بن معِين بن زِيَاد بن عون وَالصَّحِيح بن عون بـن زِيَـاد بـن عـون[5]، وَقَـال الخطيب: كَانَ إماما ربانيا، عالما حافظا، ثبتا، متقنا كان يحيى من قرية نحو الأنبار يقال لها: نقيا، ويقال: إن فرعون كـان مـن أهـل نقيا، وكان معين يكنى أبا علي[6]، وقال النسائي: الثقة المأمون، أحد الأئمة فِي الحديث[7]، قال عَلِيّ بْن سهل: سمعتُ أحمد بْـن حنبـل فِي دهليز عفان يَقُولُ لعبد الـلـه بن الرومي: ليت أَبَا زكريا قد قَدِمَ، يعني: ابن معين، فقال لَهُ اليمامـي: مـا تصـنعُ بقدومـه؟ يُعيـد علينا ما قد سَمعنا، فقال لَهُ أحمد: اسكت، هُوَ يعرفُ خطأ الحديث [8]، قال الْعَبَّاس الدوري: رأيتُ أحمد بْن حنبـل فِي مجلـس رَوْح بْن عُبادة سنة خمس ومائتين، يسأل يَحْيَى بْن معين عَن أشياء، يَقُولُ لَهُ: يا أَبَا زكريا، كيف حديث كذا؟ وكيف حـديث كـذا؟ يريـد أحمد أن يستثبته فِي أحاديث قد سمعوها، كل ما قَالَ يَحْيَى كتبه أحمد، وقلما سمعتُ أحمـد بْـن حنبـل يُسـمي يَحْيَـى بْـن معـين باسمه، إِنَّمَا كَانَ يَقُولُ: قَالَ أَبُو زكريا، قَالَ أَبُو زكريا [9]، وقال أبو مقاتل سليمان بن عبد الـلـه: سمعت أحمد بن حنبل يقول: هاهنا رجل خلقه الـلـه لهذا الشأن، يظهر كذب الكذابين، يعني يحيى بن معين[10]، قال عَبْد المؤمن بْـن خلـف النسـفي: سـألتُ أَبَـا عـلي صالِح بْن مُحَمَّد: من أعلمُ بالحديث يَحْيَى بْن معين أم أحمد بْن حنبل؟ فقال: أما أحمد فأعلمُ بالفقه والاختلاف، وأمّا يَحْيَى فأعلمُ بالرجال والْكُنى [11]، وقال يَحْيَى بْن معين: أخطأ عَفَّان فِي نَيّف وعشرين حديثًا ما أعلمتُ بِهَا أحدًا، وأعلمته فيما بيني وبينه، ولقـد طلب إليّ خَلَف بْن سالِم، فقال قل لي أي شيء هِيَ؟ فما قلت لَهُ، وكان يحب أن يجد عَلَيْهِ. وقال: ما رأيتُ عَلَى رجـلٍ قـط خطـأ إلا سترته، وأحببتُ أن أزين أمره، وما استقبلت رجلا فِي وجهه بأمر يكرهه، ولكن أبين لَهُ خطأه فيما بيني وبينـه، فـإن قبـل ذَلِـكَ، وإلا تركته[12]، وقَالَ يَحْيَى بْن معين: كتبنا عَن الكذابين، وسجرنا بِهِ التنور، وأخرجنا بِهِ خُبـزا نضـيجًا[13]، وأسـند الخطيـب إلى أحمـد بـن محمد البغدادي قال: سمعت يحيى بن معين يقول: آلة الحديث الصدق، والشهرة بطلبه، وترك البدع، واجتنـاب الكبـائر[14]، وقَـالَ البُخَارِيّ: آخر الأئمة فِي الحَدِيث والمعرفة بِالْجرْحِ وَالتَّعْدِيل[15]، وقَالَ أَبُو بكر سَمِعت أبي وَسُئِلَ يحيى بن معِين فَقَـالَ إِنَّهُـم يَقُولُـونَ إِنَّك تَقول القرآن كَلَام الـلـه وتسكت فَقَالَ معَاذ الـلـه القرآن كَلَام الـلـه غير مَخْلُوق وَمن قَالَ غير هَذَا فَعَلَيهِ لعنة الـلـه [16]، جـاء في السنة لعبد الـلـه: عن يحيى بن معين أنه يعيد صلاة الجمعة مذ أظهر عبد الـلـه بـن هـارون المـأمون مـا أظهـر يعنـي القـرآن

(1) ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد، مصدر سابق: ص 389، وكذلك رواه ابن أبي يعلى الفراء بسنده إلى المروزي. ينظر: ابن أبي يعـلى، طبقـات الحنابلـة، مصدر سابق: ج404/1.

(2) العجلي، تاريخ الثقات، مصدر سابق: 1826/445/1.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق: 800/192/9.

(4) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق: 3570/253/7.

(5) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق:16336/263/9.

(6) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 7436/263/16.

(7) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 7436/263/16.

(8) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 7436/263/16.

(9) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 7436/263/16.

(10) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 7436/263/16.

(11) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 7436/263/16.

(12) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 7436/263/16.

(13) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق: 7436/263/16.

(14) الخطيب، الكفاية في علم الرواية، مصدر سابق:101/1.

(15) التجيبي، التعديل والتجريح، مصدر سابق: 1462/1209/3.

(16) التجيبي، التعديل والتجريح، مصدر سابق: 1462/1209/3.

مخلوق[1]، وقال عبد الـلـه: حدثني الحسين بن علي بن يزيد الصدائي: سمعت يحيى بن معين يقول: من قال القـرآن مخلـوق فهـو كافر[2]، وعن جعفر الطيالسي، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: بيننا وبين الجهمية كلمتان، يسألون: كان الـلـه وكلامـه؟ أو كـان الـلـه ولا كلام؟ فإن قالوا: كان الـلـه وكلامه، فليست لهم حجة، وإن قالوا: كان الـلـه ولا كلام، يقال لهم: كيـف خلـق الأشـياء وهـو قال: (إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إذا أردناه أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فيكون) [3]،[4]، وَقَال إِبْـرَاهِيم بْـن هـانئ: رأيـت أَبَـا داود يقـع فِي يَحْيَـى بْـن مَعِـين، فقلت: تقع فِي مثل يَحْيَى بْن مَعِين؟ فَقَالَ: من جر ذيول الناس جروا ذيله[5]، وَقَال بشر بن موسى الأسدي: سمعت يحيى بْـن مَعِـين يَقُول: ويل للمحدث إذا استضعفه أصحاب الحديث، قلت: يعملون بِهِ ماذا؟ قال: إن كَانَ كودنـا[6] سرقـوا كتبـه، وأفسـدوا حديثـه وحبسوه، وهُوَ حاقن، حَتَّى يأخذه الحصر فيقتلوه شر قتلة، وإن كَانَ ذكرا استضعفهم وكانوا بين أمره ونهيـه، قلـت: وكيـف يكـون ذكرا؟ قال: يعرف مَا يخرج من رأسه[7]، وَقَال أَبُو حَسَّان مهيب بْن سليم الْبُخَارِيّ: سمعت مُحَمَّد بْـن يُوسُـف الْبُخَـارِيّ والـد أَبِي ذر يَقُول: كنت فِي الصحبة فِي طريق الحج مع يَحْيَى بْن مَعِين، فدخلنا المدينة ليلة الجمعة ومات من ليلته، فلما أصبحنا تسامع النـاس بقدوم يَحْيَى وبموته، فاجتمع العامة وجاءت بنو هاشم، فقالوا: نخرج له الأعواد التي غسل عليهـا النَّبِـيّ صـلى الـلـه عليـه وسـلم فكره العامة ذَلِكَ، وكثر الكلام، فَقَالَت بنو هاشم، نحن أولى بالنبي صلى الـلـه عليه وسلم منكم، وهُوَ أهل أن يغسل عليها، فـأخرج الأعواد، وغسل عليها، ودفن يوم الجمعة فِي شهر ذي القعدة (ت233هـ) [8]، وقيل ليحيى بْن معين: ترى أن ينظـر الرجـل فِي الـرأي؛ رأي الشافعيّ وأبي حنيفة؟ قَالَ: ما أرى لِمسلم أن ينظر فِي رأي الشافعي، ينظر فِي رأي أَبِي حنيفة أحبّ إليّ[9].

الدراسة: -

من خلال ما جاء في يحيى بن معين من أقوال فلم يؤثر عنه إلا خيرا فهو إمام الجرح والتعديل وصـاحب التصـانيف وقـد كـان علم عصره ملأت كتب الرجال بأحكامه وأقواله ولم يتكلم فيه إلا لإجابته في محنة القول بخلق القرآن وهم معذورون؛ ولكن الفتنة كانت عظيمة فزلزلت القلوب وجعلت الحليم حيران إلا من عصمه الـلـه، روى ابن أبي يعلى الفراء بسنده إلى العباس الـدوري أنـه قال: "سمعت يحيى بن معين يقول: أراد الناس منا أن نكون مثل أحمد بن حنبل لا والـلـه، لا نقـدر عـلى أحمـد، ولا عـلى طريـق أحمد"[10] ولقد أحسن الحافظ الذهبي حيث قال عن يحيى بن معين: "وإنما ذكرته عبرة ليعلم أن ليس كل كلام وقع في حافظ كبير يؤثر فيه بوجه، ويحيى فقد قفز القنطرة بل من الجانب الشرقي إلى الجانب الغربي رحمـه الـلـه"[11]، وقـد ثبتـت صـحة عقيدتـه رحمه الـلـه وكان يقول القرآن كلام الـلـه غير مخلوق وقد أخذ الإمام أحمد على نفسه أنه لا يروي عمن امتحن فأجاب مثل يحيى بن معين وذكر طائفة منهم وقد علق الذهبي على ذلك فقال: كَانَ يَحْيَى بْن مَعِينٍ لَهُ أُبَّهة وجلالة، وله بَزّة حسـنة، ويركـب البَغْلَـة ويتجمّل، فأجاب فِي المحنة خوفًا عَلَى نفسه[12]، وقال: هذا أمر ضيق، ولا حرج على من أجاب في المحنة، بل ولا على مـن أكـره عـلى صريح الكفر عملا بالآية، وهذا هو الحق، وكان يحيى -رحمه الـلـه- من أئمة السنة، فخاف من سطوة الدولة، وأجاب تقية[13]، وقد

---

(1) الشيباني، السنة، مصدر سابق: 20.

(2) الشيباني، السنة، مصدر سابق: ص19، والأشعري، الإبانة في أصول الديانة، مصدر سابق: 2/ 66/12/ 281.

(3) النحل الآية (40).

(4) الأشعري، الإبانة في أصول الديانة، مصدر سابق: 2/ 29/12/ 220.

(5) قال الذهبي: هذا كلام، إن صح، فيه نظر، فيحيى ما تكلم في الناس اعتباطا، إنما للدفاع عن سنة نبيه صَلَّى الـلـه عَلَيْهِ وسَلَّمَ ولعله كان بسبب إجابته في المحنه. الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 493/971-965/5.

(6) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 6926/545/31.

(7) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق:6926/550/31.

(8) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق: 6926/560/31.

(9) قال الذهبي: إنّما يَقُولُ هذا يحيى لأنه كَانَ حنفيًّا، وفيه انحرافٌ معـروف عَـنِ الشـافعي، والإنصـاف عزيـز، الـذهبي، تـاريخ الإسـلام، مصـدر سـابق: 493/971-965/5. وقال: قد كان أبو زكريا -رحمه الـلـه-حنفيا في الفروع، فلهذا قال هذا، وفيـه انحـراف يسـير عـن الشـافعي. الـذهبي، سـير أعـلام النبلاء، مصدر سابق: 28/71/11.

(10) ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، مصدر سابق: ج1/13-14.

(11) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق: ج4/410.

(12) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق: 493/965/5.

(13) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق: 28/71/11.

وثقه العلماء وهو ثقه حافظ مشهور حجه إمام الجرح والتعديل، روى عنه الإمام أحمد مباشره حديث واحد في المسند[1]، ولعل ذلك قبل امتحانه، وهو شيخه.

المبحث الرابع

منهج الإمام أحمد وحكمه في الرواية عن القائلين ببدعة القول بخلق القرآن

تعتبر بدعة القول بخلق القرآن من البدع الغليظة فالعلماء مجمعون على تكفير من قال بذلك، ومن خلال دراسة الرواة السالف ذكرهم في المبحث السابق ممن وصفهم الإمام أحمد ببدعة القول بخلق القرآن ومن وقف ومن أجاب في هذه المحنة وبتطبيق ذلك على المسند تبين لنا ما يلي:

1 - أن مجموع من تم دراستهم ممن وصفهم بهذه البدعة اثنا عشر راويا ثلاثة قالوا بخلق القرآن وثلاثة وقفوا وستة أجابوا، القائلين بالقول بخلق القرآن وهم ثلاثة نراه رحمه الله لا يروي عن أصحاب هذه البدعة ولكنه روى عن واحد منهم وهو إسماعيل بن إبراهيم وذلك لأنه تاب من قوله والتائب من الذنب كمن لا ذنب له فجاءت أقواله موافقة لأفعاله بجرح وتكفير أصحاب هذه البدعة.

2 - وبعد دراسة الرواة الواقفة بالقول بخلق القرآن وهم ثلاثة نراه رحمه الله لا يروي عمن كانت هذه مقالته فجاءت أقواله موافقة لأفعاله بجرح وتفسيق أصحاب هذه البدعة.

3 - وبعد دراسة الرواة الذين أجابوا بعد امتحانهم بالقول بخلق القرآن وهم ستة نراه لا يروي عمن كانت هذه مقالته حتى ولو كان تقية وخوفا وتاب وأظهر سبب وعلة أجابته وأن ما ذكر عن بعضهم ممن له رواية في المسند فهو إما انه روى عنه قبل المحنة كما جاء في علي بن المديني، وأما من له رواية في المسند أمثال يحيى بن معين وإسماعيل بن إبراهيم ومحمد بن العلاء فالإمام أحمد لم يدخل حديثهم بالمسند أصلا وعندما قام ولده عبد الله بترتيب المسند أدخل فيه بعض أحاديثهم مما وجده بخط أبيه ومنها من هو من زيادات ابنه عبد الله في المسند وقد أشرت إلى ذلك في مكانه، وبهذا فجاءت أقواله موافقة لأفعاله بعدم روايته عمن امتحن فأجاب، ويعد هذا المنهج خاصا بالإمام أحمد في عدم روايته عمن أجاب بالمحنة ولم يؤثر نهيه عن ترك أو عدم رواية حديث أو جرح من كان هذا حاله، وهذا لا يعد جرحا بعدم روايته عنهم وقد علل الأستاذ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي سبب رد رواية من أجاب في المحنة فقال في التنكيل: وأما ما جاء عن الإمام أحمد أنه كان ينهى عن الكتابة عن الذين أجابوا في المحنة فليس ذلك على معنى جرح من أجاب مكرها، بل أراد بذلك تثبيت أهل العلم والعامة، أما أهل العلم فخشية أن يبادروا بالإجابة قبل تحقق الإكراه، وأما العامة فخشية أن يتوهموا أن الذين أجابوا أجابوا عن انشراح صدر[2].

4- فمن خلال ما سبق يظهر منهج الإمام أحمد في معاملته لأهل هذه البدعة فقد عدل ووثق الإمام أحمد ممن امتحنوا فأجابوا ولم يرو عنهم، وجرح وكفر وفسق من قال بخلق القرآن والواقفة منهم ولم يرو عنهم والله تعالى اعلم.

---

(1) ينظر الشيباني، المسند، مصدر سابق: الحديث رقم (451) ص 501/1، والأحاديث رقم (9540، 14166، 20527،17971، 22839، 23946) هي من وجادات ابنه عبد الله أو ما رواه عبد الله عن أبيه أو عن شيخ أبيه، والأحاديث رقم (454، 7100، 7431، 16630، 21119،17727، 20318، 20764، 22295، 23946) هي من زيادات ابنه عبد الله.

(2) المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (ت 1386هـ)، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المكتب الإسلامي، ط الثانية، 1406 هـ -1986م، 414/1.

الخاتمة وفيها أهم النتائج

نسأل الله تعالى حسنا، وأن ينفعنا بما علمنا، فإن أحسنا فمنه، وإن أسئنا فمن أنفسنا، وبعد إتمام هذه دراسة بفضل من الله وكرمة، فقد عالجت هذه الدراسة رواية المبتدع عند الإمام أحمد من حيث القبول والرد، وتناولت في جانبها الجانب النظري والعملي بالبحث والدراسة تراجم الرواة المبتدعة ممن وصفهم الإمام أحمد بالابتداع، وروايتهم في المسند، وقد توصلت عبر الدراسة التأصيلية والتطبيقية، من خلال المقارنة والموازنة إلى جملة النتائج:

1 - إن مجموع من تم دراستهم ممن وصفهم الإمام أحمد بالابتداع مائة وأربعة عشر راوياً، مقسمين حسب بدعهم روى عن اثنين وسبعين راويا، وترك رواية اثنين وأربعين راويا أي ما نسبته (63%) من مجموع من وصفهم الإمام أحمد بالابتداع.

2 - إن مجموع من تم دراستهم ممن اتهموا ببدعة الشيع والرافض اثنان وثلاثون راويا، روى عن أربعة وعشرون راويا، أي ما نسبته (75%) من مجموع من وصفهم الإمام أحمد ببدعة الشيع والرافض منهم اثنان من الروافض غير الدعاة ممن لم يكونوا دعاة أو غلاة، ولم يرو عن ثمانية رواة من الشيعة والرافضة، وذلك بسبب عظم بدعتهم وغلوهم ودعوتهم ومجاهرتهم بها، وروايتهم ما يؤيد هذه البدعة.

3 - إن الإمام أحمد يعدل ويوثق ممن وصفوا بأنهم من الشيعة وروى عنهم، ولم يوثق من كان داعية مخاصما رأساً من الروافض ونهى عن الكتابة عنهم بل وترك الحديث عن بعضهم.

4- وأنه ترك الرواية عن جماعةٍ من الرُّواة المنتسبين إلى بدعة التشيع والرفض لسوء مذهبهم بعد ما كان يروي عنهم، لمجاهرتهم بالرواية لتلك الأحاديث التي تشتمل الحطَّ على الصحابة.

5 - كان رحمه الله يبين سبب عدم الرواية عن بعض الرواة، وعلى ذلك يمكن أن يقال: إن بدعة الرّفض بمفهومها الواسع المشتمل على الدعوة إليه والمجاهرة به علّةٌ قادحةٌ ومُسقطةٌ لحديث الراوي من وجهة نظر الإمام أحمد.

6- إنه رحمه الله لم يكن ينظر إلى بدعة التشيع والرفض على أنها جرحٌ مطلقٌ في الراوي، إذ كانت العبرة عنده صدق اللهجة، والإتقان، والحفظ، بعد ثبوت عدم استحلالهم الكذب.

7- إن مجموع من تم دراستهم ممن اتهموا ببدعة المعتزلة والجهمية ثلاثة عشر راوياً روى عن واحد منهم في المسند، أي ما نسبته (7.6%) من مجموع من وصفهم الإمام أحمد ببدعة المعتزلة والجهمية، إذ تعد بدعة الجهمية من البدع الغليظة، فإنه رحمه الله يكفِّر الجهميّة بأقوالهم وبدعهم وهذه قضية مسلَّمة عنده رحمه الله، ذلك لأن الجهمية هي أم البدع والفرق، مع العلم أنه لا يكفر أعيانهم تكفيراً مطلقاً.

8- إن الإمام أحمد لا يروي عن الجهمية فهم كفّار، ويَرُدّ الرواية ببدعتهم، لذلك لم يرو عن واحدٍ منهم في المسند حتى ولو لم يكن داعياً لبدعته، بخلاف المعتزلة فإنه يروِ عمّن لم يكن داعية أو ساكتاً، أو ليس رأساً في بدعته بشرط أن يكون ضابطاً متقناً.

9- إن منهج الإمام أحمد في التعامل مع الجهمية يختلف اختلافاً كلياً عن معاملته لسائر البدع الأخرى وهو ترْك الرواية عنهم، دون تمييز بينهم، فهو قد عمَّمَ النهي عن الرواية عمن نَسب إلى رأي جهم، دون أن يُقيد ذلك بالداعية.

10- وإن مجموع من تم دراستهم ممن وصفهم الإمام أحمد ببدعة القدر بلغوا ثلاثة وعشرين راويا روى عن اثنين وعشرين راويا في المسند، أي ما نسبته (95.6%) من مجموع من وصفهم الإمام أحمد ببدعة القدر، فلم يرو عن راوي واحد ممن اتهم ببدعة القدر بسبب غلوه ودعوته إلى بدعته، فهو يكتب عن القدرية بشرط أن لا يكونوا دعاة، وأنه عموما يحدث عن القدرية، لأن ثلث أهل بلدة البصرة يقول بالقدر.

11- إن مجموع من تم دراستهم ممن وصفهم الإمام أحمد ببدعة الإرجاء اثنان وعشرون راويا، روى عن سبعة عشر راويا منهم في المسند، أي ما نسبته (77.2%) من مجموع من وصفهم الإمام أحمد ببدعة الإرجاء، وقد ترك الرواية عن بعضهم بسبب دعوتهم إلى بدعتهم أو مخاصمتهم وغلوهم.

12- ويلاحظ أن الإمام أحمد لا يتحرج في الرواية عن رؤوس المرجئة ممن لم يكونوا دعاة أو غلاة فقد عدل الإمام أحمد ممن وصفهم بالإرجاء وروى عنهم، ولم يوثق من كان داعية ونهى عن الكتابة عنه.

13- العلماء في الجرح والتعديل يطلقون الإرجاء على من لا يقول بزيادة الإيمان ونقصانه ولا بدخول العمل في حقيقته، وهو ليس بطعن في الحقيقة، والإرجاء الذي يعد بدعة وينبز القائل به هو قول من يقول: لا تضر مع الإيمان معصية.

14- إن مجموع من تم دراستهم ممن وصفوا ببدعة الخوارج والنصب تسعة رواة ثلاثة منهم من النواصب وستة من الخوارج، روى عن سبعة منهم في المسند، أي ما نسبته (77.7%) من مجموع من وصفهم الإمام أحمد ببدعة الخوارج والنصب، فروى عن اثنين من النواصب وترك واحدا منهم فلم يرو عنه لانحرافه وغلوه، وروى عن خمسة من الخوارج وترك الرواية عن واحد منهم لأنه مخاصم.

15- ويلاحظ أن الإمام أحمد لا يتحرج في الرواية عن الخوارج، ممن لم يكونوا دعاة أو غلاة فقد عدل ووثق الإمام أحمد ممن وصفوا بأنهم من الخوارج وروى عنهم، ولم يوثق من كان داعية مخاصماً رأساً ونهى عن الكتابة عنهم بل وترك الحديث عن بعضهم.

17- أن مجموع من تم دراستهم ممن وصفهم الإمام أحمد ببدعة القول بخلق القرآن اثنا عشر راويا ثلاثة قالوا بخلق القرآن وثلاثة وقفوا وستة أجابوا، فهو لا يروي عن أصحاب هذه البدعة ولكنه روى عن واحد منهم في المسند، أي ما نسبته (8.3%) من مجموع من وصفهم الإمام أحمد ببدعة القول بخلق القرآن، وذلك لأنه تاب من قوله والتائب من الذنب كمن لا ذنب له، أما الرواة الواقفة بالقول بخلق القرآن وهم ثلاثة فهو لا يروي عمن كانت هذه مقالته، وأما الرواة الذين أجابوا بعد امتحانهم بالقول بخلق القرآن وهم ستة فنراه رحمه الله لا يروي عنهم، حتى ولو كان تقية وخوفا وتاب وأظهر سبب وعلة أجابته.

18- كما أنه كان ينتقي من أحاديث من وصفوا بالابتداع ما ليس فيه مخالفةٌ للمنهج الذي ارتضاه، فلا يعني عنده قبول الرواية عن هؤلاء على إطلاقها، وإنما كان يسير في ذلك سبيل الاختيار والانتقاء ويعرف صحيح أحاديثهم وذلك للحاجّة الماسة إلى الرواية، لأجل حفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعدم ضياع سُنَّته الشريفة بما يترتب عليها من معرفة الأحكام الشرعية.

19 - ومن منهجه رحمه الله ذكر بعض من الرواة بأنهم عادوا عن بدعتهم أو عدم ثبوت البدعة عليهم، وكان يذكر بعض الأحاديث لبعض الرواة المتكلم فيهم في المسند ليبين ضعفها وعلتها.

20- إن الوقوف عند مَنْ أجمَعَ الأئمّة على تركه لا يساعد، بل لا يظهر معه ما امتاز به الإمام أحمد عن غيره في هذا، كما لا يستطيع المتابع أو الدارس الوقوف على حقيقة منهجه في ذلك إلا بمقارنة أقواله مع غيره من النقاد، إذ إن الإمام أحمد له رأيٌ آخر في نظرته وحكمه على أمثال هؤلاء.

21- إن من الأصول والقواعد التي كان يسير عليها الإمام أحمد في معاملته المبتدعة، إنّ أصحاب البدع من الرُّواة الثقات، إذا لم يكونوا من الدُّعاة إلى بدعهم، ولم يتهموا بالكذب، وحالهم الصدق فإن ذلك لا يقدح في عدالتهم، وأنه تقبل مروياتهم ويحتج بها، ممّن لم يعرفوا بالدعوة إلى ذلك، إلى جانب كونهم من أهل الصلاح والاستقامة، وكانوا على قدر من التثبت في الرواية والذين عرف عنهم صدقهم وأمانتهم .

22- وأخيراً إن أقوال الإمام أحمد متوافقة النظرية منها والعملية، إذ يعد رحمه الله من المعتدلين في تعامله مع الرواة المبتدعة، وهو أجرأ من غيره في الرواية عن المبتدعة وهذا عائد إلى سعة علمه واطلاعه على مرويات هؤلاء وتمييز الصحيح من السقيم، وقد عاصر الكثير منهم وعرف حديثهم، فهو يرو عمن كانت بدعته غير مكفرة ولم يكن داع لبدعته.

المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم**.
- ابن الأثير، علي بن أبي الكرم (1997م) **الكامل في التاريخ**، ت: عمر عبد السلام تدمري، بيروت – لبنان، الكتاب العربي.
- ابن الأثير، علي بن أبي الكرم، **اللباب في تهذيب الأنساب**، بيروت، دار صادر.
- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات، (1979م) **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ت طاهر أحمد الزاوى -محمود محمد الطناحي، بيروت، المكتبة العلمية.
- ابن الجارود، سليمان بن داود (1999م)، **مسند أبي داود الطيالسي**، ت د محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر – مصر.
- ابن الجزري، شمس الدين أبي الخير محمد بن (1990م)، **المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد**، الرياض، مكتبة التوبة.
- ابن الجوزي، جمال الدين بن عبد الرحمن (1409هـ)، **مناقب الإمام أحمد**، المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر.
- ابن الجوزي، جمال الدين بن عبد الرحمن، (1981م)، **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، ت إرشاد الحق الأثري، فيصل آباد، باكستان، إدارة العلوم الأثرية.
- ابن الجوزي، جمال الدين بن عبد الرحمن، (1995م)، **الموضوعات**، ت توفيق حمدان، دار الكتب العلمية.
- ابن الجوزي، جمال الدين بن عبد الرحمن، (2000م)، **صفة الصفوة**، تحقيق أحمد بن علي، مصر، القاهرة، دار الحديث.
- ابن الجوزي، جمال الدين بن عبد الرحمن، (2001م)، **تلبيس أبليس**، بيروت، لبنان، دار الفكر.
- ابن الجوزي، جمال الدين بن عبد الرحمن، **الضعفاء والمتروكون**، ت عبد الله القاضي، بيروت دار الكتب العلمية.
- ابن الخياط، خليفة بن خياط (1993م)، **طبقات خليفة بن خياط**، ت د سهيل زكار، دار الفكر.
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، (1986م)، **معرفة أنواع علوم الحديث** (المشهورة بمقدمة ابن الصلاح)، تحقيق نور الدين عتر، سوريا، دار الفكر المعاصر.
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، (2002م)، **معرفة أنواع علوم الحديث** (المشهورة بمقدمة ابن الصلاح)، تحقيق عبد اللطيف الهميم -ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية.
- ابن العجمي، لبرهان الدين الحلبي، (1987م)، **الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث**، ت صبحي السامرائي، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب، (2001م)، **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**، ت سيد إبراهيم، القاهرة، دار الحديث.
- ابن الكيال، بركات بن أحمد، (1981م)، **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات**، ت عبد القيوم عبد رب النبي، بيروت، دار المأمون.
- ابن المِبْرَد، يوسف بن حسن، **بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم**، ت روحية عبد الرحمن السويفي، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن المبارك، عبد الله الحسين بن الحسن (1991م)، **البر والصلة**، ت مصطفى محمد، بيروت، دار الكتب العلمية.

- ابن المديني، علي بن عبد الـلـه (1404هـ)، **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني**، ت موفق عبد الـلـه عبد القادر، الرياض، مكتبة المعارف.
- ابن النديم، محمد بن إسحاق (1997م)، **الفهرست**، ت إبراهيم رمضان، لبنان، د المعرفة.
- ابن الوزير، محمد بن إبراهيم (1994م)، **العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم**، ت شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- ابن أبي الدنيا، عبد الـلـه بن محمد (1410هـ)، **الصـمت وآداب اللسـان**، ت أبـو إسـحاق الحـويني، بـيروت، دار الكتـاب العربي.
- ابن أبي العز، علي بن علي (2005م)، **شرح العقيدة الطحاوية**، تحقيق جماعة من العلـماء-تخـريج نـاصر الـدين الألبـاني، القاهره، الطبعة المصرية.
- ابن أبي خيثمة، أحمد بن أبي خيثمة (2006م)، **التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة**، ت صلاح بن فتحي هـلال، القاهرة، الفاروق الحديثة.
- ابن أبي يعلى، محمد أبو الحسين، **طبقات الحنابلة**، ت محمد حامد الفقي، دار المعرفة – بيروت.
- ابن بطة، عبيد الـلـه بن محمد، **الإبانة الكبرى**، ت مجموعة من المحققين، الرياض دار الراية.
- ابن تيمية، آل تيمية بدأ بتصنيفها الجدّ: مجد الدين، وعبد الحليم بن تيمية، وأحمد بن تيمية، **المسودة في أصول الفقـه**، ت محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي.
- ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم (1986م)، **منهاج السنة النبوية في نقض كـلام الشـيعة القدريـة**، ت محمـد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم (1995م)، **مجموع الفتاوى**، ت: عبد الرحمن بن محمد بـن قاسـم، المدينـة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- ابن حبان، محمد بن حبان (1396هـ)، **المجـروحين مـن المحـدثين والضـعفاء والمتروكـين**، ت: محمـود إبـراهيم زايـد، دار الوعي – حلب.
- ابن حبان، محمد بن حبان (1973م)، **الثقات**، ط وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند.
- ابن حبان، محمد بن حبان (1988م)، **الإحسان في تقريـب صـحيح ابـن حبـان**، ت: شـعيب الأرنـاؤوط، النـاشر: مؤسسـة الرسالة، بيروت.
- ابن حبان، محمد بن حبان (1991م)، **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**، ت مرزوق عـلى إبـراهيم، دار الوفـاء للطباعة، المنصورة.
- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي (1405هـ)، **تغليق التعليق على صحيح البخـاري**، ت. د سـعيد عبـد الـرحمن مـوسى القزقي، المكتب الإسلامي، دار عمار –بيروت، عمان – الأردن.
- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي (1422هـ)، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ت: عبد الـلـه بن ضيف الـلـه الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض.
- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي (1996م)، **تعجيل المنفعـة بزوائـد رجـال الأئمـة الأربعـة**، ت د. إكـرام الـلـه إمـداد الحق، دار البشائر ـ بيروت.
- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي (1998م)، **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، دار الكتب العلمية.

- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي (2002م)، **لسان الميزان**، ت عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية.
- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**، ت محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت – لبنان.
- ابن حجر، أحمد بن علي (1326هـ) **تهذيب التهذيب**، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند.
- ابن حجر، أحمد بن علي (1379هـ)، **هدي السّاري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، دار المعرفة -بيروت.
- ابن حجر، أحمد بن علي (1998م)، **المعجم المفهرس المسمى تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة**، ت: محمد شكور الميادیني، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.
- ابن حجر، أحمد بن علي (2009م)، **تقريب التهذيب**، ت محمد عوامة، د اليسر والمنهاج.
- ابن حزم، علي بن أحمد، **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، مكتبة الخانجي – القاهرة.
- ابن حزم، قاسم بن ثابت (2001م)، **الدلائل في غريب الحديث**، ت د محمد بن عبد الله القناص، مكتبة العبيكان، الرياض.
- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق (1994م)، **التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل**، ت عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد -السعودية -الرياض.
- ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد (1994م)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ت: إحسان عباس، دار صادر – بيروت.
- ابن دقيق، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي (2007م)، **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، ت د قحطان عبد الرحمن الدوري، دار العلوم للنشر والتوزيع.
- ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد (1987م)، **شرح علل الترمذي**، ت د همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الزرقاء-الأردن.
- ابن سعد، محمد بن سعد (1990م) **الطبقات الكبرى**، ت محمد عبد القادر، الكتب العلمية-بيروت.
- ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد (1984م)، **تاريخ أسماء الثقات**، ت صبحي السامرائي، الدار السلفية – الكويت.
- ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد (1999م)، **المختلف فيهم**، ت عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقري، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (1387هـ)، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، ت مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب.
- ابن عدي، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (1997م)، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ت عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وعبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية -بيروت-لبنان.
- ابن عساكر علي بن الحسن (1995م)، **تاريخ دمشق**، ت: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن قانع، عبد الباقي بن قانع (1418هـ)، **معجم الصحابة**، ت صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية -المدينة المنورة.
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (1992م) **المعارف**، ت ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد (1998م)، **المنتخب من علل الخلال**، ت أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار الراية.

- ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد (2000م)، **لمعة الاعتقاد**، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد -المملكة العربية السعودية.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر (2003م)، **البداية والنهاية**، ت عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر، **الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث** ت: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- ابن ماجه، محمد بن يزيد (2009م)، **سنن ابن ماجة**، ت شعيب الأرناؤوط وآخرون، الرسالة.
- ابن ماكولا، علي بن هبة الله (1990م)، **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، الكتب العلمية -بيروت-لبنان.
- ابن مخلد، أحمد بن عمرو (1991م)، **الآحاد والمثاني**، ت د. باسم الجوابرة، الراية – الرياض.
- ابن معين، يحيى بن معين (1405هـ)، **تاريخ ابن معين رواية ابن محرز**، ت محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية – دمشق.
- ابن معين، يحيى بن معين (1979م)، **تاريخ ابن معين (رواية الدوري)**، ت د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي -مكة المكرمة.
- ابن معين، يحيى بن معين (1988م)، **سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين**، ت أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار -المدينة المنورة.
- ابن معين، يحيى بن معين، **تاريخ ابن معين، رواية عثمان الدارمي**، ت د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق.
- ابن معين، يحيى بن معين، **من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية ابن طهمان)**، ت د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث – دمشق.
- ابن منده، محمد بن إسحاق (1406هـ) **الإيمان**، ت د. علي الفقيهي، الرسالة – بيروت.
- ابن منظور، محمد بن مكرم (1414هـ)، **لسان العرب**، دار صادر – بيروت.
- ابن ناصر الدين، محمد بن عبد الله (1993م)، **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**، ت محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة – بيروت.
- الإسفراييني، طاهر بن محمد (1993م)، **التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين**، ت كمال يوسف الحوت، عالم الكتب – لبنان.
- الإيجي، عبد الرحمن بن أحمد (1997م)، **المواقف في علم الكلام**، ت د عبد الرحمن عميرة، الجيل ـ بيروت.
- الأثري، أكرم بن محمد، **المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري**، الدار الأثرية، الأردن.
- الأزهري، محمد بن أحمد (2001م)، **تهذيب اللغة**، ت محمد عوض، إحياء التراث- بيروت.
- الأسفراييني، عبد القاهر بن طاهر (1977م)، **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية**، دار الآفاق الجديدة – بيروت.
- الأشعري، علي بن إسماعيل (1397هـ)، **الإبانة عن أصول الديانة**، ت: د. فوقية حسين محمود، دار الأنصار – القاهرة.
- الأشعري، علي بن إسماعيل (2005م)، **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، ت نعيم زرزور، المكتبة العصرية.
- الأصبهاني، إسماعيل بن محمد (1409هـ)، **دلائل النبوة**، ت محمد الحداد، دار طيبة -الرياض.

- الأصبهاني، إسماعيل بن محمد (1999م)، **الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة**، ت محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، الراية – السعودية، الرياض.
- الأصبهاني، إسماعيل بن محمد، **سير السلف الصالحين**، ت د. كرم بن حلمي بن فرحات بن أحمد، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.
- الأصبهاني، محمد بن عمر (1990م)، **خصائص مسند الإمام أحمد**، مكتبة التوبة.
- الأصبهاني، محمد بن عمر (1999م)، **اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعراف**، دار الكتب العلمية.
- الألباني، محمد ناصر الدين (1985م)، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، ت زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – بيروت.
- الآجُرِّيُّ، محمد بن الحسين (1999م)، **الشريعة**، ت الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن -الرياض.
- الباجي، سليمان بن خلف (1986م)، **التعديل والتجريح**، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، ت: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض.
- البخاري، محمد بن إسماعيل (1422هـ)، **الجامع المسند الصحيح، المعروف بصحيح البخاري**، ت محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة.
- البخاري، محمد بن إسماعيل (1989م)، **الأدب المفرد**، ت محمد فؤاد عبد الباقي، البشائر الإسلامية – بيروت.
- البخاري، محمد بن إسماعيل (2005م)، **الضعفاء الصغير**، ت: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، **التاريخ الكبير**، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، اعتنى به محمد عبد المعيد خان.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، **خلق أفعال العباد**، ت د. عبد الرحمن عميرة، دار المعارف السعودية – الرياض.
- البزار، أحمد بن عمرو (2009م)، **مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار**، ت مجموعة من المحققين، مكتبة العلوم والحكم -المدينة المنورة.
- البزاز، محمد بن عبد الله (1997م)، **الفوائد (الغيلانيات)**، ت حلمي كامل أسعد عبد الهادي، ابن الجوزي -السعودية – الرياض.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر (1997م)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، ت وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- البيهقي، أحمد بن الحسين (1405هـ)، **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**، دار الكتب العلمية – بيروت.
- البيهقي، أحمد بن الحسين (1986م)، **البعث والنشور**، ت الشيخ عامر أحمد حيدر، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت.
- البيهقي، أحمد بن الحسين (2003م)، **السنن الكبرى**، ت محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- التركي، عبد الرحمن بن عبد الله، (1417هـ)، **منهج الإمام أحمد في التعامل مع الفرق وأهل الأهواء والبدع**، أعد لنيل درجة الماجستير، المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- الترمذي، محمد بن عيسى (1409هـ)، **علل الترمذي الكبير**، ت صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت.
- الترمذي، محمد بن عيسى (1998م)، **الجامع الكبير -سنن الترمذي**، ت بشار عواد معروف، الغرب الإسلامي – بيروت.

- التويجري، حمود بن عبد الـله (1414هـ)، **إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة**، د الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض -المملكة العربية السعودية.
- الجورقاني، الحسين بـن إبـراهيم (2002)، **الأباطيـل والمنـاكير والصـحاح والمشـاهير**، ت د عبـد الـرحمن بـن عبـد الجبـار الفريوائي، الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض.
- الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب، **أحوال الرجال**، ت عبد العليم البَستوي، حديث اكادمي -فيصل آباد، باكستان.
- الحاكم، محمد بن عبد الـلـه (1988م)، **سؤالات السجزي للحاكم النيسابوري**، ت موفق بن عبد الـلـه بـن عبـد القـادر، الغرب الإسلامي – بيروت.
- الحاكم، محمد بن عبد الـلـه (1990م)، **المستدرك على الصحيحين**، ت مصطفى عبد القـادر عطـا، دار الكتـب العلميـة – بيروت.
- الحكمي، حافظ بن أحمد (1990م)، **معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول**، ت عمر بن محمـود أبـو عمـر، دار ابن القيم، الدمام.
- الحموي، أحمد بن محمد، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، المكتبة العلمية -بيروت.
- الحموي، ياقوت بن عبد الـلـه (19954م)، **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت.
- الحميدي، عبد الـلـه بن الزبير (1996م)، **مسند الحميدي**، ت حسن الدَّارَانِيّ، دار السقا، دمشق.
- الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (2004م)، **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم**، ت الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار السلام.
- الخطيب، أحمد بن علي (1997م)، **المتفق والمفترق**، ت الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي، القـادري للطباعـة والـنشر دمشق.
- الخطيب، أحمد بن علي (2002م)، **تاريخ بغداد**، ت د بشار عواد، دار الغرب الإسلامي-بيروت.
- الخطيب، أحمد بن علي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، ت د محمد عجاج الخطيب الرسالة.
- الخطيب، أحمد بن علي، **الكفاية في علم الرواية**، ت أبو عبد الـلـه السورقي، إبراهيم حمـدي المـدني، المكتبـة العلميـة - المدينة المنورة.
- الخلال، أحمد بن محمد، (1989م)، **السنة**، ت د.عطية الزهراني، دار الراية – الرياض.
- الدارقطني، علي بن عمر (1404هـ)، **الضعفاء والمتروكون**، ت د. عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعـة الإسـلامية، المدينة المنورة.
- الدارقطني، علي بن عمر (1985م)، **الإلزامات والتتبع**، ت الشيخ أبـو عبـد الـرحمن مقبـل بـن هـادي الـوداعي، الكتـب العلمية، بيروت – لبنان.
- الدارقطني، علي بن عمر (1985م)، **العلل الواردة في الأحاديث النبويـة**، ت محفـوظ الـرحمن زيـن الـلـه السـلفي، دار طيبة – الرياض.
- الدارقطني، علي بن عمر (1986م)، **المؤتَلِف والمختَلِف**، ت موفق بن عبد الـلـه بن عبـد القـادر، دار الغـرب الإسـلامي – بيروت.
- الدارقطني، علي بن عمر (2004م)، **سنن الدارقطني**، ت شعيب الأرناؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان.
- الدارمي، عبد الـلـه بن عبد الرحمن (2000م)، **مسند الدارمي المعروف بسنن الـدارمي**، ت حسـين سـليم أسـد الـداراني، المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.

- الدارمي، عثمان بن سعيد (1995م)، **الرد على الجهمية**، ت بدر بن عبد اللـه، ابن الأثير- الكويت.
- الذهبي، شمس الدين بن محمد (1963م)، **ميزان الاعتدال في نقـد الرجـال**، ت عـلي محمـد البجـاوي، المعرفـة للطباعـة والنشر، بيروت – لبنان.
- الذهبي، شمس الدين بن محمد (1967م)، **ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقـات فـيهم لـين**، ت حـماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة – مكة.
- الذهبي، شمس الدين بن محمد (1985م)، **سير أعلام النبلاء**، ت مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط مؤسسة الرسالة.
- الذهبي، شمس الدين بن محمد (1992م)، **الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم**، ت محمد إبراهيم الموصـلي، البشائر الإسلامية -بيروت -لبنان.
- الذهبي، شمس الدين بن محمد (1992م)، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتـب السـتة**، ت محمـد عوامـة أحمـد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية -مؤسسة علوم القرآن، جدة.
- الذهبي، شمس الدين بن محمد (1997م)، **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، الكتب العلمية.
- الذهبي، شمس الدين بن محمد (1998م) **تذكرة الحفاظ**، الكتب العلمية بيروت-لبنان.
- الذهبي، شمس الدين بن محمد (2003م)، **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، ت الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي.
- الذهبي، شمس الدين بن محمد (2005م)، **من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث**، ت عبد اللـه بن ضيف اللـه الرحيلي.
- الذهبي، شمس الدين بن محمد، **المغني في الضعفاء**، ت د نور الدين عتر.
- الرازي، عبد الرحمن بن محمد (1397هـ)، **المراسيل**، ت شكر اللـه اللـه قوجاني، الرسالة بيروت.
- الرازي، عبد الرحمن بن محمد (1995م) **الجرح والتعديل**، طبعـة مجلـس دائـرة المعـارف العثمانيـة الهنـد، بـيروت، دار إحياء التراث العربي.
- الرازي، عبد الرحمن بن محمد (2006م)، **العلل**، ت: فريق من الباحثين، مطابع الحميضي.
- الرازي، عبد الرحمن بن محمد (3003م)، **آداب الشـافعي ومناقبـه**، ت: عبـد الغنـي عبـد الخـالق، بـيروت – لبنـان، دار الكتب العلمية.
- الرازي، محمد بن عمر (1997م)، **المحصول**، ت الدكتور طه جابر فياض، مؤسسة الرسالة.
- الرازي، محمد بن عمر، **اعتقادات فرق المسلمين والمشركين**، ت علي سامي النشار، الكتب العلمية – بيروت.
- الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد (1412هـ)، **المفردات في غريب القرآن**، ت صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية -دمشق بيروت.
- الزَّبيدي، محمّد بن محمّد، **تاج العروس من جواهر القاموس**، ت م من المحققين، دار الهداية.
- السباعي، مصطفى بن حسني (2000م)، **السـنة ومكانتهـا في التشريـع الإسـلامي**، المكتـب الإسـلامي -دار الـوراق للـنشر والتوزيع.
- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (1413هـ)، **طبقات الشافعية الكبرى**، ت د. محمود محمد الطناحي و د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

- السجستاني، عبد الـلـه بن سليمان (2002م)، **المصاحف**، ت محمد بن عبده، القاهرة، الفاروق الحديثة.
- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (2003م)، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي**، ت علي حسين علي، مكتبة السنة مصر.
- السعدي، محمد بن السعدي الحنبلي(1407هـ)، **الجوهر المحصل في مناقب الإمام أحمد بن حنبل**، ت د عبد الـلـه التركي، هجر للطباعة والنشر.
- السلماسي، يحيى بن إبراهيم (2002م)، **منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد**، ت محمود بن عبد الرحمن قدح، مكتبة الملك فهد الوطنية.
- السلمي، محمد بن الحسين (1427هـ)، **سؤالات السلمي للدارقطني**، ت مجموعة من الباحثين.
- السمعاني، عبد الكريم بن محمد (1962م)، **الأنساب**، ت عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.
- السمعاني، عبد الكريم بن محمد (1981م)، **أدب الإملاء والاستملاء**، ت ماكس فايسفايلر، د الكتب العلمية-بيروت.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى (2008م)، **الاعْتِصَام للشاطبي**، مجموعة من المحققين: الشقير والحميد والصيني، الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، **الموافقات**، ت عبد الرحمن عميرة، دار الجيل-لبنان.
- الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، **الملل والنحل**، مؤسسة الحلبي.
- الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل (1409هـ)، **العلل ومعرفة الرجال**، رواية المروذي، ت صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف – الرياض.
- الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل (1414م)، **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم**، ت د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم -المدينة المنورة.
- الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل (1995م)، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، ت أحمد محمد شاكر، دار الحديث – القاهرة.
- الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل (2001م)، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، ت شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة.
- الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل (2011م)، **العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الـلـه بن أحمد**، ت وصي الـلـه بن محمد عباس، الخاني، الرياض.
- الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل، **السنة**، ط الإفتاء، ت الشيخ إسماعيل الأنصاري.
- الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل، **مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح**، العلمية – الهند.
- الشيباني، صالح بن أحمد (1404هـ)، **سيرة الإمام أحمد**، ت فؤاد عبد المنعم، الدعوة الإسكندرية.
- الشيباني، عبد الـلـه بن أحمد (1986م)، **السنة**، ت د. محمد بن سعيد القحطاني، ابن القيم – الدمام.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (2000م)، **الوافي بالوفيات**، ت أحمد الأرناؤوط، دار إحياء التراث – بيروت.
- الصنعاني، عبد الرزاق بن همام (1403هـ)، **المصنف**، ت حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي-الهند والمكتب الإسلامي – بيروت.

- الطبراني، سليمان بن أحمد (1985م)، **الداني المعجم الصغير**، ت محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، عمار -بيروت، عمان.
- الطبراني، سليمان بن أحمد، **المعجم الأوسط**، ت طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين القاهرة.
- الطبراني، سليمان بن أحمد، **المعجم الكبير**، ت حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية-القاهرة.
- الطبري، محمد بن جرير (1387هـ)، **تاريخ الطبري تاريخ الرسل والملوك**، دار التراث بيروت.
- الطبري، محمد بن جرير، **تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار**، ت محمود شاكر، المدني القاهرة.
- الطحاوي، أحمد بن محمد (1994م)، **شرح مشكل الآثار**، ت شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة.
- الطحاوي، أحمد بن محمد (1994م)، **شرح معاني الآثار**، ت محمد زهري النجار -محمد سيد جاد الحق -د يوسف عبد الرحمن المرعشلي، عالم الكتب.
- العجلي، أحمد بن عبد الله (1984م)، **تاريخ الثقات**، دار الباز.
- العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (1995م)، **ذيل ميزان الاعتدال**، ت علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية – بيروت.
- العقيلي، محمد بن عمرو (1994م)، **الضعفاء الكبير**، ت عبد المعطي قلعجي، الكتب العلمية.
- العكري، عبد الحي بن أحمد (1986م)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ت محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت.
- العليمي، مجير الدين أبي اليمن عبد الرحمن بن محمد (1383هـ)، **المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد**، مطبعة المدني القاهرة.
- العليمي، مجير الدين أبي اليمن عبد الرحمن بن محمد (1997م)، **المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد**، ت محي الدين عبد الحميد، دار صادر بيروت.
- العمراني، يحيى بن أبي الخير بن سالم (1999م)، **الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار**، ت سعود بن عبد العزيز الخلف، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- العيني، محمود بن أحمد، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، د إحياء التراث العربي – بيروت.
- الفارابي، إسماعيل بن حماد (1987م)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، ت أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت.
- الفسوي، يعقوب بن سفيان (1981م)، **المعرفة والتاريخ**، ت أكرم العمري، الرسالة، بيروت.
- الفيروزآبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (2005م)، **القاموس المحيط**، ت التراث، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان.
- القاسمي، جمال الدين القاسمي (1979م)، **تاريخ الجهمية والمعتزلة**، مؤسسة الرسالة.
- القرطبي، يوسف بن عبد الله، **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم**، دار الكتب العلمية – بيروت.
- الكتاني، محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس (2000م)، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**، ت محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية.

- الكشميري، (أمالي) محمد أنور شاه بن معظم (2005م)، **فيض الباري على صحيح البخاري**، ت محمد بدر عالم الميرتهي، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.
- اللالكائي، هبة الله بن الحسن (2003م)، **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، ت أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة – السعودية.
- اللكنوي، محمد عبد الحي بن محمد (1407هـ)، **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**، ت عبد الفتاح أبو غدة د مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب.
- المَرْوَزِي، محمد بن نصر (1408هـ)، **السنة**، ت سالم أحمد السلفي، الكتب الثقافية – بيروت.
- المرزباني، محمد بن عمران (1982م)، **معجم الشعراء**، ت أ.د ف كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- المزي، يوسف بن عبد الرحمن (1992م)، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ت د. بشار عواد معروف مؤسسة الرسالة بيروت.
- المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى (1986م)، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، المكتب الإسلامي.
- المناوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين (1356هـ)، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، المكتبة التجارية الكبرى – مصر.
- المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي (1417هـ)، **الترغيب والترهيب من الحديث الشريف**، ت إبراهيم شمس الدين، د الكتب العلمية-بيروت.
- النسائي، أحمد بن شعيب (1396هـ)، **الضعفاء والمتروكون**، ت محمود إبراهيم، الوعي-حلب.
- النسائي، أحمد بن شعيب (1406هـ)، **خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب**، ت أحمد ميرين البلوشي، مكتبة المعلا-الكويت.
- النسائي، أحمد بن شعيب (1986م)، **المجتبى من السنن أو السنن الصغرى للنسائي**، ت عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية-حلب.
- النسائي، أحمد بن شعيب (2001م)، **السنن الكبرى**، ت حسن عبد المنعم شلبي، الرسالة-بيروت.
- النووي، محيي الدين يحيى بن شرف (1392هـ)، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- النووي، محيي الدين يحيى بن شرف (1985م)، **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**، ت محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت.
- النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، **تهذيب الأسماء واللغات**، عناية شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر (1979م)، **كشف الأستار عن زوائد البزار**، ت حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر (1994م)، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، ت حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة.
- الواحدي، علي بن أحمد (1411هـ)، **أسباب نزول القرآن**، ت كمال بسيوني زغلول، الكتب العلمية – بيروت.
- أبو الفداء، زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي (2011م)، **الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة**، ت شادي آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية، صنعاء، اليمن.

- أبو المعاطي، السيد أبو المعاطي النوري وأحمد عبد الرزاق (1997م)، **موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله**، جمع وترتيب مجموعة، دار النشر: عالم الكتب.
- أبو بكر، بن الطيب كافي (2005م)، **منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل**، دار ابن حزم.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث (1983م)، **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل**، ت محمد علي قاسم العمري، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث (2009م)، **سنن أبي داود**، شعَيب الأرناؤوط -محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية.
- أبو زرعة، أحمد بن عبد الرحيم (1990م)، **البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومس بضرب من التجريح**، ت كمال يوسف الحوت، ط دار الجنان للطباعة والنشر بيروت لبنان.
- أبو زرعة، عبد الرحمن بن عمرو، **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**، رواية: أبي الميمون بن راشد، ت شكر الله نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية.
- أبو زرعة، عبيد الله بن عبد الكريم (1982م)، **الضعفاء لابي زرعة الرازي**، من خلال كتاب أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، ت سعدي الهاشمي، الجامعة الإسلامية-المدينة المنورة.
- أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق (1998م)، **مستخرج أبي عوانة**، ت أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة – بيروت.
- أبو نعيم، أحمد بن عبد الله (1974م)، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، السعادة -بجوار محافظة مصر، ودار الكتاب العربي – بيروت.
- أبو نعيم، أحمد بن عبد الله (1990م)، **تاريخ أصبهان أو أخبار أصبهان**، ت سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية – بيروت.
- أبو يعلى، أحمد بن علي (1984م)، **مسند أبي يعلى**، ت حسين سليم أسد، المأمون للتراث-دمشق.
- برهان الدين، إبراهيم بن محمد (1990م)، **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**، ت د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد -الرياض – السعودية.
- بشير، بشير علي عمر، (2005م)، **منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث**، وقف السلام الخيري.
- بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد (1997م)، **مسند ابن أبي شيبة**، ت عادل بن يوسف العزازي وأحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن – الرياض.
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (1941م)، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مكتبة المثنى -بغداد ودار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية.
- عباس، د إحسان عباس (1974م)، **شعر الخوارج**، دار الثقافة، بيروت – لبنان.
- محيي السنة، الحسين بن مسعود (1983م)، **شرح السنة**، ت شعيب الأرناؤوط -محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي -دمشق، بيروت.
- مسلم، مسلم بن الحجاج (1984م)، **الكنى والأسماء**، ت عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- مسلم، مسلم بن الحجاج (1988م)، **المنفردات والوحدان**، ت د. عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية – بيروت.
- مسلم، مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، ت محمد فؤاد عبد الباقي، إحياء التراث العربي – بيروت.
- مغلطاي، ابن قليج بن عبد الله البكجري (2001م)، **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ت أبو عبد الرحمن عادل بن محمد -أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
- وكيع، محمد بن خلف (1947م)، **أخبار القضاة**، ت عبد العزيز مصطفى، المكتبة التجارية.